مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (١٧)

أبحاث مختارة في القومية العربية

المستقبل العربي

دار المستقبل العربي

ابو خلدون ساطع الحصري

أبحاث مختارة
في القومية العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (١٧)

أبحاث مختارة في القومية العربية

ابو خلدون ساطع الحصري

دار المستقبل العربي

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

ينشر هذا الكتاب في جمهورية مصر العربية
بالتعاون بين دار المستقبل العربي ومركز دراسات الوحدة العربية

الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٩٨٥
ويحصر توزيع هذه الطبعة في مصر والسودان فقط

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً : «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

حقوق نشر الطبعة الخاصة محفوظة للمركز

طبعة خاصة(*)

بيروت : حزيران / يونيو ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٦٤ ، ويتميز بأنه يحتوي على ابحاث اختارها الحصري بنفسه مما كتب خلال اربعين عاماً ، ورتبها بشكلها الحالي ، مضيفاً لها بعض تعليقاته .

المحتويات

القسم الأول
نظرات عامة

الأمة العربية : ماضيها وحاضرها ـ وواجباتها نحو بناء مستقبلها ١١
الوطنية والقومية ٢٣
عوامل القومية ٣١
نشوء الفكرة القومية ـ منذ أوائل القرن التاسع عشر ٤٩
القومية العربية ٦٣
الإيمان القومي ٨٥
بين الماضي والمستقبل ٩٧
دور مصر في النهضة القومية العربية ١٠٥
بين الوحدة الإسلامية والوحدة العربية ١٠٩
بين الوطنية والأممية ١١٧
العالم العربي والشرق الأوسط ١٣١
الثقافة العربية وما يسمى ثقافة البحر المتوسط ١٤٥
حقائق يجب أن نعرفها ونؤمن بها أشد الايمان ١٥٧

القسم الثاني
أبحاث تفصيلية

مصر تعي عروبتها ، وتندفع إلى العمل بهديها ١٦٥

تطور التفكير السياسي في مصر	١٦٥
بين مصر والعروبة : كتاب مفتوح إلى الدكتور طه حسين	١٦٦
حول الوحدة العربية : إلى الدكتور طه حسين	١٧٤
مصر بين المصرية الخالصة والعروبة	١٧٩
عروبة مصر	١٨٣
الأمة : التعريفات والنظريات	١٩٣
نتيجة الأبحاث	٢٠٥
القومية واللغة	٢٠٧
ارتباط القومية باللغات	٢٠٩
مناقشة الاعتراضات والانتقادات التي تحاول الاستناد على بعض الواقعات	٢٢٦
نظرة عامة	٢٢٦
المناقشة السابقة	٢٢٧
الأمثلة الحديثة	٢٢٩
الأمثلة القديمة	٢٣٣
النمسا	٢٣٤
بلجيكا	٢٣٨
سويسرا	٢٤٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٤٩
أمريكا اللاتينية	٢٥٤
ذيل : مستقبل الثقافة في مصر	٢٥٨
القومية والاقتصاد	٢٦١
القومية والمصالح الاقتصادية : نظرات عامة	٢٦١
القومية والحياة الاقتصادية : نظرية ستالين	٢٦٩
القومية والرأسمالية في نظر الماركسيين	٢٨١
ذيل : حول التفسير الاقتصادي للتاريخ	٢٨٦
القومية والدين	٢٩٣
القومية العربية والديانة الإسلامية	٢٩٤
القومية والدين في البلاد العربية	٢٩٩
رأي علي عبدالرازق في الخلافة والحكومة في الإسلام	٣٠٦

القومـية والتاريـخ ٣١٣
العلم للعلم ، أم العلم للوطن ؟ ٣١٤
تعليم التاريخ والعلاقات الدولية ٣٢١
حول ماضي العرب ٣٤١
العرب وغريزة الإحساس بالمستقبل ٣٤٨
حول قطيعة الماضي ٣٦٠

القسم الثالث

آراء وانتقـادات

التيارات الفكرية حول القومية العربية ٣٦٧
مقارنة بين أندونيسيا وبين العالم العربي ٣٧٥
دوافع الإقليمية ٣٧٩
نظرية الإقليمية في الأدب العربي وتاريخه ٣٨٣
أصفار سعد زغلول ٣٩٣
لا داعي لليأس ٣٩٨
طريقة اكتساب المعلومات وتكوين الآراء الجديدة ٤٠٥
أهم مسائل التربية من وجهة الوطنية والقومية ٤٠٨
حول معاني كلمة « ناسيوناليزم » ٤١٧
آراء هنري هاوزر وملاحظاتي عليها ٤٢٥
البراهين الغريبة التي تفتق عنها قرائح معارضي الوحدة العربية ٤٣٣
قصص ميلاد الدولة العربية ٤٣٣
أسطورة الكيانات الواقعية ٤٣٧
نظرية تعدد الدول حسب تعدد اللهجات ٤٣٩
فوائد التجزئة ومضار الاتحاد ٤٤١
الخدمة العسكرية الالزامية والتربية العامة ٤٤٩
بين القديم والجديد ٤٥٤

القسم الأول

نظـرات عامّـة

الأمــة العــربية
ماضيها وحاضرها ـ وواجباتها نحو بناء مستقبلها(*)

بـاسم الله وبـاسم العـروبة أفتتـح العـام الـدراسي الأول لهـذا المعهـد : معهـد الدراسات العربية العالية ، الذي أنشىء بناء على قرار مجلس جامعة الدول العربية .

وأتمنى أن نوفق ـ أنا وزملائي الأساتذة ـ إلى إنجاز المهمة الملقاة عـلى عواتقنـا في سبيل خدمة الأمة العربية عن طريق هذا المعهد ، خدمة صادقة .

وأنتهز فرصـة هذا الاجتمـاع العام ، لتـوضيح الغـاية من إنشـاء هذا المعهـد ، وتفصيل الخطة التي ستتبعها لتحقيق تلك الغاية .

ـ ١ ـ

كلكم تعلمون أن حياة الأمم وأحوالها لا تسير على وتيـرة واحدة ، بـل إنها تتغير وتتطور على الدوام ؛ ويكون هذا التطور تارة على شكـل تقدم واعتـلاء ، وطوراً عـلى شكل تقهقروانحطاط .

والأمـة العربيـة خضعت لهذا القـانون العـام ، مثـل سـائـر الأمم ؛ وتعـرضت لتطورات كثيرة وكبيرة طوال تاريخها المديد . ولكنها شذت عن سائر الأمم بـالاختلاف الهائل الذي بدا بين ماضيها وبين حاضرها ، خلال هذه التطورات :

إنها كانت خارقة للعادة في وثبتها نحو المجد والاعتلاء ،ولكنهـا صارت بعـد ذلك خارجة على المألوف في انحدارها السريع نحو مهاوي التقهقر والانحطاط أيضاً .

(*) المحاضرةالافتتاحيةالتي القيت على طلاب معهد الدراسـات العربيـة العاليـة بحضور هيئة التدريس والادارة في ١٩٥٣/١١/٧ .

فلنلق نظرة سريعة على ماضي الأمة العربية : لنترك جانباً ما يعود منه إلى التاريخ القديم ؛ ولنغضّ النظر عن الأدوار الهامة التي لعبتها في تاريخ الحضارة ، الشعوب التي نزحت من الجزيرة العربية في مختلف العصور . ولنقف قليلا أمام الوثبة الكبرى التي قامت بها الأمة العربية بعد هجرة النبي العربي العظيم :

قامت الأمة العربية بفتوحات خارقة للعادة ، جعلت حكمها يمتد ـ قبل انتهاء القرن الأول للهجرة ـ حتى شواطىء المحيط الأطلسي من ناحية ، وحتى هضبات الصين وأنهر الهند من ناحية أخرى . وفتح العرب بهذه الصورة خلال قرن واحد ، بلاداً أوسع بكثير مما فتحه الرومان خلال ثمانية قرون .

وقد رافقت هذه الفتوحات السريعة والعظيمة ، وأعقبتها ، حركات ثقافية وحضارية جبارة ، أوصلت العرب إلى أعلى المراتب في العلوم والآداب والصناعات .

صارت الأمة العربية حيناً من الدهر ، أرقى أمم الأرض على الإطلاق في جميع ميادين الحضارة . ومما لا جدال فيه ، أنها كانت معلمة الغرب وباعثة النهضة فيه ، في أواخر القرون الوسطى وأوائل عهد الانبعاث .

والمؤلفات العربية. صارت أثمن وأغزر منابع العلم والبحث ، في جميع محافل التفكير ، مدة قرون عديدة . والكلمات العربية التي تسربت إلى اللغات الأوروبية ، ولا تزال تعيش فيها ، تعطينا أبلغ الأدلة على عمق تأثير الأمة العربية في الحضارة الغربية .

مثلاً ، إن القطن والرز والسكر تسمى في عدة لغات أوروبية بأسماء مقتبسة من العربية . مما يدل على أن الأوروبيين تعلموا زراعة هذه المواد وصناعتها من العرب . وإن أرق أنواع المنسوجات تعرف في الغرب باسم « موسلين » Mousseline، وذلك يشهد على أن تلك المنسوجات كانت تنسب إلى مدينة الموصل المشهورة في شمال العراق . ونوع فاخر من الأقمشة لا يزال يعرف في الغرب باسم الـ « داماسقو » Damasco، وهذه الكلمة محرفة من اسم « دمشق ». وأدق الجلود تسمى في عدة لغات أوروبية « ماروكين » Marocain، وهذه الكلمة منحدرة من اسم مراكش . وأجود أنواع الصوف المعروفة في اسبانيا ، يسمى « مرينوس » Marinos، وأصل هذه الكلمة يرجع إلى « بني مرين »، الذين ملكوا الأندلس في عهد من عهودها العربية الزاهرة . والجمارك تسمى في كثير من اللغات الأوروبية بأسماء محرفة من كلمة « الديوان » المعروفة في العربية Douane, Dogana.

وكلمة « ماغازين » الدارجة في اللغات الغربية بأشكال مختلفة ، أصلها العربي

كلمة « مخزن ». وشكلها الاسباني يشهد على هـذا الأصل شهـادة صريحـة : Almacen وكلمـة « آرسينال » ، « تـرسانـة » التي يستعملها الأوروبيـون للدلالـة عـلى المصانـع والمخازن الحربية والبحرية كذلك ، محرفة من كلمة عـربية هي دار الصنـاعة . وشكـل هذه الكلمة في الاسبانية لا يترك مجالا للشك في هذا الأصل العربي دارسـانا Darsana .

والعلوم نفسها لا تزال تحتفظ بكثير من الأسماء العـربية : كلمـة ألجبر أو ألجبـرا Algébre مشتقـة من « الجبـر والمقـابلة » وكلمـات الأمبيق Alambic والكحـول Alcool والملغمة Amalgame وآليزارين Alizarine كلها تنحدر من أصول عربية .

واسم آلـة الـرصـد المعـروفـة « آلـداد » Aildade محـرف من كلمـة « العضـاد » العربية . ومن المؤكـد أن أصل كلمـة « آزيموت » Azimut المعـروفة في علم الفلك هـو « السمت » العربية . كما أن أصل كلمة « نادير » Nadir التي تدل عـلى عكس الكلمة السابقة هو « النظير ».

حتى أسماء النجـوم المعـروفـة عنـد علماء الفلك الغـربيـين لا تخلو من كلمـات عـربيـة : آلتـار Altar هـو « النسـر الـطائـر »، وفيغـا Vega هـو « النسـر الـواقـع » . و« فامالحوت » Famalhot ما هو إلا « فم الحوت » ؛ « وبتلجوز » هو « بيت الجوزاء » .

ولا حـاجة إلى القـول إن هذه الكلمـات والاصطلاحـات العلميـة والحضـاريـة المتنوعة ـ وأمثالها الكثيرة ـ التي لا تزال تستعمل في اللغات الغربية إنما هي من مخلفـات عهد كانت فيه اللغة العربية مرجعاً للعلم ، والبلاد العربية موئلاً للحضارة .

في ذلك العهد ، كان رجال الفكر والعلم في البلاد الأوروبية ينهلون من مناهـل العلم القائمة في الأندلس ، ويتهافتون على درس المؤلفات العربية من ترجماتها اللاتينية أو من نصوصها الأصليـة . وصارت الجـامعات تتنـافس على اقتنـاء الكتب العربيـة ، واستكمال وسائل تعليم اللغة العربية ، وكان علماء الفلك مثلا يصـرحون بـأن معرفـة اللغـة العربيـة ضرورية لمن يريـد أن يحيط بحقائق هـذا العلم . وكان رجـال الفكـر يعتـرفون ـ بـوجه عـام ـ أن التبحـر في العلم والفلسفـة لا يمكن أن يتم من غـير درس المؤلفـات العربيـة . وفي أواخر ذلـك العهد ، صـار المفكـرون ـ في البـلاد الغـربيـة ـ يتساءلون فيما إذا كان يمكن الاستغناء عن اللغة العربية في تحصيل العلوم .

ومن أبلغ الأدلة على ذلـك ما قاله « بترارك » Petrarque الشهير في أوائل القرن الـرابع عشـر للميـلاد . من المعلوم أن بتـرارك يعتبـر من آبـاء الأدب الإيـطالي، ومن المبشرين بالنهضة الأوروبية . وهذه ترجمة حرفية لما كان كتبه هذا الأديب المفكر العظيم في هذا الشأن :

« ماذا تقولون ؟ استطاع شيشرون[١] أن يكون خطيباً بعد ديموستين[٢] وصار فيرجيل[٣] شاعراً بعد هوميروس[٤] ؛ وأنتم تتوهمون مع ذلك بأنه لن ينبغ أحد بعد العرب ! نحن قد ضاهينا اليونان ، حتى إننا سبقناهم في بعض الأحيان ؛ وضاهينا وسبقنا بذلك جميع الأمم . وأنتم تقولون الآن : إننا لن نضاهي العرب ! . . . هل تحدرت عبقرية الطليان وخبت إلى هذا الحد ؟ » .

ويتبين من هذه الصيحة الحماسية بكل وضوح وجلاء : أن في عهد بترارك الشهير ، كان في البلاد الأوروبية من يقول بعدم إمكان مضاهاة العرب ، ومن يعتقد باستحالة الاستغناء عن اللغة العربية في الشؤون الفكرية . أفليس من المؤلم حقاً أن تنعكس الآية الآن ، وتقوم بيننا جماعة تتساءل وتتناقش فيما إذا كان يمكن تعليم العلوم الحديثة باللغة العربية ؟

لقد سمعت مناقشة حادة حول هذه المسألة في المؤتمر العلمي العربي الأول الذي انعقد في الإسكندرية قبل بضعة أشهر . واطلعت أخيراً على استفتاء يدور حول هذه المسألة في مجلة الآداب التي تصدر في بيروت . وأعتقد أن هذه الحالة ، هي من أبلغ الأدلة وأصدق المقاييس على البون الشاسع الذي باعد بين ماضي الأمة العربية وبين حاضرها .

لا شك في أن الأمة العربية كانت قد وصلت إلى أعلى المراتب في العلم والحضارة . ولكنها بعد ذلك ، انقطعت عن التقدم ، وجمدت في مكانها ، ثم أخذت تتقهقر في جميع الميادين : مدارسها أهملت العلوم بأجمعها ، علماؤها وأدباؤها صاروا يقتصرون على اجترار الأبحاث الدينية واللغوية القديمة ، من غير ابتكار ولا تجديد .

وقد حدث ذلك كله ، في الوقت الذي أخذ الأوروبيون ينهضون نهضتهم المعلومة ، بفضل العلوم التي اقتبسوها من العرب ؛ ثم صاروا يتقدمون في ميادين الابتكار والاختراع بسرعة كبيرة ، تتزايد يوماً عن يوم . واستمر الحال على هذا المنوال قروناً عديدة ؛ تخلفت خلالها الأمة العربية عن ركب الحضارة والعلوم تخلفاً كبيراً .

نعم ، إننا معاشر العرب تخلفنا عن قافلة الحضارة ، بعد أن كنا نسير في طليعتها ؛ تأخرنا عن معظم شعوب العالم المتمدن ، بعد أن كنا نسبقها جميعاً . وبقينا مدة قرون عديدة ، نزداد تخلفاً وتأخراً في جميع الميادين .

---

(١) Ciceron أشهر خطباء الرومان.

(٢) Démosténe أعظم خطباء اليونان .

(٣) Virgel أشهر شعراء الرومان.

(٤) Homère أعظم شعراء اليونان.

وفضلا عن ذلك ، لقد ظللنا غافلين عن تخلفنا هذا ، وغير شاعرين بالأخطار التي صارت تحيق بنا من جراء هذا التخلف . حتى إننا صرنا في حقبة من الزمن ، نعتبر الجمود فضيلة ، ونتمسك بأحوالنا الراهنة تمسكاً شديداً ، إلى أن بدأنا منذ قرن تقريباً ، نشعر بتخلفنا عن ركب الحضارة ، ثم صرنا ندرك الأخطار التي نتعرض لها من جراء بقائنا متخلفين عنه ، وأخيراً أخذنا نعمل لتلافي ما فاتنا خلال هذه الفترة ، وصرنا نساير تطورات العالم الحديث في مختلف ميادين الحياة ، من علم وتشريع واقتصاد وصناعة . وأخذنا ـ منذ ربع قرن بوجه خاص ـ نسرع الخطى في هذا السبيل .

إننا لا نزال بعيدين عن الهدف المنشود ، ولكننا سائرون نحوه على كل حال . إننا لا نزال متخلفين عن قافلة الحضارة ، غير أننا عاملون على اللحاق بها على الدوام .

ـ ٢ ـ

ولكننا بقينا بعيدين عن مسايرة التطورات العالمية في ميدان آخر ، مدة أطول . هذا الميدان ، هو ميدان « الوعي القومي » .

إننا لم نساير التطورات العالمية في هذا الميدان ؛ وتخلفنا عن جميع الأمم في هذا المضمار ؛ وبقينا في شبه غفلة عن هذا التخلف إلى الآن . إننا لم نشعر بعد شعوراً واضحاً بوحدة الأمة العربية ، ولم نقدر بعد تقديراً كافياً فداحة الأضرار التي تعود علينا من جراء بقائنا متخلفين عن التطورات العالمية في هذا الميدان .

فإننا إذا ألقينا نظرة على تاريخ أوروبا منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وجدنا أن أهم الانقلابات السياسية فيها حدثت بتأثير « مبدأ حقوق القوميات »، ومن المعلوم أن هذا المبدأ يتلخص بما يلي : إن الدول يجب أن تتأسس على أساس القوميات ، فتكوّن كل أمة دولة قائمة بذاتها . وتستقل الأمة ، إذا كانت خاضعة لحكم أمة أخرى ، وتتحد الأمة إذا كانت منقسمة إلى دول عديدة .

إن انتشار هذه الفكرة وهذا المبدأ ، أوجد انقلاباً كلياً في الأوضاع الدولية . فقد فكك أوصال بعض السلطنات ، ويعكس ذلك وحّد أجزاء بعض الأمم ، وغيّر بذلك معالم خريطة أوروبا السياسية تغييراً جوهرياً .

لقد اعتدنا أن نظهر اهتماماً خاصاً بأبحاث الثورة الفرنسية . صرنا ندرُس وندرّس وقائع هذه الثورة بكل تفاصيلها ، نستعرض الأحزاب التي تكوّنت وتتابعت

خلال الثورة ، ونستقصي الاختلافات التي نشبت بين هذه الأحزاب . ولكننا لا نهتم الاهتمام الكافي بالأبحاث المتعلقة بالانقلابات السياسية التي نجمت عن انتشار فكرة القوميات وانتصارها ، لاننا لم نلتفت إلى حقيقة تاريخية هامة ، وهي أن الثورة الفرنسية أدت إلى تغير نظم الحكومات ، ولكنها لم تمس كيان الدول . في حين أن فكرة القوميات أثرت في كيان الدول نفسها ، وأعادت بناء الكثير منها على أسس جديدة ، تختلف عن الأسس السابقة اختلافاً هائلا .

في الواقع أن الثورة الفرنسية أيضاً أوجدت بعض الانقلابات الدولية ، ولا سيما في عهد الإمبراطورية التي قضت على كيان بعض الدول القديمة ، ومقابل ذلك خلقت بعض الدول الجديدة . إلا أن هذه الأوضاع المصطنعة لم تعمر طويلا ، إذ أنه عندما سقطت الإمبراطورية ، عادت الأوضاع إلى ما كانت عليه قبلا ، دون تغيير ذي بال .

ولكن الانقلابات السياسيّة والدولية التي حدثت من جراء قيام « مبدأ القوميات » أنتجت أوضاعاً جديدة ، ظلت قائمة إلى الآن . منها أنها سببت انفصال البلجيك عن هولندا ، والنرويج عن السويد ، وإيرلندا عن إنكلترا ، وفنلندا عن روسيا ، واليونان وبلغاريا ورومانيا وصربيا وألبانيا عن تركيا ، والمجر مع الشعوب السلافية عن النمسا . وبعكس ذلك كله ، أدت إلى اتحاد مولدافيا مع فلاخيا لتكوين رومانيا ؛ واتحاد الدول والدويلات الجرمانية لتكوين ألمانيا ، كما أدت إلى وحدة إيطاليا من ناحية ، ووحدة يوغسلافيا من ناحية أخرى .

قارنوا خريطة أوروبا في أوائل القرن التاسع عشر ، مع خريطتها الحالية ، تجدوا أنها تغيرت تغيراً هائلا في معظم أقسامها . ولا نغالي إذا قلنا إنها انقلبت رأساً على عقب في بعض الأقسام . وقد كان العامل الأصلي في جميع هذه الانقلابات الأساسية هو انتصار فكرة القوميات وانتشارها .

أخذت الأمم تشعر بكيانها الخاص وشخصيتها المعنوية ، وصارت تعمل لدعم كيانها القومي بكيان سياسي . ولذلك تفككت أوصال الدول التي كانت مؤلفة من قوميات عديدة ، وبعكس ذلك اتحدت الأمم التي كانت مقسمة إلى عدة دول .

وأما نحن معاشر العرب ، فقد بقينا خلال الانقلابات التي ذكرناها آنفاً ، بعيدين عن الشعور بقوميتنا : استسلمنا أولاً إلى الحكم العثماني استسلاماً يكاد يكون تاماً ، ثم انقسمنا إلى دول ودويلات عديدة ، وبين هذه الأوضاع المعقدة لم نشعر شعوراً واضحاً بأننا أبناء أمة واحدة ، فلم نعقد العزم على لمّ شعث هذه الأمة . هذا في الوقت الذي أتم الغرب إعادة بناء دوله على أساس القوميات ، وفي الوقت الذي

أخذت هذه الدول القومية نفسها تتكتل فيما بينها لتكوين منظمات دولية ، تزيدها قوة ومنعة ومهابة .

- ٣ -

لماذا ؟ لماذا تأخرنا في هذا المضمار كل هذا التأخير؟ إن أسباب ذلك كثيرة ومتنوعة . ولا شك في أن أول هذه الأسباب وأقدمها هو : السلطة المعنوية التي كانت تتمتع بها السلطنة العثمانية ، باعتبارها « دولة الخلافة الإسلامية » .

هذه السلطة المعنوية القوية كانت تخدِّر فينا روح « القومية العربية »، وتجعلنا نعتبر الولاء للسلطنة المذكورة من الواجبات الدينية . لقد اعتدنا أن ننظر إلى التاريخ العثماني كامتداد للتاريخ الإسلامي ، وصرنا لا نشعر بأننا أبناء أمة مغلوبة على أمرها ، مستسلمة لسلطان أجنبي عنها . نسينا أن لنا قومية خاصة متميزة عن الأتراك العثمانيين وعن سائر المسلمين . حتى إننا لم ننتبه إلى أن هذه الأمة أخذت تفقد شخصيتها بسبب إهمال لغتها .

استمر الحال على هذا المنوال مدة طويلة ، حتى إنه عندما بدأت جماعة مستنيرة من الناطقين بالضاد تنتبه إلى ذلك وتطالب بحقوق العرب وتتكلم عن حقوق اللغة العربية ، قامت جماعات كبيرة تعارضهم معارضة شديدة ، زاعمة بأن هذه المطالبات تسيء إلى الرابطة العثمانية وتنافي الأخوة الإسلامية .

واستمر هذا التأثير المعنوي يعمل عمله في نفوس الكثيرين من متنوِّري العرب . إلى أن قام الكماليون يحاربون الجيش الذي جرده « الخليفة » ضدهم خدمة لأغراض المستعمرين ، وإلى أن فضح الأتراك أنفسهم أنواع المساوىء التي كانت تتستر وراء ستار « الخلافة الإسلامية ».

ولكنَّ هناك عاملا آخر ، انضم إلى هذا العامل القديم وساعد على تأخرنا في ميدان الوعي القومي ، حتى بعد بدء حركات النهضة الأدبية والفكرية والاجتماعية في مختلف الأقطار العربية .

إننا عندما بدأنا نتصل بالغرب ونقتبس منه العلوم والثقافة ، توجهنا بأنظارنا وأذهاننا إلى فرنسا فإنكلترا وحدهما . وأخذنا معلوماتنا التاريخية ونزعاتنا السياسية من الفرنسيس والإنكليز وحدهم . وتأثرنا بنظرات ونظريات هؤلاء دون غيرهم .

ولكن هؤلاء لم يكونوا ممن ينظرون إلى الحركات القومية بعين الرضا والارتياح ، لأسباب تتعلق بمصالحهم الخاصة ومطامحهم السياسية .

ففرنسا كانت أتمت وحدتها السياسية منذ قرون عديدة ، فما كانت تعاني من الشقاء والمشاكل ، ما عانته الأمم المفككة الأوصال ؛ ولذا لم تشعر بحاجة إلى كفاح قومي من النوع الذي احتاجت إليه إيطاليا وألمانيا .

وفضلا عن ذلك ، فإن فرنسا كانت تنزع على الدوام إلى التوسع شمالا حتى نهر الراين ، لأنها كانت تعتبر هذا النهر « حدوداً طبيعية » لها . ولكن تحقيق هذه الأمنية كان يعني الاستيلاء على مقاطعات ألمانية عديدة ، وكان « مبدأ القوميات » ينافي ذلك منافاة تامة .

وفي الأخير ، كانت حركات الوحدة الإيطالية والوحدة الألمانية تهدد مصالح فرنسا في الصميم . فإن تكلل تلك الحركات بالنجاح حرم فرنسا من المكانة الممتازة التي كانت أحرزتها قبلاً ، إذ كانت أعظم الدول وأقواها في غرب أوروبا . وكانت محاطة بدول عديدة ، كلها أقل شأناً منها بدرجات . ولا سيما حدودها الشمالية ، كانت متاخمة لعدة دويلات صغيرة ضعيفة ، ومتنافسة ، ومتنابذة . ولكن انتصار « الفكرة القومية » في أيطاليا وألمانيا ، غيّر هذه الأوضاع ، وجعل فرنسا جارة لدولتين عظيمتين جديدتين ، إحداهما تضاهيها في غير قليل من الأمور ، والثانية تتفوق عليها تفوقاً عظيماً في كثير من الأمور .

ونظراً لجميع هذه الأسباب ، كان من الطبيعي أن يقف كتّاب فرنسا ومفكروها أمام مبدأ القوميات ، موقفا أقرب إلى المقت والسخط ، منه إلى الرضا والارتياح . وكان من الطبيعي أن يلجأ عدد غير قليل من هؤلاء الكتّاب والمفكرين ، إلى اختلاق آراء ونظريات تحدّ من فاعلية « الفكرة القومية » ، وتقلل من شأنها ، وتحول دون رؤية الحوادث التاريخية على وجوهها الصحيحة .

وكذلك إنكلترا ، فهي أيضاً لم تنظر إلى الحركات القومية التي قامت في غرب أوروبا وجنوبها بعين الارتياح . لأن هذه الحركات خلقت دولتين بحريتين جديدتين ، إحداهما في أواسط البحر الأبيض المتوسط ، والثانية على شواطىء المحيط الأطلسي ، وعرضت بذلك « سيادة إنكلترا على البحار » لأعظم الأخطار .

طبعاً ، ما كان في استطاعة الكتّاب والمفكرين في فرنسا وإنكلترا أن ينكروا الحقائق الراهنة . ويتجاهلوا تاريخ وحدة إيطاليا ووحدة ألمانيا . ولكنهم ما كانوا يولونها حقها من الاهتمام ، حتى إنهم لم يتوانوا عن وصمها بوصمات جائرة أيضاً في بعض الأحيان .

وأنا لا أشك في أن تأثرنا بآراء ونظريات الفرنسيس والإنكليز وحدهم . . وعدم

توسعنا في درس الحركات القومية التي قامت في إيطاليا وألمانيا والبلقان ، درساً جديا . . . كان من أسباب تأخرنا في تقدير خطورة الحركات القومية بوجه عام ، وفي تكوين فكرة القومية العربية بوجه خاص .

ولكّن أهم العوامل التي عملت على تأخرنا في « ميدان الوعي القومي » هي : الأوضاع السياسية التي خلقتها المطامع الاستعمارية في البلاد العربية ، والنزعات الإقليمية التي تولدت عن تلك الأوضاع .

إن الدول الاستعمارية العظيمة ، استولت على مختلف البلاد العربية قطراً بعد قطر ، في تواريخ مختلفة ، وفي ظروف متنوعة . وصارت تحكمها بأساليب مختلفة . وأوجدت في كل قطر منها أنظمة إدارية وتشريعية وإقتصادية وثقافية خاصة ، تختلف عما في غيرها اختلافاً كبيراً .

وسكان هذه الأقطار العربية المغلوبة على أمرها ، لم يستسلموا إلى السيطرة الأجنبية استسلاماً تاما ، بل أخذوا يكافحونها ويثورون عليها كلما وجدوا إلى ذلك سبيلا . وهذه الثورات أخذت شكلا خاصا في كل قطر من هذه الأقطار ، وانتهت في بعضها إلى تكوين حكومات وطنية ، بعضها « مستقلة استقلالا مقيداً بمعاهدة سياسية واحتلال عسكري » وبعضها « مستقلة استقلالاً مطلقاً » . ولكن ، حتى الأقطار التي استقلت استقلالا غير مقيد بمعاهدة أو احتلال ، لم تتخلص من معظم النظم والأوضاع التي كانت خلقتها وفرضتها السلطات المستعمرة ، إبان حكمها الطويل .

ولاحاجة إلى القول بأن انقسام البلاد العربية بهذه الصورة إلى دول عديدة ، تتميز كل واحدة منها عن غيرها بعلم خاص ، وحكومة خاصة ، ونقد خاص ، وأنظمة خاصة . . . أوجد بعض النزعات الإقليمية . وهذه النزعات انضمت إلى العوامل التي أعاقت تقدمنا في ميدان « الوعي القومي » ، وجعلتنا نتأخر في الشعور بأننا « أبناء أمة واحدة ، على الرغم من اختلاف أوضاعنا السياسية وتعدد دولنا القائمة » .

- ٤ -

هذه هي العوامل الرئيسية التي سببت تأخر الأمة العربية في ميدان « الوعي القومي » ، مدة أطول من تأخرها في سائر الميادين . ولكن يجب أن نلاحظ بعين الغبطة والسرور أن هذه العوامل لم تعد الآن « قوية التأثير » كما كانت قبلا . بل إن هذا التأثير آخذ في التضاؤل شيئاً فشيئاً .

في الواقع أن النزعات الإقليمية المتولدة من انقسام البلاد العربية إلى دويلات

عديدة ، لا تزال تسيطر على نفوس الكثيرين في مختلف الأقطار العربية . غير أننا نستطيع أن نجزم بأن هذه النزعات أيضاً محكوم عليها بالتلاشي والزوال .

وذلك لأن أهم مصادر القوة في النزعات الإقليمية هو عدم الاطلاع وعدم التقدير : عدم الاطلاع على ما يجري في سائر البلاد العربية اطلاعاً شاملا ، وعدم الاطلاع على أصول الأحوال الراهنة ومنابعها الأصلية ودوافعها الحقيقية ، ثم عدم تقدير المصالح الحقيقية الأساسية التي تربط مختلف البلاد العربية بعضها ببعض ، وعدم تقدير الأخطار التي تنجم عن بقاء البلاد العربية مجزّأة ومفككة الأوصال ، كما هي الآن .

هذه هي الأمور التي تفسح المجال لتكوين النزعات الإقليمية وإدامتها . ولا حاجة إلى القول بأن هذه الأمور لا يمكن أن تستمر على هذا المنوال ، بين تيارات الأحداث التي تجرف العالم جرفاً .

وكلما زاد التعامل والتعارف بين الأقطار العربية . . . وكلما تعمق المفكرون الوطنيون في بحث حقيقة الأحوال الراهنة من ناحية ، وكلّما تبصروا في عواقب هذه الأحوال من ناحية أخرى . . . وكلما شاهد الناس بأم أعينهم النكبات التي توالت ولا تزال تتوالى على البلاد العربية من جراء هذا التشتت . . . ضعفت النزعات الإقليمية المختلفة ، واستيقظت روح القومية العربية .

ولذلك كله نستطيع أن نقول : إن تطور الأحوال الاجتماعية والسياسية في البلاد العربية يسير على الدوام ، نحو إضعاف النزعات الإقليمية ، وتقوية الإيمان بوحدة الأمة العربية .

ولكن ، يجب ألا يغرب عن بالنا أن التطور الطبيعي يكون بطيئاً بوجه عام ، إذا لم يقترن بمساعٍ جدّية تبذل في سبيل مساعدة هذا التطور والإسراع فيه .

ولا يجوز لنا نحن ـ بعد أن تأخرنا كثيراً في هذا المضمار ـ أن نترك الأمور تسير سيرها الطبيعي الوئيد ، بل يترتب علينا أن نعمل كل ما يمكن عمله لتعجيل هذا التطور ، وجعله يسير سيراً أقرب إلى الهرولة ، على قدر الإمكان .

إن أهم أهداف هذا المعهد هو المساهمة في الأعمال التي ترمي إلى تعجيل التطور الذي ذكرته آنفاً ، وتقوية فكرة القومية العربية بين جميع الناطقين بالضاد ، بأحسن الصور وأنجع الوسائل .

وقد حدد النظام الأساسي الذي قرره مجلس جامعة الدول العربية أغراض المعهد ـ في مادته الأولى ـ بالعبارات التالية :

« يعمل معهد الدراسات العربية العالية على تحقيق الأغراض الآتية :

أولاً : إعداد شباب عربي مثقف ثقافة عربية عالية .

ثانياً : نشر الثقافة العربية عن طريق التدريس والتأليف والنشر والمحاضرات العامة .

ثالثاً : إقامة فكرة القومية العربية على أسس علمية صحيحة .

رابعاً : تكييف أسس الثقافة العربية بحيث تنتفع من تقدم المدنية الحديثة ».

إن أولى المهام التي سيتولاها هذا المعهد ، لتحقيق هذه الأغراض هو الدرس والبحث :

(أ) درس الأحوال الراهنة في مختلف أقطار العالم العربي ، من وجوه السياسة والإدارة والاقتصاد والتشريع والأدب درساً علمياً .

(ب) مقارنة هذه الأحوال مقارنة دقيقة لإظهار الفروق والمشابهات القائمة بين هذه الأقطار من الوجوه المذكورة .

(ج) بحث عوامل هذه الفروق والمشابهات ، واستكشاف الظروف التي أوجدتها .

(د) تحري الوسائل التي تساعد على إزالة الفروق وزيادة التقارب والتشابه بين الأقطار العربية .

إن الدروس التي يقوم بها المعهد أيضاً تهدف إلى الدرس والبحث من حيث الأساس :

إنها تسعى إلى حمل الطلاب على درس الشؤون العربية ، مع تزويدهم بالوسائل اللازمة لذلك ، ليقوم كل واحد منهم بأبحاث جديدة ، خلال تحضير الرسالة التي يتقدم بها لنيل شهادة الماجستير تحت إشراف الأساتذة ، ثم يواصل العمل في هذا السبيل بمفرده ، بعد التخرج من المعهد .

ولذلك ، نحن نعتبر الدراسات التي سيقوم بها الأساتذة أولا ، والطلبة ثانياً ، والمتخرجون أخيراً . . . من أينع الثمرات المرجوة من معهد الدراسات العربية العالية .

ولكنا ننتظر من أعمال المعهد ثمرة أخرى ، أهم وأسمى من كل ما ذكرته آنفاً ، ألا وهي : تنشيط الوعي القومي في العالم العربي ، مع إشاعة الشعور بوحدة الأمة العربية وبث الإيمان بمستقبلها . وأرجو ألا يفهم من كلامي هذا ، بأننا سنلجأ إلى

أساليب الدعاية والتبشير . وأؤكد بعكس ذلك ، بأننا سنبني دروسنا ودراساتنا على أسس متينة من العلم الصحيح ، ولن نخرج عن نطاق الأبحاث العلمية في وقت من الأوقات .

ولكننا نعتقد أن مجرد معرفة الحقائق ، مع الاطلاع على الأسباب والمسببات ، ستولد في النفوس إيماناً راسخاً بأن العرب أمة واحدة ، على الرغم من تعدد دولها ، وبأنه لا يمكن لهذه الأمة أن تنال المكانة التي تستحقها ، حتى ولا أن تحافظ على كيانها ـ في هذا العالم المليء بالعواصف ـ طالما بقيت على ما هي عليه من التفرق والتبلبل .

إننا سنسعى إلى تقوية فكرة « القومية العربية ». ولكننا سنفعل ذلك مستندين إلى الحقائق العلمية على الدوام، سندعم جميع دراساتنا ـ من قانونية ، واقتصادية ، وتاريخية ، وأدبية ـ بدراسات ومباحث تحوم حول « القوميات » بوجه عام ، و« القومية العربية » بوجه خاص .

سنستكشف عناصر القومية ومقوماتها ، باستعراض جميع النظريات التي ظهرت والمناقشات التي دارت حولها ، لنتوصل إلى معرفة عناصر القومية العربية ومقوماتها ، على ضوء تلك النظريات والمناقشات ، كما أننا سنتتبع كيفية نشوء « الفكرة القومية »، في مختلف البلاد الغربية والشرقية ، بتفاصيل وافية ، لنستنير بها في أمور « القومية العربية ».

إننا سنهتم بهذه الأبحاث اهتماماً بالغاً ، لأننا لا نرضى أن تكون « القومية العربية » فكرة غامضة ، تجول في الخواطر ، من غير أن تستقر على شكل واضح إنما نريدها فكرة نيرة قوية ، قائمة على أسس متينة وعميقة من العلم الصحيح . . . نريدها فكرة واضحة فعالة ، تهدي العقول ، وتثير العواطف ، وتشحذ الهمم ، وتدفع إلى العمل ، وتبعث الإيمان في النفوس . . . ولذلك قلت : إن أهم الثمرات التي نرجوها من أعمال هذا المعهد ومساعيه ، هي تنشيط الوعي القومي في العالم العربي مع إشاعة الشعور بوحدة الأمة العربية وبث الإيمان بمستقبلها .

وإني لأشعر الآن بسرور عميق وغبطة بالغة ، إذ أفتتح العام الدراسي الأول في هذا المعهد(٥) ، وكلي أمل بأنه سيوفق إلى تأدية الرسالة الملقاة على عاتقه ، في سبيل خدمة الأمة العربية ، عن طريق الأبحاث العلمية .

---

(٥) انظر تفاصيل ما حدث في معهد الدراسات العربية العالية في كتابي: ثقافتنا في جامعة الدول العربية (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٢) ، ص ١٣٥ ـ ١٧٠ .

الوطنية والقومية(*)

- ١ -

الوطنية والقومية من أهم النزعات الاجتماعية التي تربط الفرد البشري بالجماعات وتجعله يحبها ويفتخر بها ويعمل من أجلها ويضحي في سبيلها . ومن المعلوم أن الوطنية هي حب الوطن ، والشعور بارتباط باطني نحوه ؛ والقومية هي حب الأمة ، والشعور بارتباط باطني نحوها .

والوطن من حيث الأساس ، هو قطعة من الأرض ؛ والأمة - في حقيقة الأمر - هي جماعة من البشر . فنستطيع أن نقول ، بناء على ذلك ، إن الوطنية : هي ارتباط الفرد بقطعة من الأرض تعرف باسم الوطن ، والقومية : هي ارتباط الفرد بجماعة من البشر تعرف باسم الأمة .

ولكن ، مما يجب ملاحظته في هذا الصدد أن مفهوم الوطنية لا يختلف في الحقيقة ، عن مفهوم القومية كل هذا الاختلاف . كما أن حب الوطن يتضمن ، بطبيعته ، حب المواطنين الذين ينتمون إلى ذلك الوطن ، كما أن حب الأمة يتضمن في الوقت نفسه حب الأرض التي تعيش عليها تلك الأمة . ولهذا السبب يتقارب مفهوم الوطنية من مفهوم القومية تقارباً كبيراً .

غير أننا إذا أردنا أن نحيط علماً بماهية هذين المفهومين إحاطة تامة يجب علينا أن نلاحظ علاقة كل منها بمفهوم ثالث ؛ هو مفهوم الدولة .

(*) من دروس دار المعلمين العالية ببغداد ، اسست الدار المذكورة سنة ١٩٢٣ .

فالدولة هيئة سياسية يعرفها علماء الحقوق والاجتماع بقولهم « جماعة من البشر ، يعيشون في أرض معينة مشتركة : مؤلفين هيئة سياسية مستقلة ذات سيادة » .

يظهر من هذا التعريف المجمل أن مفهوم الدولة يرتبط بمفهوم الوطن من جهة وبمفهوم الأمة من جهة أخرى ، فيكون بذلك بمثابة خط واصل بين هذين المفهومين . ولكن هذا الارتباط لا يكون على نمط واحد في كل الدول والأمم وفي جميع أدوار التاريخ ، بل إنه يلبس أشكالا متنوعة ، فيختلف بين أمة وأمة ، وبين دور ودور .

ونحن نستطيع أن نلخص أهم هذه الأشكال ، كما يلي :

(أ) إن الأمة قد تؤلف دولة واحدة مستقلة ، لها علم خاص وحكومة خاصة وجيش خاص . فالأرض التي تسود عليها تلك الدولة تكون وطناً للأمة بأجمعها ، فيشترك جميع أفراد الأمة وجميع تابعي الدولة في حب ذلك الوطن وتبجيله وخدمته .

في هذه الحالة ، تنطبق الوطنية على القومية تمام الانطباق ، ولا تختلف مطالبها عن مطالب القومية اختلافاً فعليا ، فيكون الوطن « مجموع الأراضي التي تعيش عليها الأمة ، وتدير سياستها الدولة »، والوطنية تماثل القومية تمام المماثلة ، ولا تخالفها أو تعارضها بوجه من الوجوه .

(ب) غير أن الأمة قد تؤلف دولاً عديدة ، كل واحدة منها مستقلة بنفسها . ففي هذه الحالة توجد كل دولة من هذه الدول وطنية خاصة بها ، وتسعى إلى تقوية هذه الوطنية الخاصة بكل قواها ، بينما القومية تتجاوز حدود هذه الدول المفترقة ، وتسعى إلى ربطها جميعها برباط معنوي عام . فلا ترتاح القومية في هذه الحالة ، إلى الوطنيات الراهنة تمام الارتياح ، بل تنزع إلى إنشاء دولة عامة تجمع وتوحد تلك الدول المتعددة بشكل من الأشكال . وتعمل بذلك على توليد « وطنية جديدة عامة »، تسمو فوق جميع الوطنيات الراهنة الخاصة .

فنستطيع أن نقول إن النزعة القومية في مثل هذه الحالات ـ تولد فكرة « وطن معنوي مثالي » أوسع وأعظم وأعلى من الأوطان الراهنة المذكورة ؛ فتصبو النفوس إلى تحقيق هذا « الوطن المرقوب والمرغوب » وتندفع وراء إخراجه من عالم الفكر والتمني إلى عالم الحقيقة والواقع .

ومن البديهي أن القومية في هذه الحالة ، لا تنطبق على الوطنية تمام الانطباق ، بل تختلف عنها اختلافاً بيناً ، لأنها تتطلب تقديم مصالح الأمة العامة على مصالح الأوطان الخاصة ، وتثير مطالب الوطن الموحد المرقوب إلى جانب مطالب الأوطان الراهنة .

(ج) وقد تكون الأمة محرومة من دولة خاصة بها ، وتابعة لدولة أجنبية عنها . وفي هذه الحالة ، تفرض الدولة الحاكمة على جميع أفراد الأمم الخاضعة لها « وطنية عامة واسعة النطاق »، وتطلب منهم أن يرتبطوا بها وبسائر الأمم الخاضعة لها برباط هذه الوطنية ، وأن يخدموها بدافع هذه الوطنية ؛ أما القومية فتعارض ذلك أشد المعارضة ، وتولد في نفوس الأفراد نزوعاً إلى الاستقلال عن الدولة المذكورة ، وتجعلهم يصبون إلى الانفصال عن الأمة الحاكمة ويسعون وراء تكوين دولة خاصة بهم . فيحدث من جراء ذلك نزاع وخصام بين الوطنية التي تفرضها الدولة الحاكمة وبين القومية التي يشعر بها أفراد الأمة المحكومة . فتكون مرامي القومية حينئذ أضيق نطاقاً من أهداف الوطنية . فإن الوطنية التي تغذيها الدولة تطلب من أفراد الأمة الارتباط بجميع أراضي الدولة ، بينما القومية تحمل هؤلاء على الاهتمام بالقسم الخاص بهم دون غيره . إنها تجعلهم يتوقون إلى الانفصال عن الدولة المذكورة ، وعن الأمم الأخرى التي تؤلفها ، وينزعون إلى الاستقلال بوطن خاص أصغر من الوطن العام ، في ظل دولة خاصة أصغر من الدولة القائمة . فنستطيع أن نقول : إن القومية في هذه الحالة ترمي إلى تكوين وطنية جديدة خاصة أضيق نطاقاً من الوطنية الراهنة العامة .

(د) ولكن الأمة قد تكون محرومة من الاستقلال وفي الوقت نفسه مجزأة وموزعة بين عدة دول أجنبية عنها. من الطبيعي أن كل دولة من هذه الدول الحاكمة ـ في مثل هذه الأحوال ـ تفرض على جزء الأمة الخاضع لها وطنيتها هي ، وتعمل على ربط أفرادها برباط هذه الوطنية ، ولكن روح القومية في تلك الأمة المجزأة تعارض ذلك معارضة شديدة ، وتحمل جميع أفراد الأمة في جميع الأقسام المذكورة على مقاومة الحالة الراهنة . وذلك بالاستقلال عن جميع الدول الحاكمة من جهة وبالاتحاد فيما بينها من جهة أخرى ، لتكوين دولة قومية جديدة ، تجمع أقسام الأمة المتجزئة تحت لواء واحد ، على أرض وطن قومي واحد .

هذه هي الأشكال السياسية الأساسية التي تحدد علاقة الأمة بالدولة والوطن ، وتعين علاقة القومية بالوطنية .

إن الأمة السويدية في الحالة الحاضرة ، من أبرز نماذج الشكل الأول . وأما الأمة الألمانية قبل اتحادها سنة ١٨٧٠ فكانت من أحسن الأمثلة على الشكل الثاني ، والأمة البلغارية في عهد خضوعها للدولة العثمانية كانت من أمثلة الشكل الثالث ، وأما الأمة البولونية ـ في الفترة التي مضت بين اقتسامها السابق وبين الحرب العالمية الأولى ـ فكانت من أحسن نماذج الشكل الرابع .

- ٢ -

يتبين من ذلك كله : أن القومية تنطبق على الوطنية تارة ، وتختلف عنها تارة أخرى ، وتأثيرها ينضم إلى تأثير الوطنية أحياناً ، ويخالف ذلك التأثير أحياناً أخرى ، ولكننا إذا تركنا هذه الفروق جانباً وألقينا نظرة إجمالية على سير الوقائع التاريخية ، استطعنا أن نقول : إن القومية أصبحت من أهم العوامل التي تؤثر في تطور الدول وتكوّن الأوطان منذ أوائل القرن التاسع عشر .

وأما قبل ذلك ـ لا سيما في القرون الوسطى وفي القرنين الأولين من القرون الأخيرة ـ فكان الأوروبيون أنفسهم يربطون مفهوم الوطن بمفهوم الدولة ربطاً وثيقاً ، ولا يفرقون بينهما أبداً ، زد على ذلك ، أنهم كانوا يخلطون بين الدولة وبين الوطن والملك أيضاً . فالوطنية حينئذ لم تكن تعني شيئاً غير الارتباط بالملك والمملكة ، وغير الإخلاص لصاحبها . إنها كانت تتطلب الخدمة في سبيل مجد الملك وشرف المملكة ، وبذل المال والنفس في سبيل إدامة ذلك الشرف وتوسيع هذا المجد .

وكثيراً ما كانت البلدان والأمصار تنتقل من حكم إلى حكم ، ومن مملكة إلى مملكة ، من جراء زواج الملوك ومصاهرة الأمراء والبيوتات المالكة . وإذا ما انتقلت مقاطعة من المقاطعات من مملكة إلى أخرى لمثل هذه الأسباب ، كان يصبح من الواجب على أهل المقاطعة أن يطيعوا ملكهم الجديد ويتعلقوا بمملكتهم الجديدة ، وبتعبير آخر : كان يترتب عليهم حينئذ ، أن يكتسبوا وطنية جديدة مختلفة عن وطنيتهم السابقة .

وأما السبب الأصلي لهذه الأحوال كلها ، فكان الاعتقاد القائل بأن الملوك إنما يحكمون بحق موهوب من الله ، ويديرون شؤون الدولة والرعية بمشيئة الله . وعندما تزعزع هذا الاعتقاد ثم زال ، كان من الطبيعي أن يتبدل كل شيء في هذا المضمار تبدلا كليّاً ، فأخذت فكرة القومية تلعب دوراً هاما في تكوين الدول وتقرير الأوطان . ولذلك شهد التاريخ تفكك أوصال بعض الدول من جهة ، واتحاد أقسام بعض الأمم من جهة أخرى ، تحت تأثير النزعات القومية ، كما شهد تغلب حقوق القوميات على الحقوق التي كانت تعزى إلى الملوك وإلى الفتوحات .

- ٣ -

قلنا إن الوطنية والقومية من النزعات الاجتماعية ؛ ويجب أن نلاحظ فوق ذلك ، أن كل واحدة منها ـ مثل سائر النزعات النفسية ـ تولد بعض العواطف وتؤدي

إلى بعض الأفعال : إنها تولد في نفوس الأفراد بعض العواطف ، وتحملهم على القيام ببعض الأعمال .

إن الإنسان يحب أمته تحت تأثير النزعة القومية ، ويشعر نحوها بارتباط قلبي شديد ، ويعتبر نفسه جزءاً منها ، فيفرح لكل ما يزيد مجدها ، ويتألم من كل ما يقلل قوتها . إنه يصبو إلى رؤيتها قوية وناهضة ، ويفتخر بأمجادها ، ويتألم لمصائبها ، وينزع إلى عمل كل ما يستطيع عمله للدفاع عن كيانها وعن كرامتها .

كما أن الإنسان يحب وطنه تحت تأثير النزعة الوطنية ، فيشعر نحوه بتعلق قلبي عميق ، فيفرح لسعادته ، ويتفجع عند نكبته ، ويسعى لخدمته . حتى إنه لا يتأخر عن التضحية في سبيله ، إذا اقتضى الحال .

وأما إذا بحثنا عن منشأ هاتين النزعتين ، فنستطيع أن نرجعهما من حيث الأساس ، إلى حب الموطن والأهل . ونستطيع أن نقول : إن منبع الوطنية وبذرتها الأولى حب الموطن ، وأما منبع القومية وبذرتها الأصيلة ، فحب الأهل .

ذلك لأن الإنسان يشعر بتعلق عاطفي وارتباط قلبي بالمحل الذي ولد ونشأ وترعرع فيه ، كما يشعر بتعلق باطني نحو أهل ذلك المحل ونحو جميع الناس الذين عايشهم وعاشرهم وألفهم في صغره وصباه .

كلنا يعلم أن الأطفال الصغار يظهرون تعلقاً شديداً بالمحل الذي ينامون ويلعبون فيه : إنهم يرتبطون ارتباطاً معنويا بالغرفة والدار، والحديقة والشارع التي تكون مسرح حياتهم وساحة ألعابهم . إنهم يحسبون تلك المحلات ملكا خاصا بهم ، ويشعرون بنوع من الراحة والاطمئنان حينما يكونون فيها . ويشعرون بشيء من الغربة والقلق حينما يبتعدون عنها . وهذا الشعور يولد في نفوسهم حنيناً نحو مرباهم ، وتشوقاً للعودة إليه . كما أنهم يتعلقون تعلقاً شديداً بأمهاتهم وآبائهم وأترابهم وجيرانهم ، وبكل من يعايشونهم مدة من الزمن . إنهم يشعرون بأمن واطمئنان في حضور هؤلاء ، بينما نجدهم كثيراً ما يعرضون وينفرون من الغرباء .

إن هذا الارتباط المعنوي الذي يتولد في نفوس الأطفال نحو الأهل والمربى ، يتوسع بالتدريج ، ويشمل شيئاً فشيئاً ، الحارة والقرية والمدينة ، وأهل الحارة وأهل القرية وأهل المدينة .

إن هذه الصلة المعنوية والعلاقة النفسية تظهر نفسها بقوة أعظم حينما يغترب المرء عن مسقط رأسه ومسرح صباه ، ويفارق أهله وذويه ، ولا سيما حينما يلاقي في

ديار الغربة أحداً من أبناء بلدته ، أو يسمع شيئاً عن أخبارها ، وعلى الأخص حينما يعود إليها بعد فراق واغتراب .

ونستطيع أن نقول : إن الإنسان يرتبط بموطنه وبأهله بروابط معنوية كثيرة ومتنوعة . فإن كل جزء من أجزاء حياته ، يتعلق بزاوية من زوايا بيته وبلدته . فكل زاوية من زوايا ذلك البيت وكل قسم من أقسام تلك البلدة ، يقوم مقام تذكار مادي يثير في نفسه ذكريات صفحة من صفحات حياته الماضية أو ذكريات منقبة من مناقب النفوس العزيزة عليه .

ولهذه الأسباب كلها ، نجد أن البلدة التي تكون مسقط رأس الإنسان ومرباه ، تشغل مكانة خاصة في معنوياته ، بمناظرها وعاداتها ولهجاتها ، وبكل ما لها من خصائص وأوصاف .

وبما أن تعلق المرء ببلدته وبأهله ، يكون ذا جذور عميقة في أغوار نفسه ، فإننا نجد أن هذا التعلق يكتسب أحياناً شكلا مرضياً، ويولد مرضاً خاصاً، يعرف باسم داء الصلة، نوستالجيا Nostalgia إن بعض الناس يصابون بهذا الداء حينما يفارقون أهليهم ويغتربون عن بلدتهم لأول مرة ، لأن أذهانهم وخيلاتهم تشتغل بذكرياتها بشدة غريبة ، فيشعرون نحوها بحسرة عصبية وحنين مرضيّ . وقد يستولي عليهم نوع من الوسواس ، فيخيل إليهم أنهم سائرون نحو الموت بعيدين عن بلدتهم وعن أهليهم . وتحت تأثير هذا الحنين المرضيّ يفقدون شهية الطعام ، ويصابون بأرق شديد ، ولا يشفون من هذه الاختلالات النفسية والعصبية ، إلا حينما يعودون إلى بلدتهم ويصلون أرحامهم ويلاقون أهليهم وأصحابهم .

إن تيسر أسباب الانتقال ، ووسائل المخابرة ، قد عود الناس على الأسفار ، فقلل الأشكال المَرَضيّة لهذه الرابطة المعنوية ، ومع هذا فإنه لم يقض عليها بتاتاً .

ومن الأمور الثابتة ، أن الكثيرين ممن تعودوا الأسفار يشعرون بسرور وفرح حينما يلاقون في أسفارهم ما يذكرهم بموطنهم ومسقط رأسهم ؛ ويشعرون بهياج ونشوة ، حينما يعودون إليه ويلتقون بأهليهم وخلانهم بعد مدة من الاغتراب .

إن حب الوطن يشبه حب الموطن الذي شرحناه ، وحب الأمة يماثل حب الأهل الذي وصفناه . فنستطيع أن نقول : إن حب الوطن إنما يتولد من توسع دائرة حب الموطن . كما أن حب الأمة إنما يتولد من توسع نطاق حب الأهل . فإن الإنسان ينظر إلى موطنه كجزء من الوطن ، كما ينظر إلى أهله وأهل بلدته كفرع من المواطنين . ويحب وطنه ومواطنيه ، كما كان يحب بلدته وأهل بلدته ، ويفتخر بوطنه وبأمته ، كما كان يفتخر ببلدته وبأهله وبذويه .

ومع هذا يجب أن يلاحظ في هذا الصدد : أن علاقة المرء بالوطن لا تنشأ من تفاعل ماديّ محسوس ، كما تنشأ علاقته بمسقط الرأس ، وكذلك حدود هذا الوطن لا تتعين بالمشاهدة المباشرة ، كما يحدث ذلك في مسقط الرأس . وذلك لأن الفرد لا يكون قد شاهد عادة ، إلا قسماً صغيراً من الوطن ، ولا يكون قد عاشر إلا فئة قليلة من أبناء الأمة . ولذلك نستطيع أن نقول : إن الروابط التي تربط المرء بوطنه وبأمته ، تنشأ من عوامل فكرية ومعنوية ، أكثر مما تنشأ من أسباب حسية ومادية .

إن العوامل التي تربط الأفراد بعضهم ببعض وتحبب بعضهم إلى بعض ـ فتؤلف منهم أمة واحدة ـ كثيرة ومتنوعة جدا : الاعتقاد بوحدة الأصل والمنشأ ، والاشتراك في اللغة والتاريخ ، والتشابه في العواطف والعوائد ، والتماثل في ذكريات الماضي ونزعات الحال وآمال المستقبل . . . كلها من جملة هذه الروابط المعنوية التي تولد التقارب والتعاطف ، وتكون الأمم والأوطان .

ـ ٤ ـ

لقد شبه بعض المفكرين المجتمعات البشرية ، منذ القرون الأولى ، بالعضويات الحيوانية والنباتية . ولكن الميل إلى هذا التشبيه تقوى بوجه خاص ، حينما اكتشف علماء الطبيعة حقيقة العضويات الحيوانية والنباتية ، فقد عرفوا أن العضويات بأجمعها تتألف من أنسجة ، وأن الأنسجة تتكون من عناصر حية ، تعرف باسم الخلايا Cellules أو المصورات Plastides ، وأن كل واحدة من هذه العناصر التي تؤلف العضوية ، حية في حد ذاتها ، تتغذى فتنمو . وتتكاثر فتموت ، مستقلة عن غيرها .

وقد زاد اكتشاف هذه الحقيقة وجوه الشبه بين العضويات والمجتمعات ، لأنه برهن على أن كل عضوية من العضويات الحيوانية والنباتية أيضاً ، إنما هي نوع من المجتمع ، لأنها بمثابة مجتمع مؤلف من خلايا أو مصورات . فاشتد النقاش لذلك بين العلماء الذين يشبهون المجتمعات بالعضوية وبين الذين يعارضون هذا التشبيه . وقد حاول كل فريق أن يظهر وجوه الشبه أو وجوه الخلاف بين المجتمعات والعضويات حسب نزعته الفكرية .

إنني لا أرى مجالا ، ولا ضرورة ، إلى بحث هذه المسألة ومناقشتها هنا بتفاصيلها غير أني أقول : إن المجتمعات البشرية تختلف عن العضويات الحيوانية اختلافاً أساسيا ـ بالرغم من كثرة وجوه الشبه بينها ـ وذلك لأن ارتباط الخلايا في العضويات ارتباط ماديّ ، يخضع لقوانين المادة من حيث الزمان والمكان ، في حين أن ارتباط الأفراد في المجتمعات إنما هو ارتباط معنويّ ، لا يخضع لقوانين الزمان والمكان والمادة .

فإن الخلية الواحدة تكون جزءاً من عضوية واحدة ، ولا يمكنها أن تنتسب إلى عضويتين مختلفتين في وقت واحد . غير أن الفرد الواحد في الحياة الاجتماعية ، قد ينتسب إلى مجتمعين مختلفين في وقت واحد ، لأن الرابطة التي تربط أفراد البشر بعضهم ببعض في المجتمعات ، لم تكن من نوع الروابط المادية ، فلا تتبع قوانين المادة ، ولا تتقيد بقيود التحيز وعدم التنافذ .

هذه هي في نظري ، أهم الفروق التي تميز المجتمعات البشرية من العضويات الحيوانية والنباتية .

فكل فرد من أفراد البشر ، ينتسب عادة إلى عدة جماعات في وقت واحد . وذلك لأن كل نوع من أنواع الروابط الاجتماعية ، يؤلف جماعة من نوع خاص ، ويدخل الفرد في تلك الجماعة . وكل مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية ـ من الأسرة والمهنة واللغة ، إلى الميول الفنية ، والاعتقادات الدينية ، والاتجاهات المذهبية ـ يولد رابطة خاصة ، تربط الأفراد بعضهم ببعض ، وتكوّن منهم جماعات ومجتمعات متنوعة ، بعضها متلائم وبعضها متنافر ، بعضها تابع وبعضها متبوع .

وكل فرد من الأفراد ، يرتبط بجماعات من أبناء نوعه بعدة أنواع من هذه الروابط المعنوية ، فينتسب إلى عدة أنواع من هذه الجماعات والمجتمعات . وهذه الروابط المتنوعة تتجاذب مشاعر الفرد وميوله ، وتجعله يسير وكأنه مدفوع بدوافع عديدة ، ومجذوب بجواذب متنوعة .

غير أن قوة كل نوع من أنواع هذه الروابط وقيمتها ، تختلف بين فرد وفرد ، كما تختلف بين حال وحال ، وبين عهد وعهد .

ولكننا إذا لاحظنا أنواع الروابط التي تكون الجماعات السياسية على وجه أخص ، نجد أن أقواها وأفعلها ، هي نزعة القومية المتولدة من وحدة اللغة والتاريخ . . . وهي التي تتغلب على كل ما سواها ، وتستتبعها استتباعاً .

عوامل القومية(*)

إذا ألقينا نظرة عامة على الانقلابات السياسية التي حدثت منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وتحرينا أهم العوامل التي أدت إلى تلك الانقلابات ، نجد أنها تتلخص في عبارة وجيزة ، هي : مبدأ القوميات .

فإن النزعات القومية التي كانت ضئيلة الأثر وقليلة الظهور حتى ذلك التاريخ ، أخذت تتقوى بعد ذلك بسرعة هائلة ، وأصبحت تفرض نفسها على الاتجاهات السياسة ، وتسيطر على سير التاريخ . فكثير من الأمم المغلوبة على أمرها أفاقت من سباتها ، وأخذت تشعر بكيانها الخاص ، وصارت تسعى إلى تدعيم هذا الكيان بالحكم الذاتي أولا ، وبالاستقلال التام ثانياً . على حين أن السلطنات التي كانت قائمة قبلاً ، أخذت تتقلص شيئاً فشيئاً ، إلى أن اندرس معظمها ، تاركاً محله لدول قومية عديدة . وبدأت هذه القوميات تختلف وتتنازع ، وظهرت من جراء ذلك مسائل الأقليات وما يتبعها من المشاكل والاختلافات .

وإذا استعرضنا سير هذه الانقلابات ، وجدنا أن جماعات من الناس اعتبرت نفسها من قومية واحدة ، وأخذ أفرادها يشعرون بأنهم أبناء أمة واحدة ، متميزة من الأمم الأخرى ، وصاروا ينزعون إلى الاستقلال عنها .

فيجدر بنا أن نتساءل : ما هي العوامل التي تجعل بعض الناس يشعرون بأنهم أبناء أمة واحدة ، متميزون من أبناء الأمم الأخرى ؟ وبتعبير أقصر : ما هي العناصر التي تكون الأمم ، والعوامل التي تميز بعضها من بعض ؟

(*) من محاضرة القيت بنادي المعلمين ببغداد ، سنة ١٩٢٨ .

إن الأجوبة التي أعطيت على هذه الأسئلة اختلفت كثيراً باختلاف الباحثين. ذلك لأن هذه الأبحاث لم تبق في نطاق المسائل العلمية البحت، بل تأثرت كثيراً بنزعات السياسة ومطاليبها. فإن كل جواب على هذه الأسئلة لا بد من أن يؤيد أو يفند إحدى النظريات السياسية، ولا بد من أن يأتي موافقاً أو مخالفاً لمطاليب أمة من الأمم أو دولة من الدول.

ولذلك نجد أن العلماء والباحثين اختلفوا في هذا الأمر اختلافاً كبيراً، بسبب اختلاف نزعات الأمم التي ينتمون إليها، حتى إننا كثيراً ما نجد بينهم من لم يتورع عن جمع المتناقضات أيضاً، فإنهم يقولون بنظرية في بعض القضايا، وبنظرية مخالفة لها في قضايا أخرى مماثلة لها، وذلك حسب ما تقتضيه منافع الدول التي ينتسبون إليها.

فيجدر بنا أن ندرس هذه المسائل بحذر شديد، وأن نناقش الآراء والنظريات التي حامت حولها بانتباه تام.

- ١ -

فلنبحث إذن: ما هي العناصر التي تكوّن القومية وتؤلف الأمة؟

إن أول ما يخطر على البال ويلفت النظر في هذا الصدد، هو وحدة الأصل والمنشأ.

يظن الناس عادة أن كل أمة من الأمم تنحدر من أصل واحد، ويزعمون أن جميع أفراد الأمة الواحدة يكونون بمثابة الأشقاء المنحدرين من صلب أب واحد. ولذلك نجدهم يكررون في كل مناسبة كثيراً من التعبيرات الدالة على هذا الزعم، كقولهم: «أجدادنا، آباؤنا، إخواننا ...».

غير أن هذا الظن لا يستند إلى أساس صحيح. لأن جميع الأبحاث العلمية - المستمدة من حقائق التاريخ ومن مكتشفات علم الإنسان ومكتسبات علم الأقوام - لا تترك مجالاً للشك في أنه لا يوجد على وجه البسيطة أمة تنحدر من أصل واحد فعلاً، ولا توجد على الأرض أمة خالصة الدم تماماً.

فإن جميع الأمم التي نعرفها الآن قد تكونت من تداخل عشرات العروق والأجناس، في مختلف أدوار التاريخ، حتى إن الأجناس التي عاشت في القرون المتقدمة على أدوار التاريخ، كانت أيضاً متخالطة ومتداخلة جداً.

ونستطيع أن نقول بكل حزم وتأكيد : إن وحدة الأصل والدم في الأمم إنما هي من الأوهام التي استولت على العقول والأذهان ، من غير أن تستند إلى دليل أو برهان .

لا الإنكليز ولا الروس ، ولا الألمان ، ولا البلغار . . . كانوا متجانسين من حيث الأصل والنسل . بل إن كل واحدة من هذه الأمم إنما تكونت من تداخل وتمازج عشرات الأقوام . حتى الأمة الفرنسية نفسها لا تنحدر من أصل واحد . هذه الأمة التي كانت أسبق الأمم الأوروبية إلى تكوين وحدة سياسية قومية حتى هذه الأمة نفسها إنما تكونت من اختلاط عدد كبير من الأقوام والأجناس . وقد تبين من الأبحاث العلمية التي لا مجال للشك فيها أن عدد الأقوام التي كونت فرنسيي اليوم يتجاوز الستين . ولهذا فإننا إذا قارنا سكان شمال فرنسا بسكان جنوبها ـ من حيث الأوصاف البدنية والخصائص الجنسية ـ وجدنا بينهم بوناً شاسعاً جداً . فإن مشابهة أهالي بعض المقاطعات الشمالية ـ كالبره تاني والنورماندي مثلا ـ للإنكليز والألمان ، أكبر بكثير من مشابهتهم لأهالي سائر المقاطعات ، وبخاصة أهالي المقاطعات الجنوبية .

إن كل الأبحاث العلمية المتعلقة بالأزمنة التاريخية والقبتاريخية Préhistorique تدل دلالة قاطعة على أن تداخل الأقوام والأجناس استمر بدون انقطاع في جميع أقسام فرنسا منذ أقدم الأزمنة. فأصبح الآن من الصعوبة بمكان تعيين « المنبع الأصلي » الذي ترجع إليه القومية الفرنسية وتنحدر منه. وقد اختلف علماء التاريخ فيما بينهم أختلافاً كبيراً حينما حاولوا تعيين هذا المنبع الأصلي : ما هو الشعب الذي يستحق أن ينعت باسم « أجداد الفرنسيين الحاليين ؟» هل هم الغاليون ؟ أم هم الرومان ؟ ام هم الفرنجة ؟ إن كل واحد من هذه الأسئلة الثلاثة صار أساساً لنظرية من نظريات التاريخ : لقد ظل العلماء والمفكرون يتناقشون في ذلك مدة طويلة ، إلى أن عرفوا ما في هذا النقاش من العبث : إن جميع هؤلاء الأقوام وعشرات أمثالهم قد اشتركوا في تكوين الأمة الفرنسية ، فإذا ما بحثنا عن أصل الفرنسيين يجب أن نبحث عن العنصر الذي كان أشد تأثيراً في هذا التكوين ، من الوجهة المعنوية ، لا من الوجهة المادية . ويجب أن نعلم العلم اليقين بأن الفرنسيين إذا انتسبوا إلى الأقوام اللاتينية ، فإنما ينتسبون إليهم من وجهة اللغة والثقافة ، لا من جهة الأصل والدم . وذلك لأن من الحقائق الثابتة علمياً أن دم اللاتين والرومان في فرنسا أقل بكثير من دماء الجرمان .

وهذا هو الحال في جميع الأمم ، فإنها جميعاً مختلطة ومتداخلة من حيث الأصل والدم .

إنني أشبه الأمم من هذه الوجهة بالأنهر العظيمة . فمن المعلوم أن كل نهر من الأنهر تجري فيه مياه أتت من منابع ومصادر وروافد مختلفة. والأنهر الكبيرة تكون كثيرة المنابع وعديدة الروافد بوجه عام ، وإذا ما بحثنا عن منبع نهر من الأنهر ، فإنما نفعل ذلك بالنسبة إلى ما هو الغالب والأساسي ، ولا نعني بذلك أن جميع مياه النهر تأتي من منبع واحد فعلا .

هذا نهر دجلة ، مثلا : من منا يستطيع أن يجزم من أين أتت المياه التي تسيل فيه الآن ؟ من منا يستطيع أن ينكر أن هذه المياه آتية من نواح مختلفة جدا . كلنا نعلم أن قطرات هذه المياه قد تكون متأتية من العيون التي تنبع من تحت التراب أو من بين الصخور ، وقد تكون متولدة من ذوبان الثلوج المتراكمة على الجبال ، وقد تكون آتية من السيول المتكونة من هطول الأمطار ، وكل ذلك قد يكون من جراء ما حدث في أعالي الزاب ، أو على سفوح حمرين ، أو في سهول الموصل ، أو على جبال زاخو ، أو في ديار بكر . . . ومهما كان الأمر ، فإن جميع هذه المياه المختلفة المصدر تسير الآن جنباً إلى جنب في مجرى واحد ، وتكوّن هذا النهر الذي يجري أمامنا . إننا نسمي هذه المياه باسم مياه دجلة ، من غير أن نفكر بمنشأها الخاص ، أو أن نتساءل عن طول المدة التي مضت منذ التحاقها بهذا المجرى الطويل ، وانتسابها إلى هذا النهر العظيم .

إن أحوال الأمم ومنابعها تشبه ذلك شبهاً كبيراً. إن الانكليزي المثقف لا يعرف ما إذا كان بينه وبين شكسبير أو نيوتن أو ميلتون رابطة أصل ونسب ، ومع ذلك فإنه يعتبر هؤلاء أجداداً له وأسلافاً ، ويفتخر بهم أكثر مما يفتخر بأجداده الحقيقيين .

وكذلك الفرنسي المثقف : فإنه لا يتساءل عما إذا كان يجري في عروقه حقيقة شيء من دم شارلمان أو راسين أو فولتير ، ومع هذا فهو يعتبر هؤلاء كلهم أجداداً له وأسلافاً ، ويعتز بهم أكثر مما يعتز ببني أسرته الأقربين .

فيجدر بنا نحن العرب أيضاً أن نحذو حذو هؤلاء : قد لا نعرف ما إذا كان يربطنا شيء من أواصر القرابة والنسب بسعد ابن أبي وقاص مثلا ، أو خالد بن الوليد ، أو ابن الهيثم ، أو أبي العلاء المعرّي . ولكننا مع ذلك يجب أن ننتسب إلى هؤلاء وإلى أمثالهم ، ونعتبرهم أجدادنا المعنويين ، ونفتخر بهم أكثر مما نعتز ونفتخر بأبناء أسرنا الحقيقيين .

إن المهم في القرابة والنسب ليس رابطة الدم في حد ذاتها ، بل هو الاعتقاد بها والنشوء عليها . وهذا هو الواقع ، بالنسبة إلى الأفراد والجماعات على حد سواء : إن الاعتقاد بوحدة الأصل ، والشعور بالقرابة ، يعمل عملا هاما في تكوين الأمم ، سواء

أكان ذلك موافقا للحقيقة أم مخالفاً لها ، لأن القرابة بين أفراد الأمم تكون قرابة نفسانية معنوية ، أكثر مما تكون جسمانية ومادية .

- ٢ -

لقد قررنا أن القرابة في الأمم تكون نفسانية ومعنوية أكثر مما تكون جسمانية ومادية .

ومن البديهي أنه لا يجوز لنا أن نكتفي بتقرير هذه الحقيقة ، بل يجب علينا أن نسعى لتعليلها أيضاً : يجب علينا أن نبحث في الوقت نفسه عن كيفية تولد هذه القرابة المعنوية ، وأن نتحرى الأسباب الموجبة لها ، والعوامل المؤدية إليها .

إن هذه الأبحاث والتحريات توصلنا إلى الحقيقة التالية :

إن أهم العوامل التي تؤدي إلى تكوين القرابة المعنوية التي يشعر بها الأفراد في الأمم المختلفة ، هي اللغة والتاريخ ، فإن الاعتقاد بوحدة الأصل إنما يكون في الدرجة الأولى من الوحدة في اللغة والاشتراك في التاريخ .

فلندرس تأثير كل واحد من هذين العاملين الهامين بشيء من التفصيل :

اللغة : هي أهم الروابط المعنوية التي تربط الفرد البشري بغيره من الناس . لأنها أولاً ، واسطة التفاهم بين الأفراد ، ثم هي فضلا عن ذلك ، آلة التفكير . لأن التفكير ـ حسب تعبير أحد الحكماء ـ ما هو إلا تكلم باطني ، والتكلم إنما هو نوع من التفكير الجهري . وأخيراً ، إن اللغة هي واسطة لنقل الأفكار والمكتسبات من الآباء إلى الأبناء ، ومن الأجداد إلى الأحفاد ، ومن الأسلاف إلى الأخلاف .

هذا ، واللغة التي ينشأ عليها الإنسان ، تكيف تفكيره بكيفيات خاصة ، كما أنها تؤثر في عواطفه أيضاً تأثيراً عميقاً ، فإن اللغة التي يسمعها المرء منذ صغره ، اللغة التي تخاطبه بها أمه منذ أوائل حياته الواعية ، لغة التنويمات والأغاني التي تهز مشاعره منذ طفولته ، تؤثر بطبيعة الحال تأثيراً عميقاً في تكوينه العاطفي . ولذلك نجد أن وحدة اللغة توجد نوعاً من الوحدة في التفكير وفي الشعور ، وتربط الأفراد بسلسلة طويلة ومعقدة من الروابط الفكرية والعاطفية . ونستطيع أن نقول لذلك : إنها تكون أقوى الروابط التي تربط الأفراد بالجماعات .

وبما أن اللغات تختلف بين قوم وقوم ، فمن الطبيعي أن نجد مجموع الأفراد الذين يشتركون في اللغة ، يتقاربون أكثر من غيرهم ، ويتماثلون ويتعاطفون أكثر من

سواهم ، ويتميزون عمن عداهم ، فيؤلفون بذلك أمة متميزة من الأمم الأخرى .

ونستطيع أن نقول لذلك : إن الأمم يتميز بعضها من بعض ـ في الدرجة الأولى ـ بلغتها ، وإن حياة الأمم تقوم ـ قبل كل شيء ـ على لغاتها .

وإذا أضاعت أمة من الأمم لغتها ، وصارت تتكلم بلغة أخرى ، تكون قد فقدت الحياة واندمجت في الأمة التي اقتبست عنها لغتها الجديدة .

كثيراً ما يرينا التاريخ ، أن بعض الأمم تستولي على أمة أخرى ، وتخضعها لإرادتها ، وتسيِّر شؤونها كما تشاء . إن هذا الاستيلاء يفقد الأمة المغلوبة استقلالها ، ولكنه لا يمس كيانها ، ما دامت الأمة المذكورة محافظة على لغتها الخاصة بها ، وما دامت متميزة من الأمة المستولية عليها بهذه اللغة الخاصة . وقد قال أحد المفكرين : « إن الأمة المحكومة التي تحافظ على لغتها ، تشبه السجين الذي يمسك بيده مفتاح سجنه ». إنها تستطيع أن تفلت من سجنها هذا ، فتسترد حريتها واستقلالها في يوم من الأيام ، لأنها تبقى حية بحياة لغتها ، وتظل محافظة على كيانها كأمة ، برغم انها تكون قد فقدت شخصيتها كدولة . ولكن الأمة المذكورة إذا فقدت ـ بمرور الزمان ـ لغتها الخاصة واقتبست وتبنت لغة الدولة المستولية عليها ، تكون قد فقدت الحياة بتاتاً ، واندمجت في كيان الأمة التي أعطتها لغتها الجديدة ، فلا يبقى ثمة أمل لعودتها إلى الحرية والاستقلال .

يتبين من ذلك كله : أن اللغة هي روح الأمة وحياتها ، إنها بمثابة محور القومية وعمودها الفقري ، وهي من أهم مقوماتها ومشخصاتها .

أما التاريخ فهو بمثابة شعور الأمة وذاكرتها . فإن كل أمة من الأمم ، إنما تشعر بذاتها وتكوّن شخصيتها بواسطة تاريخها الخاص .

عندما أقول التاريخ ، لا أقصد بذلك التاريخ المدون في الكتب ، التاريخ المدفون بين صحائف المطبوعات والمخطوطات ، بل أقصد بذلك التاريخ الحي في النفوس ، الشائع في الأذهان ، المستولي على التقاليد .

إن وحدة هذا التاريخ تولد تقارباً في العواطف والنزعات ، إنها تؤدي إلى تماثل في ذكريات المفاخر السالفة وفي ذكريات المصائب الماضية ، وإلى تشابه في أماني النهوض وآمال المستقبل .

ولذلك نستطيع أن نقول : إن الذكريات التاريخية تقرّب النفوس ، وتكوّن بينها نوعاً من القرابة المعنوية . وتكون هذه القرابة المعنوية أشد تأثيراً من القرابة المادية بدرجات . والأمة المحكومة التي تنسى تاريخها ، تكون قد فقدت شعورها ووعيها .

وهذا الشعور والوعي ، لا يعود إليها إلا عندما تتذكر ذلك التاريخ وتعود إليه .

ولهذا السبب ، نجد أن الأمم المستولية والحاكمة ، تعمد قبل كل شيء إلى مكافحة تاريخ الأمة المحكومة ، وتبذل ما استطاعت من الجهود لأجل إقصاء ذلك التاريخ عن الأذهان . إنها تسعى من جهة ، إلى تشويه هذا التاريخ لأجل تجريده من قوة الجذب والتأثير ، كما تعمل من جهة أخرى ، على إلهاء الأذهان بوقائع تاريخها هي وبهر الأنظار بشعشعة التاريخ المذكور .

وأما اليقظات القومية ، بعد عهود الحكم الأجنبي ، فتبدأ عادة بعكس ذلك ، بتذكر التاريخ القومي وبالاهتمام به اهتماماً خاصا .

يتبين من كل ما تقدم : أن اللغة والتاريخ ، هما العاملان الأصليان اللذان يؤثران أشد التأثير في تكوين القوميات . والأمة التي تنسى تاريخها تكون قد فقدت شعورها ، وأصبحت في حالة السبات ، وإن لم تفقد الحياة . وتستطيع هذه الأمة أن تستعيد وعيها وشعورها بالعودة إلى تاريخها القومي وبالاهتمام به اهتماماً فعلياً ، ولكنها إذا ما فقدت لغتها ، تكون عندئذ قد فقدت الحياة ودخلت في عداد الأموات ، فلا يبقى سبيل إلى عودتها إلى الحياة ، فضلا عن استعادتها الوعي والشعور .

- ٣ -

ولكن العوامل التي تؤثر في تكوين الأمم وتميز بعضها من بعض لا تنحصر في اللغة والتاريخ ، بل أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ذلك تأثيراً واضحاً ؛ فتقوي تارة تأثير العاملين الأساسيين المذكورين آنفاً ، وتضعف ذلك التأثير طوراً .

إن أهم هذه العوامل ، هو الدين ، لأن الدين يولد نوعاً من « الوحدة » في شعور الأفراد الذين ينتمون إليه ، ويثير في نفوسهم بعض العواطف والنزعات الخاصة التي تؤثر في أعمالهم تأثيراً شديداً ، فالدين يعتبر من هذه الوجهة من أهم الروابط الاجتماعية التي تربط الأفراد بعضهم ببعض ، وتؤثر بذلك في سير السياسة والتاريخ .

غير أن تأثير الدين في تسيير السياسة والتاريخ وتكوين القومية والوطنية على هذا المنوال ، لا يجري على وتيرة واحدة في كل الأحيان . بل إن هذا التأثير يختلف باختلاف الأديان من جهة ، وباختلاف العصور والأدوار من جهة أخرى .

ونستطيع أن نقول لذلك : إن علاقة الأديان بالقوميات من المسائل المعضلة التي تحتاج إلى بحث عميق وتحليل دقيق .

يجب علينا أن نلاحظ في هذا الصدد ـ قبل كل شيء ـ أن الأديان تنقسم من الوجهة الاجتماعية إلى صنفين أساسيين : الأديان القومية ، والأديان العالمية .

ذلك لأن بعض الأذيان تنحصر بقوم أو شعب أو مدينة . ومعتنقو هذه الأديان يعتقدون بإله خاص بهم دون غيرهم ، ويزعمون أنه يحميهم دون سواهم . ولذلك فإنهم لا يسعون إلي نشر دينهم ومعتقدهم بين الأنام ، بل بعكس ذلك يسدون أبواب هذا الدين في وجوه سائر الأقوام . ولا حاجة إلى القول أن أمثال هذه الديانات الخاصة ، تكون بمثابة أديان قومية بكل معنى الكلمة . ومن الطبيعي أن الرابطة التي تتولد منها تنضم إلى تأثير اللغة والتاريخ ، وتقوي الروابط التي تربط الأفراد بعضهم ببعض . ولذلك كله نجد أن الحياة الدينية لدى تلك الأقوام ، لا تنفصم عن الحياة السياسية أبداً ، فتزيد أفراد القوم ترابطاً على ترابطهم وتماسكاً على تماسكهم . فنستطيع أن نقول إن الروابط الدينية تكون في هؤلاء الأقوام من عناصر القومية الأساسية .

من المعلوم أن الديانة اليهودية ، وكثيراً من الأديان الوثنية القديمة كانت من هذا القبيل .

ولكن الأحوال تختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً ، في الأديان العالمية ، لأن هذه الأديان لا تختص بشعب من الشعوب أو أمة من الأمم ، بل بعكس ذلك تفتح أبوابها لجميع الأقوام ، وتدعو إلى اعتناقها جميع الأنام ، على اختلاف لغاتهم وأجناسهم . إن هذه الأديان إنما تسعى إلى الانتشار بين أكبر عدد ممكن من الأفراد والجماعات ، وتميل إلى إيجاد رابطة أعم من روابط اللغة والتاريخ ، وتخلق بذلك نوعاً من الجو الأممي الذي يحيط بكثير من الأقطار ويغمر كثيراً من الأقوام .

ومن البديهي أن أصحاب هذا الصنف من الديانات كثيراً ما يميلون إلى معارضة القوميات . ومن المعلوم أن الديانة المسيحية والديانة الإسلامية من جملة هذه الأديان العالمية التي لعبت دوراً هاماً في سير التاريخ .

قلنا إن هذه الديانات تسعى إلى خلق نوع من الجو الأممي الذي يجمع مختلف الأقوام ، ويغمرهم غمراً . ولكنه ، يجب علينا أن نتساءل : هل نجحت الأديان العالمية التي ذكرناها ، فيما كانت تنزع إليه في هذا الصدد ؟ وهل أوجدت بهذه الصورة رابطة أقوى وأعم من الروابط القومية الأخرى ؟

إن التاريخ يشهد على عكس ذلك تماماً : إن الأديان العالمية لم تنجح في ذلك ، إلا داخل نطاق محدود ، وإلاّ مدة قصيرة جدا . إنها لم تستطع أن تمزج الأقوام مزجاً

حقيقيا ، وأن تزيل الفوارق التي تميز بعض أولئك الأقوام من بعض تماماً ، إلا بقدر ما نجحت في نشر لغة من اللغات ، وبقدر ما أوجدت من التبدل في حدود القوميات .

فالديانة المسيحية مثلا ، حاولت أن تشمل العالم بأجمعه ، ومع هذا ، فإنها لم تحل دون افتراق المسيحيين أنفسهم إلى أمم ودول عديدة ، ودون تخاصم وتحارب هذه الأمم والدول فيما بينها .

وكذلك الأمر في الإسلام : من المعلوم أن الدعوة الإسلامية أيضاً سعت إلى جمع الأنام تحت راية القرآن ، ولكن التاريخ يشهد على أن المسلمين أنفسهم لم يبقوا متحدين تماماً ، إلا لمدة محدودة جدا ، وأن انتشار الإسلام لم يحل دون تفرق المسلمين إلى أمم ودول ، ودون حدوث منازعات ومخاصمات بين الدول الإسلامية نفسها :

ذلك أن المبادىء النظرية شيء ، والحقائق الراهنة شيء آخر ، وما يرد في التعاليم الدينية شيء ، وما يتحقق في الحياة الاجتماعية شيء آخر . والأديان العالمية لم تستطع أن توحد القوميات ، حتى في الأدوار التي وصلت سلطتها وسيطرتها خلالها إلى أقصى الدرجات .

ولا غرابة في ذلك أبداً : لأن الأديان نفسها كثيراً ما تتفرق إلى مذاهب متنوعة . والقوميات المختلفة كثيراً ما تجد في الاختلافات المذهبية سبيلا للمحافظة على كيانها ، على الرغم من الجو الأممي الذي تخلقه الأديان العالمية ، وذلك عن طريق اعتناق مذهب جديد ، وحمل راية مذهب خاص . زد على ذلك أن الدين ولو كان أمراً باطنياً في حد ذاته ، فإنه لا يخلو من المظاهر الخارجية ، ولا يستغني عن الوسائط المادية ، فيخضع لذلك لقوانين الحياة الاجتماعية ، كما يتضح من التفاصيل التالية :

أولا : إن التعاليم الدينية تستمد قوتها من كتاب خاص ، وهذا الكتاب إنما يكون بلغة من اللغات .

ثانياً : هذه التعاليم تفرض بعض الطقوس والصلوات ، وهذه أيضاً إنما تكون بلغة من اللغات .

ثالثاً : إن الأديان تتطلب تشييد بعض المعابد والمباني لإقامة شعائر الدين . وهذه المعابد لا بد من أن يتولى شؤونها بعض الرجال ، وهؤلاء الرجال إنما يتكلمون بلغة من اللغات ، وينتسبون إلى أمة من الأمم .

يظهر من ذلك كله أن للدين علاقة قوية باللغة : فإن كل دين من الأديان يقوم على لغة ، ويعمل بطبيعته على نشر تلك اللغة . إن اللاتينية انتشرت بواسطة الديانة

المسيحية أكثر مما انتشرت بواسطة الفتوحات الرومانية ، واللغة العربية انتشرت بواسطة الدين الإسلامي ، أكثر مما انتشرت بحكم السياسة والإدارة .

ومما يظهر علاقة الدين باللغة بوضوح أعظم ، أن اللغة عندما تأخذ بالتلاشي وتسير نحو الاندراس ، تاركة محلها للغةٍ عامية متفرعة منها ، أو للغة أجنبية متغلبة عليها ، تجد لنفسها ملجأً أخيراً في المعابد وفي الطقوس الدينية والصلوات . فإن اللغة اللاتينية مثلاً ، ما تزال تردد وترتل في الكنائس الكاثوليكية خلال الطقوس الدينية ، مع أنها قد خرجت عن نطاق تخاطب الناس ، ودخلت في عداد اللغات الميتة منذ عدة قرون ، وكذلك الأمر في اللغة السريانية .

ونستطيع أن نقول لذلك : إن الدين إذا اتحد مع لغة من اللغات قوّى جذور تلك اللغة وحافظ على كيانها ، أكثر من جميع العوامل الاجتماعية الأخرى .

ومما يلاحظ في سير الوقائع التاريخية أن الديانة عندما تتفرع إلى مذاهب عديدة ، قد تربط مقدرات بعض هذه المذاهب ببعض اللغات بوجه خاص . وتنتشر اللغة المذكورة مع انتشار المذهب الذي تبناها ، وتتوسع سيطرة الأمة التي كانت الصاحبة الأصلية للّغة المذكورة بفضل هذا الانتشار . فإن الإمبراطورية الرومانية مثلا ، عندما انشطرت إلى غربية وشرقية ، تمذهب كل شطر منها بمذهب مسيحي خاص ، وارتبط بلغة خاصة : إن الإمبراطورية الغربية صارت حامية للكاثوليكية ، واتخذت اللاتينية لغة لسياستها ولديانتها ، بينما الإمبراطورية الشرقية تبنّت المذهب الأرثوذكسي ، واتخذت اليونانية لغة لسياستها ولديانتها ، فتقوى نفوذ اللاتينة بفضل الكاثوليكية ، كما أن نفوذ اليونانية انتشر وتقوى بفضل الأرثوذكسية .

وقد حدث ما يشبه ذلك عند ظهور المذهب البروتستانتي أيضاً : فإن الإصلاح الديني الذي بشر به ودعا إليه « لوثر » الشهير ، لم يكتف بإحداث انقلاب مذهبي فحسب ، بل أوجد ـ بجانب هذا الانقلاب المذهبي ـ انقلاباً سياسياً واجتماعياً خطيراً . لأن الكاثوليكية كانت أبقت الإنجيل باللغة اللاتينية وحدها ، وجعلت اللاتينية لغة الصلوات كلها . ولكن لوثر حينما ثار على الكاثوليكية ـ وعلى البابوية التي تمثلها ـ قائلا بضرورة ترجمة الإنجيل إلى اللغات المحلية ليتمكن الناس من قراءته وفهمه مباشرة ، قد أحدث انقلاباً قومياً في ظل الانقلاب الديني الذي جهر به ودعا إليه . لأنه وضع بذلك حدّاً لسيطرة اللغة اللاتينية التي كانت قائمة في أوروبا الغربية على معنوية الإنجيل وسلطته ، كما أنه قضى قضاءً مبرماً على نفوذ الأمم اللاتينية ، ذلك النفوذ الذي كان يستمد قوته من لغة الصلوات الدينية ، وطبيعة التشكيلات

البابوية ، وفسح بكل ذلك مجالا واسعاً لجعل المذاهب والكنائس قومية بكل معنى الكلمة .

ومما يبرهن على ذلك برهنة قطعية ، ما حدث فعلاً بعد الحروب المذهبية التي استمرت عقوداً طويلة من السنين : فإن الأمم التي كانت تتكلم باللغات اللاتينية ، حافظت على كثلكتها ، وأعرضت عن المذهب البروتستانتي الجديد . في حين أن الأمم الجرمانية والأنكلوساكسونية أقبلت بعكس ذلك على المذهب الجديد إقبالا عظيماً ، ولم يشذ عن هذا التيار من الطرفين إلا جماعات قليلة جداً .

إن مفكري الألمان سعوْا لإظهار هذا العامل القومي الذي لعب دوراً هاماً في سير الإصلاح الديني ، حتى إن المفكر الشهير « فيخته » قال في إحدى خطبه الحماسية على لسان رجال الإصلاح الديني ، ما مؤداه : « إننا لم نكن ندرك عندئذ الدافع الحقيقي الذي كان يدفعنا في كفاحنا . ولكن الآن صرنا نفهم بكل وضوح : « أن الثورة الدينية التي قمنا بها ، إنما كانت صفحة من صفحات مقاومتنا لسيطرة الإمبراطورية الرومانية ، ومحاولة جديدة للتخلص من تلك السيطرة ، والاستقلال عنها . . . »

وعلى كل حال ، فمما لا يمكن أن يختلف فيه اثنان ، أن الكنائس البروتستانتية في جميع البلاد الأوروبية أخذت شكلا قومياً تماماً .

هذا وقد حدث حادث مماثل لذلك في وقت أقرب من زماننا هذا ، وفي بلاد أقرب إلى بلادنا هذه ، أعني بذلك ما حدث في البلقان من النزاع الكنائسي في أواسط القرن التاسع عشر : من المعلوم أن المذهب الأرثوذوكسي كان اعتمد على النص اليوناني من الإنجيل ، وذلك أدى إلى اصطباغ الكنيسة الأرثوذوكسية بصبغة يونانية . وهذه الصبغة تقوت بوجه خاص في بلاد البلقان ، وصارت الكنيسة اليونانية تسيطر على الأمم المسيحية في مكدونيا وبلغاريا سيطرة معنوية شديدة ، من الوجهة الدينية ، على الرغم من أنها كانت هي بدورها تحت سيطرة الدولة العثمانية من الوجهة السياسية . وحينما أخذ البلغار ينهضون من رقادهم ويتطلعون إلى الاستقلال ، وجدوا أنفسهم تحت سيطرتين مختلفتين : سيطرة الدولة العثمانية السياسية ، وسيطرة الكنيسة اليونانية الدينية . ولاحظوا : أن سيطرة الدولة العثمانية ما كانت تمس كيانهم القومي ، لأنها ما كانت تتعرض إلى لغتهم الخاصة ، في حين أن سيطرة الكنيسة اليونانية كانت تمس كيانهم القومي مباشرة ، لأنها كانت تنشر اللغة اليونانية بينهم ، كما أنها كانت ترسل القسس اليونانيين إلى أحيائهم وتدخلهم إلى صميم عائلاتهم . وذلك كان قد أدى إلى « يوننة » قسم غير قليل منهم . ولهذا السبب بدأت النهضة القومية البلغارية ، أولاً بالقيام ضد الكنيسة اليونانية ، وضد رجالها اليونانيين ، وبمطالبة ملحة

لتحويل لغة الصلوات من اليونانية إلى البلغارية ، ولتولية شؤون الكنائس والمراتب الدينية رجالا من البلغار أنفسهم ، عوضاً عن اليونانيين الذين كانوا قد احتكروا تلك المراتب احتكاراً .

قام البلغار يطالبون بذلك مطالبة عنيفة ، وحينما رأوا إصرار البطريركية اليونانية على إبقاء ما كان على ما كان عليه ، لم يترددوا في الانفصال عنها ، وأوجدوا كنيسة قومية قائمة بنفسها عرفت باسم « الاكسارخية » وذلك بالرغم من « الحرم » الذي أعلنته البطريركية المذكورة ضد الكنيسة الجديدة .

إن البلغار وضعوا بذلك حداً للخلافات التي كانت تظهر في بلادهم بين السياسة القومية وبين السياسة الدينية ، وضمنوا استقلالهم القومي عن الكنيسة اليونانية ، قبل أن يتموا استقلالهم السياسي عن الدولة العثمانية .

إني أعتقد أن هذه الأمثلة كافية لإظهار قوة النزعات القومية تجاه الروابط الدينية ، وللبرهنة على أن الأديان العالمية نفسها لا تستطيع أن تقضي على النزعات القومية .

هذا ، ولا بد لي من أن أشير إلى ظاهرة إجتماعية أخرى ، لإتمام بحثي في علاقة الديانة بالقومية : من المعلوم أن الأمم الحاكمة تسعى لنشر لغتها بين أفراد الأمم المحكومة لها ، ومن البديهي أن انتشار لغة الحاكمين بين المحكومين قد يؤدي إلى تمثيل هؤلاء تمثيلاً تاماً .

إن الدين يلعب دوراً هاماً خلال النضال الذي يحدث على هذا المنوال بين لغة الحاكمين وبين لغة المحكومين أيضاً : فإذا كان الحاكم والمحكوم من دين واحد ، يكون التمثيل أسهل ، ويتم بسرعة أعظم ، متى تهيأت له سائر الدوافع والأسباب ، أما إذا اختلف الحاكم عن المحكوم في الدين زيادة على اختلافه في اللغة ، فيكون التمثيل أصعب من ذلك بكثير .

إن الفرنسيين الذين كانوا قد اعتنقوا المذهب البروتستانتي ثم هاجروا إلى ألمانيا في عهود الاضطهادات الدينية ، اندمجوا بالألمان اندماجاً تاماً ، ولم يحافظوا على شيء من مميزاتهم القومية أبداً .

والأتراك والتتر والآسيويون الذين عاشوا تحت حكم القيصرية الروسية ، حافظوا على لغتهم وقوميتهم بفضل اختلاف ديانتهم عن ديانة الحاكمين عليهم ، غير

أن من كان قد تنصّر منهم لم يلبث طويلا حتى اندمج بالروس اندماجاً أدى إلى « تروّس » تام .

* * *

يتبين من كل ما تقدم أن الروابط الدينية لا تخلو من التأثير في الروابط القومية ، وتأثيرها هذا قد ينضم إلى تأثير اللغة والتاريخ ، فيقوي الروابط القومية ، وقد يخالف التأثير المذكور فيضعف تلك الروابط .

ومهما كان الأمر ، فإن الرابطة الدينية وحدها لا تكفي لتكوين القومية ، كما أن تأثيرها في تسيير السياسة ، لا يبقى متغلباً على تأثيُر اللغة والتاريخ .

إن هذا التأثير يشتد أو يتراخى ، يتقوى أو يتلاشى ، حسب تطور علاقة الدين باللغة ، ويبقى أمراً ثانوياً في تكوين القوميات بالنسبة إلى تأثير اللغة والتاريخ .

- ٤ -

إننا نستطيع أن نلخص أبحاثنا السابقة بما يلي :

إن العاملين الأساسيين في تكوين القومية هما اللغة والتاريخ :

ونستطيع أن نضيف إلى ذلك ما يأتي :

لا يتغلب عامل من العوامل الاجتماعية على تأثير اللغة والتاريخ في هذا المضمار ، سوى عامل الاتصال الجغرافي ، لأن فقدان الاتصال الجغرافي قد يؤدي إلى بقاء أجزاء الأمة الواحدة منفصلا بعضها عن بعض ، رغم اتحادها في اللغة والتاريخ . زد على ذلك ، أنه قد يؤدي بمرور الزمن ، إلى تباعد وتباين في اللغة والتاريخ أيضاً .

إن هذه النتيجة التي تظهر من تتبع الحوادث الاجتماعية واستعراض الوقائع التاريخية ، لم ترق لرجال الدول التي اعتادت أن تحكم بعض الشعوب بالرغم من اختلاف لغاتها وتباين تواريخها ، ولذلك أخذ مفكرو تلك الدول يبحثون عن نظرية تبرر بقاء الوضع القائم في بلادهم وتوصلوا إلى نظرية جديدة ، عرفت باسم « مشيئة التعاشر ورغبة الاتحاد » .

قالوا إن أهم العوامل التي تلعب دوراً حاسماً في تكوين القومية ، هو مشيئة الجماعات في البقاء متحدين ، وفي تكوين أمة متحدة ذات شخصية واستقلال .

إنهم عللوا نظريتهم هذه بالملاحظات التالية : من الأمور البديهية أن الروابط

القومية هي روابط معنوية ، ومن الأمور المسلَّم بها أن أهم ما في مقومات شخصية الإنسان هو الإرادة والمشيئة . ونستطيع أن نقول لذلك : إن أهم ما في مقومات شخصية الجماعات أيضاً هو الإرادة والمشيئة : إرادة القوم في الحياة المعشرية ، رغبتهم في الاتحاد ، مشيئتهم في تكوين أمة واحدة ودولة واحدة ، هي التي تكون روح القومية ومحورها الأساسي . والأمة ، إنما هي مجموع الأفراد الذين « يريدون » أن يعيشوا عيشة معشرية ، متحدين متضامنين ، مؤلفين دولة مستقلة .

ولكن هذه النظرية التي تبدو خلابة في الوهلة الأولى ، تنهار بسرعة ، حينما يتعمق المرء في درس القضية بإنعام : « مشيئة الجماعة » تعبير مجرد تماماً عن أمر غامض جداً . ذلك لأن هذه « المشيئة » لا تظهر إلا بالتصويت ، ومن المعلوم أن التصويت يتأثر كثيراً بالاعتيادات والدعايات ، وتتحول لذلك بسرعة ، وذلك يخرج « الأمة » من عداد « الجماعات الطبيعية »، ويجعلها شبيهة بالأحزاب المصطنعة .

إن أصحاب نظرية « المشيئة » اضطروا لذلك إلى تعديل تعريفهم ، وإتمامه بقولهم « المشيئة التي تظهر بصورة فعلية »، ولكن التاريخ يعطينا أمثلة عديدة تكفي لتفنيد النظرية المذكورة بهذا الشكل المعدل أيضاً : مثلا إن الولايات الجنوبية في أمريكا كانت أرادت الانفصال عن ولايات الشمال ، وكانت أظهرت إرادتها هذه بصورة فعلية خلال الحروب التي خاضت غمارها ضد الجيوش الشمالية ، ومع هذا فإنها لم تؤلف أمة خاصة مستقلة عن الولايات المتحدة الامريكية .

في الواقع أن أصحاب النظرية المذكورة حاولوا أن يدفعوا أمثال هذه الانتقادات بإضافة قيد جديد على تعريفهم الأساسي ، فقالوا : « المشيئة التي تظهر بصورة فعلية وتستمر مدة طويلة ». ولكن من البديهي أن تعبير « مدة طويلة » تعبير غامض لا يصلح أن يكون أساساً لنظرية علمية .

وزيادة على ذلك ، فإن الرغبة والمشيئة ، من الأمور النفسانية التي لا تخلو من دواع وأسباب ، والنهج العلمي يتطلب دوماً استكشاف هذه الدواعي واستطلاع تلك الأسباب ، فإذا سلمنا بـ « أن الأمة هي جماعة من الناس الذين يريدون أن يعيشوا متحدين ، وأن يكونوا دولة مستقلة » وجب علينا أن نتساءل في الوقت نفسه :

ما هي الأسباب والعوامل التي تدفع بعض الجماعات إلى مثل هذه الرغبة ، وتولد فيهم مثل هذه الإرادة ؟ لماذا يرغب الأفراد أن يعيشوا متحدين كأمة متميزة ، ولماذا يريدون أن يؤلفوا دولة مستقلة ؟ ما هي العوامل التي تولد في نفوس القوم الرغبة في الاتحاد أو الانفصال والتي تجعلهم يريدون أن يعيشوا متحدين أو متفرقين ؟

ولا حاجة إلى القول : إن هذه الأسئلة ، تعيدنا إلى النقطة التي كنا بدأنا منها درسنا وبحثنا في عناصر القومية ، وتوصلنا في آخر الأمر إلى النتيجة التي كنا حصلنا عليها قبلا :

إن أهم العوامل التي تولد في النفوس رغبة الاتحاد ، فتؤدي إلى تكوين القومية وتأليف الأمة ، إنما هي : وحدة اللغة والتاريخ .

ذيل

- ١ -

بمناسبة تعبير « وحدة التاريخ » الذي استعملته مراراً خلال بحثي هذا ، أود أن أشير إلى أمر ذي بال :

ماذا يجب أن نفهم من تعبير « وحدة التاريخ »؟

إن الإجابة عن هذا السؤال إجابة دقيقة من الأمور الصعبة جداً ، لأن « وحدة التاريخ » بمعناها المطلق التام ، مما لا يتحقق أبداً في حياة أمة من الأمم ، ولا دولة من الدول . ففي كل دولة توجد بعض الأقطار التي لم يتحد تاريخها مع تاريخ بقية أقطارها إلا منذ مدة قصيرة ، توجد بعض الأقطار التي يختلف تاريخها عن تاريخ الأقطار الباقية قليلا أو كثيراً ، وذلك ليس في الدول والأمم التي اتحدت حديثاً فحسب ، بل في الدول والأمم التي أتمت وحدتها القومية منذ عدة قرون أيضاً . وإذا أنعمنا النظر في تاريخ فرنسا مثلا ، وهي التي سبقت سائر البلاد الأوروبية إلى تكوين وحدة قومية ، وجدنا فيها عدة مقاطعات لم تلتحق بها إلا منذ بضعة قرون ، وعلمنا أن قسماً من مقاطعاتها كان قد حارب مقاطعاتها الأخرى حروباً طويلة ، استمرت عدة قرون .

فعندما نقول « وحدة التاريخ » يجب ألا نفهم من ذلك « الوحدة التامة في جميع أدوار التاريخ » بل يجب أن نفهم من ذلك « الوحدة النسبية والغالبة التي تتجلى في أهم صفحات التاريخ » : أهم صفحات التاريخ التي أوجدت ثقافة الأمة الأساسية ، وأعطتها لغتها الحالية ، وطبعتها بطابعها الخاص ... وإلا لما استطعنا أن نجد أمة واحدة ، كانت « موحدة » على طول تاريخها توحيداً تاماً .

فقد قال أحد المفكرين : « على كل أمة أن تنسى قسماً من تاريخها » .

أنا لا أشك في أن هذا القول ينطوي على حظ كبير من الحقيقة . فإن الوحدة الحقيقية في أمة من الأمم لا يمكن أن تضمن إلا بنسيان قسم من الوقائع التي حدثت لها خلال تاريخها الطويل .

هذا وأرى أن أصرح بأنني عندما أقول « نسيان قسم من وقائع التاريخ » لا أقصد بذلك حذف أخبار تلك الوقائع من الكتب ، بل أقصد من ذلك إهمال تلك الوقائع وإبعادها عن منطقة « الفكر الفعالة » وإخراجها من عداد « الفكر القوانية » وتغليب التاريخ المشترك عليها .

فيجب علينا ألا ننسى أبداً أنه ما من أمة ولا دولة ، لا يكون لبعض أقسامها تاريخ خاص ، يختلف عن تاريخ أقسامها الأخرى ، ولو في بعض الأدوار من تاريخها . ويجب أن نعلم العلم اليقين ، أن التاريخ يعمل عمله الفعال في تكوين الأمم ، على الرغم من أمثال هذه الاختلافات العارضة الطفيفة .

- ٢ -

وبمناسبة قصة « تأثير الدين في تكوين القوميات » أود أن ألفت الأنظار إلى أمر جوهري آخر :

ينظر بعض الناس إلى علاقة المسلمين بالمسيحيين في العالم العربي الآن بمنظار متوارث من عهود الحروب الصليبية ، أو مستعار من عهد الإدارة العثمانية ، وإني أعتقد أن في كلتا النظرتين خطأً فاحشاً جداً .

إن الحروب الصليبية كانت قد حدثت في عهد كان فيه الوعي القومي مفقوداً في كل البلاد ، وكان فيه الدين مسيطراً على كل شيء في جميع أنحاء العالم . ومن الواضح الجلي أن الحياة الاجتماعية والسياسية في هذا العصر تختلف عن ذلك اختلافاً كلياً ، في العالم الإسلامي وفي العالم المسيحي على حد سواء .

كما أن علاقة المسلم بالمسيحي في العالم العربي الآن تختلف اختلافاً جوهرياً عما كانت عليه في العهد العثماني ، لأن الفرق بين المسلم والمسيحي في الدولة العثمانية لم يكن فرقاً في الدين فحسب ، بل كان فرقاً في اللغة والتاريخ والقومية أيضاً ، فإن كلمة « مسلم » في الدولة المذكورة كانت تعني في الدرجة الأولى التركي ، وأما كلمة « مسيحي » فكانت تعني في الدرجة الأولى ، الأرمني والرومي والبلغاري . . . ومن المعلوم أن هؤلاء كانوا يختلفون عن الاتراك اختلافاً كلياً ، من حيث اللغة والعنصرية

والتاريخ أيضاً ، إذ كان لكل واحد منهم لغة خاصة يتمسك بها ، وتاريخ خاص يدرسه ويتوق إلى إحيائه ، وملوك سابقون وفتوحات ماضية يعززون ويمجدون ذكراهم وذكراها على الدوام .

ومن البديهي أن ما حدث في العهد العثماني في ذلك الجو المشبع بأنواع الخلافات لا يمكن أن يحدث في العالم العربي الآن . تلك الخلافات التي كانت تتحد وتمتزج خلالها النزعات الدينية مع النزعات القومية فتزيدها اضطراماً ، لا يمكن أن تحدث في العالم العربي حيث يتكلم المسلم والمسيحي بلغة واحدة ، ويغنيان ويرتلان ويصليان بلغة واحدة ، ويعززان ويمجدان تاريخاً طويلا واحداً ، ويشتركان في تشييد صرح أدب جديد واحد ، وثقافة راقية عصرية واحدة .

ولعل في تاريخ الثورة العربية ، أبرز دليل على ذلك وأقوى برهان . هذه حقيقة جوهرية ، يجب أن نضعها نصب أعيننا على الدوام .

نشوء الفكرة القومية ـ منذ أوائل القرن التاسع عشر(*)

ـ ١ ـ

من المعلوم أن « مؤتمر فيينا » المشهور انعقد سنة ١٨١٥ ، بغية إعادة تنظيم أوروبا ، بعد انتهاء الأعاصير التي أثارتها والانقلابات التي أوجدتها الحروب النابليونية الطويلة .

وقد قرر المؤتمر المذكور التمسك بمبدأ « حقوق الملوك الشرعية ». ووضع خارطة سياسية جديدة لمعظم أقسام القارة الأوروبية ، عملاً بهذا المبدأ .

غير أن هذه المقررات والتنظيمات لم تضمن للبلاد المذكورة « الاستقرار السياسي » الذي كان ينشده المؤتمرون .

وقد طرأ على أوضاع أوروبا السياسية ـ منذ مؤتمر فيينا ـ من التطورات والانقلابات ما لم يسجل التاريخ مثيلاً له ، في أي عهد من العهود الغابرة .

فإننا إذا ألقينا نظرة فاحصة على خارطة أوروبا السياسية التي تقررت بعد مؤتمر فيينا ، وقارناها بالخارطة السياسية التي تقررت بعد الحرب العالمية الأولى ، وجدنا بين الخارطتين اختلافاً كبيراً جداً ، ورأينا أن هذا الاختلاف بلغ في بعض النواحي حداً يقرب من التعاكس والتضاد .

فإننا نجد مثلا ، أن القسم الجنوبي الشرقي من القارة الأوروبية كان ملوناً في الخارطة الأولى بلون واحد ، يدل على مملكة واسعة الأرجاء هي السلطنة العثمانية ،

(*) من محاضرة القيت في قاعة الجمعية الجغرافية بالقاهرة ، في ١٩٤٨/١/١٧ .

تمتد من جبال الكاربات وسهول المجر وسواحل الأدرياتيك إلى البحرين الأسود والأبيض ، وتشمل جميع جزر بحر إيجه . في حين أننا نجد في الخارطة الثانية مكان هذا اللون الواحد ، ستة ألوان مختلفة ، جعلت هذا القسم شبيهاً بقطعة زخرفية غريبة التخطيط والتلوين ، تدل على الدول العديدة التي قامت مقام تلك السلطنة العظيمة .

وبعكس ذلك ، نجد أن القسم الغربي الوسطى من القارة الأوروبية كان في الخارطة الأولى ، ملوناً بعشرات من الألوان المختلفة جعلت هذا القسم منها شبيهاً بالفسيفساء ، في حين أننا نجد في الخارطة الثانية ، مكان هذه القطعة المفسفسة ، لوناً واحداً يدل على إمبراطورية عظيمة . وهي ألمانيا التي تكونت من اتحاد تلك الدول الكثيرة .

إننا نشاهد بين الخارطتين فروقاً مماثلة لما ذكرناه آنفاً في وسط القارة وفي جنوبها الوسطي أيضاً : مكان إمبراطورية النمسا المنقرضة من جهة ، ومكان دولة إيطاليا القائمة من جهة أخرى .

إذن نحن أمام سلسلة طويلة من حوادث الاتحاد والانحلال ، والانفصال والانضمام ، والاستقلال والاندماج . . . حدثت خلال قرن واحد ، وغيرت معالم أوروبا السياسية تغييراً كلياً .

فقد تكونت خلال هذه المدة دولتان كبيرتان ، هما ألمانيا وإيطاليا : قامت الأولى مقام الدويلات الألمانية الكثيرة التي كان عددها يزيد على الثلاثمائة في أواخر القرن الثامن عشر ، وكان لا يزال قريباً من الأربعين في أواسط القرن التاسع عشر . وأما الثانية فقد قامت مقام ثمانية أقطار ودول . كانت مستقلة ومنفصلة بعضها عن بعض ، عند إبرام معاهدة فيينا .

وانحلت وانقرضت خلال المدة المذكورة دولتان عظيمتان : هما الإمبراطورية النمسوية ، والسلطنة العثمانية . فقد انقسمت أراضي الأولى بين سبع دول مختلفة ، كما توزعت أراضي الثانية على ست دول جديدة (هذا بقطع النظر عن أراضيها الآسيوية والإفريقية التي تجزأت هي أيضاً إلى أقسام عديدة) .

ومن جهة أخرى : قد تولدت دول عديدة ، على أساس الانفصال عن بعض الدول القديمة : فانفصلت بلجيكا عن هولندا ، والمجر عن النمسا ، والنرويج عن السويد ، وفنلندا عن روسيا ، وإيرلندا عن إنكلترا . كما استقلت اليونان وبلغاريا ورومانيا وألبانيا عن الدولة العثمانية .

وفي الأخير تكونت ثلاث دول على أساس الانفصال من جهة والاتحاد من جهة

أخرى : فقد تكونت يوغوسلافيا من أراض كانت منقسمة بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية كما تكونت تشيكوسلوفاكيا من أراض كانت موزعة بين ألمانيا وروسيا والنمسا .

وعادت بولونيا إلى الحياة عن طريق « استقلال واتحاد » أجزائها الثلاثة ، التي كانت تحت سيطرة الدول الثلاث المذكورة . ولم يبق خارجاً عن نطاق هذه التغييرات والانقلابات الأساسية في القارة الأوروبية إلا قسمها الجنوبي الغربي من جهة وقسمها الشمالي الشرقي من جهة أخرى .

إن جميع هذه التحولات والانقلابات الدولية العظيمة قد تمت خلال قرن واحد ، ولا نعدو الحقيقة كثيراً ، إذا أنقصنا هذا الرقم ، وقلنا خلال ستين سنة . وذلك لأن التغييرات التي طرأت على خارطة أوروبا السياسية حتى سنة ١٨٦٠ كانت محدودة جداً ، فإنها انحصرت تقريباً في انفصال بلجيكا عن هولندا واستقلال قسم صغير من بلاد اليونان عن الدولة العثمانية ، وأما سائر التغيرات الهامة ، فقد حدثت بعد التاريخ المذكور بوجه عام . ولا حاجة إلى القول أن الفترة التي مضت بعد ذلك حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى ، كانت أقل من ستين سنة .

ولذلك ، لا نكون من المغالين أبداً إذا قلنا : إن التغيرات والانقلابات السياسية الخطيرة التي ذكرناها آنفاً ، قد تمت بسرعة خارقة للعادة ، في مدة ستة عقود من السنين تقريباً .

وأما العامل الأساسي الذي أنتج هذه التحولات السياسية الخطيرة بهذه السرعة الخارقة ، فكان « نشوء الفكرة القومية »، وتغلغلها في نفوس الشعوب ، تغلغلاً جعلها من القوى « المؤثرة » و « المبادىء الفعالة » في تكوين الدول وتوجيه السياسة الدولية :

وتتلخص هذه الفكرة من حيث الأساس ، في وجوب « تأسيس الدول على أساس القوميات ». لأن كل أمة من الأمم تكوّن « عضوية إجتماعية طبيعية »، ذات كيان معنوي خاص ، فيحق لها أن تستقل في إدارة شؤونها ، دون أن تخضع لمشيئة أمة أخرى ، وأن تؤسس « دولة خاصة بها » مستقلة ومنفصلة عن غيرها .

نشأت هذه الفكرة وأخذت تتغلغل في النفوس في أوائل القرن التاسع عشر ، في الوقت الذي كانت معظم الدول القائمة في أوروبا مؤسسة على أسس تختلف عن مقتضيات « مبدأ القوميات » اختلافاً كلياً : إذ كان هناك دول كثيرة ، تحكم كل واحدة منها أمماً عديدة ، كما كان هناك أمم عديدة توزعت كل واحدة منها بين دول كثيرة .

وعندما أخذت الفكرة الآنفة الذكر تنتشر بين الشعوب وتتغلغل في النفوس ، وأصبحت من المبادىء والمعتقدات الفعالة التي تدفع إلى العمل ، كان من الطبيعي أن تتزعزع وتتخلخل أركان الكثير من الدول القائمة ، وكان من الطبيعي أن تتغير وتتطور أوضاع معظم الدول وفق مقتضيات « الفكرة القومية » ومطالب « مبدأ القوميات » . كان من الطبيعي أن تتفكك أوصال الدول المؤلفة من أمم متعددة ، وكان من الطبيعي بعكس ذلك ، أن تتحد أوصال الدول التي تنتسب إلى أمة واحدة . وكان من الطبيعي لهذه الأسباب كلها ، أن تظهر على مسرح السياسة بعض الدول الجديدة ، وأن تزول من المسرح بعض الدول القديمة .

فأخذت السلطنة العثمانية مثلا تنحل وتتفكك شيئاً فشيئاً ، إلى أن انقرضت تماماً . لأنها كانت تتألف من أمم عديدة ، لكل واحدة منها لغة خاصة وتاريخ خاص . وعندما بدأت هذه الأمم تشعر بقوميتها ، صارت تنزع إلى الاستقلال ، وتكافح وتجاهد في سبيل الاستقلال ، إلى أن استطاعت أن تنفصل وتستقل عن السلطنة المذكورة .

وأخذت الدول الألمانية تتحد شيئاً فشيئاً ، إلى أن كونت دولة متحدة تماماً . لأنها كانت تنتسب إلى أمة واحدة ، ذات لغة واحدة ، وتاريخ مشترك . وعندما أخذت شعوب هذه الدول تشعر بالقومية الألمانية صارت تنزع إلى الاتحاد إلى أن استطاعت أن تكون دولة واحدة لأمة واحدة .

وانقرضت الإمبراطورية النمساوية لأسباب تشبه أسباب انقراض الدولة العثمانية ، واتحدت إيطاليا تحت عوامل شبيهة بالعوامل التي أدت إلى اتحاد ألمانيا . وتكوّنت جميع الدول التي ذكرتها آنفاً ، تحت تأثير الفكرة القومية ومبدأ القوميات .

ولهذه الأسباب ، اتفق المؤرخون والكتّاب على تسمية القرن التاسع عشر باسم « عصر القوميات » .

قلت ، خلال حديثي هذا ، إن هذه الانقلابات السياسية الخطيرة قد حدثت بتأثير « الفكرة القومية » .

إن قولي هذا قد يبدو غريباً في الوهلة الأولى . لأنه من المعلوم ، أن هذه الانقلابات اقترنت بحروب كثيرة ، وذلك قد يحمل على الظن بأن الانقلابات المذكورة حدثت من جراء تلك الحروب .

غير أن قليلاً من التعمق في درس الوقائع لا يترك مجالاً للشك في أن هذا الظن وهم خاطيء تماماً ، وأن هذه الحروب لم تكن من الأسباب الموجبة للانقلابات التي

ذكرتها آنفاً ، بل كانت من الوسائل المسهلة لها . وأما الدافع الأصلي لها فكان نشوء الفكرة القومية ، وانتشارها بين الشعوب ، وتغلغلها في النفوس ، كما قلت ذلك سابقاً .

في الواقع، إن وحدة ألمانيا لم تقم إلا بعد حرب السبعين. غير أنه يجب ألا يغرب عن البال ، أن الحرب المذكورة لم تنشب بين الدول الألمانية ، ولكنها نشبت بين بروسيا وفرنسا . وإذا كانت هذه الحرب ، قد ساعدت على إتحاد ألمانيا فإنها ساعدتها من جراء المكانة المعنوية التي خلعتها على بروسيا ، لأن هذه المكانة سهلت اتفاق جميع الدول الألمانية على الاعتراف بزعامتها ، وحملت جميع الملوك والأمراء في تلك الدول على الالتفاف حول ملكها ، وعلى انتخابه إمبراطوراً على ألمانيا . فلا مجال للشك إذن في أن العامل الأصلي في هذا الاتحاد ، كان انتشار الفكرة القومية واختمارها في النفوس ، منذ عدة عقود من السنين .

إن تغلغل هذه الفكرة وهذه النزعة في نفوس الشعوب الألمانية ، هو الذي أوجد التيار القوي العميق الذي جرف الدول الألمانية ورؤساءها جرفاً .

ومما يبرهن على ذلك برهنة قطعية : أن الاتحاد الذي حدث بعد حرب السبعين كان اتحاداً ناقصاً ، لأنه أسس الإمبراطورية الألمانية على أسس « فدرالية »، وأما وحدة ألمانيا الحقيقية الكاملة فقد تمت بعد انكسارها في الحرب العالمية الأولى .

إن درس سائر الوقائع التي ذكرناها آنفاً ، يوصلنا إلى نتائج مماثلة لهذه ، ويبرهن لنا على أن الحروب لم تكن من العوامل الأصلية في هذه الانقلابات .

فيحق لنا أن نكرر القول بدون تردد : إن الانقلابات الخطيرة التي شرحتها آنفاً قد حدثت من جراء نشوء الفكرة القومية وتغلغلها في النفوس ، وتخمرها تخمراً طويلا .

- ٢ -

بعد أن تأكدنا من هذه الحقيقة ، يجدر بنا أن نتساءل : لماذا لم تنشأ هذه الفكرة إلّا في القرن التاسع عشر ؟ لماذا لم يسيطر هذا المبدأ على السياسة الدولية قبل القرن المذكور ؟

إن الجواب على هذين السؤالين يتجلى لنا بوضوح تام، من بين العقائد والتقاليد السياسية والاجتماعية التي كانت راسخة في النفوس ، قبل القرن التاسع عشر . كان مفهوم الدولة عندئذ مرتبطاً بمفهوم « الملك » تمام الارتباط ، ومنفصلا عن مفهوم « الامة » كل الانفصال .

كانت الدولة قبلا ، بمثابة « مملكة » بكل معنى الكلمة : إنها كانت تتمثل بشخص الملك وحده وتعتبر ملكاً له . فتخضع لمشيئته ، خضوعاً مطلقاً ، لا يقيده أي قيد . كلنا نعلم الكلمة التي اشتهرت على لسان لويس الرابع عشر ـ ملك فرنسا المفخم : « الدولة ، أنا !! » . غير أنه يجب أن نعلم في الوقت نفسه أن هذه الكلمة لم تكن في حقيقة الأمر خاصة بالملك المشار إليه وحده ، بل كانت بمثابة « لسان حال » ملوك أوروبا بأجمعهم . إنها لم تكن صحيحة بالنسبة إلى الدولة الفرنسية وحدها ، بل إنها كانت صحيحة بالنسبة إلى جميع الدول الأوروبية بأسرها .

كان يحق للملوك أن يتصرفوا بمملكتهم تصرفاً مطلقاً ، كما يتصرف الأفراد بالأراضي والعقارات التي يملكونها . وكان يحق للملوك أن يبيعوا أو يهدوا بعض المقاطعات من مملكتهم إلى ملوك آخرين ، أو أن يبادلوها بمقاطعات تابعة لممالك أخرى . وكانت المقاطعات تخضع لقوانين الإرث وأنظمة الصداق أيضاً ، وفقاً للتقاليد الموروثة من القرون الوسطى . ولذلك كثيراً ما كانت تنتقل المدن والبلاد من مملكة إلى أخرى ، ومن حكم إلى آخر ، تبعاً لظروف زواج الملوك وشروط وراثتهم .

وكثيراً ما كانت الممالك تتوسع أو تتقلص ، تنضم بعضها إلى بعض أو تنفصل بعضها عن بعض ، حسب أهواء الملوك أو رغباتهم ، ومن جراء تغير أحوالهم الشخصية ، بين زواج ، وتوارث ووفاة . كل ذلك ، علاوة على الحقوق التي كانوا يكتسبونها ، عن طريق القوة والغلبة ، بفضل الحروب والمعاهدات .

وأما الشعوب ، فكانت من العناصر المهملة التي لا شأن لها في جميع هذه الأمور . لأنها كانت تعتبر من رعايا المملكة ، أيّاً كان صاحبها ومالكها . وكان عليها أن تطيع أوامر الملك ، مهما كان نوعها . وخلاصة القول : كانت الشعوب محرومة من حق النقض أو الإبرام في شؤون الملك والسياسة ، بوجه عام .

وكانت جميع شعوب المملكة تتساوى في هذه التبعية والرعوية فما كان يوجد بينها شعب حاكم وشعوب محكومة . في الواقع أن بعض الشعوب كانت تستفيد من أوضاع الملك أكثر من غيرها ، وذلك من جراء انتساب الملك إليها ، أو قيام العاصمة في كنفها . غير أن كل ذلك كان يحدث بطبيعة الحال ، دون أن يقصده أحد ، وربما دون أن ينتبه إليه أحد . فالحكم كل الحكم كان بيد الملك أولا ، وبيد من يوليه ثقته من أتباعه ومقربيه ثانياً .

إن هذه الأحوال الاجتماعية والسياسية لم تكن من وضع رجال الفقه والقانون ، بل كانت من نتائج الوقائع التاريخية التي سبقت تكوين الدول الأوروبية ،

والاعتقادات الدينية التي انتشرت بين الناس واستقرت في النفوس منذ قرون عديدة . وكان الناس يعتقدون « أن الملوك يحكمون البلاد بتفويض وتخويل من الله ، ويستمدون حقوقهم وسلطانهم من مشيئة الله » ولذلك كانوا يسلمون بأنه يترتب على جميع رعايا الدولة أن يطيعوا أوامر الملك ، كما يطيعون أوامر الله . وكان هذا الاعتقاد قد انتشر بين الناس وتغلغل في النفوس ، وأصبح من المبادىء العامة التي يتولى رجال الدين تلقينها في المعابد خلال مختلف التعاليم والطقوس .

ولكي أبين لكم قوة هذه التلقينات الدينية وشدتها ، سأقرأ عليكم بعض الفقرات المقتبسة من كتاب ديني مطبوع في باريس سنة ١٨٠٨ :

هذا الكتاب من نوع كتب علم الحال المسيحي التي تعرف باسم الـ «كاتيشيزم». وقد وضع للاستعمال في الكنائس الكاثوليكية في جميع أنحاء « الإمبراطورية الفرنسية »، وهو مرتب على طريقة السؤال والجواب ، كما هو معتاد ومتعارف في أمثال هذه الكتب الدينية .

عندما نتصفح هذا الكتاب نجد بين الأسئلة التي يتضمنها ، سؤالا هاماً يتعلق بهذا الموضوع :

« ـ ما هي واجبات المسيحيين نحو الأمراء الذين يحكمونهم ؟ وما هي على وجه أخص واجباتنا نحن نحو إمبراطورنا نابليون الأول ؟» يلي ذلك جواب ، يذكر هذه الواجبات بالتفصيل . ثم يأتي سؤال آخر ، يعقبه جواب حاسم بليغ :

« ـ لماذا فرضت علينا كل هذه الواجبات »

« لأن الله الذي يخلق الممالك ويوزعها كما يشاء ، أغدق على إمبراطورنا خصالاً ومزايا كثيرة . ونصبه سلطاناً علينا وجعله وكيلا لقدرته ، وصورة له على الأرض . ولهذا السبب كان تقديم الاحترام والخدمة إلى إمبراطورنا بمثابة تقديم الخدمة والاحترام إلى الله نفسه . . . »

هذا ، ونفهم من الأسئلة والأجوبة التي تلي ذلك :

« أن الذين يقصرون في أداء واجباتهم نحو الإمبراطور ، يكونون ـ على رأي الحواري القديس بولس ـ قد خرجوا على النظام الذي أسسه الله ، فيستحقون لذلك اللعنة الأبدية ».

وبعد ذلك كله ، نجد في الكتاب سؤالا وجواباً يوسعان أمر « التفويض الإلهي » توسيعاً كبيراً . ويجعلانه يشمل ورثة الملوك وأولياء العهد أيضاً :

« ـ هذه الواجبات ، هل تربطنا نحو ورثته الشرعيين أيضاً ؟ »

« ـ لا شك في ذلك . لأننا نقرأ في الكتاب المقدس بأن الله ، فاطر الأرض والسماء ، يعطي السلطان بفضل مشيئته ورحمته ـ ليس إلى شخص الملك نفسه فحسب ، بل إلى أسرته أيضاً . . . »

ولاحظوا أن هذا الكتاب الديني موضوع ومطبوع في عهد إمبراطورية نابليون أعني : بعد أن كانت قد عصفت في أجواء فرنسا عواصف الثورة الكبرى ، التي هدمت صرح الملكية ، وأطاحت برأسي الملك والملكة ، مع رؤوس الآلاف من الكبار والنبلاء . وتصوروا ـ بناء على ذلك ـ كم كان شديداً تأثير هذا الاعتقاد القديم في النفوس ، قبل حدوث تلك الثورة التي أثارت مطامع الشعب واندفاعاته ، وأصدرت منشور حقوق الإنسان !

من البديهي أن « فكرة حقوق القوميات » التي ذكرتها ووصفتها آنفاً ، ما كان يمكن أن تنشأ وتترعرع في جو مشبع بمثل هذه المواعظ والاعتقادات الدينية . ولكنه ، من البديهي أيضاً ، أن أمثال هذه الاعتقادات كان محكوماً عليها بالزوال السريع ، لأنها ما كان يمكن أن تبقى مسيطرة على العقول ، بعد انطلاق النفوس عن عقال التقاليد القديمة ، وسلوكها سبل البحث المنطقي والتفكير الحر .

كان من الطبيعي أن يدرك المفكرون ما في هذا الاعتقاد من ضلال وتضليل ، وأن يتوصلوا في آخر الأمر إلى نظرية « الحق الطبيعي » المنبثق من الطبيعة البشرية والحياة الاجتماعية . وكان من الطبيعي أن يقولوا ـ بناء على هذه النظرية ـ « إن مصدر جميع السلطات هو الشعب » . وكان من الطبيعي أن تجد هذه الآراء والنظريات هوى في نفوس الناس ، وتنتشر بينهم انتشار النار في الهشيم .

هذا ما حدث فعلا ، منذ النصف الأخير من القرن الثامن عشر . وهذا ما سبب حدوث الثورة الفرنسية الكبرى ، وثورات الحرية التي أخذت تتوالى في سائر أنحاء أوروبا ، في أوقات مختلفة وبأشكال شتى .

ولكن هذا المبدأ ـ الذي يرجع جميع السلطات إلى الشعب ـ كان يحتوي بذور مبدأ خطير آخر ، هو مبدأ « حقوق القوميات » . لأنه ، بعد التسليم بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات كان من الطبيعي أن يتبادر إلى الأذهان سلسلة أسئلة هامة : ما هو الشعب ؟ وممن يتألف ؟ وكيف يظهر مشيئته ؟ وبأية طريقة يستعمل سلطانه ؟

ذلك لأن معظم الدول القائمة عندئذ كانت بعيدة عن التجانس من الوجهة القومية ، بل إنها كانت مؤلفة من شعوب وأمم عديدة يختلف بعضها عن بعض بكثير من الخصائص الهامة والنزعات الخاصة .

وعندما انفسح أمام جميع أفراد الشعب ، مجال التفكير والنظر في أمور البلاد

ومصالح المجتمع ، كان من الطبيعي أن تعمل هذه النزعات الخاصة عملها وتجعل الناس يشعرون باختلاف الأمم التي ينتسبون إليها ، على الرغم من وحدة الدولة التي يتبعونها . وكان من الطبيعي أن تتولد ـ من جراء ذلك ـ مسائل خطيرة ، مثل قضايا « شعب الأكثرية وشعوب الأقلية » و« الأمة الحاكمة والأمم المحكومة »، وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك كله إلى تقرير مبدأ « حقوق القوميات »: يحق لكل أمة من الأمم أن لا تخضع لحكم أمة أخرى ، وأن تؤلف دولة خاصة بها تكون فيها مصدر السلطات بأجمعها ، فلا تصبح ضحية تحكم جماعة غريبة عنها .

ولذلك أخذت الأمم تشعر بكيانها الخاص وتنزع إلى تقوية هذا الكيان . فصارت لا تعبأ كثيراً بالحدود السياسية التي تفصل الدول القائمة بعضها عن بعض ، بل أخذت تسعى ـ تارة ـ إلى الانفصال عن الدولة التي تحكمها ، لتأليف دولة مستقلة عنها ، وتعمل ـ طوراً ـ للاتحاد مع فروعها المنتسبة إلى دول أخرى ، لتكوين دولة موحدة تجمع شمل الأمة بأجمعها .

وهذا ما أوجب الانقلابات السياسية الخطيرة التي شرحتها آنفاً .

- ٣ -

إن تأثير نظرية « حق القوميات » في الأوضاع السياسية والدولية ، ظهر شيئاً فشيئاً ، وفي مملكة بعد أخرى . واستوقف أنظار الكثيرين من الكتّاب والمفكرين ، خلال سير هذه النظرية واختمارها . وكان البعض منهم يستبشر بها ، والبعض منهم يتوجس خيفة منها ، والبعض يدعو إليها ، والبعض يناهضها ، وكل ذلك حسب ما كان يتوقع منها لبلاده من المنافع أو الأضرار .

وقد نشر الكاتب البلجيكي المشهور « إميل لابولاي » ـ سنة ١٨٦٨ ـ مقالاً عن ذلك قال فيه : « إني أقف ذاهلا ومدهوشاً عندما أفكر في الانقلابات العظيمة التي ستحدث من جراء تغلغل الفكرة القومية في النفوس ».

وكتب المفكر الشهير « أرنست رينان » يقول : أنا أرجح كثيراً « حقوق الملوك الشرعية » اللطيفة « على الحقوق التي تستمد قوتها من مبدأ حقوق القوميات » .

وكان البعض يحبذون هذا المبدأ بالنسبة إلى بعض البلاد ، ويستنكرونه بالنسبة إلى بلاد أخرى ، وذلك تبعاً لمنافع بلادهم منها . وكان عدد كبير من مفكري فرنسا مثلا يروجون المبدأ بالنسبة إلى إيطاليا ، ولكنهم يكافحونه بالنسبة إلى ألمانيا . وكان السياسي المشهور « تيير » يصرح بأن أهم أسباب حنقه على الوحدة الإيطالية هو :

« اعتقاده بأنها ستكون سابقة وقدوة لوحدة ألمانيا » .

وعندما رأى أن ألمانيا سائرة في طريق الاتحاد ، أخذ يجدد لها الخطط « محاولاً توجيهها الاتجاه الذي تقتضيه مصالح فرنسا » تحت ستار « المصالح الأوروبية والمنافع البشرية» . وقد قال في خطاب ألقاه في المجلس النيابي سنة ١٨٦٦ «إني أرجو من ساسة الألمان أن يدركوا أن مصالح أوروبا تقضي بأن تبقى ألمانيا مؤلفة من دول مستقلة ، على أن ترتبط بعضها ببعض على نظام فدرالي . . . »

ولكن ، للطبيعة أحكاماً ، لا تخضع لمشيئة الأشخاص ، ولا تتأثر بالدعايات التي تقوم لها أو عليها . وللطبيعة الاجتماعية أيضاً سنن ، تسير عليها غير آبهة بالأضرار أو المنافع التي تنجم عنها .

ولذلك سارت فكرة « حقوق القوميات » سيرها الطبيعي ، ووصلت إلى نتائجها المحتومة ، وأعادت بناء الدول الأوروبية ، على أسس جديدة تختلف عن اسسها القديمة اختلافاً كلياً .

ومما يجب ملاحظته في هذا الصدد ، أن نشوء فكرة « حقوق القوميات » لم يجر في كل البلاد على وتيرة واحدة ، بل إنه جرى في مختلف البلاد على أنماط متنوعة ، اختلف باختلاف الأحوال السياسية ، والأطوار الاجتماعية ، والعوامل التاريخية التي كانت قائمة فيها .

وعندما نستعرض تاريخ الحركات القومية في مختلف البلاد الأوروبية نجد انفسنا أمام نماذج عديدة ، يختلف بعضها عن بعض بمعالم واضحة .

وأنا أرى من المفيد أن أشير هنا إلى ابرز هذه النماذج ، لإعطاء فكرة عامة عن سير الحركات القومية ، بمختلف مظاهرها :

(أ) كانت الأمة الألمانية تتمتع بأدب راق وثقافة عالية ، ومع هذا كانت مجزأة إلى دول ودويلات كثيرة . ولكن هذه الدول والدويلات كانت مستقلة تماماً . فالمشكلة القائمة أمام ألمانيا كانت تنحصر في قضية الاتحاد وحدها . وأما الموانع التي تحول دون اتحاد هذه الدول والدويلات فكانت تأتي في الدرجة الأولى من أنانية الملوك والأمراء ، وتمسكهم بالامتيازات التي كانوا يتمتعون بها . فالحركات القومية في ألمانيا قامت على أساس ضمان تعاون الدول الألمانية ، وتفاهم ملوكها وأمرائها .

(ب) أما في إيطاليا ، فالأمر كان يختلف عن ذلك اختلافاً بيناً ، فإن إيطاليا أيضاً كانت تتمتع بأدب راق ، وثقافة لابأس بها ، ومع هذا كانت منقسمة إلى أقطار

عديدة ، منفصلة بعضها عن بعض من الوجهة السياسية . غير أن بعض هـذه الأقطار كـان تابعاً لدول أجنبية ، وبعضها في حالة دولة مستقلة . فالحركات القومية في إيطاليا قـامت على أسـاس تخليص الأقطار من سيـطرة الأجنبي ، من جهة ، وتـوحيد الـدول المستقلة تحت تاج واحد ، من جهة أخرى .

(ج) وأما في بلاد اليونان ، فكان الأمر يختلف عن هـذين النموذجـين في وقت واحد : فإن الشعب اليوناني كان قد أضاع استقلالـه السياسي تمـاماً ، وكـان قد ظـل تحت حكم السلطنة العثمانية قروناً عديـدة ، ولم يبق له شيء من خصـائصه الأصليـة غير لغته الخاصة ومذهبه الأرثوذوكسي . فنشأت الفكـرة القوميـة في بلاد اليـونان عـلى أساس تذكير التاريخ ، وإثارة الحماس الديني في ظل الكنيسة الأرثوذوكسية التي كانت قد حافظت على كيانها الخاص محافظة تامة .

(د) أما في بلغاريا ، فكانت الأمور تختلف عن كل ما سبق اختلافاً كبيراً : فإن الأمـة البلغاريـة كانت أضـاعت استقلالهـا تمامـاً . وكانت دخلت بـأجمعها تحت حكم السلطنة العثمانية . وفضلا عن ذلـك كانت أرثـوذوكسية المـذهـب . فكانت تـابعة إلى الكنيسة اليونانية . وهذه الكنيسة كـانت تعمل عـلى نشر اللغـة اليونـانية بـين الشعب البلغاري بوسائل شتى . فـالفكرة القـومية في بلغـاريا نشـأت على أسـاس إحياء اللغـة البلغارية والتذكير بالتاريخ البلغاري ،ثم الاستقلال عن الكنيسة اليونانيـة أولا ، وعن الدولة العثمانية ثانياً .

(هـ) وأمـا عند الأتـراك ، فالأمـور كانت أكـثر تعقيـداً من جميـع النمـاذج التي ذكرناها آنفاً . لأن الشعب التركي كان العنصر الحاكم في دولة إسلامية كبيرة ، تجمـع بين السـلطنة والخلافة ، فالشعور القومي عندهم ظل تابعاً للشعور الديني مدة طويلة . وذلك أوجد بعض الحالات الخاصـة ، التي حملت القوم عـلى معالجـة الأمور بـأساليب ووسائل خاصة . وكان أهم هذه الوسائل إصلاح اللغة والأدب بنظرات قومية بحتة ، وإعادة النظر في مبـاحث التاريـخ على أسـاس تبعيدهـا من النظرات الـدينية ، وإيجـاد تاريخ تركي جديد ، يثير في النفوس حس الغرور والمباهاة بأمجاد الأجداد . . .[٦] .

كلمة ختامية

وقبل أن أختم هذه النظرات العامة في هذه المحاضرات التمهيـدية أود أن أشـير

---

(٦) يلي ذلك ثلاث صفحات في عوامل القـومية . وبمـا أن العوامـل المذكـورة مسرودة في البحث السـابق حذفناها من هذا البحث .

إلى فكرة خاطئة ، أخذت تنتشر في بعض المحافل الفكرية وتجد آذاناً صاغية عند بعض الشبان :

يتوهم البعض أن فكرة « حقوق القوميات » قد انتهت من عملها في هذا القرن ، ودخلت في أغوار التاريخ . والعالم الآن قد تعدى مرحلة « التنظيم القومي »، ووصل إلى مرحلة « التكتل الدولي والأممي ». يقول ذلك عدد كبير من المفكرين الأوروبيين ويأخذ عنهم هذا القول على علاته عدد غير قليل من الكتاب والمفكرين في مختلف الأقطار العربية .

لا شك في أن هذا القول يوافق الحقيقة بالنسبة إلى أغلب البلاد الأوروبية ، لأن الفكرة القومية هناك أتمت نشوءها ، وحققت مطالبها ، ووصلت إلى أقصى النتائج المتوقعة منها . فلم يبق أمامها هناك أي مجال لعمل آخر وتأثير جديد .

فإن تأثيراتها المتواصلة أدت إلى انحلال السلطنة العثمانية والإمبراطورية النمساوية ، كما أنها حققت الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية ، وخدمت استقلال الكثير من الأمم الأوروبية مثل اليونان والبلغار ، واليوغوسلاف والهنغار . . ولم يبق أمامها مجال لعمل جديد في تلك البلاد ، بعد أن أصبحت دولها « قومية » وأممها « مستقلة ومتحدة » وفق ما تقتضيه الفكرة المذكورة . .

ولكن الأمر لم يكن كذلك في البلاد الشرقية بوجه عام ، وفي البلاد العربية بوجه خاص : لأن نشوء الفكرة القومية في هذه البلاد تأخر كثيراً عن نشوئها في البلاد الأوروبية . ولا نغالي إذا قلنا : إن هذه الفكرة لا تزال حديثة العهد في هذه البلاد . إنها لا تزال في بدء نشوئها وفي الصفحات الأولى من تأثيرها الفعال . فلا يزال أمامها عمل طويل ، سيؤدي إلى انقلابات معنوية وسياسية هامة ، في جميع أنحاء العالم العربي وبين جميع الشعوب العربية .

وأما « التكتل الدولي » الذي يشار إليه في هذا المقام ، فإنه لم يكن مخالفاً لمبدأ « استقلال القوميات »، بل إنه جاء متمماً للمبدأ المذكور ، ومكملاً له : ذلك لأن الشعوب المنتسبة إلى أمة واحدة تستقل وتتحد ، وتكتسب كياناً سياسياً ، يحملها على تأليف « دولة قومية ». والدول القومية التي تتكون على هذا المنوال تسعى إلى التكتل وفق ما تقتضيه مصالحها الأساسية .

وأما التكتل الذي قد يسعى إلى السير في اتجاه مخالف لما يقتضيه مبدأ القوميات ، والذي قد يحاول أن يضم أجزاء الأمة الواحدة إلى كتل دولية مختلفة . .

فإنه يكون تكتلا اصطناعياً ، لا يمكن أن يدوم طويلا ، بل يكون معرّضاً لـلانحلال ، عاجلاً أو آجلاً .

وأما القول بـأن « عصر القـوميات قـد انتهى » نظراً لانتهـاء أعمالـه وآثـاره في أوروبا ، فيشبه قول من يذهب إلى أن موسم الأمطار انتهى من العالم ، نظراً لانتهـائه في بعض الأقطار من الكرة الأرضيـة ! أو قول من يـظن أن موسم نضـوج الأثمار قـد انتهى ، نظراً لانتهاء نضوج الأثمار في بعض الأشجار التي يشاهدها ، متـوهماً أن كـل أنواع الأشجار تنضج في وقت واحد في جميع أقطار العالم !

ولذلك ، أكرر القول بأن « الفكرة القومية » لم تتمّ بعد مهمتها في هـذه البلاد ، وإن كـانت قد أتمتهـا في كثير من البـلاد[٧] . ولا شك في أنها ستؤدي مهمتهـا في هذه البلاد أيضاً عاجلاً أو آجلاً .

---

(٧) انظر : ساطع الحصري ، محاضرات في نشوء الفكرة القومية (القـاهرة: مـطبعة الرسالـة، ١٩٥١)، وفيه تفاصيل وافية عن نشوء الفكـرة المذكـورة في كل من ألمانيا وبلاد البلقان، وعند الاتراك وفي البلاد العربية.

القومية العربية (*)

من هو العربي ؟ ما هي الأمة العربية ؟ ما هي الشعوب التي تدخل في مفهوم كلمة العرب .

إن الأجوبة التي تعطى على هذه الأسئلة في مختلف بيئات المتنورين في هذه البلاد ، تنم عن تضارب شديد من ناحية ، وغموض غريب من ناحية أخرى .

وقد ظهرت آثار هذا التضارب والغموض إلى العيان ، بوجه خاص خلال المساجلات التي جرت في هذه القاعة نفسها ، قبل نحو عشرة أيام .

فالسؤال الذي وجهه صديقنا الأمير مصطفى الشهابي إلى الحاضرين ، أثار ردوداً متنوعة جداً ، وأظهر شدة البلبلة التي تسود الأذهان ، في هذه الأيام ، حول تحديد مفهوم العرب والعروبة .

لأننا سمعنا من يقول : « إن العربي هو الذي يتكلم العربية » ومن يقول : « هو من يريد أن يكون عربياً »، ومن يقول : « هو من يعتز بالعروبة ». ورأينا من يقول بأعلى صوته « أنا مصري بس ». ومن يسأل : « لماذا أكون عربيا ؟»، وسمعنا صوت من ينقل الحديث إلى الديانة الإسلامية ، ومن يجر الكلام إلى ميادين الأممية العالمية ، ورأينا من يردد قول القائلين إن المصالح « المادية هي التي تقرر كل شيء »، ومن يشير إلى « اختلافات البيئة والمناخ ».

لماذا ؟ لماذا يختلف المفكرون في هذه البلاد بوجه خاص ـ وفي سائر أنحاء العالم

(*) من محاضرة ألقيت في قاعة جمعية الوحدة العربية بالقاهرة ، في ١٩٥٠/١٢/٢ .

العربي بوجه عام ـ كل هذا الاختلاف ، في مثل هذه المسائل الأساسية التي تمس كيان الأمة وتتصل بصميم حياتها ؟

لا شك في أن لهذه الاختلافات أسباباً عديدة . ولكني أعتقد أن أهم هذه الأسباب ، وبتعبير أصح : المصدر الأصلي لجميع تلك الأسباب ، هو : تعدد الدول العربية ، وانقسام الأمة العربية بين هذه الدول المتعددة ، ذلك لأننا نشأنا على الاهتمام بالدول أكثر من التفكير في الأمم . فصار أمر « تعدد الدول العربية » يستوقف أنظارنا بشدة ، تحول دون انتباهنا إلى «الأمة العربية » التي وراء هذه الدول .

إني لاحظت ذلك عند الكثيرين من المتنورين ، لاحظت أن معظم هؤلاء لا يميز بين الدولة وبين الأمة تمييزاً واضحاً ، حتى إن بعضهم ينكر وجود فرق بينهما على الإطلاق .

ولذلك رأيت من الضروري أن أبدأ أبحاث القومية العربية ، بمناقشة هذه القضية .

ـ ١ ـ

أذكر بأني كنت قرأت قبل مدة وجيزة ، مقالة في إحدى المجلات المصرية . تطرق فيها كاتبها إلى معاني الدولة والأمة فقال : إن الأمة والدولة شيء واحد . فالدولة هي الأمة ، والأمة هي الدولة . ولا فرق بينهما أبداً .

إن هذا القول يصحّ إلى حد ما ، بالنسبة إلى بعض الدول وبعض الأمم ، ولكنه لا يصح أبداً بالنسبة إلى بعض الدول الأخرى والأمم الأخرى .

إنه يصح ـ إلى حد ما ـ بالنسبة إلى « الدول القومية » التي تتألف من أمة واحدة ، وتجمع شمل شعوب تلك الأمة بأجمعها ولكنه لا يصح أبداً ، بالنسبة إلى الدول التي قد تكون مؤلفة من أمم عديدة ، أو تكون قائمة على جزء من الأمة دون سائر أجزائها .

ولتوضيح قولي هذا ، اسمحوا لي أن أذكر لكم واقعة تاريخية مشهورة : تعرفون أن بولونيا كانت ، حتى أواسط القرن الثامن عشر ، دولة مستقلة ، وقوية الشكيمة ، ولكنها بعد ذلك أخذت تضعف وتتضعضع ، إلى أن انقرضت ، وزالت من عالم الوجود ، لأن جاراتها الثلاث تألبت عليها واستولت على أراضيها ، ثم تقاسمت تلك الأراضي فيما بينها . وأصبح قسم من أراضي بولونيا جزءاً من بروسيا ، وقسم آخر جزءاً من روسيا ، وقسم آخر جزءاً من النمسا كما أن سكان كل قسم من هذه

الأقسام ، أصبحوا من رعايا الدولة المستولية عليها .

بهذه الصورة ، اندرست الدولة البولونية ، وزالت من عالم الوجود . ولكن هل اندرست معها الأمة البولونية أيضاً ؟ كلكم تعرفون أن : ظلت الأمة البولونية أمة حية واعية ، رغم حرمانها من دولة قومية ترعى شؤونها ، وتجمع شملها .

دخل البولونيون تحت حكم الدول الثلاث التي ذكرتها . . . ولكنهم لم يندمجوا بحكامهم الجدد، بل ظلوا محافظين على كيانهم القومي. إنهم لم يتركوا لغتهم الخاصة، ولم ينسوا تاريخهم الخاص، وظلوا يشعرون بأنهم ليسوا روساً، ولا بروسيين، ولا نمسويين بل إنهم يتميزون عن هؤلاء جميعا . إنهم بقوا متمسكين بقوميتهم ، شاعرين بها ، وظلوا ينزعون إلى التحرر من ربقة هؤلاء الحاكمين ، وإلى الاتحاد مع أبناء جلدتهم ، الآخرين . وظلوا يعملون لأجل الاستقلال والاتحاد ، إلى أن نالوا بغيتهم هذه ، وأعادوا بناء دولتهم المنقرضة ، وضمنوا لأنفسهم الاستقلال والاتحاد في وقت واحد .

ويظهر من كل ذلك : أن الأمة والدولة لم تكونا شيئاً واحداً بالنسبة إلى البولونيين ، في هذا القسم الهام من تاريخهم العتيد ، إن الأمة البولونية عاشت بعد اندراس الدولة البولونية ، كما أنها أدركت في آخر الأمر ، بعث الدولة البولونية بعد موتها الأول . والبولونيون لم يكونوا من الأمثلة الشاذة في هذا السبيل ، بل إن لهم أمثالا كثيرة ، في مختلف أدوار التاريخ .

فإن الأمة الألمانية مثلا ـ الأمة الألمانية التي ظهرت في هذا القرن أشد تماسكاً وأقوى اتحاداً من جميع الأمم الأوروبية ـ كانت منقسمة إلى دول كثيرة، وكان عدد هذه الدول أكثر من ثلاثمائة في أوائل القرن الماضي ، وقد شهد العالم بعد ذلك قيام دولة ألمانيا الموحدة ، كما شهد اندراس تلك الدولة ، باحتلال الحلفاء لجميع الأراضي الألمانية . ونحن نشهد الآن ، تكوّن دولتين ألمانيتين تحت مراقبة الجيوش الاحتلالية ، الغربية والشرقية .

فكيف يجوز لنا أن نقول ، والحالة هذه : إن الدولة والأمة شيء واحد ؟ بل يجب علينا أن نعلم بعكس ذلك ، أن الدولة شيء ، والأمة شيء آخر . وقد تكون حدود البلاد التي تقطنها الأمة منطبقة على حدود الأراضي التي تحكمها الدولة ، وقد تكون مختلفة عنها . وقد تكون الأمة « واحدة »، على الرغم من كون الدول التي تحكمها « متعددة ». وقد تكون الأمة موجودة ، على الرغم من عدم وجود دولة تسوسها .

أحد إخواننا المصريين ـ الذين اشتركوا في المناقشات التي جرت هنا قبل

أسبوعين ـ نظر إلى القضية بنظرات قانونية فقهية بحتة ، ولـذلك حـامت نظراتـه كلها حول الدولة ، ولم تتصل قط بالأمة . إنـه تكلم عن الجنسية ، وذكـر كلمة Nationalité الفرنسية وقال : يوجد جنسية ، ناسيوناليته ، مصرية ، ويوجد ناسيوناليته عراقية . . . ولكنه لا يوجد ناسيوناليته عربية .

ولكني أود أن ألفت الأنـظار إلى حقيقـة هـامـة في هـذا المضمـار . إن كلمـة « ناسيوناليته » في اللغة الفرنسية تدل عـلى معنيين مختلفـين : المعنى الفقهي الذي يـدل على انتساب الفرد إلى دولة من الدول . والمعنى الاجتماعي ، الذي يدل عـلى انتساب الفرد إلى أمة من الأمم ، ولو لم تكن تلك الأمة في حالة دولة .

إني أستشهـد على قـولي هذا ، بمعجم الاصـطلاحات الفلسفيـة الـذي نشـرتـه « جمعية الفلسفة الفرنسية ». راجعوا كلمة « ناسيوناليته » في المعجم المذكور ، تـروا أن البروفسور لالاندميّز المعنيين بعضهما عن بعض تمييـزاً صريحـاً : ذكر المعنى الأول تحت حـرف « ألف »، وأورد أمثلة عديـدة على استعمـال الكلمة بهـذا المعنى ، وذكـر المعنى الثاني تحت حرف « ب »، وأورد أمثلة أخرى على استعمال الكلمة بهذا المعنى .

إذن نحن أمام كلمة تدل عن معنيين مختلفين ، لم ير الفرنسيون بأساً من التعبـير عن هذين المعنيين بكلمة واحدة .

وأمـا الألمـان ، فكـانـوا أعمق تفكيـراً وأصـدق تعبيـراً من الفـرنسيـين في هـذه القضية : إنهم اعتادوا أن يعبروا عن كل واحـد من هذين المعنيـين ، بكلمة خـاصة ، مختلفـة عن الأخرى اختـلافاً كليّـاً . إنهم يعبرون عن المعنى الفقهي الـذي ذكرتـه آنفاً بكلمة قريبة من الكلمة الفرنسية : notionolitat ولكنهم يعبـرون عن المعنى الثاني ـ عن المعنى الاجتماعي الذي ذكرته قبلا ـ بكلمة تختلف عنها اختلافاً أساسياً : Wolkstum .

ولا غرابة في اختلاف الفرنسيين والألمان في هذه التسمية : ينتسب الفرنسيون إلى دولة قومية واحدة ، منذ قرون عديدة ، ولذلك نجد كل فرد من أفراد الأمـة الفرنسيـة يتصف بالـ « ناسيوناليته الفرنسية » بكلا المعنيين اللذين ذكرتها آنفاً ، فعدم التمييز بين المعنيين خلال الحـديث لا يضر الفـرنسي من الـوجهـة العمليـة . لهـذا السبب لم يـر الفرنسيون محذوراً ما من التعبير عن هذين المعنيين بكلمة واحدة ، على الرغم من تمييز مفكريهم وفلاسفتهم بين المعنيين تمييزاً صريحاً .

وأما الألمان ، فإنهم كانوا ـ إلى وقت قريب نسبيـاً ـ منقسمين إلى دول عـديدة ، ولذلك كان التمييز بين المعنيين ـ أي بين المعنى القانـوني والمعنى الاجتماعي ـ ضـرورياً بالنسبة إليهم ، ليس من الوجهة النـظرية فحسب ، بـل من الوجهـة العملية أيضـاً .

ولذلك فقد وضعوا لكل واحد من المعنيين المذكورين كلمة خاصة به . ولا شك في أنهم بهذا العمل ، كانوا أشد مراعاة لمقتضيات التحليل الفلسفي والاجتماعي ، ولتطلبات التعبير العلمي الصحيح .

وأما نحن ، فلا أراني في حاجة إلى القول بأنه يترتب علينا أن نقتدي بالألمان في هذا المضمار ، ونستعمل كلمة خاصة للتعبير عن كل واحد من المعنيين المختلفين اللذين تدل عليهما كلمة ناسيوناليته الفرنسية . وبما أن المعنى الفقهي مثبت ومعين في القوانين الموجودة حاليا بكلمة « الجنسية » في مصر ، وكلمة « التابعية » أو « الرعوية » في سائر البلاد العربية . . . يجب علينا أن نصطلح على استعمال كلمة أخرى للتعبير عن المعنى الاجتماعي لكلمة « ناسيوناليته » .

وقد اعتدت أنا ـ واعتاد معي كثيرون من كتّاب العرب ومفكريهم ـ استعمال كلمة « القومية » بهذا المعنى .

فالبولوني الذي كان يسكن في المنطقة الروسية من بولونيا القديمة مثلا ، كان روسياً من وجهة الجنسية أو التابعية القانونية ، ولكنه كان في الوقت نفسه بولونياً من وجهة القومية . إن التابعية أو الجنسية البولونية كانت قد زالت من عالم الوجود بانقراض الدولة البولونية . وأما القومية البولونية ، فقد استمرت على الرغم من زوال تلك الدولة ، وتلك الجنسية أو التابعية .

واليونانيون الذين كانوا يسكنون ولاية يانيا العثمانية مثلا قبل حرب البلقان ، كانوا تابعين إلى الدولة العثمانية ،ولكنهم كانوا في الوقت نفسه منتسبين إلى القومية اليونانية .

والعرب ـ من أهل الشام والعراق والحجاز ـ كانوا قبل الحرب العالمية الأولى من تبعة الدولة العثمانية ، ولكنهم كانوا في الوقت نفسه من القومية العربية .

إن التمييز بين المعنيين المختلفين بهذه الصورة ، بكلمتين مختلفتين ، يساعد مساعدة كبيرة على إزالة الغموض المسيطر على أذهان الكثيرين منا في هذه القضايا .

وعلى كل حال ، يجب علينا أن نعرف حق المعرفة أن الأمة شيء والدولة شيء آخر . والفرق بينهما قد يكون من الوجهة العملية ضئيلا ـ في بعض الأحوال ، ولكنه قد يكون كبيراً جداً في أحوال أخرى .

والعالم العربي ، الآن ، في حالة تجعل هذا الفرق هاماً وعظيما جداً . ولذا يجب علينا أن نتجنب الخلط بين الأمة والدولة ، خلال تفكيرنا بالأمور الاجتماعية والسياسية التي تتعلق بالبلاد العربية .

ولإظهار رأيي في هذا الموضوع بوضوح أكبر ، أود أن أتوسع قليلا في هذا البحث ، وألفت الأنظار إلى قطر عربي لا يزال يتمخض الآن عن تكوين سياسي جديد . أعني بذلك : القطر الليبي .

من المعلوم أن ليبيا كانت حتى سنة ١٩١١ ولاية عثمانية تعرف باسم « ولاية طرابلس الغرب » ثم أصبحت مستعمرة إيطالية عرفت باسم « تريبوليتانا » Tripolitana وهي الآن سائرة نحو الاستقلال، ولكنها معرضة إلى خطر التجزئة من الوجهة السياسية . ذلك لأن الحرب العالمية الثانية جعلت هذا القطر العربي ميدان صراع عنيف بين جيوش المحور وبين جيوش الحلفاء وخلقت فيه أوضاعاً جديدة .

أولا : احتلت جيوش فرنسا الحرة ، القسم الجنوبي الذي تقع فيه مدينة فزان ، ثم احتلت الجيوش البريطانية القسم الشمالي الشرقي الذي تقع فيه مدينة « بني غازي » والذي يعرف باسم برقة . وفي الأخير احتلت الجيوش البريطانية القسم الباقي من القطر ، وهو القسم الشمالي الغربي ، الذي تقع فيه مدينة طرابلس الغرب ، والذي يعرف باسم ليبيا .

وطمعت فرنسا في الاحتفاظ بمنطقة فزان التي كانت استولت عليها لضمها إلى مستعمراتها الافريقية . وفعلاً عهدت بإدارتها إلى حكامها العسكريين العاملين في جنوب الجزائر . كما طمعت انكلترا في إبقاء منطقة برقة تحت نفوذها الدائم ، ولذلك اتخذت التدابير اللازمة لإجلاء جميع الإيطاليين عنها ، كما أنها أخذت تعد العدة لجعلها إمارة عربية خاضعة لنفوذها .

وأما منطقة طرابلس الغرب التي استولت عليها الجيوش البريطانية في آخر الأمر ، فلم تر انكلترا لزوماً لتشميل نفوذها الدائم إليها ، ولم تقدم على إجلاء الإيطاليين المستعمرين عنها ، بل إنها أرادت أن تسترضي إيطاليا ، بإعادة سيطرتها على تلك المنطقة تحت ستار الوصاية . وكما تعلمون ، اتفق بيفن مع اسفورزا ، على تقسيم القطر المذكور إلى ثلاث مناطق ، تكون الوصاية على واحدة منها لإيطاليا ، وعلى الثانية لفرنسا ، وعلى الثالثة لإنكلترا .

وقد حبذت فرنسا هذه الخطة كل التحبيذ : لأنها كانت ترى أن قيام دولة عربية متاخمة لتونس ، يزلزل دعائم حكمها في المغرب العربي ، ويشجع أهاليها على طلب الاستقلال وعلى العمل في سبيل الاستقلال . ولذلك رجحت فرنسا عودة الحكم الإيطالي إلى تلك المنطقة ، على قيام دولة عربية فيها .

ولهذه الأسباب تعرضت ليبيا إلى خطر التجزئة ، من جراء مطامع الدول الثلاث المذكورة .

ولكن . . . مشروع بيفن اسفورزا ، قوبل كما تعلمون ، بمعارضة شديدة في محافل هيئة الأمم المتحدة . بل إن إيطاليا نفسها ـ عندما تأكدت من أن الوصاية لن تعطى لها ـ صارت ترجح عدم تجزئة القطر الطرابلسي ، وأخذت تدعو الدول المحبة لها إلى العمل في هذا السبيل .

وفي الأخير قرر مجلس هيئة الأمم المتحدة ، عدم تجزئة ليبيا ، على أن تؤسس فيها دولة مستقلة ، قبل سنة ١٩٥٢ .

بذلك تخلصت ليبيا من الخطر الذي كان داهمها . ولكنها ، هل تخلصت من هذا الخطر نهائياً ؟ إني أشك في ذلك كثيراً ، لأن كل الأمور تدل دلالة واضحة على أن المطامع الاستعمارية لا تزال تعمل عملها هناك ، وأنها تتخذ كل الوسائل الممكنة لتحقيق بغيتها ، ولو عن طرق ملتوية .

ومن أبرز الأدلة على استمرار هذه الأطماع والأعمال : أن المجلس الاستشاري الذي ألفه مندوب هيئة الأمم هناك ، يستند إلى فكرة المناطق الثلاث ، إذ تمثلت فيه كل منطقة بعدد متساوٍ من الأعضاء ، على الرغم من تفاوت عدد سكان هذه المناطق الثلاث تفاوتاً كبيراً جداً . إذ أن مجموع نفوس فزان لا يزيد على ٥٠,٠٠٠ في حين أن مجموع سكان برقة يقرب من ١٥٠,٠٠٠ ومجموع سكان ليبيا يزيد على ٧٥٠,٠٠٠ .

وخلاصة القول : كل شيء يدل على أنه لا يزال أمام ليبيا وأمام جامعة الدول العربية ، وأمام هيئة الأمم المتحدة . . . مهمة شاقة ، للقضاء على المطامع الاستعمارية التي تحوم حول ليبيا ، ولدفع خطر التجزئة الذي لا يزال يتهددها .

إني لم أتطرق إلى ذكر القضية الليبية بغية معالجتها من وجهة السياسة العملية ، ولكني تطرقت إليها لاتخاذ وسيلة للبحث في السياسة النظرية وفي الاجتماع السياسي .

أود أن نفرض الآن فرضاً ، أن مشروع بيفن اسفورزا بعث من مرقده ، ونفذ فعلاً ، وأن نتأمل ماذا كان ينتج عن تنفيذ ذلك المشروع ، بعد مدة من الزمن .

يعود الحكم الإيطالي والنفوذ الإيطالي إلى منطقة طرابلس الغرب ، التي تستأثر بتعبير ليبيا، تحت ستار الوصاية، فتستمر إيطاليا على طَلْينة البلاد: تنشر فيها لغتها وثقافتها ، وتستن لها قوانين وأنظمة متماشية مع قوانينها وأنظمتها وتدخل اقتصادياتها ضمن النظام الاقتصادي الإيطالي العام .

وفرنسا بدورها تنشر لغتها في منطقة فزان التي تحكمها تحت ستار الوصاية. وتضع لها قوانين وأنظمة خاصة، مسايرة تلك التي وضعتها في تونس والجزائر. وتوجه اقتصادياتها الوجهة التي يقتضيها النظام الاقتصادي الفرنسي، بطبيعة الحال.

وانكلترا من جهتها تسير على خطة خاصة بها، مختلفة عن خطط صاحبتيها، ومتمشية مع السياسة العامة التي تقررها للبلاد التي تدخل تحت نفوذها.

وهكذا، يحدث شيء من التغاير والتخالف بين هذه المناطق الثلاث من حيث الأوضاع الإدارية والاقتصادية والثقافية... وهذا التخالف يزداد ويتقوى شيئاً فشيئاً، بمرور الزمن، وإذا ما نالت بعد مدة هذه المناطق الثلاث شيئاً من الحكم الذاتي، وسارت في سبيل الاستقلال... تكونت عليها ثلاث دول عربية، يختلف بعضها عن بعض من حيث الأوضاع السياسية والاتجاهات الاقتصادية.

أنا لا أود أن أتوسع في شرح النتائج التي تترتب على الفرض الآنف الذكر.

إنما أود أن أسأل هذا السؤال، لأطلب منكم جواباً له، على ضوء الاحتمالات التي سردتها آنفاً: ماذا كان يترتب على أهالي هذه المناطق الثلاث، من الواجبات الوطنية، لو كانت الدول المتحالفة أقرت مشروع التجزئة والوصاية، وعهدت إلى كل من بريطانيا وإيطاليا... السير بالمنطقة التي وضعت تحت وصايتها نحو الحكم الذاتي والاستقلال بصورة تدريجية.. وتركتها تعمل بالأساليب التي برعت فيها في الماضي؟

هل كان يترتب على الأهلين أن يخضعوا للأمر الواقع؟ ثم يأخذوا على عاتقهم مهمة الدفاع عن هذه الأوضاع التي أوجدتها مطامع الدول المستعمرة؟ هل كان يجوز لسكان طرابلس الغرب مثلاً، أن يقولوا: نحن ليبيون، نحمل الجنسية الليبية، ونتمتع برعوية الدولة الليبية، فما لنا ولأهالي تلك البلاد التي تمتد وراء حدود ليبيا؟ ما لنا نحن ولهؤلاء البرقاويين؟ وهل كان يجوز لسكان بنغازي كذلك أن يقولوا: نحن برقاويون، نحمل الجنسية البرقاوية، ونتمتع برعوية الدولة البرقاوية، فما لنا ولهؤلاء الذين يقطنون خارج حدودنا؟ ما لنا نحن ولهؤلاء الليبيين؟

إني أعتقد اعتقاداً جازماً أن جواب جميع الحاضرين هنا، سيكون: «كلا!. بل كان يترتب على هؤلاء جميعاً أن يبقوا محتجين ومعارضين لهذه الأوضاع التي فرضت عليهم فرضاً... كان يجب على جميع هؤلاء ـ ليبيين، وبرقاويين، وفزانيين ـ أن يظلوا مطالبين بالاتحاد، وعاملين للاتحاد...»

إني لا أشك في أنه لا يوجد هنا من يتردد في الاشتراك في هذا الحكم . لأن كل ما قرأته من مقالات في الجرائد ، وكل ما سمعته من أحاديث في المجالس ، يدل دلالة قاطعة على أن جميع أهالي البلاد العربية ـ وخاصة جميع أهل مصر ـ يقولون بوحدة القطر الطرابلسي ، ويستهجنون فكرة تقسيم هذا القطر إلى دويلات ، ويسلمون بوجوب العمل على منع التجزئة وضمان الاتحاد في هذا القطر العربي الذي نكب بأفظع ألوان الاحتلال والاستعمار .

ـ ٣ ـ

بعد الوصول إلى هذه النتيجة المنطقية عن أحوال القطر الطرابلسي التي نشاهدها في الحالة الحاضرة . . . اسمحوا لي أن أقول : إن أوضاع البلاد العربية التي انفصلت عن الدولة العثمانية قبل نحو ثلث قرن ، كانت في ذلك التاريخ ، مماثلة كل المماثلة لأوضاع ليبيا الآن .

فإن القضية القائمة عندئذ ، كانت القضية العربية بوجه عام ، لا القضية السورية ، أو العراقية ، أو الأردنية ، أو الحجازية بوجه خاص . قلّبوا صحائف تاريخ القضية العربية ، تجدوا أن النادي الذي تأسس في الآستانة ـ بعد إعلان الدستور ـ لجمع شمل العرب ، كان يحمل اسم (النادي العربي) .

ورئيس النادي المذكور الشهيد عبد الكريم الخليل ، عندما فاوض رجال الحكم في عاصمة السلطنة ، بعد حرب البلقان وبعد مؤتمر باريس ، فاوضهم كممثل للشبيبة العربية ، لا كممثل للشعب السوري أو اللبناني أو العراقي . اقرأوا الاتفاقية التي انتهت إليها المفاوضات المذكورة ، تجدوا في عنوانها إشارة صريحة إلى أنها عقدت بين ممثل الشبيبة العربية وبين ممثل الحزب الحاكم في الدولة العثمانية . استعرضوا موادها الاثنتي عشرة ، لا تجدوا فيها أي ذكر لسوريا أو العراق أو لبنان ، بل تجدوا فيها على الدوام أحكاماً تتعلق بالعرب وبحقوق العرب وباللغة العربية بوجه عام .

والثورة التي قامت من الحجاز ، لم تكن ثورة حجازية ، بل كانت ثورة عربية بكل معنى الكلمة : اشترك فيها عدد كبير من شبان العرب المدنيين والعسكريين من مختلف البلاد العربية .

اقرأوا المكاتبات التي جرت بين الملك حسين وبين السر ماكماهون ، تجدوا أنها كانت خالية من أسماء سوريا والعراق ولبنان ، إنكم تجدون في هذه المكاتبات ذكراً عابراً لبعض المدن ، ولكنكم لا تجدون فيها أي ذكر لهذه الأسماء التي أصبح كل منها فيما بعد علماً لدولة من الدول العربية التي تعرفونها الآن .

وجيش الثورة الذي حرر سوريا الداخلية ، وبدأ يحكمها في بادىء الأمر حكماً عسكرياً ـ مراعاة للقواعد الدولية المقررة في مثل هذه الأحوال ـ كان هو أيضاً جيشاً عربياً .

كما أن مجلس المديرين الذي تألف بعد مدة لوضع الأساس لحكومة مدنية كان مجلساً عربياً ، يضم رجالاً من مختلف الأقطار العربية : فإن رئيس المجلس المذكور كان حجازياً ، ونائب رئيسه كان سورياً ، وكان مدير الشؤون العسكرية فيه عراقياً ، ومدير الأمور العدلية لبنانياً ومدير الأمور المالية فلسطينياً .

إني أصفهم الآن بهذه الصفات ، بناء على الأوضاع التي حدثت ، والاصطلاحات التي تقررت فيما بعد . وأما حينذاك فإني أؤكد لكم بأن هذه الأسماء وهذه الصفات كانت بعيدة عن الأذهان . وأنا شخصياً ،أؤكد لكم كل التأكيد ، بأنني ما كنت أعرف لهؤلاء الزملاء ، صفة غير صفة العروبة بوجه عام .

نعم ، إن مدير الأمور العسكرية كان عراقياً ، وهو ياسين الهاشمي ، الذي صار فيما بعد زعيماً كبيراً ، ولعب دوراً هاماً ، في تاريخ سياسة العراق .

ومدير الأمور العدلية كان لبنانياً ، وهو إسكندر عمون ، والد فؤاد عمون الذي هو الآن وكيل وزارة الخارجية في لبنان والذي يحضر المؤتمرات الدولية واجتماعات جامعة الدول العربية موفداً من الجمهورية اللبنانية .

وأما مدير الأمور المالية ، فكان السيد أحمد حلمي ، الذي عرفتموه في السنين الأخيرة ، كرئيس لحكومة عموم فلسطين. ولأجل أن أعطيكم فكرة أتم من ذلك ، عن الأوضاع التي كانت قائمة عندئذ ، أود أن أذكر لكم بعض حقائق أخرى : عندما أعلن استقلال سوريا ، وتألفت وزارتها الأولى ، كان قد تولى وزارة الداخلية فيها ، السيد رضا الصلح ، وهو والد السيد رياض الصلح ، الذي يقوم بأعباء رئاسة الوزارة في الجمهورية اللبنانية ، منذ سنوات عديدة .

ـ ٤ ـ

ترون من كل ذلك ، أنني لم أكن مغالياً أبداً ، عندما قلت : إن أوضاع البلاد العربية التي انفصلت عن الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ـ قبل ثلث قرن ـ كانت مماثلة لأوضاع ليبيا الآن ، مماثلة كبيرة .

لماذا انقسمت البلاد العربية عندئذ ، وتجزأت إلى دول عديدة ؟ ألوجود خلاف بين الأهالي من جهة المصالح أو النزعات ؟ كلا ، بل إنها انقسمت إلى دول عديدة ،

بسبب اتفاق الدول الطامعة فيها . إنها لم تقسم مراعاة لمصالح الأهلين ، إنما انقسمت تنفيذاً لرغائب المحتلين الظالمين :

كانت فرنسا تسعى منذ قرون عديدة لبسط نفوذها ، وحكمها على سوريا . وكانت إنكلترا ترى من مصلحتها أن تدخل البصرة وبغداد تحت حكمها ، لإتمام سيطرتها على جميع الأبواب والطرق الموصلة إلى الهند . فما كادت الحرب العظمى تبدأ ، حتى شرع رجال الدول المتحالفة يقومون بمفاوضات سياسية ، لتقرير كيفية اقتسام ميراث الدولة العثمانية بينهم بعد القضاء عليها :

ركزت روسيا عندئذ مطالبها حول المضايق من جهة ، وحول شرق الأناضول من جهة أخرى ، وتركت البلاد العربية إلى فرنسا وانكلترا ، تقتسمها كما تشاء ، على أن تكون « مدينة القدس تابعة إلى إدارة دولية ، لما لها من قدسية وحرمة لدى جميع المسيحيين » .

واتفقت فرنسا وإنكلترا بعد مفاوضات طويلة ، أولا : على ترك الحجاز وسائر أقسام الجزيرة العربية خارجاً عن مشروع الاقتسام ؛ وثانياً: على تقسيم سائر الولايات العربية إلى أربع مناطق : تترك إحداها لفرنسا تتصرف بها كما تشاء ، وإحداها لإنكلترا ، كذلك تتصرف بها كما تَشاء ، وتُنشأ في إحداها إمارة أو إمارات عربية تكون تحت نفوذ بريطانيا ، كما تنشأ في المنطقة الرابعة إمارة أو إمارات عربية تكون تحت نفوذ فرنسا .

عندما عقدت هذه الاتفاقية ـ التي عرفت فيما بعد باسم اتفاقية سايكس ـ بيكو ، بالنسبة إلى اسمي المندوبين اللذين تفاوضا في شأنها ـ كانت إنكلترا قد أتمت احتلال جنوب العراق ، ثم أخذت تزحف نحو الشمال . وواصلت الزحف إلى أن احتلت ولاية الموصل أيضاً .

هذا من جهة . ومن جهة أخرى كانت الجيوش البريطانية قد تقدمت من جهة العريش واحتلت فلسطين . وفي الأخير تقدمت جيوش الثورة العربية من الحجاز إلى بر الشام ، واحتلت دمشق ثم واصلت الزحف إلى أن احتلت حلب أيضاً .

وبعد الهدنة سمح القائد العام الجنرال أللنبي للجيوش الفرنسية باحتلال المنطقة الساحلية من سوريا . وانقسمت بذلك الولايات العربية الممتدة بين سواحل البحر المتوسط وبين سفوح جبال إيران ، إلى أربع مناطق عسكرية ، إحداها في العراق ، وثلاث منها في سوريا ولبنان وفلسطين .

وبعد مدة هاجم الفرنسيون سوريا الداخلية ، واستولوا عليها ، وأخذوا يدبرون

شؤونهـا ، حسب ما تقتضيه « مصالحهم الحديثة وتقاليدهم القديمة ».

تـرون من كـل ذلـك ، بكـل وضـوح وجـلاء : أن السبب الأصـلي في انقسـام الولايات العربية المنفصلة عن الـدولة العثمـانية ، يعـود إلى هذه الاتفـاقات السيـاسية والحركات العسكرية .

إن هـذه الحقيقة تـظهر لنـا بوضـوح أكبر ، عنـدمـا نبحث عن أسبـاب تكـوين المملكة الأردنية .

إن أراضي المملكة المذكـورة ، كانت في العهـد العثماني متصـرفية تـابعة لـولاية سوريا ، أي الشام . وظلت متصرفية في عهد الحكومة العربية السورية الأولى أيضاً .

ولكن . . . فرنسا وإنكلترا ، كانتـا قد اتفقتـا على تحـديد منـاطق نفوذهمـا بخط العرض الذي يمر من جنوب جبل الدروز وحوران ، ولذلك عندما استولت فرنسا على أراضي الدولة السورية لم تحتـل البلاد الكـائنة جنـوب الخط المذكـور ، وتركت تقـرير مصير هذا القسم من سـوريا إلى إنكلترا ، مراعـاة لأحكام اتفـاقاتهـا السابقـة . وأما إنكلترا ، فلم تشأ أن تحتـل هذه المنـطقة احتـلالاً مباشـراً ، كما أنها لم تـر من الحكمة إلحاقها بفلسطين أيضاً ، لأنها كانت مرتبطة في فلسطين بـوعد بلفـور المشؤوم ، ولم تر لزوماً لتشميل نطاق الوعد المذكور إلى هذه المنطقة الداخلية . ولهذه الأسباب العديـدة ظلت منـطقـة « شـرق الأردن » منفصلة عن سـوريـا وعن فلسـطين في وقت واحـد . فصارت إمارة خاضعة لانتداب إنكلترا ، ثم تحولت إلى مملكة .

وترون من ذلك بداهة أن أسباب انفصال الأردن عن سائر البلاد العربيـة ، إنما تعود إلى الاتفاقات المعقودة بين فرنسا وإنكلترا من ناحية ، وإلى الخطط السياسيـة التي سارت عليها إنكلترا في البلاد العربية من ناحية أخرى . فلا تمتّ بأية صلة كـانت إلى منازع الأهلين ومصالح البلاد .

ـ ٥ـ

والحـدود الفاصلة بـين هذه الـدول العديـدة ، كيف تقررت ؟ عنـدما نستقصي الوقائع والحقائق ، نجد أن ذلك أيضاً يعود إلى مساومات الدول الأجنبية واتفـاقاتهـا : فإن الموصل مثلا ، كانت داخلة في المنطقة الفرنسية ، بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو . ولكن إنكلترا ، بعد أن استولت عليها بجيوشها ، لم تشأ أن تتركها لفرنسا . فأخـذت تطالب حليفتها بتعديل الاتفاقية المذكورة ، بحجة تبدل الأوضـاع العامـة بعد خـروج روسيا من صفوف الدول المتحالفة . والمساومات التي جرت بين الطرفين انتهت بتنازل

فرنسا عن المطالبة بالموصل مقابل عدول إنكلترا عن طلب إنشاء دولة مستقلة في سوريا الداخلية ، وموافقتها على إعطاء حصة لفرنسا من نفط الموصل : فلو لم تجر تلك المساومات ، فتؤدي إلى تعديل اتفاقية سايكس ـ بيكو ، لدخلت الموصل تحت نفوذ فرنسا بصورة فعلية ، ولأصبحت جزءاً من سوريا الحالية .

وبعكس ذلك ، فإن دير الزور ـ التي هي الآن محافظة تابعة للجمهورية السورية ـ كانت صارت في بادىء الأمر تابعة للعراق وكان قد احتلها الجيش البريطاني . وأنشأ فيها إدارة عسكرية يرأسها حاكم بريطاني يتلقى أوامره من بغداد ، ولكن بعد تقدم جيش الثورة إلى شمال سوريا ، وبدء الحكم العربي هناك ، ثارت العشائر القاطنة في دير الزور على الإنكليز ، وحاصرت القوة المرابطة فيها . ولم تر الإدارة البريطانية أن تجرد حملة عسكرية على العشائر الثائرة لفك الحصار عن حاميتها المحصورة ، فتركت المنطقة لجيوش الثورة العربية على أن تتخذ التدابير اللازمة لتخليص الحامية من الحصار ، وإيصال الإنكليز الموجودين في دير الزور إلى بغداد .

وبهذه الصورة انتقلت دير الزور من العراق إلى سوريا ، وإلا لرأيناها اليوم في عداد متصرفيات العراق . لا في عداد محافظات سوريا .

أعتقد أن الحقائق والوقائع التي ذكرتها آنفاً . لا تترك مجالاً للشك في أن انقسام الولايات العربية إلى دول عديدة ، إنما حدث من جرّاء مساومات الدول الأجنبية ومطامعها ، لا من جراء نزعات أهالي البلاد ومصالحهم . كما أن تخوم الدول المذكورة تقررت بناء على رغبات الدول الأجنبية واتفاقاتها . لا بناء على ضرورات الأوضاع الطبيعية أو بناء على مقتضيات المصالح المحلية . كما أن الوقائع المذكورة تؤيد تأييداً قاطعاً ما قلته آنفاً ، من أن أوضاع الولايات العربية ، قبل ثلث قرن ، كانت مماثلة تمام المماثلة لأوضاع ليبيا الآن .

أفلا يحق لي أن أقول إذن : يجب علينا أن ننظر إلى أمور هذه الدول العربية بنفس المنظار الذي نظرنا به إلى قضايا المناطق الليبية ؟

أفلا يحق لي أن أتساءل : كيف يجوز لأهالي هذه الدول العربية، أن ينسوا الماضي القريب والذي لم ينقطع جيل شهوده وعماله بعد ـ وأن يتمسكوا بأهداب هذه التقسيمات التي فرضت عليهم فرضاً ، من قبل الدول التي احتلت بلادهم ؟

كيف يجوز لنا أن نعتبر مثلا أهل سوريا أمة قائمة بذاتها ، مختلفة عن أهل العراق ، وأهل لبنان ؟

كلا ، أيها السادة ! إن كل ما سردته وشرحته آنفاً ، يدل دلالة قاطعة ، على أن

الفروق التي تظهر لنا الآن بين أهالي هذه الدول العديدة إنما هي فروق عارضة سطحية ، لا تبرر قط اعتبارهم منتسبين إلى أمم مختلفة . . . لمجرد انتسابهم إلى دول مختلفة ، تكونت كلها من جراء المناورات والمساومات التي قامت بها الدول الأجنبية .

فيجب علينا أن لا نتردد في القول بأن السوريين والعراقيين واللبنانيين والأردنيين والحجازيين واليمانيين . . . كلهم ينتسبون إلى أمة واحدة ، هي : الأمة العربية .

وإذا جاز لنا أن نعتبر كلا منهم شعباً مختلفاً عن غيره بعض الاختلاف ـ من جراء الأوضاع التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى ـ وجب علينا أن نسلم في الوقت نفسه ، بأن جميع هذه الشعوب ، إنما هي من فروع الأمة العربية .

ـ ٦ ـ

إني تكلمت إلى الآن ، عن البلاد العربية التي كانت قد ظلت تحت الحكم العثماني المباشر حتى الحرب العالمية الأولى . . ولم أتطرق إلى ذكر أحوال مصر أبداً .

وأنا لا أشك في أن غير واحد منكم قال في نفسه ـ خلال سماع حديثي هذا ـ أن كل ذلك ، إن صح بالنسبة إلى سائر البلاد العربية ، فلا يصح بالنسبة إلى مصر .

ولذلك ، أرى الآن ، أن انقل الكلام إلى مصر نفسها ، وأستعرض علاقاتها بهذه القضايا ، لإتمام البحث من هذه الوجهة أيضاً :

من المعلوم أن شؤون مصر السياسية ، سارت خلال الفترة الزمنية التي تكلمت عنها آنفاً ـ سيراً خاصاً ، يختلف عن سير شؤون البلاد العربية الأخرى اختلافاً بيناً .. وذلك لأن مصر كانت قد انفصلت عن السلطنة العثمانية انفصالا فعلياً ، قبل انفصال سائر البلاد العربية عنها ، بمدة تناهز ثلاثة أرباع القرن . ومنيت مصر بعد ذلك بمشاكل ورزايا خطيرة ، جعلتها تنكمش على نفسها من الوجهتين المادية والمعنوية ، فلا تعود تهتم بما يجري خارج حدودها ، في البلاد العربية المتاخمة لها . ولهذا السبب ، بقيت مصر خارجة عن نطاق الحركات القومية العربية ، التي تخمرت وتبلورت خلال العقدين الأولين من القرن الحالي .

هذا ، ومما يجب أن لا يغرب عن البال ، أن المساومات والمناورات السياسية التي جرت بين الدول الأوروبية المتحالفة خلال الحرب العالمية الأولى ، لم تشمل مصر . لأن المساومات المتعلقة بها كانت قد انتهت قبل نشوب الحرب المذكورة بعشر سنوات ،

وذلك عندما كانت اتفقت الدول المذكورة على كيفية اقتسام الحكم والنفوذ في أفريقيا الشمالية .

ولهذه الأسباب كلها ، اتجهت مقدرات مصر السياسية ، خلال الحرب العالمية المذكورة ، وخلال السنين الخمس التي أعقبتها ، اتجاهاً يختلف عن اتجاه المقدرات السياسية التي سادت سائر البلاد العربية .

ولا نغالي إذا قلنا : إن الظروف السياسية الداخلية والخارجية التي شغلت مصر منذ أواخر القرن الماضي ، أقامت حولها سداً معنوياً ، يحول دون اتصالها بسائر البلاد العربية ، كما يخفى عن أنظار اهتمامها كل ما يجري ويحدث في تلك البلاد . وبتعبير آخر ، أن هذا السد المعنوي أدى بمصر إلى الانعزال عن سائر أقسام العالم العربي ، انعزالاً يكاد يكون تاما .

وهذا الانعزال المعنوي ، وصل إلى حده الأقصى خلال العقدين الأولين من القرن الحالي . ولم يأخذ في السير نحو التضاؤل والتلاشي ، إلا خلال الربع الثاني من هذا القرن .

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار ، أن معظم رجال الفكر والقلم المعروفين في مصر الآن ، كانوا قد نشأوا في عهد هذا الانعزال ، وصاروا يتوهمون الآن أن مصر كانت منعزلة عن سائر البلاد العربية ، ومتكمشة وراء حدودها الحالية من قديم الزمان .

إنني لاحظت مع الأسف،آثار هذا الوهم الخاطيء عند عدد غير قليل من إخواننا المصريين .

في حين أن الخروج عن نطاق هذا الماضي القريب ، والرجوع قليلا إلى الوراء في فضاء الزمان ، يكفي للبرهنة على أن هذا الظن يخالف الحقائق الراهنة مخالفة كلية .

فلنفكر أولاً : متى وكيف تقررت حدود مصر الحالية ؟

إننا إذا رجعنا إلى عهد محمد علي الكبير ، تذكرنا على الفور ، أن حكمه كان قد شمل سوريا ولبنان وفلسطين والحجاز ، وأن هذا الحكم لم يتقلص وراء حدود مصر الحالية ، إلا من جراء تدخلات الدول الأوروبية ومناوراتها السياسية ، وتهديداتها العسكرية . لأن إنكلترا عارضت سياسة محمد علي معارضة شديدة ، واستطاعت أن تؤلب عليه عدة دول أوروبية . ولجأت إلى جميع وسائل التهديد والإكراه ، حتى إنها لم

تتردد في استعمال القوة بصورة فعلية ، حتى اضطرت محمد علي إلى الانسحاب وراء حدود مصر الحالية .

ولولا هذه التدخلات البريطانية الأوروبية ، لكانت مصر وسوريا « دولة واحدة » منذ عهد محمد علي ، ولاعتبر السوريون والمصريون من جنسية واحدة ، منذ مدة تناهز القرن وربع القرن .

قد يقال إن هذا فرض وتخمين ، ولا يجوز بناء الأحكام على أمثال هذه الفرضيات والتخمينات .

ولكني أستطيع أن أذكر سلسلة طويلة من الحقائق الثابتة ، التي تؤيد قولي هذا ، دون أن ألجأ إلى شيء من الفرض والتخمين .

لنرجع قليلاً إلى الماضي الأبعد ، لنبحث : أين كانت حدود مصر ، في عهد المماليك ؟

كلكم تعلمون أنها كانت تشمل عندئذ سوريا ولبنان ، وفلسطين والحجاز . . . وفعلاً ، لا فرضاً . لا تنسوا أن التحام جيوش المماليك بجيوش السلطان سليم العثماني ، لم يبدأ بالقرب من حدود مصر الحالية ، إنما بدأ في سهول سوريا الشمالية . وقانصوه الغوري المشهور ، لم يستشهد في معركة وقعت في داخل حدود مصر الحالية . بل إنما استشهد خلال معركة وقعت في مرج دابق ، وهو سهل يقع بالقرب من مدينة حلب ، البعيدة عن حدود مصر الحالية بعداً كبيراً .

إذن فإن التاريخ يشهد شهادة قاطعة على أن مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والحجاز ، كانت كلها دولة واحدة ، طوال عهد المماليك الذي استمر مدة تزيد على قرن ونصف قرن .

هذا ، وإذا رجعنا إلى ما قبل ذلك ، واستعرضنا أحوال الدولة الأيوبية . . . وجدنا أن مصر لم تكن منكمشة وراء حدودها الحالية في ذلك العهد أيضاً : فإن تاريخ مصر وتاريخ سوريا، اختلطا وسارا في مجرى واحد طوال عهد الدولة الأيوبية . وأما قبل ذلك ، فهل كان التاريخان المذكوران منفصلين بعضهما عن بعض ؟ كلا ، فإن حدود الدولة الفاطمية ، كانت تمتد من بر الشام حتى سواحل المحيط الأطلسي ، وكانت تشمل سوريا والحجاز من جهة ، وتونس والمغرب الأقصى من جهة أخرى .

ويجب علينا أن لا ننسى أن الأيوبيين أتوا من بلاد الشام ، والفاطميين أتوا من بلاد المغرب .

وأما قبل الفاطميين ، في عهود الأمويين والعباسيين فلا شك في أنكم كلكم تعلمون أن الأمر كان أبرز وأوضح من كل ما سبق : فإن مصر كانت في تلك العهود ، من أجزاء إمبراطورية عربية واسعة الأرجاء ، تمتد حدودها من قلب قارة آسيا ، حتى أقصى بلاد المغرب في قارة أفريقيا .

قد تقولون إن مصر استقلت عن الدولة العباسية في عهد الطولونيين أولا ، وفي عهد الإخشيديين ثانياً ، ولكني أقول : إن حدود مصر لم تقف في أواسط صحراء سينا حتى في العهدين المذكورين . بل إنها كانت تمتد عندئذ أيضاً إلى ما وراء تلك الصحراء ، وكانت تشمل سوريا الجنوبية بأجمعها .

ويظهر لكم من هذا الاستعراض السريع أن تاريخ مصر ، كان يسير في مجرى مشترك مع تواريخ سائر الأقطار العربية ، منذ مدة تزيد على ألف ومائتين من السنين ، ولم تنكمش مصر وراء حدودها الحالية إلا منذ قرن واحد تقريباً .

ولذلك كله ، نستطيع أن نقول ، إن أوضاع مصر في هذا المضمار ، لا تختلف عن أوضاع سائر البلاد العربية اختلافاً جوهرياً . . . فلا مجال للشك في أن مصر من البلاد العربية . . . ما دامت تشترك مع جميع تلك البلاد ، في اللغة ، وفي الثقافة ، وفي هذا التاريخ الطويل . . . فضلاً عن اشتراكها في المصائب والمخاطر . . . وفضلاً عن اتصالها اتصالاً جغرافياً مباشراً ، يجعلها في موضع القلب من هذا العالم العربي الفسيح . . . إن الشعب المصري ، شعب عربي ، مثل الشعب العراقي والشعب السوري ، والشعب الحجازي ، والشعب التونسي .

- ٧ -

أظن أن الحقائق التي استعرضتها وشرحتها آنفاً ، تكفي لإعطاء الجواب الصحيح عن الأسئلة التي ذكرتها في مستهل هذا الحديث :

إن كل الشعوب التي تتكلم العربية ، كل الشعوب الناطقة بالضاد ، حسب التعبير المشهور ، هي عربية . . . وكل فرد ينتسب إلى أحد هذه الشعوب ، هو عربي .

وقد يسألني البعض : أنت تقول إن كل فرد ينتسب إلى أحد هذه الشعوب هو عربي . ولكن ، إذا لم يرد هو أن يكون عربياً ؟ إذا لم يعترف هو بأنه عربي يعتز بالعروبة ، بل أنِفَ منها ؟ كيف نستطيع أن نعتبره عربياً في هذه الأحوال ؟ ألم يكن من الأوفق أن نقول : العربي ، هو من يريد أن يكون عربياً ؟ أو على الأقل ، أن نجعل هذه الإرادة شرطاً من شروط العروبة ؟

١

وأما أنا ، فقبل الإجابة عن هذه الأسئلة ، أود أن أنقل الحديث ، من بحث القومية العربية العامة إلى بحث الجنسية المصرية الخاصة ، وأتساءل : هل أننا عندما نحاول تعريف الجنسية المصرية مثلا نشترط مثل هذه الشروط ، ونسأل مثل هذه الأسئلة ؟ وهل يخطر على بال أحد منا أن يقول : إن الإنسان لا يعتبر مصرياً إلا إذا أراد هو أن يكون مصرياً ، أو إذا اعترف بمصريته ، أو إذا اعتز هو بالجنسية المصرية ؟

كلكم تعلمون أن ابن المصري يعتبر مصرياً ، شاء هو أو لم يشأ ، اعتز هو بالمصرية أو لم يعتز . إنه مصري بحكم العرف والقانون . وأما إذا لم يعرف هو ذلك ، أو لم يعترف بذلك . . . فذلك يكون إما لأنه جاهل ، يحتاج إلى التعليم ، وإما لأنه غافل يحتاج إلى الإيقاظ ، وإما لأنه خائن يستحق العقاب .

وكذلك الأمر في القومية العربية : إن كل شعب يتكلم العربية هو شعب عربي . وكل من ينتسب إلى شعب من هذه الشعوب العربية ، هو عربي . . . وأما إذا لم يعرف هو ذلك . . . ولم يعتز بالعروبة . . . فعلينا أن نبحث عن الأسباب التي تحمله على الوقوف هذا الموقف .

فقد يكون ذلك ناتجاً عن الجهل ، فعلينا أن نعلمه الحقيقة . وقد يكون ناشئاً عن الغفلة والانخداع ، فعلينا أن نوقظه ونهديه سواء السبيل . وقد يكون ناتجاً عن فرط الأنانية ، فيجب علينا أن نعمل للحدّ من أنانيته ، ومهما يكن الأمر ، فلا يجوز لنا أن نقول : « إنه ليس بعربي ، ما دام لا يريد أن يكون عربياً ، أو ما دام لا يعترف بعروبته ، أو ما دام يأنف من العروبة » . . . إنه عربي شاء هو أو لم يشأ ، اعترف هو أو لم يعترف بذلك في الحالة الحاضرة . إنه عربي . . جاهل أو غافل أو عاق ، أو خائن . . . ولكنه عربي على كل حال : عربي فاقد الوعي والشعور . . . وربما كان في الوقت نفسه فاقد الضمير .

أعتقد أن هذه الملاحظات واضحة وهي كافية لإزالة الشكوك من الأذهان .

ومع هذا ، أنا لا أجهل أن البعض قد لا يتخلص من الشك في هذا الأمر ، بسهولة ، وذلك لأن نظرية « الإرادة والمشيئة » في القومية ، هي من النظريات التي أشاعها الكتاب الفرنسيون حول معنى « الأمة » . وقد اشتهرت هذه بوجه خاص بالخطبة التي نشرها أرنست رينان ، تحت عنوان : « ما هي الأمة ؟» . وأنا أعرف أن الآراء المسرودة في الخطبة المذكورة قد شاعت في كثير من المحافل العربية ، ولا سيما في سوريا ولبنان ، بسبب شيوع الكتابات الفرنسية والآراء الفرنسية .

ولذلك أرى من الضروري أن أتوسع في بحث هذه النظرية بشيء من

التعمق ، لإظهار الحقيقة في هذه القضية الهامة ، ولإزالة جميع الشكوك من الأذهان .

لقد انتشرت فكرة القوميات في أوروبا ، وصارت تؤثر في سير السياسة الدولية تأثيراً فعالاً ، منذ أوائل القرن الماضي ، إلا أن الكتّاب والعلماء اختلفوا كثيراً في تحديد مفهوم القومية في أواسط القرن المذكور . وهذا الاختلاف نشأ بوجه خاص بين الفرنسيين وبين الألمان ، وذلك من جراء اختلاف مصالحهم إزاء قضايا القوميات .

كان الألمان يقولون ، منذ أوائل القرن التاسع عشر ، إن أساس القومية ومعيارها الصحيح هو اللغة . فكل المتكلمين بالألمانية ، هم ألمان ، مهما كانت الدولة أو الدويلة التي ينتسبون إليها . لأن الألمان كانوا عندئذ منقسمين إلى دول ودويلات كثيرة ، وكانوا ينزعون إلى الاتحاد لتكوين دولة واحدة .

وأما الفرنسيون فكانوا في أوضاع تختلف عن أوضاع الألمان مخالفة تامة : لأن فرنسا كانت أتمت وحدتها السياسية منذ قرون عديدة ، وكانت استولت على بعض البلاد التي لا يتكلم أهلوها باللغة الفرنسية . وفضلاً عن ذلك كله ، كانت تطمح منذ أجيال عديدة إلى توسيع أراضيها في الشمال ، بغية الوصول إلى حدود طبيعية . وهذه الحدود الطبيعية كانت ، في نظر رجال فرنسا السياسيين والعسكريين ، هي نهر الراين . ومن المعلوم أن الشعوب القاطنة والدول والدويلات القائمة هناك ، كانت كلها ألمانية اللغة .

ولذلك ، فإن التسليم بالنظرية الألمانية كان من شأنه أن يحول دون تحقيق هذه الأطماع العريقة . وفضلا عن ذلك ، كان يعرض بعض الأيالات الفرنسية إلى خطر الانفصال ، فكان من مصلحة الفرنسيين أن يعارضوا هذه النظرية أشد المعارضة . ولكن كيف ، وبأية طريقة ؟ إن كتّاب فرنسا ومفكريها ، لم يجدوا سبيلاً إلى ذلك بغير نظرية « الإرادة والمشيئة » فقالوا : إن القومية ليست باللغة ، بل إنما هي بالإرادة والمشيئة ، والأمة ليست مجموع الأفراد الذين يتكلمون لغة واحدة ، بل هي مجموع الأفراد الذين يحملون « مشيئة المعيشة المشتركة » .

لقد بذل أرنست رينان جهداً كبيراً لترويج ونشر هذه الفكرة ، وللدفاع عنها . إنه عرضها بشكل شيق وأسلوب جذاب ، واستطاع لذلك أن يجتذب عدداً غير قليل من المفكرين إلى صف هذه النظرية .

غير أن جميع الوقائع السياسية التي حدثت بعد ذلك ، جاءت مؤيدة للنظرية الألمانية ، ومفندة للنظرية الفرنسية . وأظهرت أن خطبة رينان المشهورة ، كانت بمثابة خطبة محام بارع يبحث عن مبررات للقضية التي أخذ على عاتقه مهمة الدفاع

عنها . . . لا مقالة عالم مدقق ، يبحث عن الحقيقة لذاتها .

ذلك لأن سلسلة طويلة من الوقائع التاريخية ـ من اتحاد ألمانيا إلى تكوين يوغوسلافيا ـ سارت على أساس وحدة اللغة ، وبرهنت على أن حياة الأمم تقوم قبل كل شيء ، على اللغة .

وأما المشيئة ، « مشيئة العيشة المشتركة » فقد تبين أنها لم تكن من عوامل تكوين الأمة ؛ ومن دوافع قيام الفكرة القومية . . . بل إنها كانت بعكس ذلك ، من نتائج حياة الأمة ومن محصولات الفكرة القومية . لأن الأفراد الذين يتكلمون بلغة واحدة ، ويعيشون ويعملون في تيار تاريخي واحد ، يتفاهمون ويتعاطفون بعضهم مع بعض أكثر وأسهل مما يتفاهمون ويتعاطفون مع غيرهم : ولذلك ينزعون إلى « المعيشة المشتركة » ، و « يريدون أن يعيشوا سوية » وبهذه الصورة تتولد في النفوس « مشيئة العيشة المشتركة » نتيجة طبيعية للاشتراك في اللغة وفي التاريخ .

ولهذه الأسباب ، نستطيع أن نقول : إن اعتبار المشيئة هي العامل الأصلي في تكوين الأمة يكون بمثابة عكس الحقائق رأساً على عقب . . . فإن المشيئة ليست سبباً في تكوين الأمة ، ولكنها نتيجة لتكونها .

وعلى كل حال ، أنا لا أتردد في القول بأن النظرية الألمانية في هذه القضية ، هي النظرية الصحيحة التي أيدتها الوقائع التاريخية ، ودعمتها الأبحاث العلمية .

إنّ (الأمة) كائن حي ، توجد بطبيعة الحياة الاجتماعية . ولا تخلَق بمشيئة الأفراد .

وأكرر هنا ما قلته مراراً : إن الأمة كائن اجتماعي ، يتصف بالحياة والشعور . حياة الأمة بلغتها ، وشعورها بتاريخها : والأمة التي تنسى تاريخها ، ومع هذا تبقى محتفظة بلغتها ، تكون بمثابة عضوية اجتماعية فقدت الوعي والشعور ، ولكنها بقيت على قيد الحياة . والشعور قد يعود إليها ، عندما تتذكر وتتعلم تاريخها . ولكن الأمة ، إذا ما فقدت لغتها ، وصارت تتكلم بلغة أمة أخرى ، تكون قد اندمجت في تلك الأمة . . . وفقدت كيانها الخاص ، وزالت من عالم الوجود .

الخلاصة

وخلاصة القول : إننا كلما تعمقنا في درس قضايا القومية العامة . . . وكلما توسعنا في درس تاريخ العرب الخاص . . . تأكدنا من الحقائق التالية :

المصريون ، والسوريون ، واللبنانيون ، والفلسطينيون ، والعراقيون ، والنجديون ، والحجازيون ، واليمانيون ، والليبيون ، والتونسيون ، والمغاربة . . . كلهم ينتسبون إلى أمة واحدة ، هي الأمة العربية .

هناك شعوب عربية عديدة ، ولكن هذه الشعوب كلها تنتسب إلى أمة واحدة ، هي : الأمة العربية .

هناك دول عربية عديدة : ولكن هذه الدول كلها تسوس فروع أمة واحدة ، هي :الأمة العربية .

لكل واحد منا . . . لكل واحد من منتسبي هذه الشعوب . . . لكل واحد من مواطني هذه الدول . . . أن يقول : أنا مصري ، أو أنا عراقي ، أو أنا سوري ، أو أنا لبناني . . . ولكن عليه أن يقول ، في الوقت نفسه : أنا عربي .

كما يجب عليه أن يقول : العروبة فوق الجميع .

الايمان القومي (*)

إن الإيمان من أهم القوى المؤثرة في حياة الإنسان .

عندما أقول ذلك ، لا أقصد من كلمة « الإيمان » معناها الديني الخاص ، بل أقصد معناها اللغوي العام ، أقصد « الإيمان » بأي شيء كان . . . إيمان المريض بإمكان الشفاء وفائدة الدواء . . . إيمان المربي بقوة التربية وتأثير المدرسة . . . إيمان القائد بقدرة الجيش وبالنصر النهائي . . . إيمان السياسي بصوابية الخطط الموضوعة ، وبإمكان النجاح في الكفاح . . . إيمان الوطني بمجد الأمة وكفاءتها وبقدرة الوطن ومستقبله . . . كل ذلك من أنواع الإيمان ، وكل ذلك من العوامل التي تؤثر تأثيراً شديداً في أعمال الإنسان .

إن للإيمان الذي أشرت إليه عدة درجات : هناك الإيمان القوي العميق الذي لا يتزلزل بتأثير عواصف الحياة ، ويقاوم جميع أنواع الملمات . وهناك الإيمان السطحي الضعيف الذي يترجرج تحت تأثير الرياح ، ويخور ويتلاشى أمام الصدمات . . . وهناك بين هذا وذاك درجات عديدة من الإيمان ، تتفاوت في القوة والضعف تفاوتاً كبيراً .

إن الإيمان القوي يؤلف قوة مهمة في جميع فروع الحياة .

ذلك لأن غايات الإنسان في الحياة قلما تتحقق في حملة واحدة . بل إنها كثيراً ما تتطلب سلسلة أعمال يجب أن تتوالى باستمرار مدة طويلة ، وفي كثير من الأحيان مدى الحياة ، فإذا أقدم الإنسان على عمل من الأعمال ، مشروع من المشاريع ، فإنه لا يستطيع أن يستجمع ويصرف

(*) من محاضرة القيت بنادي المثنى ببغداد.

كل ما لديه من قدرة وطاقة في سبيل إنجازه ، ما لم يكن مؤمناً بفائدته من جهة ، وبإمكان إنجازه من جهة أخرى .

ولا بد أن يلاقي كل شخص خلال سلسلة أعماله هذه ، الشيء الكثير من الموانع التي تقطع عليه السبل ، ولا بد له من أن يجابه ضروباً من المشاكل التي تمتحن عزائمه . فإذا لم يحمل في نفسه إيماناً قوياً بإمكان اقتحام تلك الموانع وإزالة تلك المشاكل ، فترت همته وخارت عزيمته ، فأصبح غير قادر على استجماع قواه وحشدها في سبل الوصول إلى غايته . ولذلك تراه يتراخى في العمل لتحقيق تلك الغاية ، ثم يعدل عنها ، ويتراجع عن السبل المؤدية لها . وكل ذلك يحدث ، لا لوجود عيب في المشروع أو نقص في الوسائل المؤدية لتحقيقه ، بل لعدم وجود « إيمان قوي » يدفع الرجل دفعاً مستمراً لإتمام العمل وإنجاز المشروع .

إننا نشاهد أمثلة عديدة لذلك ، في كل يوم ، في جميع نواحي الحياة .

لقد لاحظ الأطباء وعلماء النفس مثلا : أن إيمان المريض بنجاعة الدواء وبكفاءة الطبيب ، يؤثر في سير المرض تأثيراً كبيراً ، لأن المريض الذي لا يؤمن بذلك ، لا يعبأ بوصايا الطبيب فلا يعمل ما يجب عمله لمعالجة المرض باهتمام . زد على ذلك أن القنوط من الشفاء ، إذا استولى على ذهن المريض ومخيلته ، حمله على توهم الخطر وتوقع الموت السريع ، فولد في فعاليته العصبية وحالته النفسية اختلالاً شديداً ، وزاد بذلك على المرض الأصلي داء جديداً .

ولهذا السبب يقرر الأطباء « أن تقوية معنويات المرضى ومحاربة عوامل القنوط فيهم » من أهم وسائل المعالجة ومن أوجب واجباتها .

إن هذا الأمر يكتسب خطورة خاصة في الأمراض العصبية . وكان الطبيب الفرنسي الشهير شاركو Charcot قد لاحظ هذه الحقيقة بكل وضوح، وعبر عنها بتعبير أخاذ : « الإيمان الشافي » La Foi qui guérit . من المعلوم أن بعض الناس يعتقدون بقوة إشفاء في بعض المحلات وبعض العيون ، ويؤمنون بفائدة بعض المياه وبعض العقاقير . وقد درس شاركو القضية دراسة علمية ، وقرر أن زيارة تلك المحلات وشرب تلك المياه كثيراً ما يؤدي إلى شفاء بعض الأمراض العصبية ، وذلك ليس من جراء تأثير المحلات أو خواص المياه ، بل من جراء إيمان المرضى به إيماناً راسخاً . ولذلك اعتبر شاركو « الإيمان » من جملة وسائط الشفاء فاستحدث تعبير « الإيمان الشافي » الذي ذكرته آنفاً .

وكذلك القواد والباحثون العسكريون ، قد لاحظوا أن إيمان الجيش بالنصر يؤثر تأثيراً هاماً في سير الحرب ، ويساعد مساعدة كبيرة على الانتصار . وبعكس ذلك ،

فإن الشك في النتيجة النهائية ، والقنوط من الانتصار ، يؤثران تأثيراً عكسياً يؤدي إلى الانكسار . فالجيش الذي يفقد إيمانه بالنصر ، يبقى معرضاً إلى الانهزام والاستسلام من جراء انكسارات جزئية . ولا يلبث طويلاً حتى يفقد إمكان النصر أيضاً . وأما الجيش الذي يؤمن بالنصر ، فإنه يحافظ على قوته على الرغم من الخسائر التي قد يتكبدها . إذ من المعلوم أنه ما من حرب تنتهي بالنصر ، من غير خسارة وانكسار وتراجع ، ولو في بعض الجهات وبعض المواقع وفي بعض الأدوار ، فإن كل جيش قد يفاجأ في بعض الجهات بهجوم عنيف ، لم يكن مستعداً لمقاومته الاستعداد الكافي ، فيضطر إلى الانسحاب والتراجع من هناك . وقد يمنى بانكسار وهزيمة أيضاً في بعض الأحيان في بعض الجهات ، ولكن القائد القدير لا ييأس من ذلك ، بل يبقى رابط الجأش ، ويتخذ التدابير اللازمة لتلافي الأمر ، ما دام مؤمناً بالنصر . والجيش الذي يحارب عن اعتقاد وإيمان ، ويثق بمقدرة قواده ويعتمد على تدابيرهم ، لا يتأثر كثيراً من أمثال هذه الوقائع الحربية ، فيواصل الحرب بقوة واندفاع . وقد يصل إلى النصر في آخر الأمر بعد خسائر فادحة وهزائم عديدة . ولذلك نستطيع أن نقول ، إن الجيوش لا تتحارب بالوسائل المادية وحدها ، بل تتحارب في الوقت نفسه بالوسائل المعنوية أيضاً . والأمم تستعد للحروب ، ليس بتشييد الحصون وإعداد آلات الحرب وتعبئة الجيوش فحسب ، بل بإعداد القوى المعنوية وحشدها نحو الهدف المقصود أيضاً .

وبما أن قواد الجيش يعرفون جيداً أن جميع الأفراد لا يمكن أن يكونوا رابطي الجأش وراسخي الإيمان ، فإنهم يتخذون كل التدابير اللازمة لتقوية معنويات جيشهم وإدامة إيمانهم بالنصر ، على حين أنهم من جهة أخرى ، يتوسلون بوسائل شتى لكسر معنويات أعدائهم ، ويسعون إلى زعزعة إيمان هؤلاء بالنصر . ولهذا السبب كثيراً ما نجدهم يكتمون عن جيوشهم أخبار الخسائر التي قد يتكبدونها في بعض الجهات ، في حين أنهم يسرعون إلى اذاعة أخبار الانتصارات التي قد يحرزونها في جهات أخرى . إنهم يسعون في الوقت نفسه لإذاعة أخبار انتصاراتهم بين جيوش الأعداء ، مع بعض المغالاة ، حتى إنهم لا يتورعون في بعض الأحوال ، عن اختلاف الأخبار أيضاً .

ونستطيع أن نقول ، إن الجيوش عندما تتحارب ، لا تفعل ذلك بقذائف المدافع والطيارات فحسب ، بل إنها تتحارب بقذائف الأخبار والإذاعات أيضاً . إنها لا تهاجم الخنادق والحصون فحسب ، بل تهاجم المعنويات أيضاً . إنها لا تكتفي بدك حصون العدو وحدها ، بل تسعى إلى هدم إيمانه أيضاً . ولا نغالي إذا قلنا إن « الإيمان بالنصر » إنما هو بمثابة « حصن معنوي » لا يقل شأناً عن الحصون المادية في بعض

الأحيان . فالحرب تحتاج على الدوام إلى إيمان : إيمان قوي بالنصر ، في قلوب الأفراد والقواد .

إن الكفاح القومي ، والجهاد في سبيل النهضة القومية ، لا يختلف كثيراً عن الحروب ، بهذا الاعتبار : فإن النجاح في هذا الكفاح أيضاً يحتاج إلى إيمان راسخ في النفوس ، إيمان لا يخور أمام المشاكل ، ولا يتزعزع عن الصدمات . ولا أغالي إذا قلت : إن حاجة الكفاح إلى الإيمان أشد من حاجة الحروب إليه ، ذلك لأن الحروب الاعتيادية إنما تجري بالوسائل المادية ، والإيمان إنما يؤثر في كيفية استحضار تلك الوسائل المادية واستعمالها . ولكن العمل القومي ، إنما هو عمل معنوي في الدرجة الأولى ، فيحتاج إلى إيمان عميق قبل كل شيء .

إذ أن الفوز في الجهاد القومي ، والنجاح في نضال النهضة القومية والتغلب على الموانع والعوائق الداخلية والخارجية ، كل ذلك ـ مثلُ الانتصار في الحروب ـ لا يتم في حملة واحدة ، وإنما يتطلب الاستمرار في العمل والنضال ، على الرغم من صفحات الخيبة والفشل ، التي لا بد من أن تحدث وتتوالى ، قبل تحقق الفوز النهائي .

ولذلك كله أستطيع أن أقول : إن النضال في سبيل النهضة القومية ، يتطلب بذل المجهود لبث « الإيمان القومي » في النفوس ولتقوية هذا الإيمان وتغذيته بكل الوسائل الممكنة .

هذا وأرى من واجبي أن أصرح ، بكل أسف ، أن هذا الإيمان لا يزال ضعيفاً في نفوس الشبان . إني كثيراً ما لاحظت آثار هذا الضعف بكل وضوح ، وكثيراً ما تحريت أسباب هذا القنوط بكل اهتمام .

يظهر لي أن معظم الشبان القوميين يأملون تحقيق أمانيهم الوطنية بسرعة ، ويطمحون إلى رؤية نجاح القضية العربية على الفور ، وعندما يلاحظون عدم تحقق الفوز السريع الذي كانوا ينتظرونه والنجاح السريع الذي كانوا يأملونه ، يستسلمون إلى اليأس والقنوط .

إني أعتقد أن مردّ هذه الأحوال كلها هو ضعف « الإيمان القومي » في نفوسنا . أما أسباب هذا الضعف وعوامله فهي كثيرة جداً . غير أن أهمها يعود في نظري ، إلى سوء نظرنا إلى تاريخ الأمة العربية من جهة ، وعدم توسعنا في درس تواريخ الأمم المختلفة من جهة أخرى .

ولهذا السبب رأيت أن أتبسط في شرح هذه العوامل بعض التبسط ، وأن أناقشها بعض المناقشة : فلننعم النظر أولاً في قضية ماضي الأمة العربية .

من المعلوم أن أمجاد الماضي من أهم عوامل الأمل ودوافع الإيمان بالمستقبل ، وذلك لأن المرء عندما يجد في ماضي أمته كثيراً من الصفحات المجيدة ، يزداد إيماناً بإمكان استعادة ذلك المجد ، ويشتد اندفاعاً للعمل في هذا السبيل . ولكنه عندما يرى في الماضي كثيراً من الصفحات السوداء يصبح أضعف إيماناً بإمكان النهوض ، وأقل اندفاعاً للعمل في هذا السبيل .

ولا حاجة إلى القول ، إنه ما من أمة خلا تاريخها من أدوار انحطاط وصحائف سوداء ، ما من أمة استطاعت أن تبقى طوال تاريخها قوية ناهضة على الدوام . فإن تاريخ كل أمة من الأمم يتألف عادة من أدوار ارتقاء وانحطاط ، ويعرض للأنظار تارة صحائف سوداء ، وطوراً صحائف بيضاء ، تارة عهود أمجاد وطوراً عهود نكبات . وعندما يستعرض المرء تلك الأدوار وتلك الصحائف ، قد يبقى تحت تأثير المجيدة منها ، فيزداد إيماناً ، وقد يبقى تحت تأثير السوداء منها فيصبح يائساً من مستقبلها .

إني كثيراً ما صادفت بين الشبان من ينظر إلى التاريخ العربي بمثل هذه المناظر السوداء ، ومن يستخرج أحكاماً تثبط العزائم وتؤدي إلى اليأس والقنوط .

تاريخنا ؟ ماضينا ؟ هل كان مجيداً حقيقة في دور من أدواره ؟ ماذا كان لنا غير الحروب والفتوحات التي لم تستمر طويلاً؟ الخلفاء؟ أما كانوا يتخاصمون ويتنافسون على الدوام ، وينغمسون في الملذات في أكثر الأوقات ؟ العلماء . . ألم تكن مؤلفاتهم مملوءة بالأغلاط والسخافات ؟ وزد على ذلك ، أما كان معظمهم من الأعاجم ؟ وأخيراً ، هل تعدى عملهم حدود النقل والترجمة والتكرار ؟ وتاريخنا ، هل يمكن أن يقارن بتاريخ اليونان ، أو بتاريخ الغربيين في دور من الأدوار ؟

إنني سمعت في مختلف الأوقات ـ أمثال هذه الأسئلة والأقوال . ورأيت أحياناً من ينتهي من كل ذلك إلى هذا الحكم (البتات)[٨] Catégorique :

« نحن ساميون ليس لنا قابلية الابتكار والافتكار والارتقاء مثل الآريين » .

لا أراني في حاجة إلى القول بأن أمثال هذه الآراء والأقوال تثبط العزائم بطبيعة الحال ، وتؤدي إلى زعزعة الإيمان القومي وإضعافه ، فلا تترك مجالاً لاندفاع النفوس نحو خدمة النهضة القومية بكل ما لديها من قوة .

فلننعم النظر في هذه الملاحظات لنرى مبلغ مطابقتها للحقيقة والواقع : صحيح أن تاريخنا كثيراً ما يبدو ـ من بين الكتب التي نتداولها ـ « تافهاً وهزيلاً »، بالنسبة إلى

(٨) إني اتعمد استعمال هذه الكلمة بهذه الصيغة للدلالة على هذا المعنى .

التواريخ الغربية « الناصعة المجيدة » . ولكن السبب في ذلك لم يكن تفاهة تاريخنا نفسه ، بل هو رداءة الكتب التي تعرض لنا ذلك التاريخ . فإن الكتب التي نقرأها عادة عن تواريخ الغربيين مكتوبة بنظرة علمية وخطة تربوية ونزعة قومية ، في وقت واحد ، على حين أن الكتب التي نقرأها عن تاريخنا بعيدة وخالية من النظرات العلمية والخطط التربوية والنزعات القومية في وقت واحد . إننا لا نزال نكتب تاريخنا ، كتاريخ للخلفاء والملوك ! وإذا ما أدركنا خطأ هذه الطريقة ، وحاولنا العدول عنها ، جعلناه تاريخاً للأمراء والوزراء ، وقسمناه إلى أدوار ، سميناها باسم « الدور التركي والدور الفارسي » حسب جنسية هؤلاء الأمراء والوزراء . وأنا أؤكد لكم بأني لو أردت أن أكتب تاريخ إحدى الأمم الأوروبية على هذا النمط ، لما استطعت أن أحصل على تاريخ أحسن من تواريخنا أبداً ، ولتغيرت معالم ذلك التاريخ تغييراً كليًّا .

صحيح أن خلفاءنا تحاسدوا وتنازعوا وتنابذوا كثيراً ، ولكن الملوك الغربيين الذين عاصروا هؤلاء الخلفاء لم يكونوا أحسن حالاً من ذلك أبداً . أدرسوا تواريخهم من أمهات الكتب المفصلة ، تجدوا فيها أيضاً أنواعاً من المآسي التي لا تقل عن مآسي خلفائنا أبداً إن لم تفقها كثيراً ، تجدوا عندهم أيضاً أنواع المآسي التي حدثت بين الأخوة ، حتى بين الآباء والأبناء ، وتتأكدوا عندئذ أن الفرق الهائل الذي يظهر بين تاريخنا وتواريخهم ، إنما ينشأ من أختلاف طريقة التدوين : إننا نهتم بهذا النوع من الوقائع أكثر من غيرها ، ونتوسع في عرضها وتفصيلها ، على حين أنهم يتركون أمثال هذه الوقائع مطمورة في الكتب المفصلة ، التي لا يقرأها إلا رجال البحث والاختصاص .

إنهم يذكرون علماءهم بالخدمات التي أسدوها إلى ثقافة بلادهم من جهة ، وإلى حضارة العالم من جهة أخرى ، بقطع النظر عن الأخطاء التي شاركوا معاصريهم فيها ، وبقطع النظر عن وجوه الضعف التي اتصفوا بها . وأما نحن فنهتم بخصوصيات حياة علمائنا أكثر مما ندرس مآثرهم الحقيقية وخدماتهم الفعلية .

نحن نقول : إن معظم أدبائنا ، لم يكونوا من أصل عربي بحت ، ولكنهم يقولون إن المهم هو البيئة والمربي والثقافة ، لا الدم والأصل والنسب . كتبنا تبدأ تراجم العلماء والأدباء بذكر أصلهم ونسبهم ، وتتوسع في بحث ذلك توسعاً كبيراً . على حين أن كتبهم لا تهتم بمثل هذه الأبحاث كثيراً .

لو أردت أن أحذو حذو كتبنا في هذا المضمار، لاستطعت أن أجد في تواريخ الأمم الغربية عشرات من العظماء الذين كانوا من نسب أجنبي بكل تأكيد ، ومئات من الذين كانوا مجهولي الأصل تماماً .

ولذلك كله أقول بلا تردد : إن أول الواجبات التي تتحتم علينا لتقوية الإيمان القومي ، هو كتابة تاريخنا على نمط جديد ، بعقلية غربية ونزعة قومية .

هذا ، ولا بد لي من كلمة أقولها حول قضية « خدمة العرب للعلوم والحضارة » : لقد اعتاد معظم الكتاب أن يصفوا هذه الخدمة بـ « الوساطة » البسيطة ، لأنهم ينظرون إليها كأنها عبارة عن نقل العلوم اليونانية وإيصالها إلى الأمم الأوروبية . ولكن هذا النظر لا يوافق الحقيقة والواقع بوجه من الوجوه ، فإن أجدادنا لم يكتفوا بالنقل ، بل أضافوا إلى العلوم اليونانية كمية كبيرة من المعلومات المبتكرة الهامة ، ولا سيما في العلوم الرياضية والطبيعية .

ومع هذا ، لو تركنا عمل الابتكار جانباً واكتفينا بملاحظة خدماتهم في النقل وحده ، لما حق لنا أن نستصغر تلك الخدمات أبداً . لو فرضنا أن عملهم كان قد اقتصر على نقل العلوم اليونانية ـ دون إضافة شيء عليها ـ لكان ذلك أيضاً كافياً لوضعهم في مصاف أكبر الأمم التي قدمت للحضارة العالمية أجل الخدمات .

وإني أودّ أن ألفت الأنظار في هذا المضمار إلى ملاحظة أساسية ، أبداها المؤرخ المفكر (بول لاكومب) في تأليفه المشهور : « التاريخ كعلم » .

يلاحظ بول لاكومب « أن الرومان لم يهتموا بعلوم اليونان ، ولم يقدروها حق قدرها ، فلم ينقلوا شيئاً من أمهات الكتب المتعلقة بها . من المعلوم أنهم قد اتصلوا بالحضارة اليونانية عقب الحروب القرطاجية الثانية أي في أوائل القرن الثاني بعد الميلاد ، والحضارة التي أوجدوها استمرت مزدهرة حتى نهاية القرن الخامس بعد الميلاد . خلال هذه القرون السبعة لم يترجم الرومان أوقليديس ، ولا فكروا في ترجمة هيبارخوس ولا أقدموا على ترجمة بطليموس . وهذه مسألة يجب أن تستوقف الأنظار . قد يقال إن عدم ترجمتهم للكتب المذكورة لا يجوز أن يعتبر دليلاً على عدم تقديرهم لأهميتها ، لأن ذلك قد يكون ناتجاً عن عدم حاجتهم إليها ، نظراً لشيوع اللغة اليونانية بين « منوّري الرومان » . ولكن بول لاكومب ينفي هذا الاحتمال ويفند هذا الرأي قائلا : إننا نعلم أن الرومان ترجموا قصيدة تافهة كان نظمها « آراتوس » في وصف منطقة البروج وشرح تأثير النجوم ، وأعادوا ترجمتها ثلاث مرات . إن ترجمة هذه القصيدة التافهة ثلاث مرات مع عدم ترجمة هيبارخوس وبطليموس وأوقليديس ، من الحوادث والمشاهد التي تستلفت الأنظار » .

بعد هذه الملاحظات ، ينتقل لاكومب إلى عمل العرب ويقول : « لكن العرب ما كادوا يتصلون بالحضارة اليونانية اتصالاً مباشراً ـ بعد خروجهم من الجزيرة واستيلائهم على مصر وسورية والعراق ـ ، حتى شرعوا في ترجمة العلوم اليونانية ، ولم يمض على ذلك قرنان إلا وقد أتموا كل ما كان باقياً من أمهات الكتب اليونانية » .

وبعد تقرير هذه الوقائع ، يبدي لاكومب الملاحظات والمحاكمات التالية : « هل أضاف العرب شيئاً على علوم اليونان ؟ هذا موضوع يتناقش فيه العلماء المتبحرون . . . افرضوا أنهم لم يعملوا شيئاً غير الحفظ والإدامة ، وأن دورهم العلمي انحصر في النقل والترجمة وحدهما . . . فإنكم مع هذا تجدون أنفسكم أمام مسألة تاريخية هامة ، عندما تقارنون ذلك بالحقيقتين التاليتين :

أولا : أن الرومان لم يفعلوا ذلك أيضاً قبل العرب .

ثانياً : أن الأمم الغربية التي تكونت على أراضي الإمبراطورية الرومانية ظلت عشرة قرون ، دون أن تصل إلى النقطة التي كان وصل إليها العرب قبلها ».

إن كاتب هذه الملاحظات لم يكن عربياً ولا شرقياً ، بل كان رجلا غربياً ، نشأ في بيئة اعتادت أن تنتقص من فضل العرب على الدوام ، فاعترافه بفضل العرب في هذا المضمار جدير بالاعتبار .

غير أني أرى أن أضيف إلى ما كتبه لاكومب ملاحظة أخرى ، من الأهمية بمكان :

إن عملية نقل العلوم من « اليونان » التي تمت في عهد أجدادنا الكرام ، لا يجوز أن تشبه بعمليات النقل والاقتباس التي نقوم بها نحن الآن ، ذلك لأن الحضارة الغربية الحالية حضارة حية ، تبهر الأبصار وتخلب الألباب . إنها بمثابة مرجل يغلي وموقد يتقد ويملأ العالم ناراً ونوراً . فالاقتباس الآن يكون بمثابة أخذ قبس ضئيل وشعلة صغيرة من نار مستعرة هائلة تقذف الحمم ، مثل البراكين الثائرة ، على حين أن الحضارة اليونانية لم تكن كذلك في عهد النهضة العربية الكبرى : إنها كانت حينئذ في دور الانحطاط والتدهور ، ونارها ونورها كانا في حالة الجمود . ولا نكون مغالين إذا قلنا إنها كانت مكفنة في بعض الكتب المهملة في زوايا الأديرة ، وأن مدارستها كانت مقصورة على بعض الرهبان والنساك . ولا نكون مخطئين إذا قلنا ، كانت بمثابة جمرات مغطاة بطبقة كثيفة من الرماد ، أوشكت أن تفقد كل ما كان لها من حرارة .

إن أجدادنا العظام أخرجوا هذه الجمرات من تحت الرماد ، وأوقدوا بها ناراً مستعرة .

وأما ما يقال عن دمائنا « السامية » وعن تقصيرنا الفطري عن الأقوام الآرية ، فهو من أبعد الأمور عن الأسس العلمية الصحيحة ، لأن الأبحاث العلمية لا تقر أبداً بوجود جنس آري وصفات آرية ودم آري ، ولا لوجود جنس سامي وصفات سامية ودم سامي . بل إنها تقرر بكل تأكيد أن الكلمات الآرية والسامية وأمثالها الكثيرة لا تدل على شيء غير العلاقات والمشابهات اللغوية ، وأن الأقوام المعروفة باسم الآرية لا

تمتاز بخصائص فطرية عامة ، ولا تتفوق على الأقوام المعروفة باسم السامية تفوقاً طبيعياً .

إني أعرف أن ما أقوله بهذا الصدد يخالف كثيراً ما شاع وذاع بين الناس بوجه عام وبين المفكرين بوجه خاص ، أعرف أنه ينافي كل ما رسخ في أذهاننا من الآراء والمعتقدات حول قابليات الأمم وخصائصها . ولهذا السبب ، أرى من الضروري أن أتوسع في شرح هذه النقط شرحاً وافياً ، لأظهر مدى بعد هذه الآراء والمزاعم عن الحقائق الراهنة :

إن فكرة الجنس الآري تولدت من اكتشاف بعض التشابه بين اللغات الهندية واللغات الأوروبية في أوائل القرن الماضي ، فقد قارن « شله جل » سنة ١٨٠٨ اللغة السانسكريتية باللغة الألمانية فوجد بعض المشابهات في أصولها ، فاستدل من هذه « القرابة » على وجود « قرابة نسلية » بين الأقوام الهندية وبين الجرمانية ، وأوجد بذلك فكرة « العرق الهندوجرماني » . وقد أكتشف علماء اللغة بعد ذلك بعض المشابهات بين السانسكريتية وبين سائر اللغات الأوروبية ، واستدلوا منها على وجود قرابة نسلية ، ليس بين الأقوام الهندية وبين الأقوام الجرمانية فحسب ، بل بينها وبين سائر الأقوام الأوروبية أيضاً . وقد وسعوا بذلك حدود نظرية « شله جل » وعوضوا الاسم الذي كان وضعه باسم أشمل . فصاروا يقولون « العرق الهندو أوروبي » . ومن ثم أخذوا يبحثون عن اسم أقصر من ذلك ، فاختاروا أخيراً كلمة « آريان » ، وذلك لأنهم وجدوا كلمة « آريانا » مذكورة في الكتاب المقدس القديم « آفستا » في رأس أسماء البلاد المخلوقة من قبل « هرمز » فاصطلحوا على استعمال هذه الكلمة للدلالة على العرق « الجنس » المفترض المبحوث عنه .

إن فكرة « الجنس الآري » نشأت بهذه الصورة من التدقيقات اللغوية ، وانتشرت بعد ذلك انتشاراً كبيراً بفضل بساطتها من جهة ، وبتأثير بعض العوامل السياسية التي وجدتها ملائمة لأهوائها من جهة أخرى .

لكن هذه الفكرة لم تتأيد قط بالتدقيقات العلمية الحقيقية . إذ أن التدقيقات الواقعة برهنت برهنة قطعية على أن وحدة اللغة لا تدل على وحدة الأصل والنسل ، وأن اللغات قد تنتقل من أمة إلى أمة ، من غير أن يكون بينها علائق نسلية ، وأن الأمم التي اعتدنا أن نعتبرها آرية لا يشبه بعضها بعضاً من حيث الأوصاف البدنية ، فالفرض القائل بقرابة تلك الأمم من حيث النسل والدم ، إنما هو فرض واه لا يستند على أسس علمية .

وقد نعت « جان فينو » هذا الفرض بأنه « خرافات ومزاعم باطلة » .

وقد صرح «ده نيكر» Denicker في الكتاب الذي وضعه عن الأقوام والأجناس بأنه لا يوجد جنس ـ أي عرق ـ آري ، وأن كل ما هنالك إنما هو « فصيلة لغات آرية » ، وربما « حضارة آرية » . وقد أكد أنه لم يعد في استطاعة أحد من العلماء أن يقول بوجود جنس آري تنتقل أوصافه بالدم من الأجداد إلى الأحفاد .

وقد قال « مه ييه » Millet في كتابه لغات العالم ما يأتي : « كثيراً ما نتكلم عن أقوام رومانية ، وجنس سلافي ، ونموذج آري . ولكن هذه التعبيرات عارية عن معان واضحة صحيحة ، لأنها لا تخلو من أحد الأمرين التاليين : إما أنها لا تضيف شيئاً إلى مفهوم قرابة اللغة ، وإما تضيف إلى ذلك فكرة خاطئة » .

وقد عبر « ماكس موللر » Max Muller ـ الشهير بتدقيقاته اللغوية الواسعة ـ عن حكم العلم في هذه المسألة بتمثيل حاسم وجذاب ، إذ قال « إن العالم الأتنولوجي الذي يبحث عن عرق آري ، ودم آري ، وعيون آرية وشعر آري . . . يرتكب هرطقة . . . لا تقل سخافتها عن سخافة العالم اللغوي الذي يجرؤ على التكلم عن « قاموس مستطيل الرأس » أو « نحو قصير الرأس » .

وقد قال « ماير » : إن « الجنس الآري من مخترعات اللغويين » . وقال « هأرتمان » : إن الآري لم يوجد إلا في مخيلة بعض الباحثين . وقال « جوهانة » . لم يبق من يقول بوجود جنس آري ، لا بين علماء البشريات ولا بين علماء اللغات . إن لفظة « آري » إنما تدل على صنف من اللغات واللهجات . وهذا الصنف من اللغات يتخاطب به أقوام كثيرة ، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً .

وخلاصة القول : إن إرجاع الفروق التي تشاهد بين سجايا الأقوام إلى اختلاف أجناسها وعروقها ، والقول بأن الأجناس البشرية يمتاز بعضها عن بعض بأوصاف فطرية وراثية ، مما لا يقره العلم الحديث بوجه من الوجوه .

وقد قال المفكر الشهير «جون ستيوارت ميل» : «إن رد الفروق التي تشاهد بين الأمم ، إلى ما في طبائعها من اختلاف ، إنما هو نوع من التهرب ، هو تهرب من درس الأحوال الاجتماعية ، ومن تحري عواملها الأساسية » .

وقال العالم الاجتماعي المعروف « ريبله » Ripley : « لننبذ هذه الخرافة التي تعزو فضيلة خاصة أو ذكاء خاصاً ، إلى جنس من أجناس البشر » .

وقال الباحث الاجتماعي الشهير « نوفيكوف » : « إن التعليل بطبيعة العرق ، إنما هو بمثابة معطف سهل الاستعمال ، معطف نستعمله لنستر به جهلنا وكسلنا الذهني ، لنستر به جهلنا

لحقائق الأشياء ، وكسلنا عن تحري الأسباب ».

هـذا وأستطيـع أن أقـول ـ مقتفيـاً أثـر دور كهـايم ـ إن تعليـل قـابليـات الأمم بأوصافها الجنسيـة والعرقيـة ، لا يختلف كثيراً عن تعليـل تأثـير الأفيـون ، بمـا يسمى « خـاصيته المخـدرة »، أو عن تفسير النـار بعمل مـا يسمى « الجوهـر النـاري ». ومن المعلوم أن مثـل هذه التعليـلات كانت من السفسـطات واللغويـات المعتادة في القـرون الوسطى ، وأن العلم الحديث قضى على أمثال هذه التعليلات الفارغة قضاء مبرماً .

وقـد قال البـاحث الاجتماعي المعـروف « كولا جـانتي »: « أنا أسلم بـوجود بعض الأوصاف النفسية الخاصة ، في بعض الأفراد والجماعات ، غير أني أنكر قول الـذين يزعمـون أن هذه الأوصاف تكون ملكاً خاصاً ـ أو ميزة فطرية خاصة ـ لجنس أو قوم أو أمة . وأنكـر بوجـه خاص رأي الذين يزعمون بأن تلك الأوصاف تكون مستقرة في حياة الأمم وغير متبدلة ، إذ لا شيء ثابت مستقـر في أوصـاف الأقوام وأمـزجتها ، وأمـا ما نشـاهده من الخصـائص عند الأقـوام ، فإنما هي خصـائص الصفحة الحالية وحدها . . .»

وقد قال المفكر الاجتماعي « تارد »: « إننا إذا رجعنا إلى ماضي الأقوام التي نراها الآن في أوج العظمة والمجد متصفة بقوة الإرادة وشدة الإقدام ، وجدنا أنها كانت فقيرة ضعيفة ومحرومة من قوة الإقدام ، وبعكس ذلك الأمم التي نراها الآن في حالة الانحطاط ، فإننا إذا استعـرضنا مـاضيها ، وجدنا أنها كانت مثالاً للبطولة ومتميزة بروح الإقدام والمغامرة . . .»

ونفهم من ذلـك كله : أن خصـال الأقـوام وسجـايـاهـا تتغـير بتغـير أطـوارهـا التاريخية .

وقد عبر « جان فينو » عن هذه الحقيقة بهذا القول البليغ :

« إن مثل من يبحث عن الاستقرار في نفسيات الأقوام كمثل من يزعم أن الدوائر التي تحدث على سطح المـاء عند إلقـاء حجر عليهـا تحافظ عـلى شكلها إلى الأبـد ». وأضاف إلى ذلـك هـذا الحكم القاطع :

« إن نظرية الأجناس ستشغل مكاناً هاما في تاريخ أضاليل الفكر البشري ».

أظن أن أقـوال العلماء التي ذكرتهـا آنفـاً لا تتـرك مجالاً للشـك في خـطأ الـذين يتشاءمون من مستقبل الأمة العربية مستندين إلى نظرية « الآرية والسامية ».

إن الأمـة العربيـة كـانت قـد وصلت فيـا مضى إلى أرقى درجـات الحضـارة ، وكانت أقوى منار للعلم في العالم خلال عهد طـويل . كـما لعبت دوراً هامـا في تاريـخ تقـدم البشر لم يتيسـر مثله إلا لبضع أمم . . . والأمـة التي كانت قـد وصلت إلى هـذه

المرتبة من التقدم ، لا يعقل أن تصبح ، ولا يمكن أن تصبح ، غير قادرة على النهوض .

وأما الذين يستسلمون إلى القنوط والتشاؤم من كثرة المشاكل والمساويء التي يلحظونها . . . فإني أدعوهم إلى التوسع والتعمق في درس تواريخ النهضات القومية الحديثة ، لأني أجد فيها أحسن الأدوية الشافية من داء التشاؤم والقنوط ، وأقوى المؤثرات الموقظة للإيمان القومي .

لا شك في أن سبيل النهضة والوحدة محفوفة بأنواع المشاكل والعقبات . ولا شك في أن الموانع التي يجب علينا أن نقتحمها قبل أن نصل إلى غايتنا المنشودة كثيرة وكبيرة جداً . غير أن هذه المشاكل مهما كانت عويصة ، وهذه العقبات مهما كانت عظيمة ، يجب ألا تثنينا عن عزمنا ، وألا تزعزع إيماننا .

يجب أن نعرف أن هذه المشاكل ، من داخلية وخارجية، لم تكن خاصة بنا وحدنا ، بل إن كل أمة من الأمم التي نهضت وتوحدت منذ قرن ، جابهت من المشاكل مثل ما جابهنا ، وصادفت من العقبات مثل ما صادفنا . ولكن التاريخ يعلمنا أنها تغلبت في آخر الأمر على جميع تلك المشاكل ، واجتازت كل تلك العقبات . وذلك لأن « الأمة » من الكائنات الطبيعية الحية ، وأن للحياة قوة ، وللطبيعة أحكاماً .

فلا يجوز لنا أن نرتاع من كثرة المشاكل وأن نفزع من هول العقبات ، بل يجب علينا أن نؤمن إيماناً راسخاً بأن تلك المشاكل والعقبات ، ستتلاشى أمام نهضتنا القومية ، وستزول أمام قوة حقنا في الوحدة والحياة .

يجب على كل منا أن يحمل هذا الإيمان ، وألا يفسح مجالاً لتسرب القنوط إلى قلبه .

يجب على كل منا أن يؤمن إيماناً قويا بأن الأمة العربية التي قامت في الماضي قومتها الجبارة ولعبت دورها العالمي الخطير ، لا بد أن تقوم من كبوتها الحالية ، ولا بد من أن تستعيد المكانة اللائقة بماضيها المجيد ، في تاريخ العالم الجديد .

بين الماضي والمستقبل (*)

أيها السادة :

يسرني أن أحيي فريق الكشاف العربي تحت سقف هذا البناء القديم ، باسم دائرة الآثار القديمة .

إنني أحيي فريق الكشاف العربي باسم دائرة الآثار القديمة ، مع علمي بأن الكثيرين من الحاضرين سيستغربون قولي هذا ، وسيتساءلون : ما شأن الآثار القديمة بالأعمال الكشفية ؟

في الواقع أيها السادة ، أن الكشاف يمثل « الشباب المتجدد »، وأعمال الكشافة كلها بمثابة « استعداد للمستقبل » على حين أن هذه البناية هي « موئل القديم »، وكل ما فيها « مثال الماضي ومرآة التاريخ »، فجمع الكشافة في هذه البناية القديمة بين القاعات المملوءة بالآثار القديمة ، يظهر في الوهلة الأولى بمثابة « الجمع بين الأضداد »، مثل « الجمع بين الماضي والمستقبل ».

غير أننا أيها السادة ، إذا تعمقنا في البحث قليلاً ، نضطر إلى التسليم بأن الماضي والمستقبل ليسا متناقضين إلا من حيث المعنى اللغوي ، وأما من وجهة « العمل الاجتماعي » فإنهما مترابطان ومتلازمان . فإن الماضي منبع المستقبل على الدوام ، كما أنه من عوامل الدفع إلى الأمام ، في كثير من الأحيان . ولا سيما في حياة الأمم التي تستفيق من سباتها وتنزع إلى النهوض بعد الرقود .

(*) خطاب القي على فريق الكشاف العربي الذي جاء من سوريا لزيارة العراق ونشر في جرائد بغداد وفي مجلة الرسالة (القاهرة)، ٢٠/١٢/١٩٣٧ .

لقد قال أحدالمفكرين : إن الأموات لا يرقدون في المقابر في حقيقة الأمر بل إنهم لا يزالون يعيشون في نفوس الأحياء ، ويسيطرون على الكثير من أعمالهم في كثير من الأحيان . إن هذا القول يحتوي على قسط كبير من الحقيقة ، لا سيما في حياة الأمم . فلأجل أن نقتنع من ذلك جيداً ، يجدر بنا أن نلقي نظرة عامة على أهم مقومات الأمم :

إن كل أمة من الأمم تكون شخصية معنوية تتصف بالحياة والشعور وتمتاز ببعض النزعات والميول .

إن حياة الأمة تقوم بلغتها ، بوجه عام ؛ أما الموت بالنسبة إلى الأمة فليس في حقيقة الأمر إلا في الحرمان من اللغة الخاصة بها . إن الأمة التي تدخل تحت حكم دولة أجنبية تفقد استقلالها وحريتها ، وتصبح مستعدة لها ، ولكنها لا تفقد حياتها ، ما دامت محافظة على لغتها . فقد قال أحد المفكرين : « إن الأمة المحكومة التي تحافظ على لغتها تشبه السجين الذي يمسك بيده مفتاح باب سجنه . . . » إنها تبقى حية ، ما بقيت محافظة على لغتها ؛ إنها تبقى مستعدة للحرية والاستقلال ، ما دامت متمسكة بلغتها . وأما إذا فقدت هذه اللغة ، فتكون قد فقدت الحياة ، تكون قد اندمجت في الأمة المستولية عليها ، وفقدت كل ما لها من عناصر الكيان ، إنها تكون قد زالت من عالم الوجود ، وبتعبير أقصر « ماتت » بكل معنى الكلمة .

إن اللغة تكون روح الأمة وحياتها وتمثل أهم عناصر القومية وأثمن مقوماتها . أليست ميراث الأجيال الماضية ، وهدية الحوادث التاريخية بوجه عام ؟ أفلا يحق لنا أن نقول إنها تربط الماضي بالمستقبل على الدوام ؟

هذا ، ويجدر بنا أن نلاحظ أيها السادة ، علاوة على كل ذلك أن الحياة ، ليست كل ما يهم الوجود . فإن هناك شيئاً آخر ، لا يقل أهمية عن الحياة ، وإن كان تابعاً لها : ألا وهو الشعور ، أن للأمم شعوراً ، كما للأفراد . فالشعور القومي بالنسبة إلى حياة الأمم ، مثل الشعور الشخصي بالنسبة إلى حياة الأفراد .

قلنا إن حياة كل أمة من الأمم تقوم بلغتها ، ويجب أن نعرف في الوقت نفسه أن شعور كل أمة من الأمم يتكون من ذكرياتها التاريخية الخاصة بها .

فالأمة التي تحافظ على لغتها وتنسى تاريخها تكون بمثابة فرد فاقد الشعور ، بمثابة فرد غاطّ في النوم ، أو بمثابة مريض في حالة الإغماء . إنه لا يزال على قيد الحياة ، غير أن حياته هذه لا تكتسب قيمة إلا إذا استيقظ من نومه ، واستعاد الشعور الذي فقده مدة من الزمن .

فيحق لنا أن نقول : إن إهمال التاريخ القومي يكون بمثابة الاستسلام إلى الذهول والكرى ، وأما نسيان التاريخ المذكور فيكون بمثابة فقدان الشعور .

هذه حقيقة يعرفها جيداً رجال الحكم والاستعمار ، ويستفيدون منها على الدوام ، فهم عندما يستولون على أمة من الأمم يبذلون قصارى جهدهم لإبعاد ذاكرتها عن تاريخها الخاص . إنهم يتوسلون بكل الوسائل الممكنة لتخدير الأمة وتنويمها ، عن طريق الحيلولة بينها وبين تاريخها القومي . إنهم يعرفون جيداً أن الشعور القومي عند الأمم المحكومة يأخذ في الخمود والتضاؤل ، كلما أسدل النسيان سدوله على التاريخ القومي إلى أن ينعدم تماماً ، بنسيان التاريخ الخاص نسياناً تاماً .

أما عودة الشعور القومي إلى مثل هذه الأمم المحكومة فلا تتم إلا باستعادة الذكريات التاريخية . إن حركات النهوض والانبعاث ومجاهدات الاستقلال والاتحاد عند تلك الأمم تبدأ بوجه عام ، بتذكر الماضي واستلهام التاريخ . استعرضوا تواريخ استقلال الأمم التي كانت مغلوبة على أمرها ثم نهضت من ربقة الاستعباد تفهموا جيداً أن حب الاستقلال يتغذى بذكريات الاستقلال المفقود ، والتوقان إلى السؤدد والمجد يبدأ بالتحسر على السيادة الماضية والمجد السالف ، كما أن الإيمان بمستقبل الأمة يستمد قوة من الاعتقاد بماضيها الباهر ، والنزوع إلى الاتحاد يزداد شدة وحماسة بتجدد ذكريات الوحدة المضاعة .

ومما يجب أن يلفت أنظارنا في هذا المضمار ، أن خطة استلهام الماضي والاستفادة من التاريخ تظهران للعيان حتى في أعمال الأمم التي تقوم بثورات عنيفة ، وتحاول قلب حياتها الاجتماعية رأساً على عقب ، بصورة جذرية وفورية . إن تلك الأمم تثور في حقيقة الأمر على الماضي القريب وحده ، وتحاول خلال ثورتها هذه أن تستمد قوة من الماضي البعيد . أنعموا النظر في تاريخ ثورات ووثبات تلك الأمم - مثل اليابان وتركيا الحديثة - تجدوا فيه أيضاً بجانب حركات التجديدات الجذرية ، اهتماماً متزايداً بالأبحاث التاريخية ، وتغلغلاً مستمراً في استخدام التاريخ لتقوية الروح القومية وإيجاد النزعات التجديدية .

إن أمر الاهتمام بالتاريخ والالتفات إلى الماضي ، ليس من الخطط الخاصة بالأمم التي كانت في حالة تأخر وسبات ، بل هي من الأمور التي تشمل جميع الأمم بدون استثناء . تعمقوا في دراسة أحوال أرقى الأمم العصرية ، وأنعموا النظر في أحسن الشوارع والميادين في أرقى المدن الحديثة ، تجدوا في جميعها آثار اهتمام عظيم بالماضي والتواريخ ، تجدوا في جميعها عدداً كبيراً من الأنصاب والتماثيل والألواح التذكارية ،

وسلسلة طويلة من المهرجانات والاحتفالات ، يقصد منها تذكير الناس بالماضي وترسيخ التاريخ في الأذهان .

ولهذه الأسباب كلها أقول في كل حين : إن الماضي منبع فياض للمستقبل ، والتاريخ قوة مهمة في حياة الأمم .

ولهذه الملاحظات ، رأيت من الواجب على فريق الكشاف العربي أن يذهب إلى سامراء ليقضي يوماً كاملاً في التجول بين أطلالها ، ويطلع على الآثار الباقية من عهد الامبراطورية العباسية . ثم يعود إلى هنا ليجتمع معنا في هذه البيئة التاريخية ويتأمل مدة في ماضي امتنا العزيزة ويستمد من ذكريات هذا الماضي قوة جديدة في جهوده القادمة . ولهذا أقدمت على تحيته باسم دائرة الآثار القديمة .

أيها السادة ، إني لا أحب المغالاة ، بل أنزع دائماً إلى مجابهة الحقائق في كل وجوهها . وبعد أن شرحت لكم ما أعتقده من خطورة الدور الذي يلعبه التاريخ في حياة الأمم ، أرى من واجبي أن أقول لكم كلمة عن مضاره أيضاً ، لكي أحذركم منها :

إن الحياة الاجتماعية في غاية من التعقد ، والعوامل الاجتماعية في منتهى التشابك ، ولذا قلما نجد بين تلك العوامل ما هو مفيد على الإطلاق ، ومجرد عن الشوائب والأضرار في كل الأحوال . إن الفوائد والأضرار في الحياة الاجتماعية تتشابك بشكل غريب فاجتناء الفوائد مع توقي الأضرار ، مما يحتاج إلى يقظة كبيرة وانتباه شديد في معظم الأحوال .

إن تأثير التاريخ والماضي في حياة الأمم لا يشذ عن هذه القاعدة العامة ، فإنه أيضاً قد يصبح مضراً في بعض الأحوال .

فإن التاريخ يكون مفيداً عندما يفرغ على شكل « قوة دافعة » تحركنا إلى الأمام ، كما ذكرته لكم إلى الآن ، غير أنه يصبح مضراً حين يأخذ شكل « قوة جاذبة » تدعونا إلى العودة إلى الوراء . فلا يجوز لنا أن نعتبر الماضي هدفاً نتوجه نحوه ، ونسعى للعودة إليه ، بل يجب علينا أن نجعل منه نقطة استناد نستند إليها في اندفاعنا إلى الأمام ، يجب علينا أن نكوّن منه قوة فعالة حافزة ، تدفعنا نحو المستقبل الجديد ، وبتعبير أقصر ، شعارنا في هذا الباب يجب أن يكون : « تذكر الماضي ، مع التطلع إلى المستقبل على الدوام » .

واسمحوا لي أن أشرح لكم قصدي من هذا الشعار بذكر بعض الأمثلة :

كلكم تعلمون أن سيرة خالد بن الوليد من أجلّ السير التي سجلها التاريخ فيجب علينا أن ندرسها بكل اهتمام . ولكن لماذا ؟ ، وبأي قصد ؟ أبقصد الحصول على دروس في فنون التعبئة والحرب ؟ كلا فإن الخطط الحربية التي كانت تضمن النجاح والنصر في عصر خالد بن الوليد ، لا يمكن أن تفيد في هذا العصر بوجه من الوجوه . ولا مجال للشك في أن الخطط الحربية التي تضمن النصر والنجاح في عصر الدبابات والطيارات والغواصات ، في عصر المدافع الضخمة والقذائف الهدامة ، والغازات الخانقة ، تختلف كل الاختلاف عن الوسائل التي كانت تؤدي إلى النصر في العصور السالفة، فكل من يحاول أن يجد في خطط خالد بن الوليد دروساً في فنون الحرب قابلة للتطبيق في العصر الحاضر ، يكون قد أقدم على عمل لا يتفق مع العقل والمنطق بوجه من الوجوه .

غير أنه ، أيها السادة ، يجب أن نعرف أن الحروب لا تتم بالوسائل والقوى المادية وحدها ، بل إنها تحتاج إلى قوى معنوية متنوعة ، علاوة على القوى المادية ، أهمها : الوطنية الصادقة ، والإيمان بإمكان النصر ، مع الإقدام على إحرازه بحزم وثبات ، وجرأة وشجاعة ، لا تتأخر عن نوع من أنواع التضحية . إن هذه القوى المعنوية لعبت ولا تزال تلعب دوراً هاماً في الحروب في جميع العصور ، مهما كانت الوسائل المادية المستعملة خلالها ، سواء أكانت من نوع السهام أم القذائف أم الجمال أم الطيارات . إن سيرة خالد بن الوليد مملوءة بأمثلة عليا للقوة المعنوية ، وإذا ما أقدمنا على درس سيرة خالد بن الوليد فيجب أن ندرسها لكي نستفيد من تلك القوى المعنوية . وإذا ما بحثنا عنها فيجب أن نبحث بقصد استثارة قوى مماثلة لها ، لا بقصد محاولة الحرب على الطريقة التي مشى خالد بن الوليد عليها .

وكذلك كلكم تعلمون بأن أجدادنا العظام أسدوا إلى الطب من الخدمات ما لا ينساه التاريخ بوجه من الوجوه ، فيجب علينا أن ندرس تلك الخدمات ، نطلع عليها ونتذكرها على الدوام. ولكن لماذا؟ وبأي قصد؟ هل يجوز لنا أن نفعل ذلك بقصد الاستفادة من آراء كبار أطباء العرب في مداواة الأمراض ؟ لا مجال للشك في أن ذلك يكون في منتهى السخافة . يجب علينا أن ندرس خدمات العرب للطب ، لا بأمل أن نجد في اكتشافاتهم ما يفيدنا في أمر التطبيب والمداواة ، بل لنزداد مباهاة بأعمال أجدادنا العظام،ولنزداد إيماناً بقابليات أمتنا الكامنة ؛ ولنحصل على دوافع باطنية تحفزنا على القيام بخدمات تشبه خدماتهم الغالية . أن أطباء العرب القدماء خدموا الطب خدمة كبيرة ، ومشوا في مقدمة العالم في هذا المضمار قروناً عديدة . إن معلومات هؤلاء يجب أن تولد في نفوسنا طموحاً لإحراز مكانة عالية في الطب الحديث ، مثل المكانة التي كان أحرزها هؤلاء في العصور التي عاشوا وعملوا فيها .

Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

ولذلك قلت : إنه يجب علينا أن نستمد من التاريخ قوة معنوية تثير في نفوسنا نزعات التقدم إلى الأمام ، وتحفزنا نحو المستقبل على الدوام . أما أهم النزعات التي يجب أن نستلهمها من التاريخ ، فهي في نظري الإيمان بحيوية الأمة العربية ، وبإمكان حصولها على مجد جديد ، لا يقل شأناً عن المجد الذي كانت نالته في سالف العصور .

إننا في حاجة إلى مثل هذا الإيمان في هذا الزمان ، أكثر من أي زمان آخر ، لأن المصائب انصبت على العالم العربي من كل حدب وصوب . ومن المعلوم أن كثرة المصاعب والمصائب ، تفتح باباً إلى تسرب الفتور والقنوط إلى القلوب التي لا تتزود بالأمل الضروري ، ولا تتقوى بالعقيدة الراسخة .

ونحن نعلم أن الأمل من أهم عوامل السعي والعمل ، وأما القنوط فهو من أهم دواعي التقاعد والعجز ، ولهذا السبب نستطيع أن نقول : إن تطهير القلوب من شوائب الفتور والقنوط ، وتزويدها بالأمل والإيمان ، يجب أن يكون من أهم أهداف العاملين ، ولا سيما في الظروف التي أحاطت بالعالم العربي خلال هذه السنين الأخيرة .

وبهذه الوسيلة ، وقبل أن أختم كلمتي ، أود أن أذكركم بإحدى الأساطير اليونانية ، وهي أسطورة باندور .

باندور كانت جمة الخصال ، تكونت من عطايا جميع الآلهات . إن كل إلهة من الآلهات الموجودة إلى ذلك الحين ، أعطتها شيئاً من خصالها ولهذا السبب سميت هذه الآلهة الجديدة باسم « باندُور » بمعنى « عطية الكل » .

عندما غضب جوبتر على هركول ، وأراد أن ينتقم منه ، فكر في إغرائه بواسطة باندور : سلمها علبة سحرية ، وطلب إليها أن توصلها إليه دون أن تفتحها وتطلع على ما فيها . وحملت باندور هذه العلبة ، غير أنها لم تستطع أن تتغلب على حب الاستطلاع في نفسها ، ففتحت العلبة في طريقها ، وعند ذلك أخذ يخرج من العلبة جيش عرمرم من المساوىء والشرور ، وينتشر في الأرض بسرعة العاصفة ، مع أزيز هائل . اندهشت باندور من كل ذلك وأخذت تبذل كل ما لديها من قوة لإعادة غطاء العلبة بسرعة . . . غير أنها ، إلى أن تمكنت من ذلك ، كان قد خرج من العلبة جميع الشرور ، ولم يبق فيها إلا شيء واحد . . . وكان ذلك الذي بقي في العلبة مقابل جميع تلك المساوىء والشرور . . . هو الأمل .

إن حالة العالم العربي الآن ، أيها السادة ، تشبه الحالة التي حدثت عند انفتاح

علبة باندور . . . لقد انتشرت المصائب والشرور في العالم العربي ، ولم يبق بين أيدي أبنائه شيء غير (الأمل)

فيجب علينا ألا ننسى أن الأمل . . . هو من أثمن عوامل العمل . فيجب علينا أن نحرص عليه كل الحرص ، فلا نترك سبيلا إلى تسلل القنوط إلى القلوب . فليكن قلب كل واحد منا شبيهاً بعلبة باندور ، يحفظ الأمل . ولا يكتفي بحفظه فحسب ، بل يسعى إلى تغذيته وتقويته ، إلى أن يتحول إلى إيمان لا يتزعزع ، يدفعنا إلى العمل المتواصل بروح التضحية والإخلاص(٩) .

---

(٩) هذا ما كنت قلته، قبل نحو ربع قرن من الزمان، لجمع من الشبان الناهضين. غير أني اليوم، عندما أعدت قراءة هذه الأسطر، شعرت بسرور حاد يغمر جوانحي. لأني قد لاحظت بأنه لم يعد يحق لي أن أقول: «لم يبق شيء غير الأمل». لأنه، لم ينقطع «الأمل» من التأثير في نفوس العاملين المخلصين تأثيره السحري الباهر. فإن جهود هؤلاء قضت على الكثير من المساويء والشرور، وأكسبت البلاد العربية الكثير من المزايا والمحاسن. . . ولذلك جعلت «الأمل» الآنف الذكر جديرا بالتحول الى «الإيمان». فالإيمان بوحدة الأمة العربية وبمستقبلها الباهر، يجب أن يكون رائد كل منا، بعد الآن.

دور مصر في النهضة القومية العربية(*)

لقد زودت الطبيعة مصر بكل الصفات والمزايا التي تحتم عليها أن تقوم بواجب الزعامة والقيادة في إنهاض القومية العربية لأنها تقع في مركز البلاد العربية ، بين القسمين الافريقي والآسيوي منها ، كما أنها تكوّن أكبر كتلة من الكتل التي انقسم إليها العالم العربي بحكم السياسة والظروف . وهذه الكتلة قد أخذت حظاً أوفر من غيرها من الحضارة العالمية الحديثة ، وأصبحت أهم مركز من مراكز الثقافة في البلاد العربية ، وهي أغنى هذه البلاد بأجمعها ، كما أنها أقدمها في تشكيلات الدولة العصرية وأقواها في الآداب وأرقاها في الفصاحة .

وكل ذلك ، من الموقع الجغرافي إلى الكثرة والثروة العامة ومستوى الثقافة وتشكيلات الدولة وانتشار الأدب والفصاحة ، مما يجعل مصر « الزعيمة الطبيعية » للقومية العربية . ولهذا السبب نجد أن جميع الذين حملوا الإيمان القومي في نفوسهم وعملوا في سبيل إنماء روح القومية في جميع البلاد العربية ، وجهوا وجوههم شطر مصر ، وانتظروا منها الحركات والأعمال التي تضمن النصر في هذا السبيل .

غير أنهم منوا بالخيبة في آمالهم وأمانيهم هذه في بادىء الأمر ، لأنهم شاهدوا أن مصر ظلت معرضة عن الفكرة العربية ، محايدة نحوها . وهذه الحالة أدت إلى قنوط البعض من انضمام مصر إلى الفكرة العربية .

غير أن البعض الآخر لم يصبحوا من القانطين . بل ظلوا مؤمنين بأن مصر ستترك هذا الوضع ـ عاجلاً أم آجلا ـ وستشترك في الحركة العربية ، وتزيدها قوة

(*) نشرت في جريدة: البلاد (بغداد)، ١٩٣٦/٤/١٩ .

ونشاطاً . إن آثار التطور الذي حدث في مصر في السنين الأخيرة أيد نظرية هؤلاء وقوى إيمانهم في هذا الباب .

لقد كان لإعراض مصر عن الفكرة العربية أسباب ودواع طبيعية ، غير أن هذه الأسباب كان محكوماً عليها بالزوال بطبيعة الحال .

إن المعنى الذي أحاط بكلمة « عرب » بين الناس ، لا سيما في مصر ، كان من أول العوامل التي أدت إلى تباعدهم عن الفكرة العربية ، لأن الناس صاروا يستعملون هذه الكلمة للدلالة على البدوي غير المتحضر ، فأخذوا يعتبرونها مقترنة بالتأخير والهمجية ، وذلك استوجب تنصل المتحضرين من العروبة وابتعادهم عنها . غير أن انتشار الثقافة وتعميم دراسة التاريخ كان كفيلا بإزالة هذه الفكرة الخاطئة ، وإرجاع كلمة « العرب » و « العروبة » إلى معانيها الحقيقية القومية .

وكذلك كان تعظيم مصر لمقام الخلافة وارتباطها بها ، وزعمها بأنها ستنال الخلاص والاستقلال على يدها . . . من جملة الأسباب التي حملتها على الإعراض عن الحركة العربية في بدء ظهورها ، غير أن سير الوقائع الطبيعي في هذه القضية أيضاً جاء كفيلاً بإزالة هذا العامل المهم من طريق النهضة العربية : فإن استنكار الخلافة من قبل أصحابها ، وطرد الخليفة من قبل بني جنسه أنفسهم ، وإلغاء الخلافة من قبلهم أيضاً بعد مدة وجيزة ، لم يترك سبباً مبرراً للحنق على الثورة العربية لقيامها على مقام الخلافة . وكل ذلك اضطر المصريين إلى العودة إلى أنفسهم ، والبحث عن روابط أقوى من التي كانوا اعتمدوا عليها .

إن هذه العودة وهذا البحث انضما إلى حركة التعارف الجديدة ، وأفسحا مجالا لتولد الشعور العربي ، وانتشاره بين المصريين .

لا نكران في أن بعض مفكري مصر لم يصلوا بعد إلى مرحلة رابطة « القومية العربية » بل توقفوا عند نوع من الرابطة تؤلف جسر انتقال من مرحلة « الرابطة الإسلامية العامة » إلى مرحلة « الرابطة العربية القومية » .

هذه الرابطة سموها باسم « الرابطة الشرقية » غير أننا لا نشك في أن فكرة هذه الرابطة عندما تتجرد من عناصرها اللفظية ، وتصطدم بالحقائق العلمية وتنصهر بالتعارف الحقيقي ، ستتحول بالتدريج إلى رابطة عربية بحت .

إنني كنت من المؤمنين بكل ذلك من زمن طويل ، ولم أقنط من انتشار فكرة القومية في مصر في يوم من الأيام . غير أنه يسرني جداً أن أرى هذه السنة في مصر ، اختمارا اجتماعيا عميقاً ، يدفعها نحو الفكرة العربية بقوة شديدة ، ويجعلها تشعر

بواجبها الطبيعي ، ورسالتها القومية شعوراً واضحاً . . . ولا أشك في أن هذه ليست إلا مقدمة مباركة ، سيعقبها شعور فياض نحو القومية العربية ، وعمل جبار في سبيل إنهاض هذه القومية .

ذيل ، خاتمة مقال

لقد زرت مصر سنة ١٩٣٦ ، موفداً من الحكومة العراقية . وعملت خلال الزيارة المذكورة على تنظيم العلاقات الثقافية بين البلدين ، وعلى مبادلة الآثار العربية بين متاحفها ، كما زرت أبرز النماذج من مختلف مؤسساتها التعليمية ، ودرست نظمها الإدارية ومناهجها التعليمية .

وعندما عدت إلى بغداد ألقيت محاضرة ، وصفت فيها حالة التعليم في مصر ، على أساس المقارنة بين ما كنت لاحظته خلال زيارتي الأولى سنة ١٩٢١ ، وزيارتي سنة ١٩٣٦ ، ولفت الأنظار إلى التقدم الذي حصل خلال هذه المدة .

ومع هذا لم أر أن أكتم ما لاحظته في تلك النظم والمناهج ، من نقائص جوهرية ، وكتبت مقالة في « نقد نظام التعليم في مصر »، نشرها صديقي الأستاذ أحمد حسن الزيات في مجلة الرسالة ـ في عددها ١٨٧ الصادر في سنة ١٩٣٧ .

وأعدت نشر النقد المذكور في كتابي « آراء وأحاديث في التربية والتعليم » الذي طبع في القاهرة سنة ١٩٤٤ . لا أرى لزوماً لنقل النقد المذكور بناء على زوال معظم تلك النقائص ، منذ ذلك التاريخ . غير أني أرى أن أنقل خاتمة المقالة المذكورة ، لدلالتها على نظرتي إلى مكانة مصر في العالم العربي .

بعد ذكر التباين العظيم الذي كان قائماً بين مناهج المدارس الأولية والمدارس الابتدائية ، وبين مناهج المعاهد التي كانت تعد لكل نوع من نوعي المدارس المذكورة ، وبعد الإشارة إلى أضرار هذه الثنائية قلت :

أعتقد أن إعادة النظر في أسس النظام التعليمي في مصر ، على مبدأ « توحيد أسس الدراسة » أصبحت من أهم الإصلاحات الضرورية لمصر في نهضتها السياسية والاجتماعية الحديثة . فإن بقاء نظام التعليم على ما هو عليه من «الثنائية» Dualité يكون خطراً على وحدة الشعور التي يجب أن تسود في البلاد .

قد يقول قائل : لا خوف على وحدة الشعور في مصر أبداً ، لأن هذه الوحدة قد تجلت بأجلى مظاهرها خلال كفاح المصريين الطويل ضد الحماية والاستعمار . غير أنني أقول : بأن « وحدة الشعور » التي عملت عملها خلال ذلك الكفاح كانت

« وحدة » من نوع خاص ، تكونت تجاه عدو مادي وخارجي ، استمر في إزهاق نفوس الجميع مدة تنيِّف على نصف قرن . أما الآن فستدخل مصر في حياة كفاح جديدة ، تتطلب النضال في سبيل إصلاح النقائص الداخلية وضمان التقدم في جميع مناحي الحياة .

إن وحدة الشعور التي تكونت وتجلت خلال الكفاح السياسي لا تلبث أن تندثر في هذا النضال الإصلاحي ، إذا لم تغذ بتربية موحدة مستندة على نظام تعليمي موحد . ولذلك أقول : إن إعادة النظر في أسس نظام التعليم أصبحت من الواجبات التي تترتب على مصر في مستهل حياة النهوض التي دخلتها الآن .

هذه ملاحظات تتعلق بأسس نظام التعليم في مصر ، أبسطها أمام الرأي العام المستنير بكل احترام وصراحة وإخلاص . وأرجو أن لا يعتبرني أحد متطفلا على مصر بهذه الملاحظات ، فإني عربي صميم أدين بدين العروبة بكل جوانحي ، وأهتم بمصر بقدر ما أهتم بسورية والعراق .

ولا أكون مغالياً إذا قلت : إني أهتم بمصر أكثر مما أهتم بسورية والعراق ، لأنني أعرف أن مصر ـ بحسب أوضاعها العامة ـ أصبحت « القدوة المؤثرة » على العالم العربي بأجمعه . فأعتقد لذلك أن كل تقدم يحصل في مصر لا يخلو من النفع لسائر البلاد العربية ، كما أن كل نقص يعيش ويستمر في مصر لا يخلو من ضرر العدوى إلى سائر البلاد العربية .

فكل خدمة تسدى إلى مصر تكون كأنما أسديت إلى سائر البلاد العربية بأجمعها .

١٩٣٦

بين الوحدة الإسلامية والوحدة العربية(*)

لقد قرأت وسمعت إلى الآن، آراء وملاحظات كثيرة حول المفاضلة « بين الوحدة الإسلامية والوحدة العربية ». وصرت أتلقى منذ مدة أسئلة متنوعة حول هذه القضية :

لماذا تهتم بالوحدة العربية، وتهمل الوحدة الإسلامية ؟

ألا ترى أن هدف الوحدة الإسلامية أسمى من هدف الوحدة العربية ؟ وأن القوة التي تحصل من اتحاد المسلمين تكون أعظم من التي تحصل من اتحاد العرب ؟ ألا تسلم بأن الشعور الديني في الشرق أقوى بكثير من الشعور القومي ؟ فلماذا تريد أن نهمل استغلال ذلك الشعور القوي، وننفق قوانا في سبيل تقوية هذا الشعور الضعيف ؟

هل تعتقد أن اختلاف اللغات يحول دون اتحاد المسلمين ؟ أفلا تلاحظ أن مباديء الشيوعية والاشتراكية والماسونية وغيرها تجمع بين أناس اختلفت لغاتهم وأجناسهم وبلادهم وأقاليمهم، ولم يمنعهم هذا الاختلاف كله من أن يتفاهموا ويتقاربوا ويجتمعوا على خطة واحدة ومبدأ واحد ؟ أفلا تعرف بأن كل مسلم في سورية أو مصر أو العراق يعتقد بأن المسلم الهندي، أو الياباني، أو الأوروبي أخ له، كأخيه المسلم الذي يعيش معه جنباً إلى جنب ؟ ففيم استحالة تحقيق الوحدة الإسلامية ؟

يقول البعض : إن الوحدة الإسلامية أقوى من كل وحدة سواها، وإن تحقيقها أسهل من تحقيق أية وحدة أخرى . ما رأيك في هذا القول ؟

(*) نشرت في مجلة : الرسالة، العدد ٣٢٨ (١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٩).

ويدّعي البعض مخطئاً : « أن فكرة الوحدة العربية دسيسة يقصد من ورائها الحيلولة دون توسع فكرة الوحدة الإسلامية، وذلك لفصل بعض أقطار العالم الإسلامي، وتيسير إدامة السيطرة عليها» ماذا تقول في هذا الادعاء ؟ لقد سمعت وقرأت ـ ولا أزال أسمع وأقرأ ـ أسئلة كثيرة من هذا القبيل ، خلال محادثات شفهية ، أو في رسائل خصوصية أو في كتب مفتوحة .

فرأيت أن أخصص هذا المقال لمعالجة هذه المسائل معالجة وافية ، لأشرح رأيي فيها بصراحة كافية .

ـ ١ ـ

أعتقد بأن القضايا الأساسية التي يجب درسها وحلها عند التفكير في « المفاضلة بين الوحدة الإسلامية والوحدة العربية » تتلخص فيما يلي :

هل « الوحدة الإسلامية » من الآمال المعقولة التي يمكن تحقيقها ، أم هي من الأحلام الطوبائية التي لا يمكن تحقيقها ؟ وعلى فرض الشق الأول : أتحقيقها أسهل أم أصعب من تحقيق الوحدة العربية ؟

وهل يوجد شيء من المنافاة بين هاتين الوحدتين ؟ وهل من سبيل إلى تحقيق الوحدة الإسلامية ، دون تحقيق الوحدة العربية ؟

عندما نقدم على إعمال الذهن وإنعام النظر في مثل هذه المسائل يترتب علينا قبل كل شيء ، أن نحدد ما نعنيه من الوحدة الإسلامية والوحدة العربية بوضوح تام ، وأن نعين نطاق شمول كل واحد من هذين التعبيرين بصراحة كاملة :

من الأمور التي لا تحتاج إلى شرح ، أن الوحدة العربية تتطلب إيجاد وحدة سياسية من الأقطار العربية المختلفة التي يتكلم أهلوها باللغة العربية ؛ وأما الوحدة الإسلامية فتتطلب ـ بطبيعة الحال ـ إيجاد وحدة سياسية من البلاد الإسلامية المختلفة التي يدين أهلوها بالديانة الإسلامية ، بالرغم من اختلاف لغاتهم وأجناسهم .

ومن المعلوم أن العالم الإسلامي يشمل : الأقطار العربية ، وتركيا وإيران ، والأفغان وتركستان ، مع قسم من الهند ، وجزر الهند الشرقية وبلاد القفقاس ، وقسم من أفريقية الوسطى . . . بقطع النظر عن بعض الكتل المتفرقة في أوروبا وآسيا : في ألبانيا ويوغوسلافيا وبولندا والصين .

ولا حاجة لبيان أن الأقطار العربية تشمل قسماً من هذا العالم الفسيح .

إن كل من يضع هذه الحقائق الراهنة نصب عينيه ـ ويتصور خريطة العالم الإسلامي ، ويلاحظ موقع العالم العربي فيها ـ يضطر إلى التسليم بأن الوحدة العربية أسهل بكثير من الوحدة الإسلامية ، وبأن هذه الوحدة الأخيرة لا يمكن أن تتحقق ـ على فرض إمكان تحقيقها ـ إلا بالوحدة العربية ، إذ لا يمكن لأي عاقل أن يتصور حصول اتحاد بين القاهرة وطهران وكابل وحيدر آباد وبخارى ، وكاشغر وتمبكتو . . . دون أن يحصل اتحاد بين القاهرة وبغداد ودمشق ومكة وتونس . لا يمكن لأي عاقل أن يقولَ بإمكان اتحاد الترك والعرب والفرس والملايو والزنج دون اتحاد العرب أنفسهم .

لو كان العالم العربي أكبر سعة وأكثر شمولاً من العالم الإسلامي ، بعكس ما هو الواقع الآن ، لأمكن أن نتصور وحدة إسلامية دون وحدة عربية ، ولجاز أن نقول إن تحقيق الوحدة الإسلامية أسهل من تحقيق الوحدة العربية ، غير أنه لما كان الأمر بعكس ذلك تماماً ، فلا مجال منطقي لمثل هذه الأقوال والتصورات بوجه من الوجوه .

إن هذه الحقيقة يجب ألا تغرب عن بالنا ، عندما نفكر ونتكلم في أمر الوحدة الإسلامية والوحدة العربية . إن فكرة الوحدة الإسلامية أوسع وأشمل من مفهوم الوحدة العربية ، غير أنه ليس من الممكن أن نقول بالوحدة الاسلامية دون أن نقول بالوحدة العربية .

ولهذا السبب يحق لنا أن ندّعي أن كل من يعارض الوحدة العربية ، يكون قد عارض الوحدة الإسلامية أيضاً . وأما من عارض الوحدة العربية ، باسم الوحدة الإسلامية أو بحجة الوحدة الإسلامية ، فيكون قد خالف أبسط مقتضيات العقل والمنطق مخالفة صريحة .

ـ ٢ ـ

بعد إثبات هذه الحقيقة ، التي لا مجال منطقي للاختلاف في شأنها ، يجدر بنا أن نلتفت إلى حقيقة ثانية ، لا تقل أهمية عنها :

يجب علينا ألا ننسى أن المقصود من تعبير « الوحدة » في هذا المقام هو الوحدة السياسية ، كما يجب علينا أن نلاحظ على الدوام أن مفهوم « الوحدة الإسلامية » يختلف عن مفهوم « الأخوة الإسلامية » اختلافاً كبيراً .

فإن الاتحاد شيء والتعاطف شيء آخر ، والاتحاد السياسي شيء والاتفاق على مبدأ من المبادىء شيء آخر . فالدعوة إلى الوحدة الإسلامية ، تختلف بهذا الاعتبار عن الدعوة إلى إصلاح أحوال الإسلام ، كما تختلف عن الدعوة إلى زيادة التفاهم والتقارب والتضامن بين المسلمين .

ولذلك نستطيع أن نقول : إن من يتكلم عن مبدأ الأخوة الإسلامية ، ومن يبحث عن فوائد التفاهم بين المسلمين ، لا يكون قد برهن على إمكان تحقيق الوحدة الإسلامية . وبعكس ذلك ، من لا يسلم بإمكان تحقيق الوحدة الإسلامية لا يكون قد أنكر مبدأ الأخوة الإسلامية ، أو قد عارض مساعي النهوض والتفاهم بين المسلمين . فكل ما يقال عن مبدأ الأخوة لا يكون دليلا كافياً على إمكان تحقيق الوحدة الإسلامية .

وأما الاستشهاد على إمكان الوحدة الإسلامية بالماسونية ، أو الاشتراكية أو الشيوعية ، فليس موافقاً للعقل والمنطق بوجه من الوجوه ، لأن الماسون لم يؤلفوا وحدة سياسية ، والاحزاب الاشتراكية في الممالك الأوروبية المختلفة لم تتحد لتكوين دولة واحدة ، حتى الشيوعية نفسها لم تكون دولة جديدة . . . بل حلت محل الدولة الروسية القيصرية .

فيجب علينا أن نميز بين مسألة الأخوة الإسلامية ومسألة الوحدة الإسلامية تمييزاً صريحاً ، وأن نفكر في إمكان أو عدم إمكان تحقيق الوحدة الإسلامية بمعناها السياسي تفكيراً مباشراً .

- ٣ -

إذا ألقينا نظرة عامة على التاريخ ، واستعرضنا تأثير الأديان في تكوين الوحدات السياسية ، وجدنا أن الأديان العالمية لم تتمكن من توحيد الشعوب التي تتكلم بلغات مختلفة إلا في القرون الوسطى ، وذلك في ساحات محدودة فقط ، ولمدة قصيرة من الزمن فحسب . فإن الوحدة السياسية التي حاولت الكنيسة المسيحية تكوينها لم تستطع أن تجمع العالم الأرثوذكسي مع العالم الكاثوليكي في وقت من الأوقات ؛ كما أن الوحدة السياسية التي سعت لتكوينها البابوية في العالم الكاثوليكي نفسه لم تعمر مدة طويلة من الزمن .

وكذلك كان الأمر في العالم الإسلامي ، فإن الوحدة السياسية التي وجدت في صدر الإسلام لم تقو على تقلبات الأيام مدة طويلة . والخلافة العباسية نفسها لم تستطع أن تجمع كل المسلمين تحت رايتها السياسية ، حتى عند بلوغها أوج قوتها وقمة عظمتها . كما أن البلاد التي كانت تخضع لسلطان الخلافة المذكورة نفسها ، لم تحافظ على وحدتها السياسية بصورة فعلية مدة طويلة ، ولم يمض وقت طويل على تأسيس الخلافة المذكورة إلا وقد أصبحت سلطتها على بعض الأقطار معنوية أكثر منها مادية ، فلم تقو على الحيلولة دون انفراط عقد الأقطار المذكورة ، وتحولها إلى وحدات سياسية

عديدة مستقلة بعضها عن بعض بصورة فعلية .

ومما هو جدير بالانتباه في هذا الصدد ، أن انتشار الدين الإسلامي في بعض الأقطار قد تم بعد أن فقدت الخلافة الإسلامية وحدتها الفعلية وقوتها الحقيقية ؛ حتى إن هذا الانتشار جرى في بعض الأقطار بصورة مستقلة عن تأثير السلطات السياسية ، وذلك على أيدي دعاة من التجار والشيوخ والدراويش ، فالعالم الإسلامي بحدوده الواسعة الحالية ، لم يكوّن وحدة سياسية في وقت من الأوقات .

فالوحدة السياسية التي لم تتحقق في القرون الماضية ـ في عهود بساطة الحياة الاجتماعية وسذاجة العلائق السياسية ، وفي أدوار سيطرة التقاليد الدينية على كل ناحية من نواحي الأعمال والأفكار ـ ليس من الممكن أن تتحقق في هذا القرن ، بعد أن تعقدت الحياة الاجتماعية وتعضلت المشاكل السياسية ، وخرجت العلوم والصناعات من سيطرة التقاليد والمعتقدات .

ـ ٤ ـ

إنني أعرف أن ما قررته هنا لا يروق الكثيرين من علماء الإسلام ، أعرف أن الدلائل التاريخية التي ذكرتها آنفاً لا تستطيع أن تؤثر في معتقد الكثيرين من رجال الدين ، وذلك لأنهم قد تعودوا التكلم في هذه المسائل دون تذكر الحقائق التاريخية وملاحظة المصورات الجغرافية ؛ كما أنهم لم يألفوا التمييز بين مدلول « الأخوة الدينية » ومدلول ـ « الرابطة السياسية »، بل إنهم نشأوا على المزج بين مبدأ « الأخوة الإسلامية » بمعناها الأخلاقي ، وبين فكرة « الوحدة الإسلامية » بمعناها السياسي .

أنا لا أرى مبرراً للسعي وراء إقناع هؤلاء بخطأ اعتقادهم في هذا الأمر ، غير أني أرى من الضروري أن أطلب إليهم ألا ينسوا مقتضيات العقل والمنطق في هذا السبيل ، لهم أن يحافظوا على اعتقادهم في إمكان تحقيق الوحدة الإسلامية ، غير أن عليهم أن يسلموا في الوقت نفسه بضرورة السعي إلى الوحدة العربية ، على الأقل ، كمرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الإسلامية التي يعتقدون بها ، عليهم ـ على كل حال ـ ألا يعارضوا المساعي التي تبذل في سبيل تحقيق الوحدة العربية ، بحجة خدمة الوحدة الإسلامية التي يدعون إليها .

وإني أكرر هنا ما كتبته آنفاً : إن من يعارض الوحدة العربية بحجة الوحدة الإسلامية يكون قد خالف أبسط مقتضيات العقل والمنطق مخالفة صريحة ؛ وأقول بلا تردد : إن مخالفة المنطق إلى هذا الحد لا يمكن أن تتأتى إلا من الخداع أو الانخداع . خداع بعض الشعوبيين الذين لا يرتاحون إلى نهوض الأمة العربية ، فيسعون إلى

تهييج الشعور الديني ضد فكرة الوحدة العربية ؛ وانخداع بعض السذج الذين يميلون إلى تصديق كل ما يقال لهم مقروناً باسم الدين، دون أن ينتبهوا إلى ما قد يكون وراء هذه الأقوال من المقاصد الخفية . . . فأرى من واجبي أن ألفت أنظار جميع المسلمين العرب إلى هذا الأمر الهام ، وأطلب إليهم ألا ينخدعوا بأوهام الشعوبيين في هذا الباب .

- ٥ -

لعل أغرب وأخدع الآراء التي أبديت حول قضية « الوحدة العربية والوحدة الإسلامية » هو الرأي القائل بأن فكرة الوحدة العربية خلقت لمحاربة « الوحدة الإسلامية »، وذلك لفصل بعض الأقطار الإسلامية تسهيلاً لإدامة السيطرة عليها .

إنني لا أستطيع أن أتصور أن رأياً أكثر بعداً عن حقائق التاريخ والسياسة ، وأشد مخالفة لأحكام العقل والمنطق من هذا الادعاء الغريب .

فإن التفاصيل التي ذكرتها آنفاً عن علاقة الوحدة الإسلامية بالوحدة العربية تكفي لإظهار خطأ هذه المدعيات من حيث الأساس . ومع هذا ، أرى أن أضيف إلى تلك التفاصيل بعض الملاحظات لزيادة البرهان والإيضاح .

لا ينكر أن الإنكليز سايروا الحركة العربية وصانعوها أكثر من سائر الدول . وما ذلك إلا لأنهم أكثر عملية في السياسة ، وأسرع فهماً لنفسيات الأمم وحقائق الاجتماع . . . إنهم عرفوا القوة الكامنة في الفكرة العربية قبل غيرهم ، فرأوا أن يسايروها بعض المسايرة ويصانعوها بعض المصانعة ـ بدلا من محاربتها مباشرة ـ ليدفعوا ضررها عنهم ويجعلوها أكثر ملاءمة لمصالحهم .

يجب أن نعرف جيداً أن السياسة الانكليزية سياسة عملية ، تتكيف مع الظروف ، وتنتهز الفرص على الدوام ، ويجب ألا ننسى أن بريطانيا العظمى هي التي خلصت الدولة العثمانية ـ التي كانت صاحبة الخلافة الإسلامية ـ من استيلاء الروس عدة مرات ، وهي التي كانت أوقفت الجيوش المصرية في قلب الأناضول ، لتخليص مقر الخلافة الإسلامية من استيلاء تلك الجيوش الظافرة ، وهي التي كانت حالت دون اتحاد مصر مع سورية في عهد محمد علي الكبير .

فكل من يتهم فكرة الوحدة العربية بأنها دسيسة أجنبية ، يكون قد قال بخدعة ليس وراءها خدعة ، ووقع في انخداع ليس وراءه انخداع .

يجب أن نعلم حق العلم أن فكرة الوحدة العربية فكرة طبيعية ، لم يوجدها

موجد ، إنها نتيجة طبيعية لوجود الأمة العربية نفسها . هي قوة اجتماعية ، تستمد نشاطها من حياة اللغة العربية ، وتاريخ الأمة العربية ، واتصال البلاد العربية فلا يستطيع أحد أن يدّعي بصورة منطقية ، أن الإنكليز هم الذين خلقوا فكرة اللغة العربية ، إلا إذا استطاع أن يبرهن على أن الانكليز هم الذين خلقوا اللغة العربية ، وأوجدوا تاريخ الأمة العربية ، وكونوا جغرافية البلاد العربية .

إن فكرة الوحدة العربية من التيارات الطبيعية التي تنبع من أغوار الطبيعة الاجتماعية ، لا من الآراء الاصطناعة التي يستطيع أن يبتدعها الأفراد ، أو تستطيع أن تخلقها الدول .

إنها ظلت كامنة ـ شأن الكثير من القوى الطبيعية والاجتماعية ـ منذ عدة قرون ، لأسباب وعوامل تاريخية كثيرة ، لا مجال لشرحها هنا ، غير أن كل شيء يدل على أن دور كمونها قد انتهى ، وأن تيارها أخذ يظهر للعيان ، وصار يتدفق شيئاً فشيئاً .

ولا شك أن تيار هذه الفكرة سيزداد تدفقاً من جميع النفوس العربية بسرعة متزايدة تزايداً هائلا ، ويعيدها إلى مجدها السالف ونصرتها الأولى . بل إلى ما هو أخصب وأسمى منها . هذا ما يجب أن يكون إيمان كل متنور من الناطقين بالضاد .

بين الوطنية والأمية(*)

- ١ -

الوطنية من أهم وأقوى النزعات الاجتماعية المتأصلة في النفوس البشرية . ومع هذا فإنها لا تسلم من أعداء وخصوم تسعى إلى كسر قوتها وإضعاف تأثيرها . وإني سأتحدث إليكم هذه الليلة عن أهم أعداء الوطنية وأخطر خصومها .

وعندما أقول « أعداء وخصوم » لا أقصد بقولي هذا « الأشخاص والأفراد »، بل أقصد « الميول والنزعات ». لا أقصد الأشخاص والأفراد الذين يعادون وطنهم ويخونون أمتهم ، بل أقصد الميول النفسية والنزعات الفكرية التي تعاكس الدواعي الوطنية وتوجه العواطف والأعمال إلى اتجاه يخالف اتجاهها .

إن أهم وأعم الميول النفسية التي تعارض الوطنية وتعاديها بهذه الصورة ، هي « الأنانية » لأنها توجه النفوس نحو المصالح والملذات الذاتية ، وتحملها على تقديم هذه المصالح والملذات على كل شيء على حين أن « الوطنية » على عكس ذلك ـ تدعو إلى « الإيثار » و « التضحية » في سبيل الوطن والقومية . إنها تطلب من كل شخص أن يحب وطنه ، ويخدم أمته بكل ما أوتي من قوة ، وأن يضحي بشيء كثير من راحته وهناءته في هذا السبيل ، حتى إنها تطلب منه أن يوصل هذه التضحية إلى درجة « بذل النفس والحياة » عند اللزوم .

ولذلك نستطيع أن نقول . إن الأنانية تعمل على الدوام عملاً معاكساً لدواعي الوطنية . فالوطنية لا تستطيع أن تنمو وتقوى دون أن تتغلب على الأنانية المعادية لها .

(*) من محاضرة القيت بنادي المثنى ببغداد، ونشرت في مجلة : الرسالة، العدد ٢٤٢ (١٩٣٨).

غير أن الأنانية لا تعادي النزعة الوطنية وحدها ، بل تعادي جميع الفضائل والنزعات الأخلاقية على اختلاف أنواعها . فكسر قوة الأنانية ليس من الأمور التي تتطلبها النزعة الوطنية وحدها ، بل هو من الأمور التي تتطلبها سائر النزعات الأخلاقية بأجمعها .

ولذلك نستطيع أن نقول إنه خلال النضال العنيف الذي يحدث بين الوطنية والأنانية ، لا تبقى الوطنية بدون أنصار ، بل إنها تجد لنفسها عدة أنصار من سائر النزعات الأخلاقية التي تشترك معها في هذا النضال .

غير أن هناك بعض النزعات التي تعادي الوطنية دون أن تعاكس سائر الفضائل الأخلاقية ، فالوطنية لا تجد لنفسها أنصاراً من تلك الفضائل خلال مناضلة مثل هذه النزعات ، فتحمل أعباء النضال بمفردها بطبيعة الحال .

أما منشأ النزعات المعادية للوطنية ، فهو الآراء والمذاهب الفلسفية والاجتماعية التي تعتبر الوطنية من « النزعات البالية المضرة »، فتدعو الناس إلى نبذها والتخلص منها .

لعل أقدم هذه الآراء والمذاهب هو الفكرة التي تعرف في بلاد الغرب باسم « كوزموبوليتية » Cosmopolitisme بمعنى « مواطنية العالم »، أو بتعبير أقصر « العالمية ». هذه الفكرة تدعو الناس إلى الترفع عن النزعات الوطنية الخاصة ، وتطلب إليهم أن ينزعوا إلى « حب العالم » دون أن يفرقوا بين مختلف الأوطان .

أما الملاحظات التي تستند إليها فكرة العالمية فيمكن أن تلخص بهذه الكلمات :

ما الفرق بين الأوطان المختلفة ؟ أليست كلها من أجزاء الأرض التي نعيش عليها ؟ . . . وما قيمة الحدود التي تفصل الأوطان بعضها عن بعض ؟ أليست كلها من الأمور الاعتبارية التي أوجدتها الوقائع الحربية أو المناورات السياسية ؟ . . . وما الفرق بين الأمم المختلفة ؟ أفلم تنحدر كلها من أصل واحد ؟ أفلا يجدر بالإنسان، والحالة هذه أن يسمو بأفكاره وعواطفه فوق الأوطان وفوق الأمم ؟ فليعتبر الأرض بأجمعها « وطناً » كما يعتبر أبناء البشر بأجمعهم « مواطنين ».

لقد مر في الحقيقة في تاريخ حياة البشرية عهود طويلة كانت فيها « الرابطة الوطنية » ضيقة محدودة ، لا يتعدى نطاقها أسوار بعض المدن ، كما كانت فيها الرابطة القومية محدودة المدى ، لا يتجاوز تأثيرها حلقات بعض القبائل ، فقد شهد التاريخ « العهد » الذي ارتفعت فيه الحدود من بين المدن التي كانت متخالفة ، وانتفت فيه الضغائن من بين القبائل التي كانت متعادية ، فتوسعت فيه فكرة الوطنية والقومية إلى

ما وراء حدود المدن ونطاق القبائل ، فوصلت إلى الحدود التي نشاهدها في الحالة الحاضرة . إن سلسلة التطورات التي حدثت بهذه الصورة إلى الآن تدل على أن هذا التوسع سيستمر على الدوام ، فسيأتي يوم تندمج فيه الأوطان المختلفة في بعضها البعض إلى أن يصبح « العالم » « الوطن المشترك » لكل الناس ، كما تمتزج فيه الأمم المختلفة ببعضها البعض ، إلى أن تصبح « الإنسانية » بمثابة « القومية المشتركة » بين جميع أبناء البشر.. وأما « النزعة الوطنية » التي نعرفها الآن فستزول حتماً بتقدم البشر وتسامي العواطف ، وستترك محلها إلى عاطفة إنسانية ، وأخوّة شاملة . فيجدر بالمفكرين أن يسبقوا سائر الناس في استقبال هذا التطور الجديد ، فيسموا بأنفسهم من الآن فوق الوطنيات الخاصة ، ويعملوا بهذه الصورة على سرعة حلول عهد الإنسانية الحقة .

هذه هي سلسلة الآراء والملاحظات التي تستند عليها فكرة « الكوزموبوليتية » أي « فكرة العالمية » .

لا شك في أن هذه الآراء لا تخلو من قوة جذب وإغراء . إنها تفسح أمام الأذهان مجالاً واسعاً لأحلام الأخوة البشرية وأماني السلم الدائم ، وتلوح أمام الخيال بعالم جديد ، أرقى وأسمى من العالم الذي نعيش فيه الآن ، فمن الطبيعي أن تستولي هذه الآراء في الوهلة الأولى على بعض النفوس التوّاقة إلى الكمال ، ولو كان في الخيال .

لقد انتشرت الفكرة فعلاً انتشاراً كبيراً بين المفكرين في النصف الأخير من القرن الثامن عشر ، ولا سيما في ألمانيا ، حيث أصبحت النزعة السائدة في عالم الفكر والفلسفة ، فكان معظم الفلاسفة والأدباء ـ من غوته إلى لسينغ ، ومن هردر إلى شللينغ ـ يقولون بها ويدعون إليها ، فكان « غوته » مثلاً يترفع عن النزعة الوطنية ، ويقول : « وقانا الله منها » ، وكان « هردر » يعتبر الوطنية من النزعات التي لا تليق بالمتنوّرين والمفكرين .

ومما هو جدير بالانتباه والملاحظة ، أن هذه النزعة الفكرية ـ مع انحدارها في الأصل من روح التشوق إلى الكمال ـ تتفق في النتيجة مع روح الاستكانة السلبية ، وتكتسب لذلك قوة من ميول الأنانية الخفية ، لأن « فكرة الإنسانية والعالمية » نزعة أفلاطونية ، لا تتطلب من الفرد عملاً سريعاً وتضحية فعلية . على حين أن الوطنية نزعة واقعية ، تتصل بالحياة وتتطلب من المرء أن يقوم ببعض الأعمال والتضحيات بصورة سريعة . فالانصراف عن النزعة الوطنية استناداً إلى « فكرة الإنسانية » يكون بمثابة الانصراف عن الأعمال الإيجابية استكانة إلى الأوضاع السلبية . ولهذا السبب

يتفق هذا الانصراف اتفاقاً كبيراً مع روح الأنانية التي كثيراً ما تتقنع بأقنعة خداعة وتجر وراءها كثيراً من الميول النفعية .

لقد انتبه « جان جاك روسو » إلى هذه الحقيقة ، فانتقد « الفكرة العالمية » بأسلوب لاذع ، فقال : « إن بعض الناس يحبون أبناء الصين ، لكي يتخلصوا من الواجبات الفعلية التي تترتب عليهم من جراء حب أبناء وطنهم الأقربين ».

وعلى كل حال ، يمكننا أن نقول : إن فكرة « العالمية » انتشرت في القرن التاسع عشر انتشاراً كبيراً ، بسبب تشوّق المفكرين إلى الكمال الخيالي من جهة ، وبدافع ميل الناس إلى التخلص من ثقل الواجبات الفعلية من جهة أخرى .

هذا الانتشار صار عظيماً في البلاد الألمانية بوجه خاص ، أولاً ، لموافقة الفكرة لروح الفلسفة السائدة بين مفكري الألمان عندئذ ، وثانياً ، لعدم اصطدامها هناك بنزعة وطنية قوية ، بسبب انقسام الألمان إلى دويلات كثيرة ، واشتباك منافع هذه الدويلات وأمرائها اشتباكاً يحول دون نمو النزعات الوطنية القومية نمواً سريعاً . إننا نجد في إحدى الكلمات التي كان قالها المفكر الألماني « شله يجل » دليلاً قاطعاً على ما أسلفناه ، فقد قال : « من العبث أن نحاول تكوين أمة ألمانية ، فالأجدر بنا أن نأخذ بالفكرة العالمية ونخدم الإنسانية . . . »

واستمر الحال في البلاد الألمانية على هذا المنوال حتى غزوة نابليون وهزيمة «يه نا».

ولا شك أن الانهزام الهائل الذي مني به الجيش البروسي في واقعة « يه نا » كان من أبرز نتائج ضعف النزعة الوطنية وانتشار الفكرة العالمية : فإن الجنود كانوا ينهزمون من ساحة القتال ، تاركين أسلحتهم فيها دون أن يحاولوا استعمالها لصد غارة العدو الزاحف إلى بلادهم .

غير أن كل ما حدث بعد ذلك ، بدّد أحلام « العالمية » وأماني (الإنسانية) التي كانت مستولية على النفوس . وأظهر لكل ذي عين بصيرة الفروق الهائلة بين « الوطن » الذي ينتسب إليه ، وبين غيره من الأوطان ، وبين الأمة التي ينحدر منها وبين غيرها من الأمم .

فإن الذين كانوا انهزموا من ميدان القتال دون أن يستعملوا أسلحتهم لصد غارة الجيوش الأجنبية ، اضطروا ـ بعد بضع سنوات من تاريخ الواقعة ـ إلى الانخراط في سلك الجيوش المذكورة ، ليخدموا مآرب قائدها الخاصة . إنهم أرغموا على التجنيد وعلى العمل تحت إمرة قواد فرنسيين ، ليحاربوا رغم أنوفهم ضد الدول والأمم التي

أراد زعيم الفرنسيين الاستيلاء عليها ، دون أن يكون في كل ذلك أدنى مصلحة لهم ولوطنهم الخاص ولأمتهم الحقيقية .

وهكذا قد شاهد مفكرو الألمان بأعينهم ، أنه حينما كانوا يغطون في أحلام الإنسانية والعالمية ، استولت على بلادهم جيوش أمة بعيدة عن تلك الأحلام ومتشبعة بروح الوطنية بأشد وأقوى أشكالها ، فأخذت تلك الأمة تسيطر عليهم ، تستعبدهم وتذيقهم أنواع الذل وتسوقهم إلى حيث تريد .

فكان من الطبيعي أن تنقلب الآراء والنزعات السائدة في ألمانيا انقلاباً هائلاً ، تحت تأثير الدروس القاسية التي ألقتها هذه الوقائع والنكبات . وفي الواقع لم يمض على وقعة « يه نا » مدة طويلة إلا وقد تركت فكرة العالمية محلها إلى حماسة وطنية شديدة ويقظة قومية جبارة ، وهذه الحماسة الوطنية واليقظة القومية هي التي أدت إلى نهضة بروسيا المعلومة ، وخلصتها من نير الفرنسيين ، ثم قادت الأمة الألمانية بأجمعها نحو الاستقلال والوحدة ، والقوة ، والعظمة .

ومن المفيد لنا أن نتتبع هذا التطور العميق ، فيما قاله وكتبه بعض مفكري الألمان أنفسهم في ذلك العهد . أود أن أذكر لكم مثالين بارزين ، أحدهما من الحكماء وهو « فيخته » ، والثاني من الشعراء وهو « آرنت » .

عندما يذكر اسم « فيخته » في ألمانيا ، يتبادر إلى الأذهان حالاً الخطب الحماسية التي وجهها إلى الأمة الألمانية خلال أيام النكبات التي ذكرناها . وتعتبر هذه الخطب من أهم عوامل النهضة في ألمانيا ، ومن أقوى موجهات القومية فيها .

ألقى فيخته خطبه الأربع عشرة في مدرج جامعة برلين ، عندما كانت الجيوش المحتلة تقوم باستعراضات متوالية في شوارع العاصمة البروسية وميادينها . وتحتوي هذه الخطب على نظريات فلسفية في تاريخ حياة الأمة الألمانية ، وأبحاث شائقة عن الحيوية الكامنة فيها ، وعن وسائل التربية التي تكفل تجديد حياتها . وكل هذه النظريات والأبحاث ترمي إلى غاية واحدة ، هي استنهاض الهمم في سبيل بعث الأمة الألمانية وإعادة بناء مجدها .

إن خطب فيخته تنم عن روح وطنية متأججة ، وتدعو إلى نزعة قومية متعصبة . ولاسيما الخطبة الختامية ، فإنها تعتبر آية من آيات التحميس والاستنهاض : يوجه فيخته في خطبته هذه بعض الكلمات إلى الشباب ، ثم إلى الكهول ، ثم إلى رجال الدولة والمفكرين والأدباء ، وأخيراً إلى الأمراء ، مصدِّراً كل واحدة من هذه الكلمات بقوله : « إن خطبي تستحلفكم وتبتهل إليكم . . . »

بعد ذلك يضطرم حماسة فيقول لهم جميعاً : « إن أجدادنا أيضاً يستحلفونكم معي ويضمون صوتهم إلى صوتي »، ويأخذ في تصوير صوت الأجداد بأسلوبٍ حماسي جذاب . ثم يعقب ذلك بقوله : « إن أخلافكم أيضاً يتضرعون إليكم . . . » ويشرح صوت الأخلاف بأسلوب مؤثر جذاب .

وأخيراً ينهي الخطبة بكلمات تدل على شعوره بغرور قومي عميق : « . . . ولو تجاسرت ، لأضفت إلى كل ما تقدم ، قائلاً : إن القدرة الفاطرة أيضاً تستحلفكم وتستنهضكم . لأنه لم يبق على وجه الأرض أمة حافظت على بذور قابلية التكمل البشري بقدر ما حافظت عليها أمتكم المجيدة فإذا سقطت الأمة الألمانية ، سقط معها الجنس البشري بأجمعه ، ولا يبقى له أدنى أمل في السلامة ».

تصوروا أيها السادة ، أن المفكر الذي استرسل في التحمس للقومية الألمانية بهذه الصورة العجيبة ، كان قد ظل بعيداً عن التفكير في الوطن والوطنية حتى نكبة « يه نا » الأليمة ، تجاوز العقد الرابع من عمره ولم يكتب كلمة واحدة عن الوطن والوطنية ، مع أن أبحاثه الفلسفية كثيراً ما كانت تتناول مسائل الحياة الأخلاقية والاجتماعية . بل بعكس ذلك أظهر ميلاً واضحاً نحو النزعة العالمية ، حتى إنه في أحد الدروس التي ألقاها وهو في الثانية والأربعين من عمره احتقر الذين يرون وطنهم في الأرض والأنهر والجبال . فقال : » إنني أسأل ما هو وطن الاوروبي المسيحي المتمدن حقيقة ؟ هو أوروبا بوجه عام ، والدولة الأوروبية التي تشغل الصف الأعلى في سلم الحضارة على وجه أخص » (وكان فيخته يشير في قوله هذا إلى الدولة الفرنسية نفسها) .

إن المدة التي مرت بين نشر هذه الكلمة وبين حدوث واقعة « يه نا » كانت تسعة أشهر فقط . وأما المدة التي مرت بين نشر هذه الكلمة وبين إلقاء الخطب الوطنية التي ذكرتها فلم تتجاوز الثلاث سنوات . فإن الوقائع التي حدثت خلال هذه المدة القصيرة اضطرت فيخته إلى الانتقال من الفكرة العالمية المتساهلة إلى النزعة الوطنية المتشددة ، وجعلته من أشد المتعصبين للقومية الألمانية ومن أقوى وأنشط الداعين إليها .

وأما « آرنت » فقد اشتهر بأشعاره الوطنية التي أيقظت في نفوس الألمان روح الحماسية والتضحية ، وأوقدت في قلوبهم روح النخوة والحمية ، في تلك الأيام المملوءة بأنواع المصائب والنكبات .

فاسمحوا لي أن أقرأ على مسامعكم نموذجاً من أشعاره الحماسية :

« أعطوني وطناً حراً ، وأنا أرضى عندئذ أن أفقد كل شهرتي ، فيصبح اسمي منسياً ، لا يذكر في غير داري ودار جاري . . . أعطوني بقعة من أرض جرمانية ، يستطيع فيها العندليب أن

يغرد دون أن يرمى بسهم فرنسي . . أعطوني كوخاً صغيراً يستطيع أن يصيح ديكي فوق حاجزه ، دون أن يقع فريسة في يد فرنسي . وأنا أصيح عندئذ مثل الديك ، وأغرد مثل العندليب ، بكل فرح وسرور ، ولو أفقد كل ما ملكته يداي ، فلا يبقى شيء يستر جسمي غير قميص بالٍ . . . »

تصوّروا أيها السادة أن هذا الشاعر الذي أظهر مثل هذا الشعور الوطني الرقيق بهذا الشكل الطريف ، في هذا الشعر الحماسي وفي مئات من أمثاله ، هذا الشاعر أيضاً كان بعيداً عن فكرة الوطن والوطنية ـ بتأثير النزعة العالمية السائدة حوله أذ ذاك ـ حتى حروب نابليون ، اعترف بذلك بنفسه فقال : « إنني عرفت وطني في ثورة الغضب ، وأحببته في ساعة النكبة » .

أعتقد أن هذين المثالين يكفيان لإظهار التطور العميق الذي حدث في الآراء والنزعات في البلاد الألمانية عقب استيلاء الفرنسيين عليها ، في العقد الأول من القرن التاسع عشر .

ونستطيع أن نقول : إن الفكرة العالمية فقدت قوتها ونفوذها في ألمانيا تماماً ، وتركت محلها لروح وطنية متأججة ، استمر اضطرامها طوال القرن التاسع عشر .

ولكنها لم تندثر تماماً في سائر البلاد ، بل على عكس ذلك ـ وجدت في بعضها تربة صالحة لنموها ـ تحت شكل جديد ، هو فكرة السلم الدائم العام .

فلقد تشكلت عدة جمعيات تدعو إلى السلم والتآخي منذ سنة ١٨١٤ . تألفت أول جمعية من جمعيات السلم في أمريكا ، وأخذت تسعى لنشر مبادئها بين المفكرين والناس بصور ووسائل شتى . إنها أخذت تدعو إلى توحيد الأوطان . حتى إنها لم تتردد في بعض الأحيان عن توجيه حملات عنيفة على الوطنية في سبيل هذه الدعوة . إن فكرة السلم والتآخي وجدت بهذه الصورة عدداً غير قليل من الأنصار والمريدين بين الأدباء والمفكرين ورجال الدين . وصار هؤلاء يعقدون سلسلة مؤتمرات أممية بقصد نشر فكرة السلم والتآخي بين الأمم .

غير أننا إذا تتبعنا سير انتشار هذه الفكرة وجدنا أن هذا الانتشار لم يجر باطراد على وتيرة واحدة ـ فإن الفكرة كانت تنتشر انتشاراً لا بأس به مدة من الزمن ، ثم تنحسر فجأة ، عندما تصطدم بالوقائع ، وتشهد حدوث حروب جديدة ، تبدد الأحلام المستولية على الأذهان ، وتثير ضغائن جديدة بين الأمم .

ونستطيع أن نجد خير مثال لذلك فيما كتبه وقال الشاعر الفرنسي العظيم « فيكتور هيغو » . انجذاب هذا الشاعر إلى فكرة « توحيد الأوطان ونشر ألوية السلم على العالم » . فاشترك في مؤتمرات السلم ، وألقى في بعضها خطباً ، وأرسل إلى

بعضها رسائل . وفي كل ذلك أظهر نزوعاً شديداً نحو السلم العام وإيماناً عميقاً بتوحيد الأوطان . وتخيل في إحدى خطبه العهد الذي ستتحد فيه الدول الأوروبية بأجمعها ، والعهد الذي ستتصافح فيه الولايات المتحدة الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية من وراء البحار ، وتوحد أعمالها لخير البشر العام . كما أنه حلم بالعهد الذي ستنتقل فيه المدافع إلى المتاحف ، وستترك القذائف محلها لأوراق التصويت في ندوة عالمية تكون السيادة فيها للمناقشة العلمية والرأي الحر . وتحت تأثير هذه الأحلام وجه الشاعر دعوة حارة لإزالة الحدود ، والفوارق من بين الأمم ، قائلاً : « إن رأس البلاء هو الحدود ، لأن مفهوم الحدود يتضمن المخفر ، والمخفر يتطلب الخفير ، والخفير يستوجب الجيش ، والجيش يدعو إلى الحرب . فلنحذف الحدود ، لكي نرى ألوية السلم منتشرة بين البشر . . ».

ومن غريب المصادفات أن هيغو كان أرسل هذا البيان إلى مؤتمر السلم الذي انعقد في لندن سنة ١٨٦٩ ، أي قبل نشوب حرب السبعين بسنة واحدة فقط . وما كادت الحرب تنشب بين فرنسا والمانيا ، حتى ترك الشاعر هذه الأحلام جانباً ، وأخذ يبدع سلسلة أشعار حماسية تتأجج فيها روح وطنية ثائرة .

إن هذا الشاعر لم يكن من الشواذ في هذا الباب . بل ظهر له أمثال كثيرون في كثير من البلاد . فعدد غير قليل من المفكرين انجذبوا مدة من الزمن إلى فكرة توحيد الأوطان ، ثم عادوا إلى النزعة الوطنية والقومية تحت تأثير الوقائع والحوادث .

لا ننكر أن البعض ظل متمسكاً بهذه الفكرة طوال حياته كما فعل « تولستوي » الشهير ، فإنه ظل يدّعي أن الوطنية من بقايا العهود الهمجية ، وأن من يعيش عيشة فكرية حقيقية لا يمكن أن يعترف بالوطن والوطنية . . . وظل يدعو الناس إلى نبذ النزعات الوطنية ، مهما كانت أشكالها ، وإلى الامتناع عن الحروب مهما كانت الأسباب الداعية إليها . غير أن روزفلت الكبير كان أجاب على آراء « تولستوي » في إحدى خطبه بكلمة طريفة جداً ، إذ قال :

« نعم ، قد يأتي عهد - في أغوار عصور المستقبل البعيد - تفقد فيه الوطنية قيمتها وفائدتها . كما أنه قد يأتي عهد يندثر فيه نظام الأسرة فالزواج . غير أنه يجب أن نعرف جيداً أن الرجل الذي لا يفرق بين وطنه وسائر الأوطان - في المجتمع الذي نعيش فيه الآن - ، يكون عنصراً مضراً ، كالرجل الذي لا يفرق بين زوجته وسائر النساء . . . »

إن دعاة السلم العام والأخوة البشرية الشاملة الذين ظهروا طوال القرن التاسع عشر ، وحتى أوائل القرن العشرين - حتى الحرب العالمية - كانوا يتكهنون بقرب تحقق

أحلامهم وأمانيهم . غير أن الوقائع والحوادث كانت تأتي على الدوام معاكسة لتلك الأماني والأحلام . إنهم كانوا يتكهنون بأن ساحات الحرب ستتحول إلى أسواق تجارية ، غير أن الوقائع أتت بنتائج معاكسة لذلك تماماً : لأن الأسواق التجارية أصبحت مناراً للحروب . . . كانوا يقولون إن المدافع ستنتقل إلى المتاحف ، ولا ننكر أنه قد حدث شيء من ذلك . فإن المدافع التي كان يعرفها هؤلاء الدعاة انتقلت فعلا إلى المتاحف ، غير أن ذلك لم يحدث من جراء انتصار فكرة السلم العام ، كما أنه لم يؤد إلى تقوية الفكرة المذكورة . إنه حدث من جراء اختراع أنواع جديدة من المدافع المتفوقة في قوتها الحربية .

كانوا يوجهون أنواع السهام إلى « الحدود » التي تفصل الدول عن بعضها البعض ، وكانوا يتمنون زوالها خدمة للسلم العام . فقد حدث فعلاً في الحدود التي كانوا يعرفونها انقلابات عظيمة ، أدت إلى تبدل عشرات منها وزوال مئات . غير أن كل ذلك لم يحدث على أساس توحيد الأمم بأجمعها ، ولا على أساس توحيد الأمم المتمدنة وحدها ، بل حدث من جراء تحقيق النزعات القومية وإعادة بناء الدول حسب مقتضيات تلك النزعات . فقد اتحدت الدويلات الكثيرة التي كانت تنقسم إليها الأمم ، فكونت دولة كبيرة أشد وطنية وأصلب قومية من جميع الدويلات التي اندمجت فيها . هذا ومن جهة أخرى فقد تجزأت بعض الدول الكبيرة التي كانت تتألف من أمم مختلفة النزعات ، وانقسمت إلى عدة دول مستقلة بعضها عن بعض ، غير أن ذلك أيضاً حدث بتأثير النزعات القومية وأدى إلى تقوية تلك النزعات .

إزاء هذه النتائج الفعلية ، فقدت الفكرة العالمية كل ما كان لها من قوة ، فأخذت فكرة السلم العام ونزعة الأخوة البشرية اتجاهاً جديداً يختلف عما كان يقصده دعاة العالمية كل اختلاف .

هذا الاتجاه الجديد هو الدعوة إلى التعاون والتضامن بين الأمم ، داخل نطاق الوطنية والقومية تماماً : فلتبق كل أمة متمسكة بوطنيتها ، على أن تحترم الأمم الأخرى أيضاً ، فلتبق كل أمة مستقلة في شؤونها ، على أن تتعاون مع سائر الأمم في مختلف ساحات النشاط البشري ، من العلم والثقافة إلى الاقتصاد والمواصلات .

إن هذه النزعة الجديدة لم تكن من نوع التمنيات الخيالية ، بل هي من النزعات العملية التي أنتجت نتائج باهرة ، وساعدت على تكوين « مؤسسات أممية » كثيرة من « اتحاد البرق والبريد الأممي » إلى « مؤسسة التعاون الفكري الأممي »، لا سيما بعد الحروب العالمية .

ونستطيع لذلك أن نقول إن : «نزعة الوطنية خرجت سالمة ظافرة من الكفاح العنيف الذي حدث بينها وبين « فكرة العالمية » بأشكالها المختلفة .

غير أن الوطنية ـ بالرغم من تغلبها على النزعات المعادية التي ذكرناها آنفاً ـ وجدت نفسها منذ مدة أمام نزعة معادية أخرى أشد خطراً من تلك ، هذه النزعة هي « الأممية الشيوعية ».

إن دعاة هذه « النزعة الأممية » لم يحلموا بآمال السلم العام ، ولم يعللوا أنفسهم بأماني الأخوة البشرية الشاملة . بل إنهم على عكس ذلك آمنوا بضرورة الحرب واستعدوا لها . غير أنهم قالوا إن هذه الحروب يجب أن تنشب بين الطبقات ، يجب على عمال العالم أن يتحدوا على اختلاف أوطانهم ليحاربوا الرأسماليين مهما كانت قومياتهم . .

إن دعاة الأممية الشيوعية يريدون تغيير نظام المجتمع الحالي من أساسه ، ويعتقدون أن ذلك لا يمكن أن يتم دون ثورة وحرب ، ويقولون إن هذه الثورة يجب ألا تتقيد بقيود الوطنية ، بل يجب أن تعمل ضدها .

يقول هؤلاء إن الوطنية من وسائل حكم الرأسمالية ، وهي من الأسلحة التي تستعملها الرأسمالية لخداع الصعاليك واستخدامهم لأغراضها الخاصة ، فلا يمكن أن يتأسس النظام الشيوعي ما لم تهدم فكرة الوطنية الخداعة وتمحى الحدود التي تولدت منها . فالأممية الشيوعية تدعو إلى نبذ الفكرة الوطنية ومحاربة الرأسمالية أينما كانت ، وبأية وسيلة كانت . لذلك تطلب إلى العمال أن يتحدوا دون أن يتقيدوا بالروابط التي أوجدتها هذه النزعات . ولهذا السبب تبدأ دعوتهم كل يوم بهذه الفقرة : « ياعمال العالم . . . اتحدوا ».

تدعو الأممية الشيوعية جميع عمال العالم إلى الاتحاد ، لأنها تقول بأن وطن العامل هو المعمل وحده ، وأما مواطنه الحقيقي فهو العامل مهما كانت قوميته ، كما أن عدوه الأصلي هو الرأسمالي مهما كان الوطن الذي ينتسب إليه ، فعدو العامل الفرنسي مثلا ليس الجندي الألماني أو الإنكليزي أو الروسي ، بل هو الرأسمالي ، سواء أكان من الفرنسيين أو الألمان أو الإنكليز أو الروس . فيجب على جميع عمال العالم أن يتحدوا لمحاربة الرأسماليين على اختلاف أوطانهم وقومياتهم .

وإذن يجب أن تفكك أوصال الأوطان الموجودة وتنحل الروابط الوطنية الحالية ، يجب أن تزول كل هذه الروابط التي تجمع « العمال وأصحاب رؤوس الأموال » في كل وطن تحت لواء واحد ، وتفرق بين العمال الذين ينتسبون إلى دول وأوطان كثيرة . يجب أن

تترك هذه الروابط الوطنية محلها لرابطة جديدة مؤسسة على أساس الطبقات . بهذه الصورة ، وبهذه الصورة وحدها ، يتم النصر للنظام الشيوعي في كل العالم ، وبهذه الصورة وحدها تتم سيادة العمال ورفاهيتهم .

هذه هي على وجه الإجمال ، أهم الآراء التي تدلي بها « الشيوعية الأممية » في أمر النزعات الوطنية .

إن هذه الدعاية الأممية ، كانت تقوم على عواتق بعض الأفراد والجمعيات ، حتى الحرب العالمية الماضية . غير أن الشيوعيين تمكنوا ـ في أواخر الحرب العالمية ـ من الاستيلاء على أعنة الحكم ، في دولة من أعظم دول العالم ، وأسسوا فيها نظاماً شيوعياً . وهذه الدولة الشيوعية ـ أي روسيا السوفياتية ـ أخذت على عاتقها مهمة الدعوة إلى الأممية في كل أنحاء العالم ، وصارت تقوم بهذه المهمة بكل ما لديها من وسائل مادية ومعنوية ، من أموال وافرة إلى تشكيلات منظمة .

إن آلام الفقر وآمال الرفاهية ، التي تستولي على نفوس العمال من جهة ، والدعاية الخلابة التي تقوم على تشكيلات واسعة النطاق ومحكمة الترتيب من جهة أخرى . . . قوّت النزعة الأممية الشيوعية في بعض البلاد ، وأقامت بهذه الصورة أمام النزعة الوطنية عدواً جديداً خطراً جداً .

ومن الطبيعي أن النزعة الوطنية لم تتقاعس عن العمل تجاه هذا العدو الجديد ، إنها أخذت تناضل الأممية الشيوعية بحزم شديد وقوة كبيرة ، فانتصرت عليها في بعض البلاد . غير أن النضال لا يزال سجالاً بين النزعتين ، مادة وجهاراً في بعض البلاد ، ومعنى وخفية في البعض الآخر .

ـ ٢ ـ

إن هذه الأسطر كتبت قبل ست سنوات . والآن ، بعد أن حدث ما حدث في روسيا السوفياتية منذ ذلك التاريخ ، ولا سيما منذ نشوب الحرب العالمية الجديدة ، نستطيع أن نقول : إن « فكرة الوطنية » قد انتصرت على « فكرة الأممية » حتى في روسيا السوفياتية نفسها . لأن الدولة المذكورة أخذت تتباعد عن الدعوة الأممية شيئاً فشيئاً إلى أن قررت حل وإلغاء « الأممية الثالثة ». زد على ذلك أنها تركت نشيدها « الأممي ».المعروف ، ذلك النشيد الذي كان يدعو على الدوام جميع عمال العالم إلى الاتحاد على اختلاف أجناسهم وأوطانهم .

وبهذه الصورة قد ثبت مرة أخرى أن « فكرة الاشتراكية » ـ مهما كان نوعها ـ لا

تعارض « الفكرة الوطنية » في حد ذاتها ، حتى إن مباديء الشيوعية نفسها لا ترتبط بـ « فكرة الأممية » بطبيعتها .

ولذلك نستطيع أن نقول : إن فكرة الأممية فقدت أكبر وأقوى الدعائم التي كانت تستند إليها ، وفقدت معها حدتها وخطورتها .

مع هذا لا نستبعد أن تبقى فكرة الأممية عالقة ببعض الأذهان ، ولهذا نرى من المفيد أن نلفت الأنظار إلى أضرار هذه الفكرة ، ونعيد هنا الملاحظات التالية عن الوطنية والأممية :

إن الانقلاب الصناعي الذي بدأ في أوائل القرن الأخير ـ والذي لم ينته إلى الآن ـ زاد في فروق الثروة بين الناس زيادة هائلة ، وأوصل مشاكل المعيشة إلى درجة لم يسبق لها مثيل . لا شك في أن هذا التطور العظيم الذي حدث في الحياة الاجتماعية كان يتطلب نظرات وأنظمة حقوقية جديدة تضمن للكل حق الحياة والعمل ، بالعدل الذي يقتضيه هذا التطور العميق .

غير أن الحكومات لم تقدر خطورة هذه الأوضاع حق قدرها ، فلم تقدم على سن القوانين الضرورية لمعالجتها . وذلك أحدث مجالاً واسعاً أمام أصحاب رؤوس الأموال للاستبداد بحياة العمال بدون تأمل ، وللاسترسال في استغلال أتعابهم بدون إنصاف . وهذه الحالة ولدت الاشتراكية التي أخذت تطالب الحكومات بوضع حد لهذا الاستبداد ، وسن قوانين جديدة تثبت حقوق العمل وتضمن إنصاف العمال ، وتمنع تضخم رؤوس الأموال على حساب ضرر الآلاف بل الملايين من العمال وشقائهم . غير أن الحكومات قاومت في باديء الأمر الحركة الاشتراكية ومطالبها مقاومة شديدة ، وهذه المقاومة أدت إلى حدوث سلسلة ثورات واعتصابات عنيفة ، كما استوجبت تفرع الاشتراكية إلى فروع ومذاهب متنوعة ، فاختلفت لذلك المذاهب الاشتراكية اختلافاً كبيراً ، من المعتدلة إلى المتطرفة ، ومن الوطنية إلى الأممية .

أنا لا أخالف من يدعو إلى الاشتراكية ، حتى إنني لا أعارض من يقول بالشيوعية ، غير أنني أطلب إلى هؤلاء ألا يمزجوا دعوتهم هذه بالفكرة الأممية ، وألا يجعلوا حركتهم معادية للنزعة الوطنية . إنني أعتقد أن الأضرار التي تنجم عن الإصغاء إلى الدعاية الأممية لا تكون متساوية في كل البلاد ، بل إنها تزداد أو تنقص ، تبعاً لحالة « الوطنية » فيها :

تصوروا أمة ناهضة ، متحدة ، متصفة بشعور قومي عميق ، ونزعة وطنية شديدة ، قد تأصلت الوطنية والقومية في نفوس أبنائها ، حتى إنها دخلت في طور

الإفراط والتعدي ، فصارت تحمل القوم على التوسع على حساب غيرها من الأمم . لا شك في أن رياح النزعة الأممية إذا هبت على نفوس أمة كهذه لا تستطيع أن تقتلع شجرة الوطنية من جذورها ، فلا يتعدى تأثيرها حدود بعض الأمور الطفيفة ، من نوع إسقاط الأوراق ، أو كسر الأغصان . إن انتشار فكرة الأممية بعض الانتشار بين أبناء تلك الأمة لا يزعزع بناء الوطنية زعزعة خطيرة ، وكل ما يعمله ينحصر في كسر ثورة الإفراط وتخفيف أطماع التوسع والاستعمار .

ثم تصوروا أمة ـ على عكس ذلك ـ متأخرة في حضارتها ، متفرقة في سياستها ، مترددة في وطنيتها ، استيقظت من سبات عميق في عهد قريب ، فلم يمض على يقظتها هذه ، الوقت الكافي لاختمار الفكرة القومية في نفوس أبنائها ، فلم يتم بعد « تكوّن الشعور القومي » و « تأصل النزعة الوطنية » في تلك النفوس . لاشك في أن تأثير رياح « الأممية » على أمة كهذه يكون خطراً جداً . لأنه يوقف اختمار الفكرة القومية في مبادئها ، ويحول دون تكوّن الشعور القومي العام في بدء عهده ، ويميت تباشير النزعة الوطنية الحقة قبل أن تتأصل في النفوس .

إنني أعتقد بأن نظرة واحدة إلى حالة البلاد العربية والأمة العربية على ضوء هذه الإيضاحات ، تكفي للدلالة دلالة قطعية على أن انتشار النزعة الأممية ـ ولو انتشاراً قليلاً ـ يكون مضراً جداً ، بل مهلكاً وقتالاً بالنسبة إلى أبناء الضاد .

فيجب علينا أن نبذل أقصى الجهود لمنع تسرب النزعة الأممية إلى النفوس في جميع الأقطار العربية . وقد قال أجدادنا :

بلادي وإن جارت عليّ عزيزة   وأهلي وإن ضنّوا عليّ كرام

أعتقد أن هذا المقال يتضمن أحسن وأبلغ الأجوبة على نظرية الأممية الماركسية .

أنا لا أود أن أقول بذلك : إنه يجب علينا أن نترك الأمور على حالها ، فلا نفكر في إزالة الجور عن أفراد الأمة . بل أقول بعكس ذلك ، بأنه يجب علينا أن نبذل كل الجهود لإصلاح الأحوال وإزالة الجور بأقصى ما يمكن من السرعة ، على ألا نخرج في أعمالنا وتدابيرنا عن مقتضيات الوطنية ، وأن نعتقد في كل حين : أن الوطن قبل كل شيء . وفوق كل شيء .

العالم العربي والشرق الأوسط(*)

- ١ -

لقد اعتاد الأوروبيون والامريكيون أن ينظروا إلى بلادنا والبلاد المجاورة لنا من زاويتهم الخاصة وبمنظارهم الخاص ، من خلال مصالحهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية ؛ ولذلك حددوا على خارطة الأرض ، حول ملتقى قارتي آسيا ، وأفريقيا ، منطقة أسموها باسم « الشرق الأوسط »، وصاروا يولونها اهتماماً خاصاً فيجعلونها موضوع دراسات وأبحاث ، وإذاعات خاصة .

ولهذا السبب ، صرنا نقرأ في مختلف اللغات ، مجموعة كبيرة من الكتب والمجلات التي تحمل اسم هذه المنطقة ، وصرنا نشاهد كثيراً من الخرائط التي تصور « الشرق الأوسط »، ونسمع كثيراً من الأخبار عن الاجتماعات التي يعقدها من وقت إلى آخر ممثلو هذه الدولة أو تلك في « الشرق الأوسط »، وعن معاهد الأبحاث التي تتولى دراسة شؤون الشرق الأوسط ، وعن المؤتمرات الدورية والمنظمات الدائمة التي تسعى إلى تنسيق العلاقات بين دول الشرق الأوسط . كما صرنا نقرأ كثيراً من الأخبار عن المشاريع التي توضع ، والمقررات التي تتخذ بقصد الدفاع عن هذه المنطقة من العالم .

وصار الكثيرون منا يتأثرون من هذه الأخبار والكتابات الكثيرة ، فيشاركون الغربيين في هذه النظرات الخاصة ، ظناً منهم بأنها « نظرات علمية »، تستند إلى

(*) نشر في: ساطع الحصري، دفاع عن العروبة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٦).

حقائق جغرافية ، غافلين عن العوامل السياسية التي رسمت وعينت حدود هذه المنطقة وفق ما تقتضيه مصالح الدول العظمى .

ولـذلك ، صـارت تظهـر في المكتبة العـربية أيضـاً طائفـة من الكتب والمقالات والخرائط التي تحمل اسم الشرق الأوسط ، وتلفت الأنظار إلى شؤون هذه المنطقة .

- ٢ -

ومما يجب أن يلاحظ في هـذا المضمار ، أن خـارطة المنطقة التي تسمى الشـرق الأوسط ، تشطر العالم العـربي إلى شطرين : تتـرك الشطر الغـربي منه جـانباً ، فتهمله إهمالاً كلياً ، وأما الشطر الشرقي منه فتدخله داخل نطاقها ، إلا أنها تحشره مع طـائفة من البلاد « غير العربية » وتطمس بذلك العالم العـربي ، وتخفي عن الأنظار شخصيتـه الخاصة .

ولذلك نستطيع أن نقول إن فكرة الشرق الأوسط ، عندما تستـولي عـلى الأذهان تصرف الأنظار عن الالتفات إلى العالم العربي ، وتعرقل بذلك تبلور مفهوم « العروبة » تبلوراً سليماً ، وتحول دون تكوين فكرة العالم العربي تكويناً سوياً .

إني كتبت المقالتين التـاليتين في تـاريخين مختلفـين بغية كشف النقـاب عن مصدر فكرة الشرق الأوسط ، وإظهارها بمظهرهـا الحقيقي وتخليص خارطـة العالم العـربي من الظلال المشوشة ، التي تلقيها عليها فكرة الشرق الأوسط ، والتي تحول دون ارتسـامها في أذهاننا بما تستحقه من الوضوح والبروز .

الشرق والشرقيون

لبعض الكلمـات حظ غـريب ، وسيـرة عجيبـة : تلفـظهـا الألسن وتكتبهـا الأقلام ، دون أن تخصصها لمعنى واضح ثابت .

فإن معاني هذه الكلمات كثيراً ما تبقى غامضة الملامح ، مبهمة التقاطيع ، مثل الأشباح التي تتراءى للأنظار من وراء زجاج قليل الشفافية ، أو من بين طبقة كثيفة من الضباب : شكلها لا يظهر بوضوح تـام ، بل يكـون غامضـاً بعض الغموض ، ولكن هذا الغموض يسمح لكل واحـد من الناظـرين إليها أن يعـطيها الشكـل الذي يـروق له ، أو يتخوف منه أو يتمناه ، أو يتوقعه ، وخلاصة القول ، الشكل الذي ترسمـه له أوهامه ورغباته .

والناس يكثرون من ذكر تلك الكلمات ويسترسلون في المناقشة حولها ، من غير

أن ينتبهوا إلى أن المعنى الذي يقصده منها أحد المتكلمين قد يختلف عن المعنى الذي يفهمه منها مخاطبوه ومعارضوه . لعل كلمة الشرق من أغرب الأمثلة على ذلك .

الشرق ! . . .

كلمة تتناقلها الألسن والأقلام . . . تارة مستقلة بذاتها ، وطوراً منسوبة إلى غيرها : الشرق ، الشرقي ، العقلية الشرقية ، الحضارة الشرقية ، العادات الشرقية ، الثقافة الشرقية . . . إلى آخر ما هنالك من الشرقيات . . . التي نسمعها أو نقرؤها ، أو نقولها في مختلف المناسبات .

ولكنا إذا ما تساءلنا : ماذا يقصد من كلمة الشرق والشرقي بالضبط ، وجدنا أنفسنا أمام فوضى كلامية غريبة ، وبلبلة فكرية شديدة .

من المعلوم أن لكلمة الشرق معنى واضحاً وثابتاً في الجغرافيا . ولكن هذا المعنى الجغرافي نفسه من المعاني النسبية التي تتبع مواضع الأمكنة والأشياء . فلكل مكان شرق خاص به . ولكل شيء شرق لا ينفك عنه . فكل مكان من الأمكنة يكون في غرب بعض المواضع ، وفي شرق بعض المواضع الأخرى . فإذا انتقل المرء من مكان إلى آخر ، انتقلت معه على الفور بعض أماكن من شرقه إلى غربه ، أو من غربه إلى شرقه .

وخلاصة القول ، إن المعنى المفهوم من كلمة الشرق في الأصل ، هو من المعاني النسبية التي لا يمكن تصورها مجردةً عن كل اعتبار ، ومطلقةً عن كل قيد .

ومع هذا ، قد اعتاد الناس في كل أنحاء العالم على استعمال هذه الكلمة بمعنى مطلق ، للدلالة على بعض الأقطار المعينة من الكرة الأرضية . وهذا الاستعمال المطلق يفتح باباً واسعاً لضروب من الالتباسات والاختلافات .

فنحن العرب مثلاً ، نسمي تونس والجزائر ومراكش باسم المغرب . وهذه تسمية صحيحة بالنسبة إلينا ، لأن تلك البلاد تؤلف القسم الغربي من العالم العربي . غير أن الأوروبيين ـ ومن جملتهم الفرنسيون ـ يدخلون الأقطار المذكورة في عداد البلاد الشرقية ، مع أنها لم تكن شرقية بالمعنى الصحيح لا بالنسبة إليهم ، ولا بالنسبة إلينا . إنهم يدخلونها في عداد البلاد الشرقية ، لمشابهة أحوالها بأحوال بعض البلاد التي هي شرقية حقيقية بالنسبة إليهم .

فيترتب علينا ، أن نبحث إذن : ما هو الشرق بالنسبة إلى هذا الاستعمال الاصطلاحي ؟ أين يبدأ ؟ وأين ينتهي ؟ وبماذا يمتاز عن الغرب ؟

لقد اعتاد الأوروبيون منذ قرون عديدة ، على استعمال كلمة الشرق للدلالة على البلاد التي تمتد من تركيا وإيران إلى الصين واليابان .

ولكنهم صاروا يقسمون البلاد المذكورة إلى ثلاث مناطق كبيرة ، ويسمونها حسب درجة قربها إلى أوروبا : الشرق الأدنى ، والأوسط والأقصى .

إنهم يتفقون في اعتبار تركيا مع الشرق العربي من بلاد الشرق الأدنى ، كما يتفقون في اعتبار الصين واليابان من بلاد الشرق الأقصى . غير أنهم يختلفون في تعيين حدود الشرق الأدنى من ناحية الشرق ، وحدود الشرق الأقصى من ناحية الغرب ، كما يختلفون في تحديد « الشرق الأوسط » من جميع الجهات .

فهناك من يقول : إن الشرق الأدنى هو الشرق المتصل بالبحر الأبيض المتوسط ، والشرق الأوسط هو جميع البلاد المطلة على المحيط الهندي ، والشرق الأقصى هو جميع البلاد الآسيوية التي تقع في المحيط الهادي أو تطل عليه .

وهناك من يهجر تعبير الشرق الأدنى ، فيكتفي بتقسيم الشرق إلى أوسط وأقصى . وبين الذين يذهبون هذا المذهب من يحصر مدلول الشرق الأوسط ، بمصر وإيران وبالبلاد العربية والتركية التي تمتد بينهما ، ومن يدخل بلاد الأفغان أيضاً في مدلول هذا التعبير .

وهناك من يوسع مدلول الشرق الأوسط أكثر من ذلك ، ويجعله شاملاً لجميع البلاد التي تمتد بين تونس وبورما .

ولا أراني في حاجة إلى البرهنة على أن هذا الاختلاف الكبير وحده ، يدل دلالة قاطعة على أن هذه التقسيمات والتصنيفات، لا تستند إلى أسس ثابتة من الجغرافيا الطبيعية أو البشرية ، إنما هي تقسيمات اعتبارية ، تسعى إلى تقريرها سياسة الدول الغربية ، حسب ما تقتضيه مصالحها الاقتصادية ، والاستراتيجية والاستعمارية .

ومما يلفت النظر أن كثيراً من المفكرين والكتاب لا يتقيدون حتى بأمثال هذه التحديدات الجغرافية ، بل يطلقون لأقلامهم زمام الاسترسال في تحديد الشرق والبلاد الشرقية بشتى الصور والأساليب .

وأذكر أني كنت قرأت مقالة لمفكر هندي ، كتبها عندما كان يجتاز البحر الأحمر ، فاعتبر البحر المذكور الحد الفاصل بين الشرق والغرب . كما أذكر أني كنت قرأت رواية لكاتب تركي يقف بطلها على الجسر الموصل بين طرفي الخليج في إستانبول ، ويعتبر نفسه واقفاً بين الشرق والغرب .

وأعرف أن هناك من يقول بوجوب التمييز بين الشرق الجغرافي والشرق الثقافي : ومن يتكلم عن الشرقيّ من حيث السلالة والشرقي من حيث الحضارة . وهناك من يزعم أن الشرق ينحصر في الهند والصين .

حتى إن هناك من يتردد ويتأرجح في هذا المضمار ، فيحدد مدلول الشرق مرة بشكل ، ومرة أخرى بشكل آخر .

فلا غرابة فى ذلك :

لأن كلمة الشرق ـ خارج مدلولها الجغرافي الأصلي ـ لا تدل على شيء حقيقي معين ، إنما تدل على أمور اصطلاحية ، نتجت عن بعض الظروف التاريخية ، واختلفت باختلاف تلك الظروف ، وتطورت بتطورها ، بطبيعة الحال .

انشطرت الإمبراطورية الرومانية ـ في القرون القديمة ـ إلى إمبراطوريتين ، سميت إحداهما إمبراطورية روما الغربية ، وسميت الثانية إمبراطورية روما الشرقية ، نظراً إلى وضعهما الجغرافي بالنسبة إلى الإمبراطورية الأصلية .

بعد ذلك بمدة ، انقسمت الكنيسة المسيحية أيضاً إلى شرقية وغربية ، تبعاً للأسماء التي نتجت عن انقسام الإمبراطورية . ثم أخذ مدلول الشرق والغرب يتغير شيئاً فشيئاً ، بعد ظهور الإسلام ، إلى أن أصبح تقريباً يعني العالم الإسلامي والعالم المسيحي .

وعندما قامت الدولة العثمانية ، وأخذت تتوسع في القارة الأوروبية ، صار شمول كلمة الشرق يتغير بتغير حدود الدولة المذكورة. ومن المعلوم أن تعبير «المسألة الشرقية » ظهر أول ما ظهر مرتبطاً بأراضي الدولة العثمانية ، وبالقضايا السياسية الناجمة عن أوضاع الدولة المذكورة .

ولكن ، بعد ذلك ، عندما توسع نطاق اهتمام الدول الأوروبية بما وراء الدولة العثمانية ، أخذ مفهوم الشرق يمتد على طول قارة آسيا ، ونتج عن ذلك تقسيم البلاد المذكورة إلى الشرق الأدنى والأوسط والأقصى .

وعندما أخذت السياسة الأمريكية تلعب دوراً هاماً في هذه البلاد ، لم تر لزوماً للتمييز بين الشرقين الأدنى والأوسط ، ولذلك أخذ تعبير الشرق الأدنى ينسحب من ميدان الاستعمال شيئاً فشيئاً .

وفي الأخير ، بعد الحرب العالمية الأخيرة ، اكتسبت كلمة الشرق مدلولاً جديداً ، انضم إلى مدلولاتها المتعارف عليها سابقاً : لأن العالم المتغلب انقسم إلى كتلة

شرقية تتزعمها روسيا السوفياتية ، وكتلة غربية تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك ، صارت كلمتا الشرق والغرب ، كثيراً ما تستعملان في الميدان السياسي ، للدلالة على العالم الشيوعي والعالم الرأسمالي .

وظل يتطور مدلول كلمة الشرق ـ على هذا المنوال ـ تبعاً لتطور الأوضاع السياسية الدولية .

ومن الغريب ، أنه على الرغم من كل هذه الحقائق والوقائع ، اندفع ، ولا يزال يندفع ، الكثيرون من المفكرين والكتاب في البحث عن الصفات العقلية والخلقية التي تميز الشرقيين عن الغربيين ، وأخذوا يبدون في ذلك شتى الآراء والنظر يات .

فقد تنوعت هذه الآراء والنظريات إلى أقصى حدود التنوع . وقد اتخذ بعض الكتاب هذه القضية وسيلة للتندر والتفكه ، فقالوا :

الشرقي يكتب من اليمين إلى اليسار ، وأما الغربي فيكتب من اليسار إلى اليمين . .

الشرقي يخلع حذاءه من رجليه عندما يدخل المعبد ؛ وأما الغربي فيرفع قبعته عن رأسه .

الشرقي يعتبر تدخل الأطفال في حديث الكبار من دلائل قلة الأدب وسوء التربية ، وأما الغربي فيعتبر ذلك من علائم الذكاء والنباهة .

ولكن بعض الكتاب نظروا إلى قضية الشرق والغرب ، من زوايا السياسة ، أو الاقتصاد ، أو الديانة .

فقال أحدهم : الشرق زراعي والغرب صناعي

وقال آخر : الشرق بلاد الروحانيات والغرب بلاد الماديات

وقال أحدهم : الشرق بلاد الأحلام ، والغرب بلاد الحقائق

وقال آخر : الشرق بلاد الاستبداد ، والغرب بلاد الحرية

وقال بعضهم : الشرق بلاد الشعر والأدب ، والغرب بلاد العلم والعمل .

وهكذا ، استرسل المفكرون والكتاب في بيان الأوصاف التي تميز ، على زعمهم ، الشرق عن الغرب والشرقيين عن الغربيين .

وبناء على هذه الظروف ، زعم البعض : أن الشرق شرق والغرب غرب ،

وسيبقيان متخالفين على الدوام . في حين أن البعض الآخر قال بعكس ذلك : لا حياة للنوع البشري ، إلا بتمازج الشرق والغرب . وقال آخرون : إن الإنسانية لن تكتمل إلا بانضمام حكمة الشرق إلى علم الغرب .

إن قليلاً من التأمل في أحوال الأمم وأحداث التاريخ ، يكفي للتأكد من أن هذه الأقوال لا تنطبق على حقائق الأمور ، إن كل واحد منها يستند إلى بعض الملاحظات والمشاهدات المحصورة في زمان معين ومكان محدود من بعض البلاد الشرقية . وتعميم هذه الملاحظات والمشاهدات المحدودة على سائر الأزمنة والأمكنة ، لا ينطبق على مقتضيات العقل والمنطق ، بوجه من الوجوه .

فإن الحرية مثلاً ، لم تختص أبداً بالبلاد التي تسمى غربية ، كما أنها لم تلازم شؤون تلك البلاد على الدوام . والبلاد التي نراها الآن متمتعة بحرية واسعة النطاق ، قد شهدت في الماضي عدة عهود من الاستبداد الفظيع .

ونستطيع أن نقول الشيء نفسه بالنسبة إلى الماديات والمعنويات ، وبالنسبة إلى الزراعة والصناعة . . . أيضاً . ومن العبث أن نبحث عن أوصاف تشمل جميع الشرقيين ، وتميزهم عن جميع الغربيين . . . بعد أن علمنا من بحثنا السابق ، أن تعبير البلاد الشرقية والبلاد الغربية نفسه ، من التعبيرات الاصطلاحية التي لا تستند إلى حقائق طبيعية .

إن تقسيم البلاد والأمم بهذه الصورة إلى شرقية وغربية ، يشبه تمام الشبه التقسيمات البدائية السطحية التي يركن إليها الأطفال والأقوام في بدء حياتهم الفكرية ، والتي يلجأ إليها عوام الناس أيضاً في بعض الأحيان :

من المعلوم أن الرومان كانوا يسمون الأجانب باسم «البربر» بوجه عام، من غير أن يأخذوا بنظر الاعتبار الفروق العظيمة التي تميز طوائف هؤلاء بعضها عن بعض .

وأجدادنا العرب القدماء كانوا ينعتون غير العرب باسم « العجم »، من غير أن يعبأوا بين أنواع هؤلاء من اختلاف ، من حيث الأوصاف المادية والمعنوية ، من السحنة والشمائل واللغة والعادات . وفي وقت قريب من أيامنا هذه ، كان قد نشأ معظم الناطقين بالضاد على تسمية الأوروبيين والأمريكيين باسم « الإفرنج » بوجه عام ، بقطع النظر عما بينهم من فروق كبيرة .

ومن المعلوم أن سواد الناس في مصر ، يطلقون صفة « التركي » على كل الذين

يأتون من إستانبول أو الأناضول ، سواء كانوا من الألبان والشركس والكرج أو الأتراك . . على الرغم مما بين هؤلاء من فروق واختلافات .

إن أمثال هذه التقسيمات والتعبيرات تتولد من النظرات السطحية ، وتهمل وتهجر ، عندما ينظر إلى حقائق الأشياءبشيء من الدقة والتفصيل . ويجب أن نعلم العلم اليقين أن كلمات الشرقي والغربي ، والشرقية والغربية ، لا تختلف في هذا المضمار عن الكلمات التي ذكرتها آنفاً .

فلا شك في أنها لن تعمر طويلاً بعد الآن . بل ستهمل وتهجر عاجلاً أو آجلاً كما هجرت كلمات البربر والعجم والإفرنج .

الشرق الأدنى والشرق الأوسط

- ١ -

إن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ـ المعروفة باسم اليونسكو ـ اقترحت ، سنة ١٩٤٨ ، إنشاء مركز ثقافي خاص بالشرقين الأدنى والأوسط .

ورأت أن يشمل هذا المركز « بلاد الجامعة العربية وتركيا وإيران والأفغان » ، وأن يعمل لضمان تعاون البلاد المذكورة بعضها مع بعض ، في ميداني التربية والثقافة ، بمساعدة اليونسكو .

وقد قدم مشروع هذا المركز إلى جامعة الدول العربية ، ووضع على بساط البحث في اللجنة الثقافية التابعة للجامعة المذكورة ، خلال انعقادها في مصيف بحمدون في جبل لبنان .

وأنا ، عندما اطلعت على تفاصيل هذا المشروع عارضته بشدة من الوجهتين العلمية والقومية . عارضته من الوجهة العلمية لأني أعرف أن الثقافة لا تتبع التقسيمات الجغرافية ، الطبيعية أو السياسية ، وأن حدود ما يمكن أن يسمى المناطق الثقافية تختلف عن حدود ما يسمى مناطق جغرافية ، فإنشاء مراكز ثقافية على أسس جغرافية يخالف طبيعة الثقافة مخالفة كلية .

ومما يزيد هذه المخالفة خطورة ، أن المنطقة التي يسمونها الشرق الأدنى والأوسط هي منطقة اصطلاحية خطت حدودها سياسة الدول الغربية ، وفقاً لمصالحها الخاصة ، من غير أن تأخذ بنظر الاعتبار اختلاف سكان أقسامها المختلفة من حيث اللغة والثقافة والمصالح والتقاليد . فإذا أرادت اليونسكو أن تنشيء مراكز فرعية ، يجب عليها أن

تفعل ذلك على أساس الخصائص الثقافية ، لا على أساس التقسيمات الجغرافية والسياسية .

وعارضت المشروع من الوجهة القومية ، لأني أعتقد أن الثقافة في البلاد العربية قد تبلبلت إلى أقصى حدود التبلبل ، من جراء سيطرة الثقافات الأجنبية المختلفة على مختلف أقطارها، فهي الآن في أشد الحاجة إلى لمّ الشعث، والتحرر من سيطرة الثقافات الأجنبية ، لكي تكسب شخصية واضحة ، فتصبح عربية عصرية بكل معنى الكلمة . فلا يجوز لنا أبداً ، والبلاد العربية في هذه الحالة من التبلبل الثقافي ، أن نعود فنسعى إلى زيادة الاتصال بالثقافة التركية والإيرانية .

لا يجوز لنا أبداً أن نوجه جهودنا نحو مركز ثقافي لا يشمل إلا جزءاً من البلاد العربية ، ويحشر ثقافة هذا الجزء نفسه مع ثقافات تركيا وإيران ، فيعرقل بذلك نموها نمواً سوياً ، ويبعدها عن الطرق المؤدية إلى استكمال وسائل الاستقلال والازدهار .

يجب علينا أن ننضم إلى الهيئات الدولية التي تعنى بشؤون العلم والتربية والثقافة ، لكي نرتوي بزلال العلم والمعرفة والثقافة من منابعها الأصلية ، ويجب علينا أن نسعى إلى تأليف منظمات علمية وثقافية تشمل جميع البلاد العربية . ولكنه لا يجوز لنا أن نساهم في تكوين مركز ثقافي يشمل البلاد المعروفة باسم « الشرق الأوسط » ونتجاهل بذلك شخصية عالمنا العربي .

- ٢ -

إني عارضت « مشروع المركز الثقافي الخاص بالشرقين الأدنى والأوسط » لهذه الملاحظات الأساسية . ولكني لاحظت أن معارضتي هذه أثارت استغراب عدد غير قليل من أعضاء اللجنة . لأنهم كانوا متأثرين بكثرة ما يقوله ويكتبه الأوروبيون والأمريكيون عن الشرق الأوسط ، غير متنبهين إلى النظرات السياسية الخاصة التي أوجدت فكرة هذه المنطقة .

والمناقشات التي جرت خلال اجتماعات أللجنة لم تقنع هؤلاء بضرورة رفض المشروع ، ولكنها حالت دون الموافقة عليه . فأحالت اللجنة هذه القضية إلى الدول العربية نفسها ، وذلك أدى إلى إهمال المشروع . إن مدير اليونسكو جوليان هكسلي انفعل كثيراً من عدم إقرار المشروع ، فكتب في التقرير السنوي الذي قدمه إلى مؤتمر اليونسكو عدة عبارات جارحة واصفاً المعارضة التي لاقاها المشروع بالمخاتلة ، وبالإقليمية الضيقة القائمة على أساس الثقافة العربية وحدها . وأنا عندما قرأت

التقرير المذكور ، أرسلت إلى جوليان هكسلي كتاباً خاصاً ، شرحت فيه وجهة نظري ، وفندت الآراء التي أبداها في تقريره . إني أنقل فيما يلي بعض الفقرات الهامة من الكتاب المذكور لعلاقتها بموضوع القومية العربية والثقافة العربية بوجه عام (١٠) .

لقد قلت في صدد انتقاد مشروع المركز الثقافي الخاص بالشرقين الأدنى والأوسط ما يلي :

« إن إحداث أمثال هذه المراكز الإقليمية من الأمور التي يصعب تآلفها مع الروح التي كونت اليونسكو : لماذا نقدم على إحداث « حظائر إقليمية » داخل نطاق اليونسكو ، ما دمنا ندعو جميع أمم الأرض إلى التعاون والتكاتف في ميادين العلم والتربية والثقافة ؟

« إن العلم بطبيعته عالمي فجميع الأمم تستطيع أن تتعاون في هذا المضمار ، بدون أي تحفظ كان . ولكن التربية بطبيعتها قومية . وأنها تبقى قومية ، حتى عندما تستوحي أعمالها من فكرة التفاهم الإنساني ، فتتغلغل في سبيل التعاون الأممي . وذلك لأن الفكرة الأممية ترمي إلى تنوير التربية وتوجيهها ، دون أن تنزع عنها صفتها القومية . ولهذا السبب نستطيع أن نؤكد أن التربية لا تستفيد شيئاً من إحداث منظمة إقليمية متفرعة من منظمة أممية إذا قامت المنظمة الإقليمية على أسس جغرافية ، لا قومية .

« وأما الثقافة فإنها تتألف من عناصر كثيرة ، قسم منها قوميّ وقسم آخر منها أمميّ ، ولهذا السبب هي أيضاً لا تستفيد شيئاً من إحداث منظمة إقليمية ، تنحشر بين المنظمات القومية والمنظمات الأممية .

« زد على ذلك أن الثقافة لا يمكن أن تأتلف أبداً بمنظمة قائمة على أسس جغرافية ، إذ يجب علينا أن نلاحظ عندما نتكلم عن الثقافة بأنها تتلاعب بالمسافات ، ولا تخضع أبداً للتحديدات الجغرافية: لا بد أنكم تعرفون جيداً ـ يا عزيزي هكسلي ـ أن بلاد المكسيك والأرجنتين مثلاً ، قريبتان جداً من إسبانيا من الوجهة الثقافية ، بالرغم من عظم المسافات التي تفصل بينها . في حين أنه بعكس ذلك ، مدينة دوفر الإنكليزية بعيدة جداً عن مدينة كاليه الفرنسية من الوجهة الثقافية ، بالرغم من ضيق القنال الذي يقرّبها . وعلى هذا الأساس يجب أن تسلموا معي ، أنه من الوجهة

---

(١٠) انظر نص الكتاب الكامل في: ساطع الحصري، آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة (القاهرة : مطبعة الاعتماد ، ١٩٥١) ، ص١٦٣ ـ ١٨٠ ، وفي عددي مجلة الثقافة القاهرية الصادرة في (١٠ و١٩٤٩/١/١٧) .

الثقافية : سوريا أقرب إلى تونس منها إلى تركيا ، والعراق أكثر جواراً إلى مراكش منه إلى إيران .

« أفلا يحق لي إذن أن أقول مستنداً إلى هذه الحقائق التي لا يمكن لأحد أن ينكرها : إن الإقدام على إنشاء مراكز إقليمية ـ في قلب اليونسكو ـ مثل المركز المقترح للشرق الأدنى والأوسط ، يكون عملاً منافياً لطبيعة الأشياء ولمصالح اليونسكو ، في وقت واحد ؟» .

وبعد بعض التفاصيل الفرعية ، قلت :

« نحن العرب ، انضممنا إلى منظمة اليونسكو ، وهي غير منقسمة إلى حجر متحاجزة . ونتمنى لهذه المنظمة العالمية أن تتجنب مغبة الانقسام إلى حجرات إقليمية . ومهما كان الأمر ، فنحن لا نود أن نحجز في حجرة خاصة ، ولا سيما في هذه الحجرة المشهورة التي تسمونها أنتم باسم الشرق الأدنى والأوسط . نحن نريد أن نتعاون مع جميع أمم العالم ، داخل منظمة اليونسكو ، بصفتنا عرباً ، لا بصفتنا شرقيين . . . »

« وأما علاقاتنا الثقافية مع بعض الدول بوجه خاص ، فنحن نود أن نقوم بتنظيمها باتفاقات خاصة نعقدها بعد مذاكرات مباشرة ، كما فعلت ذلك ولا تزال تفعل جميع الدول الأوروبية والأمريكية . وذلك دون وساطة اليونسكو ، ودون مداخلة منظمة إقليمية متفرعة من اليونسكو . وبكلمة واحدة : نحن نود أن يكون لنا داخل هذه المنظمة الأممية موقف مماثل تمام المماثلة لمواقف الأمم الأخرى ، مثل البلجيك والدانمرك ، وإيطاليا . . . »

ثم فندت مزاعم جوليان هكسلي من تعليل موقفنا بالتعصب الديني وبالانعزالية الثقافية ، فقلت :

« إن قليلاً من التفكير الحيادي كان يكفي لإظهار الحقيقة بكل وضوح ، ولإقناعكم بأن موقف الذين لم يحبذوا مشروع إنشاء المركز العلمي لم يكن ناجماً عن تعصب ديني أو انعزالية ثقافية ، بل إنه ناجم عن فهم أصحّ لما يسمى الشرق والثقافة الشرقية . . . »

وأعتقد أن الملاحظات التي سردتها آنفاً تكفي للبرهنة على الأخطاء العديدة التي تنطوي عليها فكرة الثقافة الشرقية برهنة قاطعة .

ـ ٣ ـ

وأما الذين لم يسلموا معي في اللجنة الثقافية ، بأن فكرة الشرق الأوسط وليدة

سياسة الدول الغربية ، فأميل إلى الظن بأنهم وجدوا في الوقائع التي حدثت بعد ذلك ما حملهم على تغيير رأيهم في هذا المضمار .

إلا أني ألاحظ في الوقت نفسه بأن أمثال هؤلاء كثيرون . فلا يزال كثير من المثقفين في مختلف الأقطار العربية ، غير متنبهين إلى ما وراء الاستسلام لها من أضرار قومية .

ولذلك رأيت أن أكشف الستار عن مصدر هذه التسمية وكتبت الفصل السابق ، وأعتقد أن فيه ما يكفي لتنوير الأذهان في هذه القضية الهامة . ومع هذا ، رأيت أن أشير هنا إلى تصريحين سياسيين ، لإزالة كل آثار الشكوك التي قد تساور بعض الأذهان .

لقد كتب السير ونستون تشرشل في مذكراته عن الحرب العالمية الأخيرة - في ٢٦ آب (أغسطس) سنة ١٩٤٢ - ما يلي :

« إن المسائل التي كان يجب حلها الآن ، ما كانت تتناول أشخاص المناصب العليا فحسب ، بل كانت تشمل كل بناء القيادة في هذه الساحة الفسيحة من سوح العمليات الحربية . إني كنت أشعر على الدوام أن تسمية مصر والمشرق وتركيا باسم « الميدل إيست » - أي الشرق الأوسط - لم تكن من التسميات الموفقة ، فإن هذه البلاد تؤلف الشرق الأدنى ، وإيران والعراق تؤلفان الشرق الأوسط ، وبلاد الهند وبورما وماليزيا تؤلف الشرق . وأما الصين واليابان ، فتؤلفان الشرق الأقصى » .

ولهذه الملاحظات ، رأى تشرشل ضرورة تقسيم قيادة الشرق الأوسط ، التي كانت بالغة التنوع ، وشديدة الميل إلى التوسع . ولذلك أصدر مساء ذلك اليوم التعليمات التالية :

« يعاد النظر في تنظيم قيادة الشرق الأوسط على أساس تقسيمها إلى قيادتين منفصلتين ومستقلتين :

(أ) قيادة الشرق الأدنى - شاملة مصر وفلسطين وسوريا على أن يكون مركزها القاهرة .

(ب) قيادة الشرق الأوسط - شاملة العراق وإيران ، على أن يكون مركزها بغداد » .

يلاحظ من هذه الكلمات الصادرة من قلم ونستون تشرشل ، أن الإبرة الموجهة لهذه التسميات والتقسيمات إنما هي الحاجات الحربية التي تشعر بها الحكومة البريطانية .

فقد جمع تشرشل سوريا وفلسطين ومصر تحت اسم الشرق الأدنى ، ولكنه فصل العراق عن هذه المجموعة وعن سائر البلاد العربية ، وأدخله في نطاق الشرق الأوسط

مع إيران . وكل ذلك ليس بناء على أحوال هذه البلاد نفسها ، إنما بناء على المساعدة التي تنتظرها منها السياسة البريطانية ، خلال الحرب التي تخوض غمارها .

ولكن ، بعد مرور نحو تسع سنوات على تاريخ كتابة هذه الكلمات وإصدار هذه التعليمات ، سمع مجلس العموم البريطاني تصريحات رسمية تختلف عن ذلك اختلافاً تاماً ، فقد وجه أحد النواب الإنكليز إلى الحكومة السؤال التالي : « ما هي البلاد التي تدخل في نطاق الشرق الأدنى ، حسب الاصطلاحات الرسمية ؟ »

فأجاب وكيل وزارة الشؤون الخارجية المستر دافيس على هذا السؤال بما يلي :

« إن تعبير الشرق الأدنى الذي لازم السلطنة العثمانية يعتبر الآن في بريطانيا العظمى مما فات أوانه في اللسان الرسمي ، ويستعاض عنه الآن بتعبير الشرق الأوسط ومجموعة البلاد التي يشار إليها بهذا التعبير تشمل : مصر ، وتركيا ، والعراق ، وإيران وسوريا ، ولبنان ، وإسرائيل ، والعربية السعودية ،وإمارات : الكويت ، والبحرين ، وقطر ، ومسقط ، ومحمية عدن ، واليمن ».

وعندما سأله أحد النواب : « واليونان »، أجابه مستر دافيس قائلاً : « اليونان تقع في مدار البحر الأبيض المتوسط ».

يلاحظ أن هذا التصريح الرسمي الذي صدر عن لسان وكيل وزارة الخارجية سنة ١٩٥١ ، يخالف الرأي الذي كان صدر من قلم ونستون تشرشل سنة ١٩٤٢ : فقد قال تشرشل بلزوم فصل الشرق الأدنى عن الشرق الأوسط . وأما المتحدث الرسمي فقد قال بعكس ذلك بلزوم هجر تعبير الشرق الأدنى ، وجمع تلك البلاد كلها في منطقة واحدة ، تسمى الشرق الأوسط .

لماذا ؟ لماذا تغير رأي الحكومة البريطانية هذا التغير الكبير خلال تسعة أعوام ؟ إن الدوافع السياسية التي تطل برأسها في كل واحد من التعريفين المذكورين آنفاً ، تظهر وتبرز إلى العيان ، عندما نستعرض الظروف ونستقصي الأسباب :

خلال سنة ١٩٤٢ ، كانت إنكلترا تحارب مع روسيا ضد ألمانيا ، ولكنها سنة ١٩٥١ صارت تستعد للمحاربة مع ألمانيا ، ضد روسيا .

سنة ١٩٤٢ ، كانت إنكلترا تحارب في البلاد الشرقية المذكورة في جبهتين مختلفتين . لهذا السبب رأت أن تقسم القيادة إلى قيادتين مستقلتين . وتبريراً لذلك عززت فكرة الشرقين الأدنى والأوسط .

ولكن خلال سنة ١٩٥١ ، صارت تضع خططها الحربية على أساس جبهة واحدة . فلم تعد ترى لزوماً إلى تقسيم البلاد المذكورة إلى منطقتين . بل بعكس

ذلك ، صارت ترى أن مصلحتها تقضي باعتبار البلاد المذكورة منطقة واحدة ، لكي يسهل عليها حشد الجيوش ، وتموينها وسوقها ، حسب ما تستلزمه خططها العسكرية ، في الهجوم والدفاع .

ولهذا السبب هجرت بريطانيا العظمى تعبير الشرق الأدنى ، ووسعت مدلول الشرق الأوسط ، حتى جعلته يشمل مصر وإيران وما بينهما من بلاد من البحر الأسود إلى المحيط الهندي ، أي من تركيا إلى اليمن وحضرموت .

أعتقد أن هذه التفاصيل لا تترك مجالاً لأي شك كان في صحة ما قلناه آنفاً : إن هذه التقسيمات والتسميات لا تقوم على أساس من التاريخ أو من الجغرافية الطبيعية أو البشرية . إنما هي تقسيمات تتمشى مع سياسة الدول الغربية .

ومما يلفت النظر : أن فرنسا أشد البلاد الغربية تمسكاً بتعبير الشرق الأدنى ، والولايات المتحدة الامريكية أكثرها استعمالاً لتعبير الشرق الأوسط . وأما بريطانيا فقد انتقلت من التعبير الأول إلى التعبير الثاني ، خلال عقد واحد من السنين . ولا أراني في حاجة إلى القول بأن أسباب ذلك ، تعود إلى مبلغ اهتمام كل واحدة من هذه الدول بكل قسم من أقسام البلاد المذكورة . كما ألاحظ أن التعبير الثاني أخذ يتغلب على التعبير الأول ، ويقصيه عن الحلبة ، في كل أنحاء العالم ، تبعاً لتغلب السياسة الأمريكية على السياسة الأوروبية .

استراتيجية الشرق الأوسط

سألني أحدهم يوماً :

ـ لماذا لا تلقي في معهد الدراسات العربية العالية ، محاضرات عن استراتيجيه الشرق الأوسط ؟ فأجبته على الفور : لأننا لا نعترف بوجود الشرق الأوسط . إنما نقول بوجود العالم العربي ، وندرس هذا العالم .

وأما ما يسمونه « استراتيجية الشرق الأوسط » فما هو في نظرنا إلا : استراتيجية الدول الغربية في البلاد التي يطلقون عليها اسم الشرق الأوسط .

الثقافة العربية وما يسمى ثقافة البحر المتوسط(*)

- ١ -

سيداتي وسادتي :

كلكم تعلمون بأن بعض الكتّاب والمفكرين في هذه المدينة أخذوا منذ مدة يكثرون من ذكر اسم البحر الأبيض المتوسط ، وينسبون إليه ثقافة خاصة وحضارة خاصة ، وصاروا يبنون على ذلك « نظرية ثقافية » جديدة ، ترمي إلى غاية سياسية صريحة .

ما هي قيمة هذه النظرية من الوجهة العلمية ؟ هل يوجد حقيقة شيء يستحق التسمية باسم « ثقافة البحر الأبيض المتوسط » أو « حضارة البحر الأبيض المتوسط ؟ » وإذا كان ذلك موجوداً حقيقة ، هل يستحق العناية والاهتمام ؟ وهل يترتب على أبناء هذا الجيل أن يلتفتوا إلى تلك الثقافة أو الحضارة ، وأن يتمسكوا بها ويعملوا لأجلها ؟

هذه هي المسائل التي وددت أن أتحدث إليكم عنها هذه الليلة .

إنني سأدرس هذه المسائل بنظرة علمية بحتة ، بقطع النظر عما يترتب عليها من نتائج سياسية ، وخطط عملية .

ولما كان البحث العلمي في أي موضوع كان ، يتطلب قبل كل شيء تحديد الموضوع تحديداً تاماً ، لا يترك مجالا للالتباس والإبهام ، أرى لزاماً عليّ أن أتساءل

(*) محاضرة القيت في النادي الثقافي ببيروت.

أولاً : ماذا يقصد من تعبيري ثقافة البحر الأبيض المتوسط وحضارة البحر الأبيض المتوسط ؟

إن الشطر الثاني من هذين التعبيرين ـ البحر الأبيض المتوسط ـ من أسماء الأعلام التي تدل على شيء معين ومشخص ، وهو هذا البحر المعلوم الذي يتوسط العالم القديم ، ويقع بين قارات أوروبا وأفريقيا وآسيا ؛ هذا البحر الذي يمتد من هذا الساحل حتى جبل طارق من جهة ، وحتى الدردنيل والسويس من جهة أخرى . وهو محدود بحدود طبيعية من جميع الجهات ، فالمعنى المقصود منه لا يحتاج إلى التعريف والتوضيح .

غير أن الشطرين الأولين من هذين التعبيرين ـ أعني كلمتي « الثقافة » و «الحضارة» ـ هما من أسماء المعاني التي تدل على «مفهومات» ذهنية مجردة، فلا تتحدد بحدود مادية ثابتة ، فتكون مطاطة بطبيعتها . ومن المعلوم أن أمثال هذه الكلمات ، قد تولد في أذهان المتكلمين والسامعين المختلفين معاني متباينة ، ولهذا السبب إنها تحتاج إلى تعريفات واضحة ، تبعد عن الأذهان جميع احتمالات الالتباس والابهام .

فلنحدد إذن المعاني المقصودة من الكلمتين المذكورتين :

إن كلمة الثقافة تستعمل الآن مقابلا لكلمة الـ Culture باللغة الفرنسية ، وأما كلمة الحضارة ، فهي تستعمل عادة مقابلا لكلمة الـ Civilisation في اللغة المذكورة . فيجدر بنا والحالة هذه ، أن نرجع إلى ما يقال في تحديد هاتين الكلمتين لتثبيت المعاني المقصودة من كلمتي الثقافة والحضارة .

في الواقع أن كلمتي الـ Culture والـ Civilisation ليستا من خصائص اللغة الفرنسية وحدها ، بل إنهما مستعملتان في اللغتين الإنكليزية والألمانية أيضاً ، مع شيء من الفرق والاختلاف في اللفظ والمعنى . غير أني أرجح أن أحصر بحثي في استعمال الافرنسيين وحدهم ، وأن أقبل التعريفات التي اتفق عليها هؤلاء بقطع النظر عن المعاني التي يقصدها منها غيرهم ، لأن فرنسا من دول البحر الأبيض المتوسط ، وهي المقصودة الأصلية من نظرية « ثقافة البحر الأبيض المتوسط » في حقيقة الحال ، فأعتقد أني عندما أستند في هذا الشأن إلى آراء العلماء الفرنسيين أنفسهم ، أكون قد اخترت أقصر السبل لإنهاء البحث والنقاش بصورة مثمرة ، كما أنني أكون قد سلكت أدناها إلى ضمان الحياد الفكري خلال هذا البحث والنقاش .

فلنبحث إذن : ما هو المعنى المقصود من الثقافة والحضارة ، على رأي المفكرين الفرنسيين ؟

كان « مركز الأبحاث التركيبية » المؤسس في باريس ، تحت إدارة المؤرخ المفكر المشهور « هنري بر H. Berr » قد خصص خلال سنة ١٩٣٠ أسبوعاً لدرس موضوع « الحضارة والثقافة ». وقد عرض خلال هذا الأسبوع ، خمسة من كبار الأساتذة آراءهم وأبحاثهم بتفصيلات وافية . وبعد ذلك ناقش العلماء الحاضرون هذه المعروضات مناقشة شاملة .

إنني سأستند على نتائج هذه الأبحاث والمناقشات لتحديد مفهومي الحضارة والثقافة :

إن كلمة Civilisation الفرنسية ، استحدثت خلال النصف الأخير من القرن الثامن عشر ، أول كتاب استعملها كان قد طبع سنة ١٧٦٦ ، وأول قاموس احتواها كان قد نشر سنة ١٧٩٨ . يظهر من ذلك أن عمر هذه الكلمة لم يبلغ القرنين بعد .

إنها اشتقت من كلمة تعني « المدينة »، واستعملت في باديء الأمر للدلالة على عكس « البربرية والهمجية »، وكان يفهم منها في الدرجة الأولى « الخصال المتولدة عن المعيشة في المدينة »، وكان يظن أن هذه الخصال هي من حيث الأساس « الرقة واللطف في المعاملة والمعاشرة ».

غير أن المعنى المفهوم من هذه الكلمة أخذ بعد ذلك يتوسع ويتطور شيئاً فشيئاً ، كلما توسعت وتطورت الأبحاث والمعلومات المتعلقة بحياة الأقوام . وصار يفهم منها « تقدم البشر من الوجوه الخلقية والفكرية والاجتماعية بوجه عام » ثم رأى المفكرون من الضروري تجريد المعنى من فكرة « التقدم » النسبية ـ عملا بمقتضيات النزعة العلمية ـ ، وصاروا يستعملون الكلمة المذكورة للدلالة على الحالة الاجتماعية بأوسع معانيها ، وأصبحوا الآن يقصدون منها « مجموع الخصائص التي تنجم عن الحياة الاجتماعية ». فيشمل مفهوم « الحضارة » بهذا الاعتبار جميع مآثر الحياة المادية والفكرية والخلقية عند الأقوام ، من علوم وصناعات وعادات وتشكيلات .

وأما كلمة الـ Culture فهي أقدم استعمالا وأطول حياة من الكلمة الأنفة الذكر . إنها تدل في حد ذاتها على زراعة النباتات ، كما تعلمون ، ولكنها صارت تستعمل مجازاً للدلالة على ما يجري لتنمية الأفكار وترقية الآداب أيضاً . غير أن هذا المعنى المجازي ما كان يفهم إلا بوجود إضافة صريحة ، عندما يقال مثلا Culture de l'esprit أو Culture des arts . وأما استعمال الكلمة بهذا المعنى ـ بدون إضافة

وتصريح ـ فهو من الأمور التي شاعت في القرن الأخير فقط . فهذه الكلمة تدل الآن على « أساليب التفكير والتحسس والعمل » من جهة ، وعلى الأعمال التي تضمن إصلاح وترقية هذه الأساليب من جهة أخرى .

تلاحظون من هذه التفاصيل : أن مفهوم الحضارة يتصل بمفهوم الثقافة اتصالا وثيقاً . غير أنه يكون بطبيعته ، أوسع نطاقاً منه وأكثر شمولا . لأن الثقافة تنحصر بالأمور الذهنية والمعنوية وحدها ، في حين أن الحضارة تشمل الأمور المادية والوسائل المادية أيضاً .

هذا ، والحضارة تتمثل بأحسن الصور وأجلاها في العلوم والصنائع بوجه عام ، وأما الثقافة فتظهر بأجلى مظاهرها في اللغات والآداب بوجه خاص . ولهذا السبب نجد أن الحضارة تكون بطبيعتها قابلة للانتقال من أمة إلى أخرى بسهولة ، وقابلة للانتشار بين الأمم بسرعة ، وأما الثقافة ، فتبقى خاصة بكل أمة على حدة ، وإن أثرت ثقافات الأمم المختلفة بعضها في بعض قليلاً أو كثيراً .

إن هذه الخصائص تظهر لنا بوضوح أكبر عندما تقارن العلوم بالآداب : فإن العلوم لا تنتسب إلى أمة من الأمم ، لا يوجد علم خاص بالانكليز ، وآخر خاص بالألمان، لا توجد هندسة روسية أو فرنسية ، ولا فسلجة يابانية أو أمريكية . والمكتسبات والمكتشفات العلمية تنتقل من بلد إلى بلد ، دون أن تحتاج إلى أي تحوير أو تكييف . فهي بهذا الاعتبار بمثابة ثروة بشرية عامة ، معروضة على استفادة كل من يشاء .

والصناعات والمخترعات أيضاً لا تختلف عن ذلك كثيراً في هذا المضمار ، فإنها أيضاً قابلة للانتقال والانتشار بطبيعة الحال .

ولهذا السبب كثيراً ما نشاهد أن علماء الأمم المختلفة يتشاركون ويتعاونون في الاكتشافات والاختراعات ، تشاركاً مباشراً أو غير مباشر ، تعاونا مقصوداً أو غير مقصود . إنهم كثيراً ما يتممون أبحاث بعضهم البعض الأخر ـ ويستفيدون من اكتشافات بعضهم البعض الأخر ـ وتقدم العلوم والصناعات ، إنما يتم بفضل تلاحق الجهودالتي يبذلها العلماء والباحثون ، من مختلف الأمم في مختلف البلاد .

واسمحوا لي أن أذكر لكم مثالاً واحداً ، لإظهار هذا التلاحق إلى العيان : كلكم تعلمون أن اختراع التلغراف اللاسلكي قد تم على يد رجل إيطالي اسمه « ماركوني » . غير أن هذا الاختراع لم يتيسر في حقيقة الحال ، إلا بفضل سلسلة من اكتشافات واختراعات سابقة ، كان قد ساهم فيها علماء عديدون ، منتسبون إلى أمم مختلفة :

يستند التلغراف اللاسلكي إلى الموجات الكهربية التي تنتشر بدون أسلاك . وأما واضع « نظرية التموجات الكهربية » فكان عالماً إنكليزياً ، اسمه « كلارك ماكسويل » . غير أن إحداث وإظهار هذه الموجات الكهربية بصورة فعلية ، قد تم على يد عالم ألماني هو « هرتز » .

إن الآلات والوسائط التي اخترعها واستعملها هرتز ، ما كانت تساعد على إظهار الموجات الكهربية إلا من مسافات قريبة جداً ؛ ولكن اخترع بعد ذلك عالم افرنسي اسمه برانلي ، آلة لاقطة تساعد على إظهار الموجات الهرتزية ، من بعد عشرات الأمتار .

وفي الوقت نفسه أقدم عالم روسي اسمه بوبوف ، على إجراء تجارب علمية لدرس الكهربائية الجوية ؛ وربط الأجهزة التي استعملها لهذا الغرض بعمود مرتفع من السلك المعدني ، يساعد على جمع والتقاط الموجات الكهربائية المنتشرة في الجو بصورة طبيعية .

وأما ماركوني ، فقد قام بتركيب وتنظيم هذه المخترعات المختلفة . إنه جمع آلة الإرسال التي كان اخترعها هرتز الألماني ، مع آلة الالتقاط التي ابتكرها برانلي الإفرنسي مع العمود الهوائي الذي استعمله بوبوف الروسي . . وأوجد بذلك «التلغراف اللاسلكي » . مع العلم بأن البذرة الأصلية التي كانت أثارت هذه التجارب والأبحاث كانت من بنات تفكير ماكسويل الانكليزي .

ولا تظنوا أيها السيدات والسادة ، أن هذه حالة شاذة ، بل إنها حالة عامة نستطيع أن نذكر لها كثيراً من الأمثال . ولهذا السبب قلنا إن الحضارة لا تختص بأمة من الأمم بل تشمل عادة عدداً كبيراً من الأمم .

ويقول الأستاذ « مارسيل موس » وهو من أعاظم علماء الاجتماع الذين لا يزالون على قيد الحياة من مدرسة « دوركهايم » الشهيرة في فرنسا « إن الصفة الأصلية التي تميز الحضارة ، هي قابليتها للانتقال والانتشار بين الأمم » .

وأما الثقافة فبعكس ذلك تختص بكل أمة على حدة ، وترتبط قبل كل شيء وأكثر من كل شيء ، بلغة الأمة وأدبها . لأن اللغة ، واسطة التفكير ، فضلاً عن كونها واسطة لنقل الآراء والأفكار ولتبليغ الأحاسيس والانفعالات ، وقد عبر العلماء عن عمل اللغة في تفكير الإنسان ، بقولهم : « التفكير بمثابة التكلم سراً ، والتكلم بمثابة التفكير جهراً » .

ومن الطبيعي والحالة هذه ، أن تختلف ثقافات الأمم باختلاف لغاتها وآدابها في الدرجة الأولى .

في الواقع أن الثقافة في أمة من الأمم لا تبقى منعزلة عن غيرها انعزالاً تاماً ، كما أنها لا تستقل عن تأثير الحضارة استقلالاً مطلقاً . بل إنها تتأثر من الثقافات الأخرى ، كما تتأثر من تطورات الحضارة . غير أن ذلك لا يكون عن طريق الانتقال المباشر ، بل يكون من طريق التأثير في النفوس تأثيراً باطنياً يؤدي إلى شيء من التغير في أساليب التفكير والتحسس .

فالأمم تتميز بعضها عن بعض بثقافات خاصة ، وتشترك بعضها مع بعض بحضارات عامة . فالثقافة تكون في حد ذاتها قومية ، والحضارة تكون بطبيعتها أممية .

فالثقافات تكون خاصة بكل أمة على حدة ، وأما الحضارات فتكون شاملة لمجموعة من الأمم . ومجموعات الأمم التي تشترك في حضارة من الحضارات ، قد تكون كبيرة وقد تكون صغيرة .

بعد أن وصلنا إلى هذه النتائج من أبحاثنا ، نستطيع أن نرجع إلى المسألة الأصلية ؛ فنسأل أولا : هل توجد ثقافة يجوز تسميتها باسم « ثقافة البحر الأبيض المتوسط ؟ » والجواب عن هذا السؤال ، يكون بكل تأكيد : لا !

لأن الثقافة كما ظهر من الأبحاث التي سردتها آنفاً من الأمور المعنوية فلا تتبع الروابط الجغرافية ، ولا تتقيد بقيود المسافات .

لنقارن بين مدينتي مارسيليا وبرشلونة مثلا : إن هاتين المدينتين تقعان على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، وفي جهة واحدة من البحر المذكور. ولكنهما يختلفان بعضهما عن بعض من حيث الثقافة اختلافاً بيناً . لأن مارسيليا من مدن الثقافة الفرنسية في حين أن برشلونة من مدن الثقافة الاسبانية . ولهذا السبب فإن مدينة مارسيليا أكثر شبهاً من هذه الوجهة ، بمدينة برست الواقعة على ساحل الأطلنطي ، من مدينة برشلونة الكائنة على ساحل الأبيض المتوسط . زد على ذلك ، فإن مارسيليا تعتبر من حيث الثقافة ، أكثر قرباً إلى بعض المدن الكندية الكائنة وراء المحيط الأطلنطي من جميع المدن الاسبانية القائمة على ساحل البحر المتوسط . ومدينة برشلونة الاسبانية نفسها تعتبر من حيث الثقافة ، أقرب إلى مكسيكو الكائنة في القارة الامريكية ، من مدينة مارسيليا الكائنة على ساحل البحر المذكور .

إن هذه الحقيقة تظهر لنا بوضوح أكبر ، إذا قارنا الجزر اليونانية بسواحل الأناضول . من المعلوم أن البعض من الجزر اليونانية قريبة جداً من السواحل

المذكورة ، ولا تنفصل عنها إلا بمضايق صغيرة ، ينزل عرضها في بعض المحلات إلى بضعة كيلومترات . وأما الفرق الثقافي الذي يميز سكنة هذه الجزر من سكنة تلك السواحل ، فهو كبير جداً ، كما هو معلوم لدى الجميع .

فالقول بوجود ثقافة تستحق التسمية باسم ثقافة البحر الأبيض المتوسط ، ـ أو بإمكان وجود مثل تلك الثقافة ـ مما لا يتفق مع الحقائق الراهنة بوجه من الوجوه .

وأما إذا نقلت البحث إلى الحضارة ، فتساؤلنا : « هل توجد حضارة تستحق التسمية باسم حضارة البحر المتوسط ؟ » فالجواب على ذلك يكون : نعم . قد وجدت حضارة تستحق التسمية بهذا الاسم ، ولكن ذلك كان في الماضي . إن تلك الحضارة كانت مرحلة من المراحل التي اجتازتها الحضارة العصرية التي تغمر العالم الآن ، إنها غابت في أغوار الماضي ، وتباعدت منا معنى ومادة ، فالالتفات إليها والعمل لها ، يكون بمثابة « الرجوع إلى الوراء » رجوعاً لا يجوز أن يرضى به أبناء هذا الجيل .

ـ ٢ ـ

اسمحوا لي الآن أن أستعرض أهم المراحل التي اجتازتها الحضارة البشرية ، لكي أظهر منزلة « حضارة البحر المتوسط » بين المراحل المذكورة :

لقد بدأت الحضارات التاريخية على ضفاف الأنهر الكبيرة ودالياتها . فحضارات وادي الرافدين ووادي النيل التي تؤلف أقدم منابع الحضارة كانت من جملة هذه الحضارات النهرية .

ثم أخذت تتكون بعض الحضارات على سواحل بعض البحار ، وكانت سواحل البحر المتوسط من أخصب وأوفق البيئات لازدهار أمثال هذه الحضارات . والحضارات الفينيقية والإيجية كانت من أقدم وأرقى هذه الحضارات البحرية .

وبعد ذلك نشأت وازدهرت الحضارة اليونانية ، مستفيدة من نتائج جميع هذه الحضارات القديمة ، وانتشرت على مختلف الجهات من سواحل البحر المتوسط ، كما أنها امتدت نحو الشرق ، إلى أن اتصلت بحضارة الهند .

وأعقبتها الحضارة الرومانية ، وبسطت نفوذها وسيطرتها على سواحل البحر المذكور ، فأصبحت بذلك حقيقة بالتسمية باسم « حضارة البحر الأبيض المتوسط » .

ثم قامت بعد ذلك ، الحضارة العربية الأخيرة ، وازدهرت فوق ديار الحضارة الرومانية السالفة الذكر . إنها امتدت امتداداً كبيراً نحو بعض البلاد الآسيوية ومع

هذا ، لم تخرج ـ من حيث مراكزها الأساسية ـ عن نطاق حضارة البحر الأبيض المتوسط .

غير أن الأحوال تطورت تطوراً كبيراً وسريعاً ، منذ بزوغ عهد الانبعاث : فقد أخذت مراكز الحضارة الأساسية ، تتباعد شيئاً فشيئاً عن سواحل البحر المذكور ، إلى أن استقرت تدريجياً في مختلف الأقسام الغربية من القارة الأوروبية منذ بداية القرون الأخيرة ، فلم يعد من المعقول بعد هذا التطور الأساسي ، الاستمرار على نسبة الحضارة إلى البحر المتوسط ، فصارت تسمى هذه الحضارة الجديدة باسم « الحضارة الغربية » أو « الحضارة الأوروبية ».

ولكن تطورات الأحوال لم تقف عند هذا الحد أيضاً . فإن هذه الحضارة الأوروبية ، أخذت تشع على القارة الأمريكية ، وتكون فيها مراكز حضارية جديدة . إن حضارة هذه القارة الجديدة ، ظلت مدة من الزمن تابعة إلى الحضارة الأوروبية . غير أنها أخذت بعد ذلك تلعب دوراً هاماً في ترقية هذه الحضارة ، إلى أن دخلت في عداد عواملها الأساسية . فأصبح عندئذ اسم « الحضارة الأوروبية » أو « الحضارة الغربية » أيضاً غير ملائم للتعبير عن الحضارة الجديدة تعبيراً صحيحاً . فقد رأى بعض المفكرين تسمية الحضارة ، بعد وصولها إلى هذه المرحلة ، باسم « الحضارة الاوقيانوسية » .

غير أن تطورات الأحوال استمرت بعد ذلك أيضاً بسرعة خارقة ، فانتشرت هذه الحضارة إلى سائر أقطار العالم . فلم يبق أي مبرر كان لنسبة الحضارة إلى قارة من القارات أو بحر من البحار ، فأصبح من الأوفق تسميتها باسم مجرد عن الدلالة المكانية . فوصلت الحضارة الآن إلى مرحلة صار معها من الضروري تسميتها باسم « الحضارة العصرية » أو « حضارة القرن العشرين ».

ويظهر من هذه النظرة السريعة ، أن حضارة البحر المتوسط ، هي مرحلة الحضارة التي كانت وصلت إليها البشرية ، قبل القرون الأخيرة ، وقبل الانقلابات العظيمة التي حدثت خلال هذه القرون . إنها بقيت وراءنا : وأصبحت بعيدة عنا .

ويجب ألا يغرب عن بالنا ، أن هذا البعد ، لا يمكن أن يقاس بعدد القرون التي مرت على المرحلة المذكورة . لأن هذه القرون ـ على قلة عددها ـ كانت مليئة بالتطورات السريعة والانقلابات الأساسية ، التي زادت الهوة بيننا وبينها زيادة هائلة .

ونحن نعيش الآن في عهد خارق السرعة ، أصبح الإنسان يشهد خلال حياته القصيرة ، من التطورات والانقلابات ما لم تره البشرية في سالف العصور خلال سلسلة طويلة من الأجيال .

ويجب علينا ألا ننسى أن حضارة البحر المتوسط ـ التي ذكرناها آنفاً ـ ما كانت تعرف شيئاً عن الميكروسكوب والتلسكوب والتلغراف والتلفون ، ولا عن الفوسفور والبنزين والألومنيوم والراديوم والنايلون ، إنها لم تتمتع بخدمات البواخر والقطارات والسيارات والطيارات ، كما أنها لم تشهد شيئاً عن الحركات العلمية والفكرية التي أنتجت هذه الاختراعات ، ولا التي نتجت منها . ولم تدرك شيئاً عن الانقلابات الاجتماعية التي رافقت هذه الحركات أو أعقبتها .

ولهذه الأسباب كلها نستطيع ان نؤكد أن حضارة البحر الأبيض المتوسط ، كانت قاصرة وهزيلة جداً بالنسبة إلى الحضارة التي نعاصرها الآن . ونستطيع أن نقول لذلك بدون تردد ، إن توجيه الأنظار إلى تلك الحضارة ، يكون بمثابة الدعوة إلى حركة ارتجاعية صريحة .

لا ريب في أنها كانت راقية جداً بالنسبة إلى زمانها ، وكانت تحتوي على عناصر ثمينة جداً بالنسبة إلى سابقاتها ، غير أنه مما لا ريب فيه أيضاً ، أن كل ما كان فيها من قوة الإنتاج والإثمار ، قد اندمج في الحضارة الغربية ، وأصبح من أجزائها الأصلية ، فلم يبق ثمة حاجة للرجوع إليها ، ومحاولة الاستفادة منها .

إننا نعيش في القرن العشرين ، فيجب علينا أن نبذل كل ما في استطاعتنا لاقتباس حضارة هذا القرن ، بأرقى أشكالها ، ومن أقوى مراكزها ، ومن أحسن مصادرها . . دون أن نقصر أنظارنا على آفاق البحر الأبيض المتوسط . . ويجب علينا ألا ننسى أن هذا البحر لم يعد « الوحيد » ولا « المركز الرئيسي » للحضارة الراقية ، كما كان في سالف الأزمان .

كما يجب علينا أن نلاحظ أن وسائل المواصلة بين مختلف البلدان تطورت منذ قرن تطوراً هائلا ، ولم يبق معه خطورة كبيرة للاعتبارات الجغرافية التي كانت تحدد آفاق نظر أسلافنا . والموانىء الجوية التي أنشئت في مختلف أنحاء العالم ـ والتي لا تزال تتوسع وتزداد سنة فسنة بل يوماً فيوماً ـ صارت تنافس الموانىء البحرية في كثير من الأمور ، فصار الجو يلعب في حياة الأقوام وعلاقاتها دوراً فعالاً ، أهم بكثير من الدور الذي كانت تلعبه البحار في الأزمنة الماضية .

لاننس أننا الآن نستطيع أن نذهب إلى القاهرة في مدة أقصر من المدة التي كان يقضيها أسلافنا للوصول إلى عاليه . ونستطيع أن ننتقل إلى بغداد في مدة أقل من التي كانت ضرورية للوصول إلى صوفر ، حتى إننا نستطيع أن نذهب إلى أمريكا ، في مدة لا تزيد على المدة التي كانوا يقضونها للسفر إلى دمشق الشام . والمدة التي كان يقضيها

أسلافنا لقطع البحر المتوسط طولا تكفي الآن للطواف حول الكرة الأرضية مرات عديدة . وزد على ذلك كله ، أننا أصبحنا الآن نستطيع أن نسمع الأصوات التي تصدر من جميع أنحاء العالم من نيويورك ، ولندن ، وبرازافيل ، وموسكو ، ودلهي ، وطوكيو في وقت واحد وفي لحظة واحدة .

فمن يسعى ويدعو في هذه الأيام إلى توقيف أنظار أبناء هذه البلاد ، على شواطىء البحر المتوسط ـ بالرغم من هذه التطورات الأساسية التي شرحتها ـ يكون قد بقي بعيداً جداً عن تفهم روح العصر ، وعن تقدير ماهية الحضارة .

ـ ٣ ـ

وهنا أرى من المفيد أن أنتقل قليلاً من أبحاث الحضارة ، إلى ميادين التجارة ، لألفت الأنظار إلى الخطط التي يتبعها التجار في هذا المضمار .

كلكم تعلمون أن التجار ، عندما يفكرون في استيراد البضائع ، لا يوجهون أنظارهم إلى قطر واحد على وجه الانحصار . بل إنهم يبحثون عن البضائع التي يحتاجون إليها ، في جميع أسواق العالم ، بدون استثناء . إنهم لا يقصرون معاملاتهم ببلاد البحر المتوسط مثلا ، بل يوسعونها حتى أقصى الشرق من جهة ، وأقصى الغرب من جهة أخرى . وإذا ما حدث في بعض الأحيان ، ما يضطر البلاد إلى تحديد نطاق هذه المعاملات ، لبعض الأسباب والظروف الطارئة ، يعتبرون ذلك من الكوارث الاقتصادية والتجارية ، ويتمنون بكل قواهم زوال تلك الظروف الطارئة ، لتحرير التجارة من ربقة الانحصار .

أفلا يجدر برجال الفكر في هذه البلاد ، أن يقتدوا بهؤلاء التجار في هذا المضمار ؟

وما دمت قد تطرقت إلى التجارة وضربت لكم مثلا بها ، اسمحوا لي أن أخطو في هذا الطريق بضع خطوات أخرى .

كلكم تعلمون أن البضائع التي يستوردها التجار من خارج البلاد كثيرة ومتنوعة جداً . والبعض منها مما يستعمل مباشرة ، دون تعديل أو تكييف ، مثل الجوارب والفانيلات . ولكن البعض الآخر مما لا يستعمل إلا بعد أعمال إضافية خاصة ، يقوم بها أهل البلاد . مثل الأقمشة التي يفصلها ويخيطها الخياطون في الأسواق وربات المنازل في الدور ، لصنع الملابس المختلفة حسب حاجات الناس ورغباتهم ، مع مراعاة عاداتهم وأذواقهم .

وهناك صنف آخر ، مما لا يستعمل إلا كآلة وواسطة للأعمال المختلفة ، مثل المطرقة والمنشار والكماشة التي يستعين بها النجارون لصنع الأشياء والمنجورات المتنوعة . . ومثل المكائن الزراعية التي يستخدمها الفلاحون لحرث الأرض وحصاد المزروعات .

ولا أراني في حاجة إلى القول: إن التقدم الاقتصادي يتطلب الإقلال من استيراد النوع الأول من البضائع والإكثار من النوع الأخير منها . إني أرى أن الاقتباس في ميادين الحضارة ، لا يخلو من الشبه بالاستيراد في عالم التجارة .

إني لا أجهل بأن هناك فرقاً جوهرياً بين استيراد البضائع واقتباس العلوم . لأن الاستيراد لا يتم إلا مقابل تصدير نقود أو بضائع أخرى ، في حين أن الاقتباس لا يحتاج إلى عوض ، ولا يتعرض إلى ما يسمى باسم الاستهلاك . كما أن عالم العلم والحضارة لا يعرف شيئاً يشبه « الميزان التجاري » الذي يشغل بال رجال الاقتصاد ويسترعي اهتمامهم على الدوام .

ومع كل هذا ، أرى أني لا أكون من المخطئين إذا قلت : إن الاقتباس مثل الاستيراد يجب ألا يقتصر على « المتوجات » وحدها ، بل يجب أن يشمل بوجه خاص ، « طرائق الإنتاج » أيضاً . فلا يجوز لنا أن نكتفي باقتباس العلوم والصنائع نفسها ، بل يجب علينا أن نسعى إلى استمثال « طرائق البحث والعمل » التي تضمن « الإنتاج والابتكار » فيها أيضاً .

إننا بهذه الصورة ، وبهذه الصورة وحدها ، نكون قد تمثلنا الحضارة العصرية تمثلاً حقيقياً ، وبهذه الصورة ، وبهذه الصورة وحدها نكون قد دخلنا في عداد « الأعضاء العاملين في حضارة القرن العشرين ».

تلاحظون ، أيها السيدات والسادة ، بأنني أدعو إلى الاقتباس ، وأقول بضرورة الاقتباس وأعتقد بأن « الاقتباس » بأوسع وأتم معانيه هو السبيل الوحيد للحاق بقافلة الحضارة التي سبقتنا وتباعدت عنا كثيراً . غير أني أرجو أن تلاحظوا في الوقت نفسه ، بأنني حصرت هذا الاقتباس بالحضارة وحدها ، ولم أجعله شاملا للثقافة أيضاً . لأن الثقافة ـ كما قلت قبلا ـ لم تكن من الأمور التي يمكن اقتباسها ونقلها من الخارج نقلاً ، بل هي من الأمور التي لا بد من تكوينها في النفوس تكويناً .

ولا أود أن أقول بذلك ، إننا لا نستطيع أن نستفيد من ثقافات الأمم الأخرى بوجه من الوجوه . إنما أقول : إن كل ما نعمله في هذا السبيل يجب ألا يخرج عن نطاق الأعمال التي يقوم بها الزارعون لتنمية النباتات وتكثيرها . إذ من المعلوم أن

النباتات تعيش وتنمو وتتكاثر بفضل « أفاعيل داخلية » خاصة بها . وأما النور والمطر والسماد ، وجميع أنواع الأعمال الزراعية ، فهي بمثابة وسائط وعوامل خارجية ، تساعد على إثارة هذه الأفاعيل الداخلية وتوجيهها وتقويتها .

واسمحو لي أن أعود هنا أيضاً إلى قضايا الاستيراد ، التي تكلمت عنها قبلا : تعلمون بأننا نستورد أحياناً ، في جملة ما نستورده من البلاد الأخرى بعض البذور والفسائل والأغراس . إننا نزرعها في حقولنا ، ونغرسها في حدائقنا ونطعم بها أشجارنا وأزهارنا . . . ثم نأخذ من هذه المزروعات والمغروسات ، بذوراً وفسائل جديدة ، نستعملها لتكثير أنواعها دون أن نحتاج إلى استيراد بذور وأغراس من نوعها مرة أخرى .

وكلكم تعلمون أن من بين الأزهار والأشجار المنتشرة في حدائق هذه البلاد عدداً غير قليل من التي أتت من الخارج فيما مضى في حالة بذور وأغراس . إنها تكاثرت وتأقلمت في هذه البلاد ، وغدت من نباتاتها ، وأصبح شأنها شأن سائر النباتات الأصلية التي لا نعرف شيئاً كثيراً عن منشئها . إنها تعتبر الآن من نباتات هذه البلاد وإن كانت متحدرة من بذور وأصول أتت من الخارج في سالف الأزمان . إن قصة هذه الأزهار والأشجار ؛ تمثل في نظري قصة الثقافة وثمار الثقافة أحسن تمثيل .

إنني شبهت الثقافة من هذه الوجوه ، بالأزهار والأشجار التي تنمو في البلاد . وإذا أردت الاسترسال في سبيل التشبيه والتمثيل وجب عليّ أن أقول : إن اللغة بمثابة التراب الذي يحتضن البذور والجذور ويغذي الأزهار والأشجار .

ولما كانت لغة هذه البلاد عربية ، فإن ثقافتها أيضاً ستكون عربية ، وستشترك هذه البلاد في أمور الثقافة مع سائر البلاد العربية ، لا مع أقطار البحر المتوسط . وسيساهم أبناء هذه السواحل وهذه الجبال ـ مع أبناء سائر الأقطار العربية ـ في تكوين ثقافة عربية راقية ، تنمو وتزدهر سنة عن سنة ، مغمورة بأنوار العلوم العصرية وفيوض الحضارة العالمية .

إنني أعتقد أن ذلك سيتم حتماً ، على الرغم من جميع الجهود التي قد يبذلها البعض ، في سبيل توقيف هذا التيار العام ومعاكسة هذا التطور الطبيعي . إنني أجزم بذلك . كما أجزم أن الشمس ستشرق غداً صباحاً في هذه المدينة ، وأن الطقس سيزداد حرارة في الشهور القادمة ، وأن الأشجار التي نراها في الحدائق ستورق وتثمر . . . وفق طبائعها المعلومة .

حقائق يجب أن نعرفها
ونؤمن بها أشد الإيمان

١ ـ البلاد العربية

إن جميع البلاد التي يتكلم سكانها باللغة العربية ، هي عربية . . . مهما تعددت الدول التي تحكمها . ومهما تنوعت الأعلام التي ترفرف على بناياتها الحكومية . ومهما تعرجت وتشابكت الحدود التي تفصل بين أقسامها السياسية . . إنها بلاد عربية . و «بلاد العرب» ليست الجزيرة العربية وحدها، كما يزعم البعض، ولكنها جميع البلاد التي يتكلم أهاليها باللغة العربية . من جبال زاغروس في الشرق ، إلى المحيط الأطلسي في الغرب ، ومن شواطىء البحر الأبيض وهضاب أناضول في الشمال ، إلى المحيط الهندي ومنابع النيل والصحراء الكبرى في الجنوب . . كلها تدخل في نطاق « بلاد العرب ». والنشيد الحماسي المعروف :

بلاد العرب أوطاني   من الشام لبغدان
ومن نجد إلى يمن   إلى مصر فتطوان

يعبر عن شمول « بلاد العرب » تعبيراً فنياً رائعاً .

٢ ـ العرب

إن كل من ينتسب إلى البلاد العربية ويتكلم باللغة العربية ، هو عربي . . .

مهما كان اسم الدولة التي يحمل جنسيتها وتابعيتها بصورة رسمية . ومهما كانت الديانة التي يدين بها ، والمذهب الذي ينتمي إليه . ومهما كان أصله ونسبه ، وتاريخ حياة أسرته . . . فهو عربي .

والعروبة ليست خاصة بأبناء الجزيرة العربية ، ولا مختصة بالمسلمين وحدهم .

بل إنها تشمل كل من ينتسب إلى البلاد العربية ويتكلم باللغة العربية .

سواء أكان مصرياً ، أم كويتياً ، أم مراكشياً .

وسواء أكان مسلماً ، أم مسيحياً .

وسواء أكان سنياً ، أم جعفرياً ، أم درزياً .

وسواء أكان كاثوليكياً ، أرثوذكسياً ، أم بروتستانتياً .

فهو من أبناء العروبة ، ما دام ينتسب إلى بلاد عربية ، ويتكلم باللغة العربية .

٣ ـ الدول العربية

إن الدول العربية القائمة الآن ، لم تتكون ولم تتعدد بمشيئة أهلها ، ولا بمقتضيات طبيعتها . . إنما تكونت وتعددت من جراء الاتفاقات والمعاهدات المعقودة بين الدول التي تقاسمت البلاد العربية ، وسيطرت عليها . . والحدود الفاصلة بين الدول العربية أيضاً لم تتقرر وفق مصالح البلاد وسكانها ، وإنما تقررت بعد المساومات والمناورات الطويلة التي جرت بين الدول المستعمرة ، ضماناً لمصالحها هي .

والفروق والاختلافات التي تشاهد الآن بين الدول العربية ، من حيث النظم الإدارية والتشريعية والاقتصادية والاتجاهات السياسية ، إنما هي بأجمعها من مواريث عهود الاحتلال . إنها وليدة الاستعمار ، حديثة وعارضة .

٤ ـ الأمة العربية

العرب أمة واحدة .

وما المصريون والعراقيون والمغاربة . . . إلا شعوب وفروع لأمة واحدة ، هي الأمة العربية .

أمنية الوحدة(*)

إن فكرة « القومية العربية » تعني : الإيمان بوحدة الأمة العربية . وتتطلب العمل بما يستوجبه هذا الإيمان ، وذلك بالتفاني في خدمة هذه الأمة ، للمساهمة في

(*) من مقالة نشرت في مجلة : العربي، (آذار/ مارس ١٩٥٩) .

ضمان تقدمها ، ووصولها إلى أوج الرفعة والقوة والكمال ، في ميادين العلم والثقافة والاقتصاد والاجتماع والسياسة .

فعلى كل واحد منا أن يؤمن أصدق الإيمان ، بأن الوطن العربي يمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي وجبال زاغروس ، ويشمل جميع البلاد التي يتكلم أهاليها باللغة العربية . وأما الدول والدويلات القائمة في هذه البلاد فإنها وليدة المناورات والمساومات والمقاسمات التي قامت بين الدول المستعمرة ، خلال حكمها لها وسيطرتها عليها . والحدود التي تفصل هذه الوحدات السياسية بعضها عن بعض في الحالة الحاضرة ، ليست إلا الخطوط التي رسمتها والسدود التي شيدتها الدول المستعمرة ، حين اتفقت على تحديد مناطق نفوذها أولاً ، وحين اقتسمتها اقتسام الغنائم أخيراً .

فيترتب على كل عربي أن يعلم ذلك العلم اليقين ، فيسعى إلى تطهير نفسه من رواسب النزعات الإقليمية التي ولدتها وخلفتها عهود الانحطاط والاستعمار ، وعليه أن ينظر إلى تلك الحدود نظرته إلى الأسلاك الشائكة التي تحيط بالمعتقلات ، فيجعل أمنيته القصوى ، ومثله الأعلى : إزالة تلك الحدود من الأراضي ومن النفوس ، لتوحيد البلاد العربية ، تحت ظلال راية العروبة الشاملة .

أعرف أن هنا وهناك . . جماعات من ضعيفي الإيمان يقولون : « هذا محال . . . هذه البلاد المترامية الأطراف لا يمكن أن تتوحد تحت راية واحدة » .

وأما أنا فأدعو هؤلاء إلى التأمل في تقسيمات العالم السياسية ، في الحالة الحاضرة .

فإن راية واحدة ترفرف على بلاد شاسعة تمتد بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادي في أمريكا الشمالية ، وراية واحدة أخرى تظل بلاداً مترامية الأطراف ، تمتد من بحر البلطيق في غرب أوروبا إلى المحيط الهادي في شرق آسيا . . .

وفي جنوب آسيا دولة كبيرة تضم ما يقرب من أربعمائة مليون من السكان . وفي تلك القارة ووسطها دولة أخرى ، يناهز تعداد سكانها الستمائة مليون .

وهناك دولة كبيرة يفصل بين جزأيها الشرقي والغربي أكثر من ألف وخمسمائة كيلومتر من الأراضي الأجنبية . وهناك دولة تتألف من نحو ثمانين مليوناً من السكان ، مبعثرين على آلاف من الجزائر الصغيرة والكبيرة .

فكيف يجوز لأحد منا ، والحالة هذه أن يشك في إمكان توحيد البلاد العربية تحت راية واحدة ، مع أن هذه البلاد يتصل بعضها ببعض اتصالاً جغرافياً مباشراً ،

ومع أن سكانها يرتبطون بعضهم ببعض ارتباطاً معنوياً قوياً ، بلغة واحدة وبتاريخ طويل .

وفضلا عن ذلك كله ، أود أن أذكر هؤلاء المتشككين ، بأن البلاد العربية كانت قد اتحدت فعلاً تحت راية واحدة ، والمسافات التي تفصل أقسامها المختلفة لم تحل دون اتحادها في العصور التي ما كانت تعرف لا البخار ولا الكهرباء ، ولا الطباعة والصحافة والإذاعة . . في العصور التي كانت تنحصر وسائل المواصلة والمناقلة فيها ، في الجمال والبغال في البر ، والزوارق والمراكب الشراعية في البحر .

فكيف يجوز لأحد منا أن يعتبر تلك المسافات مانعة للاتحاد في عصرنا هذا . . في عصر البواخر والسيارات والطيارات التي تغلبت على المسافات وقصرت الأرض تقصيراً هائلاً .

لا ننس أننا نعيش الآن في عصر صار الخطاب الذي يلقى في الدار البيضاء - مثلا - يسمع ، في لحظة واحدة ، في القاهرة وبغداد ، فضلاً عن أن الانتقال من أقصى غرب البلاد العربية إلى أقصى شرقها أصبح من الممكن أن يتم في مدة أقصر من المدة التي كان يقتضيها الانتقال من بيروت إلى دمشق ، أو من القاهرة إلى أسيوط ، في العصور الغابرة .

فيجدر بنا أن نتساءل : ما أهمية هذه المسافات ، أمام وحدة اللغة ووحدة التاريخ ووحدة المشاعر التي تربط البلاد العربية ، بعضها ببعض ؟

وقد عرفت طائفة من ضعاف الإيمان بالقومية العربية ، يقولون على الدوام : « إن الوحدة العربية وهم وخيال ! فلنكن واقعيين ، فلا نسير وراء الخيال ».

وأما أنا ، فأقول لهؤلاء : إن كثيراً من الأمور التي كانت تعتبر من الخيالات في الماضي ، أصبحت من الأمور الواقعية في الحالة الحاضرة . ولا شك في أن كثيراً من خيالات اليوم ستصبح بدورها ، من الحقائق الراهنة في الغد القريب أو البعيد .

ذلك ، لأن كل الخيالات ليست من نوع أضغاث الأحلام . بل إن للخيال كثيراً من الأنواع الخلاقة التي تلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد والأمم . لأنها تحوم حول الأمور الممكنة والمرتقبة ، وتساعد كثيراً على تحقق المرغوب والمقصود ، وإخراجها إلى حيز الوجود .

«فيجدر بنا ألا ننسى : أن الأزهار والأثمار تنبت في مخيلة البساتنة والفلاحين ، قبل أن تنمو وتزدهر في الحقول والبساتين . . . والعمارات تبنى وتقوم في مخيلة

المعماريين ، والبواخر تتشكل وتتركب في أذهان المهندسين ، والأنصاب والتماثيل تتكوّن وتقام في مخيلة الفنانين . . . قبل أن تشاد وتصنع وتنحت وتنصب ـ فعلا ـ فتخرج إلى عالم الوجود حقيقة ».

« ولذلك نستطيع أن نقول : إن الخيال مصدر وباعث للكثير من الآمال والأعمال . كما نستطيع أن نؤكد : أنه ما من إصلاح تم وتقدّم حصل ، ولا من نهضة تحققت ورسالة انتشرت . . إلا وكانت قد بدأت على شكل مشروع تخيلته الأذهان ، وأمل جاش في الصدور ، ومثل أعلى توجهت إليه وتعلقت به النفوس ».

« وأنا لا أتردد في القول : بأن الخيال يكون في بعض الأحوال أشد حيوية من الواقع لأن « الواقع الحالي » كثيراً ما يمثل « الماضي البالي »، في حين أن الخيال الحالي قد يكون مبعثاً « للمستقبل الحقيقي ».

وأعتقد أن فكرة الوحدة العربية الآن ، هي من أحسن الأمثلة على هذا النوع من الخيال .

ومما يجب ألا يغرب عن بال أحدنا : أن فكرة « الوحدة العربية » قد اجتازت طور « الخيال المحض »، و« الأمنية البعيدة المنال »، ودخلت في طور « التنفيذ والتحقيق ». فإننا الآن « لسنا في بداية الطريق المؤدي إليها »، بل دخلنا فيه فعلا ، وقطعنا فيه شوطاً كبيراً ، بعد اقتحام الكثير من العوائق والعقبات . . . وإن كان ما بقي أمامنا الآن ، لا يزال طويلا وشاقاً . ولا شك في أن روح العروبة الحقة ستقتحم كل العراقيل وستنتصر في آخر الأمر ، انتصاراً حاسماً في كل الميادين .

القسم الثاني

ابحاث تفصيلية

مصر تعي عروبتها ، وتندفع إلى العمل بهديها

تطور التفكير السياسي في مصر

إن أهم الأحداث التي لا بد من تسجيلها في صحائف « تاريخ نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية » بكل اهتمام هو : القفزة الرائعة التي قفزها « التفكير السياسي ، والعمل الوطني ، والشعور العام في مصر »، من فوق متاهات اللاعروبة إلى مرتفعات العروبة الحقة بفضل إيمان الرئيس جمال عبد الناصر ، وعمله البطولي المتواصل .

كان التفكير السياسي في مصر يتخبط بين « نوازع الفرعونية ، وجواذب الوحدة الإسلامية ، وخيالات الرابطة الشرقية ، وإغواءات الانعزالية المصرية »، وقلما يلتفت إلى أصوات القومية العربية .

قبل ربع قرن : كان « عميد الأدب العربي » يعلن ، بصيغة التأكيد « أن مصر فرعونية »، وأنها ستبقى « فرعونية » « ويجب أن تبقى فرعونية ».

وقبل مدة تقل عن عقدين من السنين : كان « أستاذ الجيل » يكرر دعوته الحارة إلى « المصرية الخالصة » ويقول بوجوب التمسك بها تمسكاً تاماً . ويعتبر « العرب دخلاء على البلاد » غرباء عنها ، مثل : الأتراك والشراكسة .

وقبل مدة لا تزيد كثيراً على عشرة أعوام : كان ألمع الكتاب الناشئين يتولى الدعوة إلى « حصر الاهتمام بداخل الحدود المصرية »، و « عدم مد الأبصار إلى ما وراء تلك الحدود ».

وكان أنشط الشبان من الأساتذة المحررين ، ينشر مقالاً ، يحذر فيه مواطنيه المصريين من « تحبيذ وتأييد الثورة الجزائرية ، لكي لا تغضب فرنسا علينا ، وتتركنا « وحدنا » في بحر السياسة المتلاطم الأمواج ».

وعلى الرغم من كل ذلك ـ بعد ثورة ١٩٥٢ ـ تبنت مصر « فكرة العروبة » بوعي تام ، وإيمان عميق ، ونشاط منقطع النظير : إنها أقدمت على تأييد الثورة الجزائرية ، بكل الوسائل المادية والمعنوية ، منذ بدايتها حتى نهايتها السعيدة .

كما أنها لم تتردد في تأييد ثورة ١٤ تموز في العراق ، ساعة قيامها ، على الرغم مما كان يحيط بهذا التأييد من مخاطر جسام . فضلاً عن ذلك كله ، أيدت ثورة اليمن تأييداً فعلياً ، بإرسال أربعين ألفاً من جنودها عبر البحر لتسند الثورة المذكورة ، ضد القوى الرجعية المتآزرة مع القوى الاستعمارية . كما أنها سارعت إلى تأييد ثورة ٨ شباط في العراق و ٨ آذار في سوريا ، وواصلت هذا التأييد إلى حين وقوع الثورتين المذكورتين تحت براثن الحزبية العمياء ..

وفي الأخير : إنها لم تتردد في تلبية طلب الجمهورية الجزائرية الوليدة في مساعدتها بالعون العسكري . عندما شعرت بالحاجة إلى ذلك . ولا شك في أن صفحات هذه السياسة القومية كانت « قفزة رائعة »، تكاد تكون خارقة للعادة ، نظراً إلى الظروف المحيطة بها .

إن الأبحاث التالية ـ التي كانت نشرت بين سنة ١٩٣٨ وبين سنة ١٩٥٦ ـ تظهر إلى العيان مدى هذا التطور العظيم ، وتساعد على تقدير الأشواط التي قطعتها مصر في هذا السبيل حق قدرها .

بين مصر والعروبة : كتاب مفتوح إلى الدكتور طه حسين(*)

أيها الأستاذ :

نشرت مجلة المكشوف البيروتية حديثاً جرى بينكم وبين جماعة من شبان العرب ، على ظهر باخرة تمخر عباب البحر الأبيض المتوسط . قلتم في خلال ذلك الحديث إنكم تنادون « بتوحيد برامج التعليم في جميع الأقطار العربية وتسهيل التبادل الثقافي بينها»، وترون « من المفيد أن يكون تعاون اقتصادي ، وحتى تحالف عسكري » بين تلك الأقطار ،

(*) نشر في مجلة : الرسالة (القاهرة)، (١٩٣٨).

غير أنكم لا ترضون بوحدة سياسية ، سواء أكانت « بشكل إمبراطورية جامعة » أم على طراز « اتحاد مشابه للاتحاد الامريكي أو السويسري ». وعللتم آراءكم هذه بقولكم : « إن الفرعونية متأصلة في نفوس المصريين وإنها ستبقى كذلك ، بل يجب أن تبقى وتقوى . . . »

أعترف بأنني قرأت هذه الآراء بدهشة غريبة ، لأنني استبعدت صدورها منكم كل الاستبعاد ، وقلت في نفسي : « لعل الكاتب نقلها على غير حقيقتها »، وأعدت قراءتها بإمعان . ولكني لمحت في عدة نقاط منها أسلوب بيانكم المعروف ، فقلت « لعل الدكتور أراد أن يمتحن هؤلاء الشبان ، ويتأكد من مبلغ إيمانهم بالقضية ، ويسبر غور درسهم لوجوهها المختلفة ، فالآراء التي أدلى بها إنما كانت من نوع الآراء الجدلية التي يقصد منها حمل المخاطب على التعمق في التفكير ». فوجدت نفسي ـ تجاه هذه الملاحظات ـ بين عاملين مختلفين : عامل يدفعني إلى الإسراع في مناقشة هذه الآراء لكيلا أترك مجالاً لزعزعة إيمان بعض الشبان ، بتأثير سلطتكم الأدبية السامية ، وأسلوب بيانكم الأخاذ ، وعامل يدفعني إلى التريث في الأمر ، لكي أتأكد من صحة الحديث المعزو إليكم . فتريثت لذلك مدة من الزمن . ولما لم أطلع على تصريح أو تصحيح صدر منكم ، رأيت من الواجب علي أن أقدم على المناقشة ، بدون أن أنتظر مدة أطول .

فإذا كان في الحديث الذي نسب إليكم شيء من البعد عن الواقع فأرجو أن تعتبروا كلمتي هذه بمثابة رد على الآراء المبسوطة في ذلك الحديث ، بقطع النظر عن قائلها ، وإذا كان فيه شيء من قصد المناقشة الجدلية كما أسلفت ، فأرجو أن تعتبروا هذه السطور بمثابة صفحة من صفحات تلك المناقشة الجدلية .

- ١ -

قلتم للشبان الذين تحدثتم إليهم : « إن المصري مصري قبل كل شيء ، فهو لن يتنازل عن مصريته مهما تقلبت الظروف ».

فاسمحوا لي أن أسألكم: هل الوحدة العربية تتطلب من المصريين التنازل عن المصرية ؟ أنا لا أتردد في الإجابة عن هذا السؤال بالنفي . لأنني أعتقد بأن دعوة المصريين إلى الاتحاد مع سائر الأقطار العربية ، لا تتضمن بوجه من الوجوه حثهم على التنازل عن « المصرية »، إن دعاة الوحدة العربية لم يطلبوا من المصريين ضمناً ولا صراحة ـ أن يتنازلوا عن مصريتهم ، بل إنهم يطلبون إليهم أن يضيفوا إلى شعورهم المصري الخاص شعوراً عربياً عاماً ، وأن يعملوا للعروبة بجانب ما يعملونه للمصرية . فهل لديكم ما يبرهن على أن ذلك من نوع « طلب المحال »؟ وهل لديكم

ما يدل على أن العروبة والمصرية ضدان لا يجتمعان ، وعنصران متعاكسان لا يمتزجان ؟

وقد قلتم لمخاطبكم : « ولا تصدق ما يقوله بعض المصريين من أنهم يعملون للعروبة ، فالفرعونية متأصلة في نفوسهم ». ثم أضفتم إلى ذلك حكماً بتاراً ، فقلتم : « وستبقى كذلك ... »

فهل تسمحون لي أن أستوضحكم ما تقصدونه من كلمة « الفرعونية »؟ هل تقصدون منها الأخذ بحضارة الفراعنة ؟ أم الاعتزاز بثقافة الفراعنة ؟ أم تقصدون منها بعث اللغة الفرعونية والآداب الفرعونية ، والديانة الفرعونية ، والسياسة الفرعونية ؟

أنا لا أستطيع أن أشك في أنكم لم تقصدوا منها الحضارة أبداً ، لأنكم لستم ، بدون ريب ، ممن يقبلون لمصر ، ولغير مصر حضارة في هذا العصر غير الحضارة العالمية الحالية ، كما أنني لا أستطيع أن أشك في أنكم لم تقصدوا من هذه الكلمة « الديانة الفرعونية » أيضاً .

هذا ومن جهة أخرى أجد في مناداتكم « بتوحيد برامج التعليم في جميع الأقطار العربية وتسهيل التبادل الثقافي بينها » دليلاً قاطعاً على أنكم لم تقصدوا منها الثقافة الفرعونية أو اللغة الفرعونية أيضاً .

فماذا تقصدون منها إذن ؟ السياسة ؟ فهل تقصدون أن « السياسة الفرعونية » تتطلب « الاكتفاء بحدود مصر الحالية » فترفض « التوسع » بكل أنواعه ، حتى ولو كان عن طريق قبول انضمام الأقطار العربية ؟

إنكم أشرتم في حديثكم إلى الآثار الباقية من عهد الفراعنة بشكل يستوقف الأنظار ، وأردتم أن تدعموا آراءكم بجلال تلك الآثار ، إذ قلتم : « لا تطلبوا من مصر أن تتخلى عن مصريتها ، وإلا كان معنى طلبكم : اهدمي يا مصر أبا الهول والأهرام ، وتغاضي عن جميع الآثار التي تزين متاحفك ومتاحف العالم ، وانسي نفسك واتبعينا » .

يظهر من هذه التأويلات أنكم توذون أن تخلقوا للفكرة العربية خصوماً من الآثار القديمة ، وأن تضعوا في سبيل تيار هذه الفكرة سدوداً من الرموس والأطلال . فهل فاتكم أن التعارض والتصادم لا يحدثان إلا بين الأشياء التي تسير على مستوى واحد ، في عالم واحد ، وأن الفكرة العربية التي تعمل في القرن العشرين للأجيال القادمة لا يمكن أن تتعارض مع آثار بقيت ميراثاً من ماض سحيق ، يرجع إلى أكثر من خمسة آلاف من السنين ؟

إن مصر قد تباعدت عن ديانة الفراعنة ، دون أن تخرب أبا الهول ، وتخلت عن لغتها القديمة دون أن تهدم الأهرام . وجميع آثار الفراعنة التي زينت بها متاحف مصر ومتاحف العالم ، لم تولد نزوعاً للعودة إلى الديانة التي أوجدت تلك المآثر الخالدة ، ولا حركة ترمي إلى بعث اللغة التي رافقتها خلال قرون طويلة . فهل من موجب لطلب هدم الأهرام وتناسي الآثار لأجل تحقيق الوحدة العربية ؟

إن الأهرام ـ مع جميع الآثار الفرعونية ـ لم تمنع مصر من الاتحاد مع سائر الأقطار العربية اتحاداً تاما في ساحة اللغة ، فهل يمكن أن تحول دون اتحادها مع تلك الأقطار في ساحة السياسة أيضاً ؟

كلا أيها الأستاذ . . . إن التيارات القوية والعميقة التي جرفت حياة مصر في اتجاهات جديدة منذ عشرات القرون ، والتي أخرجتها من ديانتها وأنستها لغتها القديمة الأصلية ـ بالرغم من وجود الأهرام وقيام أبي الهول ـ ، سوف لا تحتاج إلى هدم أو ستر شيء من آثارها القديمة لتجرفها نحو السياسة التي يؤمن بها دعاة الوحدة العربية . . . ولا سيما أن هذه السياسة ليست إلا نتيجة طبيعية للغة مصر الحالية .

إن دعاة الوحدة العربية لم يقولوا ولن يقولوا لمصر « انسي نفسك » بل إنهم يقولون وسيقولون لها « استزيدي من ثروة نفسك » بالعمل على توحيد أبناء لغتك . . . إنهم لم يقولوا ولن يقولوا لها « اتبعينا »، بل يقولون وسيقولون لها « سيري إلى الأمام ، ونحن نتبعك على الدوام . . . »

ـ ٢ ـ

سألتم خلال الحديث : « تريدون أن تتحقق الوحدة العربية ، فعلى أي أساس علمي تنادون بها ؟ »، ثم قلتم « تعالوا معي نستعرض الروابط التي تصل مصر بالأقطار العربية الأخرى »، فاسمحوا لي أن أشترك معكم في الاستعراض لأناقشكم في أهم المواقف التي وقفتموها خلاله .

لقد وقفتم أولاً أمام قضية الأصل والدم ، وقلتم : « إن الأكثرية الساحقة من المصريين لا تمت بصلة إلى الدم العربي ، بل تتصل مباشرة بالمصريين القدماء » .

أنا لا أود في هذا المقام أن أطرق مسألة أصل المصريين القدماء ، ولا أبحث عن علاقتهم أو عدم علاقتهم بالساميين عامة وبالعرب خاصة . سأسلم جدلاً بما تقولونه في هذا الباب ، مع هذا سأسألكم بدوري : هل علمتم بوجود أمة على الأرض انحدرت من أصل واحد تماماً ؟ وهل تستطيعون أن تذكروا لي أمة واحدة ترتبط بروابط الدم فعلاً وحقيقة ؟

إن جميع الأبحاث العلمية تدل على أنه لا يوجد على وجه البسيطة أمة خالصة الدم . حتى الأمة الفرنسية التي سبقت جميع الأمم الأوروبية في طريق الوحدة والاستقرار ، لا تدعي بوحدة الأصل والدم ، وعلماؤها يعترفون بأن الأجناس التي دخلت في تركيبها تعد بالعشرات ، كما يعترفون مثلاً أن جنوب فرنسا يختلف عن شمالها من حيث الأصل والدم اختلافاً كبيراً . . أيمكنكم أن تدعوا مع هذه الحالة بأن عدم وحدة الأصل والدم ، يجب أن تحول دون انضمام مصر إلى حركة الوحدة العربية ؟

ثم وقفتم أمام مسألة التاريخ ، وادعيتم بأن « تاريخ مصر مستقل تمام الاستقلال عن تاريخ أي بلد آخر » .

فاسمحوا لي أن أقول بأن هذا الادعاء افتئات صارخ على الحقائق الواقعة : إن تاريخ مصر اختلط اختلاطاً عميقاً وتشابك تشابكاً كبيراً مع تاريخ سائر البلاد العربية خلال القرون الثلاثة عشر الأخيرة على الأقل ، فكيف يحق لكم أن تحذفوا هذه القرون من تاريخ مصر ؟ أنا لا أنكر أن تاريخ مصر لم يبق متصلاً بتاريخ الأقطار العربية على الدوام ، غير أني أدعي بأن ذلك شأن تواريخ الأمم الأخرى بدون استثناء ، فإن تواريخ الأمم تشبه الأنهر الكبيرة التي تتكون من روافد متعددة بوجه عام .

إن كل من يلقي نظرة عامة على تواريخ الأمم المعاصرة لنا كالأمة الفرنسية التي سبقت جميع الأمم في طريق الوحدة القومية ـ كما ذكرت آنفاً ـ يضطر إلى التسليم بأن العلاقات التاريخية التي تربط مصر بسائر الأقطار العربية ، لهي أقوى وأعمق وأطول من العلاقات التاريخية التي تربط الأيالات الفرنسية بعضها ببعض .

وإذا أظهرتم شيئاً من الريب في هذا الباب ، فإنني مستعد لذكر التفاصيل والأسانيد التي تبرهن على صحة دعواي برهنة قطعية .

ـ ٣ ـ

والآن اسمحوا لي أن أنتقل معكم إلى آخر المواقف التي وقفتموها خلال استعراض الصلات : لقد أنكرتم « تأثير اللغة » في تكوين « الوحدة العربية » ، وقلتم : « لا تنخدعوا ، لو كان للغة وزن في تقرير مصير الأمم ، لما كانت بلجيكا وسويسرا ولا أمريكا ولا البرازيل ولا البرتغال . . . »

فاسمحوا لي أن أناقشكم في هذا الموضوع المهم مناقشة طويلة :

لو كنتم أيها الأستاذ من الكتاب الذين كتبوا قبل الحرب العالمية ، فأقدمتم على كتابة بحث مثل هذا البحث للبرهنة على نظرية مثل هذه النظرية ، قبل ربع قرن لاستطعتم أن تضيفوا إلى هذه الأمثلة مثالين آخرين ، ولقلتم عندئذ : لا تنخدعوا ، لو كان للغة وزن في تقرير مصير الأمم ، لما كانت الإمبراطورية النمسوية ، ولا السلطنة العثمانية .

ولو كنتم ممن عاشوا قبل ذلك بنصف قرن أيضاً لاستطعتم أن تضيفوا إلى أمثلتكم عشرات الأمثلة الأخرى ، ولأرخيتم العنان إلى قلمكم الجوّاب لينتقل من جنوب إيطاليا إلى شمال ألمانيا ، ولقلتم : « لو كان للغة وزن في تقرير مصير الأمم لما كانت ساردينيا وساكسونيا ، ولابيه ده مونته وباويرا . . . »

غير أن تقلبات الزمان أزالت من عالم الوجود جميع تلك الأمثلة والشواهد الكثيرة ، وحرمت النظرية التي تقولون بها من إمكان الاستناد إليها ، فحصرت الأمثلة في الأسماء التي ذكرتموها ، أفلا ترون أيها الأستاذ بأن هذه الملاحظة وحدها كافية للبرهنة على أن مثل هذه البراهين لا تخلو من مزالق كثيرة ، فلا يجوز الاعتماد عليها في حل القضايا الاجتماعية ؟

أفتلومونني إذا قلت إن هذه المحاكمة لا تخلو من الشبه بمحاكمة من يقول : « لو كان لجاذبية الأرض وزن في تقرير مواضع الأجسام ، لما بقيت القناديل معلقة بالسقوف ، ولما صعدت الأدخنة إلى السماء ، ولما طارت الطيور وارتفعت المناطيد والطيارات » .

اسمحوا لي أن استعرض الظروف الخاصة التي تلازم كل واحد من الأمثلة التي ذكرتموها ، لكي أبرهن على صدق تشبيهي هذا :

إن أول الأمثلة التي ذكرتموها للتدليل على عدم وزن اللغة في تقرير مصير الأمم هو وجود بلجيكا . وهل فاتكم أن بلجيكا ليست متجانسة من حيث اللغة ، بل هي من المناطق التي تتلاقى وتتشابك فيها اللغات ؟ ولا شك في أنكم تعلمون أن النصف من سكانها يتكلم الفرنسية على حين أن النصف الآخر منها يتكلم الفلامندية . فاتحاد كل فريق من هؤلاء مع سائر أبناء لغتهم يتوقف على تجزئة وانقسام بلجيكا ، على حين أن ذلك يصطدم بمشاكل عظيمة وموانع جسيمة من الوجهة الجغرافية والاقتصادية والسياسية .

أولاً : إن حدود الألسن في بلجيكا لا تخلو من تشابك وتعقيد ، فعاصمتها بروكسل مثلاً تقع في منطقة فلامندية ، مع أنها من أهم المراكز الفرنسية : يتكلم

سكانها اللغة الفرنسية على حين أن سكان الكثير من القرى والقصبات المحيطة بها يتكلمون الفلامندية . ولا شك في أن هذا التشابك يجعل أمر تجزئة هذه المملكة من المشاكل العويصة من الوجهة المادية والجغرافية .

ثانياً : إن حدود المناطق اللغوية في بلجيكا لا تتفق مع حدود المناطق الاقتصادية مما يجعل أمر التقسيم عسيراً جداً من الوجهة الاقتصادية أيضاً .

ثالثاً : تشغل بلجيكا موقعاً هاماً بين ثلاث من أعظم الدول الأوروبية وهي ألمانيا وفرنسا وإنكلترا . ولا حاجة للإيضاح أن « تعارض منافع هذه الدول المعظمة الثلاث » جعل أمر إبقاء المملكة البلجيكية على حالتها وعلى حيادها من لوازم التوازن الدولي العام ومن مستلزمات السياسة العالمية الهامة . فكيف يجوز لكم أن تعتبروا وجود بلجيكا دليلاً على عدم وزن اللغة في تقرير مصير الأمم ؟ أفلم أكن محقاً عندما قلت : إن ذلك يشبه اعتبار توازن الأجسام دليلاً على عدم تأثير الجاذبية الأرضية ؟

هذا ومن جهة أخرى ، أود أن أسألكم : هل من وجه لتشبيه قضية بلجيكا والأمم المجاورة لها بقضية مصر والبلاد المتصلة بها ؟ وهل من مجال لاعتبار مصر والأقطار العربية المتصلة بها من مناطق تشابك اللغات وتعقدها ؟ وهل يتوقف اتحاد مصر مع سائر الأقطار العربية على تجزئتها أو تجزئة غيرها ؟

ترون أيها السادة ، أن مثال بلجيكا ، لا يؤيد دعواكم بوجه من الوجوه .

أما قيمة المثال الثاني الذي ذكرتموه فلا تختلف عن ذلك كثيراً : فإن سويسرا أيضاً من مناطق تلاقي وتشابك اللغات ، تتلاقى فيها اللغات الفرنسية والألمانية والإيطالية ، كما تتلاقى أهم سلاسل الجبال الأوروبية ، فلا يجوز اتخاذها دليلاً على عدم وزن اللغة في تقرير مصير الأمم بوجه من الوجوه .

وأما المثال الثالث الذي ذكرتموه ، فهو أيضاً لا يؤيد دعواكم في هذا الباب . أنا لا أرى لزوماً ـ في هذا المقام ـ إلى شرح خصائص أمريكا ولا إلى البحث عن قضية العناصر فيها بل سأكتفي بالإشارة إلى عظمة المحيط الاطلنتيكي الذي يفصلها عن القارة الأوروبية . وأعتقد أن هذه الإشارة وحدها تكفي للبرهنة على أن قضيتها لا تشبه قضية البلاد العربية بوجه من الوجوه . فإن الأقطار العربية متصل بعضها ببعض اتصالاً جغرافياً ، والقطر المصري يشغل بين هذه الأقطار مركزاً هاماً ، وأما الحدود التي تفصله عن سائر الأقطار العربية ، فتنحصر في بعض الجهات بخطوط وهمية ، تمتد فوق رمال الصحراء ، فهل تعتقدون بأن هذه الخطوط الوهمية التي تفصل مصر عن

سائر الأقطار العربية بصورة اعتبارية واصطناعية ، تستطيع أن تعمل عملاً مماثلاً لعمل البحر المحيط الذي يفصل أمريكا عن أوروبا بصورة حقيقية وطبيعية ؟

- ٤ -

بعد أن شرحتم ، أيها الأستاذ وجهة نظركم في الوحدة العربية ، رأيتم أن تقدموا نصيحة إلى محدثيكم الشبان فقلتم :

«إن كان لي نصيحة أسديها إليكم يا إخواني ، فهي أن تتمسكوا بالواقع العلمي وتهملوا سواه ، مهما كانت قوته العاطفية والخيالية . افهموا أن المنفعة تسير الشعوب، فإن لم تفهموا هذا اليوم ، فسترغمون على فهمه غداً » أنا أضم صوتي إلى صوتكم في هذه النصيحة ، من حيث الأساس ، غير أني أنكر عليكم النتائج التي وددتم أن تتوصلوا إليها تحت حماية هذه النصيحة .

تقولون إن المنفعة تسير الشعوب ، فهل تقصدون من ذلك أن « اتحاد الأقطار العربية » مخالف لمنفعة الشعوب ، أو خال منها ؟ وهل تدّعون أن منافع كل واحد من الأقطار العربية ستحول دون اتحادها ؟

أما أنا فأعتقد عكس ذلك تماماً : أعتقد أن فكرة الوحدة العربية لا تستند إلى العاطفة وحدها ، بل تستند إلى المنفعة أيضاً . أعتقد أن منفعة مصر نفسها تتطلب منها الاتحاد مع سائر البلاد العربية ، كما أعتقد بأن منفعة مصر في هذه القضية ليست من المنافع البسيطة الطفيفة، بل هي من المنافع الهامة الحيوية. وإذا كان الذين يقدرون أهمية هذه المنافع لا يزالون قليلين اليوم ، فلا شك في أنهم سيكثرون يوماً من الأيام .

وعلى كل حال أنا من الذين يؤمنون بالوحدة العربية ويدعون إليها ، ليس بتأثير العواطف فحسب ، بل بملاحظة المنافع أيضاً ، ولهذا السبب عندما قرأت قولكم « إن المنفعة تسير الشعوب » قلت في نفسي : « وهذه المنفعة هي التي ستسيّر المصريين نحو الوحدة العربية عاجلاً أو آجلاً » .

هذا ، وأرى ألا أختم اعتراضاتي هذه دون أن أتوجه إليكم بكلمة شكر : فإني أشكركم من صميم فؤادي على مناداتكم بتوحيد الثقافة بين البلاد العربية ، لأنني أعتقد بأن الثقافة من أهم العوامل التي تهيء سائر أنواع التوحيد . فأقول بلا تردد :

اضمنوا لي وحدة الثقافة ، وأنا أضمن لكم كل ما بقي من ضروب الوحدة .

حول الوحدة العربية : إلى الدكتور طه حسين(*)

أيها الأستاذ :

لقد مضى نحو ستة أشهر على نشر الانتقادات التي وجهتها إليكم - في مجلة « الرسالة » - بمناسبة حديثكم المنشور في مجلة « المكشوف » البيروتية ، حول « الوحدة العربية وموقف مصر منها »، وعلى نشر « الفصل الجوابي » الذي أرسلتموه إلى « الرسالة » رداً على تلك الانتقادات .

لم أكتب إليكم شيئاً حول هذه القضية خلال هذه المدة لأسباب ستظهر لكم من الأسطر التالية ، ومع هذا أشعر الآن بدافع قوي يدفعني إلى مخاطبتكم في هذه المسألة ، بالرغم من مرور هذه الأشهر الطويلة ، لمواصلة البحث والمناقشة فيها .

كنت غادرت بغداد إلى المغرب الأقصى قبل وصول عدد « الرسالة » الذي نشر فيه ردكم ، فلم أطلع عليه إلا في بيروت قبيل سفري منها بالطيارة . قرأت الرد هناك فوقعت في حيرة عميقة لأنني انتهيت من قراءته دون أن أجد فيه كلمة واحدة يصح أن تعتبر رداً على ملاحظاتي الاعتراضية ، أو جواباً على أسئلتي الانتقادية ، لأن الآراء المسرودة في الفصل كانت تحوم حول قضية « وحدة الثقافة » و « واجب مصر في أمر هذه الوحدة » على حين أن هذه القضية لم تكن في القضايا التي اختلفت معكم فيها ، بل كانت في القضايا التي شكرتكم عليها !

فإنني ختمت مقالتي الانتقادية بالعبارات التالية :

« هذا وأرى ألا أختم اعتراضاتي ، دون أن أتوجه إليكم بكلمة شكر ، فإنني أشكركم من صميم فؤادي على مناداتكم بتوحيد الثقافة بين البلاد العربية ، لأنني أعتقد أن توحيد الثقافة من أهم العوامل التي تهيء سائر أنواع التوحيد . فأقول بلا تردد : اضمنوا لي وحدة الثقافة ، وأنا أضمن لكم ما بقي من ضروب الوحدة ».

فكان من الطبيعي أن أقع في دهشة عميقة من قراءة الفصل الذي نشرتموه في الرسالة عنوان « الرد ».

وأخذت أفكر وأنا أقطع الفضاء فوق أجواء البحر الأبيض المتوسط في تعليل الخطة التي انتهجتموها في هذا الباب : كيف سوّغ الدكتور طه حسين لنفسه أن يسمي هذا الفصل رداً ؟

(*) الرسالة، العددان ٢٨٥ و٢٨٦ (١٩ و٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٩).

قلت في باديء الأمر : يظهر أن الأستاذ قد شعر بالخطأ الذي وقع فيه . فلم يجد مجالاً للرد على الانتقادات التي وجهت إليه ، ولم يرد مع هذا أن يعترف بذلك ، فأراد أن يتظاهر بالرد بنشر فصل لا علاقة له بموضوع الانتقاد والاعتراض .

غير أنني لم أرتح لهذا التفسير والتعليل ، لأنني استبعدت أن تسلكوا مثل هذا المسلك في مناقشة قضية هامة مثل قضية الوحدة العربية . فواصلت التفكير في الأمر إلى أن خطر على بالي تعليل آخر أقرب إلى العقل من التعليل الأول : يقول الدكتور طه حسين : إن الرد هو فصل من كتاب تحت الطبع ، أفليس من الممكن أن يكون قد حدث سهو في نقل الفصل من الكتاب ؟ قد يكون في الكتاب فصل يتضمن الرد غير أن الدكتور قد سها في رقم الفصل ، فالمطبعة أرسلت إلى « الرسالة » فصلاً آخر غير المقصود .

عندما لمحت هذا الاحتمال ، ركنت إليه كل الركون ، وقلت في نفسي : قد ينشر الدكتور في العدد التالي من الرسالة تصحيحاً لما حدث ، غير أن أسفاري السريعة سوف لا تترك مجالاً للاطلاع على ذلك قبل عودتي إلى بغداد ، فلا بد لي من الانتظار إلى ذلك الحين للوقوف على التصحيح أو لقراءة الكتاب .

ولهذا السبب ، عندما عدت إلى بغداد بعد إتمام رحلتي في المغرب الأقصى ، والجزائر وتونس وصقلية ـ أسرعت إلى تصفح أعداد الرسالة التي صدرت في غيابي ، ولما لم أجد فيها شيئاً يتعلق بالموضوع الذي نحن بصدده ، طلبت نسخة من كتاب (مستقبل الثقافة في مصر)، وأخذت أقرأ بانتباه شديد باحثاً فيه عن (الرد). غير أنني وقعت في دهشة أشد من دهشتي الأولى عندما انتهيت من قراءة فصول الكتاب بأجمعها ، دون أن أصادف فيها أيضاً ما يصح أن يعتبر جواباً على واحد من أسئلتي الانتقادية . فقلت في نفسي : لم يبق مجال لتعليل الأمر بغير الملاحظة التي كانت وردت على ذهني عقب مطالعة الرد المنشور في مجلة الرسالة .

مع هذا لم أشأ أن أكتب شيئاً حول هذا الموضوع ، للملاحظتين التاليتين : أولاً : كان قد مضى على نشر ردكم مدة تناهز ثلاثة أشهر . ثانياً : « إن تباعد الرد عن موضوع البحث والمناقشة » كان من الأمور الجلية التي لا تحتاج إلى التوضيح والتنبيه ، كما ظهر لي ذلك من أقوال الشبان الذين حادثتهم خلال رحلتي في باريس ، وتونس ، وسوريا .

فقلت في نفسي : لا داعي لكتابة شيء في هذا الموضوع بعد انقضاء هذه المدة ، ما دام رد الدكتور طه حسين لم يكن من النوع الذي يستطيع أن يخدع أحداً من القراء الأذكياء . ولذلك لم أعد إلى البحث منذ ذلك الحين .

غير أنني أطلعت أخيراً على مقالكم المنشور في العدد الممتاز من مجلة الهلال، عن « العقل العربي الحديث »، ورأيت أنكم عرضتم في ذلك المقال لمسألة « الوحدة العربية » بطرق ملتوية: بعد أن سردتم بعض الآراء حول « تطور العقل البشري » بوجه عام، وتطور « العقل العربي الحديث » بوجه خاص، بحثتم عن وجوب « تجديد العقل العربي » وذكرتم ما تعتقدونه في وسائل هذا التجديد. ثم انتقلتم إلى مسألة « الوحدة العربية » بطريقة « ظريفة » إذ قلتم ما يلي:

« وربما كان من الأمثلة الظريفة الطريفة التي تبين الفرق بين العقل العربي القديم، والعقل العربي الحديث في هذا العصر الذي نعيش فيه، مسألة الوحدة العربية أو الوحدة الإسلامية التي يكثر فيها الكلام وتشتد فيها الخصومة، فما أظن أن الناس يختلفون في أن هذه الوحدة نافعة للشعوب العربية وللشعوب الإسلامية أشد النفع، وفي أن مصالحهم تدعوهم إليها وتدفعهم إليها دفعاً، ولكنهم مع ذلك يختلفون ويختصمون لا لشيء إلا لأنهم يختلفون في تصور هذه الوحدة حسب ما يتاح لهم من العقل القديم أو العقل الحديث، فأما أصحاب القديم فيفهمون هذه الوحدة كما فهمها القدماء في ظل سلطان عام شامل يبسط عليها جناحيه ويحوطها بقوته وبأسه، وليسمّ هذا السلطان خلافة وليسمّ ملكاً كما كان يسمى قديماً، ويجوز أن يسمى إمبراطورية ليكون له حظ من الطرافة، فقد عرف القدماء الإمبراطوريات واحتفظ بها المحدثون من الأوروبيين. وكذلك يخدع العقل القديم نفسه فيظن أنه أصبح حديثاً. وأما أصحاب العقل الحديث فيفهمون هذه الوحدة على نحو ما تفهم عليه في البلاد المتحضرة بالحضارات الحديثة الأوروبية. يفهمونها على أنها لا تنفع ولا تفيد إلا إذا احتفظت بالقوميات والشخصيات الوطنية، والحريات الكاملة لأعضائها، والسيادة العامة لهم في حياتهم الداخلية والخارجية، وقامت على الحلف الذي لا يفني أمة في أمة ولا يخضع شعباً لشعب، وإنما يمكن الأمم من أن تتعاون على أساس ما يكون بين الأنداد من المساواة. فإذا قال صاحب العقل الحديث مقالته هذه ضاق به صاحب العقل القديم أشد الضيق، لأن عقله لم يتطور بعد، ولم يستطع أن يكون من أهل العصر الذي يعيش فيه، وإنما هو محتفظ بكل مشخصات القرون الوسطى، وهيهات لمشخصات القرون الوسطى أن تسيغ ما يقع في القرن العشرين . . . »

يظهر لي من كلماتكم هذه أنكم بعد أن تهربتم من مناقشة مسألة الوحدة العربية مناقشة مباشرة ـ حين دعيتم إليها ـ أردتم أن تعودوا إليها عن طريق التعريض والتلويح، كما أردتم أن تستهووا أذهان قرائكم عن طريق اتهام معارضيكم بالتمسك بـ « مشخصات القرون الوسطى »، وإلباس رأيكم حلة قشيبة من مقتضيات « العقل العربي الحديث ».

فاسمحوا لي إذن أن أتبعكم في هذه الطرق الملتوية، وأن أزن ملاحظاتكم بميزان « العقل العربي الحديث » الذي تشيرون إليه.

لا أدري إذا كان الانصراف عن مناقشة المسائل مناقشة مباشرة ، والالتجاء إلى طرق « التعريض والتشويش » في أمرها مما يفيد في عرفكم في مقتضيات العقل الحديث . غير أنني أعتقد أنكم تسلمون معي على كل حال ، بأن « العقل العربي الحديث» يجب أن يكون على غرار « العقل الأوروبي الحديث » ولا تنكرون بالطبع - أن « العقل الأوروبي الحديث » يتطلب السير على مناحي الأبحاث العلمية ، على أساس استنطاق الوقائع والحادثات واستقرائها متجرداً عن تأثيرات الميول النفسانية والآراء القبلانية .

فلننعم النظر في الملاحظات التي نقلتها آنفاً من مقالتكم ، لنرى مبلغ ملاءمتها لمقتضيات « العقل العربي الحديث » الذي تدعون إليه :

أولاً : إنكم تبحثون في كلامكم هذا عن الوحدة العربية والوحدة الإسلامية كأنهما مسألة واحدة ، على حين أن إحداهما تختلف عن الأخرى اختلافاً كلياً . فإن فكرة « الوحدة العربية » ترمي إلى توحيد الشعوب التي تتكلم بلغة واحدة على حين أن فكرة « الوحدة الإسلامية » ترمي إلى توحيد الأمم التي تتكلم بلغات مختلفة ، بالرغم من تدينها بدين واحد ، فالبوْن بينهما شاسع جداً ، فإن الدعوة إلى « الوحدة العربية » لا تتضمن الدعوة إلى الوحدة الإسلامية الشاملة ، كما أن عدم الإيمان بإمكان تحقيق « الوحدة الإسلامية » لا يستلزم إنكار إمكان تحقيق « الوحدة العربية ». ولذلك أقول بلا تردد إن خلط هاتين المسألتين والنظر إليهما بنظرة واحدة ، يخالف أبسط حقائق علم الاجتماع ، وأبرز وقائع تاريخ السياسة ، ولا يتفق مع الحقائق الراهنة بوجه من الوجوه .

ومن الغريب أنكم لا تكتفون بالخلط بين هاتين المسألتين ، بل تحشرون بينهما مسألة الخلافة أيضاً بصورة غريبة ، وتنظرون إلى هذه المسائل كلها بنظرة واحدة . لقد تعودنا أن نرى آثار مثل هذا الخلط ، في كتابات بعض الساسة من الأوروبيين المستعمرين ، لأنهم ينظرون - عادة - إلى هذه المسائل كلها من وجهة نظر أطماعهم الاستعمارية ، ويسعون إلى وصم جميع الحركات القومية والوطنية بوصمة « التعصب الديني » ليثيروا الرأي العام الأوروبي عليها . . . غير أننا ما كنا ننتظر منكم أن تقتفوا أثر هؤلاء الساسة من حيث لا تشعرون ، وأن تخلطوا بين هذه المسائل بهذا الشكل الغريب .

فأرى من واجبي أن أصرح لكم في هذا المقام ، بأنني مع عدد كبير من المفكرين القوميين الذين أعرفهم وأتصل بهم على الدوام أنظر إلى قضية « الوحدة العربية » كقضية مستقلة عن قضايا « الوحدة الإسلامية » و « الخلافة الإسلامية » كل

الاستقلال ، وأؤكد لكم أنني ـ بقدر ما أومن بفكرة العروبة ، وبقدر ما أعتقد بإمكان الوحدة العربية ، وبقدر ما أقول بوجوب السعي وراء تحقيقها ـ أعتقد باستحالة « الوحدة الإسلامية »، وأقول إن « إثارة فكرة الخلافة » مضرة بـ « قضية الوحدة العربية » و« فكرة التضامن الإسلامي » في وقت واحد .

هذا ، ومن جهة أخرى ألاحظ أنكم تسلمون ـ في مقالكم هذا ـ بأن « الوحدة » نافعة « للشعوب العربية والإسلامية » أشد النفع . وتقولون بأن الناس لا يختلفون في منافع هذه الوحدة ، وإنما يختلفون في « تصورها حسب ما يتاح لهم من العقل القديم والعقل الحديث » . . . كما تصفون لنا نوعي هذا التصوير وصفاً بارعاً : النوع الذي يقول به صاحب العقل القديم ، وهو الذي يتصور الوحدة تحت ظل سلطان شامل ، والنوع الذي يقول به صاحب العقل الحديث ، وهو الذي يتصور الوحدة على أساس ما يكون بين الأنداد من المساواة .

أنا لا أود أن أبحث عن مبلغ مطابقة وصفكم هذا للحقائق الراهنة ، غير أني أرى من الضروري أن أقول لكم في هذا المقام إنني قد أطلعت ـ قبل مدة ـ على رأي في الوحدة العربية يختلف عن هذين الرأيين في وقت واحد : فإن صاحب ذلك الرأي ، كان لا يقبل الوحدة ، ولو كانت على أساس المساواة ، ولا يرضى بالوحدة ، ولو كانت على نمط اتحاد يشابه الاتحاد الأمريكي لا السويسري . . . فهل تسمحون لي أن أسألكم : أتعتبرون موقع هذا الرأي في العقل القديم أم العقل الحديث ؟

لا أشك في أنكم لن تطلبوا مني أن أذكر لكم اسم صاحب هذا الرأي ، غير أنني أظنكم سوف تعذرونني إذا ذكرت ذلك تنويراً للقراء :

إن صاحب هذا الرأي ـ الذي يخالف مقال صاحب العقل القديم ومقال صاحب العقل الحديث في وقت واحد ـ هو صاحب « الحديث » المنشور في مجلة « المكشوف »! . ذلك الحديث الذي كان مبدأ ومنشأ لجميع هذه المناقشات !

فقد قرأت في ذلك الحديث ، العبارة التالية ، بحروفها :

« مصر لن تدخل في وحدة عربية ، حتى ولا اتحاد عربي ، سواء أكانت مساوية فيه للأمم العربية الأخرى أم مسيطرة عليها . . .» (المكشوف ـ العدد ١٧٥ ـ الدكتور طه حسين يتحدث عن العروبة . . .)

كما قرأت في مكان آخر من ذلك الحديث العبارة التالية ، بنصها :

« الوحدة العربية ، كما يفهمها ذووها يجب أن تتحقق بشكل إمبراطورية جامعة أو اتحاد مشابه

للاتحاد الأمريكي أو السويسري » (المكشوف ـ العدد ١٧٥ ـ الدكتور طه حسين يتحدث عن العروبة . . .)

ترون من كل ذلك أيها الأستاذ أن مسألة الوحدة العربية ليست من القضايا التي يمكن أن تناقش وتعالج بالصناعة الكلامية والاندفاعات الارتجالية . . . كما ترون أن الخطة التي سلكتموها في معالجة هذه القضية تجركم دائماً إلى مواقف تخالفون فيها الحقائق الراهنة مخالفة صريحة ، كما جرتكم في بعض الأحيان إلى مواقف تناقضون فيها أحاديثكم الذاتية أيضاً .

إنكم تدعون المفكرين إلى بذل الجهود في سبيل « تجديد العقل العربي » . . . وكم كنت أود أن أراكم تعملون بهذه الدعوة في المناقشات التي تخوضون فيها ، ولا سيما إذا كان موضوع المناقشة من الموضوعات الهامة مثل « فكرة العروبة » و « الوحدة العربية » .

مصر بين المصرية الخالصة والعروبة

ليس من الصواب أن تنسلخ مصر عن عروبتها(*)

لقد أدلى الأستاذ لطفي السيد بحديث سياسي إلى مجلة المصور ، تطرق خلاله إلى قضية علاقة مصر بالعالم العربي وبالشؤون العربية .

وقد جاء في الحديث المذكور ، ما نصه :

« . . وقد كنت ألح في تأييد مصرية المصريين . . لأن منهم من كانوا يدعون أنهم عرب ، ومنهم من يدعون أنهم أتراك أو شراكسة . ولو كان اليونان حينما ملكهم الأتراك قد خرجوا من قوميتهم لبادت شخصياتهم ولماتت في نفوسهم أطماح الاستقلال ببلادهم ، ولاستحال عليهم أن يردّوها إليهم .

« وكذلك نحن المصريين ، يجب أن نتمسك بمصريتنا ، ولا ننتسب إلى وطن غير مصر ، مهما كانت أصولنا حجازية أو سورية أو شركسية أو غيرها . ويجب أن نحافظ على قوميتنا ونكرم أنفسنا ووطننا ، ولا ننتسب إلى وطن آخر . ونخصه بكل خيرنا وكل منافعنا . ونحيطه بكل غيرتنا . . »(١)

(*) نشرت في جريدة: المصري، ١٩٥٠/٥/٢٠، وقد اعيد نشر هذه المقالة في: ساطع الحصري [ابو خلدون] ، آراء وأحاديث في القومية العربية (القاهرة : مطبعة الاعتماد ، ١٩٥١) ، تحت عنوان : « الاستشهاد بتاريخ اليونان » .

(١) المصور، ١٩٥٠/٥/٥.

بهذه الكلمات يدعو الأستاذ الكبير إلى التمسك بالمصرية البحتة . ويساوي في نقده - من الوجهة المصرية - بين دعاة العروبة وبين مروجي التركية ، ويستشهد على رأيه هذا بما فعله اليونان .

إني أسلم مع الأستاذ بأن اليونان لم يخرجوا من قوميتهم حينما ملكهم الأتراك ، ولكني أرى من الضروري أن أسأل بعد ذلك :

ماذا يجب أن نفهم من عبارة عدم الخروج من القومية اليونانية ؟ ما هي العلائم التي تدل على عدم الخروج من هذه القومية ؟ كيف استطاع اليونان ألا يخرجوا من قوميتهم ؟ على الرغم من دخولهم تحت حكم الأتراك ؟ وكيف حافظوا على قوميتهم اليونانية ، على الرغم من بقائهم تحت سيطرة الدولة العثمانية قروناً عديدة ؟

إني أعتقد أن جواب هذه الأسئلة واضح وضوح الشمس في رائعة النهار : ذلك لأنهم حافظوا على لغتهم القومية ، وظلوا على مذهبهم المسيحي الأرثوذوكسي .

إنهم لم يندمجوا في الشعب التركي ولم يذوبوا في البوتقة العثمانية ، بسبب اختلافهم عن الأتراك في اللغة وفي المذهب ، وتمسكهم بهما تمسكاً شديداً . إنهم استقلوا عن الدولة العثمانية في آخر الأمر بفضل استجابتهم لنداء هذه اللغة وذاك المذهب .

ومعلوم أن اللغة اليونانية كانت لغة خاصة بهم دون غيرهم ، ولكن المذهب الأرثوذوكسي لم يكن خاصاً بهم ، بل إنه كان مشتركاً بينهم وبين معظم الشعوب السلافية في أوروبا ، وعلى رأسهم كتلة روسيا الجبارة . وقد تعرضت اليونان - بعد انفصالها عن الدولة العثمانية - لخطر الاندماج في هذه الكتلة الجبارة ، تحت تأثير هذه الرابطة المذهبية ، وجابهت مشاكل عديدة بسبب علاقاتها المذهبية ، ولم تتغلب على هذه المشاكل إلا بتغليب المصالح القومية والوطنية على الاعتبارات الدينية والمذهبية . وبتعبير آخر ، إلا بالاستجابة إلى نداء اللغة والوطن ، أكثر من الإصغاء إلى نداء الدين والمذهب .

ويظهر من ذلك بوضوح وجلاء أن اليونان مدينون بكيانهم السياسي الراهن - قبل كل شيء وأكثر من كل شيء - إلى تمسكهم بلغتهم القومية ، وإلى تفضيلهم الإصغاء إلى نداء هذه اللغة على أي نداء آخر .

ألا يوجد في هذه الحقيقة وحدها الدليل القاطع على أن الأستاذ لطفي السيد قد حاد عن جادة الصواب ، عندما استصغر وتجاهل شأن اللغة ، فساوى بين العروبة وبين التركية خلال دعوته إلى المصرية ؟

على أن هناك ما هو أهم من ذلك ، وأدل على حقائق الأمور : إن بلاد اليونان لم تستقل كلها دفعة واحدة . بل إنها استقلت على مراحل عديدة ، ومقاطعة بعد أخرى . إن البلاد التي دخلت في حدود دولة اليونان المستقلة في باديء الأمر ـ بموجب البروتوكول المنعقد في لندن سنة ١٨٣٠ ـ كانت أقل من خُمس بلاد اليونان الحالية ، إذ ظلت مقاطعة « تساليا » ولاية عثمانية ، بعد تأسيس الدولة اليونانية مدة تقرب من نصف قرن ، وإنها لم تدخل في حدود الدولة المذكورة ـ ولم تصبح جزءاً من الوطن اليوناني العتيد ـ إلا سنة ١٨٧٨ ، وأما سائر المقاطعات ـ مثل أبيروس ، وماكدونيا وتراكيا . . . . فإنها ظلت تحت الحكم العثماني المباشر ، حتى سنة ١٩١٣ . وأما الجزر الاثنتا عشرة المشهورة ـ التي عرفت منذ الحرب الطرابلسية باسم الدوديكانيز ـ فلم تصبح جزءاً من الدولة اليونانية إلا أخيراً أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

فيجدر بنا أن نتساءل هنا ـ بعد أن نتذكر هذه الحقائق الثابتة ـ كيف كان موقف الدولة اليونانية ومواقف زعماء اليونان ومفكريهم نحو هذه الأقطار التي ظلت خارجة عن حدود اليونان الرسمية خلال تلك السنين الطويلة ؟

هل حصر هؤلاء المفكرون والزعماء مفهوم « الوطن اليوناني » داخل الحدود التي خطتها السياسة الدولية ؟ هل تركوا البلاد التي بقيت خارج تلك الحدود السياسية بعيدة عن نطاق اهتمامهم ؟ هل قالوا ـ في الفترة التي مضت حتى سنة ١٨٧٨ ـ ما لنا ولتساليا ؟ وهل قالوا ، خلال الفترة التي امتدت حتى سنة ١٩١٣ ، ما لنا ولهذه الأقطار المختلفة ، ومن ابير إلى تركيا ، ومن كريت إلى ماكدونيا ؟

هل قالوا يوماً ما : فلنحصر جهودنا داخل هذا الوطن الذي يرفرف عليه علمنا الرسمي ، فلا نفكر بوطن غير هذا الوطن الراهن ؟ وهل تنكّروا في يوم من الأيام لهذه الأقطار المختلفة ، فأخرجوها من نطاق جهودهم ، ومن حدود أهدافهم السياسية ؟

إن صحائف التاريخ تصيح بأعلى أصواتها : كلا ، ثم كلا !

إنهم لم يكتفوا مطلقاً بالوطن السياسي الراهن . بل ظلوا يحلمون بالوطن الأكبر ، بالوطن المثالي الذي يشمل ويجمع ويوحد جميع المتكلمين باليونانية . إنهم حملوا الفكرة التي عرفت باسم « الفكرة الكبرى » مغالي ايديا Mégali idéa وواصلوا العمل والكفاح من أجلها ، وضحوا بالأموال والأنفس في سبيلها .

وحين كانت الدولة اليونانية تضطر إلى العمل داخل حدودها الرسمية مراعاة لضرورات السياسة الدولية ـ كانت الجمعية القومية المعروفة باسم « أتنيكي أتريا »

تعمل خارج هذه الحدود ـ تارة بالوسائل السرية وطوراً بالطرائق العلنية ، تارة بالاتفاق مع الحكومة القائمة ، وطوراً بغير علم منها . ومن المعلوم أن هذه الجهود المتنوعة والمتواصلة تكللت في آخر الأمر بالنجاح التام ، وجعلت ذلك الوطن الخيالي المثالي حقيقة واقعة .

ألا يظهر من ذلك كله في وضوح وجلاء : أن تاريخ اليونان الحديث لا يؤيد قط الرأي الذي أبداه الأستاذ لطفي السيد ، بل إنه ـ العكس من ذلك ـ يشهد شهادة صريحة ضد ذلك الرأي ويفنده تفنيداً قاطعاً ؟

وهناك صفحة خاصة من تاريخ اليونان الحديث : يجب أن لا تغرب عن البال عند التفكير في قضايا القومية والوطنية .

فقد كانت بعض أجزاء اليونان الحالية تتمتع بحكم ذاتي قريب من الاستقلال الفعلي ، قبل انضمامها إلى الدولة اليونانية بصورة رسمية . فإن جزيرة ساموس الصغيرة ، مثلاً ، كانت « إمارة ممتازة» ، كما أن جزيرة « كريت » الكبيرة صارت إيالة ممتازة . وقد اتسعت امتيازات هذه الجزيرة بالتدريج اتساعاً كبيراً بسبب الثورات التي توالت فيها ، إلى أن وصلت إلى حد « الاستقلال الفعلي » تحت سيادة السلطان الاسمية « وبكفالة الدول العظمى الأوروبية ».

ولكن أهل الجزيرة أعلنوا انضمامهم إلى اليونان ، على الرغم من احتجاجات الدولة العثمانية وتحذيرات الدول الأوروبية ، وعلى الرغم من الحصار البحري المضروب حول الجزيرة .

وفي أثناء تلك الثورات المتتالية التي قامت في هذه الجزيرة الكبيرة ـ منذ عهد محمد علي ـ لم يقل ساسة اليونان « ما لنا ولهذه الجزيرة البعيدة ، فمن الخير أن ننصرف إلى أمورنا الداخلية . . . »

لم يقل أحد من مفكري اليونان وساستهم هذا القول ، بل إنهم نادوا على الدوام بوجوب العمل في سبيل إدخال الجزيرة المذكورة في حوزة الوطن اليوناني . حتى إنهم فتحوا أبواب برلمانهم لممثلي الجزيرة ، حين كانت الدول الأوروبية تعتبرها مستقلة تحت سيادة تركيا الاسمية ، وتحظر عليها الانضمام أو الاتحاد .

وفضلاً عن ذلك إنهم سمحوا لأحد هؤلاء الممثلين أن يرتقي سلم الزعامة اليونانية بخطوات سريعة ، وقلدوه رئاسة وزارة الدولة .

فإن « فنزيلوس » المشهور كان من أهل كريت ، وكان عضواً في مجلس إدارتها

يوم كانت الجزيرة لا تزال ولاية عثمانية ، ثم أصبح زعيماً للوطنيين هناك ، وفي الأخير صار زعيماً للدولة اليونانية .

ومن المعلوم أنه قام بأدوار خطيرة جداً في سياسة اليونان بوجه خاص ، وفي سياسة البلقان بوجه عام . إذ كان من أنشط وأبرع العاملين في اتفاق الدول البلقانية لمحاربة الدول العثمانية . ومما لا يجهله أحد ، أن الحرب المذكورة انتهت بانتصار الدول المذكورة انتصاراً حاسماً ، وأدت إلى إدخال جزيرة كريت مع مقاطعات أبير وماكدونيا وتراكيا الغربية في حوزة الدولة اليونانية بصورة نهائية .

أفلا يحق لي أن أسأل الآن ، بعد أن سردت هذه الوقائع التاريخية : كيف كان يتطور تاريخ اليونان ، لو قال زعماؤها قبل قرن ونصف قرن . . . ما يقوله الأستاذ لطفي السيد في هذه الأيام ؟

فليسمح لي سعادته أن أقول : على الذين يستشهدون بالتاريخ أن يصغوا إلى صوته إصغاء تاماً ، وأن يتركوه يدلي بشهادته ، من دون أن يعزوا إليه ما يخالف دلالته الحقيقية مخالفة صريحة .

عروبة مصر (*)

- ١ -

١٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٦ .

إن هذا اليوم سيتبوأ مكانة خاصة في تاريخ نشوء « فكرة القومية العربية في مصر » .

لأنه في اليوم المذكور ، أذاع زعماء الثورة المصرية ـ باسم الشعب المصري ـ الدستور الجديد ، وأعلنوا فيه « عروبة مصر » بصورة رسمية .

فقالوا في ديباجة الدستور :

إن شعب مصر « يشعر بوجوده متفاعلا في الكيان العربي الكبير ، ويقدر مسؤولياته والتزاماته حيال النضال العربي المشترك لنصرة الأمة العربية ومجدها . . . »

كما أنهم صرحوا في مادته الأولى : « **أن مصر دولة عربية** » و « **أن الشعب المصري جزء من الأمة العربية** » .

(*) ساطع الحصري ، آراء وأحاديث في القومية العربية ، ط ٢ (القاهرة : مطبعة الاعتماد ، ١٩٥٦) ، « المقدمة » .

ولا شك في أن إدخال هذه العبارات في صلب الدستور يكوّن حدثاً هاماً يستحق التسجيل في تاريخ « نشوء فكرة القومية العربية في مصر »، بكل تقدير وابتهاج .

في الواقع أن مصر كانت قد أخذت تسير في مضمار « الشعور بالعروبة » منذ مدة غير قصيرة . إلا أن سيرها هذا ظل بطيئاً ووئيداً حتى صدمة فلسطين الفاجعة . لأن آراء المصريين في القضايا القومية ، كانت مبلبلة بلبلة غريبة ، ومقسمة بين النزعة الفرعونية ، والإقليمية المصرية ، والرابطة الشرقية ، والجامعة الإسلامية . وأما فكرة القومية العربية فكانت تتعثر بين هذه التيارات المختلفة ، فلا تستطيع أن تشق طريقها إلى النفوس إلا بصعوبة كبيرة .

ولكن هذه الأحوال أخذت تتطور ـ بعد كارثة فلسطين ـ بسرعة كبيرة . وصارت فكرة العروبة تزداد قوة يوماً بعد يوم ، فأخذت تتغلب على النزعات الأخرى بسرعة متزايدة . وهذه السرعة تضاعفت وتعاظمت ـ بوجه خاص ـ بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، وإقصائها الملك فاروق عن البلاد ، وإبعادها ساسة العهد السابق عن ميادين الحكم والسلطان . . .

إن التصريحات الواردة في الدستور الجديد عن « عروبة مصر » إنما هي نتيجة هذا التطور الجديد . ولا شك أنها ستساعد على تغلغل فكرة القومية العربية في نفوس المصريين ، مساعدة كبيرة .

ولهذا السبب قلت في بدء حديثي هذا : إن هذا اليوم سيتبوأ مكانة خاصة في تاريخ نشوء فكرة القومية العربية .

ـ ٢ ـ

في الواقع أن سوريا قد سبقت مصر في هذا المضمار . لأنها نصت على العروبة في الدستور الذي أصدرته سنة ١٩٥٠ . وفضلاً عن ذلك ، فإنها قطعت في هذا المضمار شوطاً أطول بكثير من الشوط الذي قطعته مصر بدستورها الجديد . لأنها لم تكتف بالنص على « عروبة سوريا »، بل أشارت إلى « وحدة الأقطار العربية »، وفرضت على النواب وعلى رئيس الجمهورية « العمل على تحقيق الوحدة المذكورة ».

فإن الجمعية التأسيسة التي وضعت وأقرّت هذا الدستور في ١٥ أبريل ١٩٥٠ ، صدّرته بمقدمة وجيزة ، بدأتها بالعبارات التالية :

« نحن ممثلي الشعب السوري العربي المجتمعين في جمعية تأسيسية بإرادة الله ورغبة الشعب الحرة ، نعلن أننا وضعنا هذا الدستور لتحقيق الأهداف المقدسة التالية . . . »

وبعد تعداد هذه الأهداف المقدسة ، قالت :

« ونعلن أن شعبنا الذي هو جزء من الأمة العربية ، بتاريخه وحاضره ومستقبله ، يتطلع إلى اليوم الذي تجتمع فيه أمتنا العربية في دولة واحدة ، وسيعمل جاهداً على تحقيق هذه الأمنية المقدسة ، في ظل الاستقلال والحرية » .

وقد جاء في المادة الأولى من الدستور ما يلي :

« سورية جمهورية عربية . . . والشعب السوري جزء من الأمة العربية ».

وجاء في مادته السادسة والأربعين ما نصه :

« قبل أن يتولى النواب عملهم ، يقسم كل واحد منهم علناً أمام المجلس اليمين التالية :

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لدستور البلاد ومدافعاً عنه وعن استقلال الوطن وحريات الشعب ومصالحه وأمواله وكرامته . . . . وأن أحترم قوانين البلاد . وأن أقوم بمهمة النيابة بشرف وصدق وإخلاص . وأن أعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية ».

وجاء في مادته الخامسة والسبعين ما نصه :

« قبل أن يمارس رئيس الجمهورية ولايته ، يحلف أمام مجلس النواب اليمين التالية :

« أقسم بالله العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأن أكون أميناً على حريات الشعب ومصالحه وأمواله ، وأن أكون مخلصاً للنظام الجمهوري ، وأن أبذل جهدي وكل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال الوطن والدفاع عن سلامة أرضه وأن أعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية ».

وفضلا عن كل ما تقدم ، قدّر الدستور السوري ما تقتضيه فكرة الوحدة العربية في أمر الجنسية فنص في مادته الحادية والثلاثين على ما يلي :

« تحدد شروط الجنسية السورية بقانون ، ويكون تسهيل خاص للمغتربين وأبنائهم ، وأبناء الأقطار العربية ».

يتبين من كل ما سردناه آنفاً ، أن النصوص الواردة في الدستور السوري عن القومية العربية ، هي أكثر شمولاً وأبعد غوراً ، وأصرح تعبيراً من النصوص الواردة في الدستور المصري الجديد .

ولكن . . يجب أن نلاحظ في الوقت نفسه ، أن دخول هذه النصوص الهامة في الدستور ، لم يكن خطوة كبيرة بالنسبة إلى سوريا .

وذلك لأن سوريا ـ كما هو معلوم لدى الجميع ـ أعرق الأقطار العربية في الشعور بالقومية العربية ، وأكثرها تجرداً عن النزعات الإقليمية ، وأشدها توقاً إلى الوحدة العربية . وكانت قد أعلنت ـ خلال مشاورات الوحدة العربية ـ على لسان ممثليها ، بصورة رسمية استعدادها التام للتنازل عن سيادتها في سبيل تكوين « دولة عربية » تجمع تحت رايتها جميع شعوب الأمة العربية .

ولهذا السبب ، نستطيع أن نقول : إن دخول النصوص المذكورة في صلب الدستور كان بمثابة الأمور الطبيعية ، بالنسبة إلى اتجاه الرأي العام في سوريا .

ومما يجب ملاحظته أن هذه النصوص لم تؤثر في سير الأمور تأثيراً محسوساً ، لا في سوريا ولا في خارج سوريا .

ولا نكون من المغالين إذا قلنا ، إن تأثير النصوص المذكورة قد انحصر ، تقريباً ، في صياغة المادة الأولى من الدستور الأردني الصادر سنة ١٩٥٣ ، لأن المادة المذكورة صرحت بدورها ، « أن الشعب الأردني جزء من الأمة العربية ».

ولكن مصر . . كانت في حالة تختلف عن حالة سوريا ، في هذا المضمار ، اختلافاً كبيراً . ويحق لنا أن نقول : إن موقف مصر من قضايا القومية العربية كان بمثابة القطب المعاكس لموقف سوريا .

فقد بقيت مصر مدة طويلة بعيدة عن المساهمة في حركات القومية العربية ، حتى إنها كثيراً ما وقفت موقفاً مخالفاً لها مخالفة صريحة . ولذلك نستطيع أن نقول : إن ورود النص على « عروبة مصر » في صلب الدستور الجديد ، كان بمثابة خطوة واسعة إلى الأمام ، إن لم نقل قفزة رائعة في سبيل العروبة . ولا شك في أن هذه الخطوة الهامة لن تبقى منفردة بل ستعقبها سلسلة خطوات واسعة أخرى ، تلعب دوراً هاماً في تقوية فكرة القومية العربية ونشرها في مصر ، وفي سائر الأقطار العربية .

ـ ٣ ـ

قلت آنفاً : إن هذه النصوص والتصريحات الرسمية ، كانت بمثابة خطوة كبيرة ، بل قفزة رائعة ، بالنسبة إلى مصر .

فإن نظرة واحدة إلى المقالات المنشورة في هذا الكتاب ، وتاريخ كتابة أقدمها لا

يعود إلى أكثر من خمس سنوات ، تظهر بكل وضوح شدة البلبلة التي كانت تسود آراء الكثيرين من رجال الفكر والقلم في مصر ، وتبين بكل جلاء أهمية الخطوة التي خطتها مصر في طريق « الشعور بالقومية العربية »، عندما نصت في دستورها الجديد على أن « الشعب المصري جزء من الأمة العربية ».

ولكن خطورة هذه الخطوة تتجلى لنا بوضوح أكبر عندما نرجع بأذهاننا إلى أزمنة أقدم من تاريخ كتابة المقالات المذكورة ولا سيا عندما نتذكر ما كان يحدث ويقال إبان ثورة ١٩١٩ ، وفي أعقابها .

إن أبناء الغرب الذين كانوا تحت الحكم العثماني المباشر ، قبل الحرب العالمية الأولى ، كانوا يرنون بأبصارهم نحو مصر ، ويعلقون عليها أوسع الآمال ، لأن مصر كانت عند ذاك « الملاذ الرسمي الوحيد » للغة العربية ، وللأدب العربي .

فإن اللغة الرسمية في جميع الولايات العثمانية ـ بما في ذلك الولايات العربية ـ كانت اللغة التركية . وكان أولاد العرب يتلقون دروسهم في المدارس الرسمية باللغة المذكورة ، وكان أصحاب المصالح لا يستطيعون أن يخاطبوا السلطات الحكومية بغير اللغة التركية . وعندما يَنشُد أحدهم العدالة في محكمة من المحاكم ، كان يضطر إلى الاستعانة بترجمان ، لينقل إليه أسئلة المحققين والقضاة ، وينقل إلى هؤلاء ما يقوله في سبيل الادعاء أو الدفاع . وكل ذلك دون أن يستطيع أن يتأكد ما إذا كان الترجمان قد قام بمهمته خير قيام ، بما يلزم لذلك من « الفهم الصحيح » ، « والأمانة التامة ».

ولذلك ، كان أهالي الولايات العربية في السلطنة العثمانية يغبطون مصر على انفصالها عن الدولة ، ويبجلون ذلك الانفصال الذي أكسب اللغة العربية ما تستحقه من المكانة المادية والمعنوية .

ورواد « حركات القومية العربية » ودعاتها . . . عندما أخذوا يناضلون ويجاهدون في سبيل « الحقوق القومية »، كثيراً ما كانوا يتوجهون بأفكارهم وأمانيهم نحو مصر ، آملين الاستفادة منها والاستعانة بها ، في هذا السبيل .

ولكن . . . مصر نفسها كانت بعيدة عن الشعور بالقومية العربية الكامنة فيها . ولهذا السبب ظلت معرضة عن « فكرة العروبة ». وغير مكترثة بأعمال دعاة القومية وآمالهم ، إن لم تكن معارضة لها . . . وهذه الحالة عرّضت آمال الكثيرين منهم إلى خيبة مريرة . وهذه الخيبة تفاقمت بوجه خاص ، بعد انفصال الولايات العربية عن الدولة العثمانية ، عندما التجأ عدد غير قليل من مجاهدي العروبة إلى مصر ، لمواصلة النضال ضد السلطات المحتلة .

- ٤ -

ولإعطاء فكرة أوضح وأتم مما سبق ، عن المواقف والأوضاع التي أشرت إليها آنفاً ، أرى من المفيد أن أستعين بذاكرتي الشخصية في هذا المضمار وأن أسرد بعضاً منها في هذا المقام .

عندما أخذت على عاتقي مهمة تنظيم شؤون المعارف في سوريا ـ في أوائل عهد تعريبها ، عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وزوال الحكم العثماني عن البلاد العربية بأجمعها ـ كان أول الأعمال التي فكرت فيها وقمت بها ، هو التوجه إلى مصر للاستعانة بالكتب المدرسية المطبوعة فيها ، والاستفادة من طرائق تدريس اللغة العربية المرعية في مدارسها .

سافرت إلى القاهرة لهذه الغاية سنة ١٩١٩ ، غير أن وصولي إليها صادف إضرام الثورة المصرية واشتداد حركة المقاطعة والإضراب فيها .

كان الإضراب قد شمل جميع طبقات الشعب ، بما في ذلك جماعات الموظفين . لهذا السبب لم أستطع الحصول على الشيء الكثير من الفوائد التي كنت أتوخاها من وراء هذه السفرة . ولكنني ـ مقابل ذلك ـ جنيت منها فوائد معنوية أخرى ، ما كانت تخطر على بالي ، عندما قررت السفر إلى القاهرة ، ووضعت فيها منهاج الأبحاث والاتصالات التي سأقوم بها هناك : لقد شاهدت أروع أحداث الثورة المصرية .

وعدت إلى دمشق وقلبي يطفح حبوراً من الحركات الوطنية التي شاهدتها بنفسي ، ومن مناقب التضحيات البطولية التي صفقت لها بكل جوانحي .

إننا كنا ننظر إلى الثورة المصرية كجزء متمم للثورة العربية التي كانت بدأت قبلها بعدة سنوات . ولذلك صرنا نستطلع أخبار الثورة التي قامت في مختلف أنحاء القطر المصري ضد الحكم البريطاني ، كما كنا نتتبع حركات الثورة التي كانت تقوم في مختلف أنحاء الشام ضد البريطانيين في بعض الجهات ، وضد الفرنسيين في بعض الجهات .

فإن هجوم رمضان الشلاش على الحامية الإنكليزية في دير الزور ، وإغارة الدنادشة على الحامية الفرنسية في تل كلخ . . . والثورة التي كان يتزعمها الشيخ صالح العلي في شمال منطقة الاحتلال الفرنسي ومحمود الفاعور في جنوب تلك المنطقة . . . ما كانت تختلف في نظرنا عن الثورات التي كان يخوض غمارها الفدائيون المصريون في مختلف المدن والجهات . كلها كانت بمثابة صفحات مختلفة من ثورة عربية عامة ،

تهدف إلى تحرير الأمة العربية من السيطرة الأجنبية ، واستنهاضها لتتبوأ المكانة المادية والمعنوية التي تليق بماضيها الباهر .

نحن كنا نفرح لثورات الشام كما نفرح لثورات مصر ونصفق لهذه كما نصفق لتلك . لأننا ـ كما قلت ـ كنا نعتبر مصر جزءاً من أجزاء الوطن العربي الأكبر ، شأنها شأن سوريا والعراق . كما كنا نعتبر المصريين ، من أبناء الأمة العربية ، مثل أهل الشام والعراق وسائر البلدان العربية .

ولكن . . . بعد مرور سنة ونصف على ذلك التاريخ ، عندما التجأنا إلى مصر ـ بعد سقوط الدولة العربية التي كانت تأسست في ديار الشام ـ صدمنا بما لم نكن نتوقعه أبداً : إذ لاحظنا أن المصريين ـ بما فيهم معظم رجال الثورة وزعمائها ، ما كانوا يبادلوننا هذه المشاعر بوجه من الوجوه . إنهم ما كانوا يشعرون بقوميتهم العربية ، وما كانوا يسلمون بأن مصر جزء من البلاد العربية ، ولا يعترفون بأن الشعب المصري جزء من الأمة العربية . ولذلك قلما كانوا يكترثون بما حدث ويحدث في بلاد الشام . حتى إن أخبار انقراض الدولة العربية السورية نفسها لم تحرك في نفوسهم شيئاً يذكر من الأشجان .

وقد لاحظنا ـ والأسف يحز في نفوسنا ـ أن الكثيرين ممن يسمعون أخبار الشام ، ما كانوا يكتفون بعدم الاكتراث ، بل كانوا يستنكرون الثورة العربية نفسها . حتى إن بعضهم كان يسترسل في هذا إلى حد استنزال لعنات الله على رجال الثورة العربية ودعاتها . لأنهم ما كانوا يعرفون حقائق الأمور ، وكانوا يجهلون دوافع الثورة وظروفها الحقيقية . ويستنكرونها ـ بل يلعنونها ـ لأنها قامت ضد الخليفة العثماني ، كأن ذلك الخليفة كان من أولياء الله الصالحين ، مثل أبي بكر الصديق وعمر الفاروق .

وأنا لا أزال أذكر الألم الممض الذي شعرت به ، عندما اطلعت على هذا الاتجاه الفكري والنفسي لأول مرة . وتمنيت عندئذ ـ بكل قواي ـ لو كان لي قدرة في فن القصص لأكتب مأساة تمثل هذه الحالة أروع تمثيل ، مأساة تدور حوادثها حول حياة أخوين مظلومين ، فرقت الأحداث بينهما ، قبل أن يبلغا أشدهما لأنهما وقعا في الأسر ، وعاشا وترعرعا بعيدين بعضهما عن بعض ، تحت إمرة سيدين يعيشان في بلدين مختلفين .

كان الأخ الأصغر يتتبع أخبار الأخ الأكبر ، ويتحرق شوقاً للالتقاء به في يوم من الأيام ، وبعد الكثير من المشاق والمصائب ، استطاع أن يتحرر من ربقة سيده فأسرع في السفر إلى حيث كان أخوه . ولكنه هناك فوجيء بصدمة عنيفة آلمته أشد الألم

وأذهلته أتم الذهول : لأن الأخ الأكبر لم يتعرف إليه ، وأنكر قرابته له . وفضلاً عن ذلك أخذ يؤنبه أشد التأنيب ، ويصرخ في وجهه مستفهماً ومستنكراً :

لماذا خرجت على طاعة سيدك العظيم ! كيف تجرأت على مخالفة أوامر ذلك الرجل النبيل ؟ وبعد ذلك صار يستنزل لعنة الله عليه ، جزاء عصيانه المشين .

إن هذه المأساة كانت تمثل في نظري خير تمثيل ، الحالة التي كانت تفاجيء السوريين الأحرار ، عندما كانوا يلتقون ببعض الجماعات من المصريين ، في ذلك التاريخ . لذلك استحوذ هذا الموضوع على ذهني مدة طويلة ، وصار يحرك أشجاني من وقت إلى آخر ، بكل قوة وشدة .

ولكن . . أنىٰ لي القدرة على كتابة هذه المأساة ؟ فإن حياتي الفكرية كانت اتجهت اتجاهاً علمياً ، منذ صباي ، وباعدت بيني وبين أعمال الأدب والخيال . ولذلك عندما أطلت التفكير في موضوع هذه المأساة ، تغلبت في نفسي نزعة البحث والتعليل على روح الانفعال ورغبة التمثيل . وتحول في ذهني « مشروع المأساة » شيئاً فشيئاً إلى « موضوع درس واستقصاء ».

لماذا لم يشعر المصريون بعروبتهم ؟ لماذا يُعرضون عن حركات القومية العربية كل هذا الإعراض ؟ هل هناك أسباب ودوافع جوهرية ناتجة عن طبائع الأشياء ؟ أم أن هذه الدوافع كلّها من الأمور العارضة التي لا بد أن تزول ؟

لقد فكرت في كل ذلك تفكيراً جدياً ، ودرست الأحوال دراسة تفصيلية ، طوال مدة إقامتي في القاهرة ، التي استغرقت نحو سبعة أشهر .

وتوصلت ، بعد هذا التفكير والدرس إلى النتائج التالية :

إن الظروف التاريخية كانت قد عزلت مصر عن سائر البلاد العربية ، انعزالاً يكاد يكون تاماً . فأصبح المصريون غير مطلعين على حقيقة الأحوال في الولايات العربية وفي سائر أنحاء السلطنة العثمانية .

إن المواقف التي يقفها المصريون الآن تجاه حركات القومية العربية ، إنما هي نتيجة طبيعية لهذا الانعزال المادي والمعنوي . ولا شك في أن هذه الأحوال كانت وليدة ظروف شاذة . فلا بد من أن تتغير وتزول بتغير ظروف الحياة الجديدة .

فغادرت القاهرة إلى العراق ، وأنا مؤمن أشد الإيمان ، بأن مصر ستغير موقفها من القضايا العربية تغييراً جوهرياً ، عاجلاً أو آجلاً . . وأنها وإن لم تشعر بعروبتها اليوم ، فستشعر بها غداً .

ولست أجد حاجة إلى ذكر الأمور التي حدثت بعد ذلك ، في هذا المقام

ولكني . . . بمناسبة موضوع المأساة التي أشرت إليها آنفاً ، أرى من الضروري أن أقول :

إن المأساة . . . قد انتهت إلى « خاتمة سعيدة » مثل معظم القصص الشعبية التي ترويها الأمهات والجدات . فلو كنت كتبت المأساة المذكورة في حينها ، لكان ترتب عليّ الآن ، أن أسرد ما حدث بعد ذلك أيضاً ، لأختمها بقولي :

وبعد كل هذه الأحداث . . . عرف الأخ الأكبر عظم الخطأ الذي وقع فيه . . وعانق أخاه أحر العناق ، وصار يعيش معه ، ويفكر معه ، ويعمل معه . . . طول حياته .

القاهرة ، نوار ١٩٥٦

الأمة : التعريفات والنظريات(*)

- ١ -

ما هي الأمة ؟

ماهي الصفات الأساسية التي تميز الأمم بعضها عن بعض ؟

ما هي العوامل التي تجعل بعض الجماعات البشرية تشعر بأنها أمة واحدة ، ومن ثم تنزع إلى تقوية كيانها الخاص بتكوين دولة خاصة بها ؟

إن الأجوبة التي أعطيت على هذه الأسئلة ، في الأزمنة المختلفة ، في مختلف البلاد ، من قبل مختلف الباحثين ، والمؤرخين ، والمفكرين والساسة . . . اختلفت بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً . وأما أسباب هذا الاختلاف ، فكانت متنوعة ، ويمكننا أن نلخصها بما يلي :

أولاً : إن التفكير السياسي العام تطور كثيراً ، خلال القرنين الماضيين . فكان من الطبيعي أن يتطور « مفهوم الأمة » في أذهان الباحثين تبعاً لتطور التفكير السياسي العام .

ثم : إن قضايا القوميات ما كانت ترتسم أمام أنظار المفكرين على شكل واحد ، في كل البلاد ، كما أنها ما كانت تثير اهتمامهم في درجة واحدة . إذ كانت هناك دول مؤلفة من أمم عديدة ، وأمم موزعة بين دول عديدة ، ودول متجانسة من حيث القومية . وطبيعي أن اهتمام معظم الباحثين في قضايا القوميات اختلف باختلاف أوضاع بلادهم في هذا المضمار .

(*) من محاضرات معهد الدراسات العربية العالية .

وفي الأخير . إن قضايا القوميات لم تكن من القضايا النظرية البحتة . بل كانت من القضايا التي تتصل بسياسة الدول اتصالا وثيقاً . ومن المعلوم أن للدول مطامع ونزعات ، وطبيعي أن قبول هذه النظرية أو تلك ، كان يؤثر في الخطط السياسية تأثيراً كبيراً . وغني عن البيان أن معظم المفكرين والكتّاب كانوا يتأثرون بنزعات بلادهم ومصالحها ، فيبحثون عن أوفق التعاريف والنظريات لخدمة تلك المصالح والنزعات . ويبذلون مجهوداً كبيراً لتبرير وترويج تلك النظريات .

وأما الباحثون الذين يستطيعون أن يسموا بتفكيرهم فوق أمثال هذه النوازع والاعتبارات ، فكانوا قليلين ، بطبيعة الحال . ولهذه الأسباب المختلفة ، تعددت التعريفات ، واختلفت النظريات ، وقام حول بعضها أعنف المناقشات .

ولكن الحركات القومية في مختلف البلاد ، قامت وسارت بدفع القوى الاجتماعية ـ وفق ما اقتضته سنن الحياة السياسية ـ وانتهت في معظم الأحوال ، إلى نتائج واقعية ، كانت بمثابة « برهان فعلي » على صحة بعض النظريات ، وبطلان بعضها الآخر .

ولذلك ، يترتب علينا ، عندما ندرس التعاريف والنظريات المختلفة ، أن نأخذ هذه الأمور كلها بنظر الاعتبار : فنتتبع تاريخ نشوء النظرية ، والظروف المحيطة بها ، والمناقشات التي قامت حولها ، والوقائع التي حدثت بعدها . . . لنتبين أوجه الخطأ والصواب فيها .

ـ ٢ ـ

أ ـ يحسن بنا أن نبدأ استعراضنا للتعاريف والنظريات ، بتعريف يعود إلى أواسط القرن الثامن عشر : التعريف المسطور في « الإنسيكلوبدي » Encyclopedie أي : الموسوعة المشهورة التي نشرت تحت إشراف « ديدرو » Diderot و«دالامبير» D'Alambert .

ومن المعلوم أن الموسوعة المذكورة تعتبر أصدق مرآة للتفكير العلمي والفلسفي والسياسي الراقي ، الذي كان سائداً في محافل الباحثين ، في ذلك الزمان ، ليس في فرنسا وحدها ، بل في أوروبا بأجمعها .

ولذلك يجدر بنا أن نقف قليلا عند التعريف المسطور فيها :

لقد شرحت « الإنسيكلوبدي » كلمة « الأمة » Nation بما يلي :

« اسم جمع ، يستعمل للدلالة على كمية كبيرة من الناس ، الذين يعيشون على قطعة من الأرض ، داخل حدود معينة ، ويخضعون لحكومة واحدة ».

كما أنها شرحت كلمة الدولة Etat بما يلي :

« اسم جنس ، يدل على جماعة من الناس الذين يعيشون معاً ، تحت حكومة واحدة ، في حالة سعادة أو شقاء ».

يظهر من ذلك : أن الإنسيكلوبيديين ما كانوا يميزون بين الجماعة التي تؤلف « الأمة » ، وبين الجماعة التي تعرف باسم « تبعة الدولة ورعاياها » .

إن نظرتهم للدولة والأمة ـ حسب ما يظهر من هذين التعريفين ـ كانت تستلزم اعتبار جميع رعايا الدولة الواحدة أمة واحدة ، بقطع النظر عما قد يكون بينهم من فروق واختلافات من وجوه عديدة . وبعكس ذلك ، إنها كانت تستلزم اعتبار الناس الذين يخضعون لدولتين مختلفتين ، منتسبين إلى أمتين مختلفتين ، دون الالتفات إلى ما قد يكون بينهم من مشابهة كبيرة ، بل مجانسة تامة .

مثلاً : إن أهالي برلين وبون وفرانكفورت ، كان يجب أن يعتبروا من أمم مختلفة ، لأنهم ينتسبون إلى دول مختلفة ، في حين أن أهالي فيينا وبودابست وبراغ وزاغرب كان يجب أن يعتبروا من أمة واحدة ، لأنهم كانوا يخضعون لدولة واحدة هي إمبراطورية هابسبورغ .

وكذلك أهالي روما وفلورنسا ونابولي كان يجب أن يعتبروا من أمم مختلفة ، لأنهم يخضعون لدول مختلفة ، في حين أن الأتراك والأروام ، والعرب ، والبلغار ، والأكراد ، والأرمن ، والألبان . . كان يجب أن يعتبروا أمة واحدة ، لأنهم كانوا يخضعون إذ ذاك لدولة واحدة ، هي الدولة العثمانية .

وغني عن البيان أن هذه النظرة كانت خاطئة تماماً . إنها كانت وليدة ملاحظات سطحية ، تشبه إلى حد كبير النظرات البدائية التي كانت تخلط بين الحيتان والأسماك ، أو بين الخفافيش وبين الطيور . من المعلوم أنها كانت تعتبر الحيتان من الأسماك ، لأنها تعيش مثلها في البحار ، وكانت تعتبر الخفافيش من الطيور ، لأنها تطير مثلها في الهواء .

إن البحث العلمي يقتضي ملاحظة أوجه التشابه والاختلاف بين الجماعات البشرية في حد ذاتها ، بقطع النظر عن تبعيتها إلى دولة واحدة أو دول متعددة ، وبقطع النظر عما إذا كانت منفردة في الخضوع للدولة ، أو مشتركة مع غيرها في هذا الخضوع .

والحركات القومية في مختلف البلاد قامت على أساس « ثورة الأمم على الدول » ، واستهدفت في بعض الأحوال انفصال « الأمة » عن الدولة » التي كانت تحكمها ، وسعت - في أحوال أخرى - وراء توحيد شعوب « الأمة » التي كانت موزعة بين « دول » متعددة لتكوّن منها « دولة قومية » واحدة .

ولذلك كله ، نستطيع أن نقول : إن كل الأبحاث العلمية ، وكل الوقائع التاريخية ، أظهرت خطأ الإنسيكلوبيديين في هذا المضمار .

وأصبح الآن من الأمور المسلمة لدى الجميع أن مفهوم الأمة يجب أن يفصل عن مفهوم الدولة .

في الواقع أن كل أمة تنزع إلى تكوين دولة خاصة . ولكن كيان الأمة لا يتوقف على وجود الدولة . والأمة تكون موجودة ، ولو لم تكن قد توصلت بعد إلى تكوين « الدولة القومية » ، التي ترعى شؤونها ، أو ولو كانت قد فقدت الدولة الخاصة بها .

ب - وما يلفت النظر ، أن هذه الحقيقة لم تظهر إلى أنظار الباحثين في جميع البلاد في وقت واحد .

فإن الألمان ، لاحظوا الفرق بين الدولة وبين الأمة ، قبل الفرنسيين والإنكليز . لأن كثرة الدول الألمانية كانت تظهر إلى العيان الفرق بين الانتساب إلى الدولة الواحدة وبين الانتساب إلى الأمة الواحدة . ولذلك اصطلح الألمان على تسمية كل واحد من هذين المعنيين بكلمة خاصة : فصاروا يعبرون عن الانتساب إلى الدولة بكلمة Nationalitat ، والانتساب إلى الأمة بكلمة Volkstum .

ولكن الفرنسيين ، تأخروا كثيراً في إدراك هذه الحقيقة ، لأن فرنسا كانت قد وصلت قبلا إلى حالة « دولة قومية » تقريباً ، والفرق بين « الأمة الفرنسية » وبين « رعايا الدولة الفرنسية » كان قد أصبح ضئيلا من الوجهة العملية . ولذلك استمر الفرنسيون على تسمية المفهومين بكلمة واحدة ، حتى بعد أن انتبهوا إلى ما بينهما من فروق هامة ، من الوجهة النظرية .

ولذلك لم يتباعد الفرنسيون من تعريف الإنسيكلوبيديين إلا بمرور الزمان وبصورة تدريجية .

والأكاديمية الفرنسية ، اقتفت أثر هؤلاء في باديء الأمر . وعرفت الـ Nation ، في قاموسها بالعبارات التالية :

« مجموع الأشخاص المولودين في البلاد - أو المتجنسين بجنسيتها - والعائشين تحت رعاية حكومة واحدة » .

ولكن ، بعد مدة ، شعرت بعدم كفاية هذا التعريف ، فأضافت إليه الفقرة التالية :

« ويطلق كذلك على مجموع المواطنين الذين يؤلفون هيئة اجتماعية ، متميزة عن الحكومة التي تدبر شؤونها » .

وأما ليتره Littré فقد ذكر في قاموسه « الخضوع للدولة » ـ خلال تعريف كلمة الأمة ، إلا أنه صرح بعدم ضرورة ذلك لتكوين الأمة ، إذ بدأ تعريفه بالعبارات التالية :

« مجموعة أناس يسكنون بلاداً واحدة ، ويخضعون أو لا يخضعون لحكومة واحدة . . . »

والإنكليز سلكوا في هذا المضمار مسلكاً مماثلا لمسلك الفرنسيين . والإنسيكلوبيدية البريطانية ، صرحت خلال تعريفها كلمة Nation بأنه « ليس من الضروري أن تكون معترفاً بها كوحدة سياسية مستقلة »، وذلك يعني ـ بطبيعة الحال ـ أنه ليس من الضروري أن يكون لها دولة خاصة بها . .

ولذلك كله ، نستطيع أن نؤكد أن التمييز بين الدولة والأمة ، أصبح من الأمور التي يسلم بها جميع الباحثين في جميع البلاد .

ج ـ يرى بعض الكتّاب والباحثين في فرنسا أن كلمة Nation يجب أن تخصص للدلالة على الأمة التي لها دولة خاصة بها ، وأما الأمم التي تكون محرومة من دولة مستقلة ، فيجب أن تسمّى باسم الـ Nationalité .

فإن « رونه جوهانه » R. Johannet الذي نشر خلال الحرب العالمية الأولى كتاباً مفصلاً عن « مبدأ القوميات » التزم هذه التسمية بشدة .

والمؤرخ المفكر « هنري بر » Henri Berr الذي أشرف على نشر « الكليات التاريخية » المعروفة تحت عنوان « تطور البشرية » ـ والذي تولى كتابة مقدمة لكلّ مجلد من مجلداتها ـ هو أيضاً التزم هذا التمييز فقال ما يلي في المقدمة التي كتبها للمجلد الباحث عن « يقظة القوميات ، خلال القرن التاسع عشر » :

« إن ناسيوناليته Nationalité جماعة بشرية ، تنزع : إما إلى تكوين أمة تحكم نفسها بنفسها ، أو إلى الاندماج في أمة موجودة قبلا ، بسبب بعض العلائق القائمة بينهما . ولا ينقص الـ « ناسيوناليته » Nationalité لكي تصبح « ناسيون » Nation إلا الدولة Etat التي تكون خاصة بها ، أو تكون مقبولة منها ، بحريّة » .

ولكني أعتقد أن التفريق بين الأمة المستقلة والأمة غير المستقلة إلى هذا

الحد ، تعقيد لا مبرر له ولا فائدة منه ، لا من الوجهة النظرية ولا من الوجهة العملية .

لأن الأمة ، قد تفقد استقلالها ـ فتنحرم من الدولة الخاصة بها ـ من جراء استيلاء دولة أقوى منها على بلادها ، ثم تستعيد استقلالها ـ وتكوّن من جديد دولة خاصة بها ـ بعد مدة قصيرة أوطويلة . وغنيّ عن البيان أن ذلك لا يغير ماهية الأمة ، فلا يستلزم تغيير تسميتها .

فإن الحبشة مثلا كانت مستقلة حتى سنة ١٩٣٦ ، ولكن في السنة المذكورة استولت جيوش موسوليني على بلاد الحبشة ، وقضت على الدولة الحبشية ؛ إلا أن الحبشة استعادت استقلالها خلال الحرب العالمية الثانية فأصبحت ذات دولة خاصة بها .

فإذا عملنا بما يقترحه جوهانه وهنري بر ، وجب علينا أن نقول : إن أهالي الحبشة كانوا في حالة « ناسيون » ثم تحولوا إلى حالة ناسيوناليته » وفي الأخير عادوا إلى حالة « ناسيون » وكل ذلك في مدة تقل عن عشر سنوات .

أفليس من الاوفق للعقل والمنطق أن نقول بكل بساطة : « الأحباش أمة ، كانت مستقلة ، ثم فقدت استقلالها ، ثم عادت فاستقلت مرة أخرى »؟

ولكن هناك أمراً أهم من ذلك أيضاً :

من المعلوم أن بعض الأمم تكون مجزأة ، وموزعة بين دول عديدة . كما كانت الأمة الألمانية قبل اتحادها ، وكما هي الأمة العربية في الحالة الحاضرة . فماذا يجب أن يسمى كل واحد من هذه الأجزاء المختلفة ، التي تتمتع بدولة خاصة بها ؟

لا كلمة « ناسيون » ولا كلمة « ناسيوناليته »، في المعنى الذي يذكره هنري بر ، تستطيع أن تعبر عن أوضاع هذه الأجزاء . فهل يجب أن نستحدث كلمة ثالثة للدلالة عليها ؟ إني أرى في كل ذلك تعقيداً لا مبر له أبداً ، فأقول : إن مفهوم الأمة يجب أن يفصل عن مفهوم الدولة فصلا تاماً .

وأكرر القول : بأن كل أمة تنزع إلى تكوين دولة خاصة بها . إلا أنها تكون موجودة قبل أن تتوصل إلى تكوين الدولة ، كما أنها تبقى « أمة » ذات كيان خاص ، ولو فقدت الدولة الخاصة بها ، وتكوّن « أمة واحدة »، ولو تعددت الدول التي ترعى شؤونها . . . فالأمة شيء ، والدولة شيء آخر .

د ـ قد يخطر على البال هذا السؤال ، في هذا المضمار :

لماذا لم يفرق الإنسيكلوبيديون بين الأمة وبين الدولة ، فوقعوا في هذا الخطأ العظيم ، على الرغم من روح التعمق الذي أظهروه في أمور أخرى ؟

إني أعتقد أن سبب ذلك يعود إلى نوع التفكير السياسي الذي كان سائداً خلال القرن الثامن عشر : إن أذهان المفكرين والساسة كانت تهتم قبل كل شيء بالدولة ، وكانت تبحث عن أفضل أشكال الدولة ، وأوفقها لضمان سعادة الشعب ورفاهيته . كما أنها كانت تدرس حقوق الدولة وواجباتها ، وتتحرى منشأ تلك الحقوق والواجبات . ونستطيع أن نقول ، إن أبحاثهم كانت تحوم حول أمرين : الدولة التي تحكم ، والتبعة ـ أو الرعايا ـ التي تخضع لحكمها . وأما أنواع رعايا الدولة وخصائصها ، فما كانت تثير اهتمام الباحثين وتشغل أذهانهم ، لأنها كلها كانت تتساوى في الخضوع للدولة .

وأما أنواع الشعوب التي تحكمها الدولة الواحدة . . . والشعب الحاكم والشعوب المحكومة . . . وشعب الأكثرية ، وشعوب الأقلية . . . فإن كل ذلك لم يسترع اهتمام الباحثين إلا بعد أن تقرر مبدأ « سيادة الشعب »، وصار هذا المبدأ يسود على شؤون الدولة ، وعندئذ فقط ، أخذ يظهر إلى العيان الفرق بين الدولة وبين الأمة ، وبدأ النزاع بين الأمم والدول ، وقامت الحركات القومية في مختلف البلاد ، بأشكالها المختلفة . إن الإنسيكلوبيديين كانوا بعيدين عن ذلك العهد .

ـ ٣ ـ

أ ـ إن أشهر وأهمّ تعريفات القومية ، التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر ، كان التعريف الذي تقدم به « مانتشيني » Mancini الإيطالي .

كان مانتشيني هذا أستاذاً في جامعة تورينو ، عندما كانت المدينة المذكورة عاصمة مملكة ساردينيا ، قبل الوحدة الإيطالية . وقد جعل موضوع درسه الافتتاحي Prelezion ـ الذي ألقاه في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٨٥١ ـ « الأمة كأساس لحقوق الدول » .

وخلال بحثه في هذا الموضوع ، عرّف « الأمة » بما يلي :

« والأمة مجتمع طبيعي من البشر ، يرتبط بعضها ببعض بوحدة الأرض والأصل ، والعادات ، واللغة . . من جراء الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي »

وهذا كان أول تعريف يحاول تحديد « معنى الأمة » بوجه عام ، بأسلوب علمي صريح .

في الواقع أن « الأمة » كانت صارت موضوع كتابات وأبحاث كثيرة ، قبل ذلك التاريخ أيضاً . وهذه الأبحاث لم تخلُ من بعض التعريفات .

مثلا ، « فيخته » Fichte الالماني كان عرّف الأمة الألمانية سنة ١٨٠٨ ، بقوله « جميع الذين يتكلمون باللغة الألمانية ». ولكنه لم يحاول أن يعرّف « الأمة » بوجه عام .

ومدام دوستال Madame De Stael الفرنسية كتبت العبارات التالية ، سنة ١٨١٥ : « إن اختلاف اللغات ، والحدود الطبيعية ، وذكريات تاريخ مشترك ، كل ذلك يتضافر ، بين الناس على تكوين هذه الأشخاص الكبيرة التي تعرف باسم الأمم ». ولكنها قالت ذلك بصورة عرضية ، خلال وصف ملاحظاتها عن ألمانيا ، دون أن تتوسع وتتعمق في الموضوع ، ودون أن تحاول الوصول إلى تعريف صريح .

وقد نُشرت بعد ذلك أيضاً كتابات مماثلة لما سبق ، في مختلف البلاد ، بمختلف اللغات . ولكنها كلها ظلت بعيدة عن شكل تعريف صريح وعام . ولذلك يعتبر مؤرخو الفكرة القومية التعريف الذي قدمه مانتشيني في درسه الافتتاحي الآنف الذكر ، أول التعريفات العلمية التي استهدفت تحديد معنى الأمة وتعيين عناصرها ، بوجه عام . فيجدر بنا أن نقف طويلا عند هذا التعريف ، لندرس مضامينه ، دون أن ننسى أنه يعود إلى بداية سنة ١٨٥١ .

ب ـ إن أول ما يجب ملاحظته في هذا المقام ، أن تعريف مانتشيني لم يرد في مقالة سياسية ، أو خطبة حماسية ، إنما ورد في صلب دروس جامعية تتناول المسائل الحقوقية .

في ذلك التاريخ ، كانت النزعات والحركات القومية قد ظهرت وأخذت تعمل بنشاط في كثير من البلاد ، ولكنها ما كانت توصلت إلى نتائج فعلية إلا في بقعتين صغيرتين من القارة الأوروبية : إحداهما في غرب القارة ، في بلجيكا ، والثانية في شرق القارة ، في بلاد اليونان . وأما في سائر البلاد الأوروبية ، فإنها كانت لا تزال في حالة نزعة وفكرة ، تطالب وتكافح ، وتصطدم بمقاومة الحكومة لها ، بل تتعرض إلى اعتسافاتها .

إن آراء مانتشيني أضفت على تلك النزعات والحركات القومية قوة نظرية جديدة . لأنها أدخلت القومية إلى ميدان الحقوق الدولية . وذلك أثار ثائرة بعض الدول : فقد أمر ملك الصقليتين ـ في نابولي ـ بمصادرة أملاك مانتشيني ، ومنع انتشار كتابه ، واحتج إمبراطور النمسا على حكومة ساردينيا ، وطلب منها منع تدريسه .

ولكن ، آراء مانتشيني قد انتشرت على الرغم من كل ذلك ليس في إيطاليا وحدها ، بل في مختلف انحاء أوروبا أيضاً .

ولذلك كله ، نستطيع أن نؤكد : أن تعريف مانتشيني يشغل مكانة خاصة في تاريخ نشوء الفكرة القومية في البلاد الأوروبية .

ج ـ يبدأ مانتشيني تعريفه للأمة بقوله : « الأمة مجتمع طبيعي من البشر ».

إن وصف المجتمع الذي يؤلف الأمة بـ « الطبيعي » يدل على نظرة علمية هامة .

من المعلوم أن بعض الجماعات والجمعيات تتكون من جراء اتفاق بعض الأفراد ، عن تفكير وروية ، خدمة لأغراض معينة .

إن التعريف الذي يقدمه مانتشيني عن الأمة ، يميّزها عن أمثال هذه الجماعات والجمعيات ، ويصرح بأنها « مجتمع طبيعي ». وذلك يعني : أنها تنشأ وتتطور بدافع من طبيعة الحياة الاجتماعية ، لا من إرادة الأشخاص وترتيباتهم .

فلا شك في أن هذه الفقرة من التعريف ، صحيحة تماماً ، ومهمة جداً

د ـ ولكن التعريف يذكر ـ بعد هذه الفقرة ـ أنواع الروابط التي تربط أفراد الأمة بعضها ببعض ، وتدخل بينها « وحدة الأصل ».

غير أن كل الأبحاث العلمية تدل دلالة قاطعة على أن « وحدة الأصل » من الأمور التي لا تتحقق في أية أمة من الأمم ، على الإطلاق .

من المعلوم أن ما نعرفه عن أصول الأمم يأتينا من مصدرين مختلفين : الأبحاث التاريخية والابحاث الأنثروبولوجية .

فإن الدراسات التاريخية تعلمنا الشعوب والأقوام التي دخلت كل بلد من البلاد ، في مختلف أدوار التاريخ . وحكمتها أو استوطنتها مدة قصيرة أو طويلة .

وأما الأبحاث الأنثروبولوجية فتعلمنا « الأوصاف الرسية » Racial الجثمانية التي يتصف بها السكان الحاليون من ناحية ، وهياكل السكان السابقين من ناحية أخرى . وتوصل سلسلة معلوماتنا في هذا المضمار إلى الأزمنة القبتاريخية أيضاً .

وقد تبين من هذين النوعين من الدراسات والأبحاث ، بأنه : لا توجد أمة ينحدر جميع أفرادها من أصل واحد . بل إن كل أمة من الأمم تتألف من أفراد منحدرين من أصول مختلفة . حتى إن أعرق وأقدم الأمم الحالية في « الوحدة

السياسية ، والتجانس القومي » بعيدة عن التجانس في الأصل والدم بعداً كبيراً .

فنستطيع أن نؤكد : أن تعريف مانتشيني خاطىء في هذه النقطة .

فوحدة الأصل ، لا يجوز أن تعتبر من الصفات المميزة لأمة ، بوجه من الوجوه .

هـ - في الواقع أن أبناء الأمة الواحدة ، يعتبرون بعضهم البعض « أقارب وأشقاء »، كأنهم منحدرون من أصل واحد ، كما أنهم يسمون أسلافهم باسم « الأجداد » بوجه عام .

ولكن هذه القرابة ، التي يشعر بها ويتكلم عنها أبناء الأمة الواحدة هي « قرابة معنوية »، تنشأ من الروابط الاجتماعية المختلفة - ولا سيما من الاشتراك في اللغة وفي التاريخ فلا تدل بوجه من الوجوه على قرابة الأصل والدم .

ومما يلفت النظر ، أن هذه الحقيقة لم تلفت أنظار كتّاب العرب ومفكريهم ، منذ القدم :

من المعلوم أنهم قسموا العرب إلى بائدة وعاربة ومستعربة . وغني عن البيان أن تعبير «العرب المستعربة » يدل على أنهم كانوا يعرفون أن العرب ليسوا من أصل واحد . كما أنهم كانوا يشعرون بأن العروبة لا تتوقف على وحدة الأصل .

إن الجاحظ بيَّن ذلك بصراحة تامة ، لأنه في مواضع عديدة من كتاباته المختلفة ذكر أو نقل عبارات وأقوالا عديدة تنم عن نظرات دقيقة في هذه القضية :

وقد كتب في البيان والتبيين : « قالوا : إن المشاكلة من جهة الاتفاق في الطبيعة والعادة ربما كانت أبلغ وأوغل من المشاكلة من جهة الرحم » .

وقال في إحدى رسائله : إن الاستواء « في التربة واللغة والشمائل والهمة ، والأنفة والحمية ، وفي الأخلاق والسجية . . » . . يقوم « مقام الولادة والأرحام الماسة » .

ومن المعلوم : أن ابن خلدون في مقدمته ، تكلم كثيراً عن « العصبية » وعن الدور الذي تلعبه في تكوين الدول وتطويرها ، ولكنه لم يحصر العصبية بالقرابة المادية ، بل شمّلها القرابة المعنوية أيضاً وتكلم عن « نسب الولاء » بجانب « نسب الرحم »، وقال : إنه يترتب على نسب الولاء كل ما يترتب على نسب الرحم .

ومهما كان الأمر ، إن « وحدة الأصل »، يجب أن تخرج من كل تعريف يتعلق بمعنى الأمة . فمن الأوفق الاستعاضة عن ذلك بـ « وحدة التاريخ » لأن « وحدة

التاريخ »، هي التي تلعب أهم الأدوار ـ في تكوين « القرابة المعنوية » التي أشرت إليها آنفاً ، وفي توليد « وهم وحدة الأصل » الذي يسود الأذهان .

و ـ وأما الفقرات الأخرى من تعريف مانتشيني ، فليس فيها ما يستوجب النقد والاعتراض .

ومع هذا ، يجدر بنا أن نتساءل : هل هي وافية لتعريف « معنى الأمة » تعريفاً تاماً ؟ أم يجب أن يضاف إلى الصفات التي يتضمنها التعريف المذكور ، صفات أخرى ، لإتمام « معنى الأمة »، وتحديد مقوماتها ؟

وقد بحث كثيرون من علماء الاجتماع والحقوق والتاريخ والسياسة . . في هذه المسائل ، وتقدموا بتعريفات تتضمن عناصر أخرى ، زيادة على التي ذكرها مانتشيني . ولا أرى لزوماً لاستعراض وتفصيل تلك التعاريف المختلفة ، وسأكتفي بتسجيل وذكر الصفات والمقومات التي اقترحها الباحثون والكتّاب ، في مختلف البلاد ، في هذا المضمار :

وحدة الثقافة ، وحدة الدين ، وحدة الدولة ، وحدة التاريخ ، الاشتراك في آلام الماضي ، الاشتراك في آمال المستقبل ، وحدة المصالح ، وحدة الحياة الاقتصادية . . .

ز ـ ما هي أوجه الخطأ والصواب في هذه الآراء والمقترحات ؟

إن أصحاب كل واحد منها ، قد استندوا إلى بعض الوقائع والأمثلة . لأن الروابط التي تربط أفراد كل أمة من الأمم ، كثيرة ومتنوعة . كما أنها لا تخلو من الاختلاف من أمة إلى أمة .

وأما ما يجب الاعتناء به في هذا الأمر ، فليس استقصاء جميع الروابط ، بل هو تعيين الأهم والأعم منها ، وذلك بتمييز الأساسية والأصلية عن العرضية والفرعية منها . وبتعبير أقصر ، هو : تعيين المقومات الأساسية ، التي لا تكون أمة بدونها .

ـ ٤ ـ

أ ـ إن المباحثات والمناقشات التي جرت حول هذه المسائل قد تمخضت عن عدة نظريات ، أهمها ـ من وجهة الانتشار ـ هي :

(١) النظرية القائلة بأن « أس الأساس » في تكوين الأمة ، هو « وحدة اللغة »: لقد نشأت هذه النظرية ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، في

ألمانيا ، وانتشرت منها إلى معظم البلاد الأوروبية الغربية والشرقية . وهي تعرف الآن باسم « النظرية الألمانية » . إن أشهر آباء هذه النظرية ، هو : فيخته Fichte .

(٢) النظرية القائلة بأن « أس الأساس » في تكوين الأمة ، هو « الإرادة » وبتعبير آخر : « مشيئة المعيشة المشتركة » : وقد نشأت هذه النظرية ـ خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ـ في فرنسا . ولذلك عرفت باسم « النظرية الفرنسية » . وأشهر آباء هذه النظرية هو « أرنست رنان E. Renan » .

(٣) النظرية التي تعتبر « وحدة الحياة الاقتصادية »، من الأمور الضرورية لتكوين الأمة : يعتقد أصحاب هذه النظرية أن الأمة تقوم على أربعة أعمدة أساسية هي : وحدة الأرض ، ووحدة اللغة ، ووحدة الثقافة ، ووحدة الحياة الاقتصادية .

وقد نشأت هذه النظرية في أوائل هذا القرن في روسيا . وقد عرضها ستالين قبيل الحرب العالمية الأولى ، وسمّاها بعد ذلك باسم « نظرية الماركسيين الروس » .

إني سأدرس هذه النظريات بكل تفصيل وبكل اهتمام . لأني ألاحظ أن آثارها كثيراً ما تنعكس على أقلام البعض من كتّاب العرب انعكاساً سطحياً ، دون أن تقترن بالتوسع والتعمق في درسها وبحثها بحثاً علمياً .

ولذلك ، سأعرض كل واحدة من هذه النظريات ، بأقوى البراهين التي سردها واضعوها ، مستنداً إلى أشهر كتاباتهم فيها ، ثم سأستعرض المناقشات التي جرت حولها ، والوقائع التي حدثت بعدها .

ولن أبدي رأيي فيها إلا بعد أن أنتهي من سردها وعرضها ، بكل هذه التفاصيل .

ب ـ ولكني أعلم أن هناك نظرية أخرى ، يتحتم علينا درسها وبحثها بكل اهتمام . هذه النظرية هي التي تستتبع مفهوم الأمة بمفهوم الديانة ، وتعتبر وحدة الدين أس الأساس في تكوين الأمة .

هذه النظرية قد شغلت موقعاً هاماً في التفكير السياسي الذي ساد البلاد الإسلامية بوجه عام ، والبلاد العربية بوجه خاص ، مدة طويلة ، ولا تزال توجه أذهان وأقلام بعض الكتّاب في مختلف البلاد العربية .

إنها لم تلعب دوراً يذكر في نشوء النظريات القومية في البلاد الأوروبية ـ وذلك ليس لأن الدين لم يلعب دوراً يذكر في البلاد الغربية ، كما يتوهم ذلك الكثيرون . بل لأن الأوروبيين كانوا قد انتهوا من حل قضية « علاقة السياسة بالدين » قبل نشوء

الفكـرة القوميـة في بلادهم . ولهـذا السبب ، إنهم لم يختلفوا في هـذا الأمـر ، عنـدمـا أخذوا يتناقشون في قضايا القوميات .

ومن الأمـور المعلومة لـدى الجميـع ، أن الـدين لعب دوراً هـامـاً في السيـاسـة الأوروبية ، ليس طوال القرون الوسطى فحسب ، بل خلال القرون الأخيرة أيضاً .

فإن المنازعـات العنيفة التي قـامت بين الـدولة وبـين الكنيسة في مختلف الأقـطار الأوروبية ، والحروب الدينية الطاحنة التي جـرفت بلاد أوروبـا الغربيـة بأجمعهـا طوال عدة عقود من السنين . . . تشهد على ذلك شهادة حاسمة .

عـلى أن تلك المنازعـات والحروب كـانت قد انتهت تقـريباً قبـل منتصف القرن التاسع عشر ، ولذلك لم تؤثر في نشوء الفكرة القومية خلال القرن المذكور .

ولكن الذي حدث في العالم الإسلامي ، اختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً . فـإن الخلط بين الدين وبين السياسة ، قد استمر في البلاد الإسـلامية بـوجه عـام ، والبلاد العربية بوجه خاص ، حتى القرن الحاضر . فقـد أقدم الكثيـرون من الكتاب ورجـال الـدين والسياسـة على محـاربة الفكـرة القوميـة ومقاومتهـا ، بحجـة مخـالفتهـا للديـانـة الإسلامية .

ولذلك يجدر بنا أن نعتبر هذه الآراء أيضـاً بمثابـة « نظريـة » وندرسهـا باهتمـام تام ، كما ندرس سائر النظريات المتعلقة بقضايا القوميات .

نتيجة الأبحاث

بعد درس وتمحيص النظريـات المختلفة . وبعـد استعراض واستنـطاق الوقـائع التاريخية ، التي جـاءت مؤيدة لبعضهـا ، ومفندة لبعضهـا الآخر ، تـوصلنا إلى تقـرير الحقائق التالية :

إن أس الأسـاس في تكوين الأمـة وبناء القـومية ، هـو : وحـدة اللغـة ووحـدة التاريخ .

لأن الوحدة في هـذين الميدانـين ، هي التي تؤدي إلى وحدة المشـاعر والمنـازع ، ووحدة الآلام والآمال ، ووحدة الثقافة . . . وبكل ذلك تجعل النـاس يشعرون بـأنهم أبناء أمة واحدة متميزة عن الأمم الأخرى .

ولكن لا وحدة الدين ، ولا وحدة الدولة ، ولا وحدة الحياة الاقتصاديـة تدخـل بين مقومات الأمة الأساسية .

كما أن « الاشتراك في الرقعة الجغرافية » أيضاً . لا يمكن أن يعتبر من مقـومات الأمة الأساسية .

وإذا أردنا أن نعين عمل كل من اللغة والتاريخ في تكوين الأمة ، قلنا :

اللغة ، تكوّن روح الأمة وحياتها .

التاريخ ، يكوّن ذاكرة الأمة وشعورها .

القومية واللغة(*)

إن الأبحاث العلمية ، والنظريات الاجتماعية ، والوقائع التاريخية تبرهن على أن اللغة ـ مع التاريخ ـ « أس الأساس » في تكوين الأمة ، وفي إثارة نوازع الروح القومية فيها .

هذه الحقيقة تكتسب أهمية خاصة بالنسبة إلى أمتنا العربية . لأن : اللغة العربية تكوّن أظهر وأشمل وأقوى الروابط التي تربط نفوس الأفراد ، بعضهم ببعض ، على اختلاف الدول التي ينتسبون إليها .

ومما يجب ملاحظته : أن هذه الحقيقة لم تغب عن أنظار الشعراء والأدباء الذين تكلموا عن « جامعة الضاد » وأكدوا على أهميتها في مناسبات عديدة .

ولكن ـ مع الأسف ـ قد ظهر بين الأدباء والباحثين من ينكر تأثير اللغة في تكوين الأمة وتوجيه السياسة . ونستطيع أن نقول : إن جميع الذين ينكرون وحدة الأمة العربية ، ويستنكرون الجهود التي تبذل لتوحيد الدول العربية ، يبدأون أقوالهم وأعمالهم بإنكار تأثير اللغة في هذه الأمور .

إن آراء عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين ، ومؤسس الحزب القومي السوري أنطون سعادة ، لهي من أبرز الأمثلة على ذلك .

ومن المؤسف حقاً أن أمثال هذه الآراء ، ضللت الكثيرين من الشبان ، الذين صاروا ينكرون تأثير اللغة في تكوين الأمم وتوحيد الدول ، دون أن ينتبهوا إلى تأثير هذا الإنكار على فكرة الوحدة العربية نفسها .

(*) من محاضرات معهد الدراسات العربية العالية .

وأما أهم أسباب هذا الضلال الفكري الذي انعكس على صفحات كتب عديدة ، فتتلخص على ما أرى بما يلي :

(أ) إن معظم هؤلاء الكتّاب لا يميز بين الدولة والأمة .

ولذلك نراهم يزعمون : أن مجرد الإشارة إلى وجود سويسرا وبلجيكا ، يكفي إلى هدم نظرية اللغة من أساسها ، غافلين عن أن كلاً من بلجيكا وسويسرا « دولة » لا « أمة » .

(ب) بعضهم لا يميز بين اللغة الأصلية واللغة المكتسبة ـ وبتعبير أدق : بين لغة الأم والبيت والعامة ، وبين لغة الإدارة والعلم والثقافة .

ولذلك نجدهم يزعمون : أن انفصال إيرلندا عن إنكلترا يدل على بطلان نظرية اللغة ، غافلين عن أن اللغة الإنكليزية في إيرلندا كانت أصبحت « لغة الإدارة ، ولغة الأدب والثقافة » خلال الحكم الإنكليزي الطويل ؛ ولكنها لم تستطع أن تفني لغة الإيرلنديين الأصلية .

(ج) وبعضهم لا يميز بين وحدة اللغة ، وبين قرابة اللغات .

ولذلك ، نراهم يقولون : إن الفرنسيين ، والطليان والإسبانيين لم يتحدوا ـ ولا حاولوا الاتحاد ـ على الرغم من كون لغاتهم لاتينية ، دون أن ينتبهوا إلى أن لكل واحدة من هذه الأمم الثلاث لغة خاصة بها ، متميزة عن غيرها ، وإن كانت منحدرة في أصولها من اللغة اللاتينية في قديم الزمان .

هذا ، ويوصل بعضهم سذاجة التفكير وسوء الفهم إلى حد التساؤل : « إذا تعلم أحد اللغة الإنكليزية وصار يتكلم بها . فهل يصبح بذلك إنكليزياً ؟ »

وقد قرأت في أحد الكتب الباحثة عن القومية ، هذا الزعم الغريب :

إن اللغة فقدت أهميتها القومية في هذا العصر لأنه صار الكثيرون يتعلمون اللغات الأجنبية ، وصارت الكتب الهامة تترجم إلى لغات عديدة .

ولهذه الأسباب ، أرى أن مسألة « علاقة القومية باللغة » يجب أن تدرس دراسة جدية لتفهم على وجهها الصحيح ، ونضع حداً للبلبلة الفكرية التي صارت تستولي على أذهان بعض الشبان في هذا المضمار .

وهذا ما دفعني إلى مناقشة هذه القضية مرات عديدة ، وبمناسبات متنوعة .

وهذا ما يدفعني إلى التوسع في « اختيار » الأبحاث المتعلقة بالقضية المذكورة في هذا الكتاب .

ارتباط القومية باللغات

- ١ -

أ ـ إن أهمية اللغة في حياة الإنسان الفكرية والاجتماعية ، من الأمور التي استلفتت أنظار الكتاب والمفكرين ، منذ الأزمنة القديمة .

فإنهم لاحظوا بأن اللغة ، هي أهم الصفات التي تميز الإنسان عن سائر الحيوانات ، ولذلك عرّفوه بقولهم « حيوان ناطق ».

في الواقع أنهم عرّفوا الإنسان من جهة أخرى ، بقولهم : « حيوان عاقل » و « حيوان اجتماعي » أيضاً .

ولكن ، لا مجال للشك في أن تعبير « الحيوان الناطق » أصدق وأصح التعابير الثلاثة المذكورة .

لأنه من المؤكد أن الحيوانات ليست محرومة من العقل والذكاء تماماً .

في الواقع أن أفعال الحيوانات وحركاتها « غريزية » في معظم الأحوال . لكن بعض الأنواع من الحيوانات تقوم بكثير من الأفعال والحركات التي تخرج عن نطاق الغريزيات ، وتدل على عمل العقل والذكاء .

ومع ذلك ، فإنه مما لا مجال للشك فيه أن عقل الإنسان يمتاز عن عقل سائر الحيوانات بقابلية « التجريد والتعميم ». لأن مدركات الحيوانات ـ حتى في الأنواع العاقلة والذكية منها ـ لا تخرج عن نطاق المدركات الحسيّة في حين أن المدركات البشرية لا تنحصر بالأشياء المحسوسة ، بل تتجاوز ذلك إلى المعاني الكلية والمفاهيم المجردة .

ولكن ، يجب أن يلاحظ أن قابلية التعميم والتجريد التي ذكرناها آنفاً ، تتصل اتصالا وثيقاً بقابلية النطق والكلام . لأن الإنسان يربط ـ في ذهنه ـ كل واحد من المعاني الكلية والمفاهيم المجردة ـ التي يتوصل إليها خلال تفكيره ـ بكلمة معينة . وهذه الكلمة تكسب ذلك المعنى والمفهوم نوعاً من المحسوسية ، فتساعد بذلك على استقراره في الذهن ، كما أنها تجعله موضوعاً وأساساً لتعميم أو تجريد آخر ، فتوصل الذهن بذلك ـ بالتدريج ـ إلى معان أكثر كلية فأكثر ، وأشد مجردية فأشد .

فنستطيع أن نقول لذلك : لولا قابلية النطق والكلام ، وبتعبير أقصر : لولا اللغة ، لما امتاز عقل الإنسان عن عقل سائر الحيوانات امتيازاً يذكر .

وكذلك الأمر ، في صفة « الاجتماعية ». فإن الحيوانات ليست محرومة من الحياة

الاجتماعية حرماناً مطلقاً . وهناك كثير من أنواع الحيوانات التي تعيش في حالة اجتماعية ، دائمة أو دورية ، إلا أن « اجتماعية » تلك الحيوانات تنحصر في نطاق « الاجتماع الفعلي » و« التعاشر المباشر »، في حين أن « اجتماعية الإنسان » تشمل عدداً كبيراً من الأفراد الذين قد لا يجتمعون فعلا وعادة ، فلا يشاهد بعضهم بعضاً ، ولا يتصل معظمهم اتصالا مباشراً .

ومن الواضح أن ذلك أيضاً ، إنما يتم بفضل اللغة ، وما يتفرع عنها من ضروب الكتابة .

فإن اللغة ـ بفرعيها الشفهي والكتابي ـ هي التي تساعد على نمو الحياة الاجتماعية ، وتوسع نطاقها « في الزمان وفي المكان »، وتفسح مجالا لتقدمها التقدم المعلوم عند بني الإنسان .

ولذلك نستطيع أن نقول : لولا اللغة لما امتازت المجتمعات البشرية عن المجتمعات الحيوانية ، بوجه من الوجوه .

ويتبين من كل ما تقدم : أن أهم الصفات التي تميز الإنسان عن سائر الحيوانات هي « الناطقية » . وأما ما يمتاز به الإنسان عن الحيوان في ميداني « العاقلية » و « الاجتماعية » ، فإنما هو من الأمور التي تتبع « الناطقية » وتنتج عنها .

ب ـ إن جميع الأقوام تنطق وتتكلم ، إلا أنها لا تتكلم بلغة واحدة ، بل تتكلم بلغات مختلفة .

فإذا كان الإنسان يمتاز عن الحيوان بقابلية النطق والكلام ـ بوجه عام ـ فإن الشعوب التي ينقسم إليها أبناء البشر ، يتميز بعضها عن بعض باللغة التي تختص بها دون غيرها .

إن أول من نبه الأذهان إلى هذه الحقيقة كان طائفة من المفكرين في ألمانيا ، في النصف الأخير من القرن الثامن عشر . وكان هردر Herder (١٧٤٢ ـ ١٨٠٣) في طليعة هؤلاء .

إنه طاف عدة بلاد أوروبية . وقام بكثير من الأبحاث اللغوية والأدبية والتاريخية في البلاد المذكورة . وتوصل من أبحاثه هذه إلى فلسفة خاصة في التاريخ العام .

فقد نشر سنة ١٧٧٤ كتاباً عنوانه « فلسفة أخرى في تاريخ البشرية » وأردف هذا الكتاب ، بعد ذلك بأربعة كتب أخرى ، نشرها بين سنة ١٧٨٤ وسنة ١٧٩١ ، تحت عنوان « آراء لتكوين فلسفة تاريخ البشرية » إن طائفة من الآراء المسرودة في هذه

الكتب تحوم حول « علاقة اللغة بنفسية الأمة وشخصيتها » . وهذا القسم من آراء هردر ، وهو الذي يهمنا في بحثنا هذا ، يتلخص بما يلي :

« ـ الطبيعة فرّقت الشعوب بعضها عن بعض ، ليس بواسطة الغابات والجبال والبحار والصحاري والأنهار . . . فحسب ، بل فرّقتها أيضاً ـ وبوجه أخص ـ بواسطة اللغات والميول والسجايا . . .

« ـ إن اللغة القومية ، بمنزلة الوعاء الذي تتشكل به ، وتحفظ فيه ، وتنتقل بواسطته أفكار الشعب . . .

« ـ اللغة . . . سواء أقلنا انها كانت خلقت دفعة واحدة من قبل الله ، أم ذهبنا إلى انها تكوّنت تدريجياً بعمل العقل . . . لا يمكن أن نشك في أنها ـ في الحالة الحاضرة ـ هي التي تخلق العقل ، أو على الأقل ، تؤثر في التفكير تفكيراً عميقاً ، وتسدده وتوجهه اتجاهاً خاصاً . . .

« ـ الأدب الذي يسود بين الطبقات العليا من الأمة ، قد يكون عاكساً للتأثيرات الخارجية والأجنبية . ولكن لغة الشعب تمثل ـ في كل الأحوال ـ روح الشعب نفسه . . .

« ـ إن لغة الآباء والأجداد تخزن لكل ما للشعب من ذخائر الفكر والتقاليد ، والتاريخ والفلسفة والدين .

« ـ إن قلب الشعب ينبض في لغته . . .

« ـ إن روح الشعب يكمن في لغة الآباء والأجداد . »

ج ـ إن النظر إلى اللغة القومية بهذه النظرات الاجتماعية والفلسفية الخاصة ، كان من الطبيعي أن يؤدي إلى نتائج سياسية هامة .

إن هردر نفسه ، قد استخرج من الآراء المذكورة النتائج التالية :

لما كانت اللغة بمنزلة مكمن القلب والروح للأمة ، يترتب على كل أمة أن تتمسك بلغتها الخاصة تمسكها بحياتها . والتمسك باللغة ، يجب أن يعتبر واجباً وحقاً في وقت واحد . ويترتب على الدولة التي ترعى شؤون الشعوب أن تحترم هذا الحق ، فلا تحاول منع شعب من الشعوب من استعمال هذا الحق ، والتمسك بلغته الخاصة .

إن رأي « هردر » في هذا المضمار ، ظهر بكل وضوح وبكل بلاغة عندما أصدر الإمبراطور جوزيف آل هابسبورغ أمراً يقضي بجعل الألمانية اللغة الرسمية في المجالس البلدية والتمثيلية في بلاد المجر ـ التي كانت تابعة لإمبراطوريته .

وهردر عندما اطلع على الأمر الإمبراطوري المذكور ، استنكره أشد الاستنكار ، وكتب ما يلي :

« هل لشعب ما ، ولا سيما لشعب جاهل ، ثروة أثمن من لغة أجداده ؟ في تلك اللغة تكمن كل ذخائر الفكر والتقاليد ، والتاريخ والفلسفة والدين وفيها ينبض كل قلب الشعب ، ويتحرك كل روحه . . .

فإن من ينتزع من مثل هذا الشعب لغته ـ أو يقصّر في احترامها ـ يحرمه من ثروته الوحيدة التي لا تعرف البلى ، والتي تنتقل من الآباء إلى الأبناء ، على مر الأجيال . . . »

إن آراء هردر في « اللغة القومية » أثرت تأثيراً عميقاً ، ليس في البلاد الألمانية فحسب ، بل في البلاد السلافية أيضاً : إنها حملت الكثيرين من الكتّاب والمفكرين على الاهتمام بالأبحاث اللغوية ، بنظرات اجتماعية ، وسياسة وقومية .

د ـ ولكن آراء هردر في اللغة ، كان من شأنها أن تؤدي بالمفكرين إلى نظرية سياسية أخرى ، أبعد غوراً وأشد خطراً ، من النتجية التي ذكرناها آنفاً :

لما كانت اللغة بمنزلة القلب والروح من الأمة ، فإن الشعوب التي تتكلم لغة واحدة ، تكون ذات قلب واحد وروح مشتركة ، ولذلك تكوّن أمة واحدة ، فيجب أن تكوّن دولة واحدة .

غير أن هردر لم يواصل استنتاجاته إلى حد تقرير هذه النتيجة المنطقية ، بل توقف عند حد القول بوجوب التمسك باللغة القومية .

ولهذا السبب، نجد أن آراء هردر أثمرت ثمرات كثيرة في البلاد السلافية التي كانت تحت حكم دول أجنبية ، ولعبت دوراً هاماً في إثارة النزعات القومية في تلك البلاد . غير أن تلك الآراء لم تثمر ثمرات مباشرة في البلاد الألمانية ، التي كانت قد احتفظت بلغتها ، على الرغم من انقسامها إلى دول ودويلات كثيرة .

من المعلوم أن ألمانيا في النصف الأخير من القرن الثامن عشر كانت منقسمة إلى مئات من الدول المستقلة ، وأهاليها كانوا قد ألفوا تلك الأوضاع السياسية من أجيال عديدة . كان كل فرد منهم يعتبر نفسه مواطناً لإحدى الدول المذكورة دون غيرها ، ولا يجد في تعدد الدول الألمانية ما يستوجب النقد والاستنكار . فضلاً عن أن البعض منهم كان يزعم أن الأوضاع المذكورة لا تخلو من الفوائد أيضاً : لأن الكاتب أو المفكر الذي يتعرض إلى شيء من القسوة أو الاضطهاد من قبل دولته الأصلية ، كان يستطيع أن ينتقل إلى دولة ألمانية أخرى ، ويعيش ويعمل فيها .

إن هردر شارك أهل زمانه في هذا المضمار . إنه مات سنة ١٨٠٣ ، قبل أن تستفحل النكبات التي حلت بالبلاد الألمانية خلال الحروب النابليونية ، من جراء أوضاعها السياسية .

ولهذا السبب ، إنه انتقد واستنكر أوضاع السلطنات العظيمة التي تحكم شعوباً متنوعة ، ولكنه لم ينتقد ولم يستنكر أوضاع الأمم التي تكون مجزأة إلى دول عديدة .

ولكن المفكرين الذين كانوا يصغرونه مدة عقد أو عقدين من السنين ، سيشهدون من الأحداث والنكبات ما يحملهم على اتخاذ موقف فكري آخر ، ويجعلهم يستنكرون الأوضاع السياسية التي كانت قائمة في ألمانيا ، ويدعون إلى توحيد جميع البلاد التي يتكلم أهاليها باللغة الألمانية .

وكان في طليعة هذا الجيل الجديد من المفكرين في ألمانيا ، الفيلسوف فيخته ، والشاعر آرنت .

- ٢ -

أ ـ فيخته (Fichte : Johan Gotlib) (١٧٦٢ ـ ١٨١٤) كان من فلاسفة « عصر الأنوار » المعروف في ألمانيا ، كان يشتغل بالفكريات المحضة ، وينزع إلى العالمية ، ولا يكترث بالشؤون الوطنية والقومية . وقد أتم العقد الرابع من عمره ، حتى وصل إلى منتصف العقد الخامس منه ، دون أن يكتب شيئاً في الوطن والوطنية .

ولكن النكبات التي نكبت بها مختلف البلاد الألمانية من جراء تسلط نابليون عليها ، ولا سيما المهانات التي لحقت ببروسيا بعد هزيمة « ينا » الفجيعة ... أثّرت في نفسه تأثيراً عميقاً ، وجعلته يتأمل في الشؤون الوطنية والقومية بكل اهتمام ، ويبحث في أسباب تلك المصائب ، ليتوصل إلى استكشاف الوسائل التي تضمن التغلب عليها ، والتخلص منها وتحوّل فيخته بذلك إلى مفكر قومي شديد الحماس .

إن أول كتابة صدرت من قلم هذا الفيلسوف ، في هذه الصفحة الجديدة من حياته الفكرية كانت رسالة صغيرة ، أصدرها سنة ١٨٠٧ ، تحت عنوان « محاورات وطنية » .

إن إحدى هذه المحاورات تظهر اتجاه تفكيره الجديد ومرماه ، بكل وضوح وجلاء :

يجري الحوار بين فيخته وبين رجل من أهالي بروسيا ، يسأله فيخته :

ـ « أنت ، ألست ألمانياً ؟ »

والرجل يجيبه بأداء حاسم :

ـ « كلا ! أنا لستُ ألمانياً ، بل أنا بروسي . . »

ثم يضيف إلى ذلك :

ـ « وأفتخر ببروسيتي ، ولا أرضى عنها بديلا . »

ولكن فيخته يرد عليه بالكلمات التالية :

« اصغ جيداً إلى ما سأقوله لك الآن : إن الفوارق بين أهالي بروسيا وبين سائر الألمان ، ما هي إلا فوارق عارضة وسطحية ، ناتجة عن الأحداث الاعتباطية التي أوجدتها الصدف . وأما الفوارق التي تميز الألمان عن سائر الشعوب الأوروبية ، فإنها أساسية وقائمة على الطبيعة . فإن اللغة التي يشترك فيها الألمان ، تميّزهم عن جميع الأمم الأخرى ، تمييزاً جوهرياً . . »

إن هذه الفكرة الأساسية التي أظهرها فيخته في هذه المحاورة ، توسعت بعد ذلك وصارت المحور الأصلي للخطب التي وجهها إلى « الأمة الألمانية » في نهاية السنة المذكورة .

ب ـ إن «الخطب إلى الأمة الألمانية» التي أثَّرت في نفوس الشبيبة الألمانية تأثيراً عميقاً جداً ، تتألف من أربع عشرة خطبة ألقاها فيخته في جامعة برلين ، وكان ألقى أولاها في الشهر الأخير من سنة ١٨٠٧ ، وألقى الأخيرة منها في بداية الشهر الثالث من سنة ١٨٠٨ .

تتضمن الخطب المذكورة سلسلة طويلة من الاقتراحات التي تحوم حول الإصلاح النفسي والثقافي والاجتماعي والسياسي . . في إطار من الآراء الفلسفية والتهيجات الحماسية .

إني لا أرى لزوماً ـ ولا مجال ـ في هذا المقام إلى استعراض ونقد الآراء المتنوعة التي أبداها فيخته في خطبه هذه لإظهار الغث والسمين منها . فبحثي هنا سينحصر بتلخيص ما جاء فيها عن علاقة اللغة بالقومية :

يرى فيخته أن « كل الذين يتكلمون اللغة الألمانية » يكوّنون « أمة واحدة » ، فيترتب عليهم أن يطرحوا جانباً كل ما يفرق بعضهم عن بعض ، ويتمسكوا بأهداب هذه الوحدة .

إنه يعرض رأيه هذا ، بصراحة تامة ، منذ بداية خطبته الأولى ، إذ يستهل خطابه بتوجيه الكلام إلى«جميع الذين يتكلمون باللغة الألمانية »، ويقول :

« عندما أخاطبكم ، أنتم المجتمعين أمامي هنا ، يتوجه ذهني من ورائكم ، ومن وراء جدران هذه القاعة ، إلى جميع الذين يتكلمون اللغة الألمانية ».

ويصرح بأنه يخاطب جميع هؤلاء ، « كما لو كانوا مجتمعين بجانب المستمعين الماثلين أمامه »، لأنه يعتبرهم جميعاً أبناء أمة واحدة .

يكرر فيخته رأيه هذا بعبارات مختلفة ، في خطبه المختلفة :

إنه يخاطب الأمة الألمانية ، دون أن يلتفت إلى التجزئة التي منيت بها « من جراء أنانية الملوك والأمراء » من ناحية ، ومن جراء « دسائس الدول الأجنبية الطامعة في البلاد الألمانية » ومن ناحية أخرى .

إنه يخاطب جميع الألمان ، جميع الناطقين باللغة الألمانية ، مهما كانت البلاد التي يقطنونها ، والدولة أو الوحدة السياسية التي يتبعونها ، لأنه يعرف أن كل ما بينهم من فروق وليدة « الأحداث المشؤومة » التي جزأت الأمة الواحدة إلى دول عديدة .

وفي إحدى الخطب ، يمثل حالة الأمة الألمانية ، وما يتوقع لها من مستقبل باهر ، بتشبيه أخاذ :

« إن الألمان الآن في حالة أشلاء في وادي الأموات : عظام يابسة ، مبعثرة في كل الجهات ، ولكن « صور الوطنية » سيعمل فيها عمل « صور إسرافيل » . سيجمع تلك الأشلاء ، سيبعث فيها الحياة ، وسيجعلها أمة ناهضة ، تنبض فيها روح القوة والنشاط » .

هذه هي الفكرة الأساسية التي تسيطر على خطب فيخته وآرائه : كل الذين ينطقون بالألمانية ، يؤلفون أمة واحدة . فيجب عليهم أن يؤمنوا بذلك ، وينبذوا كل ما بينهم من فروق .

فيخته يدعم رأيه هذا بملاحظات فلسفية عديدة ، ويوضح نظريته هذه ويؤيدها ببراهين متنوعة .

أكتفي هنا بتسجيل بعض الكلمات التي جاءت في خطبه المختلفة عن اللغة :

« ـ اللغة ، جهاز الاجتماع في الإنسان .

« ـ اللغة والأمة ، أمران متلازمان ومتعادلان .

« ـ اللغة التي ترافق وتحدد وتحرك الفرد حتى أعمق أغوار تفكيره ومشيئته . . تجعل من الململومة البشرية التي تتكلم بها ، جماعة متماسكة ، يدبرها عقل واحد .

« ـ إن الذين يتكلمون بلغة واحدة ، يكونون كلاً موحداً ، ربطته الطبيعة بروابط متينة ، وإن كانت غير مرئية .

« ـ إن الحدود الأساسية التي تستحق التسمية باسم « الطبيعة »، هي الحدود الداخلية التي ترسمها اللغات . فإن الذين يتكلمون اللغة الواحدة ، يرتبط بعضهم ببعض ـ بحكم نواميس الطبيعة ـ بروابط عديدة ، فيكوّنون كلاً لا يقبل الانفصام . »

ويتبين من كل ما سبق : أن فيخته يعتبر اللغة أساس القومية .

كما يعتبر جميع الألمان أمة واحدة ، لكونهم ذوي لغة واحدة .

ج ـ إن هذه الفكرة الأساسية التي عرضها وفصلها فيخته في خطبه المشهورة ، بين سلسلة معقدة من الملاحظات الفلسفية . . سيعرضها شاعر معاصر له ، في قصيدة رائعة ، بأسلوب فني جذاب .

هذا الشاعر ، « موريس آرنت » (١٧٦٩ ـ ١٨٦٠) Arndt (Ermest Mornitz) أيضاً كان من المستسلمين للنزعة العالمية التي كانت سائدة في ألمانيا ، حتى حروب نابليون . ولكنه تغير وتطور تطوراً كبيراً ـ مثل أمثاله الكثيرين ـ بتأثير المصائب التي حلت بالبلاد الألمانية خلال الحرب المذكورة . وأصبح من أشد الشعراء تحمساً للشؤون الوطنية . إنه خصص كل ما كان له من قوة إبداع وإيحاء ، لإثارة الحماس في قلوب بني أمته ، ولدفعهم إلى التفاني في خدمة الوطن .

إن إحدى قصائده المشهورة استهدفت تحديد معنى « الوطن الألماني » .

يبدأ الشاعر قصيدته بهذا السؤال : « ما هو وطني الألماني ؟»

ثم يردف هذا السؤال العام بسلسلة أسئلة تفصيلية وتوضيحية :

« هل هو بروسيا ، هل هو الشواب ؟

« هل يقع على الراين ، حيث تزدهر الكروم ؟

« أم هو على البلت ، حيث ترفرف أجنحة الطيور ؟

وبعد ذلك يرد على هذه الأسئلة بقوله :

« أوه ، كلا . . كلا . .

« إن الوطن الألماني لهو أكبر من ذلك ».

بعد هذه القطعة الأولى من القصيدة ، ينظم سلسلة قطع أخرى ، يكرر فيها

الأسئلة عن كل قطر من الأقطار الألمانية الأخرى ، مثل بافاريا ، ووستفاليا ، وأوستريا . . . وينهي كل واحدة منها بالرد الآنف الذكر :

« أوه ، كلا . . . كلا . . .

« الوطن الألماني يجب أن يكون أكبر من ذلك ».

وبعد الانتهاء من هذه السلسلة ، يغير شكل السؤال :

« إذن ، قل لي ما هو اسم هذا البلد الكبير ؟ »

ثم يرد على جميع الأسئلة السابقة بقوله :

« كل البلاد التي ترنّ في أجوائها اللغة الألمانية . . .

« كل البلاد التي يرتفع فيها إلى السماء الحمد لله باللغة الألمانية . . .

« كل تلك البلاد ، يجب أن تكون وطن الألمان .

« فيا أيها الألماني الشجاع ؛ يجب عليك أن تعتبر كل تلك البلاد وطنك ، وتحبها بكل قلبك . . »

وفي الأخير ، ينهي الشاعر قصيدته بالتضرع إلى الله :

« يا إله السماء ، استجب لدعائنا ، وامنحنا شجاعة الألماني الحقيقي ، لكي نحب ذلك الوطن بكل إخلاص وحماس ، ونراه وطناً فعلياً لجميع الألمان . »

يلاحظ أن القصيدة التي لخصناها آنفاً ، تعين حدود الوطن الألماني بحدود اللغة الألمانية ، وتتبنى ، بهذه الصورة ، الفكرة القائلة بأن اللغة أساس القومية .

إن هذه الفكرة انتشرت في مختلف أنحاء البلاد الألمانية ، بسرعة كبيرة ، كما انتشرت بعد ذلك إلى بلاد كثيرة أخرى أيضاً .

د ـ أنا لا أرى لزوماً لاستعراض ما كتب في هذا الشأن بعد ذلك ، في ألمانيا ، وفي غير ألمانيا . إلا أني أرى من الضروري أن أتوقف قليلا أمام ما كتبه في هذا الصدد « ماكس نورداو » Max Nordau في ألمانيا :

إن هذا المفكر أيضاً اعتبر اللغة أساس القومية ، وقال :

« باللغة يصبح عضواً في الشعب الذي يتكلمها . . .

« باللغة ، وباللغة وحدها يتلقى كل تراث الأمة الفكري والشعوري والأخلاقي

والاجتماعي . . المنحدر من قرائح الكتاب والشعراء والمفكرين السالفين منهم والمعاصرين ».

إن ماكس نورداو ، يكرر بهذه العبارات وأمثالها ، ما سبق أن قاله وكتبه غيره من الكتّاب والمفكرين ، بأسلوب جديد . ولكنه يضيف إلى ما تقدم ، ملاحظات هامة أخرى ، يجب أن تستوقف الأنظار ، وتدعو إلى التأمل ملياً :

إن عمل اللغة في الحياة العامة والحياة السياسية يزداد قوة وشمولا ، كلما تقدمت الحضارة وتعضلت الحياة الاجتماعية ، وكلما انتصرت الديموقراطية ، وتوسع نطاق سيادة الشعب .

إن نورداو يوضح ويدعم هذا الرأي بالملاحظات التالية :

« في عهد من عهود الحضارة الماضية ـ التي اجتزناها نحن منذ أجيال عديدة ـ كان عمل اللغة في الحياة العامة محدوداً نسبياً ، لأن أداة الحكم في ذلك العهد كانت السوط (الكرباج) . ولغة السوط مما يفهمه الناس ، دون أن يحتاجوا إلى وساطة صرف أو نحو أو قاموس . . . .

« حتى العدالة ما كانت تحتاج إلى الكثير من الكلام . لأن الحكام والقضاة كانوا يترفعون عن الأخذ والرد والحوار مع المترافعين .

« وحتى الدين نفسه ، ما كان يلتفت إلى لغة الناس ، لأن الكاثوليكية كانت تتصوّر وتصوّر الخالق ، كسلطان أجنبي ، لا يمكن التقرب إليه والاستغفار منه إلا بلغة أجنبية ، هي اللاتينية ، وبواسطة حجّاب خاصين ، هم الكهان . . .

« العوام ما كانوا يتمتعون بحق الكلام ، وأما النبلاء ، فكانوا يرثون ما يرثونه دون أن يحتاجوا إلى التكلم . . .

« ولكن الأمور تغيرت الآن فصار كل شيء يرتبط باللغة . فأصبح حرمان شعب من الشعوب من حق استعمال لغته ، يجعله يشعر بالتعسف والمهانة ».

وبعد تفصيل هذه الأمور تفصيلا وافياً ، يتساءل ماكس نورداو :

« ما أهمية الحرمان من الرتب والألقاب ـ الذي تعتبره بعض الشرائع من العقوبات الزاجرة ـ بجانب الحرمان من استعمال لغة الآباء والأجداد ؟ »

« وما أهمية تكبيل الأيدي بالأصفاد ، بجانب تقييد الألسن بالقيود ؟ »

ـ ٣ ـ

أ ـ إن الآراء التي لخصناها ونقلناها آنفاً ، كانت نظرية بحتة ، تستند إلى

ملاحظات ومشاهدات تحوم حول الأحوال النفسية والاجتماعية .

ولكن بعد ذلك ، جاءت سلسلة طويلة من الوقائع التاريخية تؤيد هذه الآراء وتدعمها بنتائجها الفعلية .

فإن الألمان ، بعد أن كانوا مجزئين بين عدة مئات من الدول والدويلات ـ حتى بين ما يقرب من ألفي وحدة سياسية ـ وبعد أن كان كل فرد منهم يحدد وطنه بحدود الدويلة التي ينتسب إليها ، فلا يكترث بما بقي خارجها . . بعد أن كانوا في هذا الحد من التفتت . . صاروا يشعرون ويؤمنون بأنهم أبناء أمة واحدة . . وعملوا بما يحتمه عليهم هذا الشعور وهذا الإيمان . . . إلى أن كوّنوا دولة موحدة .

وذلك يعني : أن الوحدة الألمانية كانت بمثابة « تحقيق وتطبيق » للآراء التي نقلناها آنفاً .

وكذلك الوحدة الإيطالية ، فإنها استهدفت توحيد البلاد التي يتكلم سكانها باللغة الإيطالية .

إن استقلال البولونيين واتحادهم أيضاً قد تم على أساس اعتبار « جميع الناطقين بالبولونية أمة واحدة ».

وكذلك الدول الحديثة ، التي تكوّنت في أوروبا ، منذ الربع الثاني من القرن التاسع عشر : فإن كلاً من اليونان ، وبلغاريا ، ورومانيا ، وألبانيا ، ويوغوسلافيا ، وهنغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا . . . قامت على أساس « اللغة »، وكل واحدة منها تمثل لغة خاصة بها ، تميزها عن غيرها .

إن انحلال كل من السلطنة العثمانية والإمبراطورية النمساوية أيضاً جرى من جراء اختلاف لغات الشعوب التي كانت تابعة لها : فقد انفصلت عن السلطنة العثمانية كل الشعوب التي تتكلم بغير اللغة التركية ، كما انفصلت عن النمسا ، جميع الشعوب التي تتكلم لغة غير الألمانية .

ونستطيع أن نقول : إن جميع هذه الأحداث التاريخية أيّدت نظرية القائلين بأن « اللغة أساس القومية ».

ب ـ ولكن هنا يتبادر إلى الأذهان هذا السؤال :

إذا كانت اللغة العامل الأساسي للقومية ، فلماذا لم تعمل هذا العمل قبل القرن التاسع عشر ؟

إن الملاحظة الأخيرة التي نقلناها عن « ماكس نورداو » تتضمن جواب هذا السؤال ، فضلا عن أنها تفسر لنا كثيراً من المشاكل التي صدمت رجال الحكم والسياسة في بعض البلاد الأوروبية :

في عهد بساطة الحياة الاجتماعية والسياسية ، كانت دواعي الاتصال والاحتكاك بين الأفراد وبين الحكام محدودة . ولذلك ، فإن اختلاف لغة الحاكم عن لغة المحكوم ما كان يولد مشاكل كثيرة . ولكن عندما تعقدت الحياة الاجتماعية ، وتنوعت أجهزة الحكم ، زادت وتوسعت دواعي الاتصال والاحتكاك بين الأفراد وبين رجال الدولة . ونتج عن ذلك ، بطبيعة الحال ، مشاكل كثيرة في البلاد التي تقطنها جماعات تنطق بلغات مختلفة ، وفي الدول التي تحكم شعوباً مختلفة اللغات .

وهذه المشاكل زادت وتنوعت كلما تقدمت الحياة الاجتماعية والسياسية ، ووصلت إلى درجة الخطورة بوجه خاص بعد أن تقرّر مبدأ « سيادة الشعب » ، وتكونت المجالس التمثيلية ، كما يتضح من التفاصيل التالية :

أولا ، القوانين والأنظمة التي تفرض على الجميع ، بأية لغة تكتب وتنشر ؟ والبلاغات الرسمية التي توّجه إلى الأهالي ، بأية لغة تصدر ؟

ثم ، في المحاكم : بأية لغة يستوجب المتقاضون ؟ وبأية لغة تجري التحقيقات وبأية لغة تصدر الأحكام ؟

وعندما يتقرر مبدأ إلزامية التعليم : بأية لغة يجري هذا التعليم الذي لا بدّ من أن يشمل جميع القاطنين في البلد ، والتابعين للدولة ؟

ثم ، عندما يكتسب التعليم العالي مكانة خاصة : بأية لغة تلقى المحاضرات في الجامعات ؟

وعندما يعمل بمباديء الخدمة العسكرية العامة : بأية لغة يتم تعليم الجنود ، خلال التدريب ؟ وبأية لغة تصدر إليهم الإيعازات خلال الحركات ؟

وفي الأخير ـ وهذا هو الأهم والأخطر من كل ما سبق ـ عندما يتقرر مبدأ « سيادة الشعب » ، وتتألف المجالس التمثيلية من بلدية ، وإقليمية ، ونيابية ، بأية لغة تلقى الخطب ، وبأية لغة تجري المناقشات ، وتدّون محاضر الجلسات ؟ ولا سيا ، كيف يضمن التفاهم بين الممثلين أو النواب ؟

وغني عن البيان ، أن هذه المسائل أحدثت كثيراً من المشاكل والاختلافات في الدول التي أشرت إليها آنفاً .

ج ـ إن المشاكل الناجمة عن اختلاف اللغات ، سببت الكثير من الثورات والحروب واستلزمت تكتل الشعوب حسب لغاتها ، وأدّت إلى إعادة بناء الدول ، وتحديد حدودها حسب لغات السكان ، على قدر الإمكان .

إن تاريخ أوروبا المعاصر ـ بعد الحروب النابليونية ـ حافل بتفاصيل هذا النوع من الأحداث .

وكل من يتوسع ويتعمق في درس صحائف التاريخ المذكور ـ المتعلقة بالقوميات ـ يزداد تأكداً من شدة ارتباط اللغة بالقومية .

فإن الانتصار على الجيوش ، والاستيلاء على البلاد ، والاستحواذ على أزمة الإدارة والحكم . . . قد تقضي على الدولة المغلوبة ، ولكنها لا تقضي على الشعب الذي كان يؤلف تلك الدولة . فالشعب ، بعد كل ذلك أيضاً ، يبقى ذا كيان خاص به ، متميزاً عن شعب الدولة المستولية على بلاده ، إنه يكون في حالة جماعة محرومة من الاستقلال ، مغلوبة على أمرها ، وخاضعة لسيطرة غيرها ، ومع ذلك ، لا يصبح محروماً من الحياة الخاصة به .

فإن أي شعب من الشعوب ، لا يفقد حياته وكيانه ، إلا عندما يفقد لغته ، ويصبح من الناطقين بلغة حكامه . عندئذ ، وعندئذ فقط ، يكون الشعب قد ذاب وانصهر في بوتقة الفاتحين ، واندمج فيهم اندماجاً يفقده كل ما كان له من حياة خاصة . فالاندماج في حياة الشعوب ، يعني ، قبل كل شيء ، وأكثر من كل شيء ، الاندماج في اللغة .

د ـ إن الدول التي يؤلفها الشعب قد تتبدل وتزول دفعة واحدة ، نتيجة حروب واحدة ، ولكن اللغة التي ينطق بها الشعب لا يمكن أن تتبدل أو تزول إلا بصورة تدريجية وبعد توالي أجيال عديدة ، كما أن هذا التبدل لا يمكن أن يشمل جميع أنحاء البلاد ولا جميع طبقات الناس . . . في وقت واحد .

عندما تستولي دولة من الدول على بلاد يتكلم سكانها لغة غير لغتها ، يبدأ تفاعل وتنازع بين اللغتين : بين لغة الغالبين ولغة المغلوبين ، أي : بين لغة الحكام ولغة المحكومين . وهذا التنازع يستمر مدة طويلة ، وقد ينتهي في آخر الأمر إلى غلبة إحدى اللغتين ، أو وفي بعض الأحوال إلى تكوين لغة جديدة مزيجة من اللغتين المذكورتين ، بنسب مختلفة .

وعلى كل حال تنتشر اللغة الجديدة ، بصورة تدريجية وبسرعة متفاوتة : في مراكز الحكومة الرئيسية قبل مراكزها الثانوية ، وفي المدن قبل القرى ، وفي القرى الواقعة

على طرق المواصلات ، قبل القرى النائية والمنعزلة ، في المراكز التجارية قبل المناطق الزراعية .

وفي كل واحدة من هذه البيئات : بين موظفي الحكومة ومستخدميها قبل سائر الناس ، وبين المتعلمين قبل الأميين ، بين الرجال ، قبل النساء . . . وبتعبير أقصر : إنها تستولي على دواوين الحكومة ، والأسواق التجارية . . . قبل أن تدخل البيوت .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى : فإن اللغة الجديدة تعيش وتعمل ـ في بادىء الأمر ـ بجانب اللغة الأصلية ، ولكنها بعد ذلك ، تأخذ في التغلب عليها شيئاً فشيئاً ، إلى أن تقصيها من ميدان الاستعمال ، بصورة تدريجية في كل بيئة من البيئات ، ولدى كل طائفة من الطوائف المذكورة ، وفقاً للترتيب الذي بيناه آنفاً .

وقد تنحسر اللغة القومية بذلك من جميع ميادين الكتابة ، وتصبح لغة مشافهة ، يتكلم بها الناس ، في البيوت وفي الأرياف ، دون أن يكتبوها ويتكاتبوا بها .

ولكن اللغة القومية ـ حتى في حالتها الهزيلة والمتخدرة هذه ـ تحفظ للأمة حياتها ، وتضمن لها « إمكان النهوض والانبعاث ». إن اللغة المذكورة قد تعود إلى النشاط والنماء ، وتسترد ما كانت خسرته من مكانة وتصبح مرة أخرى لغة أدب وعلم وإدارة .

إن تاريخ أوروبا منذ بداية القرن التاسع عشر ، يعطينا أمثلة كثيرة على هذا النوع من الانبعاثات .

فإن اللغة التشيكية ، مثلا ، كانت قد انحطت بعد سقوط مملكة بوهيميا إلى درك « لغة مشابهة »، محرومة من دعامات الكتابة ، وأما التعليم والتأليف والكتابة عند التشيك فكان يتم إما باللغة اللاتينية وإما باللغة الألمانية . ولكن في أواخر القرن الثامن عشر ، ولا سيما في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، قام جماعة من الباحثين ـ المتأثرين بآراء هردر التي ذكرتها في بحث سابق ـ يهتمون باللغات السلافية بوجه عام ، وباللهجات التشيكية بوجه خاص ، صاروا يدوّنون كلماتها ، ويسعون وراء استنباط وتثبيت قواعدها الصرفية والنحوية ، كما يبذلون جهوداً جبارة لتطويرها وإغنائها بالتأليف بها ، وبترجمة الكتب الأدبية والعلمية إليها .

إن أعمال هؤلاء ـ ولا سيما جهود « بالاكي » ـ Palacky (١٧٩٨ ـ ١٨٧٥) « وسافاريك » Safaryk (١٧٩٧ ـ ١٨٦١) و « كوللار » Kollar (١٧٩٤ ـ ١٨٦١) نهضت باللغة التشيكية نهضة كبيرة ، جعلتها لغة أدب وعلم وسياسة .

ويتفق الباحثون والمؤرخون في القول بأن هذه الأبحاث والأعمال اللغوية والأدبية ـ مع الأبحاث والنشرات التاريخية ـ كانت المقدمة الباعثة لسائر الحركات القومية: هي التي أثارت النعرة القومية عند التشيك. ومن المعلوم أن هذه النعر: هي التي أدت إلى استقلال الأمة التشيكية، وتكوين الدولة التي عرفت باسم « تشيكوسلوفاكيا ».

وقد حدث ما يشبه ذلك تماماً، عند المجر، والبلغار، والرومانيين.. وسائر الشعوب التي كانت قد فقدت الدول الخاصة بها، دون أن تفقد لغتها، فإن الحركات القومية فيها بدأت على أساس نهضات لغوية بوجه عام.

ونستطيع أن نقول: إن تاريخ القوميات يختلط من حيث الأساس بتاريخ اللغات، فلا يمكن فهمه على وجهه الصحيح، دون تتبع أطوار اللغات، في كل بلد من البلاد.

ه ـ إن الدور الرئيسي الذي تلعبه اللغة في الحياة القومية لم يبق خافياً على أنظار رجال الحكم والسياسة. ولذلك نراهم يبذلون أقصى الجهود لضمان « وحدة اللغة » في البلاد التي يحكمونها، وذلك بنشر وتعميم لغتهم بين سكان البلاد التي يحتلونها، وبإضعاف وإفناء لغه السكان الأصليين.

والوسائل التي يتوسلون بها، للوصول إلى هذا الغرض كثيرة ومتنوعة، أهمها وأعمها، هي:

(١) الاستعانة بالمدارس والمعلمين.

(٢) الاستفادة من تأثير الكنائس ورجال الدين.

(٣) تشجيع العائلات على الانتقال إلى البلاد المفتوحة واستيطانها.

ولكن، غني عن البيان، أن هذه التدابير بطيئة التأثير، ولا يمكن أن توصل إلى نتائج حاسمة إلا بعد توالي أجيال عديدة.

ولذلك نراهم في بعض الأحوال، يلجأون إلى تدابير فورية التأثير، مثل: تهجير السكان وإخراجهم من بلادهم، أو تبادلهم بسكان من لغة الحاكمين.

فالأتراك مثلا، جردوا ولاياتهم الشرقية من « الأرمن » بتهجيرهم إلى الولايات العربية، كما جردوا ولاياتهم الغربية من «الأروام أي: من اليونانيين » عن طريق تبادلهم مع الأتراك الذين كانوا قاطنين في بلاد اليونان.

وقد جرت أعمال مماثلة لذلك في بلاد البلقان وفي روسيا أيضاً .

و ـ إن المستعمرين أيضاً يهتمون بقضية اللغات ، ويبذلون جهوداً كبيرة ، لنشر لغتهم وتعميمها في مستعمراتهم ، وذلك بأمل أن تقوم لغتهم محل لغة القوم وينسى الناس لغتهم الأصلية ، فيندمجون بالمستعمرين اندماجاً تاماً .

لعل التعليمات التي صدرت من أقلام المسؤولين ، بعد استيلاء الفرنسيين على الجزائر ، تعبر عن هذه السياسة أبلغ تعبير .

وقد جاء في أحد التعليمات التي صدرت ، في أوائل أيام الاحتلال ، عقب الشروع في تنظيم إدارة الجزائر ، ما يلي :

« إن إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة « ممتلكة إفرنسية » إلا عندما تصبح لغتنا هناك قومية . والعمل الجبار الذي يترتب علينا إنجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدريج ، إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم الآن ».

وقد جاء في تقرير رسمي وضع سنة ١٨٤٩ ما يلي :

« لا تنسى أن لغتنا هي اللغة الحاكمة : فإن قضاءنا المدني الجزائي والعقابي يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون في ساحته بهذه اللغة . وبهذه اللغة يجب أن تصدر ـ بأعظم ما يمكن من السرعة ـ جميع البلاغات الرسمية . وبها يجب أن تكتب جميع العقود . وليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا . فإن أهم الأمور التي يجب أن يعتنى بها قبل كل شيء ، هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة وعامة بين الجزائريين ـ الذين عقدنا العزم على استمالتهم إلينا ، وتمثيلهم بنا ، وإدماجهم فينا ، وجعلهم إفرنسيين ».

ز ـ إن علاقة اللغة بالقومية تتجلى من خلال نوع آخر من الأحداث السياسية أيضاً ، كما يتضح من التفاصيل التالية :

عندما يستقل جزء من الناطقين بلغة واحدة ، ويبقى الجزء الآخر منهم تابعاً لدولة أجنبية أخرى ، يحدث تجاذب وتعاطف بين الجزئين : يتمنى الجزء المستقل أن يتحرر الجزء المحكوم وينضم إليه ، ويعمل كل ما في استطاعته في هذا السبيل ، كما ينزع الجزء المحكوم نفسه إلى التخلص من الحكم الأجنبي والانضمام إلى الجزء المستقل . وطبيعي أن ذلك يسبب اختلافات دولية خطيرة .

إن صفحات التاريخ المعاصر مليئة بتفاصيل هذا النوع من الأحداث ، والخلافات ، ولا سيما تاريخ الدول الحديثة التي تكونت منذ قرن واحد .

والأحداث والخطط السياسية التي تعرف باسم الـ « ايرّدانتيزم » Irrédentisme كلها من هذا القبيل .

ح ـ يتبين مما تقدم : أن الفتوحات كثيراً ما تؤدي إلى تحول أساسي في اللغات السائدة في البلاد ، ولذلك نجد أن حدود اللغات ، وبالتالي حدود القوميات ، كثيراً ما تتوسع أو تتقلص بمرور الزمان ـ وتوالي الأحداث .

وذلك يحدث تارة بصورة طبيعية ـ بدفع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مباشرة ـ دون أن يقصده قاصد ، ويحدث طوراً بعمل الحكومات ، وفقاً لخطط ترسم وتتبع ، لتحقيق غايات سياسية معينة .

إن الأحداث والخطط السياسية المعروفة بأسماء مستحدثة ـ مثل : الجرمنة والتجرمن Germanisation ، والتمجير والتمجر Magyarisation والترويس والتروس Russification . . . إلخ . ـ كلها تحوم حول اللغات ، وتعني : تعمم أو تعميم لغة الفاتحين والحاكمين ، وتغلبها أو تغليبها على لغات المحكومين ، وتستهدف وتسبب قيام لغة مقام أخرى في بلد من البلاد .

ط ـ إن هذه الحقائق تساعدنا على حل مسألة كثيراً ما اختلف فيها الكتاب والباحثون :

وحدة الحكم والإدارة ، هل تؤثر في تكوين القوميات ؟ فهل يجب أن تعتبر من عوامل القومية ؟ إن البعض أجاب عن هذا السؤال بالإيجاب ، والبعض أجاب عنه بالنفي . وكل فريق منهما استند إلى بعض الوقائع التاريخية .

ولكن الحقيقة ، هي : أن الحكم المشترك لا يؤثر في القومية ، إلا من خلال تأثيره في اللغة ، وبقدر تأثيره فيها . فإذا أدى الحكم المشترك إلى توحيد اللغة ، يكون قد لعب دوراً هاماً في تكوين الأمة ، وتوسيع حدودها ، ولكنه إذا لم يؤد إلى توحيد اللغة ، فلا يكون قد عمل شيئاً في أمر القومية .

إن وحدة الحكم في فرنسا ، ساعدت كثيراً على توحيد اللغة ، فساهمت بذلك في تكوين الأمة الفرنسية مساهمة كبيرة .

ولكن وحدة الحكم في النمسا ، لم تؤد إلى توحيد اللغة ، فلم تستطع أن تكون أمة .

وكذلك الأمر في الدولة العثمانية : إنها لم تستطع أن توحد اللغة في البلاد التي استولت عليها وحكمتها قروناً عديدة ، ولذلك لم تستطع أن تكوّن أمة عثمانية .

إن القومية ، في هذا الميدان أيضاً ، تتبع اللغة تبعية صريحة .

مناقشة الاعتراضات والانتقادات
التي تحاول الاستناد على بعض الواقعات

١ ـ نظرة عامة

أ ـ إن آراء وحجج الذين يعترضون على نظرية « القومية واللغة » مستندين إلى بعض الوقائع التاريخية والسياسية ، تتلخص وتتمثل بالمحاكمات التالية :

« إن أهالي بلجيكا يتكلمون لغتين مختلفتين .

« وأهالي سويسرا يتكلمون ثلاث بل أربع لغات مختلفة .

« إن الولايات المتحدة الأمريكية ، قد انفصلت عن انكلترا مع أن لغتها إنكليزية .

« وسائر دول أمريكا اللاتينية ، انفصلت عن اسبانيا والبرتغال ، مع أنها لا تختلف عنها من حيث اللغة .

« إذن : القومية لا تتبع اللغة .

« ويتبين من ذلك : أن النظرية التي تربط القومية باللغة ، غير صحيحة » .

ب ـ إن هذه المحاكمات تبدو ـ في النظرة الأولى ـ سليمة ومنطقية . غير أن قليلا من التأمل والتعمق فيها يكفي للبرهنة على أنها واهية .

لأن المقدمات المسرودة فيها ، ليست من جنس النتيجة المستنبطة منها .

فإن بلجيكا ليست « أمة » بل هي « دولة » . إنها دولة تضم جماعات من « قوميتين » مختلفتين ، سلسلة طويلة من العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية ، اضطرتها إلى التعايش تحت ظل راية واحدة .

وكذلك سويسرا : إنها ليست أمة ، بل هي دولة . إنها دولة تتألف من « قوميات » متعددة ، تعيش تحت راية مشتركة ونظام سياسي مشترك ، لأسباب وعوامل طبيعية واجتماعية وسياسية عديدة .

وبديهي أن « التفكير المنطقي » لا يسمح لأحد أن يستنتج من وجود هاتين

الدولتين ، حكماً يتعلق بماهية القومية ومقوماتها .

وأما الدولة الأمريكية ، فإنها تكونت في ظروف جغرافية وتاريخية واجتماعية خاصة وشاذة . لأن الدول المذكورة منفصلة عن مثيلاتها الأوروبية انفصالا جغرافياً كبيراً ـ بواسطة المحيط الأطلسي العظيم . كما أن الأكثرية الساحقة من سكانها تألفت من المهاجرين . فإنهم انتقلوا إليها من مختلف أقطار « البر العتيق » ، ناقلين معهم ـ بطبيعة الحال ـ لغاتهم وتقاليدهم ونزعاتهم المختلفة . ولذلك صارت البلاد الأمريكية بمثابة « بوتقات » ، اختلطت وانصهرت وامتزجت فيها مختلف القوميات ، بنسب متفاوتة وكيفيات مختلفة .

وغني عن البيان أن هذه الخصائص لا تترك مجالاً ـ منطقيّاً ـ لاعتبار قيام الدول المذكورة دليلا على عدم صحة النظرية التي تربط القومية باللغة .

إن الأبحاث التفصيلية التالية ستظهر هذه الحقيقة إلى العيان ، بكل وضوح وجلاء .

٢ ـ المناقشة السابقة

أ ـ إن أشد الكلمات إيغالا في إنكار تأثير اللغات في حياة الأمم ومصائرها ، قد ظهرت ـ على ما أعلم ـ خلال حديث للدكتور طه حسين ، نشرته مجلة المكشوف في بيروت سنة ١٩٣٨ .

وكان مما جاء في الحديث المذكور ، ما نصه :

« لا تنخدعوا : لو كان للغة وزن في تقرير مصير الأمم ، لما كانت بلجيكا وسويسرا ، ولا أمريكا ولا البرازيل ولا البرتغال . . . »

وأنا كنتُ سارعتُ في الرد على هذه الكلمة ـ في مجلة الرسالة ـ بخطاب مفتوح موجه إلى الأستاذ الدكتور ، قلت فيه :

« . . . اسمحوا لي أن أناقشكم في هذا الموضوع المهم مناقشة طويلة :

« لو كنتم ، أيها الأستاذ ، من الكتّاب الذين كتبوا قبل الحرب العالمية ، فأقدمتم على كتابة بحث مثل هذا البحث للبرهنة على نظرية مثل هذه النظرية ـ قبل ربع قرن ـ لاستطعتم أن تضيفوا إلى هذه الأمثلة مثالين آخرين ، ولقلتم عندئذ : لا تنخدعوا ، لو كان للغة وزن في تقرير مصير الأمم ، لما كانت الإمبراطورية النمساوية ، ولا السلطنة العثمانية . . .

« ولو كنتم ممن عاشوا قبل ذلك بنصف قرن أيضاً ، لاستطعتم أن تضيفوا إلى أمثلتكم عشرات الأمثلة الأخرى ، ولأرخيتم العنان إلى قلمكم الجوال لينتقل من جنوب إيطاليا إلى شمال ألمانيا ، ولقلتم : لو كان للغة وزن في تقرير مصير الأمم ، لما كانت ساردنيا وساكسونيا ، ولا الصقليتان وباويرا . . .

« غير أن تقلبات الزمان أزالت من عالم الوجود جميع تلك الأمثلة والشواهد الكثيرة وحرمت النظرية التي تقولون بها من إمكان الاستناد إليها ، وحصرت الأمثلة في الأسماء التي ذكرتموها . أفلا ترون ، أيها الأستاذ ، بأن هذه الملاحظة وحدها كافية للبرهنة على أن مثل هذه البراهين لا تخلو من مزالق كثيرة ، فلا يجوز الاعتماد عليها في حلّ القضايا الاجتماعية ؟

« أفتلومونني إذا قلت ، إن هذه المحاكمة لا تخلو من الشبه بمحاكمة من يقول : لو كانت لجاذبية الأرض وزن في تقرير مواضع الأجسام ، لما بقيت القناديل معلقة بالسقوف ، ولما صعدت الأدخنة إلى السماء ، ولما طارت الطيور وارتفعت المناطيد والطيارات ؟

« اسمحوا لي أن أستعرض الظروف الخاصة التي تلازم كل واحد من الأمثلة التي ذكرتموها ، لكي أبرهن على صدق تشبيهي هذا » .

وفعلا ، قد تناولت كل واحدة من أمثلة سويسرا وبلجيكا وأمريكا بالبحث والتحليل ، وبرهنت على أن أحوالها لا تشهد ضد نظرية « ارتباط القومية باللغة » بوجه من الوجوه .

هذا وبما أن اتخاذ الأمثلة المذكورة ذريعة لنقص النظرية التي نحن بصددها أصبح من الأمور المعتادة لدى الكثيرين من الكتّاب . فقد عدت إلى بحث هذه القضية ومناقشتها عدة مرات ، في تواريخ مختلفة ، وبتفصيل أوفى . وتوصلت خلال أبحاثي هذه إلى تشبيه « جاذبية اللغة » بـ « جاذبية الأرض » .

كما أن الجاذبية الأرضية لا تظهر إلى العيان في الكثير من الأحوال ، ومع ذلك تكون موجودة في حالة قوة كامنة ، لا تنفك عن التأثير في جميع الأحوال ، حتى في الأحوال التي تبدو في الوهلة الأولى مخالفة لها . وكذلك جاذبية اللغة : إنها لا تظهر إلى العيان في بعض الأحوال . ومع ذلك تكون في حالة قوة كامنة ، لا تنفك عن التأثير ، حتى في تلك الأحوال التي تبدو مناقضة لها .

ب ـ ولكن الآن، بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على المناقشة الآنفة الذكر، أرى أن أترك جانباً قضايا سويسرا وبلجيكا وأمريكا ، لأبدأ البحث باستعراض ودرس

بعض الوقائع التي حدثت بعد ذلك ، ولا سيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

لأن الواقعات التي تشبه الأمثلة التقليدية المذكورة آنفاً ، قد تعددت وكثرت خلال هذه المدة . وبما أن ظروف حدوث هذه الواقعات وعواملها لا تزال ماثلة في الأذهان ، بل شاخصة أمام الأبصار ، فإن بحثها بحثاً جدياً يلقي نوراً باهراً على هذه المسائل ، ويساعد على إظهار الحقيقة فيها مساعدة كبيرة .

ولذلك يجدر بنا أن نبحث هذه الأمثلة الجديدة ، قبل العودة إلى بحث الأمثلة التقليدية ، التي اعتاد معارضو النظرية الاستشهاد بها ، منذ سنوات طويلة .

٣ ـ الأمثلة الحديثة

أ ـ بعد الحرب العالمية الثانية : تجزأت ألمانيا إلى ثلاث دول ، ووحدتين إداريتين ، لأن « الرايخ الثالث » الذي كان قد جمع البلاد الألمانية كلها تحت راية واحدة ، ترك محله لثلاث جمهوريات ، هي : أوستريا وألمانيا الفيدرالية وألمانيا الشعبية ، ووحدتان إداريتان مستقلتان عن الجمهوريات المذكورة : برلين الغربية وبرلين الشرقية .

وبعد حروب الشرق الأقصى : انشطرت شبه جزيرة كوريا ، إلى جمهوريتين مستقلتين بعضها عن بعض : كوريا الشمالية ، وكوريا الجنوبية .

وبعد ثورات فيتنام وحروبها ، اقتسمت البلاد بين جمهوريتين : فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية .

كما أن ثورات الصين وحروبها الداخلية والخارجية أدت إلى انقسام البلاد بين جمهوريتين ، عرفت إحداها باسم « الصين الشعبية » ، والأخرى باسم « الصين الوطنية » .

وفضلا عن ذلك كله ، فإن ثورة القبارصة انتهت هذه السنة إلى تكوين « جمهورية مستقلة » ، يتكلم سكانها لغتين مختلفتين .

وكل هذه الوقائع الحديثة تشبه ـ شبهاً كبيراً ـ الأمثلة التقليدية التي ذكرناها سابقاً : بلاد تنشطر إلى دولتين أو أكثر ، على الرغم من وحدة لغة سكانها ، وبعكس ذلك : بلاد تكوّن دولة واحدة ، على الرغم من أن سكانها لم يكونوا موحدي اللغة .

فلندرس كل واحد من هذه الأمثلة ، لنرى مبلغ دلالتها على ارتباط أو عدم ارتباط « القومية باللغة » .

(من المعلوم أن « تعدد الدول العربية » أيضاً يدخل في هذه السلسلة من الوقائع الحديثة . غير أني أترك ذلك إلى بحث مستقل ، وأحصر بحثي هنا داخل نطاق القوميات الأوروبية والأمريكية وحدها ، وذلك لإظهار قيمة النظريات ، بصرف النظر عن تأثيرها في بلادنا ، رغبة منا في التزام منتهى الحياد الفكري في هذا البحث) .

ب ـ إن دلالة أحداث كوريا واضحة كل الوضوح ، فأعتقد أنه لا يخطر على بال أحد أن يزعم أن « انقسام تلك البلاد إلى جمهوريتين » يدل على عدم تأثير اللغة في مصير الأمم .

لأن مما لا يجهله أحد ، أن هذا الانقسام حدث من جراء تدخل طائفة من الدول الأجنبية تدخلا عسكرياً في شؤون تلك البلاد. الحدود التي تفصل ـ في الحالة الحاضرة ـ بين جمهوريتين ما هي إلا الحدود التي توقف وتوازن عندها نفوذ الكتلتين الدوليتين ـ الشرقية والغربية ـ اللتين تصارعتا هناك ، واللتين لا تزالان تتصارعان وتتنازعان السيطرة والنفوذ عليها وعلى سائر أقطار العالم .

ولذلك نستطيع أن نؤكد أن أمور هاتين الجمهوريتين لا تتصل بالعوامل القومية من قريب أو من بعيد .

قد يقال : ولكن الجمهوريتين المذكورتين ، يختلف بعضهما عن بعض بنظمه الاجتماعية والإدارية اختلافاً جوهرياً ، غير أنه لا مجال للشك في أن ذلك أيضاً ناتج عن تأثير القوى الخارجية التي أشرت إليها آنفاً . وبديهي أنه لو لم تكن تلك التدخلات الأجنبية، لكوّن أنصار كل واحد من النظامين ـ داخل البلاد ـ حزباً سياسياً ، يسعى إلى استمالة الرأي العام إلى مذهبه ، ويحاول الاستيلاء على زمام الحكم عن طريق كسب أصوات الناخبين .

في الواقع أن الخلاف بين الحزبين كان يمكن أن يشتد فيأخذ شكلاً عنيفاً ، فيؤدي إلى صدام مسلح ، فيثير حرباً أهلية . ولكن في هذه الحالة أيضاً ، كان لا بدّ من أن تنتهي الحرب المذكورة بانتصار أحد الطرفين وتغلبه على الطرف الآخر .

وعلى كل حال ، لما وصلت الأمور إلى حد انفصال قسم من البلاد عن قسمه الآخر .

إن ما حدث في فرنسا وإسبانيا ، وفي ألبانيا ويوغسلافيا . . . من التنازع ـ المسلح وغير المسلح ـ بين الشيوعيين وبين غير الشيوعيين أبلغ وأحسم دليل على ذلك .

فلا مجال للشك في ان انقسام كوريا إلى جمهوريتين نتج عن تأثيرات خارجية ، كما أن استمرار هذا الانقسام أيضاً يعود إلى تلك التأثيرات الناتجة عن التنازع الدولي المعلوم .

وغني عن البيان ، أن كل ما قلناه آنفاً عن كوريا ، ينطبق تمام الانطباق ، على فيتنام وعلى الصين أيضاً .

جـ ـ إن الأحداث التي أدت إلى اتفاق إنكلترا وتركيا واليونان على تكوين « جمهورية مستقلة » ، في جزيرة قبرص ـ اعتباراً من أول السنة القادمة ـ لا شك في أنها ماثلة في أذهان الجميع .

من المعلوم أن قبرص كانت تابعة إلى إنكلترا منذ سنة ١٨٧٨ ، حيث كانت تنازلت لها عنها تركيا ، بغية ضمان مساعدتها ضد روسيا ، عند الحاجة .

ويسكن الجزيرة شعبان مختلفان ، تتوجه أنظار وقلوب أحدهما إلى أثينا ، في حين أنه تتوجه أنظار وقلوب الآخر نحو أنقرة .

أكثرية السكان يونانيون : إنهم يؤلفون أربعة أخماس المجموع ، في حين أن تعداد الأتراك لا يزيد على الخمس .

ولذلك قام القبارصة اليونانيون بثورة مسلحة على السلطات البريطانية طالبين الالتحاق باليونان . وحركات الثورة من اليونانيين ، وأعمال قمع الثورة من البريطانيين استمرت أكثر من أربع سنوات .

وخلال هذه المدة ، تدخل الأتراك في هذا النزاع ، وعارضوا التحاق الجزيرة بالدولة اليونانية اشدّ المعارضة ، وقالوا : إننا لا نرضى ببقاء القبارصة الأتراك تحت رحمة اليونانيين . فإذا انسحب البريطانيون ، يجب أن تعود الجزيرة إلينا ، لأننا نحن كنا نحكمها قبلهم ، ولم نتركها لهم إلا بعد حكم استمر عدة قرون .

ولكن ، عندما استمرت واشتدت ثورة القبارصة اليونانيين ، شعر الأتراك بأنه لا جدوى من مطالبة عودة الجزيرة إلى حكمهم ـ نظراً لكون الأتراك فيها لا يزيدون على خمس مجموع السكان ـ ولذلك صاروا يقولون بوجوب تقسيم الجزيرة بين تركيا وبين اليونان .

غير أن تقسيم الجزيرة كان شبه مستحيل من الناحية العملية : إنه كان يصطدم بموانع كبيرة ويولد محاذير كثيرة من الوجوه الجغرافية والسكانية ، والاقتصادية والاستراتيجية .

هذا ، ومن المعلوم أن الدول المتنازعة في الجزيرة كانت أعضاء في منظمة شمال الأطلنطي المعروفة باسم الـ « أوتان » . ونزاعها هذا ، كان يضعف المنظمة المذكورة ويخل بمصالح سائر الدول الداخلة فيها .

فكان لا بد للجميع أن يتوصلوا إلى اتفاق ، على أساس التنازل المتقابل ، لكي يتسنى إيجاد نظام خاص يؤلف بين مصالح الجميع ومطالبهم ، إلى أقصى حدود الإمكان .

ولذلك : عدل القبارصة اليونانيون عن طلب الالتحاق بالدولة اليونانية ، وعدل الأتراك عن طلب تقسيم الجزيرة بين الدولتين التركية واليونانية . وقرر الطرفان أن تتكون في الجزيرة « جمهورية مستقلة » يشترك في تسيير دفة الأمور فيها جميع السكان . كما تعهدا أن يحترما استقلال الجمهورية المذكورة ، وأن يتعاونا تعاوناً صادقاً ليضمنا لأهالي الجزيرة التعايش السلمي المرفه .

إذن : إن أتراك قبرص سيبقون منفصلين عن أتراك تركيا سياسياً ، كما أن يونانيي قبرص سيبقون منفصلين عن سائر بلاد اليونان .

وغني عن البيان : أن هذه الأوضاع المعقدة ، قد نتجت عن بقاء الجزيرة تحت حكم بريطانيا ، منذ سنة ١٨٧٨ . ولو لم تكن الجزيرة محتلة من قبل الإنكليز طوال هذه المدة ، لسارت مقدراتها في الاتجاه الذي سارت فيه مقدرات جزيرة كريت : لثار القبارصة على الحكم التركي ، ولانتهت ثورتهم هذه بالتحاقهم بالدولة اليونانية ، أسوة بجزيرة كريت وغيرها من البلاد المسكونة بأكثرية يونانية ، وأما الأتراك المتوطنون في الجزيرة فكانوا ، إما بقوا في حالة أقلية ، وإما ـ وهذا هو أغلب الاحتمالات ـ خضعوا لحكم مبدأ « تبادل السكان » الذي تقرر بعد الحرب التركية اليونانية الأخيرة ، فانتقلوا إلى تركية ، وربما أتى محلهم جماعات من يونانيي الأناضول .

وأمام هذه الحقائق والوقائع ، أعتقد أنه لا يسوغ لأحد أن يقول : ها إن القبارصة اليونانيين بقوا منفصلين عن اليونان ، على الرغم من وحدة لغتهم ، كما أن أتراك الجزيرة سيبقون منفصلين عن تركيا ، على الرغم من عدم اختلافهم عنهم من حيث اللغة ، وجميع القبارصة سيكونون جمهورية واحدة ، على الرغم من اختلاف لغاتهم .

كما أنه لا يخطر على بال أحد أن يعتبر أحوال قبرص دليلاً على عدم ارتباط القومية باللغة ، وذريعة لإنكار « جاذبية اللغة » .

إن ما حدث في قبرص في يومنا هذا ، سيفسر لنا بكل وضوح ، ما كان حدث

في بلجيكا وسويسرا ، كما سيتبين عند بحثنا في ظروف هذين البلدين .

د ـ وأما انقسام البلاد الألمانية ، فمما لا مجال للشك فيه أنه هو أيضاً نتج عن الصراع القائم بين الكتلتين القويتين اللتين تقاسمتا النفوذ والسيطرة على العالم ، فليس فيه ما يدل على عدم تأثير اللغة في تقرير مصير الأمم .

فمن المعلوم لدى الجميع بأن ألمانيا كانت مقسمة قبل قرنين من الزمان ، بين نحو أربعمائة دولة ودويلة ومدينة حرة مستقلة ، وقبل أقل من قرن ، كانت لا تزال مقسمة بين نحو أربعين دولة ، ولكن جميع تلك الدول الألمانية توحدت ، بفضل « وحدة اللغة » وتأثيرها المستمر ، وظلت موحدة مدة ثلاثة أرباع القرن .

وأما انقسامها الحالي بين الشرقية والغربية ، وبتعبير آخر : بين الجمهورية الفدرالية والجمهورية الديموقراطية ، فقد كان من الأمور غير الطبيعية التي فرضها عليها اختلاف الدول المحتلة . والجميع يسلمون الآن بوجوب « إعادة توحيد ألمانيا » ، ولا يختلفون إلا في كيفية هذا التوحيد . حتى الذين كانوا يعارضون التوحيد قبل نصف قرن ، ويحاولون منعه بشتى الطرق والوسائل ، حتى هؤلاء يقولون بوجوب « إعادة التوحيد » .

فلا يمكن لأحد أن يعتبر حالة ألمانيا الراهنة دليلاً على عدم ارتباط القومية باللغة .

وأما انفصال أوستريا ، أي النمسا ، عن ألمانيا ، فقد يبدو مختلفاً عن انفصال ألمانيا الشرقية عن الغربية ، لأن اتحادها مع ألمانيا كان أحدث عهداً من اتحاد سائر الأقطار الألمانية . وانفصالها عنها كان أوغل في القدم . ولهذا السبب أرى أن قضيتها تحتاج إلى بحث أعمق .

وأستطيع أن أقول إنها بمثابة خط اتصال وانتقال بين الأمثلة الحديثة والأمثلة القديمة .

٤ ـ الأمثلة القديمة

إن الأمثلة القديمة التي أصبحت تقليدية ، لدى معارضي نظرية اللغة هي : بلجيكا ، وسويسرا ، وأمريكا .

وأما النمسا ، أي أوستريا ، فلها صفحة قصيرة حديثة وصفحة طويلة قديمة . فيجدر بنا أن ندرسها ، في مقدمة دراستنا للأمثلة القديمة .

أ ـ أوستريا (النمسا)

(١) من المزاعم الشائعة بين الناس ، وبين الكتّاب بوجه عام : أن هتلر كان ضم النمسا إلى ألمانيا قسراً ، قبل الحرب العالمية الثانية ببضع سنوات ، ولهذا السبب قرر الحلفاء ـ بعد انتصارهم في الحرب المذكورة ـ فصلها عن ألمانيا ، وإعادة جعلها جمهورية مستقلة عنها .

ولكن هذه المزاعم تخالف الحقيقة والواقع مخالفة صارخة .

فإن آل هابسبورغ ـ أباطرة النمسا (أوستريا) ـ كانوا من أمراء الألمان المرموقين ، وكانوا يحملون تاج « الإمبراطورية الجرمانية المقدسة » ـ فضلا عن إمبراطورية النمسا ـ حتى أوائل القرن التاسع عشر ، حين أجبرهم نابليون بونابرت على التخلي عنها .

وعندما تكونت المنظمة الألمانية التي عرفت باسم « كونفدراسيون جرمانيك » ، ـ بعد انتهاء الحروب النابليونية ـ صاروا من أهم أركانها ، وبقوا فيها حتى سنة ١٨٦٦ ، حين خرجوا منها بعد معركة صادوفا المعلومة .

وطوال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كان دعاة الوحدة الألمانية منقسمين في الرأي ، فيما يتعلق بالدولة التي يجب الاعتماد عليها في أمر تحقيق الوحدة المنشودة .

كان فريق منهم يقول بوجوب الاعتماد على النمسا ، وتكوين الإمبراطورية الألمانية الموحدة تحت زعامة آل هابسبورغ ، في حين أن فريقاً آخر منهم كان يرى وجوب الاعتماد على بروسيا في هذا السبيل ، وتكوين الإمبراطورية الألمانية الموحدة تحت زعامة آل هوهنزولرن .

والوقائع توالت مؤيدة للرأي الثاني ، لأسباب تتعلق بتكوين الإمبراطورية النمساوية الداخلي : إنها كانت تحكم بلاداً شاسعة جداً ، وأما المنطقة الألمانية منها ، فكانت صغيرة بالنسبة إلى مجموع تلك البلاد ، ومعظم سكانها كانوا من غير الألمان : مجريين ، ورومانيين ، وإيطاليين ، وصقالبة . وأما الألمان فكانوا أقل من سدس مجموع السكان .

وطبيعي أن هذه الأحوال كانت تحول دون التزام سياسة ألمانية صريحة .

فضلا عن ذلك ، فإن الإمبراطورية المذكورة كانت تعتمد في حكم البلاد والشعوب المختلفة التي ذكرناها على « الرابطة المذهبية » ـ فضلا عن القوة العسكرية ـ

ولذلك كان الإمبراطور يعتبر من كبار حماة الكاثوليكية ، وطبيعي أن هذه السياسة المذهبية أيضاً كانت تحول دون السير نحو « فكرة الوحدة الألمانية » بخطى ثابتة ، لأن تحقيق الوحدة كان يقتضي وضع « المصالح الألمانية العامة » فوق جميع النوازع والاعتبارات الدينية.والمذهبية .

ولهذه الأسباب لم تستطع النمسا أن تتولى قيادة حركات « الوحدة الألمانية » .

ومن المعلوم أن الوحدة المذكورة قد تحققت سنة ١٨٧١ ، تحت زعامة بروسيا وقيادتها ، دون أن تشترك فيها النمسا .

(٢) ومع كل ذلك ، فإن هذه الظروف الخاصة لم تحل دون توجه البعض من الألمان النمساويين ، بقلوبهم وأذهانهم نحو الإمبراطورية الألمانية .

فقد قام جماعة من هؤلاء ، وعلى رأسهم السياسي الشاب « جورج فون شونرر » Schonerer وزميله المؤرخ « فريديونغ » Friedjung يقترحون تعديل نظام الإمبراطورية تعديلا يصون « مصالح الألمان » من طغيان نفوذ « المصالح السلافية » .

لقد ألفوا حزباً يقول بوجوب منح مقاطعات غاليتشيا ، وبوكوفينا ، وكارنيول نظاماً خاصاً ، لكونها غير ألمانية ، وذلك لكي تتكون من البلاد الباقية ـ التي تتكلم الأكثرية الساحقة من سكانها باللغة الألمانية ـ « منطقة ألمانية » بكل معنى الكلمة . فتكون شديدة التماسك والتجانس ، فتستطيع أن توجه سياسة الإمبراطورية الاتجاه الذي تقتضيه صيانة المصالح الألمانية الحقيقية .

وقد وجد هذا الحزب تأييداً قوياً من الشباب ، ففاز بسبعة عشر مقعداً نيابياً في انتخابات سنة ١٨٩١ ، غير أنه لقي مقاومة شديدة ، من جماعات المحافظين ، ـ الذين ما كانوا يرضون بالتنازل عن شيء من سيطرة الإمبراطورية وأبهتها ـ ومن الهيئات الكاثوليكية التي كانت لا تنفك عن وضع النوازع المذهبية فوق جميع الاعتبارات السياسية .

وأمام هذه المقاومة ، أخذ « شونرر » يدعو إلى انفصال المنطقة الألمانية عن الإمبراطورية النمساوية ، لكي تنضم إلى الإمبراطورية الألمانية .

فقد أعلن « شونرر » رأيه هذا ، من على منبر مجلس الأمة ، في خطاب ألقاه سنة ١٩٠١ ، ثم كرره في خطب ألقاه سنة ١٩٠٢ و ١٩٠٤ .

(٣) إن هذه الحركة الفكرية والسياسية ، التي كانت ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى ، كما رأينا ، في عهد الإمبراطورية النمساوية المجرية ، كان من الطبيعي أن

تستـولي على أذهـان جميع الألمـان النمساويـين بعد انـدراس الإمبراطـورية المـذكورة ، وانفصال جميع المناطق السلافية ـ فضلا عن المنطقة المجرية ـ انفصالاً نهائياً .

ولذلك صار الجميع يطالبون بالتحاق بـلادهم بـ « الدولـة الألمانيـة » . والمجلس الوطني المؤقت ـ الذي جمع ممثلي المنطقة الألمانية ـ أعلن في الجلسـة التي عقدهـا في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٨ « أن بلادهم تكوّن جزءاً متمماً للدولة الألمانية » .

والمجلس التأسيسي الذي اجتمع بعد ذلك في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ ، أيّد القرار المذكور . والشانسليه كـارل رنر Karl Renner أعلن : « أن أوسـتريا الألمـانية ، تكوّن جزءاً من ألمانيا الكبرى . ووحدتنا القومية ، التي كانت تكسرت سنة ١٨٦٦ ، يجب أن تعـود ، فتربطنا بأمتنا الألمانية » .

والدستور الجديد الذي وضع لهذا القسم من إمبراطـورية النمسـا السابقـة ، قد نصّ على ذلك ، وسمّى البلاد باسم « أوستريا » الألمانية Deutch Osterrich .

(٤) ولكن الحلفـاء المنتصرين في الحـرب ، لم يـوافقـوا عـلى مقـررات المجلس التأسيسي ، وقرروا أن تكـون البلاد المـذكورة جمهـورية مستقلة عن ألمـانيا . وتمسكـوا بقرارهم هذا أشد التمسك . لأن فـرنسا كـانت تقترح تجـزئة ألمـانيا نفسهـا ، وترغب ـ على الأقل ـ في فصل البلاد الألمانية الجنوبية عن البلاد الشمالية منها . فما كان يمكنهـا أن توافق على توسيع ألمانيا ، بضم النمسا إليها .

ولكن . . . النمسـا الألمانيـة ، كانت محـرومة من الإمكـانـات الاقتصـاديـة التي تسمح لها بتكوين دولة قابلة للحياة .

فـإن مدينـة « فيينا » ـ مـع سكانها الـذين لا يقلون عن المليونـين ـ كان يجب أن تصبح عاصمة لدولة صغيرة لا يتجاوز مجموع سكـانها الستة مـلايين ، بعـد أن كانت عاصمة لدولة عظيمة ، لا يقل مجموع سكانها عن الخمسين من الملايين .

فما العمل ، لضمان الحياة لهذه الدويلة الجديدة التي يراد خلقها ؟ مـاذا يجب أن يعمل لإعاشة هذه الدولة ، التي يتجمع ثلث مجموع سكانها في مدينة واحدة ؟

لقد بحث الحلفاء ملياً في هذه القضية ، فاتخـذوا جملة من التدابـير لمعالجـة هذه المشكلة بعض المعـالجـة : أولا ـ قـرروا عـدم السمـاح لمقـاطعـة ورالبـرغ Veralberg بـالانسلاخ عنهـا ، على الـرغم من أنها كانت أظهـرت رغبتها في الالتحـاق بسـويسـرا الألمـانية ـ ثم وسعـوا حدودهـا من جهة المجـر ، فضمـوا إليهـا مقـاطعـة بـوركنـلانـد Burgenland الزراعية . وفضلا عن ذلك قرروا إعفاءها من جميع الديون والتعـويضات

الحربية ، ووعدوها بتسهيل التجارة مع جاراتها ، بعقد اتفاقات تجارية تكون في مصلحتها .

وعلى كل حال ، أصروا على بقائها منفصلة عن ألمانيا . ولذلك وضعوا في معاهدة « سان جرمن » ـ التي فرضوها عليها في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ ـ مادة خاصة تحظر عليها الالتحاق بأية دولة كانت ، دون الحصول على موافقة الحلفاء .

وبعد كل ذلك ، أخذ ساسة الدول المتحالفة التي تهمها حياة هذه الجمهورية ، يبذلون جهوداً جبارة ، لتكوين هيئات وحكومات ، تتبنى فكرتهم وتنفذ سياستهم ، وتسعى إلى تبعيد فكرة الالتحاق عن أذهان الناس .

وطبيعي أنهم استطاعوا أن يصطنعوا أمثال هذه الهيئات والحكومات ، من بين النفعيين واللاوطنيين ، ولا سيما من بين اليهود القاطنين في البلاد .

ويتبين من كل ذلك : أن النمسا (أوستريا) لم تبق منفصلة عن ألمانيا ـ بعد الحرب العالمية الأولى ـ إلا من جراء مقررات الحلفاء ، ومؤامراتهم السياسية ، كما لا يبقى أدنى مجال للشك في أن الذين زعموا أن هتلر كان ألحق النمسا بألمانيا قسراً ، كانوا مخطئين جداً

ويجب أن لا يغرب عن البال أنه عندما قرر المجلس التأسيسي التحاق النمسا بألمانيا كان هتلر لا يزال عريفاً مغموراً ومجهولا ، وكان بعيداً كل البعد ، ليس عن مقام الزعامة فحسب ، بل عن ميدان السياسة أيضاً .

ومما تجدر الإشارة إليه أن معاهدة ١٩٥٥ التي أنهت احتلال الدول المتفقة للنمسا ـ بعد الحرب العالمية الأخيرة ـ أيضاً قيدت الدولة المذكورة بقيود تشابه القيود التي فرضت عليها في نهاية الحرب العالمية الأولى : فقد فرضت عليها الحياد ، وحظرت عليها الاتحاد مع ألمانيا . فإن المادة الرابعة من المعاهدة المذكورة صرحت بأنها « لن تشترك مع ألمانيا في وحدة اقتصادية أو سياسية ، بأي شكل كانت » وانها « لن تشجع التدابير التي يكون من شأنها أن تؤدي ـ بصورة مباشرة أو غير مباشرة ـ إلى وحدة اقتصادية أو سياسية مع ألمانيا » .

(٥) ولزيادة التأكيد على الحقائق الآنفة الذكر، أرى أن أنقل فيما يلي فقرة من الكتاب الذي كان نشره « رينو دوجوفنيل » الفرنسي ، قبيل الحرب العالمية الأخيرة ، تحت عنوان « عشرون عاماً من الأخطاء السياسية » :

« يجب أن نعترف ـ بعكس ما تزعمه وتكرره الصحافة الفرنسية كل يوم ـ دان الآنشولنز ، أي الالتحاق ، كان فكرة نمساوية ، بقدر ما كان فكرة ألمانية ، إن لم يكن أكثر منها ، فالنمسا سبقت

ألمانيا إلى تبني هذه الفكرة والدعوة إليها ، وهذه الفكرة تجلت بكل وضوح في المادة الدستورية التي استعملت تعبير « النمسا الألمانية ـ أوستريا الألمانية ». « إن مداخلة الدول الأوروبية في الأمر ، هي التي حالت دون تنفيذ هذه المادة ، وفرضت على أوستريا « الاستقلال » الذي ما كانت ترغب فيه أبداً ».

(٦) وأما الحرب العالمية الأخيرة ، فإن الحلفاء قسموا البلاد ـ في باديء الأمر ـ إلى أربع مناطق احتلال ، ولم يجلوا عنها إلا بعد أن قرروا لها الاستقلال عن جميع الوحدات السياسية ، وفرضوا عليها الحياد الدائم ، مع عدم التسلح عسكرياً .

ويتبين من كل ما سبق : أن بقاء النمسا مستقلة ومنفصلة عن ألمانيا ، ما هو إلا من نتائج ومقررات الدول المنتصرة وسياستها . فلا يجوز أن يعتبر دليلا على عدم صحة النظرية القائلة بارتباط القومية باللغة.

ب ـ بلجيكا

(١) إن بلجيكا لم تكوّن دولة مستقلة ، قائمة بذاتها إلا منذ سنة ١٨٣٠ .

سكانها يتألفون من شعبين مختلفين : يعرف أحدهما باسم الـ « فالون » Wallon والآخر باسم « فلامان » Flaman .

يتكلم الفالون باللغة الفرنسية ، والفلامان بلغة جرمانية لا تختلف كثيراً عن الهولندية .

ويظهر من الإحصاءات الرسمية : أن نحو ٣٨ بالمائة من مجموع السكان لا يعرفون غير اللغة الإفرنسية ، و٤٢,٥ بالمائة منهم لا يعرف غير الفلاماندية ، ونحو ١٣ بالمائة منهم يعرف اللغتين المذكورتين .

ويوجد في بضع نواح من بلجيكا أقلية صغيرة تتكلم الألمانية وتعرف في الوقت نفسه الفرنسية أو الفلاماندية ، إلا أن مجموع هؤلاء يقل عن واحد ونصف بالمائة من مجموع السكان . ولذلك فإنهم لا يلعبون دوراً يذكر في حياة بلجيكا .

وأما الفالون والفلامان ، الذين يؤلفون العنصرين الأساسيين في بلجيكا ، فيختلف بعضهم عن بعض اختلافاً كبيراً ، من حيث الطبائع والتقاليد ، فضلا عن اختلافهم في اللغة والأدب .

ونستطيع أن نقول لذلك ، إن أهالي بلجيكا ينتسبون إلى « دولة واحدة » ، ولكنهم لا يؤلفون « أمة واحدة ».

إن الفالون والفلامان يشتركان في تكوين « الدولة البلجيكية »، وفي تسيير دفة شؤونها الداخلية والخارجية ، ولكنهما ـ مع ذلك ـ يحتفظان بخصائصهما القومية ، تمام الاحتفاظ .

إنهما شعبان مختلفان ، يعيشان في كنف دولة واحدة .

(٢) أمام هذه الأوضاع الخاصة ، لا بد لنا من أن نتساءل : لماذا ؟ لماذا ألف الفالون والفلامان دولة واحدة ، على الرغم من اختلافهما في اللغة والتقاليد ؟ لماذا لا تنشطر بلجيكا إلى شطرين ، حيث ينضم الفالون إلى فرنسا وينضم الفلامان إلى هولندا ، حسب علاقتهم اللغوية والثقافية ؟

للتوصل إلى معرفة أسباب ذلك ، يجدر بنا أن ندرس أحوال بلجيكا الداخلية من ناحية ، وأطوار السياسة الدولية المتعلقة بالبلاد البلجيكية من ناحية أخرى .

(٣) إن الفلامان يؤلفون الأكثرية في الولايات الشمالية من بلجيكا ، والفالون يؤلفون الأكثرية في الولايات الجنوبية منها .

ولكن الحد الفاصل بين المنطقتين لا يؤلف خطاً بسيطاً ، بل يتألف من خطوط معقدة ، كثيرة التعرج وشديدة التشابك . فهناك مدن وقصبات فالونية محاطة بقرى ودساكر فلاماندية ، وبعكس ذلك قصبات ومدن فلاماندية بين قرى فالونية . وهناك مدن وقرى تجمع بين سكانها جماعات من الشعبين .

إن تشابك اللغتين في بلجيكا يظهر حتى في بعض المدن الصغيرة التي يقل سكانها عن الألف ، مثلا : قرية « اسبير » Esperre تقع في ولاية فلاماندية . مجموع سكانها ـ حسب الإحصاءات الأخيرة ـ عبارة عن ٩٠٠ ، ولكن بين هؤلاء ٢٠ بالمائة لا يعرف غير الفرنسية ، و١٧ بالمائة لا يعرف غير الفلاماندية و ٦٣ بالمائة يعرف اللغتين . وبين الذين يتكلمون اللغتين ، ٦٠ بالمائة يتكلمون بالفرنسية أكثر من الفلاماندية ، و ٤٠ بالمائة يتكلمون بالفلاماندية أكثر من الفرنسية .

إن العاصمة بروكسل نفسها تعطينا مثالا بارزاً على تشابك اللغتين ، لأن الإحصاءات الرسمية تدل على أن :

٢٨ بالمائة من سكانها لا يعرفون غير الفرنسية ، و١٧ بالمائة من سكانها لا يعرفون غير الفلاماندية ، و٢٥ بالمائة يعرفون اللغتين ، إلا أنهم يتكلمون بالفرنسية أكثر من الفلاماندية ، و٣٠ بالمائة يعرفون اللغتين ، إلا أنهم يتكلمون بالفلاماندية أكثر من الفرنسية .

وغني عن البيان : أن هذا التشابك الشديد ، لم يترك مجالا للانشطار ، بل حتم على الطرفين « التعايش » تحت رعاية دولة مشتركة واحدة .

(٤) ولكن ، لماذا تشابكت اللغتان في بلجيكا بهذه الصورة ؟ ولماذا ظلتا متشابكتين إلى الآن ؟ لماذا لم تتوحد البلاد البلجيكية من حيث اللغة ، كما حدث ذلك في الكثير من البلاد الأخرى ؟

إن الأطوار التاريخية والأوضاع الجغرافية ، تظهر أسباب ذلك بكل وضوح وجلاء :

كانت البلاد البلجيكية في القرون القديمة ، من الميادين الرئيسية التي التقى فيها ووقف عندها الرومان والجرمان .

إلا أنها كانت من الميادين الجانبية ، لا من الميادين الرئيسية التي تستوجب الاصطدامات العنيفة ، فلا تنتهي إلا بغلبة أحد الطرفين على الآخر غلبة حاسمة ، تؤدي إلى إفنائه أو إدماجه ، أو بانصهار الطرفين انصهاراً تاماً يؤدي إلى تكوين شعب جديد .

ولهذا السبب انقسمت البلاد إلى وحدات كثيرة لا تربطها رابطة ، ولا تجمعها جامعة .

وطبيعي أن التفتت السياسي الذي عم البلاد الأوروبية طوال عهد الفيودالية (الإقطاع) في القرون الوسطى زاد البلاد البلجيكية انقساماً على انقسامها ، وقوّى ورسخ فيها النزعات البلدية .

وأما بعد انتهاء القرون الوسطى ، فلم يتكوّن فيها دولة مركزية قوية ، تتغلب على نزعاتها البلدية ، وتعمل على توحيد لغة سكانها ، عن قصد أو غير قصد ، بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة . . . كما حدث في سائر البلاد الأوروبية .

في الواقع أن بلجيكا أصبحت من ممتلكات أسبانيا خلال القرون الأخيرة ، ثم انتقلت من حكمها إلى حكم أوستريا اعتباراً من أوائل القرن الثامن عشر ، وبقيت تابعة لها ، إلى حين الاحتلال الإفرنسي ، الذي بدأ في السنة التالية من الثورة العظمى . ولا شك في أن كل واحدة من هاتين الدولتين الحاكمتين كانت قوية ومركزية في حد ذاتها . إلا أنها كانت بعيدة عن بلجيكا ، ومنفصلة عنها من الوجهة الجغرافية ، فضلا عن كونها مختلفة عنها من حيث اللغة التي يتكلم بها السكان . فما كان من شأنها ، ولا من مصلحتها ، أن تقضي على النوازع البلدية التي كانت قد

رسخت في جميع أنحاء تلك البلاد ، وأن تعمل على توحيد لغتها . بل بعكس ذلك كانت أحوالها ومنافعها تقضي بترك الأمور على ما هي عليه من الانقسام والتشابك ، إن لم تزدها انقساماً وتشابكاً ، تسهيلا للسيطرة عليها بأقل ما يمكن من الجهود ، وأقل ما يمكن من التكاليف .

ولذلك كله ، بقيت بلجيكا ميداناً لتشابك اللغتين الفرنسية والفلاماندية .

(٥) وقد يبدو من الغريب أن تصبح بلجيكا ـ طوال قرون عديدة من ممتلكات إسبانيا أولا وأوستريا ثانياً ، ولا تدخل تحت حكم فرنسا التي تجاورها وتلاصقها ، فضلا عن أنها تماثل قسماً كبيراً من سكانها من حيث اللغة والثقافة .

ولكن هذا الاستغراب يزول ، عندما يؤخذ بنظر الاعتبار التنازع والتنافس الذي ظل مستحكماً بين فرنسا وبين إنكلترا ـ طوال تلك القرون .

من المعلوم أن أوروبا الغربية صارت مسرحاً لتنازع النفوذ والسيطرة بين فرنسا وبين بريطانيا ، طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، بوجه خاص .

كانت فرنسا أقوى دولة برية ، وبريطانيا أقوى دولة بحرية ، وكانت الأخيرة تحسب ألف حساب لاحتمال قيام الفرنسيين بالغارة على جزرها ، ولذلك جعلت مبدأ « عدم إفساح المجال لتوسع سيطرة الفرنسيين على سواحل بحر المانش وبحر الشمال » أس الأساس في بناء سياستها الخارجية .

إن خطوط هذه السياسة كانت قد ارتسمت بكل وضوح منذ القرن الثامن عشر ، وإن الوزير الفرنسي المشهور « سوللي » الذي لعب دوراً هاماً في تاريخ فرنسا في عهد هنري الرابع ، قد كتب في مذكراته أن عاهل بريطانيا قال له يوماً : « إذا حاول أخي ملك فرنسا الاستيلاء على بلجيكا ، فأنا لا أرضى بذلك ، فأضطر إلى معارضته بكل قواي وأظن أنه هو أيضاً يفعل نفس الشيء ، إذا ما حاولت أنا الاستيلاء عليها . فمن الخير لنا أن نترك تلك البلاد على حالها ، لا لي أنا ولا لفرنسا ».

إن هذه الخطة الأساسية أصبحت بعد ذلك بمثابة الإبرة الموجهة للسياسة البريطانية .

إن أحداث الثورة الفرنسية والحروب النابليونية أظهرت للعيان أهمية بلجيكا بالنسبة إلى أمن الجزيرة البريطانية ، وجعلت بريطانيا تزداد تمسكاً بالسياسة المذكورة ، وتعمل بموجبها بكل ما لديها من قوة

من المعلوم أن فرنسا استولت على بلجيكا في السنة الثالثة من ثورتها العظمى ،

ونابليون استفاد كثيراً من سواحل بلجيكا في إتمام وإحكام « الحصار البري » الذي أعلنه على بريطانيا ، فضلاً عن أنه صار يهدد الجزر البريطانية نفسها .

ولهذا السبب ، عندما تغلبت إنكلترا على نابليون ـ بمساعدة المتفقين معها ـ أولت عناية خاصة لقضية بلجيكا ، واتخذت طائفة من التدابير للحيلولة دون استيلاء فرنسا عليها مرة أخرى .

وكان أهم التدابير ـ في نظرها ـ هو إحداث « مملكة البلاد الواطئة » التي تضم البلاد البلجيكية والهولندية في دولة موحدة قوية ، تستطيع الصمود أمام مطامع فرنسا التوسعية ، من جهة سواحلها الشمالية .

وقد بذلت إنكلترا جهوداً جبارة لتقوية هذه الدولة بتحصين الحدود التي تفصلها عن فرنسا بسلسلة من القلاع المتينة .

ولكن من المعلوم أن هذه المملكة لم تعش إلا خمسة عشر عاماً وزالت من الوجود إثر الثورة التي قام بها البلجيكيون للاستقلال عن هولندا .

إن إنكلترا لم ترتح لهذه الثورة في باديء الأمر . إلا أنها ، عندما شاهدت نجاحها ، رأت من الضروري أن تسايرها ، على أن تبعد عنها احتمال الانضمام إلى فرنسا : فأخذت من فرنسا تعهداً صريحاً باحترام استقلال الدولة البلجيكية الجديدة ، كما نجحت في تقرير « مبدأ حيادها الدائم » تحت ضمان الدول المعظمة الأوروبية .

بهذه الصورة ، أصبحت بلجيكا دولة « مستقلة ومحايدة »، اعتباراً من سنة ١٨٣٠ .

(٦) مع هذا ، لم تتخل فرنسا تماماً عن فكرة ضم بلجيكا إليها ، ولا سيما نابليون الثالث ، الذي فكر في الاستيلاء عليها ، بصورة جدية ، حتى إنه خلال مساوماته مع بيسمارك ، حاول أن يضمن موافقة بروسيا على ذلك .

وعندما انتشرت أخبار هذه المساومة ، هاجت إنكلترا وماجت ، وأعلنت على لسان وزير خارجيتها ورئيس وزارتها ، أنها تعارض أي تغير كان في الأوضاع القائمة على السواحل المواجهة لبريطانيا العظمى .

وقد صرح اللورد بالمرستون بأن « حكومته تعارض نيات نابليون بشدة ، وتدافع عن استقلال بلجيكا بقوة ».

كما قال اللورد كورزون : « إن مصلحة بريطانيا العظمى تقضي بأن تبقى سواحل بحر

الشمال ـ من دونكرك إلى أوستاند ـ في أيدي دولة أو دول صغيرة : فلا تدخل تحت حكم دولة كبيرة قوية ».

ويظهر من كل ذلك ، بكل وضوح وجلاء إن إنكلترا بذلت جهوداً متوالية للحيلولة دون توسع السواحل الفرنسية نحو الشمال ، بانضمام أي جزء من أجزاء بلجيكا إليها .

وكان ذلك من أهم العوامل في بقاء بلجيكا « موحدة ومستقلة » في حدودها الحالية .

(٧) ومع كل ذلك ، يجب أن لا يغرب عن البال أن قضية اللغات ظلت تلعب دوراً هاماً ، في سياسة بلجيكا الداخلية .

ولا نغالي إذا قلنا إنها كانت مشكلة المشاكل التي جابهتها الدولة البلجيكية منذ بداية تكوينها :

كان المجلس التأسيسي قرر أن تكون اللغتان الفرنسية والفلاماندية متساويتين في « حق الاستعمال »، إلا أن هذا القرار بقي حبراً على ورق في بادىء الأمر .

لأن الفرنسية كانت لغة العلم والثقافة في جميع أنحاء بلجيكا . وأما الفلاماندية فكانت بمثابة لغة عامية ، يتكلم بها الفلامان ، دون أن يكتبوها أو يتكاتبوا بها .

فضلا عن ذلك ، فإن الفالون كانوا لعبوا الدور الأول في حركة الاستقلال والانفصال عن هولندا . فعندما تولوا أعنة الحكم ، فرضوا لغتهم على الدواوين وعلى المدارس . وصاروا يأملون « أن تتفرنس المناطق الفلاماندية » بصورة تدريجية ، بغلبة الفرنسية على الفلاماندية في جميع أنحاء بلجيكا .

وكان مما يقوي عندهم هذا الأمل ، أن الفلاماندية كانت محرومة من آثار أدبية ، بعكس الفرنسية التي كانت تتمتع بمكانة سامية جداً بين جميع الآداب العالمية .

ولكن الأمور سارت في اتجاه يخالف كل ما كان يأمله ويتوقعه هؤلاء : إذ قامت بين الفلامان حركة بعث أدبي وثقافي جديد ، ترمي إلى جعل الفلاماندية أيضاً لغة علم وثقافة . ورافقت ذلك حركة تاريخية تسعى لجمع المعلومات الوافية عن أسلاف الفلامان ، وتظهر شخصيتهم التي ظلت متميزة عن الفالون على طول التاريخ .

إن هذه الحركات بدأت منذ السنوات الأولى من الاستقلال ، وأصبحت جلية الخيوط والاتجاهات ، خلال بضع سنوات :

جمع « جان دافيد » Jean David طائفة هامة من المعلومات التاريخية عن بلاد الفلاندر ، ونشرها في أحد عشر مجلداً تحت عنوان « تاريخ الوطن ».

وقام « ويللمس ـ Willems » بأبحاث « في فقه اللغة الفلاماندية »، وسعى إلى جمع وإحياء المخطوطات القديمة المكتوبة بها .

وأقدم « هنري كونسيانس » Henri Conssience على التأليف باللغة الفلاماندية ، وكتب بها سلسلة طريفة من الأشعار والقصص والروايات .

ثم تألفت جمعيات عديدة للنهوض بالثقافة الفلاماندية .

وهذه الحركات الأدبية والعلمية ، لم تلبث أن أخذت تثير طائفة من المطاليب السياسية :

كانت الحكومة البلجيكية قد جعلت الفرنسية لغة رسمية ، وذلك كان يؤدي إلى حرمان الفلامان الذين لا يعرفون الفرنسية من تولي الوظائف والمساهمة في الأعمال الحكومية .

فضلا عن أن ذلك كان يولّد شتى المشاكل ، من جراء صعوبة التفاهم بين الموظفين الذين لا يعرفون الفلاماندية وأصحاب المصالح الذين يجهلون الفرنسية .

ولذلك بدأ الفلامان يتذمرون من هذه الأوضاع المجحفة بحقوقهم ، ويحتجون على سياسة تغليب اللغة الفرنسية على لغتهم .

إن هذه الحركات الاجتماعية أخذت تتبلور ، وتكتسب شكلا منظماً منذ سنة ١٨٤٠ .

في السنة المذكورة قام أحد النواب في البرلمان البلجيكي يحتج على « فرنسة الإدارة » في الولايات الفلاماندية .

وفي نفس السنة قدم « ويللمس » مع جماعة من أصحابه ـ إلى البرلمان عريضة رسمية ، تحمل تواقيع نحو مائة ألف مواطن ، يطلبون فيها جعل الفلاماندية اللغة الرسمية في الولايات المذكورة .

كما أن مجلس ولاية آنفرس ، قرر في السنة نفسها أن لا يعيّن أحد في إحدى الوظائف الحكومية داخل الولاية ، ما لم يعرف الفلاماندية .

إن هذه الطلبات والاحتجاجات ، اكتسبت شدة خاصة بعد ثورة ١٨٤٨ .

فاضطرت الحكومة سنة ١٨٥٦ إلى تأليف « لجنة تحقيق لدرس مطالب الفلامان وتقديم الاقتراحات اللازمة بشأنها . »

وقدمت اللجنة المذكورة تقريرها سنة ١٨٥٨ ، واعترفت به بأحقية طلبات الفلامان ، واقترحت الأمور التالية :

(أ) اللغة الفلاماندية يجب أن تكون لغة التعليم في جميع المعاهد والمدارس القائمة في ولايات الـ « فلاندر ». وذلك يجب أن يشمل التعليم العالي ، فجامعة « غاند » يجب أن تحول إلى جامعة « فلاماندية ».

(ب) القوانين يجب أن تنشر باللغتين الفلاماندية والفرنسية . القضاة والمحامون يجب أن يعرفوا حتماً اللغتين . المخابرات الإدارية في الـ « فلاندر » يجب أن تجري بالفلاماندية . الممثلون السياسيون والقناصل الذين يعملون في البلاد الأجنبية ، يجب أن يعرفوا اللغتين .

(ج) الجيش يجب أن يقسم إلى كتائب فلاماندية ، وكتائب فالونية ، لكي تكون لغة التعليمات والإيعازات الفلاماندية في الأولى والفرنسية في الثانية . ولكن الحكومة تلكأت كثيراً في تنفيذ هذه الاقتراحات .

وحركات الاحتجاج والمطالبة ازدادت شدة بعد سنة ١٨٧٠ ، حيث ظهرت صحافة فلاماندية قوية ، تولت الدفاع عن حقوق الفلامان ، بكل اندفاع .

واضطرت الحكومات إلى التسليم بتلك الحقوق ، شيئاً فشيئاً :

سنة ١٨٧٨ صدر قانون يقضي بجعل التبليغات الرسمية والمخابرات الإدارية باللغة الفلاماندية ، في ولايات آنفرس ، وفلاندر الغربية ، وفلاندر الشرقية ، وليمبورغ .

سنة ١٨٨٣ صدر قانون يجعل التعليم باللغة الفلاماندية في المدارس الابتدائية والثانوية القائمة في الولايات الأربع المذكورة .

وسنة ١٨٩٨ صدر قانون يحتم إصدار التشريعات باللغتين الفرنسية والفلاماندية :

وسنة ١٩١٣ صدر قرار يحتم على ضباط الجيش معرفة الفرنسية والفلاماندية في وقت واحد .

ومع كل ذلك ، فإن زعماء الحركة الفلاماندية Mouvement Flamingant ما كانوا

يكتفون بذلك ، بل كـانوا يـرون أن اللغة الفـرنسية كـانت لا تزال تتمتـع بامتيـازات خاصة ، لأن المصالح والإدارات المركزية كانت كلها فرنسية .

ولذلك كانوا يصرون على جعل جامعة غاند فلاماندية ، لأنهم كانوا يرون عـدم إمكان « فلمنذة » المصالح المركزيـة ، دون جعل إحـدى الجامعـات فلامـانديـة . لأن الجامعات هي التي تخرج الموظفين .

ولكن جماعة من الفـلامان مـا كانـوا يكتفون بـذلك أيضـاً ، بل كـانوا يقـولون بوجوب فصل الولايات الفلاماندية عن الولايات الفالونية في جميع الشؤون الإدارية ، كما أنهم كانوا يطالبون بفصل كتائب الجيش أيضاً ، وفقاً لمقترحات لجنة ١٨٥٨ .

(٨) هذا كان موقف الأحزاب والجمعيات الفلامـانديـة في بلجيكا قبـل نشوب الحرب العالمية الأولى ، سنة ١٩١٤ . وطبيعي أن الألمـان عندمـا احتلوا بلجيكا أرادوا أن يستفيدوا من الخلافات القائمـة بين الفـالون وبـين الفلامـان ، وشجعوا الحـركات الفلاماندية ، بطرق ووسائـل شتى . إلا أن أنتهاء الحـرب المذكـورة بانكسـار الألمان ، أوقف الحركات الانفصالية ، وجعل الكل يعودون إلى فكرة « التعـايش في نطاق دولـة واحدة » .

(٩) خلاصة القول : يتضح من التفاصيل السـابقة ، أن قضيـة بلجيكا تشبـه من وجوه عديدة قضية قبرص من ناحية، وقضية أوستريا من ناحية أخرى. وعلى كـل حال ، لا يمكن أن تعتبر دليلا على عدم تأثير اللغة في مصائر الأمم .

ج ـ سويسرا

(١) سـويسرا بـلاد جبلية ، تضم أهم مسـالك جبـال الألب وجـزءاً من جبـال الـ «جورا»، مع الهضبة التي تقع بينهـا. إنها محاطـة من جميع جهـاتها ببـلاد فرنسيـة، وألمانية ، وإيطالية . وهي بمثابة « ملتقى » لغات هذه البلاد الثلاثـة . فإن ٧٤ بـالمائـة من سكانها يتكلمون باللغة الألمانية ، ويتكلم ٢١ بالمائـة منهم بالفـرنسية ، و٤ بـالمائـة منهم بالإيطالية . وفضلا عن ذلك ، يوجد في سويسرا منطقة صغيرة ، يتكلم سكـانها بلغة خاصة ، تعرف باسم الـ « رومانش »، وهي شديدة القرابة من اللغة اللاتينيـة . إلا أن عدد هؤلاء لا يتجاوز الواحد بالمائة من مجموع السكان .

إن جميع سكان سويسرا يعيشون تحت راية دولة اتحادية صغيرة . ومن المعلوم أن هـذه الدولـة التزمت سيـاسة « الحيـاد الدائم » منـذ عـدة أجيـال . . . وجميـع الـدول الأوروبية حبذت وأيدت هذا الحيـاد ، ولم تحاول واحـدة منها الاخـلال به في وقت من الأوقات .

(٢) إن أوضاع الدولة السويسرية هذه ، تثير مسائل عديدة :

لماذا لم تتفكك أوصال هذه الدولة ، كما تفككت أوصال الإمبراطورية النمساوية والسلطنة العثمانية ؟ كيف بقيت متحدة ، على الرغم من تعدد لغات سكانها وتنوع قومياتهم ، وعلى الرغم من شدة التيارات القومية التي عصفت بمعظم البلاد المجاورة لها ؟

لماذا لم تتقاسمها الدول المجاورة ، حسب علاقات لغاتها ؟

لماذا لم تتجزأ إلى دول عديدة ، حيث تكون كل واحدة منها وحيدة اللغة ؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة ، تقتضي ملاحظة خصائص البلاد الجغرافية وأوضاعها الاستراتيجية من ناحية ، وتطلبات التوازن الدولي من ناحية أخرى .

فإن خصائص جغرافية سويسرا ـ الطبيعية والاقتصادية والبشرية ـ تجعل من المستحيل تجزئتها إلى دول عديدة . وأما اقتسامها بين الدول المجاورة لها فيصطدم بمشاكل دولية هائلة ، ويخل بالتوازن القائم بينهم إخلالا خطيراً .

وبناء على هذه الملاحظات الجغرافية والاستراتيجية ، اتفقت كلمة الدول المذكورة على أن بقاء سويسرا على حالها ، كدولة « عازلة »، و « محايدة » بين الدول الكبيرة ، أوفق لمصلحة الجميع ، من كل الوجوه .

ولهذا السبب ، لم تحاول دولة من الدول المذكورة إلحاقها ببلادها ، ولا طالبت باقتسامها مع جيرانها .

فتوصل السويسريون إلى إيجاد نظام حكم خاص بهم ، يضمن لجميع طوائف السكان « التعايش والتآزر »، مع المحافظة على ما لكل منها من لغة وثقافة وخصائص تمام المحافظة ، كما سيتضح من التفاصيل التالية :

(٣) إن الجبال التي تؤلف سويسرا كثيرة الفروع ومعقدة الشعاب . سفوحها المتشابكة تتقطع بكثير من الوديان العميقة التي تحتضن عدداً كبيراً جداً من البحيرات الصغيرة والكبيرة :

وغني عن البيان أن كثرة البحيرات تدل على كثرة المناطق « شبه المقفلة » التي لا يتصل بعضها ببعض إلّا من مضايق عالية ووعرة .

ولهذا السبب انقسم سكان هذه الجبال ـ من قديم الزمان ـ إلى جماعات صغيرة ، تعيش كل واحدة منها في منطقة خاصة بها ، شبه منطوية على نفسها ، ومستقلة عن غيرها .

وعندما أخذت هذه الجماعات تشعر بضرورة التآزر والتكتل ـ لحفظ مصالحها الحيوية ـ سلكت سبيل التحالف الحر والمحدود ، المجرد من نوازع التغلب والتسيطر والاستغلال . بدأ التحالف السويسري ، بتحالف ثلاثة وديان . ثم صار يتوسع وينتظم ويتقوى تدريجياً ، وتطور كثيراً طوال قرون عديدة ، دون أن يتعرض إلى تأثيرات وتعقيدات خارجية ، إلى أن وصل إلى الشكل الذي يلائم خصائص البلاد ، يضمن حاجاتها ، بأحسن الصور وأمثلها .

(٤) يتألف الاتحاد السويسري ـ في الحالة الحاضرة ـ من خمس وعشرين مقاطعة تعرف باسم الـ « كانتون » Canton . تتولى حكومة الاتحاد الشؤون الخارجية والدفاع الوطني وبعض الأمور المتعلقة بالمواصلات التي تهم جميع الكانتونات .

وأما الشؤون الأخرى ، فتتركها بأجمعها إلى الكانتونات ، لتقررها وتتصرف بها ، كما تشاء . فأصبح لكل كانتون شعار وعلم خاص ، ودستور خاص وضعه لنفسه ، كما أصبح لكل كانتون قوانين وتنظيمات خاصة ، قررها مجلسه التمثيلي وفقاً لأحكام دستوره ، أو وافق عليها الشعب مباشرة عن طريق « تصويت عام » يشترك فيه جميع السكان .

وخلاصة القول : كل كانتون يتصرف بشؤونه العامة باستقلال تام ، ولا يراجع مجلس الاتحاد إلا فيما يخص الأمور الخارجية والدفاع الوطني والمواصلات العامة .

وفضلا عن ذلك كله ، فإن إدارات الكانتونات نفسها تسير على خطة « اللامركزية الواسعة النطاق » :

إن كل كانتون يتألف من « كومونات »، وكل كومون ، يتمتع بسلطات واسعة جداً في تصريف الأمور الخاصة به ، وفي تقرير الأنظمة وفرض الرسوم والضرائب ، وانتخاب وتعيين وتبديل الموظفين والمستخدمين .

إن هذا النظام الذي تأسس في سويسرا ، بفضل الظروف الجغرافية والتاريخية ، هو الذي ضمن لهذه الدولة الاتحادية الصغيرة البقاء والازدهار على الرغم من تعدد لغاتها وتنوع قومياتها .

(٥) ومما يجب ملاحظته في هذا المضمار ، أن تشكيلات الكانتونات وتقسيماتها راعت مقتضيات اللغات ، إلى أقصى حدود الإمكان : فأكثر من أربعة أخماس الكانتونات الحالية « وحيدة اللغة ». وأما تعدد اللغات ، فينحصر في أربعة كانتونات ، من بين الخمسة والعشرين .

إن كانتون برن ـ من جملة هذه الكانتونات الأربعة ـ أكثرية سكانها ألمانية اللغة ، وأقليتها فرنسية اللغة .

وفي هذا الكانتون توجد منطقة صغيرة ، تقع على جبال جورا ، يتكلم سكانها باللغة الفرنسية .

وقد قامت في هذه المنطقة ، على الرغم من صغر رقعتها ، حركة قومية تهدف إلى فصلها عن كانتونها الحالي ، لتصبح كانتوناً مستقلا داخل نطاق الاتحاد السويسري . وهذه الحركة ـ التي تعرف باسم « الحركة الجوراسية » Mouvement Jurrassien أخذت تزداد نشاطاً منذ عشر سنوات : إنها تنظم كل سنة ـ في وقت معين ـ مظاهرات سلمية ، لتكرار المطالبة بفصل المنطقة عن كانتون برن .

(٦) ومن الأمور التي لا يمكن إنكارها : أن ميول وعواطف الطوائف الثلاث من السويسريين ، لا تسير في اتجاه واحد : بل إن عواطف أهالي « سويسرا الإيطالية » S. Italienne تتوجه بشدة نحو إيطاليا ، وميول وعواطف « سويسرا الروماندية » S. Romande تتوجه نحو فرنسا ، كما أن ميول وعواطف « سويسرا الألمانية » S. Alémanique لا تخلو من التوجه نحو ألمانيا .

إن هذه الاختلافات العاطفية كانت قد اشتدت وظهرت إلى العيان ، بوجه خاص ، خلال أحداث الحرب العالمية الأولى ، حيث صارت كل طائفة ترتاب بميول ونوايا الطائفة الأخرى . وقد حدث من جراء ذلك أزمات ومشاكل خطيرة ـ شملت شؤون الجيش وبعض قادته ـ والحكومة الاتحادية لم تستطع أن تتغلب على تلك المشاكل والأزمات ، إلاّ ببذل جهود شاقة .

(٧) يتبين من كل ما سبق : أن سويسرا دولة ، لا أمة .

هي دولة تضم عدة قوميات ، سلسلة طويلة ومتشابكة من العوامل والظروف الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية ، أجبرتهم على « التعايش والتآزر » تحت راية دولة اتحادية ، وفق نظام ممعن في المرونة والحرية والشعبية .

فأحوالها لا يمكن أن تتخذ ذريعة للتقليل من شأن اللغة في حياة الأمم والدول . بل بعكس ذلك ، إنها تعطي أدلة عديدة ، على أهمية اللغة في هذا المضمار ، على الرغم من معضلية العوامل المؤثرة في أوضاعها الحالية .

د ـ الولايات المتحدة الأمريكية

(١) عندما نبحث في قضية انفصال الولايات المتحدة الأمريكية عن إنكلترا

ـ من حيث دلالتها على العوامل القومية ـ يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار الحقائق الثلاث التالية :

أولا : إن انفصال الولايات المتحدة كان قد تم سنة ١٧٧٦ .

ثانياً : إن أمريكا مفصولة عن الجزر البريطانية بالمحيط الأطلسي العظيم .

ثالثاً : إن اللغة الإنكليزية لم تصبح اللغة البيتية عند جماعات كبيرة جداً من الامريكيين ، إلاّ في وقت حديث نسبياً .

إن لكل واحدة من هذه الحقائق أهمية خاصة في تفسير الوقائع وتعليلها كما سيتضح من التفاصيل التالية :

(٢) في بداية الربع الرابع من القرن الثامن عشر ، كان العالم بأجمعه بعيداً عن التفكير في القوميات خلال بحث وتصريف شؤون الحكم والسياسة .

كانت البلاد تعتبر ممتلكات للملوك والأمراء ، وكثيراً ما كانت تنتقل من حكم إلى حكم ، ومن مملكة إلى مملكة ، عن طريق الإرث أو الصداق ، أو البيع والشراء ، فضلا عن الحرب والاستيلاء .

ومن البديهي أن ما حدث في تلك الأزمنة ، وفي تلك الظروف ، لا يجوز أن يعتبر دليلاً على أي شيء كان في قضايا القوميات .

إن نظرة سريعة إلى الأسباب التي استوجبت انفصال الولايات المتحدة الامريكية عن المملكة البريطانية تزيدنا تأكداً من هذه الحقيقة .

فإن أهالي المستعمرات الثلاث عشرة التي كونت النواة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية ، كانوا قد هاجروا إلى تلك البلاد ، تخلصاً من الاضطهادات الدينية ، وسعياً وراء حياة حرة ، مصونة من ضروب الظلم والاعتساف . إنهم كانوا تركوا أوطانهم إلى تلك البلاد النائية وتكبدوا مشاق الاغتراب في تلك البيئات الجديدة ، ليوجدوا مجتمعاً أفضل من المجتمع الذي كانوا نشأوا فيه .

والحكومة البريطانية كانت تتركهم في باديء الأمر يعيشون ويعملون هناك أحراراً كما يشاؤون ، إلا أنها بعد مرور مدة من الزمن أخذت تستغل جهود هؤلاء المغتربين لمصلحة طائفة من المتمولين الباقين في بلادهم : إذ صارت تفرض عليهم ضرائب جديدة جائرة ، وأوصلت الأمر إلى حد منعهم من الاتجار مع البلاد المجاورة لهم ، وفرضت عليهم التعامل مع التجار المقيمين في الجزر البريطانية على وجه الانحصار .

إن ذلك كان يضعهم في وضع أتعس من الوضع الذي كانوا عليه في بريطانيا العظمى قبل سفرهم إلى أمريكا من وجوه عديدة ، لأن في المملكة البريطانية كان قد تأسس نوع من الحياة النيابية ، وكان قد تقرر أن لا يفرض على الناس أية ضريبة ، ما لم يوافق عليها ممثلو الشعب . ولكن الآن ، في المهاجر الأمريكية ، صارت تفرض عليهم الضرائب ، دون أن يؤخذ رأيهم فيها ، وصار نشاطهم الاقتصادي يقيد بقيود جائرة ، لمصلحة طائفة من أصحاب الجشع الباقين في بلادهم الأصلية .

فكان من الطبيعي أن يحتج هؤلاء على هذه الأوضاع الجائرة . إنهم لم يطلبوا في بادىء الأمر الانفصال عن المملكة البريطانية ، بل بعكس ذلك ، ظلوا يؤكدون ولاءهم للعرش . إنهم كانوا يطالبون بالتمتع بالحريات والحقوق المقررة في بريطانيا نفسها . ولكن الحكومة البريطانية لم تلتفت إلى مطالبهم المحقة ، بل أقدمت على إرسال قوة عسكرية ، بغية إخضاع سكان تلك المستعمرات لأوامر السلطة المركزية الجائرة .

عندئذ أدرك هؤلاء أن السبيل الوحيد للتخلص من تلك القيود ، هو الانفصال والاستقلال .

ومما يلفت النظر : أن الشخص الذي تحمس لفكرة الانفصال أشد التحمس ، وبذل في سبيل الدعوة لهذه الفكرة أعظم الجهود ، كان ممن انتقلوا إلى أمريكا حديثاً : إن مدة إقامة « طوماس باين » في أمريكا عند إعلان الاستقلال كانت عبارة عن سنة واحدة وثلاثة أشهر فحسب . إنه كان يقول : « من العبث أن نأمل إصلاح الأحوال من الحكومة القائمة في بريطانيا العظمى ، فعلينا أن ننفصل عنها ، ونكوّن « جمهورية إنكليزية » في القارة الأمريكية فعلينا أن نعطي المثال الفعلي لحضارة أمثل ولحكومة مجردة من ضروب الظلم والفساد » .

يظهر من كل ذلك : أن حركة انفصال تلك المستعمرات كانت من نوع الثورات الداخلية التي تستهدف شيئاً غير تخليص الناس من اعتساف الحكام ، ولم تكن من نوع الحركات الاستقلالية القومية ، التي ترمي إلى تحرير الأمم المحكومة من نير الأمم المسيطرة عليها .

(٣) ولا شك في أن الأوضاع الجغرافية أيضاً لعبت دوراً هاما في انتهاء هذه الثورة إلى تكوين دولة جديدة : إذ من المعلوم أن أمريكا منفصلة عن أوروبا وعن الجزر البريطانية انفصالا جغرافياً كبيراً ، بواسطة المحيط الأطلسي الفسيح . وغني عن البيان أن هذا الانفصال الجغرافي كان شديد الأثر في ذلك العهد . لأن السفن البخارية لم تكن قد اخترعت بعد . . فالمواصلات بين أوروبا وأمريكا كانت تتم بالسفن الشراعية . وأسفار هذه السفن كانت تستغرق وقتاً طويلا ، فضلا عن أنها

كانت تتعرض إلى أخطار جسيمة ، بسبب كثرة الزوابع والعواصف التي تحدث خلال مدة السفر الطويلة ، في ذلك البحر المحيط المكشوف ، وكان من الطبيعي أن يلعب هذا « الانفصال الجغرافي » الكبير ، دوراً خطيراً في تقرير مصير المستعمرات الأمريكية .

(٤) ولكن . . قد يقال : إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد انفصلت عن المملكة البريطانية ، لمثل هذه الأسباب ، في أوائل الربع الأخير من القرن الثامن عشر . . . فلماذا لم تعد وتتحد معها في القرن التاسع عشر ، بعد ذيوع مبدأ القوميات ؟

لمعرفة أسباب ذلك ، يجب أن نرجع إلى الحقيقة التالية التي ذكرتها في بداية هذا البحث : فإن القول بأن « الولايات المتحدة الأمريكية إنكليزية اللغة ، مثل بريطانيا العظمى » لا ينطبق على حقائق الأمور انطباقاً تاماً .

لأن الإنكليزية لم تصبح اللغة البيتية لدى معظم سكان الولايات المتحدة الأمريكية إلا بصورة تدريجية وفي وقت قريب نسبياً .

نظرة سريعة إلى تطور حدود الولايات المتحدة الأمريكية وتعداد سكانها ، تكفي لإظهار هذه الحقيقة بكل وضوح وجلاء :

إن مجموع سكان الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٧٩٠ ـ أي بعد مرور أربعة عشر عاماً على إعلان الاستقلال ـ كان نحو أربعة ملايين فقط . في حين أنه زاد الآن على أربعين مثل ذلك العدد .

وبديهي أن هذا التزايد الهائل لم يكن نتيجة لتكاثر السكان عن طريق التناسل ، وإنما نتج عن :

(أ) توسع رقعة الأراضي ، من ناحية ،

(ب) تدفق سيل المهاجرين من ناحية أخرى .

فإن عدد الولايات المتحدة كان ١٣ فقط عند إعلان الاستقلال ، ولكنه قد انضم إليها بعد ذلك ـ شيئاً فشيئاً ـ ٣٦ ولاية أخرى .

كانت الولايات المتحدة منحصرة ـ في باديء الأمر ـ بين سواحل المحيط الأطلسي وبين جبال « آللغاني »، ولكن حدود هذه الولايات اخذت تزحف نحو الغرب ، حتى بلغت في آخر الأمر سواحل المحيط الهاديء .

إن توسع حدود الولايات المتحدة بهذه الصورة ، كان قد تم بوسائل مختلفة ، من الشراء إلى الاستيلاء والانضمام والاستعمار .

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار أن البلاد التي انضمت إلى الولايات المتحدة بهذه الصور المختلفة لم تكن من المستعمرات الإنكليزية ، مثل الولايات المتحدة الأولى ، بل كانت فرنسية وإسبانية ومكسيكية .. إنها كانت قد نشأت في ظروف تختلف عن ظروف نشأة الولايات الأصلية اختلافاً كبيراً .

وكان الاختلاف يشمل اللغات أيضاً ، بطبيعة الحال .

ولكن اختلاف اللغات قد زاد تفاقماً بوجه خاص ، من جراء اختلاف البلاد التي نزح منها المهاجرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها .

ويتبين من الإحصاءات الرسمية : أن مجموع المهاجرين الذين توافدوا على الولايات المذكورة واستوطنوها ـ من سنة ١٨٢٠ حتى سنة ١٩٤٠ ـ كان نحو ٣٨ مليوناً ، وأما نسبة الإنكليز بينهم إلى غير الإنكليز فكان مثل نسبة الواحد إلى التسعة !

ومجموع المهاجرين من كل من ألمانيا ، وإيطاليا ، وإيرلندا ... كان يزيد على مجموع المهاجرين من إنكلترا زيادة كبيرة .

ولزيادة الإيضاح ندرج فيما يلي مجموع المهاجرين الذين توافدوا على الولايات المتحدة الأمريكية ، خلال هذه المدة :

المهاجرون من ألمانيا	٦,٠٢٩,٩٥١
المهاجرون من إيطاليا	٤,٧١٩,٢٢٣
المهاجرون من إيرلندا	٤,٥٩١,١٠٠
المهاجرون من بريطانيا	٤,٢٢٥,١٠٠
المهاجرون من النمسا والمجر	٤,١٤٣,٧٧٥
المهاجرون من روسيا	٣,٣٤٩,٣٤١
المهاجرون من السويد	١,٢١٧,٤٤٨
المهاجرون من النورويج	٨٠٤,٨٥٢
المهاجرون من فرنسا	٥٩٤,٩٩٨

وأما مجموع المهاجرين الذين نزحوا من سائر البلاد الأوروبية ـ من بولندا والدانمرك إلى البرتغال وسويسرا واليونان ـ فقد زاد على المليونين .

وفضلا عن ذلك كله ، قد دخل الولايات المتحدة الأمريكية ـ خلال المدة المذكورة ـ أكثر من مليون مهاجر من بعض الأقطار الآسيوية .

(٥) ومن الطبيعي أن جميع هؤلاء المهاجرين كانوا يحملون معهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لغاتهم الخاصة ، وتقاليدهم القومية ، ومشاعرهم التاريخية .

إنهم كانوا يتعلمون الإنكليزية ويستعملونها في معاملاتهم التجارية ومراجعاتهم الرسمية ، ومع هذا كانوا يرجعون إلى لغاتهم الأصلية في شؤونهم ومحاوراتهم البيتية .

وأما تأمرك هؤلاء اجتماعياً ، وتأنكلزهم لغويا ، فما كان يتم إلا بعد مرور جيلين أو ثلاثة أجيال .

وإذا لاحظنا أن المهاجرة من البلاد المذكورة كانت تتم بصورة تدريجية ، وتتوالى بدون انقطاع ، علمنا أن اللغات المختلفة التي كانت تدخل الولايات المتحدة مع المهاجرين ، ما كانت تترك محلها إلى اللغة الإنكليزية إلا بعد مرور مدة طويلة وبتدريج كبير . وقبل أن يتم تأنكلز جماعة من المهاجرين القدماء ، كانت تأتي جماعات جديدة ، تديم حياة اللغات الأصلية في البيوت وفي المجتمعات الخاصة .

ولذلك كله ، نستطيع أن نقول : إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت شبيهة ببوتقة كبيرة ، صبت فيها جماعات كبيرة من قوميات مختلفة ، على توالي السنين . وأما تمازج هؤلاء وانصهارهم التام ، فلم يتم إلا شيئاً فشيئاً .

فلا يجوز لنا أن نقول عن الولايات المتحدة الأمريكية ، إنها كانت « إنكليزية اللغة »، بكل معنى الكلمة .

(٦) ويتبين من كل ما تقدم : أن سكان الولايات المتحدة الأمريكية انحدروا من مختلف الأقطار الغربية ، وتكونوا تكوناً خاصاً ، خلال مدة قرن وثلاثة أرباع القرن ، في ظروف استثنائية لا مثيل لها في سائر أنحاء العالم .

فليس من المعقول أن تعتبر قضية انفصال الولايات المتحدة عن المملكة البريطانية دليلا على عدم ارتباط القومية باللغة .

هـ ـ أمريكا اللاتينية

(١) إن الحقائق التي سردناها آنفاً ، عند مناقشة مثال الولايات المتحدة الأمريكية ، تغنينا عن إطالة البحث في أمر أمريكا اللاتينية .

فإن سكان هذا القسم من القارة الأمريكية أيضاً قد تكوّنوا تكوناً خاصاً ، في

ظروف استثنائية جداً ، تشبه ظروف تكوّن سكان الولايات المتحدة الأمريكية من وجوه عديدة .

لقد توافد على أمريكا الوسطى والجنوبية أيضاً ، ملايين من الرواد والمهاجرين ، من مختلف أنحاء العالم ، ولا سيما من مختلف أقطار القارة الأوروبية ، وتوالت هذه المهاجرة منذ اكتشاف تلك البلاد بدون انقطاع ، واشتدت بوجه خاص بعد استقلالها عن إسبانيا والبرتغال ، واستفحلت ، بكل معنى الكلمة ، منذ بداية هذا القرن .

فما قلناه آنفاً عن الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن ينطبق على أمريكا اللاتينية أيضاً تمام الانطباق .

(٢) ومما تجدر الإشارة إليه ، أن تركيب السكان في أمريكا اللاتينية صار أشد تعقيداً منه في الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك من جراء اختلاط المهاجرين الأوروبيين بالسكان الأصليين .

في الولايات المتحدة الأمريكية لم يلعب الهنود الحمر دوراً يستحق الذكر في تركيب السكان . لأن الأوروبيين الذين استعمروا تلك البلاد واستوطنوها كانوا يهاجرون مع زوجاتهم ، فلم يضطروا إلى مخالطة نساء الهنود . ومن المعلوم أن أعمال الاستعمار والاستيطان هناك أدت إلى فناء القسم الأعظم من السكان الأصليين ، وحصرت بقيتهم الباقية في مناطق محدودة جداً ، في بعض الولايات .

فقد التزمت الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ عدم الاختلاط والتزاوج بالسكان الأصليين التزاماً شديداً ، وسنّت القوانين التي تحظر زواج البيض بالهنود الحمر ، وتعتبره باطلا ، حتى إن القوانين الموضوعة في بعض الولايات اعتبرت الاتصال الجنسي بنساء الهنود الحمر ـ ولو كان بدون زواج ـ من الجرائم التي تعرض مرتكبيها للعقاب .

ولذلك كله لم تتكون في الولايات المتحدة الأمريكية طبقة من الهجناء .

ولكن الأمور سارت سيراً مخالفاً لذلك كل المخالفة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية . فإن الأوروبيين الذين استعمروا تلك البلاد كانوا ـ بوجه عام ـ من المغامرين الجشعين الذين لا يفكرون بشيء غير الثراء السريع . فما كانوا يستصحبون معهم نساءهم خلال هجرتهم ، فيضطرون إلى التزوج بنساء السكان الأصليين ، أو يعاشرونهن معاشرة الأزواج ، وينجبون منهن عددا كبيراً من الأطفال . وكثيراً ما كانوا يعودون إلى بلادهم حاملين معهم ما كانوا حصلوا عليه من ثروة طائلة ، ويتركون وراءهم جيلا من الهجناء .

وطبيعي ، أن الأطفال الذين يتولدون من آباء أوروبيين وأمهات من السكان الأصليين ـ في هذه الظروف ـ كانوا ينشأون ويترعرعون في أحضان أمهاتهن ، ولهذا السبب كانوا يتأثرون من عادات هؤلاء ونزعاتهن أشد التأثر وأعمقه .

إن هذه الأحوال الخاصة أدت بطبيعة الحال إلى تكوين صنف خاص من السكان في أمريكا اللاتينية .

وإذا لاحظنا أن السكان الأصليين كانوا يختلفون عن المهاجرين الأوروبيين اختلافاً هائلا ـ من حيث الأوصاف الرسية والجسمانية ، ومن حيث النزعات العقلية والتقاليد الاجتماعية ، ومن حيث المستويات الحضارية ـ قدرنا النتائج التي نجمت عن هذا التخالط السريع والتصالب الواسع النطاق .

في الواقع أن زواج المهاجرين الأوروبيين من السكان الأصليين قد قلّ كثيراً منذ قرن من الزمان ، إلا أن زواجهم من الهجينات ، وزواج الهجناء فيما بينهم ، قد عم واستفحل ، فأصبح الهجناء يؤلفون الأكثرية الساحقة من السكان

ويظهر من الإحصاءات الرسمية الأخيرة : أن مجموع السكان في أمريكا اللاتينية يبلغ ١٢٥ مليوناً ، ينقسمون إلى العناصر الأساسية التالية :

٧٠ مليوناً هجناء (من زواج الأوروبيين بالسكان الأصليين)

٢٦ مليوناً أوروبيون .

١٩ مليوناً سكان أصليون .

١٦ مليوناً زنوج وهجناؤهم .

ويلاحظ من ذلك : أن الأوروبيين الخلّص ، كانوا يقلون عن سدس مجموع السكان .

(٣) ومما تجدر الإشارة إليه : أن نسبة كل واحد من هذه العناصر الأساسية إلى مجموع السكان تختلف أختلافاً كبيراً ، من قطر إلى قطر .

مثلا : نسبة المهاجرين الأوروبيين إلى مجموع السكان تتراوح بين ٩٥ بالمائة (في الأرجنتين)، وبين ٦ بالمائة (في هندوراس ونيكاراغوا) .

وأما نسبة الهجناء إلى مجموع السكان فتتراوح بين ٧٥ بالمائة (في باراغواي) وبين ٤ بالمائة (في الأرجنتين) .

وأما نسبة السكان الأصليين إلى مجموع السكان ، فتتراوح بين ٦٠ بالمائة (في بوليفيا) وواحد في المائة (في الأرجنتين) .

أما نسبة الزنوج وهجناؤهم إلى مجموع السكان فتتراوح بين ٩٣ بالمائة (في كوبا) و٨ بالمائة (في كولومبيا) .

(٤) أعتقد أن التفاصيل المسرودة آنفاً ـ في هذا البحث وفي البحث السابق ـ تظهر بكل وضوح وجلاء العوامل التاريخية والجغرافية والاجتماعية الكثيرة التي سببت انفصال هذه الأقطار الأمريكية عن إسبانيا والبرتغال ، كما تظهر العوامل التي حالت دون اتحادها لتكوين دولة موحدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ..

كما أنها لا تترك أدنى مجال للشك في أن هذه الأحوال والأحداث الخاصة لا تدل على عدم ارتباط القوميات باللغات .

ذيل : مستقبل الثقافة في مصر(*)

لقد تطرق الدكتور طه حسين في كتابه المشهور مستقبل الثقافة في مصر أيضاً إلى قضية « القومية واللغة ».

ولما كان الكتاب المذكور منتشر أنتشاراً كبيراً ـ بين أيدي المثقفين ، وفي أرفف دور الكتب ـ أرى من الضروري أن أقف قليلا عند الرأي المسرود فيه ، لمناقشته مناقشة علمية تحول دون اعتماد القراء عليه .

ومما تجدر الإشارة إليه : أني كنت كتبت نقداً طويلا على كتاب مستقبل الثقافة في مصر ـ عندما اطلعت عليه سنة ١٩٣٨ ، وبمجلة الرسالة بالقاهرة ، كانت نشرت النقد المذكور في ستة من أعدادها الصادرة في السنة المذكورة (الأعداد ٢١٦ ـ ٢٢١) .

أنقل فيما يلي ، ما كنت كتبته في النقد المذكور ، حول مسألة تأثير اللغة في تكوين الأمة ، وتوجيه السياسة :

قال الدكتور طه حسين في كتابه ، مستقبل الثقافة في مصر :

« من المحقق أن تطور الحياة الإنسانية قضى منذ عهد بعيد بأن وحدة الدين ووحدة اللغة ، لا تصلحان أساساً للوحدة السياسية ، ولا قواماً لتكوين الدول . . . » (ص ١٦) .

« فقد تخففت أوروبا من أعباء القرون الوسطى ، وأقامت سياستها على المنافع الزمانية ، لا على الوحدة المسيحية ، ولا على تقارب اللغات والأجناس . . . » (ص ١٨) .

(*) طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر (القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٣٨).

إن هذه الآراء تستوقف النظر ، وتستوجب المناقشة في عدة وجوه :

أولا ـ يستعمل المؤلف في الفقرة الأولى تعبير « وحدة اللغة »، وفي الفقرة الثانية تعبير « تقارب اللغات ». ولا أراني في حاجة إلى الإيضاح بأن الفرق بين مفهومي التعبيرين المذكورين كبير جداً .

ثانياً ـ يسوي المؤلف ـ في كلماته هذه ـ بين وحدة الدين ووحدة اللغة من وجهة التأثير السياسي ، ويدعي أن تأثيرهما في السياسة كان من خصائص القرون الوسطى ، وأن أوروبا تخلصت من تأثير هذين العاملين منذ عهد بعيد . . .

إنني أعتقد أن كل ذلك مخالف لحقائق التاريخ وقوانين الاجتماع مخالفة صارخة : فإن عمل وحدة اللغة في الحياة الاجتماعية والحوادث التاريخية ، يختلف عن عمل وحدة الدين اختلافاً كلياً . يذكر التاريخ ـ بين حوادث القرون الوسطى والقرون التي تلتها ـ أمثلة كثيرة لعمل الدين في السياسة ، كما يسجل وقائع عديدة تظهر تأثيرات مبدأ « حقوق الملوك » في تكوين الدول وتوحيدها ، ويذكر أمثلة كثيرة لانضمام بعض الأقطار إلى أخرى ، بسبب وقائع التزاوج والتوارث التي حدثت بين الأسر المالكة . ولكنه لا يذكر ـ بين حوادث تلك القرون ـ مثالا واحداً عن تكوين دولة على أساس « وحدة اللغة ».

إن وحدة اللغة لم تصبح من القوى الفعالة في تكوين الدول وتوجيه السياسات إلا في القرن الأخير ، وإلا بعد أن فقدت « وحدة الدين » قوتها وتأثيرها في هذا المضمار . . . كما أن تأثير « وحدة اللغة » في السياسة لم ينته بانتهاء القرن المذكور بل ازداد شدة في القرن الذي نعيش فيه ، وهو لا يزال مستمراً وشديداً . . .

ولهذه الأسباب أقول : إن قياس « وحدة اللغة » على « وحدة الدين » في هذا المضمار ، والادعاء أنها فقدت تأثيرها السياسي وعملها التكويني منذ عهد بعيد . . . لا يتفق مع حقائق التاريخ ، بوجه من الوجوه . . .

يقول المؤلف إثباتاً لمدّعاه : إن السياسة شيء والدين شيء آخر . إني أوافقه على قوله هذا ، ومع هذا أستغرب كيف يسوغ لنفسه أن يحشر اللغة مع الدين في الفقرات التي تلي هذا الكلام ؛ فلنقل ولنصح مع المؤلف : إن السياسة شيء والدين شيء آخر ، ولكن هل نستطيع أن نقول : إن السياسة شيء واللغة شيء آخر ؟ لا شك في أننا نستطيع أن نقول للناس : ليحتفظ كل منكم بمعتقده الديني لنفسه ، ولكن هل نستطيع أن نقول لهم : ليحتفظ كل منكم بلغته لنفسه ؟

يقول المؤلف : إن أوروبا أقامت سياستها على المنافع الزمانية ، فهل يستطيع أن

يدعي أن اللغة لا تدخل في نطاق المنافع الزمانية ؟ إذا شك في ذلك رجوت منه أن يتصور نفسه ـ لحظة واحدة ـ فرداً في رعاية مملكة أجنبية ، لا يعرف شيئاً عن لغتها الرسمية ، ويستعرض أنواع المشاكل التي يقع فيها في كل خطوة من خطوات حياته اليومية ، فليقل عندئذ هل اللغة خارجة عن نطاق الأمور الزمانية ؟

لننعم النظر في سياسة الدول التي قطعت أبعد الأشواط في فصل الدين عن السياسة ، وغالت أشد المغالاة في حصر أعمال الدولة في نطاق الأمور الزمانية ، هل هي أقدمت على فصل اللغة أيضاً عن السياسة ؟ وهل تركت مسائل اللغة خارجة عن ساحة أعمال السلطات الزمانية ؟

إنني أعتقد اعتقاداً جازماً أن اللغة تختلف عن الدين من وجوه الطبيعة الذاتية والتأثير النفسي ، والعمل الاجتماعي . إن عدم ملاحظة هذا الفرق الجوهري ـ الموجود بين اللغة والدين ـ من هذه الوجوه المختلفة ، قد عرّض المؤلف لأخطاء كبيرة ، وأوقفه مواقف يخالف فيها أثبت وقائع التاريخ ، وأظهر حقائق الاجتماع مخالفة صريحة .

يحاول المؤلف أن يستشهد على أقواله الآنفة الذكر بتاريخ الإسلام أيضاً . غير أن محاولاته هذه لا تزيده إلا تغلغلا في الأغلاط وتباعداً عن حقائق التاريخ . . .

القومية والاقتصاد(*)

القومية والمصالح الاقتصادية : نظرات عامة

ـ ١ ـ

أ ـ يزعم طائفة من الكتّاب والمفكرين : أن المصالح الاقتصادية تكوّن أهم القوى المحركة والموجهة ، في الحياة الاجتماعية والسياسية .

ويعتبر هؤلاء « وحدة المصالح الاقتصادية » أس الأسس لكل وحدة ، ويقولون : « لا أمة دون حياة اقتصادية مشتركة » .

في الواقع أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد ، والجماعات وتؤثر تأثيراً قوياً في أحداث التاريخ واتجاهاته .

ولكن ذلك لا يسوّغ اعتبار المصالح الاقتصادية أس الأسس في بناء الوحدة ، وحجر الزاوية في صرح القومية ، كما يزعم هؤلاء المغالون .

لأن كل أحداث الحياة الاجتماعية والسياسية تشهد شهادة قاطعة على أن المصالح الاقتصادية ، إذا كوّنت « رابطة » توّحد أعمال بعض الناس ، فإنها كثيراً ما تكون ـ بعكس ذلك ـ « مدار خلاف » و « عامل تفرقة » بين أناس آخرين .

فإنها ، إذا « وحدت » في بعض الأحوال ، « تفرق » في كثير من الأحوال .

ب ـ ولا غرابة في ذلك . لأن المصلحة بوجه عام ـ والمصلحة الاقتصادية بوجه

(*) من محاضرات معهد الدراسات العربية العالية.

خاص ـ ليست من « الأمور الثابتة » التي تتراءى لجميع الناس على شكل واحد وتؤثر فيهم على وتيرة واحدة . بل هي من « الأمور النسبية »، التي يختلف الناس في تقديرها أختلافاً كبيراً ، فضلا عن أن تقديرهم لها يتغير ويتطور بتغير الظروف وتوالي الأزمان .

لأن هناك « المصالح العاجلة » التي تظهر ثمراتها على الفور ، « والمصالح الآجلة » التي لا يمكن أن تتحقق إلا بعد مرور مدة من الزمن .

وأما أنظار الناس في ميدان المصالح ، فلا تمتد إلى أبعاد متساوية : فبعض الناس لا يفكر في غير المصالح العاجلة ، التي تظهر نتائجها على الفور أو في مدة وجيزة ، في حين أن بعضهم الآخر لا ينقطع عن التفكير في المصالح البعيدة المدى .

فالأول يحرم نفسه من المنافع الكبيرة التي يمكن أن يحصل عليها لو لم يستعجل الانتفاع ، وأما الثاني فيهمل المنافع القريبة ، بل يضحيها في سبيل الحصول على منافع أعظم في مستقبل الأيام .

وفضلا عن ذلك ، فإن المصالح الاقتصادية كثيراً ما تختلف من منطقة إلى منطقة في البلد الواحد ، ومن جماعة إلى جماعة في المنطقة الواحدة .

فتوجد في كل البلاد مناطق زراعية ، ومناطق صناعية ، ومناطق تجارية ، كما توجد في بعض البلاد مناطق لهو واصطياف ، ومناطق استشفاء واستجمام .

وطبيعي أن مصالح هذه المناطق المتنوعة ، يختلف بعضها عن بعض أختلافاً كبيراً . فإن مصالح الزراع والمناطق الزراعية لا تشبه مصالح الصناع والمناطق الصناعية ، كما أن مصالح التجار والمدن التجارية تختلف عن مصالح المناطق الزراعية والمناطق الزراعية على حد سواء .

والحكومة الحكيمة التي ترعى مصالح جميع الأهالي وجميع البلاد ، تضطر إلى البحث عن أوفق وأنجع السبل للتأليف بين تلك المصالح المتخالفة والمتضاربة ، بغية تحقيق أقصى ما يمكن من المصالح العامة ، بأقل ما يمكن من الأضرار بمصالح الأفراد والجماعات .

ولهذه الأسباب كلها ، نستطيع أن نؤكد : أن اعتبار المصالح الاقتصادية من المقومات الأساسية في تكوين « القومية » لا يتفق مع مقتضيات العقل والمنطق ، بوجه من الوجوه .

ج ـ ولزيادة البرهنة على صحة ما قلناه آنفاً ، نذكر فيما يلي بعض الأمثلة الواقعية على سوء تقدير الناس للمصالح الاقتصادية الحقيقية .

عندما أنشأ « فولتون » السفينة التي تتحرك بالمكائن البخارية ، ثار عليه المراكبية وحطموا السفينة تحطيما ، لأنهم زعموا أن هـذا الاختراع من الأشيـاء المضرة التي يجب القضاء عليها . لأنه ، لو تعمم ، لقطع عنهم وسائل المعيشة والارتزاق .

وعندما اختـرع « جاكـار » المنسج الميكـانيكي المعروف بـاسمه ، هـاجمه صنـاع النسيـج بعنف ووحشية ، لأنهم زعمـوا أن هذا الاختـراع يسد أمـامهم سبـل العمـل ويعرضهم إلى البطالة ، فالجوع والهلاك .

وعندما بوشر بمد السكة الحـديديـة بين « قـوصوة » وبـين « متروينشـة » في بلاد البلقان ، ثار سكـان بعض المدن ، وعـارضوا مـرور السكة من بلدتهم أو من قـربها ، لأنهم اعتقـدوا أن ذلك يؤدي إلى ارتفـاع أسعار البيض وسـائـر الحـاجيـات ، ويضـر بالجميع ولا سيما بالفقراء .

د ـ إن صحـائف التاريـخ تعطينـا أمثلة كثيرة عـلى المشاكـل التي تعرضت إليهـا بعض الحكـومات ، من جـراء تضارب المصـالح الاقتصـاديـة التي تسعى إلى تحقيقهـا مختلف المدن ، ومختلف طبقات الناس .

فالولايات المتحدة الأمريكية ـ مثلا ـ اضطرت إلى بذل جهود عظيمة للتأليف بين مصالح الولايات المختلفة ومطالبها في الشؤون الاقتصاديـة والماليـة ، في بدايـة تكوين الاتحاد .

فهذه الولاية ، تعيش على التجارة في الدرجـة الأولى ، فتطلب تخفيض الـرسوم الجمركية ، لكي تصبـح التجارة حـرة بكل معنى الكلمـة . ولكن ولاية أخـرى تعيش على الصناعة ، فتطلب زيادة الرسوم الجمركية لحمايـة المصنوعـات المحلية من منـافسة البضائع الأجنبية .

مصلحة أصحاب السكك الحديدية ، تقتضي ارتفاع أجور النقل ، ولكن منافع الزراع والتجار تتطلب ، بعكس ذلك ، انخفـاض تلك الأجور ليتسنى نقـل البضائـع بأقل ما يمكن من الكلفة .

وهكذا كانت تتضارب المصالح والمطالب الاقتصادية في كل شيء تقريباً .

وكذلك ، عندما أخـذت بروسيـا تسعى إلى توحيـد الجمارك بـين مختلف الدول والدويلات الألمانية ، اصطدمت بمشاكل عظيمة جداً . لأن معـظم تلك الدول كـانت تتوهم أن تغيير الأوضاع في هذا المضمار يؤدي إلى كوارث اقتصادية ومالية خطيرة .

ولذلك لم يتم توحيد الجمارك بين البلاد الألمانية ، إلا بصورة تدريجية وذلك بعد جهود استغرقت أكثر من ثلاثين عاماً .

- ٢ -

أ ـ وفضلا عن كل ما تقدم ، يجب أن يلاحظ : أن « المنفعة والمادة والاقتصاد » ليست كل شيء في حياة الإنسان . لأن النوازع والعوامل العاطفية والفكرية أيضاً تلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد والجماعات ، حتى إنها لا تخلو من التأثير في الحياة الاقتصادية نفسها .

إن تاريخ الاكتشافات والاختراعات ، يعطينا أبرز الشواهد على هذه الحقيقة .

إن الاكتشافات التي أدت إلى أعظم النتائج الاقتصادية ، لم تتيسر إلا بفضل الأبحاث النظرية ، التي كانت مجردة عن كل غاية نفعية ، وبعيدة عن كل ملاحظة اقتصادية .

فإن الأبحاث والتجارب والنظريات التي صارت أساساً لتلك الاكتشافات والاختراعات ، كان قد قام بها سلسلة طويلة من الباحثين ، مدفوعين بحب الاستطلاع ، ونزعة التشوف ، دون أن ينتظروا منها أية منفعة مادية .

كلنا نعلم الدور الهائل الذي تقوم به الكهربائية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية الحالية ، من التنوير والتسخين والتحريك ، إلى المخابرة والمواصلة والتسجيل . . . في البيوت والمصانع ، في السكك الحديدية والسيارات والطيارات والغواصات وفي السينما والراديو والتلفزيون . . . وحتى في إطلاق الصواريخ التي تعبر القارات والأقمار الصناعية التي تدور في الفضاء .

ولكن ، يجب أن نعلم في الوقت نفسه ، أن التجارب والأبحاث الكهربائية ما كانت تبدو ذات فائدة مادية ، حتى الربع الثاني من القرن الأخير . والعلماء الذين كانوا يقومون بتلك التجارب ويضعون تلك النظريات ، حتى التاريخ المذكور ، ما كان يخطر لهم ببال ، إن تجاربهم ونظرياتهم ستفتح السبيل إلى مثل هذه المنافع المادية والاقتصادية . إنهم كانوا يبحثون ويجربون دون أن يهدفوا إلى شيء غير معرفة حقائق الكون واكتشاف نواميس الطبيعة .

إن ما قلناه عن الكهربائية ، ينطبق تماماً على معظم الاكتشافات والاختراعات العلمية .

لو لم تقم في حينها تلك الأبحاث والنظريات المجردة عن كل صفة مادية ، لما توصلت البشرية اليوم إلى ما توصلت إليه من القدرة الهائلة ولما حصلت على ما حصلت عليه اليوم من المنافع الاقتصادية العظيمة .

في الـواقع أن المنـافـع الاقتصـاديـة صـارت تلعب دوراً هـامـاً في الاكتشـافـات والاختراعات . لأنها أخذت تزود العلماء بوسائـل البحث والتجربـة والاختراع وتضـع تحت تصرفهم ما يحتاجون إليه من أموال ومعامل ومختبـرات ، وبذلـك صارت تسـاعد على التقدم في الأبحاث بسرعة كبيرة جداً .

ولكن المؤسسات الاقتصادية لم تقدم عـلى ذلك ، إلا بعـد أن شاهـدت النتائـج المادية التي نجمت عن الأبحاث والنظريات العلمية ، التي كانت تبدو « غير نافعة » .

وعـلى كل حـال نستطيـع أن نؤكد أن منـازع الاستطلاع والتشـوف لعبت ـ ولا تـزال تلعب ـ دوراً هـامـاً في الحيـاة العلميـة ، وفي جميـع أنـواع الاكتشـافـات والاختراعات .

ب ـ ومما يجب ملاحظته في هـذا المضمار ، أن الأحـاسيس الوطنيـة والقوميـة لا ترتبط بالمنافع والمصالح المادية والاقتصادية . إنها من النوازع والعواطف التي تسمو على الحسابات النفعية . إنها تشبه حب الأطفال لأمهاتهم ، وحب الأمهات لأطفالهن . إنها تخضع لدواعي المنفعة والمصلحة .

ولو عمل الناس في كل شيء بدافع المنفعة ، دون أن يلتفتوا إلى الأمور العاطفية والمعنـويـة . . . لتفككت جميـع الـروابط الاجتمـاعيـة ، من العـائليـة إلى القـوميـة ، ولانحطت البشرية إلى مرتبة البهائم ، بل إلى مرتبة أحط منها .

كلنا نعلم أن النوازع الوطنية والقومية ، تـدفـع النـاس ـ في بعض الأحوال ـ إلى تضحيـة النفس . فمن الطبيعي ـ بـل من الأولى ـ أن تـدفعهم إلى تضحيـة المصـالـح الاقتصادية ، عند الاقتضاء .

والتاريخ يعطينا أمثلة عديدة على أمثال هذه التضحيات .

إن قضيـة الجزر اليـونانيـة في الربـع الثالث من القـرن الماضي وقضيـة السار في السنة الماضية ، من أبرز وأبلغ تلك الأمثلة .

(١) من المعلوم أن جزيرة كورفو ، مع سائر الجزر اليونانية الصغيرة الكـائنة في بحر الأدرياتيـك كانت دخلت تحت حكم بـريطانيـا منذ الحـروب النابليـونية . وظلت تحت ذلك الحكم أكثر من نصف قرن . وبعد ذلك قررت بريطانيـا أن تستفتي الأهالي في أمر بقائهم تحت إدارتها ، أو التحاقهم بالدولة اليونانية .

كانت الجزيرة قد قطعت شوطاً كبيراً في ميدان العمران والازدهـار خلال الحكم البريطاني . وفي تاريخ الاستفتاء ، كانت الدولة اليونانية لا تزال تعـاني أزمات الـولادة

والطفولة : حدودها كانت تقف عند خليج ناردا ، بعيداً عن السواحل المقابلة لجزيرة كورفو ؛ مقاطعات تساليا وأبيروس الخصبة والغنية ، كانت لا تزال خارجة عن حكم الدولة اليونانية . ولذلك كانت الدولة المذكورة لا تزال تتخبط في ضروب من الفوضى الإدارية ، والأزمات الاقتصادية . وجبالها كانت لا تزال مأهولة بطائفة كبيرة من قطاع الطرق . الذين ما كانوا يتركون أي مجال لاستقرار الأمن والطمأنينة .

ولذلك كان يظن البريطانيون أن دواعي الاقتصاد ونوازع الأمن والرفاه ستحمل الناس على ترجيح البقاء تحت إدارة بريطانيا العظمى . ولكن الناس صوتوا للالتحاق بالدولة اليونانية ، على الرغم من كل العوامل النفعية والاقتصادية التي كان يعتمد عليها البريطانيون .

(٢) كان الفرنسيون يطمعون في الاستيلاء على بلاد السار الألمانية منذ عدة أجيال . وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى باندحار الألمان أراد الفرنسيون أن يحققوا مطمحهم القديم ، ويضموا السار إلى بلادهم إلا أن الحلفاء لم يوافقوا على ذلك ، لمخالفته لما كانوا أعلنوه عن أغراض الحرب . فقرروا خطة متوسطة : تبقي المنطقة تحت إدارة فرنسا مدة خمسة عشر عاماً . بعد ذلك يستفتى الأهالي في تقرير مصيرهم .

وكان الفرنسيون يأملون باستمالة أهالي السار إلى جانبهم خلال السنوات الخمس عشرة المذكورة ، وكانوا يظنون أن المنافع الاقتصادية ستكون من أهم وسائط الاستمالة . ولكن التصويت العام الذي جرى عند ختام المدة المذكورة ، تحت إشراف عصبة الأمم ، أسفر عن نتيجة مخالفة لذلك . فعادت منطقة السار إلى أحضان ألمانيا .

ومع ذلك لم يقنط الفرنسيون من ذلك ، وعادوا إلى إثارة قضية السار بعد الحرب العالمية الثانية أيضاً . وقد أقنعوا الحلفاء بإدخال السار في النظام الاقتصادي الفرنسي لمدة من الزمن . على أن يخير الأهالي بعد ذلك بين الحكم الذاتي وبين العودة إلى أحضان ألمانيا ، وبذلوا خلال خمسة عشر عاماً أقصى الجهود لاستمالة الأهالي إلى فكرة الحكم الذاتي . وحاولوا إغراءهم بذلك عن طريق التلويح بمشروع جعل السار مركزاً لجميع فروع المنظمة الأوروبية . واسترسلوا في وصف وتعداد المنافع الاقتصادية والعمرانية الهائلة التي سيجنيها الأهالي من جراء ذلك .

ولكن الاستفتاء أسفر عن نتيجة مخالفة لحسابات الفرنسيين وتمنياتهم : قرر الأهالي الالتحاق بألمانيا ، دون أن يلتفتوا إلى المنافع المادية العظيمة التي كان يمكن أن تجنيها بلادهم ، من جراء صيرورتها مركزاً للمنظمات الأوروبية .

وعدة جرائد إفرنسية ، عندما نشرت أخبار نتائج الاستفتاء ، وضعها تحت هذا العنوان : « العاطفة تغلبت على المنفعة ».

- ٣ -

وفي الأخير يجدر بنا أن نسجل - في هذا المضمار - الحقيقة التالية أيضاً :

إن المصالح الاقتصادية من أقل الأمور التصاقاً بالقوميات ، وأشدها خضوعاً لسلطان الحكومات .

عندما تستولي دولة من الدول على بلد من البلاد ، تستطيع أن تسيطر على اقتصادياتها على الفور ، لأن العملات التي تدخلها إلى البلاد والضرائب التي تفرضها على الناس ، والجمارك التي تقيمها على الحدود ، ونظام التصدير والاستيراد الذي تقيد به التجارة . . . تخضع البلاد إلى سيطرتها الاقتصادية ، دون إبطاء . . .

إن الشعوب المحكومة تستطيع أن تحافظ على لغتها ، وتقاوم سيطرة الحاكمين في أمرها . . . مدة طويلة ، ولكنها لا تستطيع أن تقاوم سيطرتها الاقتصادية ولو لمدة قصيرة .

إن المسؤولين والمستعمرين لا يستطيعون أن يقضوا على لغة البلاد ، ولا أن يسيطروا على ذكريات الناس . . . إلا في ظروف خاصة ، وبعد جهود تستمر مدة أجيال وأجيال . . ولكنهم يستطيعون أن يسيطروا على اقتصاديات البلاد في جملة واحدة .

وهذه الحقيقة وحدها تكفي لهدم كل ما يمكن أن يبنى من نظريات ، لإدخال الاقتصاديات بين عوامل القومية الأساسية .

ولإظهار هذه الحقيقة بوضوح أعظم ، سأستعرض وأناقش فيما يلي ، أهم النظريات التي وضعت لربط القومية بالاقتصاد .

القومية والحياة الاقتصادية

نظرية ستالين

- ١ -

أ ـ لقد اهتم الماركسيون بمسألة القوميات اهتماماً كبيراً ، وجعلوها موضوعاً للكثير من الأبحاث والمناقشات النظرية ، والعديد من الخطط والمقررات العملية .

وقد تجلى هذا الاهتمام ، بوجه خاص ، بين ماركسيي روسيا وأوستريا . ذلك لأن وجود عدد غير قليل من القوميات المختلفة تحت حكم هاتين الدولتين ، كان يثير كثيراً من المشاكل والمسائل التي تسترعي الأنظار بشدة ، وتحتم على الساسة والمفكرين البحث عن أنجع الوسائل لمعالجتها معالجة مجدية .

وكان من الطبيعي أن يقدم الماركسيون أيضاً على درس هذه المسائل باهتمام ، وأن يقترحوا الحلول اللازمة لها ، على ضوء المباديء التي كانوا يعتنقونها ويذيعونها على الناس .

ب ـ إن اهتمام الماركسيين بالمسائل القومية ، قد اشتد وتضاعف ، في روسيا ، بعد ثورة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ لأن الحياة النيابية التي تقررت بفضل الثورة المذكورة ، والتطورات الاجتماعية والفكرية والاقتصادية التي رافقت الثورة وأعقبتها . . . أدّت إلى تنشيط الحركات القومية في مختلف أنحاء البلاد الروسية . وهذه الحركات القومية ، أخذت تشكل موجة طاغية ، عرضت الماركسية إلى امتحان عسير .

كان الماركسيون يدعون جميع « عمال العالم » إلى الاتحاد ، ليعملوا يداً واحدة ،

استعداداً لتحقيق الانقلاب المنشود ، وإذا بهم يشاهدون أن عمال روسيا أنفسهم يتفرقون إلى شيع وأحزاب عديدة ، يسير معظمها في ركاب الحركات القومية .

وقد وصف ستالين نفسه التطورات التي حدثت في نفوس الماركسيين وصفوفهم ، من جراء ذلك ، بالعبارات التالية :

« إنهم كانوا يمنون أنفسهم بمستقبل باهر ، وكانوا يكافحون يداً واحدة ، مستقلين عن قومياتهم الخاصة »، ولسان حالهم يقول : « المسائل المشتركة قبل كل شيء ! ».

ولكن بعد ذلك ـ أي بعد الثورة وما أعقبها من أحداث ـ « تسرب الشك إلى نفوسهم ، فأخذوا يفترقون بعضهم عن بعض ، ليعود كل منهم إلى دارته القومية الخاصة » ، ولسان حاله يقول : « القضية القومية قبل كل شيء ! » .

وطبيعي أن هذه الأحوال أحدثت بلبلة في صفوف الماركسيين وآرائهم المتعلقة بقضية القوميات ، وهذه البلبلة صارت تشتد وتتفاقم ، كلما ازداد نشاط الحركات القومية وازدهر في مختلف أنحاء البلاد .

وبهذه الصورة ، صارت الأحزاب والمنظمات الاشتراكية والعمالية تزداد تأثراً بتيار القومية ، وتنشطر على نفسها ، وتتجه اتجاهات مختلفة .

ج ـ إن زعماء الماركسية البلشفية ـ وعلى رأسهم لينين وستالين ـ لم يقفوا موقف المتفرج أمام هذه الأحداث والتطورات ، بل أخذوا يبذلون أقصى الجهود للتغلب على هذه البلبلة ، واصلوا الكتابة والخطابة والنقاش ، في مختلف المناسبات ، يشرحون آراءهم ، وينتقدون آراء معارضيهم ، ساعين وراء إعادة توحيد الصفوف ، وجمع الكلمة حول « الخطة » التي كانوا قرروها لمعالجة مشكلة تعدد القوميات .

ونشروا في ذلك طائفة كبيرة من المقالات .

وغني عن البيان أن المشاريع التي وضعت لمعالجة مشكلة القوميات، من قبل مختلف الساسة والمفكرين الماركسيين ، وغير الماركسيين ، وشبه الماركسيين ، لم تدخل في نطاق أبحاث هذا الكتاب، ولذلك، لا أرى لزوماً لاستعراض هذه المشاريع أو تلخيصها في هذا المقام . ولكن . . . إحدى المقالات المفصلة التي نشرت في موضوع القوميات ـ بقلم ستالين ـ بدأت أبحاثها بتحديد معنى الأمة ومقوماتها ، وجاءت في هذا المضمار بنظرية جديدة ، تختلف عن جميع النظريات السابقة . وهذه النظرية ـ التي تولدت في الظروف التي ذكرتها آنفاً ـ نالت بعد ذلك ، « استحسان الجميع » ـ حسب تعبير ستالين ـ وأصبحت « نظرية الماركسيين الروس »، بوجه عام .

ولذلك يتحتم علينا أن ندرس هذه النظرية أيضاً ـ بكل تفاصيلها ـ لنتبين أوجه الخطأ والصواب فيها .

ـ ٢ ـ

أ ـ نشرت مقالة ستالين المفصلة ، لأول مرة سنة ١٩١٣ ، في مجلة الحزب البلشفي ، تحت عنوان « القومية والاشتراكية الديموقراطية » ثم أعيد طبعها على هيئة كتاب ، سنة ١٩١٤ ، تحت عنوان « الماركسية والمسألة القومية » .

قسم ستالين مقالته هذه إلى سبعة فصول ، عنون الأول منها بكلمة « الأمة » وخصصه لتحديد معنى الأمة وتعيين مقوماتها .

وشرح نظريته في ذلك بالتفاصيل التالية :

« ما هي الأمة » ؟

« الأمة ، هي ، قبل كل شيء ، جماعة ، جماعة معينة من الأفراد .

« هذه الجماعة ليست « رس Race» ، ولا جماعة عشيرة ، فإن الأمة الإيطالية الحالية قد تكونت من رومان وجرمان ، وأتروسك ، وعرب . . . إلخ . والأمة الفرنسية تألفت من جلالقة ، ورومان ، وبريتون وجرمان . . . إلخ . ويجب أن يقال الشيء نفسه عن الإنكليز والألمان ، وغيرهم من الأمم ، المكوّنة من أناس ينتسبون إلى رسوس وعشائر مختلفة .

« إذن الأمة ليست جماعة رس أو جماعة عشيرة ، بل جماعة أناس تكوّنت تاريخيا .

« ومن جهة أخرى ، فإنه مما لا شك فيه أن الدول العظيمة التي كان كونها كيخسرو وإسكندر ، ما كان يمكن أن تسمى أمماً ، وإن كانت قد تكوّنت تاريخياً ، من رسوس وعشائر مختلفة . إنها لم تكن أمماً بل كانت « لملومات » عارضة وقليلة الترابط ، تتوحد وتتفتت ، تبعاً لانتصار أو انهزام ، هذا الفاتح أو ذاك .

« إذن الأمة ليست لملومة عارضة ، أو سريعة الزوال ، بل هي جماعة أناس مستقرة .

« ولكن كل جماعة مستقرة ، لا تخلق الأمة ، فإن أوستريا وروسيا أيضاً جماعات مستقرة ، ولكن لا أحد يطلق عليهما اسم الأمة ، فما هو الشيء الذي يميّز الجماعة القومية عن الدولة ؟ من جملة المميّزات : كون الجماعة القومية لا يمكن أن تتصور دون لغة مشتركة ، في حين أن الدولة لا يتحتم عليها أن تكون ذات لغة مشتركة . الأمة التشيكية في أوستريا والأمة البولونية في روسيا . . . ما كان يمكن أن توجدا ، ما لم تكن هناك لغة مشتركة لكل منهما ، مع أن وجود سلسلة لغات داخل كل من

روسيا وأوستريا لم يمنع تمامية هاتين الدولتين.ومن البديهي أن المقصود من كلمة اللغات هنا . هو لغات الشعب المحكية ، لا لغات الدواوين الرسمية .

« ويتبين من ذلك : أن الاشتراك في اللغة ، يكون إحدى الخصائص المميّزة للأمة .

« ومن البديهي أن ذلك لا يعني أن الأمم المختلفة تتكلم دائماً وفي كل الجهات لغات مختلفة ، ولا أن جميع الذين يتكلمون اللغة الواحدة يؤلفون حتماً أمة واحدة . من الضروري أن تكون لغة مشتركة لكل أمة ، ولكن ليس من المحتم أن تكون لغات مختلفة للأمم المختلفة في وقت واحد ، ولكن لا يعني أيضاً أنه لا يمكن أن توجد أمتان تتكلمان نفس اللغة ! الإنكليز والأمريكان الشماليون يتكلمون نفس اللغة ومع ذلك لا يؤلفون أمة واحدة . ويجب أن يقال الشيء نفسه في النروجيين والدانمركيين ، وعن الإنكليز والإيرلنديين .

« ولكن لماذا ، مثلا الانكليز والشما لأمريكان لا يؤلفون أمة واحدة ، على الرغم من اللغة المشتركة بينهما ؟

« أولا ، لأنهما لا يعيشان بجانب بعضهما البعض ، بل يعيشان على أقطار مختلفة . إن الأمة لا تتكون إلا نتيجة علاقات ومناسبات مستديمة ومنتظمة ، كنتيجة لحياة الناس المشتركة ، المستمرة جيلا بعد جيل . الإنكليز والأمريكان كانوا يقطنون قبلا نفس الأرض ـ هي إنكلترا ـ فكانوا يكوّنون أمة واحدة . ولكن بعد ذلك هاجر قسم من الإنكليز نحو أرض جديدة ، هي أمريكا ، وهناك على هذه الأرض الجديدة كوّنوا ، بمرور الزمان ، أمة جديدة ، هي أمة الشما لأمريكان . إن اختلاف الأراضي أدى إلى تكوين الأمم المختلفة .

« ويتبين من ذلك : أن وحدة الأرض ، أيضاً ، تكون إحدى الخصائص المميزة للأمة .

« ولكن ذلك أيضاً ليس كل ما في الأمر ، فإن وحدة الأرض في حد ذاتها لا تكوّن الأمة . ولتكوين الأمة يجب أن يكون هناك فضلا عما تقدم ، رابطة اقتصادية داخلية ، تلصق أجزاء الأمة المختلفة ، وتكوّن منها كلا واحداً . إن مثل هذه الرابطة لا توجد بين إنكلترا وبين أمريكا الشمالية ، ولهذا السبب فهما لا يكونان « أمة واحدة » . ولكن الأمريكان الشماليين أنفسهم ما كانوا يستحقون التسمية باسم « الأمة » ، لو لم تكن مختلف أنحاء أمريكا الشمالية مرتبطة بعضها ببعض في « كلّ اقتصادي » ، بفضل تقسيم الأعمال الذي تأسس بينها ، وطرق المواصلات التي أنشئت فيها .

« ولنأخذ مثلا أهالي جورجيا قبل إصلاحات ١٨٦٣ ـ ١٨٦٧ التي ألغت نظام « رقيق الأرض » . أنهم كانوا يعيشون على أرض مشتركة ، ويتكلمون لغة واحدة ، ومع ذلك لم يكونوا أمة واحدة ، بمعناها الدقيق . لأنهم كانوا منقسمين إلى سلسلة إمارات منفصلة بعضها عن بعض ، فما كانوا يستطيعون أن يعيشوا حياة اقتصادية مشتركة . إنهم كانوا يتحاربون منذ قرون عديدة ، وكانوا لا يكفّون عن التخريب المتقابل . إن اتحاد الإمارات ـ بصورة طارئة ودقيقة ـ الذي كان ينجح في تكوينه

ـ بين وقت وآخر ـ قياصرة مخطوظون ، ما كان يشمل ، في أحسن الأحوال ، إلا النطاق الإداري السطحي ، كما أنه كان يتحطم بسرعة ، أمام أهواء الأمراء ولا مبالاة الفلاحين . هذا ، وما كان يمكن أن يكون الأمر غير ذلك ، مع وجود التجزؤ الاقتصادي السائد في جورجيا . . . إن البلاد المذكورة لم تظهر بمظهر الأمة إلا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حين تضافرت عوامل عديدة ـ من انتهاء نظام « رقّ الأرض » ونمو الحياة الاقتصادية ، إلى كثرة طرق المواصلات ، ونشوء الرأسمالية ، على تأسيس تقسيم الأعمال بين أقاليم جورجيا ، وخلخلت بصورة نهائية ما كان للإمارات من انعزال اقتصادي ، لتجمعها في « كل واحد ».

ويجب أن يقال نفس الشيء ، عن الأمم الأخرى التي اجتازت مرحلة الإقطاعية وعمدت إلى تنمية الرأسمالية .

« إذن : فإن وحدة الحياة الاقتصادية ، أو التماسك الاقتصادي ، تكون إحدى الخصائص المميزة للأمة .

« ولكن هذا أيضاً ليس كل الأمر . وفضلاً عن كل ما سبق ، يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار الخصائص النفسية التي يتصف بها الناس المجتمعون في حالة أمة .

« فإن الأمم ، تتميز بعضها عن بعض ، ليس بشروط حياتها فحسب ، بل أيضاً بعقلياتها ، التي تتجلى في خصائص الثقافة القومية . وإذا كانت إنكلترا وأمريكا الشمالية ، وإيرلندا ـ التي تتكلم لغة واحدة ـ قد كوّنت مع ذلك ثلاث أمم مختلفة ، فلا شك في أن التكوين النفسي الخاص الذي نشأ في كل منها ، بتوالي الأجيال ، من جرّاء اختلاف شروط الحياة فيها . . . قد لعب دوراً ليس بقليل الأهمية ، في حصول هذه النتيجة .

« ومن البديهي ، أن ما يسمى « التكوين النفسي »، أو « السجية النفسية » يظهر للملاحظة كشيء غير قابل للمسّ والتمييز في حد ذاته . ولكنه يعبر عن نفسه بـ « خاصة الثقافة المشتركة » في الأمة ، وبذلك يصبح ملموساً ، فلا يخفى عن الأنظار .

« ومن نافلة القول إن السجية القومية ليست من الأمور التي تتأسس دفعة واحدة بصورة نهائية ، بل تتغير بتغير ظروف الحياة .ومع هذا ، نظراً لوجودها في كل لحظة ، تترك طابعاً بارزاً في سحنة الأمة .

« ويتبينّ من كل ذلك : أن وحدة التكوين النفسي التي تتجلى في وحدة الثقافة ، أيضاً تكون إحدى الخصائص المميزة للأمة .

« وبهذه الصورة ، نكون قد فرغنا من إظهار جميع الدلائل والعلائم التي تميز الأمة .

« فالأمة ـ إذن ـ هي جماعة مستقرة من البشر ، تكوّنت تاريخياً ، من جراء وحدة اللغة والأرض

والحياة الاقتصادية ، ووحدة التكوين النفسي ـ التي تتجلى في وحدة الثقافة .

« وغني عن البيان ، أن الأمة ، مثل كل حادث تاريخي : تخضع لقوانين التطور ، لها تاريخ ، ولها بداية ولها نهاية .

« ومما تجدر الإشارة إليه : أن أية واحدة من العلائم الأربع الأساسية المذكورة آنفاً ، لا تكفي بمفردها لتعريف الأمة ، بل أكثر من ذلك : إن فقدان ولو واحدة من هذه العلائم والمقومات يكفي لانتفاء صفة « الأمة » عن الجماعة .

« يمكننا أن نتصور أناساً ذوي « سجية قومية مشتركة » ، دون أن نستطيع أن نقول ـ مع ذلك ـ إنهم يؤلفون أمة واحدة ، إذا كانوا مشتتين اقتصادياً ، وإذا كانوا يعيشون على أراض مختلفة ، وإذا كانوا يتكلمون لغات مختلفة .

« مثلا : إن اليهود الذين يعيشون في روسيا ، وغاليشيا ، وأمريكا ، وجورجيا ، وفي جبال القفقاس كلهم في هذه الحالة . فإنهم لا يكوّنون في رأينا ـ ، أمة واحدة .

« ويمكننا أن نتصور أناساً يكونون مشتركين في الحياة الاقتصادية وفي الأرض ومع هذا لا يكونون أمة ، إذا لم يكونوا متحدين في اللغة وفي السجية القومية . إن الألمان واللتون الذين يقطنون ولاية البالت ، هم من هذا القبيل .

« وفي الأخير ، إن النرويجيين والدنمركيين الذين يتكلمون لغة واحدة ، لا يكونون أمة واحدة لعدم وجود العلائم والمقومات الأخرى .

« إن اجتماع جميع العلائم معاً ، هو وحده ، يعطينا الأمة » .

ب ـ هذه هي نظرية ستالين في معنى الأمة ومقوماتها الأساسية .

فقد نقلتها بحذافيرها عن مقالته ، دون أن أحذف منها كلمة ، ودون أن أغير من ترتيبها شيئاً .

وقد فعلت ذلك ، لأكون قد عرضت النظرية بجميع التفاصيل التي عرضها وشرحها بها ستالين نفسه ، وبالأسلوب الذي التزمه في هذا العرض والشرح .

ومع هذا ، أرى من المفيد أن أضيف إلى ما تقدم ، فصلا كتبه ستالين في مفهوم الأمة ، بعد مرور خمسة عشر عاماً على انتشار مقالته الآنفة الذكر :

ج ـ فقد كتب ستالين في ١٨ آذار سنة ١٩٢٩ رسالة جوابية موجهة إلى « الرفيقين ميشكوف وكوفالتشوف ، ورفاق آخرين » ، رد فيها على طائفة من الأسئلة والاقتراحات والانتقادات التي تلقاها على آرائه في مسألة القوميات .

وقد نشرت الرسالة تحت عنوان « اللينينية والمسألة القومية ». وهي مقسمة إلى أربعة فصول ، الأول منها يحمل عنوان « مفهوم الأمة ».

أشار ستالين في هذا الفصل إلى نظريته في مقومات الأمة ، وأكدها من جديد بقوة وحرارة .

وهذا ما قاله في هذا الموضوع :

« إن للماركسيين الروس نظرية في الأمة ، مقررة منذ أمد بعيد .

« والأمة ـ وفقاً لهذه النظرية ـ جماعة مستقرة من الناس ، تكوّنت تاريخياً ، ونشأت على أساس اشتراك العلائم والمقومات الأربع الأساسية التالية : جامعة اللغة ، وجامعة الأرض ، وجامعة الحياة الاقتصادية ، وجامعة التكوين النفسي الذي يتجلى في الخصائص التي تسم الثقافة القومية .

« ومن المعلوم ، أن هذه النظريات نالت اعتراف الجميع في حزبنا (أي : في الحزب الشيوعي السوفياتي).

« ويتضح من رسائلكما : أنكما تعتبران هذه النظرية غير وافية لتعريف وتحديد الأمة ، ولذلك تقترحان أن يضاف إلى العلائم الأربع المذكورة آنفاً ، علامة خامسة ، وهي : وجود دولة قومية مستقلة ، وتزعمان أن الأمة لا توجد ، ولا يمكن أن توجد ما لم توجد هذه العلامة الخامسة .

إني أعتقد أن النظرية التي تقترحانها لمفهوم الأمة ـ مع علامتها الخامسة ـ خاطئة خطأً فاحشاً ، فلا يمكن تبريرها ، لا من الوجهة النظرية ، ولا من الناحية العملية ، أي السياسية .

« فلو سلمنا بوجهة نظركما ، لترتب علينا أن نحصر تعبير « الأمة » بالشعوب التي تملك دولة خاصة بها ، مستقلة عن غيرها . وأما جميع الشعوب المظلومة ، المحرومة من دولة مستقلة خاصة بها ، فوجب علينا أن نحذفها من عداد الأمم . كما ترتب علينا أن نخرج من نطاق مفهوم « الحركة القومية » و « الحركة القومية التحررية »، جميع حركات نضال الشعوب المظلومة ضد الظلم ، ونضال الشعوب المستعمرة ضد الاستعمار .

« فضلا عن ذلك ، لو عملنا بموجب نظريتكما ، لترتب علينا أن نقرر :

(١) إن الإيرلنديين لم يصبحوا أمة ، إلا بعد تشكيل « الدولة الإيرلندية الحرة ، وأما قبل ذلك ، فما كانوا يؤلفون أمة ».

(٢) إن النرويجيين لم يكونوا أمة قبل انفصال النرويج عن السويد ، ولم يصبحوا أمة إلا بعد هذا الانفصال .

(٣) إن الأوكرانيين لم يكونوا أمة عندما كانت أوكرانيا جزءاً من روسيا القيصرية ، وأنهم لم

يصبحوا أمة إلا بعد انفصالهم عن روسيا السوفياتية في عهد مجلس الرادا المركزي وحكم أسكوروباوسكي ، غير أنهم فقدوا صفة الأمة ـ مرة أخرى ـ بعد أن وحّدوا جمهوريتهم الأوكرانية السوفياتية مع سائر الجمهوريات السوفياتية في اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية .

« وبالإمكان إيراد عدد كبير من هذه الأمثلة .

وبديهي أن نظرية تجرّ إلى مثل هذه النتائج السخيفة ، لا يمكن أن تعتبر نظرية علمية .

«وأمّا من الناحية العملية ، أي السياسية ، فنظريتكم تؤدي حتماً إلى تبرير الظلم الوطني والاستعماري . لأنها تعطي الظالمين والاستعماريين حقا في عدم الاعتراف بحقوق الأمم ، للشعوب المظلومة والمستعمرة ، ما دامت محرومة من دولة مستقلة خاصة بها . وتجعلهم يعتقدون بأن هذه الحالة تعطيهم الحق في حكم تلك الشعوب واضطهادها . . . » .

وبناء على هذه الملاحظات وأمثالها ، ينتهي ستالين إلى القول بأن : النظرية الماركسية الروسية في الأمة ، هي وحدها الصحيحة » .

ـ ٣ ـ

أ ـ يتبين مما جاء في المقالة المنشورة سنة ١٩١٣ . والرسالة المنشورة سنة ١٩٢٩ :

إن ستالين يقول بأن المقومات الأساسية للأمة ، هي أربعة : وحدة اللغة ، وحدة الأرض ، وحدة الحياة الاقتصادية ، ووحدة التكوين النفسي . ويعتقد بوجوب اجتماع هذه المقومات الأربعة معاً ؛ لتكوين الأمة .

فلا يرى إمكاناً لحذف أحد هذه المقومات الأربعة ، كما أنه لا يرى مبرراً لإضافة مقوم خامس عليها . ويعارض بشدة ـ بوجه خاص ـ إدخال « الدولة » في مقومات الأمة ، وشروط تكوينها .

ويلاحظ من ذلك كله ، أن ما تختص به نظرية ستالين في الأمة ، بالنسبة إلى النظريات الأخرى : هو : اعتبارها وحدة الحياة الاقتصادية من جملة المقومات الأساسية للأمة ، وإعطاؤها إياها قيمة وقوة تعادل قيمة وحدة اللغة وقوتها في تكوين الأمة .

وأنا أعتقد أن هذه النظرية خاطئة خطأ فاحشاً . وهذا الخطأ يبرز إلى العيان ، ويصل إلى درجة البداهة ، عندما نتذكر أن ستالين كان قد سخّف ـ بشدة وبحق ـ رأي القائلين بأن الدولة يجب أن تعتبر من المقومات الأساسية للأمة . لأننا نعلم أن

الحياة الاقتصادية ترتبط بالدولة ارتباطاً وثيقاً ، فاستبعاد الدولة من عداد مقومات الأمة الأساسية ، يستلزم ـ منطقيا ـ استبعاد الحياة الاقتصادية التابعة لها ، أيضاً من عداد المقومات الأساسية . وأما استبعاد الدول مع استبقاء الاقتصاد ، فيدل على تناقض صريح لا يمكن الدفاع عنه بوجه من الوجوه .

ومما لا يجهله أحد : أن الحواجز الجمركية تنشأ على حدود الدول لا على حدود الأمم ، والدولة تسيطر على الحياة الاقتصادية بصور ووسائل شتى . لأنها هي التي تنشىء الموانيء وطرق المواصلات ، وهي التي تعقد المعاهدات التجارية ، وترفع أو تخفض التعريفات الجمركية . وهي التي تقرر نظام النقد ونظم الضرائب ، وتنشيء السدود والخزانات ، وتحفر الترع ، وتنظم شؤون الري . . . وبتعبير أقصر : هي التي ترعى وتوجه الحياة الاقتصادية ـ بجميع فروعها الزراعية والصناعية والتجارية ـ بهذه أو بغيرها من الوسائل الفعّالة . ولذلك ، لا يمكن فصل الحياة الاقتصادية ، عن أمور الحكم وشؤون الدولة .

فإذا تجزأت الأمة الواحدة ـ مثلا ، ودخلت أجزاؤها المختلفة تحت حكم دول عديدة ، فقدت على الفور حياتها الاقتصادية المشتركة . لأن كل جزء منها صار يتبع نظاماً اقتصادياً جديداً ، يختلف عن الذي تتبعه أجزاؤها الأخرى . فكيف يجوز أن نقول إنها فقدت صفة « الأمة »، ما دامت قد حرمت من الحياة الاقتصادية المشتركة ؟

إن كل ما قاله ستالين ، في رسالته التي ذكرناها آنفاً عن « سخافة رأي القائلين بضرورة الدولة لتكوين الأمة »، ينطبق تمام الانطباق على نظريته القائلة بوجوب وجود حياة اقتصادية مشتركة لتكوين الأمة .

ويمكننا أن ننتقد نظرية ستالين في هذا المضمار . بنفس الحجج ونفس الأساليب التي لجأ إليها هو في نقد نظرية « الرفيقين ميشكوف وكوفالتشوف » التي ذكرتها آنفاً .

ونستطيع أن نقول : مثلا :

« إذا سلمنا بنظرية ستالين ، فاعتبرنا الحياة الاقتصادية المشتركة من الشروط الأساسية في تكوين الأمة ، وجب علينا أن نقرر :

(١) إن الطليان لم يكونوا « أمة » قبل إتمام وحدتهم ، لأنهم كانوا محرومين إذ ذاك من « الحياة الاقتصادية المشتركة ».

(٢) إن البولونيين فقدوا صفة « الأمة »، عندما اقتسمت بلادهم الدول الثلاث المجاورة لها . لأنهم فقدوا من جراء ذلك « الحياة الاقتصادية المشتركة ». ولم يعودوا إلى

حالة « أمة » من جديد ، إلا بعد ما استقلت وتوحدت أقسام بولونيا الثلاثة ، ونشأت فيها من جديد « الحياة الاقتصادية المشتركة ».

(٣) إن أهالي منطقة السار المشهورة ، أضاعوا انتسابهم إلى « الأمة الألمانية » عندما احتل الفرنسيون بلادهم ، وأدخلوها في نظامهم الاقتصادي الخاص . لأنهم فقدوا من جراء ذلك « الحياة الاقتصادية المشتركة » التي كانت تربط بلادهم بسائر الأقطار الألمانية ، وأنهم لم يعودوا فيصبحوا جزءاً من « الأمة الألمانية »، إلا سنة ١٩٦٠ ، عندما انفصلت اقتصادياتهم عن نظام الاقتصاد الفرنسي ، فعادت ترتبط بالنظام الاقتصادي الألماني ، وفقاً للاتفاقيات التي عقدت بين البلدين . . .

« ويمكننا أن نطيل سلسلة هذه الأمثلة ـ كما يمكننا أن ندخل البلاد العربية أيضاً بين حلقاتها الكثيرة . . . ـ ونتوصل من كل ذلك إلى النتيجة التالية :

« إن نظرية تجر إلى مثل هذه النتائج السخيفة ، لا يمكن أن تعتبر نظرية علمية ».

وذلك محاكاة لما كان قاله ستالين ، عندما انتقد رأي القائلين بضرورة وجود الدولة لتكوين الأمة .

حتى إن ما قاله ستالين في أمر « تبرير الظلم والاستعمار »، خلال انتقاداته الآنفة الذكر . . . نستطيع أن نقوله بحروفه في نظريته هو ، لأننا نعلم أن « الظلم الاقتصادي » و« الاستعمار الاقتصادي »، من الأمور التي لا تنفصل عن « الظلم السياسي » و « الاستعمار السياسي ».

وخلاصة القول : مهما قلبنا الأمور على وجوهها المختلفة ، لا نجد مجالا لقبول نظرية ستالين في هذا الشأن .

لا شك في أن الاقتصاديات تلعب دوراً هاماً جدا في حياة الأمم . ولكن دورها هذا لا يشمل « تكوين الأمة » فإن الاقتصاديات تقوي الأمة . ولكنها لا تخلقها . شأنها في ذلك لا يختلف عن شأن الدولة أبداً : والدولة ـ كما هو معلوم لدى الجميع ـ تقوي الأمة ، بل توصلها إلى ذروة القوة ، ولكنها لا تخلقها .

فنكرر هنا ما قلناه آنفاً : إن القول « لا أمة دون اقتصاد مشترك » لا يقل سخافة عن القول « لا أمة دون دولة مشتركة ».

ونؤكد : استبقاء « الاقتصاد المشترك » في عداد العوامل الأساسية في تكوين الأمة ، بعد استبعاد « الدولة » من بين تلك العوامل الأساسية ، ينم عن تناقض

صريح ، وينافي أبسط مقتضيات العقل والمنطق .

ب ـ أمام هذه النتيجة المنطقية ، لا بدّ لنا أن نتساءل : لماذا لم ينتبه ستالين ، ـ ومن حذا حذوه من الماركسيين ـ إلى هذا التناقض الصريح ؟ لماذا حادوا عن جادة المنطق والصواب إلى هذا الحد ، على الرغم من بداهة الأمر ؟ كيف ظلوا يعتبرون « الحياة الاقتصادية المشتركة » عنصراً أساسياً في تكوين الأمة ، مع أنهم أدركوا أن الدولة ليست من العناصر الأساسية في تكوين الأمة ؟

يلوح لي أن ذلك يعود إلى سببين أساسيين : أحدهما يتصل بطبيعة الماركسية ونزعاتها الأساسية ، وثانيهما يرتبط بأحوال البلاد الروسية وخصائص أوضاعها القومية :

من المعلوم أن الماركسية قامت على أساس تعليل وتفسير الوقائع التاريخية والحوادث الاجتماعية بالعوامل الاقتصادية ، وانتقدت بشدة النظريات التي كانت تحاول تعليل وتفسير تلك الوقائع والحوادث بالآراء والأهواء والمشيئات ، دون أن تلتفت إلى شيء من العوامل الاقتصادية والمادية . إنها نجحت في تفسير الكثير من الحوادث التاريخية والاجتماعية وفي استجلاء الكثير من العوامل التي كانت بقيت خفية عن أنظار معظم الباحثين ، إلا أنها ـ في غمرة هذه الاكتشافات والنجاحات ، غالت في الأمور مغالاة شديدة ، فاندفعت في اتجاه معاكس للاتجاهات السابقة ، وصارت تعزو كل شيء إلى العوامل الاقتصادية ، دون أن تلتفت إلى شيء من العوامل الفكرية . شأنها شأن معظم ردود الأفعال ، التي كثيراً ما تتخطى حدود الحقيقة ، في اندفاعها الشديد ضد الآراء السائدة .

إن هذه النزعة ، نزعة التفتيش عن الاقتصاد والعوامل الاقتصادية في كل شيء ، وفي كل زمان ومكان ، قد استحوذت على تفكير الماركسيين ، ودفعتهم إلى أخطاء كثيرة . وأعتقد أن شدة هذه النزعة كانت من أهم الأسباب التي أخفت عن أعينهم « لا منطقية » النظرية التي وضعوها في أمر تحديد مقومات الأمة الأساسية ، عندما قالوا بضرورة « الحياة الاقتصادية المشتركة »، لتكوين الأمة ، على الرغم من استبعادهم الدولة من بين تلك المقومات .

ومن جهة أخرى ، معلوم أن أوضاع القوميات في روسيا كانت معقّدة أشد التعقيد . كانت الدولة الروسية تحكم شعوباً وأمماً كثيرة ، لا يقل عددها عن الخمسين على أقل تقدير . وكانت أحوال هذه الشعوب وأوضاعها ، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً جداً : بعضها يكوّن جماعة كبيرة ، يعد أفرادها بعشرات الملايين ، وبعضها يكون جماعة صغيرة ، يعد أفرادها ببضع مئات من الآلاف ، بعضها ذات

معالم واضحة ، وتاريخ لامع ، وأدب رفيع ؛ وبعضها سحابية الملامح ـ مغمورة التاريخ ، محرومة من أدب مكتوب . بعضها متمركز ومحتشد في منطقة معينة ، وبعضها مشتت ومبعثر في مناطق عديدة ، وبعضها متداخل ومتشابك مع شعوب عديدة في منطقة واحدة .

فكان من الطبيعي أن يفكر الماركسيون تفكيراً ملياً في مستقبل هذه الشعوب المختلفة ، كما يفكرون في مستقبل الدولة الروسية ، بعد الثورة التي كانوا يترقبونها ويعملون لتعجيلها . . .

إنهم ما كانوا يحبذون الفكرة القومية ، فلا يعملون لتقويتها ، ولكنهم كانوا يلاحظون في الوقت نفسه وجود النزعات القومية في « المرحلة التاريخية التي كانت تجتازها البلاد الأوروبية »، ولذلك كانوا قرروا ـ منذ مؤتمرهم الذي انعقد في نهاية القرن التاسع عشر ، سنة ١٨٩٨ ، وجوب الاعتراف للأمم والشعوب بحق تقرير مصيرهم ، بحرية كاملة ، وكانوا يعرفون أن بعض الأمم ستنفصل عن الدولة الروسية انفصالا تاماً ، ولكن بعضها الآخر ـ سيرجح البقاء داخل نطاق الدولة الروسية ، ضمن بعض الشروط ، وذلك بناء على الضرورات الجغرافية والاقتصادية .

وكانوا يعتقدون أن تأسيس الديمقراطية الحقة ، والمساواة التامة بين الشعوب المذكورة ـ مع الحرية الكاملة في استعمال لغاتها الخاصة في المدارس وفي سائر المصالح البلدية والحكومية ـ ، سيطمئن كل ما كان لها وما يمكن أن يكون لها من « مطالب قومية ».

ولذلك كانوا يرون من الضروري تقسيم البلاد التي ستبقى داخل حدود الدولة الروسية إلى مناطق وأقطار عديدة ، يتمتع كل منها بحكم ذاتي يتناسب وأحوالها ـ ويتراوح بين الاستقلال السياسي مع الاتحاد الفدرالي ، وبين الاستقلال الإداري وبين اللامركزية الواسعة النطاق . وطبيعي أنهم ، عندما يبحثون في تعيين وتحديد تلك المناطق والأقطار ، كانوا يرون من الضروري أن يأخذوا بنظر الاعتبار الأحوال الاقتصادية بجانب أمور اللغة والثقافة .

ويتبين من كل ما سبق : أن الماركسيين الروس كانوا ينظرون إلى قضايا القوميات من زوايا خاصة ، تحت ظروف خاصة ، تتغلب فيها الرغبة في التوصل إلى خطط سياسية ناجعة ، على نزعة الوصول إلى حقائق علمية مجردة .

ولذلك ، لا أغالي إذا قلت : إن نظرية ستالين تشبه « خطة سياسية »، أكثر مما تشبه « نظرية علمية ».

ولهذا السبب ، لا أستغرب كثيراً « التناقض » الذي أظهرته آنفاً .

وخلاصة القول : لهذه الأسباب أو لغيرها من الأسباب ، قد انحرف ستالين عن سواء السبيل في بحثه عن مقومات الأمة الأساسية ، عندما اعتبر « الحياة الاقتصادية المشتركة » من مقومات الأمة الأساسية بعد أن استبعد ـ بحق ـ « الدولة » من عداد تلك المقومات .

لأن الحياة الاقتصادية المشتركة ، لا تتيسر إلا بعد تكوين « الدولة القومية » . فيجب أن تعتبر من « نتائج » تكوين الأمة واستقلالها ، لا من عوامل تكوينها .

القومية والرأسمالية في نظر الماركسيين

إن نزعة « التفتيش عن العوامل الاقتصادية في كل شيء » ـ التي استحوذت على تفكير الماركسيين ، لم تقف عند حد حملهم على اعتبار « الحياة الاقتصادية المشتركة » من الشروط الأساسية لتكوين الأمة ، بل دفعتهم إلى أبعد من ذلك في هذا المضمار : إنها جعلتهم يربطون الحركات القومية بمقتضيات الرأسمالية ، ويزعمون أن القومية وليدة العهود الرأسمالية .

من المعلوم أن النزعات القومية اكتسبت قوة كبيرة وصارت تؤثر في تكوين الدول وتفليشها خلال القرن التاسع عشر . والرأسمالية أيضاً نشأت وترعرعت خلال القرن المذكور .

فقد اعتبر الماركسيون هذا « التزامن » دليلا على وجود علاقات سببية بين الأمرين ، وزعموا أن الرأسمالية ، سببت قيام الحركات القومية ، لأن « الدولة القومية » التي ترمي إلى تكوينها كل الحركات القومية ، تشكل أوفق النظم وأفضلها لتحقيق مطالب الرأسمالية .

فيجدر بنا أن ندرس هذه الصفحة من الآراء الماركسية أيضاً ، لإتمام أبحاثنا في رأي الماركسيين في القومية .

ـ ١ ـ

أ ـ لقد أشار لينين إلى علاقة الحركات القومية بالرأسمالية ، في مقالة نشرها سنة ١٩١٤ ، تحت عنوان « حق الأمم في حكم نفسها وتقرير مصيرها » .

وقد وصف لينين هذه العلاقة وعللها ـ في المقالة المذكورة ـ بالعبارات التالية :

« إن عهد انتصار الرأسمالية على الفيودالية « أي الإقطاعية » انتصاراً نهائياً . قد اقترن في كل أنحاء العالم ، بحركات قومية .

ولهذه الحركات القومية أساس اقتصادي ، يتضح مما يلي :

إن الانتصار التام للإنتاج التجاري ، كان يقتضي استيلاء البورجوازية على السوق الداخلي . وذلك كان يستلزم اتحاد البلاد التي يتكلم سكانها لغة واحدة ، لتكوين دولة واحدة ، وكان يقتضي إزالة جميع الحواجز التي تعرقل نمو تلك اللغة وتدعمها بالأدب . فإن اللغة ، واسطة عظمى للاتصال بين بني البشر . إن وحدة اللغة وانكشافها الحر ، يكونان أهم الشروط الضرورية لقيام تبادل تجاري حر تماماً ، وشامل حقيقة ، وملائم لمقتضيات الرأسمالية العصرية تمام الملاءمة . كما أنه شرط لاتصال السوق اتصالا وثيقاً بكل منتج وكل بائع وكل مشترٍ .

ولذلك نجد أن تكوين « الدول القومية » التي تضمن تطلبات الرأسمالية العصرية بأحسن الصور ، صار المنزع الخاص لكل حركة قومية . إن أعمق العوامل الاقتصادية تتضافر على تحقيق هذه الغاية وتكوين الدول القومية . ويتبين من ذلك : أن الأمر الطبيعي والسويّ في عهد الرأسمالية بالنسبة إلى أوروبا الغربية ، وبالاحرى ، بالنسبة إلى العالم المتمدن بأجمعه ، هو « الدولة القومية » .

ب ـ إن ستالين أيضاً تبنى هذه الفكرة . حتى إنه دافع عنها بكل اهتمام ، سنة ١٩٢٩ ، في الرسالة الجوابية ـ التي ذكرت ما جاء فيها في فصلها الأول ، في بحثي السابق .

وقد قال ستالين ، في الفصل الثاني من تلك الرسالة ، رداً على رأي « الرفيقين مشكوف وكوفالتشوف » في هذه القضية ، ما يلي :

« إنكما تزعمان أن الأمم كانت قد تولدت ووجدت قبل الرأسمالية . ولكن كيف كان يمكن أن تتكون الأمم وأن توجد ، قبل الرأسمالية ، في عهد الإقطاعية ، عندما كانت البلاد مجزأة إلى إمارات مستقلة ، لا يرتبط بعضها ببعض بروابط قومية ، فضلا عن أنها كانت تنكر بإصرار ضرورة أمثال تلك الروابط ؟

الأمم ـ خلافاً لمزاعمكما المغلوطة ـ ما كانت وجدت ، ولا كان يمكن أن توجد ، قبل عهد الرأسمالية ، طالما ما كانت وجدت ، بعد ، الأسواق القومية ، كما أنه ما كانت وجدت ، بعد ، المراكز القومية الاقتصادية والثقافية ، وبالتالي ما كانت وجدت العوامل التي تقضي على التجزئة القومية لشعب ما ، وتجمع شتات الشعب المذكور لتكوين « كل قومي » .

في الواقع إن عناصر الأمة ، أعني وحدة اللغة والأرض والثقافة ، لم تهبط من السماء ، وإنما تكونت بالتدريج ، منذ عهد ما قبل الرأسمالية . ولكن هذه العناصر كانت إذ ذاك في حالة رشيمية .

وهي ـ في أفضل الحالات ـ كانت بمثابة « عوامل كامنة » تساعد على تكوين الأمة في المستقبل ، عندما تتوفر الظروف الملائمة لذلك . وهذه الإمكانات الكامنة لم تتحول إلى واقع ، إلا في عهد نهوض الرأسمالية ، مع اسواقها القومية ومراكزها الاقتصادية والثقافية ».

ج ـ هذه هي الملاحظات والحجج والبراهين التي سردها واستند إليها كل من لينين وستالين ، شرحاً للقول القائل « إن الأمم العصرية وليدة عهد الرأسمالية ».

وقد نقلتها بكاملها من ترجماتها الفرنسية المطبوعة سنة ١٩٤٦ و ١٩٥٣ .

ـ ٢ ـ

أ ـ يلاحظ أن أس الأساس في محاكمات لينين ـ في هذه القضية ـ هو قوله : « إن توحيد البلاد التي يتكلم أهاليها لغة واحدة ، يؤدي إلى توسيع السوق التجاري وتوحيده وفق ما تتطلبه حاجات الرأسمالية ».

وقد اعتبر لينين ذلك دليلا قاطعاً على ارتباط الحركات القومية بتطلبات الرأسمالية .

ولكن يجدر بنا أن نتساءل :

ـ هل قامت كلّ الحركات القومية ، على أساس توحيد البلاد التي يتكلم أهاليها لغة واحدة ؟

إن أثبت وأظهر وقائع التاريخ المعاصر لا تسمح بالرد على هذا السؤال بغير النفي البات : كلا . . .

فإن الحركات القومية ، إذا ما قامت في بعض الأحوال على أساس توحيد البلاد التي يتكلم أهاليها لغة واحدة ، فإنها قامت في كثير من الأحوال ، بل في معظم الأحوال ، على أساس انفصال البلاد التي يتكلم أهاليها لغة تختلف عن لغة الدولة التي تحكمها .

وإذا كان النوع الأول من الحركات القومية قد أدى إلى رفع الحواجز الجمركية وتوحيد الأسواق التجارية ، إلا أن النوع الثاني منها قد أدى بعكس ذلك ـ إلى إقامة حواجز جديدة ، وتشتيت وتضييق الأسواق التجارية ، فاتجه بذلك اتجاهاً يخالف ـ بل يعاكس ـ الاتجاه الذي تتطلبه الرأسمالية العصرية ، التي أشار إليها لينين .

ومن المعلوم أن النوع الأخير من الحركات القومية ، كان سبق النوع الأول منها ، كما أنه كان أكثر عدداً ، وأشد شمولا منها : فإن انفصال بلجيكا عن هولندا ،

واستقلال اليونان عن الدولة العثمانية قد سبقا اتحاد إيطاليا ثلاثة عقود من السنين ، وسبقا اتحاد ألمانيا أربعة عقود . والحركات القومية التي قامت بها الشعوب التي كانت تابعة إلى إمبراطورية أوستريا ، قضت على الوحدة الاقتصادية التي كانت قائمة فيها ، وأوجدت ستة أسواق مختلفة . وأما الحركات القومية التي قامت بها الشعوب التابعة للدولة العثمانية ، فقد أوجدت نحو أربعة عشر سوقاً مختلفة .

خلاصة القول : إن الحركات القومية التي قامت في مختلف البلاد ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، أدّت إلى توحيد الأسواق وتوسيعها في بعض الأحوال ، وبعكس ذلك ـ إلى تشتيت الأسواق وتضييقها في أحوال أخرى .

وأعتقد أن هذه الحقائق والوقائع وحدها تكفي لهدم نظرية لينين من أساسها .

فإن لينين بنى حكمه على أمثلة ألمانيا وإيطاليا ، وغض النظر عن جميع الأمثلة الأخرى ، وبتعبير آخر : إنه أخذ بعض الوقائع التي تبدو ملائمة لنظريته ، ولم يلتفت إلى عشرات الوقائع التي تخالفها مخالفة صريحة ، وخرج بذلك على أصول البحث العلمي السليم .

ب ـ وفضلا عن ذلك ، إني أعتقد أن وقائع اتحاد إيطاليا وألمانيا أيضاً لا تؤيد نظرية لينين بوجه من الوجوه .

في الواقع أن تاريخ الوحدة في كل من إيطاليا وألمانيا ، يعرض على أنظارنا ، الحركات القومية من ناحية ، وأحداث توحد وتوسع الأسواق من ناحية أخرى . ولكن البحث العلمي يحتم علينا أن نتساءل : أي الأمرين سبق الآخر . نشوء الفكرة القومية ، أم توحد الأسواق التجارية ؟ .

إن شهادة التاريخ في هذه المسألة صريحة كل الصراحة :

في إيطاليا : لم تتوحد الأسواق التجارية إلا بعد تأسيس الوحدة السياسية . وهذه الوحدة لم تتم إلا بعد اختمار فكري وعاطفي واجتماعي . . . استغرق عدة عقود من السنين .

في ألمانيا : وحدة الأسواق الاقتصادية تمت قبل تحقيق الوحدة السياسية . إلا أنها أتت بعد سلسلة طويلة من الاختمارات الفكرية . إذ من المعلوم أن حركات توحيد الجمارك ـ المعروفة باسم الزولفراين ـ بدأت سنة ١٨٢٠ ولم تتم إلا سنة ١٨٥٢ . في حين أن الدعوة إلى الوحدة بجميع مظاهرها الفكرية والعاطفية كانت قد بدأت قبل ذلك بسنوات عديدة وكانت اكتسبت قوة كبيرة عقب هزيمة « يينا »، وما نتج عنها من

أحداث . لا ننسى أن فيخته ألقى خطبه المشهورة سنة ١٨٠٨ وآرنت نشر قصيدته الحماسية في نفس السنة .

وخلاصة القول : إنه في ألمانيا وإيطاليا ـ كما في سائر البلاد ـ بدأت الحركات القومية ، بالآثار الأدبية ، والأبحاث التاريخية ، والملاحظات الفلسفية . . . قبل أن تتناول الأوضاع الاقتصادية .

ولذلك كله ، نستطيع أن نؤكد : أن ملاحظات لينين في هذا المضمار ، تخالف شهادة الوقائع التاريخية مخالفة كبيرة .

ج ـ وأما ملاحظات ستالين في هذا الصدد ، إنها تستند على نظريته الأساسية ، التي تعتبر « الحياة الاقتصادية المشتركة » من الشروط الضرورية لتكوين الأمة ، فلا تضيف شيئاً على حجج لينين وبراهينه .

وبما أني أظهرت خطأ تلك النظرية في بحثي السابق ، كما أظهرت خطأ لينين في هذا البحث . . لم أر لزوماً لمناقشة ملاحظات ستالين في هذا المضمار .

ـ ٣ ـ

هذا ، وإذا تركنا ما قاله لينين وستالين جانباً واستنطقنا التاريخ مباشرة ، لنعرف حكمه فيما إذا كانت الحركات والنزعات القومية ، وجدت أم لم توجد ، قبل القرن التاسع عشر ، توصلنا إلى الحقائق التالية :

إن بعض الجماعات البشرية صارت تشعر بكيانها الخاص وتميز نفسها عن سائر الجماعات ، منذ القرون الأولى . فإن قصص « الهليني والأجنبي » عند اليونان و « الروماني والبارباري » في روما ، و « توران وإيران » عند الفرس ، و « العرب والعجم » عند العرب القدماء . . . كلها كانت من آثار الشعور بالقومية . والحركات الشعوبية المعروفة في تاريخ الإسلام ، كانت حركات تنافس وتنازع بين الأمم التي اعتنقت الديانة الإسلامية . إنها كانت حركات قومية ، بكل معنى الكلمة .

فلا مجال للشك أبداً في أن القوميات وجدت قبل القرن التاسع عشر .

فإذا كانت كلمة المؤرخين قد اتفقت على تسمية القرن التاسع عشر في أوروبا بـ « عصر القوميات » ، . . . فإنهم لم يقولوا ذلك لاعتقادهم بأن القوميات تكونت خلال ذلك العصر ، بل قالوا ذلك لعلمهم بأن النزعات القومية اشتدت خلال هذا العصر ، وأخذت تتغلب على سائر العوامل في أمر تكوين الدول وتحديد حدودها ، فصارت لذلك سبباً لتكوين « الدول القومية » .

وأما القول بأن « الأمم لم تتكون قبل القرن التاسع عشر . فيشبه ، إلى حد كبير ، قول من يزعم أن قوة البخار لم تكن موجودة قبل « دنيس باين » و « جيمس واط ».

ومما لا يجهله أحد : « أن القوة الناجمة من التبخر ما كانت تظهر إلا في بعض الحوادث المتفرقة : إنها كانت تحرك أغطية القدور ، عند طبخ الأطعمة ، وتسبب طقطقة الكستناء والذرة ، عند شيّها ، وتحدث الزلازل عند فوران البراكين .

إن اختراعات باين وواط لم تخلق قوة البخار ، إنما أوجدت طرقاً خاصة لزيادة تأثير تلك القوة ، وتوجيهها لخدمة مصالح الإنسان .

إن « الفكرة القومية » و « النزعات القومية » تشبه ذلك إلى حد كبير : فإن أحداث القرن التاسع عشر لم تخلق القوميات ، ولم توجد النزعات القومية ، ولكنها وفرت الظروف التي جعلت النزعات المذكورة تؤثر في « تكوين الدول ».

وعلى كل حال : إن القول بأن الأمم ما كانت وجدت ـ ولا يمكن أن توجد ـ قبل القرن التاسع عشر ، لا يستند إلى أي أساس علمي .

ذيل : حول التفسير الاقتصادي للتاريخ

كان سلامة موسى ألقى محاضرة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة سنة ١٩٢٨ ، استند فيها على نظرية التفسير الاقتصادي للتاريخ ، ونشرها في السياسة الأسبوعية الصادرة في ٢٣ فبراير .

وأنا كنت انتقدت الآراء المسرودة في المحاضرة المذكورة في العدد الرابع من « مجلة التربية والتعليم » التي كنت أصدرها ببغداد .

وقد رأيت أن أعيد نشر النقد المذكور هنا ، لأن محاضرة سلامة موسى كانت تفسر وتعلل « ثورة سنة ١٩١٩ » بالرخاء الاقتصادي الذي عم مصر خلال الحرب العالمية الأولى .

التجديد الاقتصادي أساس التجديد الاجتماعي(*)

محاضرة ألقاها الأستاذ سلامة موسى بالجامعة الأمريكية في القاهرة ؛ دعا فيها

(*) سلامه موسى، «التجديد الاقتصادي أساس التجديدالاجتماعي،»السياسة الاسبوعية،(٢٣ شباط/ فبراير ١٩٢٨).

إلى الأخذ بنظرية « التفسير الاقتصادي للتاريخ »، أو « النظر المادي إلى التاريخ ». وهي النظرية التي « ترد جميع البواعث التي بعثت الانقلابات الكبرى في التاريخ سواء أكانت دينية أم أجتماعية أم سياسية إلى عوامل اقتصادية ومـاليه . بل تعدو ذلك إلى تفسير تاريخنا الراهن ، أي أحوالنا الحاضرة وتبين أن مركز كل طبقة اجتماعية يرجع إلى مركزها الاقتصادي ، وأن حضارة الأمة تبع للحالة الاقتصادية التي تعيش فيها ».

يقبل الأستاذ هذه النظرية ، بدون قيد ، ويحاول تطبيقها على أحوال مصر الخاصة وأحوال الشرق عامة . بدون تردد ؛ حيث يقول :

« فإذا نحن درسنا هذه النظرية لم نلبث حتى نعرف أن الفرق بيننا وبين أوروبا هو فرق في الاقتصاد فقط . . .

إن تأخرنا عن أوروبا في الاجتماع والأخلاق وفي حالة المرأة وحالة العامل ، سيستمر ما لم نغيّر الأساس الاقتصادي للأمة ، وننقلها من طور الزراعة والصناعات اليدوية إلى طور الصناعة الآلية . . .

والتجدد في الأخلاق والآداب لا يمكن إلا إذا نهض على أساس التجديد في الاقتصاد . . .

وكذلك الأدب هو ثمرة الحياة وصورتها ، فهو أيضاً يرجع إلى الحالة الاقتصادية في الأمة . . .

وللنظر إلى حالة الفلاح المصري الذي تتألف منه أربعة أخماس الأمة ؛ فهل ترجع أسباب جهله الذي هو جهل الأمة وأسباب عاداته ومعيشته التي تخجلنا جميعاً ، إلا إلى الأسباب الاقتصادية ؟ . . .»

أما النتائج العملية التي يستخرجها المحرر من هذه النظرية ، فإنها تنتهي بهذا الاقتراح : « أما عمال المدن ، فتجب العناية بهم . . . وبث الدعوة بينهم إلى تحديد النسل حتى يقل العرض ويزيد الطلب فترتفع الأجور . . . »

يظهر من ذلك أن الكاتب لا يكتفي بعرض المسألة كنظرية ، بل إنه يود أن يدخلها في عالم العمل . فيجب علينا أن ندرسها درساً وافياً ، لنرى مبلغ الخطأ والصواب فيها :

إن النظرية التي يستند عليها سلامة موسى ، هي نظرية « كارل ماركس » المعروفة باسم « المادية التاريخية Matérialisme Historique أو « الجبر الاقتصادي » Deter-minisme économique .

وأول ما استلفت نظرنا عند قراءة هذا المقال هو الفرق الموجود بينه وبين مقال

آخر نشر في مجلة أخرى قبل مدة وجيزة ، بتوقيع المحرر نفسه : كتب الأستاذ سلامة موسى في مجلة الهلال في شهر يناير الأخير ، مقالا تحت عنوان « علل الحوادث والانقلابات ، التفسير الاقتصادي للتاريخ » بحث فيه عن النظرية نفسها ، ولكنه قيدها ببعض القيود ؛ حيث قال :

« إن القائلين بنظرية التفسير الاقتصادي للتاريخ ، لا ينسبون جميع حوادث التاريخ من حروب وثورات وارتقاء وسقوط وتطور وفنون وثقافة وجهل إلى العوامل الاقتصادية ـ وإنما يضعون هذه في الاعتبار الأول .

فلا شك في أن النهضة الدينية قد تبعث على الحرب كما حدث في الحروب الصليبية ، وقد تبعث على الثقافة كما حدث للإسلام . وكذلك وجود شخص مثل نابليون أو الإسكندر أو محمد علي باشا له من التأثير في التاريخ ما لا يمكن إنكاره . وكذلك ظهور مذهب أو دين جديد ، قد يبدل الأخلاق . ولكن الاعتبار الأول للعوامل الاقتصادية » (ص ٢٧٠) .

إن مقارنة هذه الأسطر بالكلمات الآنفة الذكر التي نقلناها عن المقالة الأخيرة ، يظهر للعيان ، مبلغ تطرف المحرر في الأخذ بالنظرية المبحوث عنها بدون قيد ولا شرط .

لا شك في أن الحياة الاقتصادية من أهم فروع الحياة الاجتماعية ؛ فالتحولات التي تحدث فيها لا تخلو من التأثير في سائر فروع الحياة الاجتماعية بأجمعها . غير أن الحياة الاجتماعية معقدة أشد التعقيد ، كما أن العوامل الاجتماعية متشابكة أشد الاشتباك ، فهي لا تؤلف سلسلة بسيطة تتوالى فيها الحلقات الواحدة تلو الأخرى ، وتتفرع فيها النتائج من الأسباب بدون اشتباك ، بل تؤلف شبكة معقدة ، تتقابل وتتعاكس فيها التأثيرات بلا انقطاع .

فمن العبث أن نحاول إرجاع أسباب التطورات الاجتماعية إلى عامل واحد ؛ أو أن نرمي إلى تفسير جميع الحوادث التاريخية على نمط واحد ؛ أما أهم الأسباب والعوامل في هذه الحوادث ، فيختلف باختلاف الأدوار ، وإذا وجدنا بين الحوادث التاريخية ما كان ناتجاً في الدرجة الأولى عن الأحوال الاقتصادية ، فإننا لا نلبث أن نجد بين التحولات الاقتصادية أيضاً ما كان ناتجاً عن أسباب اجتماعية أخرى .

فإذا أمعنا النظر في الأدلة التي أوردها الأستاذ سلامة موسى ، نرى أن معظمها تنقلب على النظرية التي يدافع عنها :

١ ـ يقول سلامة موسى : « كلنا يعرف الآن أننا نعيش في عصر صناعي أو في عصر الآلات . ولكن هناك شيئاً نعجب منه وهو أن الأمم القديمة مع ما أبدت من ذكاء وحذق في بحث

النظريات الفلسفية ، مثل الإغريق وغيرهم لم يخترعوا هذه الآلات بل لم ينزعوا هذه النزعة إلى الاختراع فما علة ذلك ؟»

يجيب المحرر على هذا السؤال ، بجواب حاسم ونهائي :

« العلة واضحة : وهي أن تلك الأمم تجيز الرق ، فكان العبد يؤدي لهم ما تؤديه الآلة الآن في الوسط المتمدن ».

فلنتعمق في البحث والتفكير ، قبل أن نسلّم بصحة هذا التعليل . لماذا كانت تجيز تلك الأمم الرق ؟ ولماذا لا تجيزه الأمم الحاضرة ؟ هل لذلك أيضاً ثمة أسباب اقتصادية ؟ إذا كان الأمر كذلك ، فما هي تلك الأسباب ؟ وإلا ، أفلا يعني ذلك ، أن العامل الأصلي ـ في هذه الأمور ـ ليس اقتصادياً ؟ .

لا يتطرق سلامة موسى إلى هذه المسائل ؛ غير أنه يعزو أمر « إلغاء الرق » في أمريكا إلى « الأقدار »، حيث يقول في محل آخر من المقال :

« أكبر نعمة أنعمت بها الأقدار على الولايات المتحدة وأصابتها بها في صورة نقمة هي الحرب الأهلية التي ألغي بها الرق حوالى سنة ١٨٦٩ . لأن زوال الرق حثها على أن تخترع من الحديد والنار آلات صماء تقوم مقام العبيد ».

الأقدار ! . وما شأن « الأقدار » في تحليل العلل وتفسير الحادثات ؟ ولماذا نكلف أنفسنا عناء البحث والتفكير ، إذا كنا مصممين على الاكتفاء بمثل هذه التفاسير اللفظية ؟ في الخطوة الثانية من خطوات التعليل يسأل الكاتب : لماذا اخترع الأمريكان الماكينات والآلات ؟ ويجيب على هذا السؤال بقوله : « لأنهم ألغوا الرق ، أثر الحرب الأهلية » ولكن ، لماذا حدثت هذه الحرب التي ألغي بها الرق ؟ لم يتردد الكاتب من الإجابة على هذا السؤال بقوله : « إن الأقدار أنعمت بها على الولايات المتحدة ».

إن حرب الرق من حوادث النصف الأخير للقرن : فجميع صفحاتها مدونة ، وجميع أسبابها ظاهرة ، فلا لزوم للالتجاء إلى كلمة الأقدار في شأنها . ومن الحقائق الراهنة أن نظام الرق لم يشمل قط جميع الولايات المتحدة ، بل ظل خاصاً بالولايات الجنوبية ؛ أما الجهود المتعلقة بإلغائه فابتدأت على شكل مناقشات قلمية ، ومجادلات خطابية ، ومنافسات انتخابية ، واستمرت على هذه الأشكال نحو ثلاثة أرباع القرن ، قبل أن تحولت إلى حروب مسلحة . فلو سلّمنا مؤقتاً بأن الاختراعات حدثت من جراء حادثة اقتصادية ـ وهي حادثة إلغاء الرق ـ فإنه لا يمكننا أن ننكر أن هذه الحادثة الاقتصادية كانت نتيجة لحركة فكرية . فنضطر إلى القول بأن الاعتبار الأول في هذه المسألة يعود إلى حادثات فكرية لا اقتصادية .

هذا ، ومن المعلوم أن حركة اختراعات الآلات ، وإن تجلت بأجلى مظاهرها في أمريكا ، إلا أنها نشأت في أوروبا ، وتوسعت توسعاً كبيراً حتى في الولايات المتحدة قبل إلغاء الرق بمدة غير يسيرة . فتعليل هذه الاختراعات بإلغاء الرق ، يكون بمثابة تعليل الحادثات بما يحدث بعدها ولا حاجة لبيان أن ذلك يخالف « مفهوم العلة » كل المخالفة ، ويناقي « المنطق العلمي » كل المنافاة .

أما عدم اختراع هذه الآلات من قبل الأمم القديمة « مع ما أبدت من ذكاء وحذق في بحث النظريات الفلسفية »، فإننا لا نرى فيه ما يستوجب العجب ، لأن بحث النظريات الفلسفية ـ بأشكالها القديمة ـ لا يكلف الإنسان شيئاً غير التفكير المجرد ، ولا يتقيد بشيء من التجارب والمشاهدات ؛ أما اختراع الآلات ، فيتوقف على اكتشاف قوانين الطبيعة ، وذلك يتطلب درس الحادثات بصورة تفصيلية ، والقيام بتجارب ومشاهدات عديدة بصورة متمادية ؛ فلا عجب والحالة هذه إذا تقدمت الأبحاث الفلسفية على الاكتشافات العلمية والاختراعات الآلية .

لا شك في أن « المنافع الاقتصادية » في الدور الأخير ، أخذت تشجع الأبحاث العلمية والاختراعات العملية ، بمقياس واسع . ولكن الأمور لم تجر على هذا المنوال في كل الأدوار : إن تاريخ المخترعات ، يظهر لنا بكل وضوح ، أن معظم الاختراعات ابتدأت بأشكال بعيدة عن كل نوع من أنواع النفع المادي والاقتصادي ؛ فالاقتصاديات لا يمكن أن تعتبر العامل الأصلي في نشوء الاختراعات .

٢ ـ يذكر الأستاذ سلامة موسى « ظهور البروتستانتية وانتشارها » في عداد الدلائل التي تؤيد نظرية « التفسير الاقتصادي للتاريخ ». حيث يقول :

« وقد كانت البروتستانتية في أسبابها الظاهرة والباطنة تنهض على بواعث اقتصادية . . . » « الملوك والأمراء كانوا ينظرون بعين الطمع إلى أوقاف الكنيسة وما إن ظهرت البروتستانتية حتى استندوا إليها واستولوا على هذه الأوقاف . . . » « ثم كانت التجارة قد انتشرت فاحتاج التجار إلى الربا وكانت الكنيسة لا تسمح به ؛ فجاءت البروتستانتية موافقة للتجارة وسمحت به » الهلال ص ٢٦٧) .

فلنمعن النظر في التحليلات والتعليلات : لو صحت هذه النظرية من وجهة السبب الأول ، وبتعبير آخر لو كان « طمع الأمراء والملوك بأوقاف الكنيسة » من العوامل الأصلية في ظهور البروتستانتية وانتشارها ، لوجب أن يكون هذا الانتشار متناسباً مع مقدار أوقاف الكنيسة ، وأن تظهر البروتستانتية وتنجح في البلاد التي فيها أوقاف كنيسة كثيرة قبل غيرها . . . هل يستطيع سلامة موسى أن يدعي ذلك ؟ وأن يقول مثلا إن أوقاف الكنيسة في ألمانيا أكثر منها في إيطاليا وإسبانيا ؟ أليس للكنيسة

أوقاف وأملاك في إيطاليا وإسبانيا أيضاً ؟ ولماذا لم يعتنق الملوك والأمراء البروتستانتية في تلك البلاد ، طمعاً بتلك الأوقاف !

ولو صحت النظرية من جهة السبب الثاني ، وبتعبير آخر ، لو كانت حاجة الربا ومطالب التجارة من العوامل الأصلية في ظهور البروتستانتية وانتشارها ، لوجب أن تظهر البروتستانتية وتنجح في البلاد التجارية قبل غيرها ؛ فهل يستطيع الأستاذ أن يدعي ذلك ؟ وأن يقول مثلا : إن الحركة التجارية في ألمانيا كانت أكبر منها في أيطاليا وإسبانيا ؟ لماذا ظلت البرتغال ، والبندقية كاثوليكيتين ، مع أنهما أصبحتا في مقدمة البلاد التجارية ؟

هذا وقد قال سلامة موسى بين الفقرات المدرجة آنفاً « إن البروتستانتية نجحت في البيئات الصناعية والزراعية بينما الكاثوليكية ثبتت في البيئات الزراعية ».

إننا لا نرى في الحقائق الراهنة ما يؤيد هذا المدَّعى : فهل كانت بلاد السويد صناعية أكثر من بلاد البلجيك ، حتى صارت بروتستانتية في حين أن الثانية ظلت كاثوليكية ؟

وإن كانت ألمانيا الآن في مقدمة البلاد الصناعية ، فهل كانت كذلك عندما خاضت غمار الحروب المذهبية ، في القرن السادس عشر أيضاً ؟

إن التاريخ يشهد على خلاف ذلك تماماً .

٣ ـ يذكر الأستاذ سلامة موسى ثورة مصر التي حدثت سنة ١٩١٩ أيضاً ، كدليل على النظرية المبحوث عنها . إنه يقول :

«هذه النهضة لم تقم إلا على أسس اقتصادية . وذلك أنه حين راجت الأعمال وكثرت الأرباح وارتفعت أسعار القطن ، وعم اليسار ، زادت الآمال وقوّت الرجاء . بل زادت كرامتنا الاجتماعية بزيادة كرامتنا الاقتصادية. فزادت أطماعنا من الاستقلال، وعمدنا إلى الثورة »(السياسة الأسبوعية).

إننا نفهم البحث عن الرخاء الاقتصادي كعامل من جملة العوامل التي أثرت في سير النهضة والثورة في مصر ، ولكننا لا نفهم البحث عنه كعامل أساسي لثورة ١٩١٩ . يجب أن لا يغرب عن بالنا أن تلك السنة كانت سنة الصلح ؛ وكانت وراءها الحرب العالمية ، بجميع ما أحدثته وتركته من انقلابات ووعود ودعايات، وكان وراءها نهضة أدبية وفكرية مستمرة منذ بضعة عقود من السنين ؛ وفكرة قومية ووطنية آخذة في الاختمار ، كذلك ، منذ عشرات السنين . وفوق كل ذلك ، أخبار مؤتمر الصلح الذي انعقد لتصفية شؤون الحرب ، ومناظر وفود الأمم المستضعفة التي

أخذت تتقاطر عليه للمطالبة بالاستقلال والحقوق . وفي الأخير ، إقدام الأمم المختلفة على إعلان الاستقلال ، من أرمينيا وجورجيا ، إلى ليتوانيا وفنلانديا . . . فهل يجوز لنا أن نبحث عن العامل الأصلي للثورة المصرية في الأحوال الاقتصادية ، أمام جميع هذه الحوادث الخطيرة والعوامل الكبيرة . هل يجوز لنا أن نقول : إن الرخاء الاقتصادي أثر في « زيادة الأطماع السياسية » أكثر من جميع تلك الحوادث المحلية والعالمية ؟

نحن نعتقد أن الأسباب التي سردناها آنفاً لا تبقي مجالاً للشك في أن النظرية التي بحث عنها الأستاذ سلامة موسى ، مشوبة بتطرف كبير . . . وإذا درسنا تاريخ نشوئها علمنا بأنها ظهرت بمثابة رد فعل على النظريات الاجتماعية الفكرانية ، وما لبثت أن تحولت إلى « سلاح حرب » في أيدي الاشتراكيين وأنها خرجت لهذا السبب عن دائرة البحث العلمي البحت ، ودخلت في دائرة الجدال السياسي العنيف ؛ فانغمرت حصة الحقيقة التي كانت أظهرتها هذه النظرية ، في لجة من الغلو والإفراط .

القومية والدين(*)

ينظر البعض إلى مسألة « القومية العربية والديانة الإسلامية » كأنها مسألة دينية ، ولذلك يعتبر عدم إدخال الدين بين « مقومات الأمة الأساسية » إهمالا للدين ، بل استخفافاً به .

هذه نظرة خاطئة ، تخالف مقتضيات البحث العلمي الجدي ، كما تنافي مناحي التفكير الديني السليم .

فإن درس هذه المسألة دراسة علمية ـ مستقلة عن المعتقدات الدينية ـ لا يعني إهمال شأن الدين ، بل إنما يعني ترك الأمور السياسية خارج نطاق الأبحاث الدينية ، وذلك وفقاً لحديث النبي العربي العظيم : « أنتم أعلم بأمور دنياكم » .

أنا لا أجهل أن هناك من يدّعي أن الحديث الشريف المذكور كان صدر بمناسبة « تأبير النخل » فلا يجوز تشميله على قضايا السياسة بوجه عام ، والسياسة القومية بوجه خاص ؛ ولكني أتساءل : هذه القضايا ، ألم تكن أشد اتصالا بأمور الدنيا ـ وأكثر إيغالا في متاهاتها المعقدة ـ من عملية تأبير النخل ، آلاف وآلاف المرات .

ومع الأسف الشديد ، أن أحد أساتذة التاريخ ساهم في تعقيد هذه المسألة ، ومزجها بالأمور الدينية لأنه نعت القومية باللادينية .

ولكن قليلاً من التأمل يكفي للبرهنة على أن إلصاق اللادينية بالقومية لا يختلف عن إلصاقها بالطب والهندسة والزراعة . .

(*) من محاضرات معهد الدراسات العربية العالية .

إذ من المعلوم أن الطبيب ، عندما يسعى إلى تشخيص المرض ، ووصف الدواء الشافي ، وإجراء العمليات الجراحية . . . لا يستنبط معلوماته وخططه من أحكام الدين وأقوال الفقهاء ، بل يستوحيها من أبحاث علوم الأمراض والتشريح والجراحة . فهل يخطر على بال أحد ـ اليوم ـ أن يتهمه من جراء ذلك ، بالخروج على أحكام الدين أو بإهمال الذين ؟

وكذلك الأمر في مسائل الهندسة والزراعة والحرب .

لماذا لا تقاس المسائل السياسية والقومية بقضايا الطب والهندسة والزراعة والحرب ؟

أن الأبحاث التي نشرتها في مؤلفاتي المختلفة أظهرت إلى العيان وبأجلى المظاهر وأجلها ، الدور العظيم المنقطع النظير الذي قام به « ظهور الإسلام » في تكوين الأمة العربية وتوسيع نطاق العروبة ، مع ترسيخ أركان بنيانها ، وتشديد مقاومتها لعوامل التجزئة التي عصفت بها . ومع كل ذلك لم تر تلك الأبحاث مجالاً ولا لزُوماً لاعتبار الدين من المقومات الأساسية للقومية العربية .

ومما تجدر الإشارة إليه ، بكل اهتمام ، وبوجه خاص : أن الأبحاث المذكورة سارت في الاتجاه الذي كان اتجه إليه أعاظم رجال الدين الإسلامي منذ قرن من جمال الدين الأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي إلى عبد الحميد الزهراوي وعلي عبد الرازق . إن الأبحاث التالية توضح ذلك توضيحاً تاماً .

القومية العربية والديانة الإسلامية

إن دراسة « تاريخ الأمة العربية » دراسة علمية ـ مستندة إلى الوقائع والأحداث ـ بقطع النظر عن الاعتبارات الاعتقادية ـ توصل الباحثين إلى تقرير الحقائق التالية :

أ ـ إن الحركة الإسلامية كانت واقعة تاريخية هامة ، أوجدت تحولا انقلابياً خطيراً في أحوال العرب ، كما أنها أثرت في سير التاريخ العام أيضاً تأثيراً قوياً جداً .

هذه حقيقة لا يستطيع إلا أن يسلم بها كل باحث ، سواء أكان عربياً أم غير عربي ، مسلماً أم غير مسلم .

ولكن الحركة الإسلامية ، لم تبق مرتبطة بالقومية العربية ارتباطاً تاماً . لأن بعض الجماعات استعربت دون أن تعتنق الديانة الإسلامية . وبعكس ذلك فإن

بعض الجماعات اعتنقت الديانة الإسلامية ، دون أن تستعرب ، وتكوّنت بذلك جماعات عربية غير مسلمة من ناحية ، وأمم إسلامية غير عربية من ناحية أخرى .

هذه أيضاً حقيقة لا يمكن أن يختلف فيها اثنان .

ب ـ إن تاريخ العرب دخل في طور جديد هام ، بظهور الإسلام .

ولكن من الخطأ أن يظن أن العرب كانوا أمة بدائية محرومة من الحضارة قبل الإسلام .

فإن المعلومات التاريخية والآثارية التي تجمعت لدى الباحثين ، لا تترك أي مجال للشك في ذلك .

وحتى اننا إذا تركنا تلك المعلومات جانباً ، وأمعنا النظر في اللغة العربية نفسها ، اضطررنا إلى التسليم بأنها لم تكن لغة شعب بدائي . محروم من الحياة الفكرية . لأننا نجد في القصائد الجاهلية ، وفي القرآن الكريم الذي خاطب معاصري الرسالة المحمدية وأثر فيهم أعمق التأثير ، طائفة كبيرة من الكلمات التي تدل على معان مجردة جداً . ولا مجال للشك في أن وصول التجريد الذهني إلى هذا الحد من التقدم ، مما لا يمكن أن يتم دون أن يكون وراء ذلك حياة فكرية وتأملية شديدة .

ولهذا السبب نستطيع أن نؤكد أن إنكار وجود حضارة وحياة فكرية عند العرب قبل الإسلام لا يتفق مع الحقائق العلمية بوجه من الوجوه .

ج ـ ومع هذا يجب ألا يغرب عن البال أن العرب قبل الإسلام كانوا قليلين ، كما أن مواطنهم كانت محدودة نسبياً ، فإن البلاد التي تستحق النعت بالعربية ، كانت منحصرة في الجزيرة العربية ، وبحافات بعض البلاد المجاورة لها ، وأما توسع حدود العروبة إلى سائر أنحاء العالم العربي الحالي ، فقد تم بفضل الفتوحات العربية التي سارت تحت راية الإسلام .

فإن معظم أقسام العراق والشام ، وجميع أنحاء أفريقيا الشمالية ـ من مصر والسودان إلى المغرب الأقصى ـ كانت غير عربية ، ولم تستعرب إلا بعد الإسلام .

إن المؤرخين والكتاب الذين دونوا تاريخ الإسلام ، لم يقدروا أهمية « أحداث الاستعراب » حق قدرها ، فاكتفوا بتفصيل الفتوحات ـ وما تبعها من أحداث سياسية ـ دون أن يعيروا قضايا « استعراب » البلاد المفتوحة أدنى اهتمام .

إن « تاريخ الأمة العربية » لا يمكن أن يأخذ شكلا علمياً حقيقة إلا عندما يتلافى هذا النقص ، ويتتبع أحداث الاستعراب .

د ـ في الواقع أن سكان الجزيرة العربية لم يبقوا منطوين على أنفسهم في جزيرتهم على كر الأزمان . بل إنهم كانوا ينزحون من الجزيرة إلى البلاد المجاورة ، قبل الإسلام أيضاً . وذلك تارة عن طريق التسرب التدريجي وطوراً عن طريق الهجرة الجماعية ، تارة نحو الشمال ، إلى ما بين النهرين وبر الشام ، وطوراً نحو الغرب ، إلى مصر والسودان ، عن طريق برزخ السويس وباب المندب . والتاريخ يعطينا معلومات كثيرة عن الموجات البشرية التي تدفقت من الجزيرة العربية إلى خارجها في مختلف العصور القديمة .

إلا أن القبائل العربية التي كانت تنزح من الجزيرة خلال عصور ما قبل الإسلام، كانت تفقد صلاتها مع موطنها الأصلي ، وتتعرض إلى سلسلة من الأحداث والتطورات التي تنسيها ماضيها ، وتؤدي إلى اندماجها بسكان البلاد التي تستوطنها .

ولكن الموجة البشرية التي تدفقت من الجزيرة العربية عند ظهور الإسلام ، قد امتازت عن سابقتها من هذه الوجوه امتيازاً هاماً جداً . إنها لم تفقد صلاتها بمنبعها الأصلي ، بل ظلت وثيقة الاتصال به من الوجهتين المادية والمعنوية ، وفضلا عن ذلك ، استطاعت أن تنشر لغتها في مواطنها الجديدة ، وانتهت إلى تعريب سكان أقطار واسعة من البلاد المفتوحة تعريباً تاماً .

هـ ـ ولكن الإسلام لم يحتم على أهالي البلاد المفتوحة اعتناق الدين الجديد . ولذلك قد استعربت جماعات كبيرة من سكان البلاد المفتوحة دون أن تعتنق الديانة الإسلامية . فتكونت بذلك جماعات عربية غير مسلمة . فاشترك هؤلاء بالحياة العلمية والأدبية العامة ، وساهموا في الإنتاج العلمي والأدبي العربي مساهمة فعّالة بجانب إخوانهم المسلمين . وقد نبغ من بينهم عدد غير قليل من الكتّاب ، والخطباء ، والشعراء والعلماء . . . سواء في العصور القديمة أو في العصر الحديث .

و ـ ومما يجب أن لا يغرب عن البال أن اللغة العربية ، بعد أنْ أصبحت لغة الجميع في هذه البلاد الشاسعة ، تعرضت إلى محن خطيرة ، مدة قرون طويلة ، بسبب ما طرأ على العالم العربي من التفكك السياسي ، والجمود الفكري والاجتماعي ، والانحطاط الثقافي . لأن كل ذلك كان من شأنه أن يؤدي إلى ارتخاء الروابط المادية والمعنوية بين مختلف الأقطار العربية ، ويفسح مجالا واسعاً لتغلب العامية ، ويطلق العنان للهجات المحلية . ولذلك أصبحت اللغة العربية معرضة لخطر التفكك التام ، والتفرع إلى لغات عديدة يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً ، ولا يترك مجالا لتفاهم المتكلمين بها . . وذلك مثلما حدث للغة اللاتينية .

وغني عن البيان ، أنه لو حدث ذلك ، لأدى حتماً إلى انشطار الأمة العربية إلى أمم مختلفة ، ولما بقي على البسيطة شيء يستحق التسمية باسم « القومية العربية .

ولكن القرآن ، وقف سداً منيعاً أمام هذه الأخطار الجسيمة ، وحال دون استشراء هذا التفكك . وذلك لكونه عربياً ، ولكون الديانة الإسلامية تفرض على جميع المسلمين والمسلمات حفظ طائفة من آياته ، وتلاوتها كل يوم عدة مرات خلال الصلوات .

فلا مجال للشك في أن هذه العوامل ، هي التي حالت دون اندثار اللغة العربية الفصحى تحت رمال العامية التي ظلت تعصف بها طوال عصور الانحطاط ، وهي التي حفظت لها وحدتها وحيويتها ، ويسرت لها إمكان الانبعاث والازدهار في عصر النهضة الحديثة .

ونظراً لارتباط القومية باللغة ، نستطيع أن نقول : وهي التي حفظت القومية العربية من التشتت والزوال .

ز ـ ومما يجب أن لا يغرب عن البال في هذا المضمار ، أن اللغة العربية صارت لغة الدين والصلاة عند العرب غير المسلمين أيضاً .

فإن العرب النصارى ترجموا الكتاب المقدس إلى العربية ، فصاروا يتلون الإنجيل باللغة العربية ، ويبتهلون إلى الله باللغة العربية ، ويرتلون أناشيدهم الدينية أيضاً باللغة العربية ، كما صار رجال دينهم يعظونهم باللغة العربية .

لذلك ، نستطيع أن نقول : إن اللغة العربية أصبحت لغة الدين والصلاة ، عند المسلمين والنصارى على حد سواء .

ح ـ ومما يجب ملاحظته أن الديانة الإسلامية انتشرت في أقطار أوسع بكثير من تلك التي رسخت فيها اللغة العربية .

ومن المعلوم أن هذا التوسع كان عظيماً جداً ، في شرق البلاد العربية وفي شمالها الشرقي .

فإن الفتوحات العربية في الشرق كانت قد وصلت إلى أسوار الصين وأنهار الهند ، وأدخلت تلك البلاد في حظيرة الإسلام ، إلا أنها لم تستطع أن تضمها إلى حوزة العروبة .

فإن أهالي بلاد فارس وما وراءها عندما دخلوا تحت حكم العرب اعتنقوا الديانة الإسلامية ، ولكنهم قاوموا عوامل الاستعراب . في الواقع أن لغات تلك البلاد قد

تأثرت باللغة العربية تأثراً عميقاً . ومع ذلك ، فإنها لم تفقد شخصيتها ، فبقيت تلك البلاد غير عربية ، وإن كانت قد أصبحت إسلامية .

فتكونت بذلك أمم إسلامية غير عربية . وقام في البلاد التي تقطنها تلك الأمم عدد كبير من الدول الإسلامية « غير العربية » .

ط ـ ثم إن البعض من هذه الدول غير العربية ، استطاعت أن تقوم بفتوحات عظيمة ، تحت راية الإسلام . وهذه الفتوحات نشرت الديانة الإسلامية في بلاد واسعة الأرجاء ، دون أن تنشر معها اللغة العربية .

فإن فتوحات المغول في الهند ، وسعت رقعة الإسلام في تلك البلاد . ولكنها لم تنشر اللغة العربية فيها ، بل ولدت ونشرت لغة جديدة ، مزيجاً من الفارسية والتركية والعربية .

وأما فتوحات الأتراك ـ السلجوقيين والعثمانيين ـ فقد نشرت الديانة الإسلامية في آسيا الصغرى وفي بلاد البلقان ، ولكنها نشرت معها اللغة التركية .

وقد توسعت من جراء ذلك كله ، رقعة البلاد الإسلامية « غير العربية » .

ي ـ وفي الأخير ، يجب أن لا يغرب عن البال ، أن الديانة الإسلامية انتشرت في جزائر البحار الشرقية ووصلت إلى أقاصي أندونيسيا ، على يد العرب ، بعد عصور الفتوحات . وقد تم هذا الانتشار بجهود أفراد من التجار ورجال الدين الذين كانوا يرحلون من جنوب الجزيرة العربية إلى تلك البلاد النائية بحراً ، بالسفن الشراعية .

ومن الطبيعي أن جهود عدد محدود من الدعاة المتحمسين بين كتل عظيمة من الأهلين ، ما كان يمكن أن تغير لغة هؤلاء وقوميتهم ، وإن كانت قد استطاعت أن تلقنهم الدين الإسلامي .

ولهذا السبب دخلت تلك البلاد في حوزة الإسلام ، إلا أنها حافظت على لغاتها الخاصة ، فلم تصبح عربية .

وهذا أيضاً أدى إلى توسيع رقعة البلاد الإسلامية « غير العربية » توسيعاً عظيما .

يتضح من الحقائق التي سردناها آنفاً : أن الديانة الإسلامية لعبت دوراً هاماً في تقدم القومية العربية وتوسعها ، لأنها :

أولا : كانت « القوة الدافعة » للفتوحات العربية ، التي نشرت اللغة العربية ، ووسعت نطاق القومية العربية .

ثانياً : صارت « القوة الواقية » التي أكسبت اللغة المذكورة نوعاً من « المناعة » ضد عوامل التفرع والتفتت ، وصانت بذلك القومية العربية من الانشطار ، في عهد انحطاطها الطويل .

ولكن ذلك لا يعني : أن القومية العربية ظلت مرتبطة بالديانة الإسلامية لأنه : قد تكوّنت أمم إسلامية غير عربية من ناحية ، وجماعات عربية غير مسلمة من ناحية أخرى .

القومية والدين في البلاد العربية

- ١ -

أ - من المعلوم أن معظم أقسام البلاد العربية دخل تحت حكم الدولة العثمانية ، خلال القرن السادس عشر ، ولم يبق منها خارج حكم الدولة المذكورة ، سوى المغرب الأقصى من جهة ، وقلب الجزيرة العربية وجنوبها من جهة أخرى .

والحكم العثماني الذي تأسس بهذه الصورة أصبح « مألوفاً » في البلاد العربية ، لطول أمده من ناحية ، ولاكتسابه صفة « الخلافة الإسلامية » من ناحية أخرى .

ب - وعندما بدأت بشائر « اليقظة الفكرية » في البلاد العربية ، منذ أوائل القرن التاسع عشر ، كان ينتظر أن تبدأ معها « يقظة قومية »، تشعر أبناء العروبة بقوميتهم الخاصة ، وتحملهم على العمل في سبيل تقوية « القومية العربية »، وإنهاض « الأمة العربية » بكل الوسائل الممكنة .

إلا أن ذلك تأخر كثيراً . لأن علماء الدين عارضوا « الفكرة القومية » من أساسها معارضة شديدة .

زعموا : أن القومية تخالف أحكام الديانة الإسلامية .

وقالوا : إن إطاعة أوامر الخليفة واجب على المسلمين .

ثم صاروا يدعون إلى « الوحدة الإسلامية »، معتبرين الدولة العثمانية « الأساس » المتين لبناء صرح تلك الوحدة .

وطبيعي أن رجال الحكم والإدارة في الدولة العثمانية ، ارتاحوا كثيراً لهذه الآراء والاتجاهات الدينية ، وشجعوها وقووها بوسائل مختلفة ؛ حتى عندما قام جماعة من مفكري العرب يدافعون عن حقوق أمتهم ويطلبون اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية في بلادهم . . . بادر رجال الإدارة إلى جمع وتحريك طائفة من رجال الدين والصحافة

وحملوهم على تنظيم العرائض وإرسال الوفود ، لاستنكار « حركات هؤلاء المطالبين »، ولتأكيد ولائهم « لسدة السلطة العثمانية والخلافة الإسلامية ».

ج ـ إن البراهين التي استند إليها هؤلاء المعارضون كانت الأحاديث النبوية التي نصت على نبذ العصبية وقالت بعدم تفضيل العربي على الأعجمي والأبيض على الأسود .

وأما أنصار الفكرة القومية فقد ردوا على ذلك ، بقولهم :

إن المقصود من « العصبية » المذكورة في الأحاديث النبوية ، هو العصبية الجاهلية أي العصبية القبلية ، وأما الفكرة القومية فتختلف عن ذلك كل الاختلاف .

كما أن عدم التفضيل لا يعني عدم التمييز ، ومما يبرهن على ذلك ، أن الأحاديث النبوية قد خصت بالذكر اللغة العربية والأمة العربية بمناسبات شتى .

ومع كل ذلك ، فإن آراء المعارضين للفكرة القومية بناء على حجج دينية ، ظلت تسيطر على أذهان الكثيرين مدة طويلة ، وبذلك أعاقت كثيراً نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية .

ولتوضيح هذه الأمور بتفصيل أوسع ، سننقل فيما يلي أهم الآراء وأبلغ الأقوال التي مثلت هذه الاتجاهات الفكرية ، وعبرت عنها أحسن تعبير .

ـ ٢ ـ

أ ـ إن أشد الأقوال مغالاة في تعظيم الخليفة وتقديسه ، قد صدرت من قلم الزعيم المصري المشهور محمد فريد ، فإنه كتب في كتابه « تاريخ الدولة العلية العثمانية » ـ بمناسبة حادث مقتل السلطان عثمان المعروف بالشاب :

« فأعدموا السلطان عثمان ، غير مبالين بهذا الجرم العظيم ، والإثم الذي « ما بعده إثم إلاّ الكفر المبين . فإنه إن كانت مخالفة أوامر « الخليفة المعظم » تعد كفراً ، بنص الكتاب الشريف ، فما بالك بقتله . وهنا يقف القلم ويكف » « المداد عن وصف هذه الفعلة الشنعاء ، والكبيرة الشعواء ، تاركاً وصفها للقاريء » « اللبيب والمطلع الأديب . . . »

يلاحظ من هذه العبارات أن الكاتب يغالي في هذا المضمار مغالاة تتجاوز كل الحدود .

فإنه لا يكتفي بالقول بأن « إطاعة أوامر الخليفة واجب على كل مسلم » ولا

بالقول بأن « مخالفة أوامر الخليفة حرام »، بل يتجاوز ذلك إلى القول بأن « مخالفة أوامر الخليفة كفر ».

إنه يزعم بأن ذلك ثابت « بنص الكتاب الشريف » في حين أن الكتاب الشريف لا يتضمن أي نص يدل على ذلك من قريب أو بعيد .

فضلا عن أن أشد رجال الدين تمسكاً بأحكام القرآن المبين ، وأوغلهم في الدعاية للخلفاء والسلاطين . . . لم يقولوا بذلك ، ولم يذكروا أي نصّ يدل على ذلك .

هذا ، ومن المعلوم والمسلّم به لدى الجميع أنه ، حتى مخالفة الأوامر الإلهية نفسها لا تعد كفراً ، ما لم تقترن بإنكار الله أو بإنكار كتاب الله . فكيف يجوز أن تعتبر مخالفة أوامر الخليفة كفراً ، كما يدعي ذلك محمد فريد ؟ !

فإن البحث في أصول الدين على وجهها الصحيح ، لا يسوّغ اعتبار مخالفة أوامر الخليفة « حراماً »، فضلا عن اعتباره كفراً ، لأن الخلفاء ، مهما توفرت فيهم شروط الخلافة ومزاياها ، لا يكونون معصومين من الخطأ ، فيحق للمؤمن ، بهذا الاعتبار ، أن ينتقد أوامر الخليفة ويخالفها ، إذا رأى فيها ما يخالف العقل والمنطق ، أو الشرع الشريف .

والتاريخ يعطينا أبلغ وأصرح الأدلة على ذلك ، من مناقب ثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب .

فإنه خطب في الجماعة قائلا : « أيها الناس من وجد منكم فيّ اعوجاجاً فليقوّمه ». وعندما قال أحد الحاضرين : « لو وجدنا فيك اعوجاجاً ، لقومناه بحد سيوفنا » عقب على ذلك بقوله : « الحمد لله الذي جعل في هذه الأمة من يقوّم اعوجاج عمر».

ويتبين من كل ذلك ، أن الزعم بأن « مخالفة أوامر الخليفة المعظم تعد كفراً » يخالف أصرح وأثبت أصول الدين .

إن ما قاله محمد فريد في هذا المضمار ، يظهر لنا بكل وضوح وجلاء : كيف أن التعصب الديني يعمي أحياناً البصائر ، ويعزو إلى الدين ما هو أبعد الأمور عن الدين .

ب ـ ويجدر بنا أن نسجل هنا ، كلمة أحمد عرابي باشا ، المنشورة في كتاب « مشاهير الشرق » لجرجي زيدان .

فقد قال عرابي باشا ، في مذكرة أرسلها إلى جرجي زيدان ، رداً على أسئلته ، ما نصه :

« لم يخطر ببالي أصلا الاقتداء بالفاتحين والمتغلبين ، كما ذكرتم ، ولا تأليف » « دولة عربية ، كما أرجف المرجفون . لأني أرى ذلك ضياعاً للإسلام عن بكرة » « أبيه . وخروجاً عن طاعة الله ورسوله صلى الله وسلم عليه وعلى آله ».

يتضح من هذه العبارات ، أن عرابي باشا كان يعتقد أن تأليف دولة عربية يؤدي إلى ضياع الإسلام عن بكرة أبيه ، فضلا عن أنه يكون خروجاً عن طاعة الله ورسوله .

وذلك يعني : أن طاعة الله ورسوله تستوجب بقاء العرب تحت حكم آل عثمان . وأما تأليف دولة عربية مستقلة عنهم ، فيخالف أوامر الله ورسوله .

كأن الإسلام لا يدوم إلا برعاية آل عثمان !

ومن الغريب أن تصدر مثل هذه الكلمات من قلم أحمد عرابي باشا ، فإنه كان يعلم أن « السلطان » كان قد اعتبره عاصياً ، وأعلن وجوب تأديبه . وما كان يجهل أن الإنكليز هبوا إلى « مساعدة الخديو »، متذرعين بالبيان الصادر من « خليفة الإسلام » في هذا الشأن .

ج ـ وأخيراً يجدر بنا أن نقف قليلا عند التصريحات التي صدرت من قلم « السيد محمد مصطفى المراغي » ـ شيخ الجامع الأزهر ـ حول الوحدة العربية .

ومما جاء في تصريحاته المنشورة في جريدة المصري :

« ليس لي رأي في الوحدة العربية ... لا أشتغل بها ... لست من أنصارها ولا من أعدائها ...».

« غير خاف عليكم أن الدين لم يذهب إلى العصبية الجنسية ، ولم يفرق بين » « العربي وغير العربي ، وجعل الأمة الإسلامية وحدة ، ولا فرق بين أجناسها ...

« إن الاتجاه بالتفكير إلى الوحدة التي يتطلبها القرآن ، هو الذي يتحتم » على علماء المسلمين ... »

يتبين من هذه العبارات : أن المراغي يختار ، بالكلام ، موقف الحياد بين أنصار الوحدة العربية وأعدائها . ومع هذا يقول « إن الدين لم يذهب إلى العصبية الجنسية ... وجعل الأمة الإسلامية وحدة لا فرق بين أجناسها »، ويقف بذلك ـ بالفعل ـ في صفوف معارضي الفكرة القومية .

إنه بتصريحاته هذه يغضّ النظر عن كل وقائع التاريخ وحقائقه ، فضلا عن أنه يورط نفسه في مهاوي التناقض .

إني كنت أظهرت ذلك ـ في حينه بالأسئلة التالية التي نشرت في جريدة يومية :

وقد قلت بعد أن نقلت قوله : بأن الدين لم يفرق بين العربي وغير العربي :

إني لا أفهم كيف يستطيع الأستاذ المراغي أن يعتبر ذلك برهاناً على صدق دعواه ؟

إذا كان الدين لم يذهب إلى العصبية الجنسية ، فهل يذهب إلى العصبية الإقليمية ؟

« وإذا كان الدين لا يفرق بين العربي وغير العربي ، فهل يسوّغ التفريق بين المصري والشامي والعراقي ؟

« وإذا كان الدين قد جعل الأمة الإسلامية وحدة لا فرق بين أجناسها ، أفلا يكون قد جعل في الوقت نفسه الأمة العربية أيضاً وحدة ، لا فرق بين شعوبها ؟

« أنا أفهم أن يكون الأستاذ المراغي ممن لا يكتفون بالوحدة العربية وحدها ، وممن ينزعون إلى وحدة أبعد وأشمل منها ، فيسعون وراء وحدة إسلامية عامة . غير أني لا أفهم كيف يستطيع أن يتخذ هذه النزعة وسيلة لإهمال الوحدة العربية ومبرراً للدعوة إلى عدم الاشتغال بها ؟

« إني لا أود أن أناقش الأستاذ المراغي في إمكان ، أو عدم إمكان ، تحقيق الوحدة الإسلامية . كما لا أرى حاجة للدخول معه في نقاش حول مسألة الجنسية في الإسلام ، ولا للاعتراض على قوله بأن « الاتجاه بالتفكير إلى الوحدة التي يتطلبها القرآن ، هو الذي يتحتم على علماء المسلمين ». ومع كل هذا ، لا أرى علاقة منطقية بين « دعوة علماء المسلمين إلى العمل في سبيل الوحدة الإسلامية »، وبين دعوتهم « إلى عدم الاشتغال بالوحدة العربية ».

« كيف يجوز لأحد أن يقول : يتحتم على علماء المسلمين أن يسعوا لتحقيق الوحدة بين العربي والإيراني والهندي والتركي ، ولا يجوز لهم أن يشتغلوا بتحقيق الوحدة بين الشامي والمصري والحجازي ؟

« كيف يمكن لأحد أن يأمل بتكوين وحدة من البلاد الإسلامية التي تتكلم بلغات مختلفة ، دون تكوين وحدة من البلاد التي تتكلم بلغة واحدة ، ولا سيما التي تتكلم بلغة القرآن . ؟

« إني أعتقد بأن الذين يتجهون بتفكيرهم إلى الوحدة التي يتطلبها القرآن ، حسب تعبير فضيلة الشيخ المراغي ، لا يستطيعون أن يهملوا الوحدة العربية دون أن يناقضوا أنفسهم . فيترتب عليهم أن يشتغلوا بالوحدة العربية ، في سبيل الديانة الإسلامية ، إن لم يكن في سبيل العزة القومية ».

- ٣ -

بعد أن نقلنا وسردنا آراء ثلاثة من معارضي الفكرة القومية باسم الدين ، يجدر بنا أن نسرد آراء البعض من أنصارها .

أ ـ ننقل بعض الآراء المدونة في كتاب « أم القرى » الذي ألفه عبد الرحمن الكواكبي :

إنه انتقد بشدة أحوال الدولة العثمانية ، وندد بأعمال المنافقين الذين يدافعون عن خلافة آل عثمان ، ثم امتدح العرب ، وقال بلزوم تكوين « خلافة » يرأسها رجل عربي ، للنظر في الشؤون الدينية ، منفصلا عن الشؤون الدنيوية .

وكان مما كتبه في أم القرى :

« العرب أنسب الأقوام لأن يكونوا مرجعاً في الدين ، وقوة للمسلمين . فإن بقية الأقوام قد اتبعوا هديهم ابتداء ، فلا يأنفون من اتباعهم أخيراً . . .

« إن احترام الشعائر الدينية في أكثر ملوك آل عثمان ، هو ظواهر محضة . وليس من غرضهم ولا من شأنهم أن يقدموا الاهتمام بالدين على مصلحة الملك . . .

« لا يجوز الاتكال على العثمانيين في أمر الخلافة ، علاوة على السلطنة . . .

« أبعد النظر ماضياً ومستقبلا ، وقلب صفحات التاريخ بدقة ، تجد أن إدارة الدين وإدارة الملك لم تتحدا في الإسلام تماماً إلا في عهد الخلفاء الراشدين فقط رضي الله عنهم . واتحدتا نوعاً ما في عهد الأمويين والعباسيين ، ثم افترقت الخلافة عن الملك ».

يلاحظ من هذه العبارات ، أن البون شاسع جداً بين رأي عبد الرحمن الكواكبي وبين رأي أحمد عرابي ومحمد فريد ، في الدولة العثمانية وفي الخلفاء العثمانيين . مع أن الكواكبي كان من الفقهاء وعلماء الدين ومع أن الشيخ رشيد رضا ـ صاحب المنار ـ نشر آراءه بصراحة تامة .

ب ـ وقال الشيخ عبد الحميد الزهراوي في خطاب ألقاه في المؤتمر العربي المنعقد في باريس ، سنة ١٩١٣ :

« إن الرابطة الدينية عجزت دائماً عن إيجاد الوحدة السياسية، وأنا لا أرجع إلى التاريخ ، لأبرهن على صحة هذا . بل حسبي ما لدينا من الشواهد الحاضرة . انظر إلى الحكومتين العثمانية والفارسية ، كيف لم تقو رابطتها الدينية على إزالة خلاف بسيط بينهما ، وهو اختلاف على الحدود .

« العاطفة الإسلامية لم تقدر مرة من المرات أن تحمل أميراً مسلماً على التنازل عن حقوقه لأمير آخر من المتديّنين بدينه ، حتى ولو كان هذا خليفة » .

هذا ، ويجب أن يلاحظ أن صاحب هذه الكلمات أيضاً كان من الفقهاء وعلماء الدين .

ج ـ الشيخ جمال الدين الأفغاني الذائع الصيت ، قرر في « العروة الوثقى » بأن العصبية التي ذمها واستنكرها الإسلام هي العصبية القبلية . والتزم ـ في إحدى مقالاته الفارسية ـ مبدأ « القومية » ـ التي كان يسميها باسم « الجنسية » .

وقد قال الأفغاني في المقالة المذكورة :

« لا سعادة إلا بالجنسية ، ولا جنسية إلا باللغة . . .

إن الروابط التي تربط جماعات كبيرة من الناس اثنتان : وحدة اللغة ووحدة الدين . .

وحدة اللغة ، هي الأساس الذي تقوم عليه الجنسية . . .

اللغة أشد ثباتاً ، وأكثر دواماً من الدين . . .

نعرف أمماً غيرت دينها خلال ألف عام مرتين ، بل ثلاث مرات ، دون أن يطرأ خلل على وحدتها اللغوية القومية .

فنستطيع أن نقول لذلك : إن تأثير سلطة اللغة ـ في هذه الدنيا ـ أقوى من تأثير رابطة الدين » .

يظهر من هذه العبارات ، أن جمال الدين الأفغاني ، التزم مبدأ القومية بكل صراحة وبكل قوة . ولم يتردد في التصريح بأن « تأثير رابطة اللغة أقوى من تأثير رابطة الدين » .

أعرف أن العبارات التي نقلتها هنا عن جمال الدين الأفغاني ستصدم الكثيرين من القراء . إن كتّابنا ومؤرخينا كانوا قد أشاعوا بين الناس أن جمال الدين الأفغاني[1] كان من دعاة الوحدة الإسلامية . حتى إن عدداً غير قليل منهم استندوا إليه في استنكار

---

(١) في كتابي: ما هي القومية؟ ابحاث ودراسات على ضوء الاحداث والنظريات (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩)، بحث تفصيلي عن آراء جمال الدين الأفغاني، وبحث آخر عن القومية والدين في البلاد الأوروبية.

فكرة القومية بوجه عام ، وفكرة القومية العربية بوجه خاص .

رأي علي عبد الرازق في الخلافة والحكومة في الإسلام

ـ ١ ـ

أ ـ إن فكرة « الخلافة الإسلامية » بوجه عام ، و « خلافة آل عثمان » بوجه خاص ، لعبت دوراً هاماً في التفكير السياسي الذي ساد البلاد الإسلامية بوجه عام والبلاد العربية بوجه خاص خلال عهود النهضة الأخيرة .

ومع أن الأتراك أنفسهم ألغوا الخلافة بصورة رسمية ، طردوا « الخليفة العثماني » الأخير من بلادهم ، ونشروا الكثير من المعلومات والوثائق التي تظهر مساوىء الخلفاء وفظائعهم . . . لا نزال نرى بعض الكتّاب العرب ، يتكلمون عنها وعنهم بلسان التعظيم والتقديس ، الممزوج بالتأسف والتحسّر .

ولذلك يجدر بنا أن نلقي نظرة سريعة إلى مسألة الخلافة المذكورة .

ب ـ إن أحسن المؤلفات التي عالجت هذه المسألة معالجة علمية رزينة ، هو كتاب « الإسلام وأصول الحكم » الذي ألفه ونشره « علي عبد الرازق » في مصر سنة ١٩٢٥ :

كان المؤلف عندئذ من علماء الأزهر وقضاة المحاكم الشرعية ، ولكن الآراء التي أبداها في الكتاب المذكور أثارت ضجة كبيرة بين علماء الأزهر ، وحملتهم على تقرير « نزع صفة العالمية » عنه . وذلك أدى إلى حرمانه من « حق التدريس والقضاء » .

إلا أنه ـ بعد مدة ـ هدأت العاصفة ، وتبدلت الأوضاع ، فأسندت إليه وزارة الأوقاف ، واكتسب بذلك ـ نوعاً ما ـ حق الإشراف على الأزهر .

ج ـ ننقل فيما يلي أهم فقرات الكتاب التي تعبر عن رأي المؤلف ، في أسس القضية :

(١) . . . . « إذا رجعنا إلى الواقع ، وجدنا أن الخلافة في الإسلام لم ترتكز إلا على أساس القوة الرهيبة ، وأن تلك القوة كانت ، إلا في النادر ، قوة مادية مسلّحة . فلم يكن للخليفة ما يحوط مقامه إلا الرمّاح والسيوف ، والجيش المسلح والبأس الشديد » (ص ٢٥) .

(٢) (الدولة التي تأسست في صدر الإسلام) . . . كانت دولة عربية قامت على أساس دعوة دينية . وكان شعارها حماية تلك الدعوة والقيام عليها . أجل ،

ولعلها كانت في الواقع ذات أثر كبير في أمر تلك الدعوة . وكان لها عمل غير منكور في تحول الإسلام وتطوره . ولكنها مع ذلك لا تخرج عن أن تكون دولة عربية ، أيدت سلطان العرب ، وروجت مصالح العرب ومكنت لهم في أقطار الأرض . (ص ٩٢).

(٣) كان معروفاً لدى المسلمين يومئذ أنهم إنما يقدمون على إقامة حكومة مدنية دنيوية . ولذلك استحلوا الخروج عليها والخلاف لها وهم يعلمون أنهم إنما يختلفون في أمر من أمور الدنيا . لا من أمور الدين . وأنهم يتنازعون في شأن سياسي . لا يمس دينهم ولا يزعزع إيمانهم .

ولا زعم أبو بكر ، ولا غيره من خاصة القوم ، أن إمارة المسلمين كانت مقاماً دينياً ، ولا الخروج عليها خروج عن الدين (ص ٩٤).

(٤) والحق أن الدين الإسلامي بريء من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون . وبريء من كل ما هيأوا حولها من رغبة ورهبة ، ومن عزة وقوة . والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية . كلا ، ولا القضاء ولا غيرهما من وظائف الحكم ومراكز الدولة ، وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفة . لا شأن للدين بها . فهو لم يعرفها ولم ينكرها ، لا أمر بها ولا نهى عنها ، إنما تركها لنا ، لنرجع فيها إلى أحكام العقل وتجارب الأمم ، وقواعد السياسة (ص ١٠٣).

(٥) (الظاهر بيبرس) . . . أنشأ بيتاً للخلافة في مصر ، يأخذ الظاهر بجميع مفاتيحه وإغلاقه . . .

وسماهم خلفاء المسلمين ، وحمل المسلمين على أن يدينوا لجلالتهم ، وفي يديه وحده أزمة تلك الهياكل ، وتصريف حركاتهم وسكناتهم ، وأطراف ألسنتهم . . .

ثم ، ما بال تلك البلاد الإسلامية الواسعة - غير مصر - التي نزعت عنها ربقة الخلافة ، وأنكرت سلطانها وعاشت وما زال يعيش كثير منها بعيداً عن ظل الخلفاء ، وعن الخضوع الوثني لجلالهم الديني المزعوم ؟ أرأيت شعائر الدين فيها دون غيرها أهملت ، وشؤون الرعية عطلت ؟ أم هل أظلمت دنياهم لما سقط عنها كوكب الخلافة ؟ وهل جفتهم رحمة الأرض والسماء ، لما بان عنهم الخلفاء ؟ كلا . . .

(٦) . . . عسى أن يكون فيما أسلفنا مقنع لك أن تلك التي دعوها الخلافة أو الإمامة العظمى ، لم تكن شيئاً قام على أساس من الدين القويم أو العقل . . . (ص ٣٨).

أ - في الواقع أن آراء علي عبد الرازق التي استعرضناها آنفاً ، أثارت في حينها كثيراً من الانتقادات .

حتى أن الدكتور عبد الرزاق السنهوري أيضاً انتقدها في كتابه « الخلافة » المنشور باللغة الفرنسية ، واقترح أن تنظم الخلافة على شكل « عصبة الأمم الإسلامية » أسوة بـ « عصبة الأمم » التي كانت تألفت بعد الحرب العالمية الأولى .

غير أن الأحداث التي توالت منذ إقدام الأتراك على إلغاء الخلافة قد قضت على فكرة الخلافة الإسلامية ، القضاء المبرم ، وأبعدتها عن نطاق «التفكير السياسي » في جميع البلاد الإسلامية .

وقد أصبح من الأمور المسلمة لدى جميع الدول ، أن السياسة شيء والديانة شيء آخر ، فلا يمكن - والحالة هذه - إقامة السياسة على الديانة ، بصورة من الصور .

ب - أنا لا أرى لزوماً إلى إضافة شيء على ما جاء في كتاب علي عبد الرازق في هذا الشأن .

غير أني أرى من المفيد أن ألفت أنظار الذين لا يزالون يتكلمون عن « خلافة آل عثمان » إلى الحقائق التاريخية التالية :

(١) إن خلافة آل عثمان لم تكن من الأمور المعترف بها في جميع البلاد الإسلامية . فإن سلطنة مراكش - المغرب الأقصى - مثلاً لم تعترف لهم بها في يوم من الأيام . كما أن إمبراطورية إيران أيضاً كانت بعيدة عن الاعتراف بالخلافة بوجه عام . كما أن الزيود ، والجعفرية وسائر فروع الشيعة . . . أيضاً ما كانت تقول بخلافتهم أبداً .

(٢) إن الكوارث التي حلت بمسلمي الأندلس ، كانت حدثت في الوقت الذي كانت السلطنة العثمانية وصلت إلى أوج قوتها ورفعتها .

ومع ذلك فإنها لم تعمل - أو لم تستطع أن تعمل - شيئاً لمنع تلك الكوارث ، أو تخفيف وطأتها .

(٣) إن فرنسا استولت على الجزائر عندما كانت « أيالة عثمانية » خاضعة للخلافة الإسلامية . والدولة المذكورة ، على الرغم من اتصافها بصفة الخلافة الإسلامية ، لم تعمل شيئاً للحيلولة دون ذلك الاستيلاء ، حتى إنها لم تستطع أن تمد

يد المساعدة للأمير عبد القادر الذي ثار على المستولين ، وقاومهم وحاربهم مدة طويلة .

(٤) إن استيلاء الفرنسيين على تونس ، واحتلال الإنكليز لمصر واستيلاء الإيطاليين على طرابلس الغرب ـ أي ليبيا ـ . . . أيضاً تم ، على الرغم من وجود الدولة العثمانية ـ وسيادتها على تلك البلاد ، وعلى الرغم من تمتع الدولة المذكورة ـ بصفة « الخلافة الإسلامية » بصورة رسمية .

(٥) إن السلطان عبد الحميد الذي عمل كثيراً لإذاعة صيت « الخلافة الإسلامية » . . . ضحى بالكثير من المصالح الإسلامية في سبيل أهوائه الشخصية ، ومطامحه الواهية .

إني لا أرى لزوماً لذكر الأمثلة الكثيرة ، وأعتقد أن الواقعة التالية تكفي لتقرير هذه الحقيقة :

عندما أراد إمبراطور ألمانيا أن يدافع عن قضية مراكش ، وحمل الدول على عقد مؤتمر لوضع النظام الخاص بطنجة . . . اقترح على « الدولة العلية العثمانية » أن تشترك في المؤتمر بإرسال من يمثلها فيه .

ولكن الحكومة العثمانية ، ردت على هذا الاقتراح بما مآله :

« إن الدولة العلية كانت ترغب جداً في تلبية طلب صاحب الحشمة الإمبراطور . إلا أنه من المعلوم أن سلطان العثمانيين يحمل في الوقت نفسه لقب خليفة المسلمين . وبما أن سلاطين مراكش لا يعترفون لسلاطين آل عثمان بهذه الصفة ، لا يسع الدولة العلية أن تشترك في هذا المؤتمر لما ينجم عن اشتراكها من محاذير معنوية » .

أعتقد أن هذه الواقعة التاريخية تكشف النقاب « عن السياسة » التي كان يتبعها السلطان عبد الحميد في قضايا البلاد الإسلامية وتظهرها على وجهها الحقيقي .

ذيل : خلافة آل عثمان

لزيادة إيضاح هذه القضايا ، أدرج فيما يلي بحثاً عن كيفية تكوّن « خلافة آل عثمان » ، وذلك نقلاً عن كتابي « البلاد العربية والدولة العثمانية » .

١ ـ إن جميع كتب التاريخ المتداولة بين الأيدي ، في الشرق والغرب تقول : إن آخر الخلفاء العباسيين في مصر ، المتوكل على الله ، تنازل عن الخلافة إلى السلطان

سليم العثماني ، وبهذه الصورة انتقلت الخلافة الإسلامية من العباسيين إلى العثمانيين .

يقول البعض إن التنازل تم في القاهرة ، ويقول البعض إنه تم في القسطنطينية ، ولكن الجميع يتفقون في القول ، بإن الخلافة انتقلت إلى السلطان سليم وأخلافه بناء على تنازل الخليفة العباسي .

ولكن الأبحاث التاريخية لا تؤيد هذه الأقوال ـ على الرغم من تواترها ، فلا تترك مجالاً للشك في أن هذه الرواية ، إنما هي أسطورة تكوّنت بعد فتح مصر وبعد وفاة السلطان سليم بمدة غير يسيرة . والأدلة على ذلك كثيرة :

(أ) إن المؤرخ ابن إياس كان معاصراً لاستيلاء العثمانيين على مصر . فقد دوّن في تاريخه ـ بدائع الزهور ـ كثيراً من الوقائع والأمور ، بتفاصيل وافية . ولم يذكر شيئاً عن أمر الخلافة .

إنه يتكلم عن سفر الخليفة إلى القسطنطينية ، ويذكر الأخبار التي وردت منه ، عدة مرات في مختلف المناسبات ، حتى إنه يذكر الأخبار التي وصلت عنه ، بعد وفاة السلطان سليم ، وبعد أن تولى العرش ابنه السلطان سليمان . وفي كل مرة ، يسمي « المتوكل » بالخليفة ، ويسمي « سليم وسليمان » باسم السلطان ، ولا يشير ولو إشارة عابرة إلى تبدل أمر من أمور الخلافة .

(ب) لا يوجد تاريخ تركي كتب في عهد السلطان سليم . إلا أن منشآت فريدون بك تضم نوعاً من « اليوميات » التي تسجل ما فعله السلطان المشار إليه ، منذ مغادرته العاصمة بغية فتح مصر ، حتى عودته بعد الفتح إلى عاصمة ملكه . في هذه اليوميات ، لا توجد ولا كلمة عن قضية الخلافة .

تذكر هذه اليوميات الأيام التي قضاها السلطان في الصيد ، والجوامع التي صلى فيها صلاة الجمعة ، والأشخاص الذين أنعم عليهم ، والذين أمر بفصلهم أو بقتلهم . . . والأماكن التي نزل فيها الأشخاص الذين قابلهم . . . وبين كل هذه التفاصيل لا تذكر شيئاً عن أمر الخلافة . وعندما تذكر هذه اليوميات الخليفة ـ بمناسبة حضوره مع قضاة المذاهب الأربعة ـ تصفه بالعبارات التالية : « الخليفة المتوكل على الله مولانا محي الدين من آل العباس ، الذي هو بقية الخلافة العباسية في المحروسة المصرية ».

كما تذكر اليوميات يوم وصول ابن الشريف بركات وتشرح كيفية استقباله من

السلطان بتفاصيل وافية . حتى إنها لا تهمل ذكر عدد الأغنام التي رتبت له ولحاشيته خلال بقائه في ضيافة السلطان .

ونظراً إلى هذه التفاصيل ، لا يعقل أن تغفل اليوميات ذكر أمر التنازل عن الخلافة أو انتقال الخلافة بصورة من الصور ، لو كان حدث شيء من ذلك حقيقة .

(ج) إن أقرب التواريخ العثمانية إلى عهد السلطان سليم هو المعروف باسم « تاج التواريخ ». إن هذا التاريخ يحتوي بحثاً طويلاً عن السلطان سليم ، ومع هذا لا يذكر شيئاً عن الخلافة .

ومما يلفت النظر أن كاتب « تاج التواريخ » كان ابن شيخ الإسلام الذي رافق السلطان سليم خلال سفره إلى مصر . وقد دون عدة وقائع وأمور نقلاً عن والده . فلو كان حدث تبدل ما في أمر الخلافة ، خلال وجود السلطان سليم في مصر ، أو بعد عودته إلى القسطنطينية ، لذكر ذلك بكل اهتمام .

يتبين من كل ذلك ، أن الرواية الشائعة عن تنازل الخليفة العباسي إلى السلطان سليم لا تستند إلى أي أساس يجوز الاعتماد عليه ، فلا مجال للشك ـ والحالة هذه ـ في أن الرواية المذكورة اختلقت اختلاقاً بعد عهد السلطان سليم بمدة .

٢ ـ ولا غرابة في ذلك ، لأن الخلافة في ذلك العهد ، كانت فقدت مكانتها منذ مدة طويلة . والخليفة كان أصبح « مقام تبرك » لا يتمتع بأية سلطة فعلية أو اسمية . إنه كان يدخل في التشريفات مع القضاة الأربعة ، ويتولى مقام الخلافة بأمر يصدره السلطان بعد مشاورة العلماء والقضاة . حتى إنه كان يقصى عن منصبه أيضاً ، بأمر من السلطان في بعض الأحيان .

وابن إياس يذكر في تاريخه « بدائع الزهور » وقائع عديدة تدل على ذلك بكل وضوح وجلاء :

يقول في « باب ذكر خلافة المتوكل على الله أبي العز عبد العزير بن يعقوب » (ج ٢ ، ص ١٨٦) « فطلبه السلطان ، فحين حضر القضاة الأربعة وأرباب الدولة . . . فوقع الاتفاق من السلطات والأمراء على ولايته ، فتولى الخلافة » .

وفي باب « ذكر خلافة المستنجد بالله أبي المحاسن يوسف . . » (ج ٢ ، ص ٥٢) يقول :

« . . . بويع بالخلافة بعد خلع أخيه حمزة . . . وصفة ولايته . . . أن عمل موكب بالقصر وطلع القضاة الأربعة . . . فلما تكامل المجلس . . . قال قاضي القضاة علم الدين صالح البلقيني :

(نقل بعض علماء مذهبي أن السلطان له أن يعزل الخليفة ويولي غيره . . .) (فهذا كان حاصل المسألة في خلع الخليفة حمزة وولاية أخيه الجمالي يوسف) فعندئذ قام القاضي كاتب السر محب الدين بن الأشقر وقال في المجلس : نشهد عليك يا مولانا السلطان أنك عزلت الخليفة حمزة من الخلافة ووليت أخاه الجمالي يوسف ؛ فقال نعم ، فاحضروا له التشريفة . . . »

كل شيء يدل على أن سلاطين آل عثمان ، لم يعيروا ـ في بادىء الأمر ـ أمر الخلافة أي اهتمام :

وعندما اهتموا بها فيما بعد ـ وأرادوا أن يستفيدوا منها ـ ، بصورة تدريجية ، اختلق ساستهم ومؤرخوهم أسطورة التنازل والانتقال .

٣ ـ ومهما كان الأمر ، فإنهم استفادوا من ذلك استفادة كبيرة . لأن المهم في أمثال هذه الأمور ، ليس موافقتها أو عدم موافقتها للحقائق التاريخية ، بل هو اعتقاد الناس بها ، أو عدم التفاتهم إليها .

ولا شك في أن اعتقاد المسلمين بالخلافة العثمانية ، قوى نفوذ الدولة العثمانية وسهل حكمها تسهيلا كبيراً .

ونظراً لكل ما تقدم نستطيع أن نؤكد أن فكرة « الخلافة العثمانية » ساعدت كثيراً على استسلام العرب للحكم العثماني وأخرت كثيراً نشوء فكرة القومية في البلاد العربية .

القومية والتاريخ

إن وحدة التاريخ - مع وحدة اللغة - تعتبر أس الأسس في تكوين الأمة ، وغرس نوازع القومية في نفوسها .

هذه حقيقة يسلم بها الجميع . ومع ذلك نجد أن قضية « القومية والتاريخ » تثير مسائل عديدة تحتاج إلى التأمل والدرس والبحث .

١ - لا توجد أمة كانت « موحدة التاريخ » بكل معنى الكلمة ، منذ نشأتها إلى الآن - فكيف يجب أن يحدد المعنى المقصود من « وحدة التاريخ » ؟

٢ - يلاحظ الكثيرون أن الأبحاث والذكريات التاريخية تثير الضغائن وتغذي الأحقاد بين الأمم . ما العمل لتجنب هذه المحاذير عند إثارة الروح الوطنية والقومية في نفوس الناشئين ؟

٣ - يرى البعض أن التاريخ يذكي روح المحافظة ، ويثير نوازع الرجعية والسلفية في النفوس . وإذا صح ذلك ، أفلا يمكن - جعل التاريخ حافزاً إلى الأمام ، لا جاذباً إلى الوراء ؟

٤ - ويرى البعض أن اتخاذ التاريخ ذريعة إلى تقوية الروح الوطنية والقومية . يبعده عن ميادين الحقيقة . فماذا يجب أن يعمل لجعل التاريخ موافقاً للحقائق العلمية ، ومع ذلك مغذياً لنوازع الوطنية والقومية ؟

٥ - إن المؤلفات التاريخية - المفصلة والمختصرة - التي تتداولها أيدي المثقفين بوجه عام ، وتلاميذ المدارس بوجه خاص - في الحالة الحاضرة ، بعيدة عن مستلزمات البحث العلمي ومقتضيات التربية القومية في وقت واحد . فما هو السبيل إلى تأليف

كتب جديدة تلبي مطالب العلم ومطالب القومية ، بروح واعية .

إن جواب السؤال الأول . مسطور في ذيل بحث « عوامل القومية » في هذا الكتاب . وأجوبة الأسئلة الأخرى مسرودة باختصار في بحث « الإيمان القومي » وبحث « الماضي والمستقبل ».

وأما الأبحاث التالية فإنها تشرح وتكمل الأجوبة التي تتطلبها هذه الأسئلة .

العلم للعلم ، أم العلم للوطن ؟

- ١ -

إنني لا أعترض على من يدعي أن « العلم للعلم » وأسلّم بأن « الأبحاث العلمية » يجب أن يكون هدفها « معرفة الحقيقة » معرفة مجردة عن كل الاعتبارات النفعية .

غير أنني أقول ـ في الوقت نفسه ـ بأن العلم شيء والتعليم شيء آخر ، فما يصح في « العلم » قد لا يصح في « التعليم ».

فعندما نقول « العلم للعلم » لا يتحتم علينا ـ منطقياً ـ أن نقول في الوقت نفسه « التعليم للتعليم »، وعندما نسلم بأن « العلم لذاته ، لا لشيء غيره » لا يترتب علينا أن نسلم في الوقت نفسه بأن ، « التعليم أيضاً لذاته لا لشيء غيره ».

فإن مبدأ « العلم للعلم » لا يمنعنا من القول بأن (التعليم ليس من الأمور المقصودة بالذات ، بل هو من الوسائل التي تستخدم للوصول إلى بعض الغايات).

إن هذه الغايات لا تكون « مادية ونفعية » في كل الأحيان ، بل تكون « معنوية وتربوية » في معظم الأحوال . فقد يقصد من التعليم إعطاء بعض المعلومات اللازمة للحياة في بعض الأحوال ، غير أنه يقصد منه ـ في معظم الأحوال ـ « الحصول على بعض الفوائد المعنوية والتأثيرات التربوية » كالتعويد على البحث والملاحظة والترغيب في الدرس والمطالعة أو تنمية الميول الفنية ، واستثارة العواطف النفسية . وأما التعليم الذي يتجرد عن مثل هذه الأهداف والغايات ، فيكون مخالفاً لأسس التربية الصحيحة مخالفة كلية .

ويمكننا أن نقول : إن قيمة التعليم تقاس بقيمة الغايات التي يرمي إليها من جهة ، وبجودة الطرق التي تتبع في خلاله من جهة أخرى . ولا نغالي إذا قلنا : إن

« دور الغايات » في هذا الشأن يكون أهم من « دور الطرق » بوجه عام ، لأن « الطريقة تتبع الغاية وتخضع لمقتضاياتها » بطبيعة الحال .

هذا، ومما تجب ملاحظته في هذا الباب ، أن تعليم أي علم من العلوم لا يمكن أن يشمل ويستوعب جميع الحقائق المكتشفة والمقررة في ذلك العلم . . . حتى في الدراسات العالية . . . فكل تعليم يضطر ـ بطبيعة الحال ـ إلى انتخاب بعض الحقائق ، والاهتمام بها أكثر من غيرها ، فنستطيع أن نقول لذلك بوجه عام : إن التعليم يتضمن شيئاً من الانتخاب ، فجودة التعليم تتوقف على حسن الانتخاب . ولا جدال في أن حسن الانتخاب لا يتيسر إلا بموازنة الفوائد التي يمكن الحصول عليها من تعليم كل بحث من الأبحاث ، من جميع الوجوه العلمية والتربوية . ولا شك في أن هذه « الموازنة » توسع مجال عمل « الغايات في التعليم » توسيعاً كبيراً .

وأما نوع التربية الذي ينتخب ، والتأثير الذي يتوخى من تعليم كل علم من العلوم ، فيختلف باختلاف العلوم من جهة ، وباختلاف درجات التغليم من جهة أخرى . فالفوائد العملية والأهداف التربوية التي تقصد في تعليم الرياضيات مثلا ، تختلف عما يُتوخى من تعليم الطبيعيات والاجتماعيات . كما أن الغايات التي تستهدف في تعليم هذه العلوم تختلف في المدارس الثانوية عنها في العالية . ونستطيع أن نقول بوجه عام : إن دور الغايات التربوية في التعليم يتقلص ويتضاءل كلما ارتفعت درجة التعليم . مع هذا فإن التعليم العالي نفسه لا يتجرد عن الغايات التربوية تماماً ؛ فإن هذا التعليم أيضاً لا يكتفي بسرد الحقائق وحدها ، بل يستهدف في الوقت نفسه تعويد الطلاب على « التعليم من تلقاء أنفسهم » بمراجعة المصادر وجمع الوثائق وملاحظة الوقائع واستقراء الحوادث . . . حسب ما تقتضيه طرائق البحث العلمي والدرس الذاتي .

وأما التعليم العالي الذي لم يقم بهذه المهمة خير قيام ، فيكون مقصراً في واجباته الأساسية ، مهما توسع في سرد الحقائق وتوغل في شرح الأبحاث .

فلا نغالي إذا قلنا : إن التعليم لا يصبح مقصوداً بالذات ، إلا في الدراسات العالية الاختصاصية وحدها .

ـ ٢ ـ

إن ما قررناه آنفاً في شأن « العلمْ والتعليم » بوجه عام ، ينطبق على أمر « التاريخ » بطبيعة الحال .

ففي ساحة التاريخ أيضاً نستطيع أن نقول : إن الأبحاث العلمية التي تستهدف معرفة تلك الحقائق شيء . . . والشؤون التعليمية التي تستهدف نشر تلك الحقائق شيء آخر ، ومهما بالغنا في القول بأن التاريخ يجب أن يستهدف معرفة الحقائق معرفة مجردة عن كل غاية ، لا نستطيع أن نقول ذلك في « تعليم التاريخ » بوجه من الوجوه . بل لا بد لنا من القول بأن هذا التعليم يجب أن يوجه نحو غايات تربوية واضحة . . . على كل حال . .

ويجب أن نلاحظ ـ زيادة على ذلك ـ أن الغايات التربوية التي يمكن أن تعمل عملها في ساحة « تعليم التاريخ » كبيرة وخطيرة جداً ، لأن المعلومات التاريخية تمتاز عن سائر المعلومات البشرية بالتأثيرات العميقة التي تحدثها في الشعور القومي والوطني وبالأدوار الهامة التي تقوم بها في تكوين القومية والوطنية .

فإن شعور الأفراد نحو أمتهم ووطنهم لا يتأثر بمعرفتهم أو عدم معرفتهم للحقائق الطبيعية مثلا ، غير أن شعورهم هذا يتأثر تأثيراً شديداً من علمهم أو عدم علمهم بالوقائع التاريخية التي تعاقبت على الوطن والأمة في سالف الأزمان .

ويمكننا أن نقول : إن الشعور القومي يستند على الذكريات التاريخية أكثر من كل شيء آخر . ونستطيع أن نؤكد بأن الأفكار والمعلومات المتعلقة بالتاريخ تلعب دوراً هاماً في حياة الأمم وتؤثر تأثيراً كبيراً على سير الحادثات في التاريخ .

ولهذا السبب نجد أن الأمم المتمدينة بأجمعها تهتم بالتاريخ اهتماماً عظيماً ، فهي لا تكتفي بتذكير الماضي بواسطة الدروس والمؤلفات ، بل تبذل أنواع الجهود لإقامة التماثيل والأنصاب بقصد « تجسيد وتخليد الذكريات »، كما تنتهز جميع الفرص لإقامة الاحتفالات « لإحياء ذكر » بعض الوقائع التاريخية بقصد استثارة انتباه الشعب ، وايقاد نار الذكريات القومية في قلوب الناس .

كما نشاهد أن الدول المستعمرة عندما تستولي على أمة من الأمم تحاول أن تدعم استيلاءها العسكري باستيلائها المعنوي ، وتعتبر السيطرة على « المعلومات التاريخية » من أهم وسائل هذا الاستيلاء . ولذلك حالما تنتهي من الأعمال التي تستهدف محو الحكومة المحلية وقواها المختلفة ، تأخذ في تصويب سهامها نحو التاريخ القومي ، وتبذل كل ما لديها من الوسائل لإخفات صوت ذلك التاريخ ، وتستعمل كل ما تملك من الحيل لإبعاد ذاكرة الأمة عن تاريخها الخاص .

كما نجد الشعور القومي عند الأمم المحكومة يأخذ في الخمود والتضاؤل عندما « يبسط النسيان » أجنحته على « التاريخ القومي ». ولا سيما عندما تنصرف الأمة عن

تاريخها الخاص إلى « التاريخ » الذي تلفقه وتعرضه عليها السلطة الحاكمة ، حسبما تقتضيه سياسة السيطرة والاستعمار .

وأما عودة الشعور القومي إلى مثل هذه الأمم المحكومة ، فلا تتم إلا بعودة الذكريات التاريخية . ولا نغالي إذا قلنا : إن حركات الاستيقاظ والانبعاث ومجاهدات الاستقلال والاتحاد لا تبدأ إلا بتذكير الماضي واستلهام التاريخ ، بوجه عام . هذه حقيقة ناصعة تتجلى من بين صفحات التاريخ بوضوح تام .

فإن « حب الاستقلال » يتغذى بذكريات الاستقلال المفقود ، والتوقان إلى السؤدد والمجد يبدأ بالتحسر على السيادة الماضية والمجد السالف ، والإيمان بمستقبل الأمة يستمد قوة من الاعتقاد بماضيها الباهر ، والنزوع إلى الاتحاد يزداد شدة وحماسة بتجدد ذكريات الوحدة المضاعة . . . هذه كلها حقائق ثابتة ، تشهد بها جميع التواريخ ، من تاريخ استقلال اليونان إلى تاريخ اتحاد الألمان ، ومن تاريخ ثورة الصرب إلى تاريخ وثبة الأتراك .

ولذلك كله نجد أن جميع علماء التربية يتفقون في القول بأن درس التاريخ من أهم وسائل التربية الوطنية والقومية .

فهل يجوز والحالة هذه للمعلمين والمؤلفين أن يتعاموا عن ملاحظة تأثير المعلومات التاريخية في هذا المضمار ، وألا يستفيدوا من تأثيرها هذا في تقوية الروح القومي وتوجيه الشعور الوطني ، نحو الأهداف التي يتطلبها مجد الأمة ونهوضها ؟

- ٣ -

يظن البعض أن استخدام دروس التاريخ كواسطة للتربية الوطنية والقومية وتكييف كتب التاريخ لمقتضيات هذه التربية إنما هو من الخطط والنزعات الخاصة بالأمم التي تحكم بالدكتاتوريات الوطنية . وحقيقة الأمر أنه لا فرق بين هذه الأمم وغيرها بهذا الاعتبار . ونحن لا نعلم بوجود أمة بين الأمم الراقية تجردت عن هذه النزعة ، فأهملت الاستفادة من دروس التاريخ في هذا المضمار .

وإذا تجلت آثار هذه النزعة الآن عند فريق من الأمم بوضوح أكبر ، فما ذلك إلا لأن هؤلاء غيروا نظام حكمهم حديثاً ، فاضطروا لذلك إلى القيام بتكييف تاريخهم لمقتضيات هذا النظام الجديد بصورة فجائية وعلى رؤوس الأشهاد . في حين أن غيرهم كانوا أقدموا على مثل هذا العمل قبلا ، فأوجدوا لأنفسهم تاريخاً مكيفاً بمقتضيات الوطنية ، منذ مدة غير يسيرة من الزمن . فيمكننا أن نقول : إن الفرق بين الفريق

الأول والفريق الثاني ينحصر في تاريخ عملهم بهذه النزعة ، لا في انقيادهم إليها أو انصرافهم عنها .

فيجب علينا أن نعلم علم اليقين ، أن تكييف دروس التاريخ بمقتضيات القومية والوطنية ، من الخطط التي تعمل بها جميع الأمم من غير استثناء ، ومن الخطط التي تتحتم على جميع الأمم الناهضة بوجه خاص . . .

هذا ويجب أن نلاحظ في الوقت نفسه أن « التكييف » الذي نشير إليه لا يلتزم « الاختلاق »، لأن « الانتخاب والتبريز » وحدهما يكفلان التكييف ، ويكفيان للتوجيه بوجه عام .

وذلك لأن الوقائع التاريخية تؤلف سلسلة طويلة لا مجال لتحديدها ، بل شبكة معقدة لا حد لتعقيدها . فعدم ذكر الوقائع بأجمعها ـ تارة بصورة إرادية وطوراً بصورة اضطرارية ـ وانتخاب البعض وترك البعض منها ، حتى تفصيل البعض واختصار البعض ، مما يغير منظر الوقائع وتأثيرها النفسي تغييراً كبيراً ، كما تتغير الألوان حسب مشيئة المصورين تبعاً لتغير أنواع الأصباغ التي تمزج بعضها ببعض من جهة ، ولتغير نسب هذا المزج من جهة أخرى .

ولذلك نستطيع أن نقول : إن عملية الانتخاب والتبريز ، إذا كانت من الأمور المهمة في جميع فروع التعليم ، فهي في منتهى الأهمية في تعليم التاريخ .

لنذكر مثالا بسيطاً لتوضيح تأثير الانتخاب والتبريز ، إذا كانت من الأمور المهمة في جميع فروع التعليم ، فهي في منتهى الأهمية في تعليم التاريخ ، لنذكر مثالاً بسيطاً لتوضيح تأثير الانتخاب والتبريز : لنفرض أننا نود أن نبحث عن علاقة فرنسا بوحدة إيطاليا . فإذا استعرضنا الحوادث التي تعاقبت في إيطاليا منذ حروب نابليون إلى حرب السبعين ، ولاحظنا علاقة هذه الحوادث بسياسة فرنسا وأعمالها ، وجدنا أن هذه السياسة كانت مساعدة لوحدة إيطاليا في بعض الأحوال والأدوار ، ومعرقلة لها في أحوال وأدوار أخرى . فإذا ذكرنا النوع الأول من الوقائع دون أن نبحث عن النوع الثاني منها ، وإذا سردنا النوع الثاني من الوقائع دون أن نتطرق إلى النوع الأول منها ، فسنوصل قراءنا وطلابنا إلى أحكام متخالفة متعاكسة في هذا الباب . وهذا الاختلاف سيظهر حتى عندما لا نهمل ذكر نوع من نوعي هذه الوقائع إهمالا تاماً بل نتوسع في شرح أحد النوعين ونكتفي بإشارة مختصرة إلى النوع الآخر .

وهذا ما يحدث فعلا في تدوين وتدريس هذه الوقائع التاريخية في مدارس كل دولة من هاتين الدولتين : فإن الفرنسيين يوجهون الأنظار إلى الوقائع التي كانت من

نوع « المساعدة للوحدة الإيطالية » ويبرزون هذه الوقائع أكثر من غيرها في حين أن الإيطاليين ـ بعكس ذلك ـ يوجهون الأنظار إلى الوقائع التي كانت من النوع الثاني ، ويتوسعون فيها أكثر من غيرها . ولهذا السبب نجد أن رأي الإيطاليين في هذه القضية يختلف عن رأي الفرنسيين اختلافاً بيناً في معظم الأحوال .

وقد لاحظ الكثيرون من رجال الفكر والسياسة التأثير الشديد الذي يتأتى من دروس التاريخ في إدامة الضغائن وإثارة الحروب بين الأمم ، فأخذوا يفكرون فيما يجب عمله في هذا الباب . وهذا ما حمل عصبة الأمم على الاهتمام بالأمر اهتماماً خاصاً ، وتكوين فرع مختص بشؤون تعليم التاريخ بين جوانب معهد التعاون الفكري الأسمى . كما حمل عدداً كبيراً من المربين والمؤرخين على عقد مؤتمرات أممية للمداولة في القضايا المتعلقة بدروس التاريخ .

وإذا تتبعنا مناهج هذه المؤتمرات ونشراتها ، ولاحظنا أعمالها ومقرراتها ، وجدنا أنها لم تعارض قط في « استخدام التاريخ كوسيلة للتربية الوطنية »؛ وكل ما طلبته من المعلمين والمؤلفين في هذا الباب ، انحصر في التماس السعي إلى تخليص دروس التاريخ وكتب التاريخ من الأبحاث والاتجاهات التي تثير الضغائن وتحول دون التفاهم والتقارب بين الأمم .

إنها دعت المعلمين والمؤلفين إلى توجيه جهودهم وأعمالهم إلى هذا الاتجاه على الدوام ، من غير أن تطلب إليهم أن يجردوا دروسهم وكتبهم من النزعات القومية والوطنية ، أو يتركوا الاستفادة من التاريخ في التربية القومية والوطنية .

وعلى كل حال ، فنحن نستطيع أن نؤكد بأن « تعليم التاريخ » يستهدف التربية الوطنية والقومية قبل كل شيء ، عند جميع الأمم ، بدون استثناء .

ـ ٤ ـ

بعد هذه التفصيلات ، يجدر بنا أن نعود إلى أنفسنا ونتساءل عما يترتب علينا عمله في دروس التاريخ ، نحن الناطقين بالضاد .

نحن نعتقد بأن حاجتنا إلى الاستفادة من التاريخ في التربية الوطنية والقومية تفوق حاجة جميع الأمم على الإطلاق . لأن العالم العربي الآن يزيد في احتياجه إلى الاستفادة من دروس التاريخ وكتب التاريخ في هذا المضمار زيادة هائلة .

هذا ويجب ألا ننسى من جهة أخرى أن أمر تأليف وتدريس التاريخ في العالم العربي ظل بعيداً عن مقتضيات البحث العلمي والتربية الوطنية في وقت واحد .

وذلك لأن المؤلفات التاريخية العربية تستند عن نوعين من المصادر : غربية وشرقية . والمصادر الغربية لم تتخلص تماماً من تأثير « النظرات الأوروبية » التي نشأت على معاداة الشرق العربي واستضعاف العرب حتى الآن . وأما المصادر الشرقية فقد ظلت بعيدة عن النظرات العلمية والنزعات التربوية في وقت واحد .

فيترتب علينا ـ في مرحلة النهضة التي وصلنا إليها ـ أن نعيد النظر في أبحاث التاريخ ، بروح علمي وشعور قومي ، وأن نوجد لأنفسنا بهذه الصورة مؤلفات تاريخية تجمع بين مقتضيات البحث العلمي وبين مطالب التربية الوطنية في وقت واحد(٢) .

(٢) نقلا عن: ساطع الحصري، آراء وأحاديث في الوطنية والقومية (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٤).

تعليم التاريخ والعلاقات الدولية(*)

- ١ -

سيداتي وسادتي :

إن المناهج الدراسية التي نضعها والكتب المدرسية التي تقررها كل دولة من الدول ، تعتبر عادة من الأمور الداخلية التي لا تتعدى تأثيراتها حدود تلك الدول نفسها .

غير أن المناهج والكتب والدروس التي تتصل بالتاريخ تشذ عن هذه القاعدة العامة ، لأنها قد تؤثر في سير علاقات الدولة المذكورة بالدول الأخرى .

فإن المباحث التي تتناول دروس التاريخ ، لا يمكن أن تقتصر على ماضي أمة واحدة على الانحصار ؛ بل لا بد لها من أن تتطرق إلى ماضي أمم مختلفة ، لكثرة العلائق التي تربط تواريخ الأمم بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً .

ففي جميع دروس التاريخ التي تلقى في المدارس ، سواء أكانت من نوع التاريخ القومي أم من نوع التاريخ العام ، يضطر المدرسون إلى التكلم عن بعض الأمم الأجنبية . وهذه الأبحاث التاريخية ، قد تثير في نفوس الطلاب - قليلا أو كثيراً - من الاستحسان أو الاستهجان . والاستحسان قد يتقوى - إذا ما تكرر وتوالى - فيتحول إلى « حب وصداقة » نحو بعض الأمم ؛ كما أن الاستهجان قد يشتد بالتوالي والتكرار ، فيصل إلى درجة « البغض والكراهة » نحو بعض الأمم . . .

(*) محاضرة ألقيت في المؤتمر الثقافي العربي الاول في ٨ أيلول /سبتمبر ١٩٤٧ .

إن تأثير دروس التاريخ في بث شعور الكراهة والعداوة بين الأمم ، لفت أنظار « دعاة السلام » بوجه خاص ؛ وحمل بعض المفكرين على انتقاد « التاريخ » انتقاداً مراً .

وربما كان أشد وألذع هذه الانتقادات هي التي صدرت من يراع الكاتب الفرنسي الشهير « پول فاليري ». فقد قال المومأ إليه في هذا الصدد ما مآله :

« إن التاريخ ، أخطر وأضر العقاقير التي استحضرها كيمياء العقل ، خواصه معلومة جيداً : إنه يسكر الأمم ، ويثير في نفوسها شتى الأوهام والأحلام ، ويورثها ذكريات كاذبة ؛ كما أنه يخدش جروحها القديمة ، فيحول دون التئام تلك الجروح . إنه يقض مضاجع الأمة ويسلبها راحة البال ؛ ويؤدي بها في الأخير إلى « مانياء العظمة » أو إلى « داء الاضطهاد ».

ولكن . . . مهما قيل في هذا المضمار ، لا يستطيع أحد أن ينكر : أن التاريخ من أهم عناصر القومية ، ومن أقوى عوامل الوطنية .

فإن جميع رجال التربية والتعليم يتفقون في القول بأن دروس التاريخ من أهم الوسائل لإثارة الشعور الوطني وتنمية الوعي القومي في نفوس الطلاب ؛ وكثيراً ما يقولون : إن تدريس التاريخ لا يعني ـ في حقيقة الأمر ـ « تعليم الماضي »، بل إنه يعني ـ من حيث الأساس ـ « تكوين الشعور الوطني ».

فليس من المعقول والحالة هذه أن نطلب من المعلمين والمربين أن يتخلوا عن استخدام التاريخ في بث الروح الوطنية والقومية في النفوس .

فكل ما يمكن ، وكل ما يجب ، أن يطلب منهم في هذا السبيل ، هو عدم إفراغ هذه الدروس في قالب يثير روح العداء والبغضاء بين الأمم ، لكي لا يحول دون حسن التفاهم بين الدول .

إن هذه القضايا قد شغلت أذهان علماء التربية من جهة ، ورجال السياسة من جهة أخرى ، منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى ؛ وصارت موضوعاً لمباحثات ومناقشات ومفاوضات كثيرة ، بين العلماء والمفكرين والساسة ، في أوروبا وأمريكا .

وقد اهتم بها عدد كبير جداً من المؤتمرات القومية والأممية التي انعقدت بين الحربين العالميتين الأخيرتين . فجميع مؤتمرات التاريخ ، ومؤتمرات التربية الأخلاقية ، ومؤتمرات السلام العام . . . قد تطرقت إلى مسألة « دروس التاريخ ، من وجهة تأثيرها في تحسين العلاقات الدولية ، ونشر ألوية السلام بين الأنام »، حتى إن بعض المؤتمرات انعقدت لدرس هذه المسألة بوجه خاص ؛ والتيارات الفكرية التي

تولدت من جراء ذلك ، حملت كثيراً من الدول على عقد اتفاقات ومعاهدات رسمية ، بغية « توجيه دروس التاريخ » الوجهة التي يتطلبها مبدأ استقرار السلام .

إن البعض من هذه الاتفاقات عقد لتنظيم العلائق الثقافية بوجه عام ؛ ومع هذا نص على بعض الأحكام المتعلقة بدروس التاريخ ، وكتب التاريخ بوجه خاص . ولكن البعض منها عقد لخدمة الغاية الأخيرة ، رأساً ومباشرة .

هذا ؛ ومما يجب الإشارة إليه أن هذه الاتفاقات عقدت بعد مباحثات ومفاوضات طويلة ، جرى بعضها بين دولتين ، وبعضها بين مجموعة من الدول التي ترتبط بروابط تاريخية وجغرافية خاصة ، وبعضها بين جميع الدول التي تسعى وراء السلام العام .

فيجدر بنا أن نلقي نظرة إجمالية على هذه المفاوضات ، ونستعرض أهم الأحكام التي قررتها هذه الاتفاقات ، عن دروس التاريخ ، وكتب التاريخ بوجه خاص .

إن أسبق الدول إلى التفكير في هذا الموضوع والاتفاق في شأنه ، كانت الدول الإسكاندينافية . لأنها شرعت في العمل في هذا السبيل منذ سنة ١٩١٩ .

من المعلوم أن تاريخ الدولة المذكورة - أي السويد والنرويج ، والدانمرك ، وفنلندا ، وإيرلندا - كان شديد التشابك والتعارض ، خلال القرنين الأخيرين . كانت قد حدثت بين شعوبها مخاصمات كثيرة ، وهذه الأوضاع السابقة كانت قد تركت في نفوسها حزازات مختلفة ؛ وهذه الحزازات كانت تحول دون تنظيم علاقات هذه الدول بعضها ببعض ، وفق ما تقتضيه منافعها الحالية لحفظ كيانها بين تيارات السياسة الدولية .

فرأى المفكرون والساسة في هذه الدول المتجاورة أن مصلحة الجميع تتطلب تنقية الكتب المدرسية المقررة في كل واحدة منها من المباحث والعبارات التي تثير الضغائن بين شعوبها . وألفوا جمعية سميت باسم « الشمال » Norden على أن يكون لها لجان فرعية قومية في كل دولة من الدول الإسكاندينافية . وعهدوا إلى كل فرع من فروع هذه الجمعية بمهمة « درس الكتب المدرسية » المقررة في بلاد الفروع الأخرى ، على أن يلاحظ كل ما جاء فيها عن بلاده ، ويسجل ما قد يبدو له من الانتقادات عليها ؛ ثم يعرض تلك الانتقادات على الفرع الذي يهمه الأمر ، لكي يتخذ التدابير اللازمة لتصحيح الكتب المذكورة وتعديلها ، بعد مناقشة القضية في اجتماعات خاصة إذا اقتضى الحال . وقد عرضت الجمعية بعض المسائل التاريخية التي اختلفت الآراء في شأنها على لجنة مؤلفة من المؤرخين الاختصاصيين ، لمناقشتها مناقشة علمية ، تساعد على إظهار وجوه الخطأ والصواب فيها .

وقد درست الجمعية المذكورة بهذه الصورة أكثر من مائة وسبعين كتاباً مدرسياً . ونقحت الكثير من مضموناتها بصورة فعلية .

وقد حاولت الدول البلقانية أيضاً أن تسلك مسلكاً يشابه سلوك الدول الإسكاندينافية في هذا المضمار .

من المعلوم أن شبه جزيرة البلقان ، من أغرب بقاع الأرض التي تشابكت فيها القوميات تشابكاً لا مثيل له في سائر أنحاء العالم . فقد رأى ساسة الدول البلقانية أن يسعوا إلى التخلص من آثار الضغائن التي خلفتها الوقائع الماضية ، فعقدوا حلفاً عرف باسم « الحلف البلقاني ».

وكان الحلف المذكور يعقد مؤتمراً سنوياً في عاصمة من عواصم الدول البلقانية . وقد تناولت مذاكرات هذه المؤتمرات ، كثيراً من القضايا المتعلقة بتدريس التاريخ .

والمؤتمر البلقاني الأول الذي انعقد في آثينا سنة ١٩٣٠ أوصى باتخاذ تدابير متعددة « لضمان التقارب والتفاهم » بين الشعوب البلقانية « خدمة للإنسانية والسلام » وكان من جملة هذه التدابير « إصلاح التعليم بوجه عام ـ وتعليم التاريخ بوجه خاص ـ إصلاحاً يجرده من كل صبغة عدائية ، ويجعله خادماً للسلام ». وقد طلب المؤتمر المذكور من جميع الدول البلقانية أن تحذف من كتب التاريخ « الفصول التي تذكي الحروب وتثير الخصومات ».

والمؤتمر البلقاني الثاني الذي اجتمع في مدينتي إستانبول وأنقرة سنة ١٩٣١ ، أوصى ـ فيما أوصى به من الأمور ـ أن تتبادل الدول البلقانية ترجمات من « المختارات » التي تتعلق بتاريخ بلادها وآدابها ، بغية إدماجها في كتب المطالعة التي تستعمل في المدارس المختلفة .

والمؤتمر الثالث الذي انعقد في بخارست سنة ١٩٣٢ قرر تأسيس معهد للأبحاث التاريخية ، للعناية بتواريخ جميع الشعوب البلقانية .

وأما المؤتمر الرابع الذي انعقد في سالونيك سنة ١٩٣٣ فقد أوصى بإنشاء كراسي « لتعليم حضارات الشعوب البلقانية » في جامعات عواصمها .

وقد بذلت جهود مماثلة لما ذكرناه آنفاً في أمريكا أيضاً :

فقد عقدت « الحكومات المتحدة البرازيلية » مع « الجمهورية الأرجنتينية» سنة ١٩٣٣ اتفاقية خاصة بـ « مراجعة نصوص الدروس التاريخية والجغرافية ». وقد تعهد

الطرفان ـ بهذه الاتفاقية ـ أن يعيدوا النظر في الكتب المدرسية على أساس « تنقيتها من العبارات التي تذكر وتثير حزازات العهود الماضية ». وقد نصت المادة الأخيرة من الاتفاقية المذكورة على أن « كل دولة أمريكية تستطيع أن تنضم إليها ، وذلك بإعلام وزارة الخارجية البرازيلية ».

غير أن أحكام هذه الاتفاقية أدمجت ـ في أواخر السنة المذكورة ـ في « اتفاقية تعليم التاريخ » التي قررها « المؤتمر الأممي السابع للدول الأمريكية » المنعقد في مدينة « مونت فيديو ».

وقد نصت الاتفاقية المذكورة على وجوب إعادة النظر في الكتب المقررة للمدارس في بلاد الدول المتعاقدة ، بغية تنقيتها « من كل ما من شأنه أن يثير في نفوس الناشئة شعور الكراهية نحو أي بلد من البلاد الأمريكية .

كما أنها نصت على تأسيس معهد جديد باسم « معهد تعليم التاريخ » يتولى مهمة « تنسيق وتوجيه التدريسات التاريخية في مختلف الجمهوريات الأمريكية ».

وأوصت الاتفاقية المذكورة بعدة أمور منها :

ـ أن تشجع كل جمهورية من الجمهوريات الامريكية تدريس تاريخ الجمهوريات الأخرى .

ـ العدول عن الاهتمام بالأعمال الحربية مع التوسع في الشؤون الحضارية في دروس التاريخ .

ـ عدم اتخاذ « حكايات الانتصارات » وسيلة للتنديد بالشعوب المغلوبة .

ـ التأكيد على كل ما من شأنه أن يقوي روح التفاهم والتعاون بين مختلف البلدان الامريكية .

هذا ، وقد انعقد بعد ذلك بين الدول الأمريكية « مؤتمر لصيانة السلم » سنة ١٩٣٦ ، في مدينة « بوينوس آيريس ». وأوصى المؤتمر المذكور جميع الجمهوريات الأمريكية بالإسراع في تنفيذ أحكام الاتفاقية الآنفة الذكر ، بغية تنشئة الأجيال القادمة في جو معنوي مشبع بحب السلم ، وبالرغبة في التفاهم بين الأمم .

حينما كانت الدول التي سبق ذكرها تتفاوض في هذه الأمور وتُعِدّ هذه الاتفاقات ، كان من الطبيعي أن تهتم عصبة الأمم أيضاً بهذه القضايا ، وأن تدعو جميع الدول إلى التفاهم حول هذه المبادىء .

غير أنه إذا كان من السهل أن تتفق بعض الدول ، أو بعض مجموعات الدول ، على هذه القضايا التي تتصل بدروس التاريخ ، لوجود روابط خاصة ومنافع متقابلة تربط بعضها ببعض ، فإنه كان من الصعب أن تتفق جميع الدول على أمثال هذه الأمور .

ولهذا النسبب لم تستطع عصبة الأمم أن تقرر مشروع « اتفاقية عامة »، تضمن تحقيق الأغراض الآنفة الذكر ، إلا سنة ١٩٣٥ ، مع أنها قد بدأت تفكر فيها وتعمل لأجلها . . . منذ بداية تكوينها .

فقد قررت عصبة الأمم ضرورة العمل« للتعاون الفكري بين الأمم » منذ الاجتماع الأول الذي عقدته سنة ١٩٢٠ ، وألفت اللجنة الأممية « للتعاون الفكري » سنة ١٩٢١ . وهذه اللجنة أخذت تنشىء فروعاً قومية في مختلف بلاد العالم منذ سنة ١٩٢٢ ، كما أنها ألفت عدة لجان اختصاصية ، كان من جملتها لجنة « تعليم الشبيبة أهداف عصبة الأمم ».

وبدأت اللجنة المذكورة أعمالها سنة ١٩٢٣ ، وأخذت تبحث في وسائل « إقرار السلم عن طريق التربية والتعليم »، وتطرقت بطبيعة الحال إلى مسألة « الكتب المدرسية » ولا سيما « كتب التاريخ ». غير أنها لم تستطع أن تخطو خطوات واسعة في هذا السبيل ، لعدم استعداد معظم الدّول ـ عند ذاك ـ للتقيد بـ « عهود عامة » في مثل هذه القضايا الهامة . فاضطرت اللجنة إلى الاكتفاء بإقرار الاقتراح المعتدل الذي تقدم به ممثل إسبانيا ، « كازاريس » بغية إيجاد طريقة « لتنقية الكتب المدرسية من العبارات التي تضر بحسن التفاهم والوئام بين الأمم ».

واللجنة الأممية للتعاون الفكري ـ التابعة لعصبة الأمم ـ أقرت هذا الاقتراح في ٢٥ تموز سنة ١٩٢٥ ، فعرف الاقتراح بعد ذلك باسم « قرار كازاريس ».

يصرح هذا القرار في حيثياته : « بأن إحدى الوسائل التي تضمن الوصول إلى التقارب الفكري بين الشعوب ـ بأفضل الوسائط وأنجعها ـ هي : تنقية الكتب المدرسية من العبارات التي من شأنها أن تبذر بين شبيبة بلد من البلاد بذور عدم تفاهم أساسي نحو البلاد الأخرى ». ثم يدعو اللجان القومية للتعاون الفكري إلى العمل في هذا السبيل على الطريقة التالية :

إذا ما وجدت إحدى اللجان المذكورة في الكتب المدرسية الأجنبية ، نصاً يمس بلادها ويحتاج إلى تعديل ، خدمة للغايات التي أوحت بهذا القرار ، فإنها ترسل طلباً بذلك إلى اللجنة القومية العاملة في البلد الذي يدرّس فيه الكتاب المذكور وتصحب طلبها هذا ـ إذا رأت لزوماً لذلك ـ بمشروع التعديل تقترحه ، مع أسبابه الموجبة .

على كل لجنة قومية تتلقى طلباً من هذا القبيل ، أن تدرس القضية وتقرر : هل يجب تلبية هذا الطلب ؟ وتتخذ التدابير اللازمة لإجراء التعديل المطلوب ، مع اعلام اللجنة القومية الطالبة من جهة ، واللجنة الأممية من جهة أخرى . وأما إذا لم توافق على تلبية الطلب وتبديل النص ، فلا تعتبر مجبرة على بيان الأسباب .

هذا ، ويصرح قرار « كازاريس » بأن « طلبات التصحيح والتعديل يجب أن تنحصر في الأمور الثابتة بصورة أكيدة ، والمتعلقة بجغرافية البلاد وحضارتها . . . » .

ويحظر بصورة قطعية طلب تعديل النصوص التي تتصل بالتقديرات الذاتية ، فتكون ذات صبغة أدبية أو سياسية أو دينية .

وفي الوقت نفسه يرجو القرار من كل لجنة قومية ، أن تشير إلى المؤلفات التي تراها أصلح لتزويد الأجانب بمعلومات صحيحة عن تاريخ بلادها ، وحضارتها السابقة ، وحالتها الحاضرة .

يلاحظ من هذه التفاصيل أن التدابير التي تضمنها هذا القرار ، كانت في منتهى الاعتدال وغاية الاحتراس ، حتى إنها لم تشمل شيئاً من دروس التاريخ على الإطلاق . والسبب في ذلك يعود إلى حرص بعض الدول على الاحتفاظ بحرية العمل في هذا المضمار حرصاً شديداً .

غير أن الجمعيات العلمية والتعليمية والسياسية التي تهتم بشؤون التاريخ والتربية والسلام واصلت جهودها وأبحاثها ودعاياتها في هذا السبيل ؛ وعقدت مؤتمرات كثيرة ، ونشرت مقالات متتابعة ، وأثرت في الرأي العام تأثيراً عميقاً . والتطور الذي حدث في عالم الفكر من جراء ذلك أدى إلى إدخال القضية إلى حظيرة عصبة الأمم مباشرة .

وقد ألقى بريان ـ ممثل فرنسا في مجلس العصبة ـ سنة ١٩٢٩ ـ خطاباً بليغاً في هذا الموضوع ، فقال :

« يجب على عصبة الأمم ألا تبقى مكتوفة الأيدي أمام ذلك النوع من « التسميم المعنوي » الذي تنكب به نفوس الناشئة الآن في كل البلاد . لأن هناك أناساً لا يرتاحون إلى انتشار روح الطمأنينة والسلام . بل بعكس ذلك يسعون دائماً وراء إثارة نعرات الثأر والانتقام .

فيجب على عصبة الأمم ، التي تشمل سياستها جميع أعمال الصيانة الاجتماعية ، والتي تبذل شتى الجهود في سبيل مكافحة ومطاردة الحشيش والأفيون في كل البلاد بكل الوسائل الممكنة ، يجب على هذه العصبة أن تلتفت بأنظار اهتمامها نحو الأفعال التي ترمي إلى تسميم عقول الأطفال

والشبان ، ببث بذور الحرب والخصام في أدمغتهم الغضة . إن الذين يقدمون على ذلك ـ بدروسهم أو بخطاباتهم ـ يجب أن يعتبروا من أفظع المجرمين . . . ».

وقد تلا هذه الخطبة الهامة ، خطب شتى ألقاها كبار رجال السياسة من مختلف البلاد .

وهذه النزعة السياسية التي برزت بهذه الصورة في قاعة عصبة الأمم نفسها ، أفسحت أمام لجنة الخبراء المؤلفة « لتعليم الشبيبة أهداف عصبة الأمم » مجالاً واسعاً لإعادة النظر في المقررات السابقة ، ولوضع خطط جديدة ، أكثر نجوعاً من الخطط الأولى .

فقد رأت اللجنة خلال الاجتماع الذي عقدته سنة ۱۹۳۰ أن الوقت قد حان للقيام بتحقيق علمي شامل ، عن حالة « الكتب الدراسية المستعملة في مدارس البلاد المختلفة ». وقد تم هذا التحقيق سنة ۱۹۳۱ ، ونشر التقرير المفصل الذي ضمن نتائجه سنة ۱۹۳۲ .

واستناداً إلى كل ذلك ، وضعت اللجنة مشروع قرار أشارت فيه إلى « أهمية دروس التاريخ في تنشئة الأجيال الجديدة على حب السلام والوئام » ونصت على وجوب اشتمال قرار « كازاريس » على كتب التاريخ ودروس التاريخ . ثم اقترحت على عصبة الأمم أن توصي الحكومات بالسهر المباشر على تنقية الكتب المدرسية من الأبحاث والعبارات التي قد تضر بحسن التفاهم بين الأمم .

هذا ، ومن جهة أخرى كان قد حدث في عالم السياسة تيار جديد ، استوجب سلسلة جهود جديدة ، تلاقت مع سلسلة الجهود الآنفة الذكر ، في هذه المرحلة من مراحل تطورها :

كانت عصبة الأمم أخذت تبحث الوسائل التي تؤدي إلى نزع السلاح ، أو على الأقل إلى تحديد التسلح ، ودعت الدول إلى عقد مؤتمر خاص لهذا الغرض سنة ۱۹۳۰ :

وقد أرسل وزير خارجية بولندا ـ زالسكي ـ كتاباً إلى سكرتير عصبة الأمم أشار فيه إلى ضرورة التفكير في أمر « نزع السلاح المعنوي »، بجانب التفكير في قضايا « نزع السلاح المادي ». وأضاف إلى الكتاب المذكور مذكرة تفصيلية قال فيها : يجب أن نبذل جهداً عظيماً لصيانة الشبيبة من كل ما من شأنه أن يثير في نفوسها البغض لشعب أجنبي . ولهذا يجب أن يحظر على المعلمين سوء استعمال سلطتهم المعنوية بتلقين طلابهم أمثال هذه النزعات ، ويجب أن يعاد النظر في الكتب المدرسية ـ لضمان

تحقيق هذه الغاية ـ ولا سيما في الكتب الخاصة بدروس التاريخ والجغرافية .

ورئيس لجنة التعاون الفكري أيضاً قدم تقريراً ذكر فيه العلاقة التي تربط قضية نزع السلاح بقضايا التعاون الفكري ، وشرح الجهود التي بذلتها اللجنة في هذا السبيل ، منذ سنة ١٩٢٠ .

وبهذه الصورة أصبحت قضية « نزع التسلح المعنوي » من المسائل التي تثير اهتمام المحافل الفكرية والسياسية بمقياس واسع جداً .

واللجنة السياسية ، المنبثقة من « مؤتمر تحديد التسليحات » بحثت هذه القضية في ١٥ آذار (مارس) ١٩٣٢ ، وألفت لجنة فرعية باسم لجنة نزع التسليح المعنوي عهدت إليها بدرس الموضوع باهتمام تام .

وهذه اللجنة ـ بعد المذاكرة في الأمر ـ اتخذت مقررات كثيرة ، وطلبت من « منظمة التعاون الفكري » أن تضع الخطط التفصيلية لتنفيذ هذه المقررات . والمنظمة المذكورة وضعت وقررت خطة تفصيلية « لتنقية إصلاح الكتب المدرسية » .

ولكن رجال الفكر والسياسة ، لم يكتفوا بذلك ، بل رأوا أن هذه الجهود والقرارات يجب أن تتوج بمعاهدة تلزم الدول إلزاماً صريحاً .

ولهذا السبب وضعت « اللجنة الأممية للتعاون الفكري » ـ سنة ١٩٣٦ ـ مشروع « تصريح دولي » عن الكتب الدراسية المتعلقة بالتاريخ .

وأقرت عصبة الأمم المشروع ، ودعت الدول إلى التوقيع على التصريح .

وقد أصبح التصريح الدولي المذكور نافذاً ، اعتباراً من ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣٧ .

ويشير التصريح المذكور في مقدمته إلى أن « العلائق القائمة بين البلاد المختلفة تتحسن وتتوطد ، إذا ما تلقت الأجيال الجديدة في كل بلد من المعارف والمعلومات التي تتعلق بتاريخ الأمم الأخرى ، ما هو أوسع مما تتلقاه الآن » .

كما يشير إلى « الأضرار التي تنجم عن عرض بعض الوقائع التاريخية في الكتب المدرسية عرضاً مثيراً » .

ثم يذكر اتفاق الدول على المبادىء التالية :

١ ـ يحسن لفت أنظار السلطات المختصة في كل البلاد ، وكذلك أنظار مؤلفي الكتب الدراسية فيها ، إلى وجوب :

(أ) تخصيص أوسع ما يمكن تخصيصه من الحصص لتاريخ الأمم الأخرى .

(ب) تبريز العناصر التي من شأنها تفهيم ترابط الأمم ، خلال تدريس التاريخ العام .

٢ ـ يحسن بكل حكومة أن تتحرى الوسائل التي تضمن صيانة الشبيبة المدرسية من العبارات الضارة ، وفقاً للمقررات التي اتخذتها اللجنة للتعاون الفكري وأقرتها هيئة عصبة الأمم .

ـ ٢ ـ

بعد هذه النظرات السريعة التي ألقيناها على هذا النوع من الاتفاقات والمقررات الدولية ، يجدر بنا أن نتساءل : ماذا يجب أن يكون موقفنا نحن العرب إزاء هذه المقررات ؟

أنا لا أرى بأساً في الأخذ بها ، والاستفادة منها ، لأني أعتقد أن الكتب الدراسية المستعملة في البلاد العربية ليست مخالفة ـ بوجه عام ـ للمقررات الآنفة الذكر : إنها تخصص حصة كبيرة للتاريخ العام ، ولا تلقي فكرة عدائية نحو الأمم الأخرى . في حين أن الكتب المستعملة في مدارس الغرب ، لا تعطي تاريخ العرب حقه من البحث والاهتمام ، وكثيراً ما تذكر الشؤون المتعلقة بتاريخ العرب بعبارات تنم عن الاستخفاف والازدراء . وأستطيع أن أقول : إن تطبيق القرارات الآنفة الذكر يكسبنا « حقوقاً للمطالبة » أكثر مما يعرضنا إلى « مطالبات » . ولهذا نستطيع أن نستفيد منها في مطالبة الأمم الغربية بجعل كتبها المدرسية أكثر إنصافاً للعرب وأقل إهمالاً لهم .

غير أني أعتقد أن أهم النتائج التي يجب أن نستخلصها من الأبحاث الآنفة الذكر ، هي : الإيمان بأهمية دروس التاريخ في حياة الأمم .

لأننا لا نزال بعيدين عن هذا الإيمان . فإننا قلما نهدف في دروس التاريخ إلى أهداف واضحة ، وقلما نعمل لتلك الأهداف بتأمل وتبصر وثبات .

كثيراً ما يثير رجال الفكر والتعليم ـ في كل أنحاء العالم ـ مسألة « العلمية والشيئية » في التاريخ وفي دروس التاريخ : يقول البعض : إن التاريخ يجب أن يكتب ويدرس بنظرية علمية بحتة ، ويقول البعض : إن التاريخ بعيد عن الصفات المميزة للعلم بعداً كبيراً ، فلا يمكن تدوينه وتدريسه بنظرة علمية بحتة أيضاً .

غير أني أفرق قضية « تدوين التاريخ » من قضية « تدريس التاريخ » فأقول :

من الممكن كتابة التاريخ وتدوينه بنظرة علمية بحتة ، غير أنه من المستحيل تدريس التاريخ وتعليمه بنظرة علمية بحتة ، مجردة عن كل نزعة خاصة .

لأننا عندما ندون التاريخ ، نأخذ بنظر الاعتبار كل ما يصل إلى علمنا وكل ما يتصل ببحثنا من الوقائع والتفاصيل ؛ فنستطيع أن نزنها وزناً دقيقاً ، وندرسها درساً علمياً ، دون أن نتوخى من وراء ذلك غاية غير « معرفة الحقيقة » و « إظهار الحقيقة » .

غير أننا عندما نقدم على تدريس التاريخ ، لا نجد إمكاناً مادياً لعرض جميع الوقائع ، وذكر جميع الحقائق ، واستعراض جميع التفاصيل . فنضطر بطبيعة الحال إلى الاكتفاء بسرد بعض الوقائع وإهمال ما سواها . إن هذا الاضطرار يحملنا مهمة خطرة ، هي : مهمة الترجيح والانتخاب ؛ ولا حاجة إلى القول بأن عملية الترجيح والانتخاب ، بين مجموعة كبيرة من الحقائق ، وسلسلة طويلة من الوقائع ، لا يمكن أن تتم بملاحظات علمية بحتة . فلا بد لها من أن تخضع لبعض الملاحظات التربوية ؛ ولا شك في أن أهم هذه الملاحظات التربوية ، يجب أن تستهدف « تقوية الروح الوطنية والوعي القومي في نفوس الطلاب » .

وأستطيع أن أقول : ما من كتاب مدرسي كتب في بلاد الغرب ، إلا خضع لهذه الملاحظات الأساسية ، وعمل بهذا المبدأ العام .

وقد يقال إن ضرورة الاقتصار والانتخاب من الضرورات المسيطرة على « جميع الدروس » وليست من الأمور الخاصة بدروس التاريخ وحدها . فكل عمل تدريسي يتضمن بطبيعته عملاً اصطفائياً :

غير أنه يجب ألا يغرب عن البال : أن عمليات الاصطفاء والاقتصار ، لا تؤثر في النتائج تأثيراً يماثل تأثيرها في التاريخ . فإننا إذا اكتفينا في دروس الحيوان مثلاً بدروس بعض الأنواع وأهملنا الأنواع الأخرى ، أو إذا أقدمنا في دروس الكيمياء على دراسة بعض المركبات وأهملنا دراسة المركبات الأخرى ، لا يترتب على ذلك نتائج خطيرة ؛ إذ لا يشوب صحة المباحث التي سردناها أية شائبة ، ولا يعتري وجه الحقيقة التي شرحناها أي تغير . فيكون عملنا عمل اختصار وإجمال ، ليس فيه شيء من التشويه .

ولكن الأمور تختلف عن ذلك اختلافاً كلياً في دروس التاريخ ، لأن ذكر بعض الوقائع أو عدم ذكرها قد يغير تأثيرها في النفوس تغييراً أساسياً ، وقد يشوه وجه الحقيقة تشويهاً خطيراً .

إني أستطيع أن أوضح رأيي هذا ، بمثال قريب المنال .

عندما استعرضت في بدء هذه المحاضرة التيارات الفكرية التي حامت حول مسائل تدريس التاريخ ، ذكرت الخطاب البليغ الذي ألقاه « بريان » في مجلس عصبة الأمم .

افرضوا أني ذكرت ذلك لطلابي في مدرسة ثانوية ، وأردت أن أتوسع في الشرح ، فقرأت عليهم ترجمة الخطاب كله ، بأسلوب مؤثر جذاب . لا شك في أن ذلك سيثير في نفوس الطلاب « التقدير والإعجاب » نحو صاحب هذا الخطاب .

وافرضوا أني توسعت في الأمر أكثر من ذلك ، وقرأت على الطلاب مقتطفات من الخطب التي كان ألقاها المومأ إليه في مناسبات مختلفة ، عن السلام العام . لا شك في أن ذلك سيزيد في إعجابهم به زيادة كبيرة .

وافرضوا ـ في الأخير ـ أنني استرسلت في هذا البحث أكثر من ذلك أيضاً وقلت للطلاب ؛ إن الجهود التي بذلها بريان فيعصبةالأمم في سبيل نشر ألوية السلام ، حملت اللجنة المكلفة بتوزيع جوائز نوبل الشهيرة على منحه جائزة السلام . لا شك في أن « بريان » سيصبح ـ عندئذ ـ في أنظار هؤلاء الطلاب بطلاً عظيماً ، وتمثالاً بديعاً لدعاة السلام العام .

ولكن هناك حقائق أخرى ، إذا ما ذكرتها ، سيتغير فوراً مظهر هذا التمثال : إن بريان هذا ، كان وزيراً للخارجية عندما اتفقت فرنسا مع إنكلترا على اقتسام البلاد العربية خلال الحرب العالمية الأولى ! . . . إنه كان من أبطال اتفاقية سايكس ـ بيكو ، التي قضت على الأمن والسلام في ربوع الشام مدة تزيد على ربع قرن . . . وكان قد تباهى بعمله هذا في البرلمان الفرنسي ، عندما تذاكر في الاعتمادات التي طلبتها الحكومة لتجريد الحملة العسكرية التي قضت على استقلال سوريا ، عقب واقعة ميسلون . فإنه قام يخطب ـ عندئذ ـ للدفاع عن الاتفاقية المذكورة ، وقال : « أما أنا ، فمن دواعي الفخر لي ، أن أكون قد عقدت هذه الاتفاقيات في حينها . وكل ما أتمناه هو أن يستفاد منها الآن » . وخلاصة القول : انه كان من أكبر المسؤولين عن الآلام التي عاناها السوريون ، وعن النكبات التي حلت بسورية خلال تلك المدة الطويلة .

هذه كلها حقائق ثابتة ، لا تتحمل الجدل والإنكار ، عن أعمال بريان الذي نال جائزة السلام !

وبديهي أن ذكري أو عدم ذكري لهذه الحقائق الأخيرة سيؤثر في حكم الطلاب له أو عليه تأثيراً عميقاً جداً : فإنهم سيعتبرونه بطلاً من أبطال السلام إذا ما جهلوا

الحقائق المذكورة ولكنهم سيعرفون أنه من صناديد الاعتداء والاستعمار ، إذا ما اطلعوا عليها . إنهم سيدركون في الوقت نفسه أن السلام الذي يتكلم فيه ويعمل من أجله الغربيون ، ما هو إلا السلام بين الدول القوية وحدها ، ولو قام هذا السلام على أكتاف الشعوب المستضعفة ، وكان بمثابة رداء فضفاض يستر ويخفي اضطهاد تلك الشعوب .

وأظن أن هذا المثال يغنيني عن كل إيضاح :

ولا تظنوا أن هذا من الأمثلة الشاذة التي تكلفت البحث عنها . بل تأكدوا أن ذلك من الأمور الاعتيادية التي يصادف الباحث أمثالها في جميع الكتب المخصصة لتدريس التاريخ ، في كل اللغات .

إن مؤلفي هذه الكتب ـ في كل أمة ـ يكتبون ما يكتبونه لأغراض معينة ؛ وينتخبون مباحثهم تحت تأثير تلك الأغراض ، وأهم هذه الأغراض هو : التفاخر بماضي الأمة ، وبث روح الاعتزاز بمآثرها .

وأما نحن فكثيراً ما ننخدع بما كتبه هؤلاء ، وننظر إلى معظم الوقائع التاريخية تارة بنظرات فرنسية وطوراً بنظرات إنكليزية ؛ وقلما ندرك أنه يترتب علينا أن نتجرد من أمثال هذه النظرات الأجنبية .

ولا بد لي من أن أعترف بأني أيضاً كنت مخدوعاً بتلك النظرات . لا أزال أذكر « الصدمة العنيفة » التي زلزلت ثقتي بـ « المعلومات التاريخية الشائعة » زلزلة شديدة ، قبل مدة تزيد على ربع قرن .

كنت إذ ذاك في إيطاليا ، أتحدث إلى أحد كبار الأساتذة في جامعة روما . أخذت أقص عليه « الاحتيالات » التي لجأ إليها الفرنسيون للاستيلاء على دمشق والقضاء على الدولة العربية القائمة فيها . وقد تكلمت عن تلك الاحتيالات بحماس مرير ، ثم أردت أن أعبر عن فظاعتها بكلمة وجيزة ـ فقلت : لا مثيل لها في التاريخ .

كان الأستاذ يصغي إلى حديثي باهتمام ، ولكنه عندما سمع مني الكلمة الأخيرة ، قاطعني فجأة ، واندفع يقول :

ـ ماذا تقول يا عزيزي ؟ . . لا مثيل لها في التاريخ ؟ . . ولكن التاريخ مملوء بأمثال ذلك . . لا سيما تاريخ فرنسا . . . وأنا أستطيع أن أذكر لك أمثلة عديدة لذلك ، حتى في علاقاتها معنا في القرن الأخير ، خلال حركات الوحدة والاستقلال التي قامت في بلادنا هذه .

إن كلمتي قد أثارت في نفس الأستاذ الإيطالي استغراباً شديداً ؛ غير أن كلمته هذه أثارت في نفسي أيضاً استغراباً أشد من ذلك بدرجات . لأني كنت أزعم ـ حتى ذلك التاريخ ـ أن إيطاليا مدينة في استقلالها ووحدتها بدين كبير لفرنسا .

إنني لم أتعمق ـ قبل ذلك ـ في بحث من أبحاث التاريخ ، سوى ما كان متعلقاً بنشوء العلوم وتطورها . وأما فيما يتعلق بالتاريخ السياسي ، فكنت قد اكتفيت بما كنت تلقيته على مقاعد الدرس ، وبما كنت توصلت إليه بصورة عرضية ، من مطالعات متفرقة في مناسبات مختلفة . والمفاهيم التي تكونت في ذهني من هذه الدروس والمطالعات كانت تربط « وحدة إيطاليا » بـ « مساعدة فرنسا »، فكان من الطبيعي أن أقع في حيرة عميقة ، عندما أسمع من هذا الأستاذ الكبير ، ما يخالف ذلك مخالفة كلية .

وقد لاحظ الأستاذ على وجهي آثار هذه الحيرة ، فأخذ يوضح رأيه بذكر بعض الوقائع ؛ ثم قام إلى مكتبته ، وكدس أمامي الوثائق التي تؤيد ما قاله في هذا المضمار .

إنني أعدت درس « تاريخ الوحدة الإيطالية » ـ بعد هذه المحاورة ـ دراسة مستفيضة . وتوسعت في مطالعة الكثير من الكتب المفصلة التي ألفها عن ذلك الفرنسيون من ناحية ، والإيطاليون من ناحية أخرى . وقضيت مدة من الزمن في استعراض الوثائق المعروضة في « متحف البعث » الفخم القائم في مدينة « تورينو » التي كانت عاصمة « سردينيا » في فجر حركات النهضة والاتحاد في تلك البلاد .

وخرجت من جميع هذه المطالعات والدراسات ، متأكداً من أن الصورة التي كانت ارتسمت في ذهني عن تاريخ وحدة إيطاليا ، وعن دور فرنسا فيها كانت بعيدة عن مطابقة الواقع بعداً كبيراً .

لقد اتبعت فرنسا حيال حركات الوحدة والنهضة في إيطاليا سياسة مرتبكة وملتوية جداً . لأنها كانت تساعد هذه الحركات عندما ترى في ذلك منفعة لنفسها ، ولا سيما عندما تجد في ذلك وسيلة لكسر شوكة النمسا المنافسة لها ؛ ولكنها كانت تتخلى عنها ، بل تنقلب عليها ، حالما ترى في الأمر ما قد يضر بمصالحها بعض الضرر ، أو ما قد يخالف نزعاتها بعض المخالفة . ولذلك سارت فرنسا إزاء حركات الوحدة الإيطالية سيراً مشوباً بالتقلب والتناقض : إنها ساعدت فعلاً هذه الوحدة بعض المساعدة في بعض المناسبات ، ولكنها عارضتها وعرقلتها في كثير من المناسبات حتى إنها وصلت هذه المعارضة إلى درجة « المخاصمة المسلحة » أيضاً عدة مرات .

فقد ساعدت فرنسا الإيطاليين على تخليص اللومبارديا من سيطرة النمسا وضمها إلى مملكة سردينيا . ولكنها لم تفعل ذلك إلا بأجرة ثمينة ، إذ اشترط نابليون الثالث على « كافور » شرطين أساسيين ، لضمان هذه المساعدة :

أولا : تزويج الأميرة كلوتيلد ـ بنت الملك فيكتور عمانويل من الأمير جيروم ـ ابن عم نابليون ، مع أنه كان يكبرها بعشرين عاماً .

ثانياً : التخلي لفرنسا عن مقاطعتي صافوا ونيس ، مع أن صافوا كانت مهد العائلة المالكة ، ومع أن مدينة نيس كانت مسقط رأس غاريبالدي ـ بطل النهضة الإيطالية وفارس وحدتها المغوار .

فقد اضطر « كافور » ألى قبول هذين الشرطين ، ثم تعب كثيراً لحمل الملك على إقرار هذه التضحيات ، كما عرّض نفسه من جراء ذلك إلى انتقادات الوطنيين المريرة . حتى إن غاريبالدي ، عندما واجهه في المجلس النيابي ، بعد الانتهاء من أعمال البطولة التي كان قد قام بها ، صاح بقلب كسير : إن عمل هذا الرجل جعلني أنا أجنبياً في هذه البلاد .

ومع كل ذلك ، لم يواصل نابليون الثالث الحرب بعد موقعة « سولفرينو » حتى الوصول إلى سواحل الأدرياتيك ـ كما كان تم الاتفاق عليه ـ بل سارع إلى عقد الهدنة وإنهاء الحرب وترك حليفته سردينيا في نصف الطريق ، مما أدى إلى انسحاب كافور من الحكم .

وأما موقف فرنسا ، تجاه الحركات التي قام بها غاريبالدي في القسم الجنوبي من إيطاليا ، لتوحيده مع القسم الشمالي منها ، فقد كان موقف معارضة وعرقلة على طول الخط : فقد دعت فرنسا الحكومة البريطانية للاشتراك معها في اتخاذ « تدابير بحرية » لمنع مرور « الجيش الأهلي » الذي ألفه غاريبالدي من جزيرة صقلية إلى القارة الإيطالية ؛ وعندما امتنعت إنكلترا من إجابة هذا الطلب ، أخذت فرنسا على عاتقها حماية « ملك الصقليتين » ، وأمرت أسطولها بالمرابطة في مياه نابولي وسواحلها ، ولم تنصح الملك المذكور بالانسحاب من هناك إلا بعد أن شاهدت تقدم غاريبالدي الصاعق نحو عاصمة المملكة من جهة ، واندلاع نيران الثورة من داخل العاصمة من جهة أخرى ، وإلا بعد أن فهمت من سير الوقائع المتتالية أن انضمام الصقليتين إلى مملكة سردينيا ، لتكوين الدولة الإيطالية ، أصبح من الأمور التي لا سبيل إلى الحيلولة دون تحقيقها .

وأما موقف فرنسا من قضية إدخال مدينة روما مع المملكة البابوية إلى حظيرة

الوحدة الإيطالية ، فكان موقف معارضة أشد من كل ذلك أيضاً .

عندما قامت الثورة في روما ، وأعلنت الجمهورية في المملكة البابوية ، جردت فرنسا حملة عسكرية لإخماد الثورة المذكورة وإعادة المقاطعة إلى سلطة البابا ؛ ثم أقامت قوة عسكرية دائمة ، بغية المحافظة على الحالة الراهنة .

وعندما تقدم غاريبالدي نحو روما على رأس الجيش الأهلي سنة ١٨٦٧ ، خرجت عليه الحامية الفرنسية ودحرته في « مانتانا » وقد أقام الإيطاليون في مدينة ميلانو نصباً تذكاريا بديعاً لتخليد ذكرى الشهداء الذين كانوا لقوا حتفهم هناك على يد الجيوش الفرنسية .

والحكومة الفرنسية لم تبذل أي جهد كان ، لتخفيف الآلام المتولدة في قلوب الإيطاليين من واقعة مانتانا ؛ بل إنها بعكس ذلك ، زادت تلك الآلام بالتصريحات التي فاه بها رئيس الوزراء أمام مجلس الأمة :

« نحن نصرح للملأ ، بأن إيطاليا لن تستولي على روما أبداً . . . لن تتحمل فرنسا هذا العنف الموجه إلى كرامتها وإلى الكاثوليكية بأجمعها . . . »

وظلت فرنسا بعد ذلك تصر على وجوب ترك روما والمقاطعة البابوية خارجة عن نطاق الوحدة الإيطالية ؛ وظلت تؤيد سياستها هذه بالقوة العسكرية التي أقامتها هناك .

ولم تستطع إيطاليا أن تستولى على عاصمتها الأصلية ، وتتم وحدتها القومية ، إلا بعد نشوب حرب السبعين ، وانكسار فرنسا أمام البروسيين .

ومن الغريب أن عدداً كبيراً من كتاب فرنسا ومؤرخيهم يجرؤون على القول ـ على الرغم من هذه الحقائق الثابتة ـ بأن فرنسا صاحبة اليد الطولى والفضل الأكبر في أمر تحقيق وحدة إيطاليا ونهضتها .

ومن الأغرب ، أن عدداً غير قليل من كتاب التاريخ ـ في الشرق بوجه عام وفي الشرق العربي بوجه خاص ـ ينخدعون بأقوال هؤلاء ، ويرددون مزاعمهم هذه كأنها حقائق ثابتة .

بعد هذه الدراسة التي أقدمت عليها بهذه الصورة ، بسوق الظروف التي ذكرتها آنفاً ، اضطررت إلى التوسع والتعمق في كثير من المباحث التاريخية ؛ واطلعت على كثير من الخلافات التي قامت بين المؤرخين ، ولا سيا بين الذين ينتسبون إلى قوميات مختلفة . وتتبعت تفاصيل بعض المناقشات التي جرت حول بعض الوقائع التاريخية ،

بين الألمان والفرنسيس ، بين الروس والبولونيين ، بين المجريين والرومانيين . . . وتوصلت من كل ذلك إلى الحكم بأن كتب التاريخ ـ ولا سيما المدرسية منها ـ تتضمن عادة كثيراً من الأغلاط والأوهام. لأن المؤرخين قلما يلتزمون الحياد العلمي في الوقائع التي تمس ماضي أمتهم ؛ وكثيراً ما يلجأون إلى صبغ الوقائع التاريخية بألوان تلائم غرورهم القومي فيسعون لإظهارها بالمظاهر التي تساعد على إعلاء شأن أمتهم من جهة ، وستر معايبها من جهة أخرى .

إنهم كثيراً ما يتوصلون إلى تحقيق أغراضهم هذه بسهولة كبيرة ، عن طريق « التصرف والتفنن » في سرد الوقائع وتعليلها .

لأن الحوادث التاريخية كثيرة التفاصيل وشديدة الاعضال بوجه عام ، فيستطيع المؤرخ أن يظهرها بمظاهر متنوعة ، بإهمال ذكر بعض الوقائع ، مع التوسع في سرد بعضها الآخر ؛ وبترك بعض الوقائع بين الظلال ، لكي لا تلفت الأنظار ، مع صبغ بعضها الآخر بألوان زاهية ، لكي تخطف الأبصار .

وأستطيع أن أقول ، إن شأن المؤرخين في هذا المضمار لا يختلف كثيراً عن شأن الفنانين في أعمال التعبير والتصوير : من المعلوم أن الفنانين يستطيعون أن يكونوا عدداً غير محدود من الألوان من عدد محدود من الأصباغ ، عن طريق مزجها بصورة مختلفة ونسب متفاوتة ؛ كما أنهم يستطيعون أن يصوروا الشيء الواحد بأشكال وأوضاع كثيرة ، يوحي كل واحد منها وحياً يختلف عن وحي غيرها . وكذلك المؤرخون : فإنهم يستطيعون أن يصوروا القضايا التاريخية بأشكال مختلفة ، عن طريق اصطفاء الوقائع وجمعها ومزجها وعرضها بأشكال شتى ؛ ويستطيعون أن يصوروا القصة الواحدة بمظاهر مختلفة ، يترك كل واحد منها في النفوس أثراً يختلف عن آثار غيرها .

إنهم كثيراً ما يفعلون ذلك ـ بوجه خاص ـ في القضايا التي تتعلق بحياة الأمة التي ينتسبون إليها من ناحية ، وبحياة الأمم التي تعتبر عدوة أو منافسة لها من ناحية أخرى ، ونستطيع أن نقول : إنهم يميلون ـ عادة ـ إلى رسم مناظر التاريخ وعرضها بوجهات نظر خاصة ، تتغلب فيها ـ بوجه عام ـ وجهات النظر الموافقة لنزعاتهم الوطنية وعواطفهم القومية .

ولهذا السبب ، لا يسوغ لنا أن نعتمد ، عند دراسة القضايا التاريخية ، على ما يقوله أحد ذوي العلاقة بها . بل يجب علينا أن نستقصي ما يقوله جميع ذوي العلاقة بالقضية المذكورة ، ولا سيما أنه يجب علينا أن نبحث فيما يقوله من كان في الطرف الثاني منها .

هذا ، ويجب أن نعلم أن الأحوال التي ذكرناها آنفاً تتجلى بوجه خاص في الكتب المختصرة ، التي تحتم على المؤلف اصطفاء بعض المباحث وإهمال الكثير منها ، وفي الكتب المدرسية التي تضطر المؤلف إلى توجيه هذا « الإيجاز والاصطفاء » وفق ما تقتضيه الغايات التربوية في أمر تعليم التاريخ .

فلا يجوز لنا أبداً أن نعتمد كثيراً على الكتب المختصرة والكتب المدرسية ، على اختلاف أنواعها ؛ بل يجب علينا أن نراجع أمهات الكتب المطولة ، التي تضطر إلى ذكر التفاصيل ، وإن حاولت تفسيرها بتفاسير تنم عن نزعات المؤلفين قليلا أو كثيراً .

وفي الأخير ، وعلى الأخص ، يجب علينا أن نراجع مصادر كثيرة ، لنطلع على حقيقة الأمر ، عن طريق مقارنة النصوص الواردة فيها .

وعندما أقول : مصادر كثيرة ، لا أقصد من ذلك « كتباً كثيرة » على الإطلاق ؛ لأن عدداً كبيراً من الكتب قد يستند إلى مصدر واحد ، أو بضعة مصادر محدودة ؛ كما أن كثيراً من الكتب قد ينقل بعضها عن بعض ، دون أن يلجأ إلى درس المصادر الأصلية درساً فعلياً . ولذلك نستطيع أن نقول في بعض الأحيان ، إن الآلاف من المؤلفات قد تكون بمثابة كتاب واحد ، بالنسبة إلى بعض القضايا التاريخية .

فيجب علينا ألا ننخدع بكثرة الناقلين والرواة ، بل يجب أن نرجع على الدوام ، إلى « المصادر الأصلية » ، وأن ندرس باهتمام ، المؤلفات التي تعتبر من أمهات الكتب في مختلف أقسام التاريخ .

كما يجب علينا ألا نتأخر عن تحقيق جميع الروايات وتمحيصها ، مهما كانت كثيرة الشيوع .

إن جميع المبادىء والقواعد التي ذكرتها آنفاً ، تكتسب قيمة خاصة بالنسبة إلى تاريخ الشرق الحديث بوجه عام ، وتاريخ العرب الحديث بوجه خاص . لأن معظم ما كتب عن ذلك باللغة العربية ، مقتبس من كتب أجنبية ؛ مع أن معظم مؤلفي الكتب المذكورة ينظرون إلى شؤون العرب بنظرات خاصة بهم ، كثيراً ما تبعدهم عن مناحي البحث الحيادي والضبط العلمي بعداً كبيراً .

ويجب ألا يغرب عن بالنا أن معظم المؤلفات الأجنبية التي صارت مأخذاً للكتب العربية المذكورة هي فرنسية . مع أن الفرنسيين أكثر الأمم استرسالاً في تلوين التاريخ بألوان فنية ، كما أنهم أقدم الأمم اهتماماً بشؤون الشرق اهتماماً استعمارياً .

ولهذا السبب ، يجدر بنا أن نلتزم جانب « الشك والحذر » تجاه أمثال هذه الكتب والمؤلفات ، وألا نقبل ما جاء فيها ، إلا بعد الدرس والتمحيص .

وعلى كل حال ، يجب علينا أن نعلم العلم اليقين ، بأن كتب التاريخ الدراسية ـ في أوروبا وأمريكا ـ مؤلفة وفق غايات قومية بوجه عام ، ومشبعة بالروح القومية إشباعاً تاماً . وإذا قامت هناك جهود جدية لتغيير الأحوال الراهنة في هذا المضمار ، فإنما قامت لأجل إزالة المغالاة في الأمر ، بتنقية الكتب الدراسية من التلقينات العدائية ؛ ولكنها لم تستهدف قط تبعيد هذه الكتب عن خدمة الغايات القومية .

يجب علينا ألا نشك في ذلك أبداً ، وألا نظن أن التيارات الفكرية والسياسية التي وصفناها آنفاً تحتم علينا التخلي عن الغايات القومية في تدريس التاريخ .

إني لا أقصد بكلامي هذا عدم التقيد بالحقائق الثابتة أبداً ، بل إني أعتقد بضرورة التقيد بالحقائق التاريخية تقيداً تاماً . ومع هذا أقول :

يجب علينا أن نعمل في ضوء مقتضيات « التربية الوطنية » في أمر انتخاب « الوقائع والحقائق » التي نستطيع أن نعرضها على أنظار طلابنا في « المدة المحدودة لدرس التاريخ » .

- ٣ -

ولكني ـ بعد كل هذه التفاصيل ـ أود أن أعود إلى أصل القضية ، وأتساءل : ألا يوجد شيء كثير من المغالاة في الدور الخطير الذي يعزى إلى دروس التاريخ وكتب التاريخ في إثارة الحروب والإخلال بالسلام ؟ وهل من الحكمة في شيء أن ننتظر حدوث تغيرات هامة في العلاقات الدولية من جراء « مراجعة كتب التاريخ وتنقيتها من العبارات المثيرة » وفقاً لأحكام الاتفاقات التي ذكرناها آنفاً ؟

أنا أشك في كل ذلك شكاً قوياً ، وأعتقد أن ما يعزى إلى دروس التاريخ من التأثير في هذا المضمار ، ينطوي على شيء كبير من المغالاة .

لا جدال في أن الخلافات التاريخية لعبت دوراً هاماً في الخصومات القائمة بين فرنسا وبين ألمانيا . ولكن هل يستطيع أحد أن يدعي ذلك بالنسبة إلى ألمانيا وإنكلترا أو بالنسبة إلى أمريكا وروسيا ؟

كلنا نعلم أن إنكلترا حاربت ألمانيا بكل قواها حرباً لا هوادة فيها ، مع أن التاريخ لم يسجل شيئاً من الحروب والمخاصمات السابقة بين هاتين الدولتين .

والعالم يشهد الآن بوادر صراع عنيف بين أمريكا وبين روسيا ، مع أنه لم تحدث أية حوادث حربية بينهما ، في تاريخهما القريب والبعيد .

يظهر من ذلك بكل وضوح : أن الأمم قد تتخاصم وتتحارب ، بالرغم من عدم وجود دوافع تاريخية لهذا الخصام .

هذا ، ومن جهة أخرى ، كثيراً ما نجد ـ بعكس ذلك ـ أن الأمم قد تتقارب وتتفاهم وتتحالف ، بالرغم من كثرة مخاصماتها السابقة ، وذلك تحت تأثير مصالحها اللاحقة .

وربما كانت أحوال تركيا واليونان الأخيرة من أبلغ الأمثلة على هذه الحقيقة . من المعلوم أن تاريخ هاتين الدولتين مملوء بمخاصمات عنيفة ـ استمرت قروناً طويلة ـ قلما نجد لها مثيلا في تاريخ العالم .

فإن الدولة العثمانية أخذت تحارب الإمبراطورية البيزنطية منذ بداية تكونها ؛ وتوسعت على حساب الإمبراطورية المذكورة توسعاً متواصلا ، إلى أن فتحت القسطنطينية ، واستولت على جميع البلاد اليونانية . وبعد خضوع استمر عدة قرون ، أخذ اليونانيون يثورون عليها ، ويحاربونها ويحررون بلادهم من حكمها ، مرحلة بعد مرحلة ، إلى أن أخرجوها من شبه جزيرة البلقان بأجمعها ، باستثناء زاوية صغيرة منها ، وبعد ذلك هاجموها في عقر دارها ، وحاولوا أن يستولوا على أعز أقسامها ، فاضطروها إلى خوض غمار محاربات دموية عنيفة . . ومع كل ذلك ، قد تفاهمت وتصادقت الدولتان المذكورتان ، قبل أن يمضي على تلك الحروب الدموية عقد كامل من السنين ، وأصبحتا الآن ، متآلفتين ومتضامنتين ، إلى أقصى حدود التآلف والتضامن .

يظهر من كل ذلك بوضوح ، أن « الخصومات السابقة » لم تكن « العامل الأساسي » في الحروب الجديدة .

إن للحروب دوافع كثيرة ، غير الخصومات القديمة التي تتناولها الأبحاث التاريخية .

وأعتقد بأنني لا أكون مخطئاً إذا قلت : إن أهم هذه الدوافع ، هو « التنافس في سبيل السيطرة على الشعوب المستضعفة » عن طريق الاستعمار السافز أو المقنع ، على اختلاف أشكاله وأنواعه .

فإذا أردنا أن نكافح نزعة الحروب مكافحة حقيقية ، وجب علينا أن نحمل حملات عنيفة على « حب السيطرة والاستعمار » ـ قبل كل شيء وأكثر من كل شيء .

وأنا أعتقد اعتقاداً جازماً بأنه : طالما بقيت الدول نزاعة إلى السيطرة

والاستعمار ، لا يمكن أن تزول الحروب عن وجه البسيطة ، حتى لو امحت من الأذهان جميع ذكريات الحروب الماضية .

ولذلك أقول : يجب على رجال السياسة والتربية ، الذين يتحرون الوسائل الكافلة لاستقرار السلام في العالم ، أن يسعوا بكل قواهم للقضاء على حب السيطرة ونزعة الاستعمار ، أكثر مما يسعون إلى تقليل مباحث الحروب في دروس التاريخ وكتب التاريخ .

إن رجال الفكر والسياسة الذين بحثوا عن الوسائل اللازمة لنشر ألوية السلام بين الحربين العالميتين الأخيرتين ، بذلوا جهوداً كبيرة لتعديل الكتب المدرسية وتنقيتها من العبارات المثيرة للبغضاء بين الأمم ، ولكنهم لم يعيروا قضية « حب السيطرة والاستعمار والاستغلال » أدنى اهتمام .

والوقائع التي توالت منذ نشوب الحرب العالمية الأخيرة ، أظهرت تماماً ، أن جهودهم هذه لم تثمر أية ثمرة إيجابية .

أفلا يحق لنا أن نطلب ممن خلف هؤلاء بعد الحرب الأخيرة ، أن يكونوا أعمق تفكيراً منهم ، وأبعد نظراً ؟ وأن يدركوا حق الإدراك : أن عمليات نزع التسلح المعنوي ـ باستئصال بذور الحروب من النفوس ـ يجب أن تبدأ بشن حملات صادقة على نزعات السيطرة والاستعمار ؟

حول ماضي العرب

ـ ١ ـ

لقد نشرت مجلة الثقافة ـ سنة ١٩٥١ ـ مقالة بقلم الدكتور حسين مؤنس ، تحت عنوان « العرب وماضيهم » ، تتضمن عدة آراء ونظريات غريبة ، عن تاريخ العرب والإسلام ولعل أغربها ، هي القائلة بأن « تاريخ العرب تاريخ متقطع ، محروم من الترابط والانسجام ». إني أنقل فيما يلي القسم المتعلق بهذه النظرية ، لكي أعطي فكرة تامة عما يعنيه كاتب المقالة بقوله هذا :

« إن التاريخ الإسلامي لا يكوّن حبلاً متصلاً . وإننا إذ ندرسه لا نجد أنفسنا أمام عصور متوالية ، يرتبط سابقها بلاحقها بروابط طبيعية تطورية حقيقية . وإنما نحن أمام عصور متوالية ، منفصل كل منها عن الآخر كل الانفصال . فالعصر الأموي يختلف من كل ناحية عن العصر الراشدي : يختلف في نظام الحكم ، في نظام وهيئة المجتمع وتكوينه ، ومثله العليا واتجاه الحكم

وأهدافه . وعندما ينتقل الأمر إلى العباسيين يقف ذلك كله ، ويبدأ عصر جديد من كل ناحية أيضاً . فالخليفة العباسي ليس هو الخليفة الأموي ، ونظم الحكم العباسية تختلف في روحها تماماً عن نظم الحكم الأموية . والمجتمع البغدادي غير المجتمع الأموي ، والمثل العليا للناس في العصر الأول ليست هي المثل العليا لهم في العصر الثاني . حتى الشعب اختلف في نوعه وتكوينه ، وهذه الاختلافات كلها لم تأت عن تطور طبيعي أو انتقال تاريخي تستطيع تعليله . وإنما هي انتقالات فجائية حاسمة ، تضع حداً لكل ما مضى ، وتبدأ عهداً جديداً تماماً . ولو أنك أردت أن تدرس العصر العباسي دون أن تلم بالعصر الاموي لاستطعت ، لأنك في الواقع أمام دولة جديدة أصلاً . وهذا الاتجاه التاريخي الغريب ، هو الذي يجعل مهمة مؤرخ الإسلام أعسر من مهمة من يؤرخ للعصور الوسطى الأوروبية مثلاً. فهناك دول كثيرة متوالية ، وأنظمة كثيرة ، يتجه كل منها اتجاهاً خاصاً . ولكن الأساس العام للحكم واحد ، وهو يتطور باستمرار تطوراً منتظماً له غاية واحدة . خذ عقود الإقطاع من القرن السادس الميلادي إلى القرن الثاني عشر ، تجدها تتطور باستمرار في الصيغ والحدود ، ولكنها جميعاً واحدة في الروح والاتجاه والأغراض . خذ تاريخ دولة الكنيسة ، تجد نفسك أمام تطور طبيعي ، يبدأ من أساطير إنشاء يوحنا بن سمعان المعروف بالرسول بطرس لكنيسة روما ، ويصل تدريجياً إلى دولة البابوية المنظمة القوية في عهد جريجوري السابع . وخذ نشأة المدن وتتبع تطورها تجد نفسك أمام تاريخ متصل منطقي ، وهكذا بينما تتعاقب الدول وتختلف الظواهر العامة وتجري تطورات أخرى داخلية تربط العصر بالعصر والناس بالناس ، وتجعل التاريخ الأوروبي أشبه بنهر متصل المجرى ، قد تختلف المناظر القائمة على شاطئيه ، وقد تعترضه الشلالات والجنادل ، ولكن الماء واحد ، واتجاهه واحد ، ومصبه كذلك واحد ، مهما اختلفت المنابع وموارد الماء .

وربما كان مرد تلك الظاهرة التاريخية الغريبة إلى أن الدولة الإسلامية انتقلت أوائل العصر العباسي من شواطىء البحر الأبيض إلى آسيا ، وأصبحت دولة آسيوية الروح والطابع والاتجاه . والعقلية الآسيوية عقلية جامدة غير تطورية ، لا تعرف التدرج . والتغير فيها لا يتم إلا عن طريق الانقلاب أو الانفجار . وكل شيء تبدعه العقلية الآسيوية يبقى كما ظهر أول مرة . وإذا أردت مثالاً ملموساً لذلك ، فخذ اللغة العربية . فنحن نكتب اليوم بلغة امرىء القيس ، ونستعمل الألفاظ في نفس المعاني التي استعملها فيها، مع أن بيننا وبينه ستة عشر قرناً. ولا يعزى هذا إلى إصرار الناس على المحافظة على لغة القرآن . فكل لغات آسيا على هذا الطراز ، والصينيون اليوم يكتبون لغة كونفوشيوس .

ولو أنك تتبعت تاريخ المسلمين لرأيت أن هذه الظاهرة تنطبق على كل عصر من عصوره ، ومن العبث أن تبحث عن الروابط والخطوط العامة التي تربط عصراً بسابقه أو بلاحقه ، لأن العصر في تاريخ المسلمين إذا انقضى انمحت آثاره كلها وبدأ الناس حياتهم من جديد .

ونحن اليوم حينما نحاول إحياء تراث أجيال المسلمين السالفة إنما نحاول أن نصطنع ظاهرة

غير طبيعية ، ونحاول أن نصوغ تاريخنا صياغة أوروبيـة . فبينما يشعـر الإنكليزي المعـاصر أنـه متصل تمام الاتصال بالماجناكارتا والهابياس كوريس ، نشعر نحن شعوراً صادقاً بأنه ليست هناك رابطة حقيقية تربطنا ببني أمية أو ببني العباس .

ومن هنا فمن الطبيعي أن يكون العرب أقل الناس تأثراً بماضيهم وارتباطاً به . لأن كـل جيل من أجيالهم الماضية اختفى من التاريخ ، حاملاً معه كل تراثه تاركـاً الميدان لجيـل آخر يبـدأ كل شيء من جديد » .

- ٢ -

إن هذه النظرة إلى تاريخ العرب والإسلام - تذكرني بالنظرية التي وضعها بوفون عن تكوين الأرض ، في أوائل عهد علم الجيولوجيا : لقـد زعم أن الأرض وما عليهـا من جبال وأنهار ونباتات وحيوانـات - تعرضت إلى انقـلابات فجائية حـاسمة في عـدة أدوار من تاريخها الطويل ، وأنه في كل دور من أدوار هذه الانقلابـات الفجائيـة كانت تنقرض مخلوقات الـدور السابق وتـظهر مخلوقـات من أنواع جـديدة ، وأوضـاع أرضية وأحوال مناخية جديدة ، تختلف عن السابقة كل الاختلاف . لأنه كـان لاحظ الفروق العـظيمة التي تـدل عليهـا أوضـاع الـطبقـات الأرضيـة وأنـواع المستحـاثـات النبـاتيـة والحيوانية ، ولكنه لم يستطع أن يتصور أن أمثال هـذه الفروق العـظيمة يمكن أن تنشـأ من تحـولات تـدريجيـة . وعـاشت نـظريتـه هـذه إلى أن قـامت أبحـاث شـارل لايـل الجيولوجية الخاصة من ناحية ، ونظريـات داروين العلمية العـامة من نـاحية أخرى ، وبرهنت على أن كل هذه التحولات الجيولـوجية إنمـا حدثت بتـطور تدريجي ، دون أن يزول عالم ويخلق عالم جديد .

إذا سلمنا برأي الدكتور حسين مؤنس في هذا المضمـار وجب علينا أن نقـول : إن الأحـوال سارت في التـاريخ العـربي والإسلامي عـلى أساس الانقـلابات الفجـائية الكاملة وفقاً للنظرية الجيولوجية القديمة ، وأما في التاريخ الأوروبي فقد سارت الأمـور وفقاً للنظرية الجيولوجية الحالية !

ويلوح لي أن مرد الخطأ الذي وقع فيـه الدكتـور في هذا الأمـر ، هو خلطه بـين التاريخ نفسه وبين كتب التاريخ التي تبحث فيه .

إنه يدرس التاريخ الغربي - كما نـدرسه كلنـا - من كتب لخصت أبحاث وجهـود عدة أجيال من المؤرخين . وهؤلاء ، درسوا الوقائع التاريخية ووثائقهـا بتعمق وتوسع وتأمل ، واستقرأوا الجزئيـات ليتوصلوا إلى الكليـات ، بحثوا في المقـدمات والنتـائج ، وتتبعوا سير التيـارات السطحيـة والجوفيـة ، واستكشفوا العـوامل القـريبة والبعيـدة .

ودوّنوا في مؤلفاتهم نتائج هذه الأبحاث والتنقيبات ، والاستقراءات والاستنتاجات ، والتأملات . إنهم عملوا كل ذلك وفقاً لخطط عملية وبنظرات فلسفية واجتماعية .

ولذلك عندما نقرأ تلك المؤلفات ، نطلع على الروابط والاتجاهات والتطورات ، دون أن نحتاج إلى بحثها واكتشافها بأنفسنا .

ولكن الدكتور درس التاريخ العربي والإسلامي - كما ندرس كلنا -، من مؤلفات قديمة سجلت الوقائع تسجيلا ، كما تراءت للمؤلف ، إما عن طريق المشاهدة وإما عن طريق السماع دون أن تهتم كثيراً بالمقدمات والنتائج ، ودون أن تتتبع التيارات السطحية فضلاً عن الجوفية العميقة . ولذلك تراءت له الوقائع متقطعة ، غير متسلسلة مثل ما كانت الطبقات الأرضية تراءت إلى بوفون ، وعوضاً عن أن يتأمل الأمور بنظرات مستنيرة بمناحي الأبحاث التاريخية والاجتماعية والفلسفية ، راح يدعي أن التاريخ الإسلامي والعربي يختلف عن التاريخ الغربي في جوهره ، فإن وقائع التاريخ الأول تتكون من سلسلة انقلابات فجائية ، لا رابطة تربط جديدها بقديمها ، خلافاً لوقائع التاريخ الغربي ، وخلافاً لنظرية التطور العام !

يقول الدكتور : « ولو أنك أردت أن تدرس العصر العباسي دون أن تلم بالعصر الأموي لاستطعت ». وأنا أرجوه أن يفعل ذلك ، ويقول لنا : كيف يستطيع أن يفهم شيئاً عن العصر العباسي ، عندما يطوي من ذاكرته ما عرفه عن العصر الأموي ؟

كيف يستطيع الباحث أن يفهم سير الأمور في العصر الذي يسمى العباسي ، إذا لم يعرف أن العرب كانوا في الحيرة تابعين للدولة الساسانية ، ثم أتوا من الجزيرة وقضوا على الدولة المذكورة واستولوا على جميع بلادها ؟ وأن الفرس اعتنقوا الدين الإسلامي بعد الفتح العربي ، ولكن بعضهم اعتنق الإسلام ، ولكنه بقي متحزباً لقوميته السابقة وصار يعمل لمصلحتها ؟

وكيف يستطيع أن يطلع على حقيقة التيارات التاريخية والاجتماعية في العصر العباسي ، إذا لم يطلع على التيارات التي سبقتها ؟

وكيف يستطيع أن يلمّ بالمقدمات والنتائج ، إذا لم يعرف مثلا ، أن الفتوحات العربية شملت ما وراء النهر وتركستان ، وأن الخلفاء صاروا ينقلون العائلات العربية إلى تلك البلاد ليرسخوا جذور حكمهم فيها ، كما صاروا يأتون بأناس من هناك ليستفيدوا من خدماتهم بأساليب شتى ؟

إني أعتقد أن معلوماتنا عن العصر العباسي وعن بغداد مثلا ، تبقى ناقصة مبتورة ، بل تتعرض إلى أخطاء كثيرة ، إذا لم تتنور وتقترن بمعلومات عن تخطيط الكوفة ، وإنشاء

واسط ، وواقعة كربلاء ، وولاية الحجاج . . . وما شاكل ذلك من الأمور التي تعود إلى العهد الأموي .

ولا أغـالي إذا قلت ، ما من تيـار من التيارات التي ظهـرت في العصر العبـاسي الأول ، وما من عمل من الأعمال التي تمت خلال ذلك العصر ، إلا وكـان له جـذور ومنابع ومقدمات كثيرة في العصر الأموي .

يقول الدكتور إن الخليفة العباسي غير الخليفة الأموي . . . ولكني أسأله : هـل يستطيع أن يصف لي الخلفاء العباسيين ، بوصف يشمـل جميعهم ؟ هل الخليفـة الذي قضى على نفوذ البرامكة يشبه الخليفة الذي استسلم إلى دسائس العلقمي ؟ هـل يشبه أحـد من خلفاء العصر العباسي الأول أحـداً من خلفـاء العصر العبـاسي الأخـير ؟ أفـأكون مغـالياً إذا قلت إن الخليفـة العباسي الأول كـان أشبـه بخلفـاء بني أميـة منه بالخليفة العباسي العاشر ، ولا سيما بالحادي عشر ؟

- ٣ -

يحـاول الدكتـور تعليل الحـالة التي ذهب إليهـا ، بقولـه : « ربما كـان مرد تلك الظاهرة التاريخية الغريبة إلى أن الـدولة الإسـلامية انتقلت أوائـل العصر العبـاسي من شواطىء البحر الأبيض إلى آسيا ، وأصبحت دولة آسيـوية الـروح والطابـع والاتجاه ، والعقلية الآسيوية عقلية جامدة ، غير تطورية لا تعرف التدرج ».

إني أعتقد أن كل مـا جاء في هـذه الفقرة يحتـاج إلى بحث ونظر . هـل ان مجرد انتقال الحكم من أسرة إلى اسرة أخرى ، والعاصمة من مدينة إلى أخـرى ، ينقل كـل الأمـور من حال إلى حـال ، مختلف عنه كـل الاختـلاف ، وانتقـال عـاصمـة الـدولـة الإسلامية من دمشق إلى بغداد ، هل يعني انتقال الشعب كله ، والحضارة كلهـا ؟ هل تخلت الـدولة العبـاسية عن سـوريا ومصـر ؟ وعن أفريقيـا والمغـرب ؟ نعم ، استقلت الأندلس عن الدولة العباسيـة ، ولكن هل خـرجت بذلـك عن حظيـرة العروبـة ، أو حوزة الإسلام ؟ أفلا يجب علينا أن نتخلى عن عادة اعتبار الملوك بمثابـة الكل في الكـل وإهمال الأمور الشعبية والاجتماعية كل الإهمال ؟

ثم ، بـأي شيء يستطيـع أن يبرهن الـدكتور عـلى أن العقلية الآسيـوية عقليـة جامدة ، غير تطوريـة ، لا تعرف التـدرج ؟ ثم ، هل تـوجد هنـاك عقلية تشمـل كل الشعوب الآسيوية ، وتستحق التسمية باسم العقلية الآسيوية ؟

يقـول الدكتـور إن الصين ، لا تـزال تتمسك بلغـة كونفـوشيوس ، ولكن تلك

اللغة ، هل خرجت من العدم ، دون تطور وتدرج ، كما خرجت منيرفا بغتة إلى الوجود ، حسب رواية الأساطير اليونانية ؟ أفيمكن أن نشك في أن ذلك كان نتيجة تطورات طويلة . . . إذا جهلناها اليوم ، لا بد من أن نكتشفها ونعرفها غداً ؟

يقول الأستاذ : إن كل شيء تبدعه العقلية الآسيوية ، يبقى كما ظهر لأول مرة . ولكني أسأله : كيف يظهر لأول مرة ؟ هل يظهر من لا شيء ؟

صحيح أن حضارة الصين ، بقيت جامدة قروناً عديدة . ولكن ألم تكن راقية ومتقدمة ـ بالنسبة ألى زمانها ـ قبل جمودها ؟ هل وجدت من العدم ، أم ولدت منذ بدايتها ؟ أفليس من المؤكد أن الصين لم تصل إلى تلك الدرجة من الحضارة جملة واحدة ، بل وصلت إليها بتطور تدريجي ؟

صحيح أن حضارة الهند ، انقطعت عن النمو منذ عدة قرون . ولكن ألم تكن أرقى بكثير من الحضارة الغربية في زمانها ، من وجوه عديدة ؟ أفليس من المؤكد أنها كانت وليدة تطور سابق !

ثم أوروبا ، التي صارت منذ عدة قرون مثالاً للتقدم السريع ، والتطور المهول ، ألم تعرف عهد خمول وجمود ، استمر عدة قرون ؟

إني من الذين يعتقدون أن تعليل الوقائع التاريخية بخصائص القارات ، هو من التعليلات البدائية ، السطحية التي لجأ إليها بعض المفكرين ، في أوائل عهد فلسفة التاريخ ، كما كان يعلل فلاسفة القرون الوسطى الحوادث الطبيعية ، بقولهم إنها من خصائص هذه المادة أو تلك ، دون أن يتعبوا أنفسهم بدرس الحوادث نفسها ، واستكشاف عواملها .

إن كل ما أعرفه عن نتائج الأبحاث التاريخية والاجتماعية ، والتأملات الفلسفية يدفعني إلى القول بأن التجدد أو الجمود ، التطور السريع أو البطيء ، التغير التدريجي أو الفجائي . :. لم يكن من خصائص أمة من الأمم ولا قارة من القارات ، إنما كل ذلك من الحالات التي تعتري بعض الأمم ، في بعض الأطوار من حياتها ، على اختلاف الأصول التي تنحدر منها ، وعلى اختلاف القارات التي تنتسب إليها .

إن كثيراً من الأمم الآسيوية مرت بأدوار تجدد ؛ وبعكس ذلك فإن كثيراً من الأمم الأوروبية استسلمت إلى كرى الجمود ، في دور من أدوار تاريخها المعلوم .

لا الجمود كان من خصائص القارة الآسيوية ، ولا التجدد كان من خصال البلاد الأوروبية ، في مختلف عهود التاريخ .

- ٤ -

يقول الدكتور في صدد الكلام عن فقدان الارتباط بين الأجيال السابقة واللاحقة في تاريخ العرب والإسلام : « بينما يشعر الإنكليزي المعاصر أنه متصل تمام الاتصال بالماجناكارتا والهيبياس كوربس ، نشعر نحن شعوراً صادقاً بأنه ليست هناك رابطة حقيقية تربطنا إلى بني أمية أو بني العباس ».

إني لا أشارك الدكتور في هذا الرأي . ولكني لا أرى لزوماً لمناقشته طويلا ، بل أرجح أن أنقل فيما يلي ما كتبه هو نفسه ، بمناسبة أخرى في مجلة الثقافة نفسها ، في مقالة تحمل عنوان « شرق وغرب » وتحاول البرهنة على أننا لا نستطيع أن نتخلص من الروح الشرقية :

« إن عرق الشرق ينبض في نفوسنا ويردنا إلى أصلنا على الرغم من محاولاتنا : فالمدرسة المصرية الحديثة على رغم ما بذل من جهود في سبيل النهوض بها تكشف آخر الأمر عن الكتاب القديم في روحها وطريقة التعليم فيها . وإدارات الدولة الحديثة ليست آخر الأمر إلا دواوين الشرق القديمة . وإنك لتشعر إذا أقبلت على مكتب مدير مصري ، كأنك في دار الوزير العباسي علي بن عيسى الذي كان ينقل أوراق الدولة وملفاتها إلى بيته ويكدسها في غرفته ، ويجلس بينها وبين يديه كاتبه أو كتابه ، ويدخل الناس جماعات جماعات ، يتحدثون إليه ويساعدونه ، وهو يملي ويوقع ويقرر ويصادر أموال الناس ، أو يمنح أصدقاءه ومادحيه آلاف الدراهم أو الدنانير . لا زال المدير المصري الحديث هو الكاتب العباسي القديم ؛ رغم المكتب الحديث وآلة التليفون والبذلة الأوروبية والرطانة الإفرنجية ».

إني لا أقر صاحب المقالة على جميع ما جاء في هذه الفقرات ، ولكني نقلتها لأظهر التناقض الصريح الموجود بينها وبين ما جاء في المقالة التي نحن بصددها : هناك يقول : « ليست هناك رابطة حقيقية تربطنا إلى بني أمية أو إلى بني العباس »، وهنا يزعم « أن الوزير المصري لا يختلف عن الوزير العباسي ،والمدير المصري يشبه الكاتب العباسي »...

إن التناقض لا ينحصر بين هذه الفقرة وتلك ، بل يظهر للعيان بينها وبين مجموع النظرية التي أوردها في مقالة « مستقبل العرب ».

المقالة تحاول أن تبرهن على أن التاريخ الإسلامي يتألف من عصور متوالية ، « منفصل كل منها عن الآخر كل الانفصال ... وأن العصر في تاريخ المسلمين إذا انقضى انمحت آثاره كلها ... » وأما الفقرة المذكورة فإنها تفيد أن أحوال الدولة العباسية لا تزال مستمرة في مصر إلى الآن ...

إن هذه الآراء المتناقضة صادرة من قلم واحد ، ومنشورة في مجلة واحدة . والمدة التي مضت بين نشر الأولى ونشر الثانية عبارة عن شهرين .

أفلا يحق لي أن أقول ـ والحالة هذه ـ إن الأبحاث التاريخية لا يجوز أن ترتجل كما ترتجل المقالات الصحفية ؟ .

العرب وغريزة الإحساس بالمستقبل

ـ ١ ـ

نشرت مجلة الثقافة مقالة بقلم الدكتور حسين مؤنس ، تحت عنوان « مستقبل العرب ».

تبدأ المقالة بوصف حالة البلاد العربية والدول العربية من حيث التفكير بالمستقبل والعمل للمستقبل ، فتقول :

. « الدوائر السياسية في بلاد العرب مشغولة بأمر المستقبل : كل دولة تفكر في أمر غدها ، وتدرس الأوضاع السياسية العامة لتعرف أي طريق تسلك، وتقرر من الآن الموقف الذي ستتخذه إذا وقعت الحرب في الغد أو بعد الغد . والجامعة العربية تنظر في موقف العرب جملة ، وتدرس علاقاتهم بهذه الدولة أو تلك ، لتوجه سياسة العرب جميعاً وجهة عربية ، فمجالس تجتمع وتنفض ، ولجان تنعقد وتنتثر ، وتقارير تكتب وتقرأ وتدرس ، وبيانات تعطى أو تطوى ، وخطابات تلقى أو تذاع ، وتصريحات تتفرق ذات اليمين وذات الشمال . .

وفيما بين ذلك كله تكتب صحف العرب في الموضوع ، فلا تفتح صحيفة إلا قرأت فيها أن العرب ينبغي لهم أن يصنعوا كيت وكيت ، ويفعلوا كذا وكذا ، والصحفيون يهرعون إلى الكبار والزعماء وأولي الحل والعقد يستفتون ويسألون ويستجوبون ، وفي كل يوم تظهر الصحف حاملة ثروة ضخمة من الكلام والآراء .

« وما نتيجة ذلك كله ؟ لا شيء . . .

« لم تقرر دولة عربية موقفها في شيء من الوضوح ، ولم تتخذ واحدة منها موقفاً تستطيع تحديده ، ولم توفق الجامعة العربية إلى توجيه العرب وجهة واحدة . كل شيء يجري وحي الساعة والمصادفات : في مسألة كوريا وقف العرب مواقف متعددة ، وفي مسألة الصين خرج العراق ولبنان عن إجماع العرب ».

إلى هنا ، وصف الكاتب حالة السياسة العربية وصفاً لا غبار عليه .

ولكنه بعد ذلك زعم بأن الحالة لن تتغير ، لأنها نتيجة طبيعية للنفسية العربية ، وأن هذه النفسية محرومة من الإحساس بالمستقبل ، فلا يمكن أن تكتسب هذا الإحساس ، لأن المسألة هنا « مسألة طبع وتكوين ، وليست مسألة يقظة أو غفلة ».

وذلك كله يعني : أن هذه الحالة ستستمر على ممر الأيام مهما فعلنا ، لأننا لا نستطيع أن نغير طبائع الناس . . . .

هذا هو الدرس الذي يستخرجه الكاتب من أبحاثه التاريخية وهذه هي النتيجة التي ينتهي إليها من تأملاته التفلسفية .

- ٢ -

ولكي لا يتوهم القارىء بأني أغالي في تقتيم هذا الرأي ، أنقل فيما يلي أهم الفقرات الواردة في المقالة حول هذه القضية .

يقول الكاتب عقب الكلمات التي نقلتها آنفاً :

« وأحب أن أريح القارىء من عناء هذا الموضوع وأؤكد من الآن أن العرب لن يتخذوا قراراً لا فرادى ولا جماعة : ولن تحدد دولة منهم موقفها ، وإنما ستجيء الحرب وستجد كل دولة نفسها في مكان ما ، حسب ما تمليه الظروف ، وحسب ما تقرره الدول الكبرى . . . بالضبط كما حدث أمس وأول أمس ، وكما جرى في تاريخ العرب الطويل . .

ولست أقول هذا الكلام رجماً بالغيب ولا شقشقة كتابية . وإنما أقوله على حقيقة مقررة من حقائق النفس العربية والشرقية عامة ، وهي : أن الإحساس بالمستقبل غير موجود في هذه النفس ، ولفظ الغد لا يعني في حسابها شيئاً ، إنما الشرقي رجل يعيش من يوم ليوم ، يشغله أبسط حاجات يومه عن أكبر حاجات غده ، ويشغله طعام الساعة عن مئونة الساعة التي تليها .

ولكي أوضح هذه الحقيقة أقول : إن الإحساس بالمستقبل ملكة خاصة توجد مركبة في نفوس بعض أجناس البشر ولا توجد عند غيرها ، وتتربى وتنمو عند بعضها ، ولا تنمو عند بعضها الآخر - والمراد بها ذلك الإحساس الغريزي العميق الذي يحفز الإنسان على التفكير في أمر الغد والاهتمام بشؤونه والتدبير له . وهي ملكة نلاحظها عند الغربيين فرادى وجماعات . . . ولكننا لا نجدها عند العرب وعند الشرقيين . . . » .

ثم يحاول الدكتور تعليل هذه الحالة ، وتبيين أسباب وجود هذا الإحساس في الغرب وفقدانه عند العرب - بأحوال البيئات التي نشأوا فيها . وبعد ذلك يسرد سلسلة من الوقائع التاريخية التي يعتبرها دالة على عدم وجود الإحساس بالغد عند العرب ، (سنعود إلى بحث هذه التعليلات والاستشهادات فيما بعد) وينتهي من كل ذلك إلى الكلمات التالية :

« وعسى من يقول : كان هذا في الماضي ، أما اليوم فقد أفاق العرب واستيقظوا . وذلك وهم شديد . فلا زلنا كما كنا لا نفكر إلى أبعد من أنوفنا ، وأحداث السنوات الماضية تنطق بأجلى بيان ، وذلك

لأن المسألة هنا مسألة طبع وتكوين ، وليست مسألة يقظة وغفلة ، ولن نستطيع مهما فعلنا أن نغير طبائع الناس ».

وبعد هذا الحكم القاطع البتار ، يقول الكاتب :

« أتحب أن تعرف كيف يكون موقف أمتنا إذا جد الجد ووقعت الكارثة ؟ إذاً فسل أولئك الذين وهبهم الله إحساس الغد والاهتمام بأمره . سل أولئك المقيمين في لندن وموسكو وواشنطن . هؤلاء هم الذين يعرفون . أما نحن ، فهمّنا يوم ، يوم مما يعدون أو مما لا يعدون ، يوم والسلام ».

أفلا يعني ذلك : من العبث أن نسعى لمكافحة هذه النزعة ، ولا فائدة من السعي وراء إيقاظ العرب من هذه الغفلة ، ودعوتهم إلى الاهتمام بالغد ، لأن هذه من الطبائع المركبة في نفوس العرب ، وليس في الإمكان تغيير طبائع الناس !

إني لا أدعو قط إلى تجاهل نقائصنا ، لا في الحال ولا في الماضي ، وبعكس ذلك أدعو إلى البحث عن هذه النقائص ، والسعي وراء إزالتها من نفوسنا .

ولكني أعترض على كل من يذهب إلى أن هذه الأحوال لا يمكن أن تتغير، ويطلع علينا بنظرية تنتهي إلى تثبيط الهمم والعزائم ، وتوقيف جهود الإصلاح . . . وتكون بمثابة الدعوة إلى الاستسلام إلى الأحوال الراهنة ، بحجة أنها من « مقدرات الطبيعة والتاريخ » التي لا تغلب .

إذا سلمنا بهذه النظرية وبهذه الآراء وجب علينا أن نستسلم إلى المقدرات التي رسمتها لنا الطبيعة والتاريخ . ونكف عن السعي وراء إيقاظ العرب في هذا المضمار ، ودعوتهم إلى التفكير بأمور الغد ، وعن مخالفة إرادة الله التي وهبت الغرب غريزة الإحساس بالغد والاهتمام بأمره وحرمتنا نحن العرب من تلك الغريزة .

- ٣ -

يظهر من كل ما تقدم أننا أمام مسألة خطيرة النتائج جداً . فلا يجوز لنا أن نمر بها مرور الكرام - بل يجب علينا أن نجعلها موضوع بحث جدي وعميق ، لنتأكد من صحتها أو عدم صحتها .

ولذلك رأيت أن أبحث :

أولاً : هل للأمم طبائع ثابتة لا تتغير ؟

ثانياً : هل ظلت الأمة العربية طوال تاريخها ، محرومة من غريزة الإحساس بالغد حقيقة ؟

ثالثاً : هل الفرق بين الغرب والعرب ـ من حيث الإحساس بالغد أو عدم الإحساس به نتيجة طبيعية للبيئات التي نشأ وعاش فيها كل فريق ، منذ القدم ؟

إني سأبحث هذه القضايا بحثاً علمياً بحتاً ، مجرداً عن الآراء القبلانية ، ودون أن أترك مجالاً لتأثير العاطفة في الأمر .

أولاً : هل للأمم طبائع ثابتة لا تتغير ؟

إن نتائج الأبحاث العلمية التي حامت حول هذه المسألة ، في مختلف البلاد الغربية ، انتهت إلى إنكار وجود طبائع ثابتة في الأمم .

إني كنت فصلت هذه الآراء في المحاضرة التي أشرت إليها ، مستشهداً بأقوال أحدث وأشهر علماء الاجتماع ، وبحاث التاريخ .

أنقل فيما يلي بعض تلك الأقوال :

قال الباحث الاجتماعي المعروف كولا جانتي : « أنا أسلم بوجود بعض الأوصاف النفسية الخاصة ، في بعض الأفراد والجماعات ، غير أني أنكر قول الذين يزعمون أن هذه الأوصاف تكون ملكاً خاصاً أو ميزة فطرية خاصة ، لجنس أو قوم أو أمة . وأنكر بوجه خاص رأي الذين يزعمون بأن تلك الأوصاف تكون مستقرة في حياة الأمم وغير متبدلة . إذ لا شيء ثابت ومستقر في أوصاف الأقوام وأمزجتها . وأما ما نشاهده الآن من الخصائص عند الأقوام ، فإنما هي خصائص الصفحة الحالية وحدها » .

وقد قال المفكر الاجتماعي « تارد » : « إننا إذا رجعنا إلى ماضي الأقوام التي نراها الآن في أوج العظمة والمجد ، متصفة بقوة الإرادة وشدة الإقدام ، وجدنا أنها كانت فقيرة ضعيفة ومحرومة من قوة الإقدام . وبعكس ذلك ، الأمم التي نراها الآن في حالة الانحطاط ، فإننا إذا استعرضنا ماضيها ، وجدنا أنها كانت مثالاً للبطولة ، وممتازة بروح الإقدام والمغامرة » .

ونفهم من ذلك كله : أن خصال الأقوام وسجاياها تتغير أطوارها وأحوالها التاريخية .

وقد عبر « جان فينو » عن هذه الحقيقة بهذا القول البليغ :

« إن مثل من يبحث عن الاستقرار في نفسيات الأقوام كمثل من يزعم أن الدوائر التي تحدث على سطح الماء عند إلقاء حجر عليها تحافظ على شكلها إلى الأبد » .

وأنا أستطيع أن أقول ـ استناداً إلى أقوال هؤلاء وأبحاثهم ـ مع أقوال وأبحاث الكثيرين أمثالهم :

إنا ولو فرضنا وسلمنا أن العرب كانوا محرومين من غريزة الإحساس بالغد في الماضي ، لا يجوز أن نقول بناء على ذلك إنهم سيبقون محرومين منها في المستقبل أيضاً .

وبعد الوصول إلى هذه النتيجة ، يجدر بنا أن نتساءل : هل يشهد تاريخ العرب حقيقة على حرمانهم من غريزة الإحساس بالغد ؟

إن الدكتور حسين مؤنس ، يدعي ذلك ، مستشهداً بالتاريخ ، ويقدم على شواهده التاريخية قصة غريبة إذ يقول :

« وعندنا قصة لطيفة تمثل نظرة الشرقي للمستقبل أصدق تمثيل : قصة شائعة ، يعرفها كل الناس ، تتوافر على شفاه المشارقة على أنها جماع فلسفة الحياة ، ويرويها الغربيون عنا على أنها جماع الغفلة عن سر البقاء . هي قصة ذلك الإسكاف الذي أتاه رجل بنعل يخصفه . فنادى زوجه وسألها: « هل بقى لدينا شي ؟ » فقالت: « لدينا ما يكفي اليوم وغداً » فنظر الإسكاف إلى الرجل ، وقال له : « إذاً تأتيني بعد غد » . ثم استلقى على الأرض وأرسل بصره يتأمل جمال السماء » . . . .

والدكتور بعد ذكر هذه القصة ـ يقول ، على الفور : « وتاريخنا الماضي كله صور متعددة الألوان لهذه القصة » .

إني لا أعرف مدى شيوع هذه القصة ، ولكني أقول بلا تردد بأني لم أصادف ما يماثلها حتى عند أخمل الخاملين الذين شاهدتهم طول حياتي ، ولم أسمع بمثلها عن أكسل الكسالى الذين يضرب بهم المثل في مختلف البلاد العربية ، ولا أشك في أنها من النكت التي قيلت للمبالغة في الكسل ، ولا أدري إذا كانت من مختلقات الغربيين أو الشرقيين .

ومهما كان الأمر ، فإني لا أسلم ، ولا أعتقد أن أحداً يستطيع أن يسلم بأن تاريخنا الماضي كله صور متعددة الألوان لهذه القصة كما يدعي الدكتور حسين مؤنس .

فلنستعرض تاريخ العرب ، مبتدئين من عهود قبل الإسلام ومتتبعين العهود التي توالت بعد الإسلام :

هل كان أهل اليمن محرومين من الإحساس بفكرة الغد ، عندما بنوا سد مأرب ، وعندما فتتوا الصخور ودرّجوا سفوح الجبال ، لجعلها قابلة للزراعة ؟

وهل كان الأنباط ، أهل البتراء ، لا يفكرون بالغد عندما نحتوا المعابد على الجدران الصخرية في وادي موسى ؟

وهل كان الأمويون لا يفكرون بغير يومهم عندما مصروا الأمصار ، وبنوا الكوفة ، وواسط ، والقيروان ؟

وهل كان العباسيون قد حصروا أنظارهم في حاجات اليوم ، دون أن يفكروا في المستقبل ، عندما بنوا القصور والجسور والحصون والقلاع . . . في مختلف أنحاء البلاد التي حكموها ؟

وهل الآبار والصهاريج المعدة على طول طريق الحج بين بغداد ودمشق وبين المدينة ومكة ، كانت من آثار قوم لا يعملون إلا ليومهم ، ولا يفكرون أبداً في غدهم ؟

وآثار الري القائمة في الأندلس إلى يومنا هذا ، هل يمكن أن تكون من صنع أيدي أناس لا يحسبون حساباً للغد ؟

وزياد بن أبي سفيان ، هل كان محروماً من غريزة التفكير في الغد ، عندما نقل إلى طبرستان خمسين ألفاً من أهل البصرة والكوفة ، وبنى هناك قلعة جهينة القائمة إلى الآن ؟

وأسد بن الفرات ، هل كان ممن يحصرون عملهم في اليوم دون أن يفكروا في الغد ، عندما أنشأ أسطولاً ، استولى به على صقلية ، والجزر المحيطة بها ؟

إني لا أرى لزوماً إلى تطويل سلسلة هذه الأمثلة والأسئلة فأقول بلا تردد ، استناداً إلى الأمثلة السابقة : إن كل الآثار العربية المنبثة في البلاد الشاسعة التي حكمها العرب ، تشهد بأعلى صوتها ضد مزاعم الدكتور حسين مؤنس في هذا المضمار ، وتنفي قوله « بأن تاريخنا الماضي كله صور متعددة الألوان للإسكافي الكسلان » الذي روى لنا قصته الغريبة في مستهل بحثه هذا .

وقبل أن أختم هذا البحث وأنتقل إلى ما يليه ، أودّ أن أذكر لكاتب هذا المقال قصة أخرى ، قصة تاريخية ، اتفق على صحتها جميع المؤرخين من غربيين وشرقيين :

عندما أتى جماعات من الغربيين واستولوا على سوريا خلال الحروب الصليبية ، دهشوا من آثار الحضارة التي شاهدوها فيها . إن المدن الشامية وأسواقها بهرت أنظارهم ، بتجارتها المزدهرة ، وصناعاتها الجميلة ، وحياتها الناشطة . واتصال الأوروبيين بالشرق هناك كان من أهم عوامل النهضة التي قامت في أوروبا بعد مدة وجيزة .

هل يستطيع الدكتور أن يقول : إن كل هؤلاء التجار والصناع الذين بهروا

أنظار الأوروبيين ، وأثاروا فيهم روح الاقتباس والتجديد ، كانوا على شاكلة الإسكاف الذي روى لنا قصته ، وزعم أنها تمثل نظرة الشرقي للمستقبل أصدق تمثيل ؟

وقد حاول الدكتور أن يبرهن على صحة قوله بذكر عدة وقائع تاريخية . ولكني لم أجد فيها ما يؤيد رأيه بوجه من الوجوه ، ولكي أجعل القارىء في موقف يستطيع أن يحكم في القضية ، بعد الاطلاع على جميع تفاصيلها ، أنقل فيما يلي كل ما كتبه الأستاذ في هذا المضمار :

وقد قال ـ عقب قوله « وتاريخنا الماضي كله صور متعددة الألوان لهذه القصة » ـ ما يلي بحروفه الكاملة :

« قد تعودنا أن ننظر ليومنا فحسب ، وألا تترامى أبصارنا إلى ما وراء ما يبدو ماثلاً لأعيننا » .

« ولا يتغير موقف الشرقي من المستقبل مهما تهددته الأخطار . فقد تجد الدولة الإسلامية نفسها وجهاً لوجه أمام عدو لا يخفي مطامعه ، ويتحرك العدو للهجوم عليها ، ويدوس أطرافها ، فلا يعمد أهل الدولة إلى تدبير أمر الغد أو النظر في إنقاذ أنفسهم ، بل يكون همهم ما يشغلهم أيام السلم والرخاء . فقد كان المغول على أسابيع من بغداد . وكان رجال الدولة العباسيون يعرفون تمام المعرفة أن هولاكو سائر إليهم ، وكتب إليهم الرجل نفسه يؤكد ذلك ، وأخذت جيوش التتر تقترب يوماً بعد يوم . فهل تحسب أن رجال الدولة فكروا في أن يعدوا للأمر عدته ، ويوحدوا كلمتهم ولو لبضعة أسابيع حتى يزول الخطر ! بالطبع لا . إنما انصرفوا إلى التدبيرات والمشاحنات . ووجدها بعضهم فرصة ليثأر من أنداد له أساءوا إليه بالأمس ، وبلغ الأمر ببعضهم أن فرق معظم الجيش ، ولم يكن للخليفة همّ إلا أن يحافظ على أمواله . .

« ثم سقطت بغداد ، وأهلك التتار أهل بغداد ، ولم يبقوا على واحد من المتخاصمين . ونحن نقرأ هذه الأخبار ونعجب لأولئك الناس الذين شغلتهم تفاهات اليوم عن متاعب الغد ، ونعجب من أنهم كانوا يحسون الكارثة القادمة ويعرفون أن مصيرهم كلهم إلى الهلاك فيها ، ومع هذا لم يصرفهم ذلك العلم عن الاسترسال فيما كان يشغلهم من قبل من بسائط وسخافات . ولكن لا محل للعجب . لأن أولئك الناس ، كانوا يعيشون في يومهم وحسب ، ولا ينبض في نفوسهم عرق المستقبل ، لأنه غير موجود . ومن ثم فقد سار بهم الزمن إلى الكارثة ، وهم لا يكادون يفعلون شيئاً .

« ومثل ذلك حدث عندما نزل الصليبيون الشام وأنشأوا لأنفسهم دولاً في بلاد المسلمين . وقسموا أنفسهم جماعات يجتاح كل منها ما يليه . أتظن أن أهل هذه البلاد تنبهوا إلى المصير الأسود الذي كانوا يسيرون إليه ؟ بالطبع لا . ظل أصحاب الموصل يكيدون لأصحاب دمشق . وأهل مصر يدبرون على أهل الشام ، بل يحالفون العدو عليهم . وعندما أظهر عماد الدين زنكي واجتهد في توحيد صفوف المسلمين ، لم يكن لدمشق همّ إلا أن تناوئه وتدبر عليه وتحالف النصارى ، مما تجده

معروضاً أحسن عرض في حياة « أسامة بن منقذ ». ولم يزل أمر المسلمين على ذلك والعدو يذلهم ويسقيهم الصاب ، حتى رزقنا الله بصلاح الدين ، فأرغمهم على الوحدة ، واستولى على بلاد المناوئين بحد السيف ، وما كانوا ينظرون إليه إلا على أنه عدو لهم ، مع أنه كان يسعى لما فيه صلاح أنفسهم .

« ومأساة الأندلس الكبرى ، مرجعها إلى انعدام ذلك الإحساس . فقد كان من الجلي الواضح لكل إنسان في الأندلس أن النصارى لن يهدأ لهم بال ، إلا إذا استولوا على بلاد المسلمين كلها ، وأزالوا دينهم ولغتهم . وكانت الأخبار تتوالى عليهم بسقوط المعاقل وذل المسلمين ، وهوان الإسلام ، وتحول المساجد الجامعة إلى كنائس . أتظن أن ذلك حفز أمراء الأندلس على السعي في الوحدة والنظر للغد ؟ بالطبع لا ، إنما كان همهم مكايدة بعضهم البعض : ابن عباد في إشبيلية يكيد لابن الأفطس في بطليوس . وذو النون في طليطلة يدبر لابن هود في سرقسطة . بل يستسيغ الواحد منهم أن يؤدي الجزية للنصارى ، ولا يستسيغ أن يأتلف مع جاره المسلم . وأخذت المعاقل تهوي واحدا في إثر آخر . فلم يتعظ الناجون ، بل سدروا في غيهم حتى ضاعت الأرض كلها . ولم يبق إلا جنوب شبه الجزيرة ؛ يشترك في الدفاع عنه بنو الأحمر وبنو مرين . فما زالوا يتخاصمون ويتدابرون حتى ابتلعهم الطوفان » .

هذه هي الوقائع التاريخية التي استشهد بها الدكتور حسين مؤنس ، للبرهنة على صدق نظريته .

ولكني ألاحظ على هذه الأقوال عدة أمور :

أولاً : أن الوقائع التي يستشهد بها كلها تعود إلى عهد انحطاط الدول العربية وانحلالها ؛ وما يحدث في مثل هذه العهود لا يجوز أن يعمم إلى جميع العهود ، ويعتبر من الأمور المركبة في طبيعة الأمة .

ثانياً : أن الوقائع التي يستعرضها صاحب النظرية تدل على تغلب نزعة الأنانية والإقليمية وانحلال فكرة الوحدة والاتحاد ، ولا تدل على فقدان نزعة التفكير بالغد .

ثالثاً : أن أمثال هذه الوقائع كثيرة في تواريخ الغربيين أيضاً .

فإذا اعتبرناها دليلاً على فقدان الإحساس بالغد عند العرب ، وجب علينا أن نقول إن هذه الحاسة مفقودة عند الغربيين أيضاً .

فلنلق نظرة عجلى على التاريخ العام ، ونستعرض أحوال الأمم المختلفة ـ من هذه الوجهة ـ من اليونان في القرون القديمة إلى الألمان في العصور الحديثة . أفلا نجد فيها كثيراً من الوقائع التي تماثل ما ذكره واستشهد به الدكتور حسين مؤنس ، عن تاريخ العرب ؟

كم قاست اليونان من المنافسات والمخاصمات التي قامت بين أثينا وإسبارطة ؟ ألم يسجل التاريخ أن معظم اليونانيين كانوا يصفقون للمنتصرين ، عندما أخذوا يهدمون أسوار أثينا ، ويقضون على سطوتها القضاء المبرم ؟

والرومان ، في أية حالة كانوا ، عندما أخذ البرابرة يهاجمون امبراطوريتهم من عدة جهات ؟ حتى عندما اجتاز هؤلاء الجبال وأخذوا يتغلغلون في سهول إيطاليا ، ويزحفون نحو روما ؟

وإذا أردنا أمثلة من العهود المعاصرة للوقائع المذكورة : ألم ينافس ويتخاصم الأوروبيون أيضاً ، خلال الحروب الصليبية ، في بلادهم الأصلية من جهة ، وفي البلاد التي كانوا استولوا عليها من جهة أخرى ؟ ألم يتحالف بعضهم مع البعض من أمراء المسلمين ، ضد زملائهم وحلفائهم السابقين ؟

وإذا انتقلنا إلى أزمنة أقرب منا ، أفلا نجد في تاريخ بولونيا أمثلة لا تقل فظاعة عن كل الأمثلة التي ذكرها لنا الدكتور في تاريخ العرب ؟ ألا نعرف أن الدييت البولوني صار مسرحاً لأفظع المشاحنات الحزبية ، وأن هذه المشاحنات أدت إلى زوال دولة بولندا ، واقتسام بلادها بين جيرانها الثلاثة ؟

وفي تاريخ أقرب من ذلك ، وفي أمة أعظم وأشهر من تلك ، في تاريخ الأمة الألمانية نفسها ، ألم تحدث منافسات ومدابرات أدت إلى إضعاف الأمة وعرضتها إلى شتى النكبات ؟ ماذا كان سلوك أمراء الألمان ، تجاه غزوات نابليون ؟ ألم يتحالف بعضهم مع نابليون ضد غيره من أمراء الألمان ؟ ألم يأخذ عدد قليل منهم في السعي وراء استرضاء نابليون وتملقه ، ليحصل على إمارة من الامارات الباقية ما وراء نهر الراين ، تعويضاً عن الإمارة التي خسرها ، من جراء تكوين اتحاد الراين ؟

وفي تاريخ أقرب من كل ذلك ؛ ماذا كان وضع الدول الألمانية ، في مؤتمر فرنكفورت الذي انعقد بعد وقائع ١٨٤٨ وثوراتها ؟ هل كان ممثلوها أقل اختلافاً من الاختلافات التي حدثت في مجالس جامعة الدول العربية ؟

فكيف يجوز لنا والحالة هذه ، أن نعتبر الأمثلة التي ذكرها الدكتور حسين مؤنس دليلاً على حرمان العرب من غريزة الإحساس بالغد ، في الوقت الذي يدعي أن هذه الغريزة مركبة في طبيعة الأوروبيين ؟

إن النظرية التي بناها الدكتور تنهار من نفسها ، من هذه الوجهة أيضاً .

ومما يلفت النظر أن الدكتور حسين مؤنس ، لم يكتف بالقول بأن غريزة الإحساس بالغد مفقودة في نفوس العرب والشرقيين ومتأصلة في نفوس الغربيين .

بل حاول أن يعلل ذلك ، ويبين الأسباب التي أدت ألى قيام هذا الفارق العظيم بيننا وبين الغربيين .

إنه يزعم أن السبب في ذلك هو اختلاف البيئة :

لقد نشأ الغربيون في بيئة « لا ينال الإنسان فيها رزقه إلا بعد كد وتعب ». فالطبيعة هناك بخيلة بخيرها ، فالأرض صخرية عاتية لا تفلح إلا بعد جهد طويل . . فلا يستطيع أن يعيش في تلك البيئة « إلا الشديد الأيد المكافح المثابر الذي يعرف بالبديهة أن الحياة كفاح وتعب . فإذا لم يعول الإنسان على التعب والكفاح فلا حياة له ولا وجود . وقد عملت الطبيعة عملها في أجيالهم بانتظام : فأهلكت الضعفاء والمهملين والعاجزين ، ولم تبق إلا القويّ الصالح للبقاء حقاً. وكل أوروبي نراه إنما هو بقية عشرة هلك تسعة منهم في الكفاح الطويل، فهو واحد بعشرة، ورث عن الهالكين تجاربهم وتركزت فيه ثمرات كفاحهم، واستقرت في نفسه عبر مصارعهم ، ومن هنا نبض في قلب الغربي عرق الغد، وعصب الإحساس به ، وأصبح الواحد منهم يعيش بعيون مفتحة واسعة إلى الغد ، وأصبح المستقبل في ذاته إحساساً غريزياً مركباً في طبعه .

« أما نحن فقد نشأنا في بيئات رخوة لينة ، تجود بخيرها بأقل مجهود . أو بيئات جافية قاحلة ليس فيها من الخير شيء تجود به ، وكلتا البيئتين لا تدفعان الإنسان على التفكير في الغد أو الإحساس به . فأما صاحب البيئة الرخوة فهو في أمن من الغد ، مطمئن إلى أن الله يدبر له رزقه كما يدبر طلوع الشمس ؛ وأما الثاني فيائس من المستقبل والحاضر والزمان كله ، يعول في حياته على ما يصيبه في ساعته، فإن وجد طعاماً أكل وإلا طوى نفسه على الجوع، كما تفعل العظايا والضباب في الصحراء».

إن هذه النظرية التي يسردها الدكتور بأسلوب جذاب ، كأنه يروي لنا قصة واقعية ، قد تبدو وجيهة في الوهلة الأولى، إلا أنها تنهار من أساسها ، عندما تتعرض إلى أدنى بحث ونقد ، لأن الأمور التي تستند إليها وتتكون منها ، لا تمت إلى الحقيقة والواقع بصلة من الصلات :

أولاً : إن الأراضي التي عاش عليها ويعيش عليها الأوروبيون لم تكن كلها صخرية ، حتى ولا أكثرها .

ثم إن الدكتور ينسى وجود الغابات والمراعي الطبيعية في معظم أنحاء البلاد الأوروبية ، ومن المعلوم أنها سخية جداً ، بالمواد الغذائية . ومن المؤكد أن الغابات كانت في الماضي أكثر سعة بكثير مما هي الآن ، كما أنه من المؤكد أن أجداد

الأوروبيين عاشوا بخيرات الغابات قبل أن يقدموا على فلاحة الأرض ، ويتغذوا بثمرات الزرع .

وفضلاً عن ذلك ، فإنه مما لا يستطيع أن يجادل فيه أحد أن الزراعة في البلاد التي تكثر فيها الأمطار أسهل بكثير منها في البلاد التي تحتاج إلى إرواء وإسقاء .

ثم إن المعيشة في البوادي ، برعي الأغنام والمواشي ، والتنقل بها من محل إلى محل بحثاً عن الكلأ ، تبعاً لمواسم الأمطار . . . لا تتم بدون كد ولا تعب ، كما يتوهمه صاحب النظرية .

وفي الأخير ، يجب ألا ننسى هذه الحقيقة التاريخية أيضاً : إن الزراعة نشأت في بلادنا ، قبل أن تنشأ في أوروبا ، كما أن الحضارة ـ بوجه عام ـ ازدهرت في بلادنا ـ قبل أن تزدهر في البلادالأوروبية ، إذ من المعلوم أن أقدم الحضارات المعروفة نشأت في وادي الرافدين ووادي النيل ، والحضارة في الواديين المذكورين ، ربما لم تسبق كثيراً الحضارات التي نشأت في دلتا الأنهر الكبيرة في الهند والصين ، ولكنه من المؤكد أنها سبقت بعصور طويلة جداً ، الحضارات التي نشأت في البلاد الأوروبية .

والأبحاث الاجتماعية ، تعلل هذه الواقعة التاريخية ، بالأمور التالية :

إن الأقوام التي تضمن معاشها باقتطاف البذور والأثمار ، أو بصيد الحيوانات ، أو بالزراعة البسيطة التي لا تطلب عملاً غير نبش التراب وبذر البذور ، إن هذه الأقوام تعيش في حالة جماعات صغيرة ، ولا تحتاج إلى تكتل كبير .

ولكن الأقوام التي تضمن معاشها في دلتا الأنهر في البلاد التي تقل فيها الأمطار ؛ فتحتاج الزراعة إلى أعمال الري والإسقاء ، لا يمكن أن تعيش في حالة جماعات صغيرة ، لأن الزراعة والمعيشة في أمثال هذه البيئات تتطلّب بناء السدود لدرء أضرار فيضانات الأنهار ، وشق الجداول والقنوات لإيصال المياه إلى المزارع وذلك لا يمكن أن تتم على يد عائلة واحدة ، أو على يد جماعات صغيرة ، تعمل بانفراد ، بل يتطلب تضافر أيدي جماعات كثيرة ، توحد جهودها لأعمال يعود نفعها إلى الجميع . ولذلك تضطر إلى تكوين جماعات كبيرة . والجماعات الكبيرة تحتاج إلى هيئات تنسق أعمالها ، وتوجهها الوجهة التي تضمن وسائل العيش للجميع .

هذا ، هو السبب الأساسي في قيام الدول وازدهار الحضارات ، في وادي النيل ، ووادي الرافدين ، قبل سائر أنحاء العالم ، في أوروبا وآسيا وأفريقيا .

ويلاحظ أن كل ذلك يخالف ما ذهب إليه الدكتور حسين مؤنس ، كل المخالفة .

وقد كتب الدكتور حسين مؤنس عن حرمان العرب من الإحساس بالغد في مقالة أخرى ، نشرها في الثقافة أيضاً تحت عنوان « شرق وغرب » وذكر فيها دليلاً آخر على هذا الحرمان ، حيث قال :

« وإنه ليس مجرد مصادفة أنك تجد الزمان في نحو اللغات السامية ينقسم إلى ماض ومضارع فحسب . أما المستقبل فمضارع تضيف إليه السين أو سوف ، وهما في إحساس الشرقي يوحيان إلى النفس معنى التشكك وعدم اليقين ».

ولكني لا أدري لماذا يوحي المستقبل معنى التشكك وعدم اليقين ، عندما يعبر عنه بالصيغة العربية ، ولا يوحي ذلك عندما يعبر عنه بالصيغة الفرنسية مثلا ؟ وما الفرق ـ من حيث الدلالة المعنوية ـ بين قولي « سيكتب » ـ باللغة العربية ، وبين قولي « إيل أكريرا » باللغة الفرنسية ؟

المستقبل في اللغة العربية ، هو مضارع تضيف إليه السين ؟ وماذا يعني ذلك ؟ أما أستطيع أن أقول : المستقبل في اللغة الفرنسية ، هو مضارع تلحق به الـ « را »؟

فلنقارن بين الصيغة العربية والصيغة الفرنسية في كلمتين :

يكتب . . . سَ ـ يكتب
إيل أكري . . . . . إيل أكري ـ را
يقول . . . . . سَ ـ يقول
إيل دي . . . . . إيل دي ـ را

ألا تجد في كلتا الحالتين ، أننا نضيف مقطعاً جديداً على المضارع : « سَ » في العربية ، و « را » في الفرنسية ؟

والفرق بين اللغتين ـ في هذا الأمر ـ لا يخرج عن « أن المقطع الدال على المستقبل يضاف إلى أول الكلمة في العربية ، وإلى آخرها في الإفرنسية ».

وكيف يجوز لنا أن نستنتج من هذا الاختلاف البسيط حرمان العرب من الإحساس بالغد ؟

ما يقوله علماء الصرف والنحو ؟ ولكن ماذا يمنعنا عن الخروج على القول الذي اتفق عليه القدماء ، وعن تدوين قواعد اللغة العربية بطريقة أخرى أكثر تمشياً مع حقائق الأمور ؟ أفلا نستطيع أن نقول : إن الفعل ماض ومضارع ومستقبل . والماضي على وزن فعلَ ، والمضارع على وزن يفعلُ ، والمستقبل على وزن سيفعل ؟

ولذلك أستطيع أن أقول ، بلا تردد : إن النظرية التي ذهب إليها الدكتور حسين مؤنس ـ في هذا المضمار ـ لا تقوم على أساس سليم ، من هذه الوجهة أيضاً .

إنني لم أقصد بانتقاداتي هذه تنزيه أمتنا العربية من النواقص والعيوب والعلل والأمراض ، لا في حالتها الحاضرة ، ولا في ماضيها القريب أو البعيد .

إنما أردت البرهنة على خلوها من العلل التي توهمها فيها الدكتور حسين مؤنس ، نتيجة تشخيص مغلوط ، عندما زعم أنها محرومة من غريزة الإحساس بالمستقبل ، ولا سيما عندما ذهب إلى هذه الحالة نتيجة « طبع وتكوين ».

أنا لا أنكر أبداً كثرة عللنا وأمراضنا الاجتماعية ، ولا أقول قط بجواز تجاهلها أو بوجوب التستر عليها ، بل أقول بعكس ذلك ، بوجوب بحثها وإظهارها إلى العيان بكل اهتمام ، لأني أعرف أن تشخيص الداء ، هو أول ما يجب عمله للتوصل إلى الدواء وضمان الشفاء .

ولكني أعتقد أن هذا البحث يجب أن يجري وفق أساليب علمية سليمة ، لكي يضمن تشخيص العلة الحقيقية، دون توجيه الفكر نحو علل وهمية .

لو كان الدكتور قد قال : « إننا لا ننظر إلى المستقبل البعيد »، لما اعترضت عليه أبداً .

ولكني اعترضت عليه بشدة ، عندما رأيته يقول : « إننا لا نفكر في الغد أبداً ».

وقسوت في الاعتراض عليه أكثر فأكثر ، عندما رأيته يزعم « بان أجدادنا أيضاً ما كانوا يفكرون في المستقبل . . .» لا سيما عندما رأيته يقول : « إن هذه مسألة طبع وتكوين »، فلا سبيل إلى تغييرها ، مهما بذل من جهود .

لأني أعتقد أن « أخطر الأمراض وأعصاها على العلاج » هي التي تتضاعف بقنوط المريض والطبيب من إمكان الشفاء .

حول قطيعة الماضي(*)

يدعو سلامة موسى في مقاله هذا إلى « قطيعة الماضي ، واختطاط الخطط الجديدة للمستقبل ».

(*) نشرت في مجلة: التربية والتعليم (بغداد)، (١٩٢٨)، انتقادا للمقالة التي نشرها سلامة موسى في مجلة الحديث.

١ ـ فيقول : « يجب أن نشرع في اختطاط الخطط الجديدة في الأخلاق والآداب والعلوم . فإذا تكلمنا عن الزواج وجب ألا نلتفت إلى ما كان يفعله أسلافنا قبل ألف عام . وإذا كتبنا في الأدب وجب ألا نذكر ما كان يرتئيه الجاحظ أو الجرجاني . أما في العلوم فيجب أن نعرف أننا نحرث أرضاً بكراً بالنسبة لبلادنا ، لم تشقها بعد سكة محراث » .

إننا نتفق مع الكاتب في هذه الملاحظات ، من جميع الوجوه . لأننا نعتقد بوجوب التجديد في جميع مناحي الحياة ـ من أدبية وعلمية وصناعية وزراعية ودينية واجتماعية ، ونقول بأننا في حاجة عظمى إلى تحوير أنظمة الحياة في بيوتنا ، وإلى تغيير أساليب التفكير المسيطرة على نفوسنا . .

لكننا نفترق عن الكاتب ونخالفه في ميله إلى جعل « فكرة التجدد » معادية « للفكرة القومية » ـ كما فعل في مقالات عديدة ـ وفي قوله إن ماضينا « كله سخافات وجهالات ، لا يصح الافتخار بها » كما صرح في مقاله الأخير .

إننا نعتقد بأن « السخافات والجهالات » الموجودة في ماضينا ليست أعظم ولا أكبر مما وجد في ماضي أمة من الأمم الراقية التي نعرفها ؛ ولا نرانا في حاجة إلى بيان مبلغ مباهاة تلك الأمم بتاريخها ، أو إلى ذكر قيمة آثارها الفنية المستخرجة والمستلهمة من أساطيرها .

فلا يفوتنا مثلاً أن أشد أنصار الديمقراطية والجمهورية في فرنسا لا يتأخرون أبداً عن تعظيم وتبجيل لويس الرابع عشر ، مع علمهم بأنه كان من أكبر المستبدين . فلماذا لا نفتخر نحن أيضاً بالمأمون وهارون الرشيد ، وإن علمنا « أن كلاً منهما كان حاكماً مستبداً ؟ » .

كان المؤرخ الشهير « أرنست لافيس » يقول بوجوب الأخذ بمبدأ « المشروعيات المتتالية » Légitimités Successives في مثل هذه الأحوال : إن لكل دور أحكاماً ، ولكل جيل خصائص ، فحكمنا على كل دور من أدوار التاريخ يجب أن يكون حكماً نسبياً ، بالنسبة إلى الظروف المحيطة به ، وليس بالقياس إلى درجة حضارتنا هذه ؛ كما أن حكمنا على رجل من رجال التاريخ يجب أن يعتبر بأحكام زمانه وخصائص جيله ، فلا نقيس أحواله على مقاييس الأجيال التي أتت من بعده .

فالذي يجب علينا في هذا الباب ، هو إذن تغيير أسلوب نظرنا إلى التاريخ ، لا تحويل أذهاننا عنه .

علينا أن نستمد قوة من التاريخ ، ليس لتقليد أجدادنا ولتبني المسلك الذي سلكوه من قبلنا ؛ بل لتقوية آمالنا وتشديد عزائمنا لبلوغ منزلة سامية من حضارة

العصر الذي نعيش فيه ، كما بلغ أجدادنا من قبل تلك المنزلة السامية من حضارة القرون التي عاشوا فيها . . .

٢ ـ ينتقد سلامة موسى جهود « الرابطة الشرقية » ويقول :

« مثل هذه الجهود توهم الناس بأننا شرقيون ، والواقع عكس ذلك ؛ فإننا نحن والسوريون والعراقيون من حيث الدم سلالات آرية أي غربية لا تمت بأية صلة إلى الصينيين أو اليابانيين » .

نحن لسنا من الداعين إلى الرابطة الشرقية ، ولا من القائلين بها . فإننا لا نعتقد إلا بالرابطة القومية التي تستند على اللغة والتاريخ ، ولا ننظر إلى كلمات « الشرق والشرقي والغرب والغربي » إلا كاصطلاحات جغرافية ؛ ولكننا مع ذلك نستغرب « البرهنة » التي اختارها سلامة موسى رداً على فكرة الرابطة الشرقية . إذ أننا نجد فيها عدة مدعيات تناقض الحقائق العلمية كل المناقضة : لم يسبق لنا العلم بأن « علماء الأقوام » يعتبرون المصريين أو السوريين أو العراقيين من سلالات آرية ؛ كما أننا لا نفهم الداعي إلى الخوض في مسألة الدم والسلالات في مثل هذه الأبحاث : فهل كل الأمم الغربية « آرية » ؟ وهل جميع الأمم الشرقية « غير آرية » ؟ كلا ! فإن في أوروبا عدة أمم غير آرية : مثل الهنغار ، والفنلديين ، والأستونيين ؛ كما أن في آسيا عدداً غير قليل من الأمم الآرية : كالفرس والافغان والهنود . فلو سلمنا ـ مع سلامة موسى بأننا من الأمم الآرية ـ رغماً عن مخالفة ذلك للحقيقة ـ فماذا يمكننا أن نستنتج من هذه القضية ؟

نقول هذا ، لا بقصد الدفاع عن فكرة الرابطة الشرقية ، بل بقصد إعطاء مثال بليغ على ما تنطوي عليه بعض المقالات من مخالفة الحقائق بالرغم من « مظهرها العلمي » الخداع .

٣ ـ يحاول سلامة موسى أن يبرهن على وجوب « قطيعة الماضي » بذكر الخطط التي سلكتها الأمم الشرقية الناهضة ؛ ويقول :

إن الصينيين « عندما قام في أذهانهم أن ينهضوا ويجاروا أوروبا في التقدم والرقي عمدوا إلى ماضيهم فأنكروه » . . .

« أما اليابان فارتقاؤها لا يرجع إلى مسبب آخر سوى تفرنجها ، أي تملصها من تاريخها وعاداتها » .

« فهذه الأمم الشرقية لم تتقدم بتعلقها بالسلف واحترامه ، بل بتركه والانضمام قلباً وقالباً إلى أوروبا واصطناع الحضارة الغربية » .

لا شك في أن الأمم تركت كثيراً من تقاليدها القديمة ، كما أنها اقتبست جميع أساليب الحضارة الغربية وآلاتها . ولكنها ، هل « أنكرت يا ترى تاريخها » حقيقة ؟ وهل « تملصت منه » فعلاً ؟ كلا ؛ فإننا نعلم أن اليابانيين تجددوا كل التجدد واقتبسوا الحضارة الغربية بمدى واسع ، من غير أن يتساهلوا في شيء من مقوماتهم القومية ، وبدون أن ينكروا شيئاً من تاريخهم الوطني ، وبدون أن يقللوا احترامهم لأسلافهم العظام . حتى إنهم أخذوا يحترمون أسلافهم أكثر من ذي قبل : فإنهم لم يبدأوا بإقامة احتفالات سنوية بتتويج إمبراطورهم الأول ـ الذي عاش على زعمهم ستة قرون قبل الميلاد ـ إلا سنة ١٨٩٠ .

وقد قال « لودوفيك نودو » في كتابه عن « تطور اليابان الحديثة » ما يأتي :

« حادث غريب : إن اليابان ، على تقليدها أوروبا ، تحاول أن تعيد بناء ماضيها نفسه ، وأن تختلق لنفسها تاريخاً »(٣) .

وقد قال « فلسيسيان شاللي » في أحد الدروس التي ألقاها في « مدرسة الأبحاث الاجتماعية العالية » عن أخلاق اليابان :

« إن تأورب اليابان لم يكن تأورباً عاماً ولا تأورباً سطحياً ؛ بل هو تأورب محدود بحدود وضعت عن قصد وعلم : إن اليابانيين قبلوا تأثير أوروبا في بعض المناحي عن قصد وشعور ، ورفضوه في بعض المناحي الأخرى كذلك عن قصد وشعور » .

وقال أيضاً : « لم يتطور اليابانيون إلا لكي يحافظوا على عاداتهم المحبوبة . لقد تأوربت اليابان ضد أوروبا ، لكي تبقى أكثر يابانية من ذي قبل » .

فكيف يجوز لنا والحالة هذه أن نقول : « إن ارتقاء اليابان يرجع إلى تملصها من تاريخها وعاداتها » !

---

(٣) L. Naudeau, *Le Japon moderne*, p.184.

القسم الثالث

آراء وانتقادات

التيارات الفكرية حول القومية العربية

مقارنة بين أندونيسيا وبين العالم العربي

دوافع الإقليمية
ما أغربنا

نظرية الإقليمية في الأدب العربي

أصفار سعد زغلول

لا داعي لليأس

أهم مسائل التربية من وجهة التربية الوطنية والقومية

اكتساب المعلومات وتكوين الآراء الجديدة
حول معاني كلمة ناسيوناليزم

آراء هنري هاوزر وملاحظاتي عليها
براهين معارضي الوحدة العربية

الخدمة العسكرية والتربية العامة
بين القديم والجديد

التيارات الفكرية حول القومية العربية(*)

- ١ -

ما أسعد الأمم التي حققت وحدتها القومية ، واستكملت شخصيتها السياسية ، فاستطاعت أن تجعل حدودها الدولية منطبقة على حدودها القومية !

ذلك لأن مفهوم الوطن عند أمثال هذه الأمم يكون واضح المعالم ومستقر الشكل : الأمة تكوّن دولة مستقلة موحدة ، فتتعين حدود الوطن عندها بحدود الدولة القائمة ، التي تجمع شمل الأمة بأجمعها تحت راية واحدة .

ولذلك ، لا تكون الوطنية عند هذه الأمم موضع خلاف ومثار جدل ، وجميع أفراد الأمة يفهمون الوطن على طراز واحد ، ولا يختلفون في تقدير واجباتهم الأساسية نحو هذا الوطن المشترك العام . ولكن . . . ما أتعس الأمم التي ظلت بعيدة عن تحقيق وحدتهاالقومية ، واستكمال شخصيتها السياسية ، فلم تستطع أن تجعل حدودها الدولية منطبقة على حدودها القومية !

إن مفهوم الوطن عند هذه الأمم لا يكون واضح المعالم ومستقر الشكل ، لأن تعدد الدول المسيطرة على شؤون الأمة يجعل مفهوم الوطن معقداً ومشوشاً في الأذهان .

ذلك لأن الوطنية عند تلك الأمم تتصل بمفاهيم عديدة : فيكون هناك « الوطن

(*) ساطع الحصري [ابو خلدون]، آراء وأحاديث في القومية العربية (القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٥١) ، « المقدمة » .

الخاص » الذي يتحدد بحدود كل دولة من الدول القائمة . و « الوطن العام » الذي يشمل جميع الأراضي التي تسكنها شعوب الأمة على اختلاف دولها وأوضاعها السياسية . . « الوطن الفعلي » الذي تعترف به الدول ، و « الوطن المثالي » الذي تنشده نفوس المراطنين ، وتتوق إلى رؤيته مظللاً براية مشتركة في المستقبل القريب أو البعيد . .

وبتعبير أقصر ، يكون هناك : « الوطن الراهن » و « الوطن المنشود ». . « الوطن الدولي » و « الوطن القومي ».

ولا حاجة إلى البيان : أن كل واحد من هذين المفهومين ، يحتم على المواطنين واجبات خاصة ، من نوع خاص .

ولكن عقول جميع الناس لا يمكن أن تستوعب هذين المفهومين المتداخلين بسهولة . لأن أنظار الجميع لا تمتد إلى ما وراء الحدود القائمة على وتيرة واحدة ، ولا تتطلع إلى المستقبل القريب أو البعيد بنظرات متشابهة . كما أن عقول جميع المواطنين لا تستطيع أن تؤلف بين مقتضيات هذين المفهومين تأليفاً منطقياً عملياً .

ولهذه الأسباب كلها ، تكون الوطنية موضع خلاف ومثار جدل بين المواطنين .

فينقسم الناس إلى فريقين ، إزاء قضايا الوطن والوطنية الأساسية : فريق الإقليميين ، وفريق القوميين . . .

فريق الذين يقصرون أنظارهم داخل حدود الدولة التي ينتسبون إليها ، من غير أن يفكروا بما وراءها ، فيعتبرون كل مابقي خارج تلك الحدود أجنبياً .

وفريق الذين لا يرضون بالانحباس داخل هذه الحدود ، بل يتطلعون إلى الحدود القومية التي تمتد إلى ما وراءها . .

وفريق الذين يكتفون بالوطن المعترف به دولياً . . وفريق الذين يرسلون أبصارهم إلى ما وراء ذلك ، ويتوجهون بعقولهم وقلوبهم إلى الوطن المثالي ، الذي يجب أن يجمع مختلف شعوب الأمة تحت راية واحدة . . .

« فريق الإقليميين » الذين ينكرون وحدة الأمة ، ويقولون بتعددها تبعاً لتعدد دولها ، « وفريق القوميين » الذين يعتقدون بوحدة الأمة ، على الرغم من تعدد الدول .

إن اختلاف النظر بين هذين الفريقين يؤدي إلى اختلاف النزعات بطبيعة الحال ، وهذا الاختلاف يكتسب شكلا حاداً في بعض الأحيان .

يتهم الإقليميون معارضيهم بالتقصير في واجباتهم نحو الدولة القائمة ، في حين أن القوميين يتهمون هؤلاء بعدم إدراك واجباتهم نحو الأمة .

يدّعي الإقليميون ، أن القوميين يسيرون وراء الأوهام والخيالات ، في حين أن القوميين يقولون عن هؤلاء ، إنهم لا يدركون سمو معاني الأمة والوطن ، فيتمسحون بأذيال الأحوال الحاضرة والأوضاع الراهنة .

ومن الطبيعي أن الدول الأجنبية التي تطمع في تلك البلاد ، تجد في هذه الأوضاع والاختلافات مجالاً واسعاً للقيام بالدسائس والدعايات التي تضمن لها مصالحها الخاصة . . وتعمل لإذكاء نيران الخلاف بتقوية الإقليمية بشتى الوسائل والأساليب ، لتحول دون اتحاد الأمة لتكوين دولة قوية .

هذا ، والنفعيون من أهل البلاد أيضاً ، لا يتأخرون عن استغلال هذه الأوضاع فيسعى قسم منهم لتقوية الإقليمية ، تارة للاحتفاظ بالمنافع التي اكتسبها ، وطوراً للحصول على منافع جديدة وتحقيق أطماع كبيرة .

ويتخذ قسم منهم النزعة القومية مطيّة للوصول إلى أهداف شخصية ، ويسيء إلى سمعة الفكرة السامية التي يستغلها بهذه الصورة لغاياته النفعية .

ويظهر بين النفعيين فريق آخر ، يستفيد من هذه الأوضاع للتحلل من واجباته الوطنية والقومية . ولازدراء النزعات القومية والوطنية على حد سواء .

وتتضافر هذه العوامل المتنوعة المتضاربة كلها . . . على زيادة البلبلة في الأفكار والنزعات ، وإشاعة الفوضى في البلاد وإضرام نيران التفرقة بين المواطنين .

إن الأمة الألمانية قبل سنة ١٨٧٠ والأمة الإيطالية قبل سنة ١٨٦٠ كانتا في هذه الحالة .

والأمة العربية ، لا تزال في هذه الحالة .

- ٢ -

إن الأمة العربية منقسمة في الحالة الحاضرة إلى عدة وحدات سياسية ؛ بعضها مستقل تماماً . وبعضها مستقل نسبياً ، بعضها تحت الحماية رسمياً ، وبعضها في حالة مستعمرة صراحة .

والوحدات المستقلة نفسها منقسمة إلى دول عديدة ، لكل منها علم خاص ، وحكومة خاصة ، ووضع سياسي خاص : بعضها جمهورية ، وبعضها ملكية مطلقة ،

وبعضها ملكية مقيدة بشكل من أشكال النظم النيابية .

وأما مواطنو هذه الدول والوحدات السياسية المختلفة ، فينقسمون ـ من وجهة الآراء والنزعات القومية ـ إلى ثلاث زمر أساسية :

(أ) فريق منهم يقول بوحدة الأمة العربية ، على الرغم من تعدد دولها ، ويرى من الضروري العمل لتوحيد فروع الأمة العربية بشكل من الأشكال .

(ب) وفريق ثان منهم يتمسك ، بعكس ذلك ، بالإقليمية الناتجة من تعدد الدول ، ويعتبر أهالي كل دولة من الدول العربية أمة قائمة بذاتها ، ومتميزة عن غيرها ، فيقول بوجوب بقاء هذه الدول منفصلة بعضها عن بعض انفصالاً تاماً ، في الحال وفي الاستقبال .

(ج) وفريق ثالث منهم ، يسلم بوجود أمة عربية ، ومع هذا يرى أن المصلحة تقضي ببقاء كل دولة مستقلة عن غيرها . ولذلك يعارض اتحاد هذه الدول بأي شكل كان . ومع هذا ، يوافق على تكتل الدول العربية ، باتفاقيات خاصة أو عامة . . .

إني قسمت الناس خلال هذا الحديث بالنسبة إلى مواقفهم من « القومية العربية » إلى ثلاث زمر أساسية ، وقد فعلت ذلك بالنظر إلى الاتجاهات الرئيسية . ولكني أعرف أن هناك تيارات كثيرة أخرى ، تقسم هذه الزمر نفسها إلى فروع عديدة :

لأن هناك جماعات ترى وجوب اتحاد بعض الدول العربية ، « دون غيرها » أو « قبل غيرها ».

وهذه الجماعات نفسها تختلف في تعيين الدول التي يجب أن تتحد « دون غيرها » أو « قبل غيرها »:

وهناك جماعة تسعى لتوحيد سوريا مع الأردن . وأخرى تدعو إلى اتحاد سوريا مع لبنان ، وأخرى تعمل لتحقيق اتحاد سوريا مع العراق ، وأخرى ترى وجوب اتحاد الأردن مع العراق . . . وجماعة تدعو إلى تكتل هذه الدول الأربع . وأخرى تتمنى أن تتكتل في الوقت نفسه مصر ، مع دول الجزيرة وليبيا .

هذا ، ونجد بين كل واحدة من هذه الجماعات ، طائفة تعتبر الاتحاد الذي تدعو إليه هدفاً مقصوداً لذاته ، في حين أن طائفة أخرى ، تسعى وراء هذا الاتحاد الجزئي ، تمهيداً لاتحاد أشمل ، بل ولاتحاد عام .

وفي الوقت نفسه ، نجد هناك جماعات أخرى تعارض هذه الاتحادات الجزئية من حيث الأساس ، لأنها تذهب إلى أن ذلك يعرقل ويعيق الاتحاد التام المنشود .

- ٣ -

هذا ، ومن المعلوم أن الدول العربية شعرت - في أواخر أيام الحرب العالمية الثانية - بوجوب التكتل فعلاً ؛ وبعد المشاورات التي جرت بين رئيس وزراء مصر وبين رؤساء وزراء كل من سائر الدول العربية ، وقعت على بروتوكول الإسكندرية سنة ١٩٤٤ ، ثم عدلت عنه إلى الميثاق الذي تقرر سنة ١٩٤٥ .

« جامعة الدول العربية » التي تكونت بموجب هذا الميثاق ، قوبلت - في بادىء الأمر - بحماسة شديدة في جميع البلاد العربية ، وهذه الحماسة ساعدت مساعدة كبيرة على انتشار فكرة القومية العربية وازدهارها .

إلا أن . . الوقائع التي توالت بعد ذلك . . خيبت آمال الكثيرين من القوميين ، كما أنها فسحت مجالاً واسعاً لارتفاع أصوات الكثيرين من الشعوبيين واللاقوميين .

وتولدت من جراء ذلك ، تيارات عديدة حول جامعة الدول العربية أيضاً :

هناك جماعة تنادي بوجوب إصلاح هذه المؤسسة إصلاحاً أساسياً ، يجعلها آلة صالحة لخدمة القومية العربية خدمة حقيقية .

وجماعة لا تأمل منها خيراً ، فتدعو إلى حلها ، والعدول عنها نهائياً .

وجماعة تشترك مع هؤلاء في عدم الأمل منها حالياً ، ومع هذا لا تحبذ إلغاءها ، بل ترى من الأوفق تركها وشأنها ، انتظاراً إلى سنوح فرص أكثر ملاءمة لإصلاحها إصلاحاً أساسياً .

وهناك جماعة تضع اللوم كله على جميع الدول المشتركة في الجامعة ، وجماعة تحصر المسؤولية في البعض منها ، دون غيرها ، وجماعة تعتبر الأمانة العامة المسؤولة الأولى عن الأوضاع التي وصلت إليها جامعة الدول العربية . . .

وبجانب هذه الجماعات ، جماعة أخيرة : تدعي بأن أعمال جامعة الدول العربية برهنت على بطلان فكرة القومية العربية ، وتدعو لذلك إلى العدول عن الفكرة نفسها .

ولا حاجة إلى القول ، بأن التيار الذي يمثله هؤلاء ، هو أخطر هذه التيارات كلها ، وأبعدها عن سبل الحق والصواب :

لأن « جامعة الدول العربية » التي تأسست بموجب الميثاق المعلوم ، لم تكن « جامعة عربية » ولا « جامعة للشعوب العربية »، بل هي جامعة « للدول العربية ». فلا يجوز أن تعتبر ممثلة للأمة العربية ، كما أن الفشل الذي منيت به هذه الجامعة إلى الآن لا يجوز أن يعتبر دليلاً على بطلان فكرة القومية العربية ، بوجه من الوجوه .

وإذا جاز لي أن استشهد بالوقائع التاريخية ، قلت : إن مجلس جامعة الدول العربية يشبه إلى حد ما « الدييت » الألماني الذي تكوّن بعد معاهدة فيينا ، والتاريخ يشهد على أن فشل المجلس المذكور في جمع كلمة الدول الألمانية ، لم يحل دون اتحاد الألمان اتحاداً فعلياً ، بعد مدة من الزمان .

وأعتقد أن مثَل مَن يعتبر فشل جامعة الدول العربية دليلاً على بطلان فكرة القومية العربية ، كمثل من يعتبر عدم استفادة مريض من المرضى من العلاج الذي وصفه له طبيب من الأطباء . . دليلاً على بطلان الطب وعدم فائدة الأطباء .

وإذا نظرنا إلى الأمور من الوجهة الواقعية ، وجب علينا أن نسلم بأن جامعة الدول العربية لم تعمل شيئاً يذكر في سبيل تقوية « فكرة القومية » ونشرها بين الناس . لأن مجلس الجامعة ، ركز جهوده في القضايا السياسية ، وأما أمانتها العامة ، فقد بقيت بعيدة عن تقدير الواجبات القومية التي تترتب عليها حق التقدير . .

فلا أغالي إذا قلت : إن فكرة « القومية العربية » لم تستفد من جامعة الدول العربية استفادة تستحق الذكر .

ومما يلفت النظر ، أن تكون « جامعة الدول العربية » ـ مع الدوائر المتفرعة منها ـ جعل الكثيرين من القوميين يعتمدون عليها في نشر الفكرة القومية ، فانقطعوا عن العمل في سبيلها .

ولهذه الأسباب كلها حدث نوع من الفتور في الحركات القومية ، أعقبه شيء من الارتداد في بعض البلاد .

وهذا حدث ، مع الأسف الشديد ، في الوقت الذي أصبح الرأي العام العربي في أشد الحاجة إلى التنوير ، والتنسيق ، والتوجيه .

فعلى مفكري الأمة ، في مختلف الأقطار العربية ، أن يقدروا الواجبات الخطيرة

التي تترتب عليهم في هذه الظروف الحرجة . . وأن يسارعوا إلى خدمة الفكرة العربية خدمة صادقة .

فإني أدعو جميع المؤمنين بالقومية العربية إلى مضاعفة الجهود في خدمة الشعوب العربية . . لأنها أصبحت في حاجة إلى الخدمات الجدية أكثر من أي وقت مضى .

٢٢ آذار ١٩٥١

مقارنة بين أندونيسيا وبين العالم العربي

معلوم أن مجموع سكان أندونيسيا لا يختلف كثيراً عن مجموع سكان البلاد العربية .

والأندونيسيون يعيشون مبعثرين على عدة آلاف من الجزر الكبيرة والصغيرة . ومع ذلك استطاعوا أن يؤلفوا دولة واحدة قوية وموحدة .

في حين أن العرب ألفوا العديد من الدول ، ولم يستطيعوا أن يجدوا إلى الوحدة سبيلاً ، وهم يعيشون الآن منقسمين إلى ثلاث عشرة دولة داخلة في هيئة الأمم المتحدة ، فضلا عن المشيخات والإمارات والسلطنات التي تعيش على هامش الحياة السياسية .

لماذا ؟ لماذا استطاع الأندونيسيون أن يتحدوا في دولة واحدة في الوقت الذي بقي العرب منقسمين إلى دول عديدة ؟

ما هي أسباب هذا التباين الكبير الذي حصل بين أحوالنا نحن العرب وبين أحوال الأندونيسيين ، من حيث الوحدة وعدم الوحدة ؟ هل الأندونيسيون أرقى منا ثقافة وعلماً وحضارة ؟ هل هم متفوقون علينا من حيث روح التضحية والفداء ؟ هل هم أغنى منا برجال من ذوي الكفاءات العالية ، في الإدارة وفي السياسة ؟

إن كل ما هو معلوم عن أحوالنا وعن أحوالهم ، يحملنا على الرد على هذه الأسئلة بالنفي البات : كلا . . . إن الأندونيسيين لا يتفوقون على العرب ، في أي ميدان من هذه الميادين . فلا مجال منطقياً لتعليل ما بيننا وبينهم من تباين عظيم في

ميدان التكوين السياسي ، بأمثال هذه الأمور .

وأما الأسباب الحقيقية لهذا التباين ، فتعود إلى اختلاف الظروف التاريخية التي لازمت تكوين كل من الدولة الأندونيسية والدول العربية ، في العصر الحديث .

إن التفاصيل التالية تظهر هذه الحقيقة بكل وضوح وجلاء :

إن البلاد الأندونيسية ، استعمرتها دولة أوروبية واحدة هي هولندا . والأندونيسيون عاشوا عدة أجيال ، خاضعين أو مخضَعين للاستعمار الهولندي . وعندما أخذوا يثورون على الاستعمار ، كانوا يثورون على الدولة الواحدة ، ثورة موحدة .

وعندما تتوجت ثوراتهم هذه على الدولة المستعمرة المذكورة ، كان من الطبيعي أن تتولد منها دولة وطنية واحدة . وبتعبير آخر : إن الثورة الأندونيسية انتزعت الحكم والسلطان ، مرة واحدة ، من دولة مستعمرة واحدة ، ولذلك كوّنت دولة أندونيسية واحدة . . .

وأما البلاد العربية ، فقد نكبت باستعمار دول أوروبية عديدة : فرنسا وإنكلترا ، في الدرجة الأولى ، وإيطاليا وإسبانيا في الدرجة الثانية .

وهذا الاستعمار أنشب مخالبه في مختلف أجزاء البلاد العربية ، في أزمنة مختلفة ، وفي ظروف متباينة ، وبأشكال متنوعة .

وكانت هذه الأشكال متنوعة جداً : من الاستعمار المباشر والسافر ، والاستعمار المقنّع بقناع الحماية الرسمية ، أو الاحتلال الموقت ، إلى الانتداب والوصاية ، المقترنة بقرارات عصبة الأمم المتحدة .

وصار كل جزء من أجزاء البلاد العربية يكافح الاستعمار المسلَّط عليه ، بوسائطه الخاصة ، في أوقات مختلفة تبعاً للفرص المتاحة له ، ضمن شكل الاستعمار المفروض عليه .

وأدت ثورة كل جزء من أجزاء البلاد العربية إلى تكوين حكومة وطنية ، تتمتع باستقلال جزئي ، مقيد بقيود عديدة ، مقترنة باحتلال عسكري فعلي .

وصارت هذه الحكومات الوطنية تتدرج من الاستقلال الجزئي المقيد ، إلى

الاستقلال التام الناجز ، بوسائطها الخاصة ، وبفضل جهود أهاليها ، ومستفيدةً من الفرص المواتية لها . . . وكل ذلك في أوقات مختلفة ، معظمها متباعدة .

ولذلك كله تكوّنت في البلاد العربية ، دول عديدة .

هذا هو السبب الأصلي في انقسام البلاد العربية إلى دول عديدة ، خلافاً لما حدث في أندونيسيا .

دوافع الإقليمية

بعد أن تبينا أسباب تعدد الدول العربية ، يجدر بنا أن نتساءل : لماذا لم تتوحد هذه الدول العربية ، بعد تكوينها ؟ ولا سيما بعد تحررها من السيطرة الأجنبية تحرراً تاماً ، وبعد استقلالها استقلالاً ناجزاً ؟

إن أسباب ذلك جلية واضحة ، لا يمكن أن تكون مدار جدل أو خلاف :

إن كل دولة من الدول العربية التي تكوّنت ثم استقلت في أوقات وظروف متباينة ـ كما أسلفنا ـ صارت مركزاً ، بل بؤرة لوطنية خاصة بها ، وأخذت تستقطب ولاء الأهلين لها . ولذلك تولد في كل واحدة منها « نوازع المحافظة على الكيان السياسي القائم ». وما نسميه اليوم باسم « الإقليمية » ما هو إلا « مجموع هذه النوازع » التي تعمل في اتجاه يخالف مقتضيات الوحدة العربية ، ويعرقل انطلاقها .

ويتبين من ذلك : أن الإقليمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدولة ، فتكون « نتيجة طبيعية » لتعدد الدول العربية . أقول نتيجة طبيعية ، لأن الحياة السياسية الداخلية والخارجية في الدول القائمة ، تغذي « بطبيعتها » النوازع الإقليمية . لأن لكل دولة من الدول القائمة معالم خاصة ، مشهودة وملموسة ، وسلطات فعلية تظهر وتثبت وجودها بشتى المناسبات . لكل دولة علم خاص بها ، وشرطة خاصة ، بملابس وشارات خاصة ، وجيش خاص ، ونشيد رسمي خاص ، وأوراق هوية وجوزات سفر وأوراق نقدية ونقود خاصة .

وبتعبير أقصر : إن لكل دولة من الدول العربية القائمة سلسلة من الأمور الخاصة بها ، يراها كل فرد من أفرادها منذ نعومة أظفاره ، ويألفها ، ويرتبط بها

نفسياً ، ويشعر من جرائها بأنه يختلف عن غيره من منتسبي الدول العربية الأخرى .

وأما فكرة القومية العربية ـ عند تعدد الدول ـ فتكون محرومة من أمثال هذه المعالم المادية الملموسة . وتبقى في حالة نزعة معنوية ، تجول في الخواطر وتختلج في الصدور ، فلا تجد أية مساعدة من طبيعة الحياة الإدارية والسياسية القائمة ، بل قد تجد منها معارضة شديدة ، وتصطدم على الدوام بالنوازع الإقليمية .

وفضلاً عن ذلك ، فإن هناك عوامل كثيرة تقوّي وتنمي النزعات الإقليمية ، على ضرر الروح القومية .

لأن الدولة تسن القوانين ، وتنظم الاقتصاد ، وتتولى التربية والتعليم ، وتوجه الثقافة والإذاعة . . . وتراقب الصحافة . . . ولذلك ينتج من تعدد الدول واختلاف اتجاهاتها ، الشيء الكثير من الفوارق الجديدة ، من هذه الوجوه المختلفة ، بين منتسبي الدول المذكورة .

هذا ، ويتكوّن في كل دولة ، طائفة من الزعماء والحكام والساسة . . . الذين ترتبط منافعهم ومطامعهم بالأوضاع السياسية القائمة ، فينزعون إلى المحافظة على كيان الدولة ، ولا يرضون بزوال ذلك الكيان ، داخل دولة موحدة .

وفي الأخير : ينضم إلى هذه العوامل الداخلية المتنوعة ، عوامل خارجية عديدة ، تعمل في نفس الاتجاه ، وتقوي النوازع الإقليمية .

لأن الدول الطامعة بخيرات البلاد العربية ، ترى من مصلحتها أن يستمر التباعد والتخالف بين الدول العربية ، بل أن يزداد ويتفاقم . ولذلك تبذل كل ما في وسعها من جهود لإثارة الروح الإقليمية في مختلف البلاد العربية ، وتقتنص كل الفرص للعمل على تقويتها حتى تضمن مقاومتها ضد نوازع الوحدة العربية .

الخلاصة :

ويتبين من كل ما تقدم :

إن الإقليمية وليدة تعدد الدول العربية .

وتعدد الدول العربية وليد الاستعمار .

فيجب على كل فرد عربي أن يكافح الإقليمية كما كان يكافح الاستعمار .

يجب عليه أن يكافح الإقليمية ، أولاً في خبايا نفسه ، ثم بين بني قومه ، بكل قواه .

فهـذه الحقائق يجب أن تـرسخ في الأذهـان رسوخـاً تامـاً ، فلا تغيب عن البـال أبداً :

الاستعمار الأوروبي الذي جثم طويلاً على صدور مختلف الأقـطار العربيـة ، قد خلّف ، قبل أن يزول ، كثيراً من البذور والآثار الضارة .

إن أخـطر وأضر هـذه البذور والآثـار كـان : تجـزئـة البـلاد إلى دول ودويـلات عديدة ، وفصل بعضها عن بعض بحدود مصطنعة ، وتوجيـه كل منهـا اتجاهـاً يختلف عن اتجاه غيرها . . . وبالنتيجة : تهيئة البيئة الصالحة لتنمية « الروح الإقليمية » في كل واحدة منها .

إني كنت عبرت عن هذه الحقيقة ، في الكلمة التي صدرت بها كتـابي « العروبـة أولاً »، تحت عنوان : « ما أغربنا ! » سنة ١٩٥٤ . أرى من المفيد أن أكـررها الآن : ما أغربنا ! إننا ثرنا على الإنكليز ، ثرنا على الفرنسيين . . ثرنا على الذين استولـوا على بلادنا ، وحاولوا استعبادنا . . .

كررنا الثورات الحمراء عدة مرات ، وواصلنـا الثورات البيضـاء عدة عقـود من السنين . . .

وقـاسينا في هـذا السبيل ألـواناً من العـذاب ، وتكبدنـا أنواعـاً من الخسـائـر ، وضحينا كثيراً من الأرواح . . .

ولكنا :

عندما تحررنا من نير هؤلاء . . أخذنـا نستقدس الحـدود التي كانـوا أقامـوها في بلادنا ، بعد أن قطعوا أوصالها . . .

ونسينـا أن تلك الحدود ، إنمـا كانت حـدود « الحبس الانفـرادي » و « الإقـامـة الجبرية » التي كانوا فرضوها علينا ![1] . . .

---

(١) ساطع الحصري، دفاع عن العروبة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٦).

نظرية الإقليمية في الأدب العربي وتاريخه

- ١ -

لقد ابتدع بعض الأدباء الذين تولوا التدريس في الجامعة المصرية ، قبل مدة تزيد على ربع قرن ، نظرية في « الأدب العربي وتاريخه »، سماها بعض طلابهم باسم « مذهب الإقليمية ».

يزعم أصحاب هذا المذهب أو هذه النظرية ، أن الأدب العربي كان إقليمياً اختلف من إقليم إلى إقليم . وهو لا يزال إقليمياً ، يختلف من إقليم إلى إقليم . ويجب أن يبقى إقليمياً ، يساير خصائص كل إقليم من الأقاليم .

إنهم كانوا يقصدون بذلك قبل كل شيء ، القطر المصري نفسه ، فكانوا يقولون : إن أدباء مصر امتازوا ـ ولا يزالون يمتازون ـ عن أدباء سائر الأقطار العربية بخصائص عديدة ؛ فيجب على الباحثين أن يظهروا تلك الخصائص ، كما يجب على الأدباء أن يتمسكوا بها ، ويزيدوها قوة وبروزاً ، ويجعلوها أشد إقليمية ومصرية مما هي عليه الآن .

إن هذه النظرية كانت وثيقة الاتصال بالآراء السياسية التي كانت تسود محافل المفكرين في مصر ، في عهد إنشاء الجامعة المصرية : إذ في ذلك العهد كانت مصر منطوية على نفسها ، شبه منعزلة عن سائر الأقطار العربية ، من الوجهتين المادية والمعنوية . إنها كانت ضئيلة الاتصال بها ، فلا تعرف شيئاً يذكر عن أحوالها ، ولا تتشوّف إلى معرفة ما جرى وما يجري فيها .

وكان جماعة من المفكرين والكتّاب يرجعون بأبصارهم وأذهانهم إلى عهود

الفرعونية القديمة ، وجماعة منهم يتوجهون بقلوبهم وعقولهم نحو « مقر الخلافة الإسلامية »، وجماعة ثالثة تعترض على هؤلاء وأولئك ، وتدعو إلى « قومية مصرية »، لا فرعونية ولا عثمانية .

وأما فكرة « عروبة مصر »، فما كانت تجد مجالاً للتسرب إلى الأذهان ، بين هذه التيارات المختلفة ـ خلال الانعزال المادي والمعنوي الذي أشرت إليه آنفاً . ولا نغالي إذا قلنا إن الذين يقولون بعروبة مصر ويشعرون بها ـ في ذلك التاريخ ـ كانوا أقل من القليل .

فلا غرابة والحالة هذه ، أن يفكر بعض أساتذة الأدب أيضاً تفكيراً إقليمياً ، فيقولوا بإقليمية الأدب العربي ، ويدعوا إلى التمسك بأهداب هذه الإقليمية ، تمسكاً شديداً .

ـ ٢ ـ

إن بوادر هذه النظرية ظهرت بكل وضوح ، في المحاضرات التي كان قد ألقاها المرحوم أحمد ضيف في الجامعة المصرية ، والتي نشرها تحت عنوان « مقدمة في بلاغة العرب ».

وقد قال أحمد ضيف في مستهل هذه المقدمة ، عن « الأدب العربي » ما نصه :

إنها « ليست آداب أمة واحدة ، وليست لها صفة واحدة ». بل هي « آداب أمم مختلفة المذاهب والأجناس والبيئات ».

ويتبين من هذه العبارات الصريحة أنه ما كان يعتقد بوحدة الأمة العربية ، لا في الماضي ولا في الحال ؛ بل كان يقول بوجود « أمم عربية » عديدة ، فكان يرى من الطبيعي أن تتعدد « الآداب العربية »، تبعاً لتعدد « الأمم العربية ».

ومما يلفت النظر ، أن أحمد ضيف لم يعلن عقيدته هذه بعد البحث والاستقراء والمقارنة ، بل ذكرها في مستهل المقدمة ، كأنها من الحقائق التي لا تحتاج إلى دليل وبرهان، والتي يجب أن تتخذ أساساً للأبحاث والدراسات الأدبية ، مثل « البديهيات التي تتقدم الأبحاث الرياضية ، من حسابية وهندسية ».

في حين أن شيئاً من التوسع والتعمق في درس حياة الأمم المعروفة وآدابها ، يكفي للتأكد من أن « اختلاف المذاهب والأجناس والبيئات »، لا يستوجب تعدد الأمم والآداب ؛ لأن كل الأبحاث العلمية تدل دلالة قاطعة على أنه ما من أمة تخلو ،

ولا من أدب يخلو ، من « الاختلاف في المذاهب والأجناس والبيئات » .

فتقرير هذا الاختلاف لا يكفي للحكم على تعدد الأمم وتعدد الآداب .

ولكن كلمة أحمد ضيف كانت بمثابة البذرة الأولى لنظرية الإقليمية .

وقد تولى بعده الأستاذ أمين الخولي ، تنمية هذه البذرة ، وتقوية هذه النظرة وبذل في هذه السبل جهوداً كبيرة ، طوال مدة توليه التدريس في كلية الآداب .

إنه سعى إلى دعم هذه النظرية ببراهين عديدة ؛ ونشرها بوجه خاص بين طلابه ، وحثهم على الاستنارة بها ، والعمل بموجبها ، خلال أبحاثهم ودراساتهم الأدبية .

فيجدر بنا أن ندرس هذه النظرية على ضوء البراهين التي قدمها لها الأستاذ الخولي ، لنستكشف أوجه الخطأ والصواب فيها .

- ٣ -

إن الأستاذ أمين الخولي شرح نظريته هذه في محاضرة عامة ألقاها بقاعة محاضرات الجمعية الجغرافية الملكية في أوائل سنة ١٩٣٤ ، ثم نشر هذه المحاضرة بشيء من التوسع في مجلة كلية الآداب ، على شكل مقالة مفصلة تحت عنوان « مصر في تاريخ البلاغة »[٢] .

اعترض الأستاذ الخولي في مقالته هذه على من يقول بوجوب درس الأدب العربي على أساس « التقسيم الزماني »، وقال بضرورة العدول عن هذا التقسيم إلى « التقسيم المكاني »، ودرس الأدب العربي « إقليماً بعد إقليم ، لا عصراً بعد عصر ». ودعم رأيه هذا بسلسلة من الحجج والبراهين .

وقال ، أولاً ، ما يلي :

« إن كانت الأمة الإسلامية ، المنبثة من بحر الظلمات ، الأطلنطي ، غرباً ، إلى سور الصين شرقاً ؛ ومن مجاهل آسيا وأوروبا شمالاً إلى ما يسامت جنوب أفريقية ؛ قد اكتملت لها وحدة سليمة ، ذات مزاج أدبي واضح ، وكوّنت جسماً ، قامت منه العاصمة في الشام طوراً وفي العراق تارة ، مقام القلب من الجسم ، وكانت مجمع النشاط ومحور الحياة . . . إن كان ذلك فإن لسائر أجزاء هذا الجسم

---

(٢) مجلة كلية الآداب، السنة ٢، العدد ١ (ايار/ مايو ١٩٣٤).

عملها في هذه الحياة ، ومشاركتها في ذلك النشاط . ولكل إقليم منها طابعه الخاص ، فيما يحمل عنه إلى دار الخلافة وينتقل ولا بد إلى قاعدة الدولة ؛ وإذ ذاك لا يهون فهم حياة هذا القلب دون فهم أجهزة الجسم المختلفة ، وتداخل عمل الأعضاء وتشابكه ، ولا يتيسر إدراك حقيقة هذا المزيج ، إلا بعد إدراك بسائطه عنصراً عنصراً .

« وإن كانت الأخرى ، ولم تفرض تماسك هذه المملكة الإسلامية المترامية الأطراف ، تماسك الجسد الواحد ، بل قدرنا في دقة ، أن هذه الأمة الإسلامية في حقيقة الأمر ليست إلا خليطاً ، غير تام التجانس ، خليطاً لم يصبر طويلاً على التوحد المركزي حتى في السياسة بل بدأت تتشعب منه الدويلات المستقلة منذ عهد مبكر ، وفي عنفوان قوة الدولة المركزية ؛ وكانت مصر ـ مثلاً ـ من أسبق هذه الدولات ظهوراً ـ إذ تحيزت وحدها لعهد الطولونية في القرن الثالث الهجري . . . إن قدرنا أن هذا هو الذي كان ، فليست للأمة الإسلامية تلك الوحدة المدعاة في تاريخ الأدب العربي . . . »
(ص ٣ و ٤) .

يلاحظ من هذه الفقرات أن الأستاذ الخولي يحكم على الأدب العربي ، مستنداً إلى أحوال « الملة الإسلامية »؛و « المملكة الإسلامية »، وينتهي إلى القول بأنه « ليست للأمة الإسلامية في كل حال ، تلك الوحدة المدعاة في تاريخ الأدب العربي ».

وذلك يعني : أنه يستنتج أحكامه المتعلقة بـ « تاريخ الأدب العربي »، من « مقدمات » تحوم حول « تاريخ الأمة الإسلامية ».

إن عدم التمييز بين تاريخ الإسلام بوجه عام وتاريخ العرب بوجه خاص ، والخلط بين شؤون العالم الإسلامي بوجه عام وشؤون العالم العربي بوجه خاص . . . لهو من « المزالق الفكرية » التي تورط فيها ـ ولا يزال يتورط فيها ـ كثيرون من الكتّاب والمفكرين في مختلف الأقطار العربية .

إنهم لا ينتبهون إلى أن « الملة الإسلامية » تضم أمماً عديدة ـ عربية وغير عربية ـ ويتناسون أن البلاد العربية تؤلف نحو ربع البلاد الإسلامية ، وأن مجموع المسلمين يبلغ خمسة أضعاف العرب ، على أقل تقدير . وذلك يؤدي بهم إلى أغلاط فادحة ، ويحول دون تقديرهم لكثير من الوقائع التاريخية التقدير العلمي الصحيح .

إن الغلط في هذا المضمار يكتسب خطورة خاصة في قضايا اللغة والأدب .

لا شك في أن الأستاذ الخولي يصيب كبد الحقيقة عندما يقول إن الملة الإسلامية بعيدة عن معالم الوحدة . ولكنه يخرج عن جادة الصواب ، عندما يربط هذه القضية بقضية الأدب العربي ، فيعتبر « عدم وحدة الملة الإسلامية » دليلاً على « عدم وحدة الأدب العربي ».

ومن الغريب أن الأستاذ أمين الخولي يذكر ـ في مقالته هذه ـ سلسلة طويلة من الفوارق القائمة بين مختلف الأمم الإسلامية ، ولكنه يغفل عن ذكر أهم هذه الفوارق : أعني فارق اللغة ، مع أن اللغة أساس الأدب وآلته ، فيجب أن تحتل المقام الأول في القضايا التي تتصل بالأدب بوجه عام .

ومما لا يختلف فيه اثنان : أن الملة الإسلامية تتألف من أمم عديدة ، لكل واحدة منها لغة خاصة بها تختلف عن لغات غيرها ، فمن الطبيعي أن يكون لها أدب خاص بها ، يختلف عن آداب غيرها . من الطبيعي ـ مثلاً ـ أن يكون هناك أدب تركي ، وآخر فارسي ، وآخر ألباني . . . ما دام هناك لغة فارسية ، ولغة تركية ، ولغة ألبانية . . .

غير أنه يجدر بنا أن نتساءل ؛ هل من علاقة بين هذه القضية وبين قضية « وحدة الأدب العربي أو إقليميته » ؟

إن كل ما قاله الأستاذ الخولي في هذا الصدد ، في الفقرات التي نقلتها آنفاً ، إذا برهن على شيء ، فإنما يبرهن على عدم وجود « أدب إسلامي » عام . ولكني لا أعرف بأن أحداً قال بوجود مثل هذا الأدب ؛ كما أني لا أجد أي مساغ منطقي لاتخاذ هذه القضية دليلا على « إقليمية الأدب العربي »، كما فعل ذلك الأستاذ الخولي .

- ٤ -

يحاول الأستاذ الخولي أن يدعم نظريته بدليل آخر ؛ فيقول ، في المقالة التي ذكرتها آنفاً :

« والعجب أن دارسي الحياة الإسلامية الفكرية يرون اختلاف الأقاليم في المقالات الاعتقادية والآراء الإسلامية ، ويشهدون توزع المذاهب الفقهية العملية المختلفة على تلك الأقطار ، إلى غير ذلك من مظاهر التخالف التي يقررونها في صور متغايرة وألوان شتى ؛ ثم لا يلتمسون مثل ذلك في الفنون الأدبية وتاريخها ، مع أنها أشد خضوعاً لعوامل المغايرة وأسباب المخالفة من تلك الآراء الاعتقادية ، وهاتيك المذاهب العملية ، وغيرها من مناحي الفكر والعمل !! » . (ص ٤ و ٥) .

ولكنا ، تجاه هذا القول ، نتساءل :

وهل خضعت ، حقيقة ، الآراء الاعتقادية والمذاهب الفقهية إلى العوامل الإقليمية ؟ وهل توزعت فعلا ، توزعاً إقليميا ؟ .

إن نظرة واحدة إلى تاريخ المذاهب ، تضطرنا إلى الرد على هذا السؤال ، بالنفي البات :

فإن الآراء والمذاهب الاعتقادية والفقهية تغايرت وتنوعت كثيراً ، إلا أنها لم تخضع لعوامل إقليمية ؛ بل خضعت لسلسلة من العوامل الاجتهادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية . . ولذلك انتشر كل مذهب إلى أقاليم عديدة ، كما أن كل إقليم صار مسرحاً لتنازع وتنافس مذاهب مختلفة .

مثلاً ، من المعلوم أن الإمام مالك بن أنس نشأ في المدينة المنورة ، واجتهد فيها . ولكن مذهبه لم يبق محصوراً بالمدينة ولا بالحجاز ، بل انتشر في أقطار عديدة ، حتى وصل إلى المغرب الأقصى .

والإمام الأعظم أبو حنيفة ، نشأ واجتهد في بغداد . ولكن مذهبه لم ينحصر بمنبته ومنشئه ، بل انتشر إلى شتى الأقطار الإسلامية ، من عربية وغير عربية .

ويجب ألا ننسى أن مصر ظلت مفتحة الأبواب للمذاهب الأربعة ، وقضاة المذاهب المذكورة عاشوا وعملوا ـ مدة طويلة ـ جنباً إلى جنب في مدينة القاهرة نفسها . فضلاً عن أن مذهباً آخر ، صار المذهب الرسمي في مصر ، في عهد الدولة الفاطمية . .

إن الأستاذ أمين الخولي يطلب من دارسي الفنون الأدبية وتاريخها أن يقتدوا بدارسي الحياة الإسلامية الفكرية ؛ فيدرسوا الأدب العربي إقليماً بعد إقليم ، لا عصراً بعد عصر . ولكنه يغفل عن أن باحثي تاريخ المذاهب لم يدرسوها إقليماً بعد إقليم . بل درسوها نوعاً بعد نوع ، وعصراً بعد عصر .

فأستطيع أن أقول ، إن الشاهد الذي يعتمد عليه الأستاذ الخولي ، لا يشهد لصالح نظريته ، بل يشهد عليها شهادة صريحة .

ـ ٥ ـ

وفي الأخير ، يسرد الأستاذ أمين الخولي دليلاً ثالثاً على نظريته ، ويعتبر هذا الدليل أساسياً وحاسماً ، إذ يقول :

« وأخيراً ، بل أولاً كذلك ، نحن نرى أن العلم يقرر أثر البيئة ، فعلاً عنيفاً ، ينازع الوراثة أثرها . فكيف يريد علماء تاريخ الأدب ، أن ينسوا أو يهملوا تأثير البيئة ؟ وكيف يريدون أن يجعلوا هذه الدنيا العريضة التي حكمها الإسلام ، وسكنتها العربية ، بيئة واحدة ؟ ذلك ما لا قوة لمنصف عليه » . (ص ٥) .

هنا يستشهد الأستاذ الخولي بالعلم . ولكن شهادة العلم في هذا الصدد ، عندما

تفهم على حقيقتها ، لا تؤيد نظرية « الإقليمية في الأدب العربي » بوجه من الوجوه .

وذلك لأن تقرير تأثير البيئة شيء ، والقول بالإقليمية شيء آخر . وتقرير تأثير البيئة في الأدب شيء والقول بإقليمية الأدب شيء آخر .

لأن مفهوم البيئة في نظر علم الاجتماع من المفاهيم المعضلة التي تتألف من عناصر كثيرة جداً ، ومتنوعة تنوعاً هائلا . .

فإن هناك « البيئة المادية » و « البيئة المعنوية » .

والبيئة المادية تشمل الخصائص الجغرافية ، والمناظر الطبيعية والأحوال المناخية ، وبتعبير أقصر : كل ما يتعلق بالطبيعة المادية .

وأما البيئة المعنوية فتشمل الأحوال الاجتماعية ـ السياسية ، والعلمية ، والأدبية ، والدينية ، والأخلاقية . . ـ وكل ذلك في حدود الأسرة ، والحارة ، والقرية ، والمدينة ، والقطر ، والنقابة ، والحزب ، والمدرسة . . . إلى آخر ما هنالك من بيئات غير مادية .

وهذه الأمور كلها لا تختلف من قطر إلى قطر فحسب ، بل تختلف من مدينة إلى مدينة ، وحتى من أسرة إلى أسرة في المدينة الواحدة ، ومن شخص إلى شخص في الأسرة الواحدة .

فيلاحظ الباحث كثيراً من أوجه التشابه بين بعض البيئات القائمة في أقاليم متباعدة ؛ وبعكس ذلك يشاهد كثيراً من الاختلافات بين بعض البيئات الواقعة في إقليم واحد ، بل في مدينة واحدة .

ومن الأمور التي لا تحتاج إلى برهان : أن آثار الأدباء ـ السالفين والمعاصرين ـ تؤلف جزءاً هاماً جداً من « البيئة المعنوية » التي تؤثر في الإنتاج الأدبي تأثيراً كبيراً .

ولذلك كله ، نستطيع أن نؤكد : أن « تأثير البيئة » لا يكوّن دليلاً على « إقليمية الأدب » .

ـ ٦ ـ

ولنترك هذه الملاحظات النظرية جانباً ، ولنتأمل في واقع الأدب العربي ، في الماضي القريب والبعيد من ناحية ، وفي أيامنا هذه من ناحية أخرى :

إننا نجد أمامنا آثاراً أدبية متنوعة جداً ، ولكننا لا نستطيع أن نرجع هذه الأنواع

إلى قطر من الأقطار ، أو إقليم من الأقاليم .

فلنأخذ المتنبي مثلا : نحن نعلم بأنه ولد في الكوفة ، ونشأ في البادية ، ثم عاش في بغداد ، وحلب ، ودمشق ، وسافر إلى القاهرة ، كما قضى البعض من سني حياته في بلاد فارس . فكيف يمكننا أن نربطه بإقليم من هذه الأقاليم العديدة ، وبيئة من هذه البيئات المتنوعة ؟ فنعتبر آثاره محصول ذلك الإقليم وتلك البيئة ؟

ثم ، إذا لاحظنا تأثيره ، وبحثنا عن مبلغ انتشار آثاره بين الأدباء والمثقفين، وجدنا أن ذلك أيضاً لم يقتصر على أقليم دون إقليم ، بل شمل جميع الأقطار العربية ، دون استثناء .

ومن جهة أخرى ، من المعلوم مثلا أن ابن عبد ربه ألّف « العقد الفريد » في المغرب . ولكن هذا السفر انتشر من هناك إلى جميع البلاد العربية ، ووصل إلى أيدي الأدباء في أقاصي البلاد المشرقية . ويعكس ذلك : من المعلوم أن أبا الفرج الأصبهاني ألف « الأغاني » في مشرق البلاد العربية ؛ ولكن هذا الكتاب انتشر بين جميع الأدباء ، حتى في المغرب الأقصى .

ومما لا يجهله أحد ، أن عدداً غير قليل من القصائد التي تولدت في مدينة من المدن ، من قريحة شاعر من الشعراء ، ولدت نظائر عديدة ، من قرائح شعراء عديدين ، في مختلف الأقطار العربية . وقصيدة « يا ليل الصب متى غده » مثلا ، حظيت بمعارضات عدد كبير من الشعراء ، في مختلف العصور . وإذا حصرنا نظرنا في عصر النهضة الحديثة وحدها ، وجدنا لها معارضات بقلم شوقي في مصر ، وخير الدين الزركلي في الشام ، ومهدي البصير في العراق .

هذا ، وإذا استعرضنا آثار أدباء عصر النهضة الحديثة بوجه خاص ، وجدنا من جهة ، مشابهة كبيرة بين بعض الأدباء الذين ينتسبون إلى أقطار مختلفة ، كما وجدنا ، من جهة أخرى ، تبايناً كبيراً بين بعض الأدباء الذين ينتسبون إلى قطر واحد .

ولا شك في أن معروف الرصافي ـ الذي نشأ على شواطىء دجلة ـ يشبه من وجوه عديدة حافظ إبراهيم الذي عاش ونظم في وادي النيل . كما أن الشيخ فؤاد الخطيب ، الذي نشأ في غوطة الشام ، لا يختلف عنهما كثيراً .

ويجب ألا يغرب عن البال أن الأخطل الصغير ، ومصطفى الغلاييني ، وسليم حيدر ، وسعيد عقل . . ينتسبون إلى قطر واحد ، على الرغم ما بين آثارهم واتجاهاتهم من فروق عظيمة .

وكذلك ، يجب أن نلاحظ : أن خليل مردم ، وبدوي الجبل ، وعمر أبو ريشة ، ونزار قباني ينتسبون إلى إقليم واحد ، على الرغم من اختلاف نزعاتهم الأدبية .

ولا شك في أن عبد الوهاب البياتي ، الذي نشأ وترعرع على ضفاف دجلة ، يشبه ـ من الوجهة الأدبية ـ صلاح عبد الصبور الذي يعيش على شواطىء النيل . كما لا شك في أن الفروق بينهما أقل بكثير من الفرق بين الأول وبين رضا الشبيبي ، وبين الثاني وبين علي محمود طه المهندس ، مثلا .

ولا شك في أن بعض القصائد[3] التي أبدعها خير الدين الزركلي ـ الذي هو شامي المولد ، وسعودي الجنسية ، ومصري الإقامة ـ تشبه قصائد شعراء المهجر ، أكثر مما تشبه قصائد شعراء البلاد المذكورة .

وبناء على كل ما سبق : نستطيع أن نؤكد ، أن اختلاف البيئة المادية ، والمعنوية طوال الحياة ، يفسر لنا كثيراً من خصائص الشعراء والأدباء ، ولكنه لا يبرهن على إقليمية الأدب العربي بوجه من الوجوه .

ـ ٧ ـ

ومن الحقائق التي يجب ألا تغرب عن البال : أن الأدب العربي حافظ على صفته « الموحَّدة والموحِّدة » .. حتى في أسوأ عصور تفكك الدول العربية ، وتفتت شعوبها . . . وحتى خلال العهود التي ما كان يتيسر فيها الاتصال بين البلاد العربية إلا على ظهور البغال والجمال ، وعلى متن الزوارق والسفن الشراعية . . والتي ما كان يتم انتقال الآثار الأدبية خلالها إلا عن طريق الأخذ بالمشافهة ، والحفظ في الأذهان ، والاستنساخ باليد .

فهل من المعقول أن يفقد الأدب العربي ، هذه الوحدة العريقة ، في هذا العصر الذي توافرت خلاله وسائل الاتصال بالبواخر والقطارات ، والسيارات والطيارات . . والذي صارت تنتشر فيه الآثار الأدبية بسهولة وسرعة هائلة عن طريق الطباعة ، والصحافة ، والإذاعة ؟ . .

لا ننسى أن الانتقال من القاهرة إلى بغداد هذه الأيام صار أسرع وأسهل من الانتقال منها إلى طنطا ـ مثلاً ـ قبل قرن واحد .

---

(٣) مثل «نشيد الشهداء» وقصيدة «يا زمان».

ولا ننسى أن القصيدة التي يلقيها شاعر في تونس أو الدار البيضاء ـ مثلاً ـ صارت تنتقل إلى آذان المستمعين في القاهرة ودمشق وبغداد، في لحظة واحدة.

فكيف يجوز لنا ـ والحالة هذه ـ أن نقول بـ «إقليمية الأدب العربي»، وندعو إليها؟!

كلا.. لا يوجد، ـ ولن يوجد ـ، أدب مصري، وأدب عراقي، أو شامي، أو أدب تونسي. إنما يوجد ـ وسيوجد ـ أدباء مصريون، وعراقيون، وشاميون، وتونسيون.

لا يوجد ـ ولن يوجد ـ شعر مصري، وشعر لبناني، وشعر عراقي.. إنما يوجد ـ وسيوجد ـ شعراء مصريون، وشعراء عراقيون، وشعراء تونسيون..

وبتعبير أدق: سيوجد أدباء وشعراء، قاهريون، وإسكندرانيون، وبيروتيون، ودمشقيون، وحلبيون، وبغداديون، وتونسيون، وفاسيون...

وجميع هؤلاء الأدباء والشعراء، سيتضافرون تارة، وسيتبارون طوراً ـ عن قصد أو عن غير قصد، عن شعور أو دون شعور ـ في مضمار ترقية الأدب العربي، وإيصاله إلى ذروة الكمال والاعتلاء[4].

---

(٤) أرى من المفيد أن أصرح بما يلي: زيادة في الإيضاح، ودفعا لكل التباس:

١ ـ عندما أنكر «الإقليمية في الأدب العربي وتاريخه» وعندما أستنكر «الدعوة إلى الإقليمية فيه».. لا أنفي «التنوع في الأدب العربي»، ولا أدعو أبدا إلى «إفراغ الآثار الأدبية في قالب واحد».

بل، بعكس ذلك، أقول: إن كل أثر أدبي، لكي يستحق التسمية بهذا الاسم، يجب أن يكون مبتكرا في موضوعه وفي أسلوبه، ويجب أن ينم عن شعور صميم وخيال أصيل، ويجب أن يثير كوامن الاحاسيس في نفوس قارئيه وسامعيه... وذلك مهما يكن القطر الذي ينتسب إليه والإقليم الذي يعيش فيه الأديب، ومهما كانت الأقطار التي ينتسب إليها والأقاليم التي يعيش فيها سامعوه وقارئوه...

فإذا أنكرت الإقليمية في الأدب العربي واستنكرت الدعوة إليها... فإني أستنكر في الوقت نفسه، كل نوع من أنواع «القولبة» في الأدب، وأحبذ «التنويع والابتكار»، وأدعو إلى «الذاتية والأصالة» في كل ما يصدر عن قرائح الشعراء والأدباء الناطقين بالضاد، في مختلف الأقطار العربية.

٢ ـ لا شك في أن الأدب العربي يعرض على أنظار الباحثين نماذج كثيرة، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً. ولكن شأن الأدب العربي في هذا المضمار، لا يختلف أبداً عن شأن سائر الآداب بوجه عام.

ولا أظن أن أحداً يستطيع أن يدعي ـ مثلا ـ بأن الفروق التي تشاهد بين مختلف الآثار الأدبية العربية، تفوق الفروق التي تلاحظ بين آثار ـ «رونسار» و«زولا»، أو أشعار «لافونتين» و«بودلير» في فرنسا، أو آثار بوقاتشيو وبيراندللو أو دانتي دانونزيو» في إيطاليا..

فأقول، دون تردد: إن معالم الوحدة في الأدب العربي ليست أقل ولا أضعف ـ إن لم تكن أكثر وأقوى ـ من معالم الوحدة في الآداب الغربية والشرقية من فرنسية وإيطالية وتركية وفارسية.. وغيرها من الآداب المعروفة.. نقلا عن: ساطع الحصري، آراء وأحاديث في اللغة والأدب (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٨).

أصفار سعد زغلول

لقد روى يوماً الأستاذ عبد الرحمن عزام ، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية ، في إحدى المجلات حديثاً كان جرى بينه وبين المغفور له سعد زغلول ، في أوائل عهد الوفد المصري :

عندما أراد عزام أن يتكلم عن الوحدة العربية ، قاطعه سعد زغلول بهذا السؤال : « إذا جمعت صفراً إلى صفر ، فصفر ، ماذا تكون النتيجة ؟ ».

وهذه الكلمة ، بهذا المظهر الرياضي الحاسم ، أقنعت الكثيرين ، وصارت تتردد على ألسنة الساسة وأقلام الكتاب ، كأنها تعبر عن حقيقة بديهية ، بداهة القضايا الرياضية .

ومع أنه قد مضى على تاريخ صدور هذه الكلمة من بين شفتي سعد زغلول - على رواية عزام - أكثر من ثلاثين عاماً ، لا يزال الكثيرون يستندون إليها في تجريح فكرة الوحدة العربية وقضايا جامعة الدول العربية .

وقد قرأت في مقالة منشورة في جريدة يومية ، بمناسبة حديث عن قضايا جامعة الدول العربية ، العبارات التالية :

« قد كان للمغفور له سعد زغلول رأي في هذا الصدد ، أملته الخبرة والنظرة الصادقة والنفوذ إلى أصول المسائل ، إذ قال : « إذا جمعت صفراً إلى صفر ، إلى صفر ، فستكون النتيجة صفراً ».

وما دامت هذه الكلمة لا تزال تتردد على الألسن والأقلام بهذه الصورة ، يجدر

بنا أن نجعلها موضوعاً لبحث جدّي ، لنرى مبلغ حظها من الصواب : هذا التشبيه الذي ذكره سعد زغلول ، هل كان موافقاً لحقائق الأمور ؟ إذا كان موافقاً للحقائق التي كانت قائمة في عهد سعد زغلول ، ألا يزال يوافق الأحوال القائمة هذا اليوم أيضاً ؟

علينا أن ندرس ذلك بكل اهتمام ، دون أن نتأثر بالسلطة المعنوية التي يتمتع بها صاحب التشبيه ، لأننا نعرف أن العظماء لا يكونون ولا يمكن أن يكونوا عظماء في كل شيء ، بل إنهم إذا أظهروا عبقرية خارقة في بعض الأمور ، فقد يتساوون مع سواد الناس في كثير من الأمور ، حتى إنهم قد ينزلقون إلى أخطاء فادحة أيضاً في بعض الأحيان .

فلنفكر أذن : هل كان سعد زغلول مصيباً فيما قاله ؟ هل كان محقاً في اعتبار الشعوب العربية أصفاراً ؟ هل كانت مصر صفراً ، عندما ثارت ثورتها الخالدة ، وأدهشت العالم بالاتحاد الرائع الذي شمل جميع طبقات الشعب من أفقر الفقراء إلى أغنى الأغنياء ، ومن أصغر الموظفين إلى أكبر الأمراء ، وبروح التضحية الهائلة التي جعلت الثوار يهجمون على الجيوش الإنكليزية المجهزة بأفتك الأسلحة بزجاجات عادية ملئت بالرمال ؟

هل كانت مصر صفراً عندما هبت تلك الهبة التي اضطرت الإنكليز إلى إطلاق سراح سعد زغلول ورفاقه المجاهدين ؟

إن عظمة سعد إنما نشأت من اعتماده على القوة الكامنة في الشعب ، ومن نجاحه في إظهار تلك القوة الكامنة بأجلى مظاهرها . ولذلك أميل إلى الجزم بأنه عندما قال الكلمة التي رواها عزام ، لم يقصد مصر ، فلم يدخل مصر في عداد الأصفار .

ولكن . . . هل كانت سوريا أيضاً صفراً ؟ سوريا التي كانت تغلي في تلك الأيام كالمرجل لتأسيس حياة قومية جديدة ، سوريا التي قاومت جبروت الفرنسيين مقاومة عنيفة ، حتى اضطرتهم إلى حشد مائة ألف جندي . . . هل كانت صفراً حقيقة ؟

والعراق ، الذي قام بثورته الشاملة ، وكبّد الإنكليز خسائر فادحة في الأموال والأرواح ، واضطرهم في آخر الأمر إلى التخلي عن فكرة جعل البلاد مستعمرة تابعة لمستعمراتهم الهندية ، هل كانت صفراً أيضاً ؟

لا شك في أن سعد زغلول كان على خطأ عظيم عندما اعتبر الشعوب العربية كلها أصفاراً في أصفار .

كان يحق له أن يقـول : « لنا من مشـاكلنا الخـاصة مـا يستنفد كـل قوانـا ، فلا يسوغ لنا أن نفكر الآن في قضايا سائر الشعوب العربية ». وأن يقول ما يمـاثل ذلـك ، ولكن ما كان يحق له أن يعتبر الشعوب العربية أصفاراً ، فيقول كلمته المشهورة..

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن أحوال البلاد العربيـة تغيرت كثيـراً عما كـانت عليه في عهد سعد زغلول ، فإذا كانت كلمته خـاطئة في ذلـك الحين ، فقـد أصبحت الآن أشد خطأً مما كانت عليه قبلاً بمئات الدرجـات . فلا يحق لأحـد أن يقول الآن : « إن الشعوب العربية ـ وحتى الدول العربية ـ عبارة عن أصفار ».

نعم ، إنها لم تكن آحـاداً تامـة ، ولكنها لم تكن أصفـاراً أيضـاً في أيـة حـال من الأحوال .

هـذا ويجب أن لا يغرب عن بـالنا أن بـين الآحاد والأصفـار سلسلة طـويلة من الكميات التي لا يمكن أن يحصرها العد، وصار علماء الرياضيات يهتمون بتلك الكميات الصغيرة اهتماماً كبيراً ، وأوجدوا حساباً خاصاً بالكميات « المتناهية في الصغر ».

واسأل الاختصاصيين ، ما كانت تستطيع أن تعمل الهندسة الكهـربية والهندسة الميكانيكية ، لو لم نهتم بأمثال هذه الكميات ولم تستعن بالأصول الحسابيـة التي توصـل إليها علماء ذلك الفرع من الرياضيات العالية .

فكيف يجـوز لنا ـ والحـالة هـذه ـ أن نعتبر الشعـوب العـربيـة من الأصفـار التي لا يحسب لها أي حساب ؟

ولكن هناك أمراً آخر ، أهم مما ذكرته آنفاً بدرجات وهو : أن الاجتماع لا يشبه الجمـع ، وإن كان يشـاركه في الاشتقـاق اللغـوي ، لأن ، من الحقـائق الثابتـة ، أن « الاجتماع » بمعناه العلمي لا يعني « الانضمام » المجرد ، بـل إنه يتضمن « تفـاعلاً » يحدث بين الأفراد ، ويولد قوى جديدة وصفات جديدة .

فتشبيـه الأمور الاجتمـاعية بعمليـات الجمع والضـرب الحسابية يكـون ، بهـذا الاعتبار ، نوعاً من الهرطقة العلمية .

وإذا أردنا أن نستعين بالتشبيهات الحسية لتوضيح القضايا الاجتماعيـة ، فيجدر بنـا أن نستعيرهـا من الحوادث الفيـزيائيـة الكيميائيـة بل من الحـوادث الحياتيـة لا من الأعمال الحسابية .

ولنأخذ أبسط الأمثلة وأشهرها : إذا ضربنا قطعة من حجـر الصوان بقـطعة من الحديد ، شاهدنا حدوث شرارات . بديهي أن هذه الشرارات ما كانت موجودة قبلاً .

لا في الحديد ولا في الصوان ، وإنما تولدت من اصطدام المادتين المذكورتين .

ولنأخذ مثالاً أوضح من ذلك ـ حفنة من الزجاج المطحون أو الرمل المغسول ، وحفنة من الفحم المسحوق وحفنة من النطرون ، إذا اختلطت كوّنت « البارود » . وإذا تهيأت لها أسباب التفاعل ، تفجرت فجأة وتحولت إلى غازات . ولا حاجة إلى القول بأن هذه القوة الانفجارية ما كانت موجودة في إحدى هذه المواد الثلاث : لا الفحم يحمل شيئاً من هذه القوة التي ظهرت عند الانفجار ، ولا الزجاج ، ولا النطرون . ولكن اجتماع هذه المواد الثلاث كوّن البارود ، والبارود لا ينفجر من جراء اجتماع قوى هذه المواد جميعاً ـ كما تجمع الكميات في الأعمال الحسابية ، ولكنه ينفجر من جراء التفاعل الذي يحدث بين هذه المواد . وهذا التفاعل يكوّن مواد جديدة تختلف عنها جميعاً كل الاختلاف ، ويولّد قوة لم تكن موجودة في إحدى هذه المواد على الانفراد .

إن التفاعلات الكيميائية لا تكون في كل الأحيان على شكل انفجار ، كما في هذا المثال ، ولكنها تؤدي بوجه عام إلى تكوين مواد جديدة تختلف خواصها عن خواص المواد المكونة لها اختلافاً كبيراً ، كما في هذا المثال .

ولا ننسى أن الماء الزلال الذي نشربه مكون من امتزاج غازين غير مرئيين وغير ملموسين ، والسكر الأبيض الذي نلتذ بحلاوته ، متكون من امتزاج الفحم الأسود بالماء . . . أو بالاحرى بغازي الماء .

إن تفاعلات الحياة الاجتماعية أكثر تنوعاً وأشد تفاعلاً من الحوادث الكيميائية التي أشرت إليها آنفاً ، ومع هذا فإنها تشبهها من حيث تكوين أشياء جديدة وتوليد قوى جديدة .

إن الحياة الاجتماعية لا تعني « جمع فرد إلى فرد » بعملية حسابية بسيطة ، كما تجمع الكميات آحاداً أو كسوراً أو أصفاراً ، بل تعني حصول تفاعل بين مجموعة من الأفراد ، تفاعل حيوي خلاق ، يؤدي إلى تكوين « كائن اجتماعي » وإلى توليد قوى جديدة تختلف عما كان للأفراد من قوى على الانفراد .

إن اتحاد الشعوب والدول أيضاً من هذا القبيل :

إن اتحاد شعوب الأمة الواحدة لتكوين دولة واحدة ، لا يكون بمثابة ضم عدد إلى أعداد بصورة حسابية ، ولا ربط شيء بأشياء بطريقة ميكانيكية ، ولا ضم مساحة إلى مساحات بصورة هندسية ، إنما يكون بمثابة خلق كائن جديد ، وعضوية جديدة ، تصبح فيه الشعوب المتحدة بمثابة الأعضاء في البدن الواحد ، عضوية اجتماعية جديدة

تنبض فيها حياة جديدة ، ويصدر عنها قوى وأفعال جديدة .

ومما يعلمه الجميع أن الدول والدويلات الألمانية عندما أخذت تسير في طريق الاتحاد ، بدأت بتوحيد الجمارك بصورة تدريجية . فهل كان توحيد الجمارك يعني « ضم جمرك إلى جمرك إلى جمرك » ؟

هل كان يعني ضم واردات جمارك « هس وكاسل وولدار مشتات مثلاً إلى واردات جمارك بروسيا ؟ »

لا طبعاً ، إذ أن توحيد الجمارك كان يعني إيجاد نظام جمركي جديد ، وهذا النظام الجمركي الجديد ، كان يحدث تغيرات هامة وأوضاعاً جديدة في الحياة الاقتصاديه ، في كل دولة من الدول التي دخلت في هذا الاتحاد ، وبهذه الصورة انتهى الأمر إلى تكوين « القوة الاقتصادية الألمانية » الهائلة .

إن سائر أفاعيل الاتحاد أيضاً كانت من هذا القبيل . إنها أوجدت دولة جديدة ، ذات أوضاع جديدة ، وقوى جديدة .

يخطيء من يتوهم أن عمل « الوحدة الألمانية » انحصر في جمع قوى الدول والدويلات الألمانية ، بعضها إلى بعض .

ويخطيء من يظن أن « الوحدة الإيطالية » لم تنتج شيئاً غير جمع القوى المبعثرة في مختلف الأقطار الإيطالية .

ويخطيء في الأخير من يظن بأن قضايا « الوحدة العربية »، يمكن أن تدرس وتعالج بأعمال حسابية . ولنعلم العلم اليقين بأن « الاتحاد يولد قوة » ليس عن طريق « جمع القوى » فحسب ، بل عن طريق إيجاد حياة جديدة وأوضاع جديدة تولد قوى جديدة ، تفوق مجموع القوى المتفرقة بآلاف الدرجات .

أفلا يحق لي أن أقول بعد هذه الايضاحات : علينا ، أولاً : أن نكفّ عن اعتبار أنفسنا وشعوبنا أصفاراً ؛ وعلينا ثانياً : أن نؤمن بأن لشعوبنا قوى كامنة هائلة يمكن أن تتحول إلى قوى فاعلة ، إذا بذلنا في هذا السبيل الجهود اللازمة ، وعلينا ثالثاً : أن نكفّ عن تشبيه قضايا اتحاد الأمة بعمليات جمع الأعداد . وعلينا في آخر الأمر : أن نكف عن الاستشهاد بكلمة « جمع الأصفار إلى الأصفار »، في قضايا القومية العربية ، ولو كانت الكلمة المذكورة من بنات أفكار سعد زغلول الخالد(٥) .

---

(٥) نقلا عن: ساطع الحصري، العروبة أولا، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٥).

لا داعي لليأس

إلى الأستاذ أحمد أمين بك .

لقد قرأت المقال الذي نشرتموه في الثقافة ، تحت عنوان « مأساة »(*) .

وبعد الشكر على العاطفة الأخوية التي أبرزتموها نحوي أرى من واجبي أن أبدي بعض الملاحظات على روح التشاؤم الذي أظهرتموه فيه :

فإنكم بعد أن وصفتم ـ لمكاتبكم السوري ـ آثار الأنانية المستحوذة على النفوس ، في مصر كما في سورية ، وصفاً مؤثراً ، ختمتم المقال بالكلمات التالية :

« واعذرني إذا يئست ، وقلت : إن الشرق لا يصلح إلا بمعجزة » .

وأنا بدوري لأرجو أن تعذروني إذا خالفتكم في هذا المضمار ، فقلت لكم بلا تردد : كلا ، أيها الأستاذ ، أنا لا أرى أي مبرر لليأس من الصلاح ، لأنني لا أزال أومن إيماناً راسخاً ، بأن سوريا ومصر وسائر البلاد العربية سائرة نحو الصلاح ، بالرغم من جميع الأزمات الأخلاقية والاجتماعية والسياسية التي تنتابها في الحالة الحاضرة ، وبالرغم من جميع العقبات والمهاوي التي ستعتري طريقها في مستقبل الأيام . ولا أزال أومن إيماناً راسخاً بأن الأمة العربية ستصل إلى المكانة التي تصبو

(*) نشرت في مجلة : الثقافة، (١ شباط/ فبراير ١٩٤٧) . و«المأساة» التي يشير إليها عنوان مقال أحمد أمين هي خروج الطلاب في دمشق، بتحريض من الاخوان المسلمين، في مظاهرات عدائية ضد الحصري، هاتفين «لا إله إلا الله، الحصري عدو الله!»، مرغمين الحصري على تقديم استقالته من مستشارية وزارة المعارف ومغادرته دمشق.

إليها ، بفضل طبيعتها ، وبجهود أبنائها المخلصين ، دون أن تحتاج إلى معجزة من المعجزات .

إن المساوىء الأخلاقية والنواقص الاجتماعية التي ذكرتموها . . إني أعرفها حق المعرفة ، وأشعر بمخاطرها أعمق الشعور . فقد أكسبتني ظروف حياتي الفعالة خبرة واسعة بها ، وأطلعتني على الكثير من خباياها .

إني أعرف أن داء الأنانية متفش في جميع الأقطار العربية ، والتضامن في سبيل الخير العام يكاد يكون مجهولاً فيها . ولا أجهل أن هذه الأنانية الطاغية تكوّن تربة خصبة جداً لتغذية الدسائس والمؤامرات ، التي كثيراً ما تضحي بالمصالح العامة على مذابح الأغراض الشخصية .

كما أعرف أن النزعة القومية والوطنية ، لم تكتسب بعد في أي قطر من الأقطار العربية القوة الكافية لكبح جماح الأهواء والأنانيات ، ولم تتجه بعد الاتجاه اللازم للحيلولة دون نجاح الدسائس والمؤامرات .

وأعرف أن الأغراض الشخصية كثيراً ما تتقنع بقناع خداع من المظاهر الوطنية أو الدينية ، وتصبح بذلك أشد ضرراً على المصالح القومية .

إني أعرف كل ذلك .

ومعرفتي بكل ذلك ، لم تكن من نوع المعارف النظرية التي تتكون من التفكير المجرد ؛ بل هي من نوع المعارف العملية ، التي تنبثق من دروس الحياة الحقيقية . لأنني قضيت شطراً كبيراً من حياتي في « العمل » بين ضروب من هذه الأنانيات ، وألوان من هذه الدسائس ؛ وكثيراً ما عرّضت نفسي - بطبيعة الحال - إلى صدمات تلك الأنانيات ، وسهام تلك الدسائس .

ولا أنكر أن هذه الصدمات وتلك السهام كانت عنيفة ومؤلمة جداً في بعض الأحيان . حتى إنها كانت أخذت عدة مرات شكل مصائب ونكبات . ولا أكتم أن آثار البعض من تلك الصدمات ، لا يزال يثقل كاهلي منذ عدة سنوات .

ومع كل ذلك . . . أؤكد لكم كل التأكيد ، بأنني لم أر في هذه الأمور والأحوال كلها ما يستوجب اليأس أبداً ؛ ولم أستسلم من جرائها إلى التشاؤم أو القنوط في يوم من الأيام .

ذلك لأنني اعتقدت ولا أزال أعتقد أن هذه الاختلالات الأخلاقية والاجتماعية ، التي نتألم ونشكو منها ، لا تخرج عن نطاق الأزمات التي يجب أن تسمى

« شبه طبيعية »؛ لأنها من نوع الاختلالات الجثمانية والنفسانية التي تحدث عادة في بعض الأدوار من الحياة ، مثل الحميات والاختلالات التي ترافق الحمل والولادة والتسنين والبلوغ .

إن انتقال الشعوب والبلاد من الحكم الأجنبي إلى الحكم الوطني ، لا يمكن أن يتم بدون إحداث أزمات في نفوس الناس ، واختلالات في الأوضاع الاجتماعية لأن الحكم الأجنبي يترك آثاراً سيئة ، ويولد اعتيادات رديئة في نفوس المستسلمين له من ناحية ، ونفوس الثائرين عليه من ناحية أخرى . وهذه الآثار والاعتيادات تكون عميقة وراسخة ، بنسبة طول أمد الحكم الأجنبي من جهة وشدة الكفاح الوطني من جهة أخرى .

أنا لا أريد أن أتوسع في هذا المقام في تحليل هذه الآثار ، ووصف هذه الاعتيادات . ولكني أقول إنها لا يمكن أن تزول بمجرد زوال الحكم الأجنبي ، وانتهاء عهد الكفاح ضد ذلك الحكم ، بل إن ذلك يتطلب كفاحاً من نوع جديد تحت شروط جديدة .

وهذا الكفاح الداخلي ، الذي يجب أن يقوم ضد الأوضاع الراهنة والعادات الراسخة ، لا يقل صعوبة عن الكفاح الذي يقوم ضد السلطات الأجنبية ؛ بل ربما كان أشد صعوبة منه : لأنه يقترن عادة بتبلبل في الأفكار والآراء ، وتخالف في المنازع والاتجاهات ، وتنازع في الخطط والمناهج .. كل ذلك بالإضافة إلى التنافس على الحكم أو على الصيت والجاه .

ومن الطبيعي ، أن هذه العوامل كلها تحدث أزمات ومشكلات كثيرة ، مما لا يمكن التغلب عليها إلا بعد مرور مدة من الزمن كافية لإحداث « تخمر نفسي واجتماعي » خاص .

وأما موقف المفكرين والعاملين تجاه هذه الأزمات والمشكلات ، فيجب أن يكون مماثلاً لموقف الطبيب تجاه المرأة التي تتلوى بآلام الحمل أو الوضع ، تجاه الطفل الذي يلتهب بحميات التسنين ، وتجاه المراهقة التي تقترب من طور البلوغ ... موقف تيقظ وتدبر دون قنوط ، موقف عمل ومعالجة دون قلق .

هذه هي زبدة عقيدتي الاجتماعية ، وقولوا إذا شئتم : عقيدتي السياسية ، في الأزمات المختلفة التي تجتازها البلاد العربية ، في الحالة الحاضرة .

إن هذه العقيدة ، قد تكونت لديَّ منذ مدة طويلة ، بإلهام التاريخ ووحيه .

فإن كل ما أعرفه عن التاريخ البعيد والقريب والأقرب ... التاريخ البعيد

الذي اطلعت عليه من قراءة الكتب ، والتاريخ القريب الذي تتبعت سيره منذ بداية حياتي الفكرية ، والتاريخ الأقرب الذي اشتركت فيه خلال حياتي العملية . . . وخلاصة القول : كل ما أعرفه عن التاريخ بجميع أنواعه وأقسامه وأدواره ـ يشهد على صحة ما أقول ، ويقوي اعتقادي في هذه القضية .

ألقوا نظرات دقيقة على صفحات تواريخ الدول الحديثة التي انفصلت عن الدولة العثمانية منذ أوائل القرن الماضي ، من الدولة اليونانية إلى البلغارية فاليوغوسلافية تروا أن جميعها أجتازت أزمات كثيرة ، لا تقل خطورة عن الأزمات التي نحن نتألم منها الآن . كلها ذاقت مرارة القلاقل والاضطرابات ؛ كلها أصيبت بطغيان الأنانيات ، ومنيت ببلبلة الاتجاهات ؛ كلها تعرضت إلى ألسوان من الدسائس والمؤامرات .

قد يقال : إن زماننا هذا يختلف عن زمان نهوض تلك الأمم ونشوء تلك الدول اختلافاً كبيراً ؛ لأن الزمان الذي نعيش فيه الآن ، هو زمان سرعة البرق ؛ والدور الذي نجتازه الآن هو إطلاق المدافع الصاروخية واستغلال الطاقات الذرية .

ولكني أقول ـ مقابل ذلك ـ إن إمكانياتنا نحن أوسع بكثير من إمكانيات تلك الأمم ، وتاريخنا نحن أطول وأسمى من تاريخ هؤلاء .

ثم أزيد على ذلك ، فأقول : إن التخمر النفسي والاجتماعي الذي أشرت إليه آنفاً قد بدأ منذ مدة غير قليلة من الزمن ، وقد تقدم كثيراً . وأنا لا أشك بأن نتائجه ستظهر إلى العيان قريباً .

إن أمثال هذه التخمرات النفسية والاجتماعية تبقى بوجه عام خفية على أنظار معظم المشاهدين ؛ وظهور نتائجها إلى العيان يكون مفاجأة بالنسبة إلى أكثر المعاصرين .

إني أستطيع أن أذكر كثيراً من الوقائع التاريخية التي توضح رأيي في هذا المضمار ، وتؤيده تأييداً تاما . هاكم مثالا من تاريخ إيرلندا :

لقد قرأت ما كان كتبه الجغرافي الشهير « أليزه ركلوس » عن إيرلندا والإيرلنديين ، في إحدى مجلدات كتابه الضخم ـ الذي نشره في العقد التاسع من القرن الأخير : يسترسل المؤلف في وصف الأنانية المستحوذة على نفوس الإيرلنديين ، ويؤيد قوله بذكر كلمة كانت تسير مسرى الأمثال بين الإنكليز .

« إذا أردتم أن تشووا إيرلندياً واحداً ، فوضعتموه على السفود ، وجدتم على

الفور عشرات من بني جلدته يتطوعون لتدوير ذلك السفود فوق النار . . . »

ومن المعلوم أن الإيرلنديين أدهشوا العالم بروح التضحية والتضامن الخارق الذي أظهروه في حركة الـ « شين فين »، وذلك قبل أن يمضى على تاريخ هذه الكتابة ربع قرن !.

وهاكم مثالاً آخر من تاريخ ألمانيا :

لقد قرأت في إحدى مجلدات « قاموس المحاورات » فقرة مقتبسة من مقالة كانت نشرتها جريدة التايمس اللندنية ، عن ألمانيا ، عقب مؤتمر فرانكفورت . يصف محرر المقالة البلبلة التي حدثت في المؤتمر المذكور ، ثم يقول : « إن هؤلاء القوم لا يزالون في حاجة إلى من يذكرهم على الدوام ، بأنهم قبل كل شيء ألمان ». وبعد ذلك يشير إلى السياسة التي سارت عليها الدول إزاء ألمانيا في مؤتمر فينا ، ثم يختم المقالة بهذه الكلمات : « يظهر أن هؤلاء فقدوا حتى قابلية الدفاع عن أنفسهم ».

هذا ، والمدة التي مضت بين انتشار هذه المقالة في جريدة التايمس وبين إعلان وحدة ألمانيا ـ بعد انتصارات « سادوفا وسه دان » كانت تقل عن عقدين من السنين ! .

وهاكم مثالا آخر من تاريخ الشرق القريب ، كنت قد شاهدته بنفسي خلال شبابي :

توليت في أواخر عهد عبد الحميد إدارة أحدى الأقضية التي أصبحت الآن جزءاً من الدولة البلغارية ، وبذلت جهوداً كبيرة لدرس أحوال القضاء وجمعت دلائل قاطعة على سوء سلوك بعض الموظفين ، وقدمت إل الوالي مشروع إصلاح عام ، يتضمن فيما يتضمنه من الأمور « فصل وتأديب هؤلاء المرتشين ». وبعد بعض المخابرات ، رأيت من الضروري أن أذهب إلى مركز الولاية ، لأشرح اقتراحاتي وأؤ يد طلباتي ، بأحاديث شفهية ، فدخلت على الوالي ، وبدأت أسرد عليه بتفصيل وحماس ، الدلائل القاطعة التي حصلت عليها عن ارتشاء هذا ، وسوء سلوك ذاك . . . ولكني دهشت دهشة عظيمة ، عندما رأيت الوالي يقابل إيضاحاتي بهذه الكلمات : « أعرف يا ابني أعرف . أعرف أن هنا أيضاً ـ في مركز الولاية أيضاً ـ يوجد أمثال الموظفين الذين ذكرتهم . أعرف أنه يوجد بين الموظفين الذين يحيطون بي هنا ، العاجز والفاسق والسارق . ولكن ما العمل ؟. إني أغمض عيني على أعمالهم ، فيجب عليك أنت أيضاً أن تغمض عينيك ».

أنا لا أرى لزوماً في هذا المقام إلى شرح ما جرى بعد ذلك . ولكني أقول : إنه تيسر لي بعد مدة أن أرى الرجل الذي كان جابهني بهذا الاعتراف الفادح وأتحفني هذه

النصيحة المخدرة ، قائداً لجيش الحرية الذي زحف على عاصمة الدولة العثمانية ، وخلع عبد الحميد ، وقضى على الحركة الرجعية الشهيرة . وأما المدة التي مضت بين هذا الزحف وتلك الملاقاة ، فقد كانت أقل من أربع سنوات !.

إن الأمثلة التي ذكرتها آنفاً ، لم تكن من الأمور الشاذة ، بل إن في هذه اللحظة لا تزال تتوارد على ذهني عشرات من أمثالها ، من التاريخ القريب والبعيد ، في الشرق وفي الغرب .

ولذلك تروني دوماً واسع الأمل وقوي الرجاء . فلا أزال أقول : إن يومنا أحسن وأصلح من أمسنا ، وغدنا سيكون أحسن وأصلح من يومنا . . . وذلك بالرغم مما يمازج يومنا من المساوىء والمآسي ، وبالرغم مما يحدق بغدنا من المشاكل والمخاطر .

وعندما أقول : يومنا هذا أحسن وأصلح من أمسنا ، لا ألقي الكلام جزافاً ، بل أقول ذلك عن تفكير تام ، وبعد تأمل عميق ، ومستنداً إلى وقائع وذكريات كثيرة .

فإني لا أزال أذكر العهد الذي كانت فيه مصر تجهل القضية العربية جهلاً يكاد يكون مطبقاً ، وتعرض عنها إعراضاً تاماً ، إن لم تلعنها وتخاصمها أحياناً . ولا أزال أذكر الدهشة التي اعترت جماعة من طلاب الجامعة المصرية الذين زاروا العراق قبل ستة عشر عاماً ، عندما رأوا أن الطلاب العراقيين يعتبرون أنفسهم عرباً .

ولا أزال أحتفظ بما كتبه أحد المعلمين العراقيين عن الفكرة العربية ، مدعياً بأنها « دسيسة سورية » ابتدعها رهط من السوريين لينعموا بخيرات العراق . ولا أزال أذكر الترحيب الذي كانت تلقاه أمثال هذه الدعايات في كثير من الأوساط . ولا أزال أذكر الدعايات التي كانت تنشر في لبنان ، لتوهيم الناس بأنهم لا يمتون إلى العروبة بصلة ، وبأنهم من أحفاد الفينيقيين إن لم يكونوا من نسل الصليبيين . ولا أزال أذكر الكتابات الصادرة من قلم أحد الوزراء في سوريا ، وهي تنعت الثورة العربية بوجه عام والثورة السورية بوجه خاص بأشنع النعوت ، وتدعي بأنها أضرت البلاد ، وأخرت العمران .

إني أذكر كل ذلك وأذكر المئات من أمثال ذلك ذكراً واضحاً وقوياً . . فأقول بلا تردد : إننا خلال ربع قرن اجتزنا مراحل خطيرة ، وذللنا عقبات كثيرة ، ربما كانت من أدق المراحل وأخطر العقبات . والشوط الذي قطعناه في هذه السبل الوعرة ، بعد تلك البداية الشاقة ، يكفي لشحذ عزيمتنا على مواصلة السير واجتياز العقبات الباقية بخطى أسرع وأثبت من الخطوات السالفة ، بدون تشاؤم ولا قنوط .

وقد يقول لي قائل : ولكن الجهود التي يذهب معظمها سدى ـ ضحية للأغراض الشخصية ـ والفرص الثمينة التي تضيع بين الدسائس الدنيئة .

غير أني أقول بلا تردد : هذه من سنن الحياة التي لا رادّ لها .

فإن الحياة كفاح ونضال بكل معنى الكلمة ؛ وهو يتطلب بطبيعته الموت والفناء للكثير من الأشياء .

وركبُ التقدم يحتاج على الدوام إلى وقود كثير من الجهود والدموع والدماء .

وإذا نظرنا إلى حقائق الأمور بنظرات فاحصة دقيقة ، استطعنا أن نقول : إن بهجة الربيع ، ما هي إلا رداء فضفاض يستر عن الأنظار فناء الملايين من البذور وموت الملايين من الأحياء .

فلا يجوز لنا ـ والحالة هذه ـ أن نطمع بالحصول على ثمرات فعلية من جميع الجهود التي نبذلها ؛ بل يجب علينا ألا نتلهف كثيراً على ما يبقى منها ، بدون ثمرة ظاهرة .

ولا شك في أن البيئة التي نعمل فيها في هذه المرحلة من تطورنا الاجتماعي والسياسي لم تكن من الأتربة الخصبة التي تثمر فيها الجهود الصادقة أوفر الثمرات ، بل هي من الأتربة الضعيفة التي يفنى فيها قسم كبير من البذور .

ولكن علمنا بهذه الحقيقة ، لا يجوز أن يلقينا في بحر التشاؤم والقنوط . . بل يجب أن يحدو بنا إلى مضاعفة العمل لإصلاح وتسميد ذلك التراب ، مع المبالغة في إحسان البذر ، للحصول على القدر اللازم من المحصول ، بالرغم من كثرة البذور التي ستفنى تحت التراب .

ساطع الحصري

طريقة اكتساب المعلومات وتكوين الآراء الجديدة

إن الأفكار والمعلومات الجديدة التي نكتسبها بطرق شتى ـ من التفكير الذاتي والتجربة الشخصية إلى مطالعة الكتب والجرائد ، وسماع الدروس والمحاضرات ، واستطلاع الآراء والأخبار من الأشخاص . . . ـ تثير في أذهاننا فِعالاً كثيرة ومتنوعة .

والأفكار والمعلومات المذكورة قد تكون جديدة ، بكل معنى الكلمة . في هذه الحالة ، إنها تنضم إلى معلوماتنا السابقة ، وتزيد ثروتنا الفكرية . ثم ، قد تبدأ في توليد فِكَرٍ وفروع جديدة أخرى ، بالتفاعل مع ما كان لدينا من فكر ومعلومات مكتسبة قبلاً .

غير أن الأفكار والمعلومات الجديدة ، قد تكون مخالفة لما كان قد استقر في أذهاننا سابقاً . في هذه الحالة ، إنها تحتم علينا أن نطرح من أذهاننا ، ونستبعد من نطاق تفكيرنا ، كل ما كان مخالفاً لها .

غير أن الأفكار والمعلومات السابقة التي ذكرناها ، كثيراً ما تكون قد ولدت في أذهاننا فروعاً عديدة ، ونتائج كثيرة . إن رسوخ الأفكار الجديدة في نفوسنا تمام الرسوخ ، في هذه الحالة ، لا يكتفي بطرح واستبعاد ما كان مخالفاً لها مخالفة صريحة ، فحسب ، بل يتطلب استبعاد كل ما كان ناتجاً عن الأفكار السابقة أيضاً .

ولكن نتائج الفكرة القديمة وفروعها المتأصلة في أذهاننا قد لا تبدو جلية الارتباط معها وظاهرة التناقض مع الفكرة الجديدة .

ولهذا السبب ، كثيراً ما نجد أن الأفكار الجديدة تعيش في أذهان البعض مع فروع الأفكار المناقضة لها ، لعدم تعمقهم في بحث النتائج واستقصاء المستلزمات .

إن أمثلة هذه الحالة كثيرة ومتنوعة جداً . إني سأدرج فيما يلي مثالين لتوضيح هذه الحقيقة الهامة ، بالنسبة إلى « الفكرة القومية ».

(أ) إننا نتكلم أمام جماعة من السامعين عن « الدولة والأمة »، ونوضح لهم الفرق بين مفهوم الدولة وبين مفهوم الأمة . ونقول لهم : إذا كان مدلولاهما ينطبقان بعضهما على بعض ـ بصورة فعلية ـ في بعض البلاد ، فإنهما يختلفان بعضهما عن بعض اختلافاً كلياً في البلاد الأخرى ؛ ونؤكد لهم ـ في آخر الأمر ـ أن البلاد العربية من البلاد التي يختلف فيها مدلول الدولة عن مدلول الأمة ، اختلافاً كبيراً جداً ، ونطلب إليهم أن يحرصوا على التمييز بين المدلولين في تفكيرهم السياسي والاجتماعي .

وبعد أمثال هذا الحديث ، نجد أن مخاطبينا يقتنعون بصحة رأينا في هذا المضمار ، ويقولون معنا : « إن الدولة شيء والأمة شيء آخر ».

ولكننا نلاحظ أن الخلط بين المدلولين كان قد ولّد في أذهانهم ـ قبل ذلك ـ كثيراً من المعلومات الخاطئة . إنهم كانوا كوّنوا فكرة عن الكثير من البلاد ، دون أن يميزوا بين ما فيها من شؤون متعلقة بالدولة وأخرى متعلقة بالأمة . إن الفكرة الجديدة التي تبنوها واقتنعوا بها ، تتطلب منهم أن يعيدوا النظر في الكثير من معلوماتهم السابقة ، على أساس التمييز بين الدولة وبين الأمة . ومع ذلك نجد أن الكثيرين منهم لا يكلفون أنفسهم عناء التعمق في التفكير لتصحيح كل ما كان مرتبطاً بالرأي السابق ـ الذي أدركوا خطأه أخيراً ـ ولذلك يحتفظون بالكثير من الآراء الخاطئة التي كانت تكونت في أذهانهم قبل اكتسابهم الفكرة الجديدة ، واقتناعهم بها . ولذلك ، نجد أن بعضهم ـ مثلا ـ يشترك مع من يعترض على قول القائلين بأن « اللغة أهم عناصر القومية »، بذكر بلجيكا وسويسرا ، دون أن ينتبهوا إلى أن كل واحد من هذين القطرين دولة ، لا أمة ؛ وأن بلجيكا دولة مؤلفة من قوميتين ، وسويسرا دولة مؤلفة من ثلاث ، بل أربع قوميات .

(ب) إننا نلاحظ حالة مماثلة لذلك تماماً ، في قضية « العالم العربي » و « الشرق الأوسط » أيضاً عندما نناقش البعض حول هذا الموضوع ، ونقول لهم : « إن فكرة الشرق الأوسط وليدة الدول الإمبريالية ، وأنها تترك قسماً هاماً من البلاد العربية خارج نطاقها وبعكس ذلك تربط قسماً آخر من البلاد العربية ببلاد غير عربية بتاتاً ، ولذلك يجب علينا أن نترك جانباً فكرة « الشرق الأوسط » ونتمسك بفكرة « العالم العربي » نجد أن الكثيرين يقتنعون بصحة رأينا هذا ، ويقولون معنا بوجوب استبعاد تعبير شرق الأوسط ومدلوله من تفكيرنا القومي . . .

ولكننا نلاحظ بعد ذلك ، أن أذهان هؤلاء قد تبقى محمّلة بالكثير من الآراء

والمعلومات المتعلقة بالشرق الأوسط ، وذلك قد يؤدي بهم إلى استمرار في الخلط بين ما يخص الشرق الأوسط وبين ما يخص العالم العربي . وكثرة الكتب والمقالات التي تصدرها المطابع الغربية عن الشرق الأوسط ، تقوي فيهم هذه النزعة ، وتسهل عليهم هذا الانزلاق .

إن اقتناعهم بوجوب التمييز بين الشرق الأوسط وبين العالم العربي تمييزاً صحيحاً ، كان يحتم عليهم أن يعيدوا النظر في الكثير من الآراء والمعلومات التي كانوا قد كوّنوها قبلا ، ولكنهم لا يكلفون أنفسهم هذا العناء في البحث والتفكير .

أعتقد أن هذين المثالين يغنياني عن ذكر أمثلة أخرى ، لتبيان وتوضيح هذه الأمور الهامة .

ولكن ، أود أن يلاحظ أن الأمور التي ذكرتها آنفاً ، تكتسب خطورة خاصة في بعض الأحوال . ذلك عندما تكون الفكرة الجديدة من نوع « المبادىء الأساسية » .

ومن المعلوم أن كل « مبدأ » يتطلب توجيه التفكير اتجاهاً خاصاً ، ولذلك يكون كثير المستلزمات .

فإن المبدأ الجديد ، لا يكتفي بطرح واستبعاد الآراء والمعلومات السابقة المنافية له ، حتى ولا بطرح واستبعاد كل ما كان لتلك الآراء والمعلومات من فروع ونتائج . . . بل إنه يستلزم ـ فضلا عن ذلك كله ـ النظر إلى الأمور بنظرات جديدة ؛ وذلك يقتضي ـ بطبيعة الحال ـ إعادة النظر في سلم « القيم » التي كانت استقرت في الأذهان واستحكمت في النفوس .

إن مبدأ « العروبة »، وبتعبير أدق : مبدأ « العروبة أولا »، من أبرز الأمثلة على ذلك .

إن اعتناق هذا المبدأ ، يتطلب منا أموراً كثيرة : أولا التحرر من جميع الآراء والنزعات التي تخالف المبدأ المذكور . ثم تقييم الأمور تقييماً جديداً ، ينتهي بنا إلى تكوين « سلم قيم » جديد ، يختلف عما كنا ألفناه سابقاً .

ولذلك كله ، أقول : يترتب على كل من يؤمن بقوميته ، أن يكمل ويوسع معلوماته عن الأمة العربية ، ويعمق ويرسخ إيمانه بوحدتها وفقاً للأسس التي شرحتها آنفاً[٦] .

---

(٦) نقلا عن : ساطع الحصري ، حول القومية العربية ، ط ٢ (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦١).

أهم مسائل التربية
من وجهة الوطنية والقومية(*)

« كارلتون واشبرن » من كبار رجال التربية في الولايات المتحدة الأمريكية ، قد اشتهر بوجه خاص بالطريقة التي استخدمها للتعليم الاستفرادي ، في مدارس « دينتكا » قام - سنة ١٩٣١ - برحلة استطلاعية إلى مختلف أنحاء العالم ، درس خلالها اتجاهات التربية الأساسية السائدة في مختلف البلاد .

إنه نشر قبيل رحلته هذه ، في أمهات المجلات التربوية ، سلسلة أسئلة موجهة إلى رجال التربية والتعليم على شكل كتاب مفتوح ، وطلب منهم عليها أجوبة تحريرية . كما أنه عندما اجتمع برجال التربية في البلاد المختلفة وجه إليهم بعض الأسئلة الشفهية ، حول أهم المسائل التربوية التي تشغل بال المفكرين .

وعندما جاء إلى بغداد ، التقى بي أيضاً ، واستطلع رأيي في المسائل المذكورة .

وأنا - بعد المحاورات التي جرت بيني وبينه - خصصت عدداً من « مجلة التربية والتعليم » التي كنت أصدرها في بغداد ، لـ « كارلتون واشبرن »؛ نشرت فيه المحاضرات التي ألقاها على المعلمين ، والمقالة التي كتبتها عن « طرائق التعليم الاقتباسي ، والأساليب الاستفرادية في التدريس »، مستعرضاً فيها المحاولات والتجارب التي قامت في كل من سويسرا وبلجيكا وفرنسا ، وألمانيا ، وأمريكا كما نشرت في العدد المذكور أسئلة واشبرن ، مع أجوبتي عليها .

إن الأسئلة والأجوبة المذكورة كانت تشمل أسس التربية بوجه عام . غير أنه ، كان بينها ما يحوم حول أهداف التربية الوطنية والقومية بوجه خاص .

(*) نشرت في مجلة: التربية والتعليم (بغداد)، (١٩٣٢).

وقد رأيت من المفيد أن أنقل فيما يلي هذا القسم من تلك الأسئلة والأجوبة ، تاركاً أقسامها الأخرى جانباً ، لأنها ـ على الرغم من أهميتها ـ لا تتصل بمواضيع أبحاث هذا الكتاب .

الأسئلة

ـ ١ ـ

أ ـ أولى المسائل التي أثارها كارلتون واشبرن ـ في خطابه المفتوح المنشور في أمهات مجلات التربية ـ كانت تحوم حول « التربية والمجتمع » :

« ما هي الغايات التي تحاولون الوصول إليها بواسطة التربية ، فيما يخص المجتمع ؟

(١) هل تبتغون أن توجدوا ـ بفضل التربية ـ مجتمعاً من نوع خاص ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فما هو هذا النوع ؟

(٢) أو تحاولون تكييف الطفل لنوع من المجتمع موجود في الحال الحاضر ؟ فإذا كان الأمر كذلك ، فما هو هذا النوع ؟

(٣) أو تهتمون بتنشئة كل فرد على أحسن ما يمكن من الصور ، دون أن تقرروا لأنفسكم غاية اجتماعية معينة سلفاً ؛ لأنكم تأملون أن الأفراد الذين سينشأون بهذه الصورة يستطيعون أن يحلوا المشاكل الاجتماعية على وجه أحسن مما يستطيع حلها الجيل الحاضر ؟

(٤) إذا كانت إحدى هذه الفرضيات الثلاث لا تحدد هدفكم الاجتماعي بوضوح ، فهل تتفضلون بتثبيت وتوضيح هذا الهدف ؟

ب ـ وأما أهم الأسئلة الشفهية التي ألقاها واشبرن على رجال التربية والتعليم خلال اجتماعه بهم في بلادهم ، حول المسألة الآنفة الذكر ، فكانت تتلخص بما يلي :

« ـ هل يجب أن نربي الطفل للمحافظة على النظام الاجتماعي الحالي ؟ أو لإيجاد نظام اجتماعي جديد ، وفقاً للآراء التي نقررها من الآن ؟ أم يجب أن نربيه لأجل نفسه ، ونترك « أمر المحافظة على المجتمع الحالي » أو « تجديد المجتمع المذكور » على عاتقه ؟

« ـ هل يجب أن نربي الأطفال بصورة تحملهم على وضع منافع بلادهم ومجدها فوق كل شيء ؟ أو بصورة تسوقهم إلى تضحية هذه المنافع في سبيل سعادة العالم ؟

« ـ هل يجب أن نكسب الأطفال « وطنية شديدة » . حتى إذا حدث يوماً من الأيام « تنازع » بين

قناعاتهم الوجدانية وبين مطاليب الدولة ، تتغلب في أنفسهم مقتضيات « طاعة الدولة على « القناعات الوجدانية » ؟

« ـ كيف يجب أن ندرس التاريخ ؟ كعلم موضوعي على قدر الإمكان ؟ أم كواسطة دعاية قومية ، تخدم تنمية بعض العواطف والميول ؟

« ـ هل يجب أن نسمح للأطفال في المدارس أن يتناقشوا في كل مسألة ، مهما كانت دقيقة ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فهل يترتب على المعلم أن يحملهم على قبول وجهة نظر خاصة ؟ وما هي هذه الوجهة : وجهة نظره هو ، أو وجهة نظر الحكومة ؟

ج ـ وأما أجوبتي على الأسئلة التحريرية والشفهية المذكورة ، فتتضح من التفاصيل التالية : أنقلها من العدد (٣١ و ٣٢) من مجلة «التربية والتعليم » ـ من مجلدها الخامس الذي كان صدر سنة ١٩٣٢ .

المجتمع الحالي والمجتمع القادم

ـ ٢ ـ

إن الأمم التي تكون قد وصلت إلى درجة كافية من الرقي والتقدم والقوة والمجد ، تستطيع أن تجعل « استقرار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الراهن » هدفاً من أهدافها الأصلية في التربية والتعليم ؛ فتوجه جهود مدارسها نحو مهمة « جعل الجيل الجديد عاملا على حفظ النظام الراهن من حيث الأساس ، مع السعي وراء إنمائه وتقويته على قدر الإمكان ».

غير أن الأمة العربية لم تكن في هذه الحالة ، ولهذا لا يسوغ لمربيها أن يجعلوا (المحافظة على الوضع الراهن) هدفاً من أهداف التربية الأسمى .

نحن نشعر بالتأخر العظيم والنقائص الكبيرة التي بلي بها مجتمعنا الحالي ؛ ولذلك نسعى وراء إيجاد مجتمع جديد ، يختلف عن مجتمعنا الحالي اختلافاً كلياً ، من جميع الوجوه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . . .

ونحن لا نجهل نوع هذا المجتمع بوجه عام : بل نعلم أن الأمة العربية ظلت متأخرة في مضمار الرقي والحضارة تأخراً كبيراً ، ومحرومة من ثمار العلوم والفنون العصرية الحديثة حرماناً أليماً . ونجد أن بعض أبنائها في بعض الجهات لا يزالون يعيشون كما كان يعيش أجدادهم في القرون الوسطى ، إن لم نقل في القرون الأولى .

ولذلك نريد أن نتلافى هذا التأخر ، ونصلح هذا النقص ، لكي تصبح أمتنا متمتعة بنعم الحضارة العصرية من جميع نواحيها ، ومتبوئة المكان الذي يليق بها ، نظراً لعظمة ماضيها .

إننا نعلم أن الأمة العربية غلبت على أمرها ، وحرمت من نعم « الوحدة والاستقلال » منذ عهد بعيد ، وقد تقاسمتها الدول المستعمرة أخيراً ، وأخذت تسعى بكل ما لديها من قوة وسلطان ، لترسيخ نفوذها المادي والمعنوي في البلاد التي استولت عليها . والتفرقة الإدارية التي حدثت بهذه الصورة عقّدت المشاكل الأساسية ، كما زادت الحيرة في « الفكرة القومية ». إن هذه الفكرة لم تنم النمو اللازم من جراء تأثير النزعات الدينية والمذهبية من جهة ، والتسويلات الاستعمارية من جهة أخرى ؛ كما أخذت تتصادم بمقتضيات المشاكل الإقليمية أيضاً ، بصور شتى .

كل هذه الأحوال ، ترينا بوضوح تام ، الواجبات التي تترتب علينا في هذه الظروف : فعلينا أن نسعى لتوحيد البلاد العربية ، لتكون أمة قوية عصرية ، تستعيد مجدها الغابر ، وتدخل في مصاف الأمم الراقية . ولذلك لا نستهدف في تربيتنا « المحافظة على المجتمع الحالي » بل نسعى لجعل الجيل الجديد عاملا لتكوين « المجتمع الراقي » الذي ننشده على الدوام .

أما طريقة « الاهتمام بتنشئة الفرد بأحسن ما يمكن من الصور ، على أمل أن يحل مشاكل المستقبل بنفسه ، دون أن نفكر في شكل المجتمع القادم منذ الآن » فهي طريقة لا نستطيع الالتفات إليها أبداً ؛ لأنها قد تلائم أحوال الأمم التي تسير في مقدمة الحضارة ، والتي تستطيع أن تقول في نفسها : « إن الزمان يخدمني دائماً ». قد تلائم أحوال الأمم التي تكون راضية مطمئنة على سجايا أبنائها ، والتي تستطيع أن تقول دائماً: «لا بد أنهم يعملون ما يقتضيه الصالح العام». . . غير أننا بعيدون عن هذه الأحوال بعدا كبيرا ؛ بل بعكس ذلك ، نجد أن كل فرد منا ، معرض لتيارات معاكسة متناقضة . . . كما نجد أن معظم التيارات الحاكمة ، مخالفة لمصالحنا القومية . فإذا تركنا الأمور على حالها دون أن نسعى للسيطرة على هذه التيارات ـ بقوة التربية ـ ودون أن نجتهد لتوجيهها نحو تكوين المجتمع الجديد الذي ننشده ـ عن طريق التربية ـ نكون قد تركنا الأجيال الجديدة عرضة لتأثير العوامل الخارجية الأجنبية التي تخالف مصالحنا القومية مخالفة تامة .

ولهذا السبب نحن مضطرون لحشد جهودنا في تربية الجيل الجديد ، نحو الغاية القصوى التي ننشدها ، وهي توحيد الأمة العربية وترقيتها .

الفرد والمجتمع

\- ٣ -

كثيراً ما يتناقش المربون في مسألة تقديم وتفضيل المطالب والخصال الفردية على الاجتماعية ، أو الاجتماعية على الفردية ، في الجهود والمقاصد التربوية .

إني لا أتردد في ترجيح المطالب والخصال الاجتماعية ، نظراً لأحوالنا العامة : لأن العرب ـ بوجه عام ـ أقوياء من حيث الخصال الفردية ، ضعفاء من حيث الخصال الاجتماعية . فيجب علينا أن نجعل أمر « إزالة هذا الضعف » من أهم المرامي في جهودنا التربوية .

إننا نرى فعلا عدداً كبيراً من أفراد العرب ينجحون نجاحاً باهراً ، في جميع أقطار العالم وفي جميع نواحي الأعمال . . . نشاهد ذلك على الأخص في المهاجر ، بين العرب الذين يعيشون خارجاً عن مواطنهم الأصلية ، في الصين والهند الشرقية ، وفي أمريكا الشمالية والجنوبية . كل ذلك يدل دلالة جلية على قوة الخصال والقابليات الفردية في الأمة العربية . فيمكننا أن نقول : إن ما يحتاج إليه العربي قبل كل شيء وأكثر من كل شيء ، هو « التربية الاجتماعية » التي تقوي وتنمي في نفسه روح التضامن والطاعة والتضحية ، فتضمن له النجاح لا كفرد قائم بنفسه فقط ، بل كشخص خادم لأمته أيضاً . . .

ولذلك أقول بلا تردد : يجب علينا أن نهتم بتقوية الخصال الاجتماعية أكثر من اهتمامنا بتنمية القوى الفردية .

تعليم التاريخ

\- ٤ -

إن تعليم التاريخ بصورة علمية بحتة ، وبنظرة موضوعية ذاتية مطلقة ، مجرداً من جميع أنواع التأثرات الذاتية والقومية . . . إذا كان ممكناً في المدارس العالية ، فهو متعسر جداً في المدارس الثانوية ، ومتعذر مطلقاً في المدارس الابتدائية .

فالمعلم لا يستطيع أن يدرس إلا جزءاً صغيراً من التاريخ ؛ ولا يستطيع أن يتوسع إلا في قسم قليل من الوقائع ؛ فيضطر لذلك إلى « انتخاب » قسم من الوقائع

والأبحاث . ويديهي أن الانتخاب يتضمن بطبيعته « التأثير الذاتي ، والترتيب القصدي » . فما دام الانتخاب ضرورياً ، فمن الطبيعي أن يأخذ الاتجاه الذي تقتضيه التربية الوطنية والقومية ، ولا سيما أنه لا يوجد بين أيدي المعلمين واسطة تربوية أثمن وأنجع من دروس التاريخ لإنماء العواطف الوطنية والقومية وتقويتها .

ولذلك نرى من واجبنا أن نتخذ دروس التاريخ محوراً للتربية القومية .

إن هذه الملاحظة العامة ، تكتسب خطورة خاصة ، بالنسبة إلى تاريخ الأمة العربية : لأن أمهات الكتب الموضوعة فيه مكتوبة ـ بوجه عام ـ بنزعة ذاتية ، تبتعد عن « الحقيقة المحضة » بعداً كبيراً . فما كتب منها باللغة العربية ، تأثر بالنزعة الدينية أكثر من تأثره بالنزعة القومية ، أو مستوحى من الكتابات الغربية ، وأما ما كتب منها باللغات الأوروبية فبعيد أيضاً عن الحياد التام ، بسبب نظر الأوروبيين الخاص إلى الشرقيين بوجه عام ، والعرب بوجه خاص ، فإن النضال العنيف الذي استمر قروناً طويلة بين الشرق والغرب ، والتباعد المعنوي الذي حصل بين الفريقين بسبب هذا النضال ، جعل الغربيين يتباعدون عن الحياد في الأمور المتعلقة بالشرق والغرب بوجه عام ، ويتعصبون على العرب تعصباً صريحاً في كثير من الأحيان .

فيترتب علينا أن نعيد النظر في تاريخنا بنزعة تربوية قومية ، ونبحث في زواياه عما يفيدنا في جهودنا التجديدية من جهة ، وفي مرامينا القومية من جهة أخرى .

وبهذا الاعتبار لا أتردد في القول بأن دروس التاريخ عندنا ، يجب أن ترمي إلى « التربية القومية » قبل كل شيء ؛ فتسعى لإزالة آثار الدعايات السابقة أولا ، ولتجديد وتقوية نزعة الوحدة وأمل النجاح ثانياً .

إن بعض الأمم لن تتردد في الإقدام على « خلق الخرافات وابتداع الأكاذيب » في دروسها التاريخية ، في سبيل الوصول إلى غاياتها القومية . ونحن نعتقد أن الأمة العربية لا تحتاج إلى خلق الخرافات لمثل هذه الغايات : فتاريخها حافل بدروس المجد والعبر ، فلا يحتاج إلى شيء غير الانتخاب المعقول ، والعرض الملائم دون تضليل واختلاق .

السياسة في المدارس

ـ ٥ ـ

إن كلمة « السياسة » من الكلمات التي تشمل معاني متنوعة جداً . ولها وجهتان مهمتان : وجهة السياسة العليا الأساسية ، ووجهة السياسة الفرعية اليومية . إن

الوجه الأول يتضمن « التربية الوطنية » فتدخل لذلك في نطاق وظائف المدارس بصورة طبيعية . وأما الوجهة الثانية ، فتتأثر بالنزعات الحزبية ، وتتغير بتغيير الموظفين والوزارات ؛ فيجب أن تبقى خارج نطاق اشتغال المدارس والتلاميذ ؛ لأن هذه المسائل السياسية من الأمور المعضلة التي ترتبك العقول في حلها ارتباكاً كبيراً ، لأسباب كثيرة ، أهمها : قربها منا قرباً يمنع علينا إمكان الإحاطة بجميع وجوهها ؛ وعلاقتها بالأشخاص علاقة تسبب تصادم العواطف والمنافع حولها ؛ وعدم إمكان الاطلاع على حقيقة الأمر فيها إلا عن طريق « السماع والنقل » في أكثر الأحيان ، وكثرة « عوامل الضلال والتضليل » التي تعمل عملها في انتشار الشائعات وتطورها في غالب الأحيان .

هذه الأسباب كلها تجعل من الصعب جداً « الوقوف على الحقيقة » في هذه الأمور ، فمن الأوفق أن نحافظ على بكارة أفكار الجيل الجديد ، لكي لا يتأثر منا أو من غيرنا ، قبل أن يصل إلى درجة من النضوج يستطيع بواسطتها أن يحصل على فكرة خاصة ، عن علم وبحث .

هذا ، ويجب أن نلاحظ من جهة أخرى أن اشتغال المدارس بهذا النوع من السياسة ، يولد بعض الحزازات حولها ، ويستوجب التجهم عليها ، فمن واجبنا أن نترك المدارس تجاه ذلك في « موقف حيادي تام »، لكي تتفق جميع الأحزاب والأشخاص على احترامها احتراماً حقيقياً .

السلم العام

- ٦ -

كثيراً ما يبحث الغربيون عن السلم العام ، ويقومون بدعايات واسعة النطاق لبثّ فكرته بين أمم العالم . فقد أخذ رجال التربية في أوروبا وأمريكا يهتمون بمسألة « التربية لتقوية نزعة السلم اهتماماً كبيراً ».

أما نحن فنلاحظ أولاً ، أنه لم يوجد إلى الآن على وجه البسيطة أمة ضحّت بمنافعها ومصالحها في سبيل خدمة سائر الأمم . فكل ما يقال ويُدَّعى في هذا الباب لا يخرج ـ في الحالة الحاضرة ـ عن نطاق « الدعاية » التي تخلو في بعض الأحيان من قصد « التضليل والخداع ». إن الأمم الكبيرة أيضاً أنهكت قواها في سبيل التسابق والتنازع فيما بينها ، فأخذت تبحث عن الوسائل التي تؤدي إلى « حفظ الأحوال الحاضرة » دون تضحية النفوس والأموال . فإذا أردنا أن نعمل على تقوية هذه الفكرة يجب أن نعمل على بثها أولاً بين الأمم القوية المسيطرة ، دون أن نتغافل عن وجوب اقترانها بنزعة

قوية نحو « عدم التعدي على حقوق الغير » و « مراعاة حقوق الأمم المستضعفة » بلا تمويه ولا مخادعة . وأما الأمم المستضعفة ، فلا فائدة من بث فكرة السلم بينها ، بل قد يكون في ذلك حذر على تحقيق فكرة السلم نفسها .

زارتني قبل مدة غير يسيرة امرأة أمريكية من داعيات السلم العام . فقلت لها في سياق الحديث : إنني أحب السلم وأود أن أراه سائداً على العالم . فسألتني : ما هي الوسائل التي توسلت بها في المدارس العراقية لبث هذه الفكرة بين الطلاب ؟ واقترحت عليّ ترتيب سلسلة محاضرات في بعض المدارس ؛ غير أنني أجبتها قائلاً :

إن فكرة السلم يجب أن تنتشر بين الأمم القوية المسيطرة ، لا بين الأمم الضعيفة المستعبدة . فإن رسوخها في نفوس الأمم المستضعفة لا يؤدي إلى شيء غير « الاستسلام » وإنني أعتقد أن نمو فكرة « الاستسلام » عند الأمم الصغيرة لا يساعد على توطيد السلم العام ، بل بعكس ذلك يعرقل انتشاره بين الأمم ؛ لأن تفشي روح الاستسلام في الأمم الضعيفة يزيد في أطماع الأمم القوية ، وزيادة الأطماع تؤدي إلى حدوث التنازع وذلك ينتهي بإخلال السلم العام . فالسلم العام لا يتوطد إلا بانتشار فكرة « مراعاة حقوق الغير » بين الأمم القوية من جهة ، ونشوء فكرة « مقاومة التعدي والدفاع ، عن النفس » عند الأمم المستضعفة من جهة أخرى . ولهذا السبب إنني أعتقد اعتقاداً جازماً أن بث « فكرة المقاومة والدفاع » عند هذه الأمم يخدم السلم العام أكثر مما يخدمه انتشار فكرة السلم بينها . فإذا أردتم السلم حقيقة فابذلوا جهودكم لبث فكرته بين الأمم القوية الطامعة ، لا بين الأمم الضعيفة المغلوبة .

إن رأيي في هذا الموضوع لم يتغير منذ ذلك الحين .

حول معاني كلمة « ناسيوناليزم »

- ١ -

سألني يوماً أحد الأساتذة الذين أعتز بصداقتهم رأيي في كتاب مطبوع باللغة الفرنسية عنوانه « مذاهب الناسيوناليزم ». اسم مؤلفه : « جاك بلونكار داساك ».

وقال إن أحد زملائه كتب له عن الكتاب المذكور، واقترح عليه أن يشتركا في ترجمته إلى اللغة العربية . ولذلك جاء ليستشيرني ، ويعرف رأيي فيه .

أنا ما كنت أعرف الكتاب الذي تحدث عنه . والأستاذ السائل أيضاً ما كان رآه وقرأه ، إنما عرف اسمه واسم مؤلفه من الرسالة التي كان تلقاها من زميله . ولذلك ، ما كان يمكنني أن أبدي رأياً في فائدته أو عدم فائدته لقراء العربية .

ولكني كنت أعرف أن الفرنسيين صاروا ـ منذ مدة غير قصيرة ـ يستعملون كلمة « ناسيوناليزم » بمعان تختلف كثيراً عن معناها الأصلي ـ الذي كان قد تقرر وذاع في القرن التاسع عشر ، خلال حركات الاستقلال والاتحاد التي قامت في مختلف البلاد الأوروبية . . .

إنهم صاروا يطلقون اسم « ناسيوناليزم » و « ناسيوناليست » على بعض المذاهب والأحزاب السياسية المعروفة بالـ « يمينية » وبالـ« الوطنية المتطرفة »، على الرغم من كونها مخالفة لمبدأ القوميات مخالفة صريحة .

إن التباعد الذي حصل ـ بهذه الصورة ـ بين المعنى الأصلي لكلمة « ناسيوناليزم »، وبين هذا المعنى الجديد قد استرعى اهتمام « رنيه جوهانه » René Johannet عندما ألف كتابه المعروف عن « مبدأ القوميات ». ولاحظ التشوش الذي

يحصل في الأذهان من جراء التعبير عن هذين المعنيين المختلفين بكلمة واحدة ؛ فرأى من الضروري أن يصوغ كلمة جديدة للدلالة على المعنى الأصلي الذي كان يقصد من كلمة « ناسيوناليزم ». واقترح أن تسمى النزعات والمذاهب التي تتصل بمبدأ القوميات بـ « ناسيوناليتاريزم » Nationalitarisme ، ويسمى أصحاب تلك النزعات والمذاهب بـ «ناسيوناليتاريست» Nationalitaristes على أن نترك كلمتي «ناسيوناليزم» و « ناسيوناليست » إلى المعاني التي أعطتها إياها الأحزاب السياسية الآنفة الذكر .

ومع ذلك ظل معظم الكتاب في فرنسا يستعملون كلمة « ناسيونال » للدلالة على المعنيين دون تمييز .

وأما كلمة « القومية » التي صرنا نستعملها نحن ، فهي تقابل المعنى الأصلي لكلمة « ناسيوناليزم »، ولا تقابل معناها الأخير .

ولكني لاحظت ـ مع الأسف الشديد ـ أن طائفة من كتّابا لم يتنبهوا إلى هذه الأمور الهامة ، وصاروا يظنون أن كل ما يقرأونه في الكتب أو المقالات الفرنسية عن « ناسيوناليزم » يتعلق بالـ « قومية ». وأعتقد أن هذه النظرة الخاطئة كانت من جملة الأسباب التي أدت إلى انتشار بعض الآراء عن « القومية » بوجه عام ، وعن « القومية العربية » بوجه خاص .

لقد بينت هذه الملاحظات لصديقي السائل ، وقلت له :

إن حكمنا في فائدة أو عدم فائدة الكتاب الذي ذكرتموه يجب أن يتبع المعنى الذي قصده المؤلف من كلمة « ناسيوناليزم » الواردة في عنوانه .

بما أني لا أعرف الكتاب ، لا أستطيع أن أبدي رأياً نهائياً فيه . غير أني أستطيع أن أقول : لما كان الكتاب مطبوعاً حديثاً ، فأغلب الاحتمالات ، هو ، أن يكون المؤلف قد قصد من كلمة « ناسيوناليزم » معناها الذي شاع بين الفرنسيين ، ولم يقصد معناها الأصلي القديم .

وإذا كان الأمر كذلك ، فلا فائدة ترجى من ترجمة الكتاب ، بالنسبة إلى مسألة القوميات .

ولهذه الملاحظات رجوت الأستاذ أن يجلب الكتاب ، لكي ندرسه . من هذه الوجوه الأساسية ، ونطلع على حقيقة مواضيعه ، لنستطيع أن نبدي رأياً صائباً في شأنه .

وعندما وصل الكتاب ، أخذت أتصفحه ، مبتدئاً من فهرس محتوياته وعلمت ،

على الفور ، أن أبحاثه لا تمتّ بصلة إلى « المذاهب القومية » .

لأن المؤلف خصص فصلاً لاستعراض آراء ومذاهب كل من موريس باريس ، وشارل موراس ، وفيليب بيتن في فرنسا . وأنريكو كورراديني ، وموسوليني في إيطاليا ، وأدولف هيتلر في ألمانيا ، وبريمودي ريفرا في إسبانيا ، وسالازار في البرتغال . ومن المعلوم أن محور آراء ومذاهب هؤلاء لم يكن « القومية »، بل هو « اليمينية » .

وعندما طالعت أبحاث الكتاب ، تأكدت من صحة حكمي هذا ، لأن المؤلف نفسه يوضح المعنى الذي قصده من كلمة « ناسيوناليزم » بصراحة تامة . ويشرح كيفية ابتعاد معنى الكلمة المذكورة عن معناها الأصلي ، بشيء من التفصيل :

لقد نشر « موريس باريس » Maurice Barés في جريدة « الفيغارو » ـ في تاريخ ٤ تموز ١٨٩٢ ـ مقالة ، بعنوان « النزاع بين الناسيوناليست وبين الكوزموبوليت » تكلم فيها عن النزاع القائم « بين الشعراء المتمسكين بتقاليد فرنسا الكلاسيكية ، وبين الرومانتيكيين المعجبين بـ « تولستوي ، وايبسن ، ومترلينك » .

إنه استعمل في مقالته هذه كلمة الـ « ناسيوناليست » معاكساً لكلمة الـ «كوزموبوليت». ثم صار يستعمل الكلمة المذكورة بنفس المعنى في مقالاته السياسية . وبعد ذلك أخذ بعض الكتاب يقتفون أثره في هذا المضمار . وفي الأخير صارت الكلمة تستعمل للدلالة على المذاهب السياسية التي تهدف إلى تقوية الدول القائمة ، وتمجيد أوطانها ، والدفاع عن وحدتها ضد التيارات « الكوزموبوليتية ، والأنترناسيونالية » ـ أي العالمية والأممية ـ التي تعمل على تفتيتها . وبين أن هذه المذاهب السياسية تقف موقفاً معادياً للحريات الديمقراطية ، لزعمها أنها تفسح المجال إلى تسرب وانتشار النزعات العالمية والأممية .

ويقول المؤلف بأن استعمال كلمة « ناسيوناليزم » بهذا المعنى قد بدأ في فرنسا ؛ ولكنه بعد ذلك سرى إلى إيطاليا وإلى بلاد أخرى .

ويصرِّح في الوقت نفسه بأن هذا المعنى يختلف عن المعنى الذي كان ذاع في القرن التاسع عشر ـ والذي أصبح من الأوفق التعبير عنه بكلمة « ناسيوناليتاريزم » وفقاً لاقتراح « جوهانه » في فرنسا .

وفي الأخير ، يضيف إلى ذلك ، أن هذا المعنى الجديد الذي اكتسبته كلمة « ناسيوناليزم »، وليس مختلفاً عن معناها القديم فحسب ، بل هو معاكس له أيضاً . وللبرهنة على ذلك ينقل ما قاله « شارل موراس » في هذا المضمار :

· « إن الناسيوناليزم ليس الناسيوناليتاريزم ، بل هو عكسه . . »

وذلك يعني أن مذهب « الناسيوناليزم » الذي يقول به ويدعو إليه شارل موراس وأتباعه ، يختلف عن مذهب القائلين بمبدأ القوميات ، حتى إنه يقف موقفاً معاكساً للمبدأ المذكور وينكره .

يتبين من كل ما سبق : أن كلمة « ناسيوناليزم » التي تظهر في عنوان الكتاب ، والتي تتكرر مئات ومئات المرات بين صحائفه ، لا تعني « القومية » بمعناها الحقيقي ؛ إنما تعني النزعات والأحزاب السياسية التي سميت بهذا الاسم ، ولو لم تقرّ « مبدأ القوميات »، وتلتزم معنى الكلمة الأصلي .

ولإظهار هذه الحقيقة بوضوح أكبر ، أرى أن أقف قليلا عند بحث « أنريكو كورراديني » Enrico corradni في الكتاب المذكور .

يكتب المؤلف عنوان الفصل المذكور ، كما يلي :

أنريكو كورراديني
أو ولادة الناسيوناليزم الإيطالية

ثم يبدأ بحثه بالكلمة التالية : « إن الناسيوناليزم الإيطالية ـ كحركة سياسية ـ ولدت في اليوم الثالث من شهر أيلول سنة ١٩١٠ في فلورانسا . وذلك بتأليف جمعية « أسوسياسيونه ناسيوناليستا إيطاليانا »

Associacione Nazionalista Italiana

لو ترجمنا كلمة « ناسيونـاليزم » التي نقرؤها في هـذه العبارة بكلمـة « القوميـة » لوجب علينا أن نقول :

إن القومية الإيطالية ـ كحركة سياسية ـ ولدت في فلورنسا سنة ١٩١٠ . . »

وغني عن البيان أن هذا القول يكون جليّ البطلان ، لمخالفته لأثبت وقائع تاريخ إيطاليا المعاصرة .

ذلك لأن « الفكرة القومية » كانت الإبرة الموجهة للسياسة الإيطالية ، قبل تأسيس الجمعية المذكورة بمدة طويلة . فإن « مانتشين ، وماتسيني ، وآزغيلو ، وغاريبالدي وكافور » ـ وأمثالهم كثيرون من رجال الفكر والسياسة ـ كانوا عملوا لنشر فكرة « القومية الإيطالية » في مختلف أنحاء البلاد ، منذ أوائل الربع الثاني من القرن التاسع عشر . والجهود التي بذلها هؤلاء وأمثالهم في سبيل تحقيق الوحدة الإيطالية

كانت تكللت بالنجاح ، قبل تأسيس الجمعية المذكورة ، بمدة نصف قرن كامل .

وإذا رجعنا إلى ترجمة حال مؤسس الجمعية « كورراديني » علمنا أنه ولد بعد مرور خمسة أعوام على تحقق الوحدة الإيطالية ؛ وتأكدنا من أنه نشأ وترعرع في ظلال المملكة الإيطالية الموحدة التي قامت على أساس « القومية الإيطالية ».

فالقول مع كل ذلك « إن القومية الإيطالية ـ كحركة سياسية ـ ولدت سنة ١٩١٠ ، بتأليف الجمعية المذكورة على يد الشخص المشار إليه . . . يكون من أسخف الأقوال التي يستبعد صدورها من كاتب عاقل يعرف ـ ولو شيئاً قليلا من تاريخ إيطاليا .

ولكن المؤلف نفسه يرشدنا إلى حقيقة الأمر في هذا المضمار ، ويعلمنا بأن المقصود من كلمة « ناسيوناليزم » الواردة في بحثه هذا أيضاً ، ليس « القومية » ـ حسب معناها الأصلي ـ . ويصرح بأنه يرجح التعبير عن المعنى المذكور بكلمة « ناسيوناليتاريزم »، وفقاً لاقتراح بعض الباحثين .

ولذلك ، نجده يقول بعد العبارة التي نقلتها آنفاً :

« قبل كل شيء ، لنبعد عن بحثنا ـ كما فعلنا خلال بحثنا عن مدرسة الناسيوناليزم الفرنسية « الناسيوناليتاريزم ».

وبعد الاستشهاد بما جاء في الأنسيكلوبديه الإيطالية عن هذا الموضوع ينتهي إلى القول :

« إن الناسيوناليزم في إيطاليا ـ مثل الناسيوناليزم في فرنسا ـ تقف موقفاً صريحاً وحازماً ضد الناسيوناليتارية وضد الديموليبرالية » ـ يعني : ضد مبدأ القوميات وضد الحريات الديمقراطية .

وبناء على ما سبق ، نستطيع أن نقول : يجوز لنا أن نترجم كلمة « الناسيوناليزم » الواردة في هذا الفصل أيضاً بكلمة « الوطنية » ولكنه لا يجوز لنا أن نترجمها بكلمة « القومية »، لكونها « ضد القومية » بصورة صريحة .

إن أهداف الحزب السياسي الذي ألفه « آنريكو كورراديني » تضفي على هذه القضية مزيداً من الوضوح والقطعية ؛ فإننا نجد بين الأهداف المذكورة ، الأمور التالية :

تقوية سلطة الدولة ضد عوامل التفتيت ؛ رفع مكانة النظام الملكي ؛ تقوية التنظيمات العسكرية ؛ تذكير الإيطاليين بالإمبراطورية الرومانية ؛ تحشيد وتوحيد طاقات الشعب الإيطالية نحو الفتح الاستعماري . . .

وطبيعي ، أننا إذا أردنا أن نصف الحزب المذكور ، بناء على هذه الاتجاهات والأهداف السياسية ، لوجب علينا أن نقول : إنه « حزب وطني يميني متطرف ، يدفع الدولة إلى الفتوحات الاستعمارية ، لتكوين إمبراطورية جديدة » .

على ألا يغرب عن بالنا أن الحزب المذكور ضد مبدأ القوميات وضد الحريات الديمقراطية .

بعد هذه التفاصيل ، لا أرى لزوماً إلى ذكر ما جاء في فصول الكتاب .

فإن المؤلف في جميع تلك الفصول أيضاً ، لا يتكلم عن « القومية » إنما يتكلم عن الأحزاب السياسية التي تكونت في عصرنا هذا ، وسميت باسم « ناسيوناليست »، على الرغم من مخالفتها لمبدأ القوميات ، مخالفة صريحة .

ولا أراني في حاجة إلى القول بعد هذه المسرودات إن الأستاذ الذي عرفني بالكتاب المذكور ، صرف النظر عن ترجمته ، بعد أن اطلع على حقيقة مواضيعه ، وقدر بُعد تلك المواضيع عن « القومية » بمعناها الصحيح .

ألحوظة هامة

أرجو أن يلاحظ بأني تكلمت هنا عن تغير « معنى كلمة ناسيوناليزم »، ولم أتكلم عن تغير « مفهوم الناسيوناليزم ».

وغني عن البيان أن تغير معاني الكلمات التي تستعمل للدلالة على الأشياء ، لا يعني تغير الأشياء المذكورة نفسها .

والفرق بين الأمرين المذكورين كبير جداً : إنه يشبه ـ تمام الشبه ـ الفرق بين « تغيير لقب شخص » من الأشخاص ، وبين تغيير الشخص نفسه ، وبتعبير آخر : تغير شخصيته .

وبناء على ذلك يجب أن يلاحظ أن « تطور معنى كلمة ناسيوناليزم » لا يعني أبداً « تطور معنى القومية ».

إن عدم التمييز بين هذين الأمرين ، قد يجرّ الباحثين إلى أغلاط كبيرة جداً ، في فهم حقيقة القومية .

فيجب أن نعرف حق المعرفة : أن « تطور معنى كلمة ناسيوناليزم » شيء « وتطور مفهوم القومية ، أو معنى القومية » شيء آخر .

إني كنت ألاحظ منذ مدة غير قصيرة ، الأخطاء التي يقع فيها بعض الكتّاب من جراء توهمهم أن كل ما يقرأونه تحت عنوان الـ « ناسيوناليزم »، يتعلق بالقومية . وكنت أتكلم - بمناسبات عديدة - عن وجوب التعمق في درس هذه الأمور بنظرات انتقادية جدية . وكنت أفعل ذلك استناداً إلى ما لاحظته في بعض الكتب والمقالات من أخطاء ناجمة عن عدم الانتباه إلى هذه الدقائق .

وبعدما اطلعت على الكتاب المذكور ، صرت أستشهد به أيضاً ، لزيادة البرهنة على تعدد المعاني التي تدل عليها كلمة « ناسيوناليزم »، وعلى تباعد هذه المعاني - في بعض الأحوال - عن مفهوم القومية بعداً كبيراً .

وعندما تكلمت عن ذلك مرة ، أمام بعض الشبان - في مناسبة من المناسبات - لاحظت على وجوه البعض منهم علائم الاستغراب ، ولم أستبعد أن يكون ذلك الاستغراب مصحوباً بشيء من عدم الاقتناع .

ولذلك ، رأيت أن أتوسع في الإيضاح ، لإزالة الاستغراب ، وضمان الاقتناع . فقلت :

لماذا تستغربون ذلك ؟ هل تنطبق معاني الأسماء على حقائق المسميات ، في كل الأحوال ؟

إن الأمر واضح كل الوضوح في أسماء الأعلام ، فمن الأمور البديهية التي لا تحتاج إلى برهان : أن معاني الأسماء التي يسمى بها الأشخاص كثيراً ما تختلف عن صفات وأحوال هؤلاء .

فكثيراً ما نجد - مثلا - أن رجلاً يسمى « مسعود »، ويبقى محتفظاً بهذا الاسم ولو كان أبعد الناس عن السعادة .

وامرأة تسمى « ذكية »، وتبقى محتفظة بهذا الاسم ولو كانت قليلة الذكاء ، حتى ولو كانت أقرب إلى الغباء من الذكاء .

كما نجد أحياناً مثلا ، رجلاً قصير القامة ، ومع ذلك يلقب بلقب « الطويل » بسبب اسم عائلته ؛ وبعكس ذلك قد نصادف رجلاً طويل القامة ، ومع ذلك يلقب بلقب « القصير »، كذلك نظراً لاسم أسرته .

ويجب أن نلاحظ أن أسماء الأحزاب والمنظمات كثيراً ما تشبه أسماء الأعلام ، لهذا الاعتبار : قد تختلف معانيها اللغوية عن معانيها الاصطلاحية اختلافاً كبيراً .

فمن العبث ـ مثلاً ـ أن نبحث عن علاقة بين اسم « الحزب الحر العراقي » ـ الذي كان تألف في بغداد في أوائل عهد الحكم الوطني ـ وبين أهدافه الحقيقية وتصرفاته الفعلية .

إننا نجد أمثلة عديدة على هذه الحالة ، خارج البلاد العربية أيضاً ، وربما كانت أبرز تلك الأمثلة ، هي المنظمة الدولية التي سميت باسم « هيئة الأمم المتحدة » ومن المعلوم أن هذا الاسم لا ينطبق أبداً على تنظيمات الهيئة المذكورة وأعمالها لأنها لا تضم « الأمم »، بل تضم « الدول »، فالشعوب غير المستقلة لا تجد مكاناً لها في الهيئة المذكورة ، مهما كان شأنها ، في حين أن « الدول » تجد فيها الأمكنة التي تريدها ، ولو كانت أجزاء من أمة واحدة .

إن الاسم الذي سمي به كل واحد من الحزبين المتنافسين على الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً يعطينا مثالاً واضحاً جداً لهذه القضية . لو اعتمدنا على الأسماء ، لتوهمنا أن الفارق بين الحزبين هو ، نظر كل منهما إلى الديمقراطية وإلى الجمهورية . فإن أحدهما يلتزم بالديمقراطية ويخالف الجمهورية ، والآخر ـ بعكس ذلك ـ يلتزم الجمهورية ويخالف الديمقراطية . ولكن الحقيقة تختلف عن ذلك كل الاختلاف : لأن كليهما يتمسك بالديمقراطية وبالجمهورية في وقت واحد ، وعلى حد سواء ، وإنما يختلفان في أمور أخرى ، لا تمت بصلة ما ، لا إلى الديمقراطية ، ولا إلى الجمهورية .

وأما تسمية أحدهما باسم « الديمقراطي » والثاني باسم « الجمهوري »، فلا تختلف عن تسمية شخص ـ مثلاً ـ باسم « محمود » وشخص آخر باسم « مسعود ». . .

أنا لا أرى لزوماً لتكثير هذه الأمثلة ، وأعتقد أن كل من يتأمل هذه الأمثلة ، لا يستغرب أبداً تسمية بعض الأحزاب السياسية التي تألفت في مختلف البلاد الأوروبية باسم « ناسيوناليست » على الرغم من بعدها عن التفكير في قضايا القوميات ، وحتى على الرغم من مخالفتها لمبدأ القوميات .

ولا أراني في حاجة إلى القول بأن اعتبار مناهج وأعمال تلك الأحزاب من لوازم القومية أو من نتائجها . . يكون خطأ فادحاً جداً .

إن هذه الحقائق يجب أن تبقى نصب أعين الكتاب الذين يهتمون بقضايا القوميات[٧] .

---

(٧) نقلا عن: الحصري، حول القومية العربية.

آراء هنري هاوزر وملاحظاتي عليها

\- ١ -

أ - لقد نشر هنري هاوزر Henri Hauser - أستاذ التاريخ بجامعة ديجون في فرنسا - كتاباً صغيراً ، بعنوان « مبدأ القوميات ، أصوله التاريخية ». وذلك خلال الحرب العالمية الأولى ، سنة ١٩١٦ .

إن الحرب المذكورة كانت نشطت الأبحاث والمناقشات والدعايات المتعلقة بقضايا القوميات ، بمقياس واسع جداً . لأن الحلفاء عندما أصدروا تصريحاتهم المتعلقة بأغراض الحرب ، أعلنوا أنهم سيعملون بمبدأ « حق تقرير المصير ». فسيحررون الشعوب المحكومة ، وسيساعدونها على تكوين دول خاصة بها . وطبيعي أن هذه الوعود والتصريحات حملت الكثيرين من الساسة والعلماء على زيادة الاهتمام بمسائل القوميات ، لتعيين الشعوب التي يجب أن تفصل عن الدول التي تحكمها حالياً - لكونها ذات قومية خاصة ، مختلفة عن قومية حكامها وذلك لكي تكون دولة خاصة بها ، أو تلحق بدولة أخرى من قوميتها نفسها .

ولهذا السبب ، كثرت النشرات التي تحوم حول مسائل القوميات ، وكان بعضها يختص بقومية واحدة ، وبعضها يشمل جميع القوميات ، بوجه عام .

إن الكتاب الذي نشره هنري هاوزر كان من النوع الثاني . ولذلك اكتسب شهرة كبيرة - على الرغم من صغره - شغل مكانة مرموقة بين المؤلفات التي تبحث في « القوميات ».

ب - لقد التزم هاوزر في كتابه هذا نظرية « المشيئة »، التي تعتبر « مشيئة

التعايش المعشري » أس الأساس في تكوين القوميات وتحديدها .

من المعلوم أن النظرية المذكورة كانت أصبحت حبيبة الفرنسيين ، منذ عرضها أرنست رينان ، في المحاضرة التي ألقاها في مدرج الصوربون ، سنة ١٨٨٢ .

وهاوزر ، تبنى في كتابه النظرية المذكورة ، وسعى إلى الدفاع عنها بكل ما لديه من قوة إقناع . غير أنه يستصغر شأن اللغة في تكوين القوميات ـ كما كان فعل ذلك أرنست رينان ، واضع النظرية . لأنه خلال السنوات الأربع والثلاثين التي انقضت بين تاريخ إلقاء محاضرة رينان وتاريخ نشر كتاب هاوزر ، كانت حدثت سلسلة طويلة من الوقائع التي أظهرت إلى العيان ارتباط القومية باللغة ، فلم تترك أي مجال للشك في هذا المضمار ؛ فإن الثورات والحروب التي قامت في بلاد البلقان ـ فانتهت إلى تكوين الدول المعلومة ـ كانت قد استندت بأجمعها إلى اللغات التي يتكلم بها السكان . كما أن النزعات والمطالبات القومية التي ظهرت وتبلورت بكل وضوح في أوروبا الوسطى ـ في البلاد التابعة لإمبراطورية النمسا والمجر ـ أيضاً كانت تستند ـ من حيث الأساس ـ إلى اللغات . فما كان في استطاعة هاوزر أن يغض النظر عن تلك الوقائع . فرأى نفسه مضطراً إلى التسليم بدور اللغة في تكوين القوميات . ومع ذلك لم يشأ أن يتخلى عن نظرية المشيئة ـ الملائمة لمصالح فرنسا وأطماعها ـ . ولهذا السبب بحث عن نظرية تؤلف بين تلك الوقائع الثابتة وبين نظرية المشيئة فتوصل إلى نظرية زعم أنها تؤيد نظرية المشيئة دون أن تنكر أن اللغة كانت من العوامل القومية في الكثير من الأحوال .

فيجدر بنا أن ندرس ما جاء في كتاب هنري هاوزر ، بكل اهتمام .

ـ ٢ ـ

يبدأ هاوزر أبحاثه باستعراض العوامل التي يعزى إليها تكوين القوميات وينتقدها على التوالي .

أ ـ يتناول مسألة « علاقة الدولة بالقومية » فيقول :

إن الدولة ليست مستنداً ضرورياً ، ولا مسنداً كافياً ، للقومية . وإلا ، لكان من أسخف الأمور أن نتكلم ـ كما يتكلمون الآن ـ عن القوميات التي تحكمها إمبراطورية « النمسا والمجر » .

ب ـ ثم ينتقل إلى مسألة « الرسوس ـ الأصول » . ويستبعدها من بين عوامل القومية ، كما استبعد الدولة .

ج ـ وبعد ذلك ينقل البحث إلى مسألة « علاقة الدين بالقومية »، فيقول :

إن الدين يلعب دوراً أهم من ذلك ، في أمور القوميات .

فإن كاثوليكية « بولندا » لعبت دوراً كبيراً جداً في حفظ كيانها : إنها حالت دون اندماج البولونيين مع سائر السلافيين المجاورين لهم ـ على الرغم من كونهم متحدي الرس معهم ـ لأن هؤلاء كانوا أرثوذوكسيي المذهب كما أنها حالت دون اندماجهم بسكان شرق ألمانيا ، لأن هؤلاء كانوا لوثريين .

وكذلك الأمر في إيرلندا . فإن الإيرلنديين استطاعوا أن يحافظوا على كيانهم بفضل اختلافهم في المذهب مع سكان الجزر البريطانية وسكان الأولستر .

ولكن ، هناك أحوال كثيرة تناقض ذلك بكل تأكيد : فلا القومية الألمانية ، ولا القومية السويسرية ، ولا القومية الناشئة في أمريكا الشمالية تشهد لصالح « علاقة القومية بالدين ». لأن هذه القوميات تضم جماعات من الكاثوليك ، مع جماعات من البروتستانت .

ويتبين من ذلك : أن وحدة الدين والمذهب أيضاً ليست مسنداً ضرورياً ، ولا مسنداً كافياً لتكوين القومية .

د ـ وفي الأخير ، ينقل هاوزر الحديث إلى مسألة علاقة القومية باللغة ، فيقول :

« يحلو للمرء كثيراً أن يعزو إلى عنصر اللغة تأثيراً أساسياً في أمور القومية ؛ ولا شك في أن للعنصر المذكور تأثيراً كبيراً جداً في هذا المضمار ، فإن اللغة ليست مجموعة كلمات فحسب ، بل هي في الوقت نفسه ، « منظمة فكرية » من نوع خاص ، إنها توجه التفكير إلى حد كبير ، بما لها من قواعد صرفية ونحوية معينة . والتكلم بنفس اللغة يعني ـ إلى حد كبير ـ التفكير على نفس النمط » .

ثم يذكر هاوزر ، سلسلة وقائع تاريخية ، لتأييد هذه النظرة ، إذ يقول :

ومن الحقائق الثابتة تاريخياً أن اللغة لعبت دوراً هاماً في تكوين القومية ولا سيما في إدامتها ، والمحافظة على كيانها .

ماذا كان يمكن أن تكون حالة إيطاليا ـ لو لم تكن هناك اللغة الإيطالية ، على الرغم من التقسيمات السياسية ، وعلى الرغم من اختلاف اللهجات ؟ حتى في الحالة الحاضرة ، إن المطالبات القومية الإيطالية ـ المعروفة باسم الـ « ايرره دانتيزم » Irrédentisme تقوم على أساس لغوي ؛ فإن الخلاف الإيطالي السلافي القائم في شمال شرق بحر الأدرياتيك يستند إلى إحصاء عدد المتكلمين بالإيطالية وعدد المتكلمين بالسلافية .

إن الوحدة الألمانية أيضاً ، استندت إلى وحدة اللغة ، كما عبر عن ذلك « آرنت »-في شعره المشهور .

كما أن بولندا مدينة في أمر حفظ كيانها إلى لغاتها ـ بجانب كاثوليكيتها ، لأن كاثوليكيتها ، إذا استطاعت أن تصونها من الاندماج في سائر البلاد السلافية ، ما كان يمكن أن تصونها من مغبة الاندماج في النمسا ، التي كانت كاثوليكية مثلها .

إن أهمية اللغة في أمور القوميات ، تظهر إلى العيان ـ بوجه خاص ـ من الحقيقة التالية : إن الحواجز تنطبق ـ في أكثر الأحوال ـ على الحدود الفاصلة بين القوميات . كما هو الحال في الشلزويغ والهولشتاين : فإن الحدود الفاصلة بين الدانمركيين والألمان ، ليست الحدود السياسية ، بل هي التي يرسمها حاجز اللغة .

إن ذلك ينطبق ـ في خطوطه الرئيسية ـ على أحوال النمسا والمجر أيضاً ؛ إن حدود القوميات التشيكية ، والمجرية ، والخرفاتية ، مرسومة ـ تقريباً ـ في حدود المناطق الجغرافية التي تكون فيها لغة غالبية السكان هي التشيكية ، أو المجرية أو الخرفاتية .

وكذلك الأحوال في بلاد البلقان ، باستثناءات قليلة ؛ إن المتكلم باللغة اليونانية ، هو هليني ؛ والمتكلم باللغة الصربية هو يوغوسلافي ، والمتكلم باللغة البلغارية هو بلغاري .

في الواقع أن الباحثين لاحظوا أن اللغات الدارجة في السوق ـ في تلك البلاد ـ قد تخلفت عن اللغات المألوفة في البيوت . ولكن ذلك لا يغير شيئاً من حقيقة الأمر ، لأن اللغة التي يجب أن تبحث عنها في هذا المضمار ، هي اللغة الدارجة في البيوت ، اللغة التي يسمعها الأطفال من شفاه أمهاتهم ، منذ نعومة أظفارهم .

هـ ـ وبعد إظهار أهمية اللغة في تكوين القوميات وفي المحافظة على كيانها ، بهذه الأمثلة البارزة ، يتساءل هاوزر :

« ولكن ، هل نستطيع أن نذهب إلى أبعد من ذلك ، فنقول لشعب من الشعوب : قل لي ما هي لغتك ، لكي أقول لك : من أنت ، وما هي قوميتك ؟ »

ثم يجيب على هذا السؤال بالملاحظات التالية :

« لقد اعترفنا بأننا نستطيع أن نقول ذلك ـ بوجه عام ـ بالنسبة إلى شعوب أوستريا والمجر . كما أننا نستطيع أن نقول ذلك ـ إلى حد كبير ، بالنسبة إلى شعوب البلقان .

« ولكنا لا نستطيع أن نعمم ذلك على سائر الشعوب .

لأن التاريخ قد هيأ ـ مسبقاً ـ بضعة أجوبة حاسمة وظافرة على مذهب القائلين بأن القومية واللغة شيء واحد ، وأهم وأبرز هذه الأمثلة ، هي : سويسرا ؛ والالزاس ، وبلجيكا ».

وبعد إيضاح هذه الأمثلة الثلاثة ، يقول :

« إذن نحن أمام وقائع متناقضة . هناك حالات تكون فيها اللغة علامة القومية . ولكن هناك حالات أخرى ، لا تظهر فيها علاقة ما بين اللغة والقومية ، بل قد يظهر بينهما تناقض صريح .

فما هو السبيل للخروج من هذا المأزق ؟ ».

« إن درس هذه الحالات المختلفة قد يساعدنا على النفوذ إلى قلب المسألة ».

وبعد هذه الملاحظات التمهيدية ، يقول هاوزر ، ما يلي :

« لماذا صارت اللغة عامل قومية بين البولونيين وبين اليونانيين ؟ لأن يونانيي آسيا والجزر ، وبولونيي الأقسام الثلاثة من بولونيا القديمة ، يشعرون بأنهم يونانيون أو بولونيون ، بواسطة اللغة ، ومن خلال اللغة ، فاللغة صارت علامة القومية بالنسبة إليهم ، لأنهم هم أنفسهم أضفوا عليها هذه القيمة ، بإرادة معشرية ، مشعورة قليلا أو كثيراً ».

وبعد بعض الإيضاحات على قوله هذا ، يواصل كلامه قائلا :

وبعكس ذلك ، فإن الاشتراك في اللغة لا يكون « عامل قومية مشتركة » ، عندما لا يكون محسوساً ومشعوراً بهذه الصفة .

و ـ إن الرأي الذي يتوصل إليه هاوزر هنا ، لهو رأي بالغ الغرابة :

اللغة تكون عامل قومية عندما يشاء ذلك أصحابها ، لكنها لا تكون عامل قومية ، إذا لم يشأ ذلك المتكلمون بها !

ولكن البحث العلمي كان يقتضي التساؤ ل : لماذا يشاء البعض ، ولماذا لا يشاء البعض الآخر ؟

فالقول بأن اللغة تكون عامل قومية ، عندما يشاء أصحابها أن تكون عامل قومية . . . يكون بمثابة تعريف الشيء بالشيء نفسه ، وتعليل الواقعة بالواقعة نفسها .

ويظهر أن هنري هاوزر نفسه ، قد شعر بما في قوله هذا من ضعف منطقي ، فبادر إلى التعقيب على كلمته الآنفة الذكر ـ على الفور ـ بما يلي :

« إننا نبدو بمظهر من يقول « توتولوجيا » ، Tautologie (يعني : من يكرر القول بمقام

التعليل والبرهنة) ومع ذلك نعتقد بأنه لا يمكن الإحاطة بالحقيقة أكثر من ذلك » .

ولكني أعتقد أن هنري هاوزر لو كان تعمق قليلاً في درس أمثلة سويسرا وبلجيكا ـ كما كنت فعلت ذلك في أبحاثي العديدة السابقة ـ دون أن يقيد تفكيره بقيود نظرية المشيئة ، لرأى أنه كان في الإمكان الوصول إلى كبد الحقيقة ، دون اللجوء إلى أمثال هذه « الكلاميات » ـ التي تتهرب من بحث الحقيقة ، فتكتور الكلام بشكل آخر ، من غير أن تقدم له أي برهان .

ـ ٣ ـ

أ ـ إنيّ أعتقد أن التعليل الذي يقدمه هنري هاوزر في كتابه هذا ، لا يختلف عن التعليلات التي كان يقف عندها الفلاسفة ، السكولاستيك ـ في القرون الوسطى ؛ إنهم كانوا يزعمون بأنهم توصلوا إلى تعليل الحادثات ، عندما يقولون مثلا « إن الأفيون يخدر ، لأن له خاصية التخدير » أو يزعمون « أن الماء يصعد في المضخات ، لأن الطبيعة تنفر من الخلاء ».

ومن المعلوم أن طرائق البحث العلمية نبذت أمثال هذه التعليلات الكلامية . .

ب ـ ولتوضيح رأيي في هذا المضمار ، أعود إلى التشبيه الذي كثيراً ما كررته خلال مناقشاتي السابقة لمسألة علاقة اللغة بالقومية :

إننا نستطيع أن نشبه جاذبية اللغة بالجاذبية الأرضية .

فإننا نشاهد كل يوم حالات تسقط فيها الأجسام إلى الأرض ، وحالات لم تسقط فيها بل تبقى في محلها ، كما نشاهد في بعض الحالات التي ترتفع فيها الأجسام في الهواء . فهل نقول : إن الأجسام تسقط عندما تميل إلى السقوط ، ولا تسقط عندما لا تميل إلى ذلك ، وترتفع في الهواء عندما تميل إلى الارتفاع ؟ وهل ننكر وجود الجاذبية الأرضية ـ لمجرد مشاهدتنا ارتفاع بعض الأجسام في الهواء ؟

من المعلوم أن علماء الطبيعة ، بعد استقراء هذه الحادثات المتنوعة ، توصلوا إلى الحكم بأن جميع الأجسام تسقط إلى الأرض ما لم يكن هناك مانع يحول دون سقوطها ، وما لم يكن هناك دافع آخر ، يدفعها بقوة تخالف اتجاه الجاذبية الأرضية . وفي كل الأحوال ، وحتى في حالات الارتفاع في الهواء ، فالجاذبية الأرضية لا تنقطع عن التأثير في الأجسام .

ولماذا ننكر تأثير اللغة في تكوين القوميات ، لمجرد مشاهدتنا بعض الحالات التي لا يظهر فيها هذا التأثير جلياً ؟

إن البحث العلمي السليم ، يحتم علينا أن نتعمق في درس هذه الحالات الشاذة ، لنرى ما إذا لم يكن هناك عوامل أخرى تحول دون ظهور هذا التأثير إلى العيان . ولا يسوّغ لنا إنكار تأثير اللغة في تكوين القومية ، إلا إذا تأكدنا من ذلك بعد استيفاء بحث القضية من جميع وجوهها المختلفة ، بكل ما تستلزمها من تفاصيل .

ج ـ ومن الغريب أن هاوزر ـ في موضوع آخر من كتابه ـ رأى أن يتوسع بعض التوسع في بحث القضية ، وتقرب هناك إلى كبد الحقيقة تقرباً كبيراً ، ولكنه لم يلبث أن تباعد عنها ، دون أن ينتبه إلى ما يترتب على مسروداته من نتائج هامة :

فإنه عندما انتقل إلى بحث « صعوبة تطبيق مبدأ القوميات بحذافيره »، أشار إلى تشابك القوميات وتداخلها في بعض المناطق الجغرافية ، فقال :

« في بلاد البلقان ـ مثلا ـ ليس في الإمكان إعطاء الدولة الصربية حدوداً تستوعب كل الصرب دون إدخال بعض المدن والمناطق البلغارية والألبانية والكوتشوفلاخية في حدود تلك الدولة . وبعكس ذلك لا يمكن جمع كل المنتسبين إلى القومية البلغارية في دولة واحدة ، دون إدخال بعض المدن والمناطق الصربية واليونانية والكوتشوفلاخية . فلا بد من تسوية الأمور على أساس التسامح المتقابل ، والتساهل في تطبيق مبدأ القوميات . فيجب أن يوافق الصرب ـ مثلا ـ على بقاء جماعات منهم داخل حدود بلغاريا ، ومقابل ذلك ، يجب أن يوافق البلغار على بقاء جماعات منهم داخل حدود بلغاريا ، ومقابل ذلك ، يجب أن يوافق البلغار على بقاء جماعات منهم داخل حدود صربيا . هذه ضرورة لا بد من الرضوخ لأحكامها ».

وكذلك الأمر في النواحي الشمالية ، والشمالية الشرقية من بحر الأدرياتيك ، في مناطق تريستة ودالماتيا المعلومة . فإن هناك أيضاً نشاهد تشابكاً غريباً بين القومية الإيطالية والقومية اليوغوسلافية . فإن مدينة تريستة إيطالية ، غير أنها محاطة من جميع جهاتها بمناطق سلافية . كما أن البقع الإيطالية الموجودة في دالماتيا مفصولة بعضها عن بعض بقطاعات سلافية . ولذلك يستحيل تطبيق مبدأ القوميات في تلك البلاد دون شرط أو قيد . فلا بد من تسوية الأمور ـ هناك أيضاً ـ على أساس التسامح المتقابل ، والتساهل المتبادل في هذا المضمار ».

وفضلا عن ذلك كله ، إن تحديد الحدود الفاصلة بين الدول يقتضي ملاحظة أمور عديدة أخرى ، مثل الحاجات والاعتبارات التي تحوم حول الاقتصاد والدفاع ، والوصول إلى ميناء بحري . إن هذه الأمور أيضاً تستلزم التساهل في تطبيق مبدأ القوميات ، لكي يتيسر تكوين دول قومية قابلة للحياة ».

د ـ إن الملاحظات والآراء التي أبداها هاوزر في هذا المضمار صائبة تماماً .

وفعلا ، إن تسويات الصلح التي تمت بعد الحرب العالمية الأولى في القارة الأوروبية ، اضطرت الدول إلى تقييد أمر تطبيق مبدأ القوميات بمثل هذه الاعتبارات .

ولكن . . . كان يجب على المؤلف أن يلاحظ ـ عندما كتب هذا القسم من بحثه ، أن الضرورات التي ذكرها ـ بغية تسوية الأمور بعد الحرب ، في البلاد المذكورة كانت قد عملت عملها قبل ذلك ، في بلاد أخرى . فإن أحوال سويسرا وبلجيكا ـ وحتى أحوال الألزاس ـ التي كان اعتبرها في بداية بحثه دليلاً على عدم تأثير اللغة في تكوين القومية ، إنما هي وليدة الضرورات المماثلة لما ذكر بالنسبة إلى بلاد البلقان وبلاد الأدرياتيك .

لو كان هنري هاوزر نظر إلى الأمور المذكورة بنظرات علمية حيادية ، دون أن يبقى مجروراً إلى نظرية المشيئة لدوافع سياسية ، لتوصل إلى معرفة الحقيقة ، دون أن يتوقف عند تعليلات توتولوجية ، فيشوّه بحثه ، بتكرار الكلام في مقام البرهان .

ولكن الأغرب من كل ذلك ، أن هاوزر قد عمم الحكم الذي انتهى إليه في أمر اللغة ، على أمر الرسّ والدين أيضاً ، فقال :

« الرس ، الدين ، اللغة . . . كل هذه الأمور تكون أو لا تكون عامل قومية ، نظراً لدخولها ـ كعامل ـ في الشعور المعشري » .

وزعم أنه بهذا التفسير والتعليل ، قد خرج من المأزق الذي كان ذكره في بداية حديثه ، وأزال التناقض الذي أشار إليه عندئذ .

ولكن . . . من الحقائق التي لا مجال لإنكارها ، أن « الشعور المعشري » ليس من الأمور التي تبقى جامدة على حالة واحدة . بل هو من الأمور التي تتغير وتتطور كثيراً ، بمرور الزمان ، وتوالي الأحداث .

فالتفكير العلمي السليم يتطلب من الباحثين أن يسعوا وراء استكشاف العوامل التي تؤثر في تطور ذلك الشعور ، والبحث عن الأقوى والأثبت والأدوم من تلك العوامل ، . . لا أن يعتبروا الشعور نفسه عاملا أساسياً ثابتاً ويتوقفوا عنده .

والمؤلف هنري هاوزر عندما أرجع هذه الأمور كلها إلى قضية « الدخول أو عدم الدخول في الشعور المعشري »، لم يتوصل إلى حل مسألة من المسائل التي أثارها ، ولا إلى إزالة تناقض من التناقضات التي ذكرها ؛ إنما حاول أن يخفيها عن الأنظار ، بستار خداع من الكلام الذي لا يتضمن أي دليل وبرهان .

البراهين الغريبة التي تفتق عنها قرائح معارضي الوحدة العربية(*)

١ ـ قصص ميلاد الدولة العربية

لقد لاحظت أن بعض الجرائد حملت حملات شعواء على رأي القائلين بأن قيام دول عديدة في مختلف الأقطار العربية ، بعد الحرب العالمية الأولى ، إنما نشأ عن مطامع الدول المستعمرة واتفاقاتها .

وقد زعمت الجرائد المذكورة :

أولاً : أن سبب قيام هذه الدول هو الاختلاف الموجود بين طبائع أهاليها .

وثانياً : أن الدول المذكورة ليست إلا امتداداً لكيانات قائمة من قديم الزمان .

فرأيت أن أناقش كل واحد من هذين الزعمين على حدة :

هل يوجد حقيقة بين الأقطار العربية المختلفة ، اختلاف جوهري في الطبائع ،

(*) كانت جريدة العمل، لسان حال الكتائب اللبنانية، نشرت سنة ١٩٥١، خلال الأزمة الأردنية التي أعقبت قتل الملك عبدالله، ست مقالات تحت عنوان «الوحدة العربية بيننا وبين فيلسوفها العلامة الحصري» (الأعداد الصادرة في ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣٠ آب/ أغسطس و٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١).

حاولت الجريدة المذكورة أن تبرهن، في مقالاتها هذه على أن:

أولا : أن تعدد الدول العربية من الأمور الطبيعية.

ثانيا: ان بقاء العالم العربي على ما هو عليه من التجزئة والانقسام يوافق مصالح الشعوب.

ثالثا: إن الاتحاد، أي اتحاد، بين هذه الدول يولد محاذير وأضرارا عظيمة.

رأيت من المفيد أن أنقل فيما يلي، أغرب هذه البراهين، مع ردودي عليها، كما كنت نشرتها في كتابي: العروبة بين دعاتها ومعارضيها (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٢).

يجعل من الضروري أن تقوم في كل واحد منها دولة مستقلة عن غيرها ؟

هل يوجد ـ مثلاً ـ بين القطر السوري والقطر العراقي ، من الاختلاف ما يحتم على كل واحد منهما ، أن يكون دولة خاصة به ؟

إني لا أتردد في الإجابة على هذا السؤال بالنفي البات :

لقد قدر لي أن أعيش وأن أعمل في كل واحد من هذين القطرين حقبة طويلة من الزمن ، وأن أطلع على أحوالها الطبيعية والبشرية اطلاعاً واسعاً . وقد تجولت خلال مدة تقرب من ثلث القرن في أنحاء كل منهما جميعاً ، من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ، من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ، من أكبر المدن إلى أصغر القرى ، من أخصب الأراضي إلى افقر البوادي . وقد تنقلت مراراً في مختلف أنحاء القطرين المذكورين ، ليس تنقل السائح العابر ، بل تنقل الباحث العامل ؛ فأستطيع أن أؤكد ـ استناداً إلى ما لاحظته خلال هذه المدة الطويلة ـ أنني لم أجد بين أحوال القطرين اختلافاً يفوق الاختلافات التي تشاهد عادة بين مختلف المناطق ، في كثير من الدول الأوروبية نفسها .

لا شك في أن بغداد تختلف عن دمشق في كثير من الأمور ، ولكن هل يوجد في العالم مدينة لا تختلف عن غيرها في غير قليل من الأمور ؟ ثم ، إذا كان ثمة اختلاف بين بغداد وبين دمشق ، أفلا يوجد اختلاف مماثل لذلك ، بل وأشد من ذلك ، بين بغداد وبين المنتفك في العراق من ناحية ، وبين دمشق وبين دير الزور في سوريا من ناحية أخرى ؟

ومما لا شك فيه أبداً ، أن الموصل مثلاً كانت ـ قبل ثلاثين عاماً ـ أكثر اتصالاً بحلب منها ببغداد ، وأشد شبهاً بها .

وإني لا أزال أذكر الانطباع الذي حصل في نفسي عند زيارتي الأولى إلى الديوانية في العراق ، قبل نحو ثلاثين عاماً : لقد توهمت أني لم أغادر حوران !

كما أني لا أزال أذكر الانطباع الذي حصل في نفسي ، عندما زرت دير الزور ، قبل سبعة أعوام : لقد ظننت أنني عدت إلى العراق !

ولذلك كله أقول جازماً : بأن الفروق التي تذكر بين القطرين العراقي والسوري ، ليست من الفروق الجوهرية ، وهي لا تفوق كثيراً الفروق التي تشاهد بين مختلف الإيالات الفرنسية مثلا ، ولا أغالي إذا قلت : إنها تقل كثيراً عن الفروق القائمة بين إيالتي كالابريا ، ولومبارديا في إيطاليا .

هذا ، ويجدر بي أن أشير في هذا المقام ، إلى الحقيقة التالية أيضاً :

إن كثيراً من الفروق التي تشاهد الآن بين أحوال سوريا وبين أحوال العراق ، إنما نتجت عن اختلاف نظم الحكم والإدارة والاقتصاد والثقافة ، التي قامت في كل منهما ، منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى . وهي فروق سطحية وعرضية ، تتضاءل وتتلاشى بسرعة أمام التماثل الأساسي الذي لا يزال قائماً بينهما .

فلا يمكن ، والحالة هذه ، تعليل وتفسير نشوء هذه الدول العربية المختلفة ، بغير الرجوع إلى مطامع الدول الأوروبية . واتفاقاتها السياسية ، ومحاولاتها الاستعمارية .

إن هذه الحقيقة تتجلى بوضوح أكبر ـ بل تصل إلى حد البداهة ـ في أمر نشوء المملكة الأردنية .

لماذا وكيف تكونت المملكة الأردنية في هذه الرقعة الصغيرة من البلاد العربية ؟

إنها كانت « متصرفية الكرك » في عهد السلطنة العثمانية ، ثم صارت « متصرفية السلط » في عهد الدولة العربية الأولى في سوريا .

وإني ، بوصفي من المساهمين في تأسيس الدولة المشار إليها ، ومن المشتركين في تقرير كثير من الأمور المتعلقة بالمتصرفية المذكورة نفسها ، أؤكد كل التأكيد أنه ما كان يخطر ببال أحد منا ، ولا ببال أحد من ساسة الدنيا كلها في ذلك التاريخ ، أن هذه المتصرفية ستصبح إمارة ، ثم مملكة ، في يوم من الأيام .

وإني أتحدى جميع معارضي فكرة الاتحاد ، أن يذكروا لي مثالاً واحداً ، يدل على استقلال هذه الرقعة من الأرض بكيان سياسي خاص ، كان موضوعاً لطلب ، أو مشروع ، أو اقتراح ، أو تنبؤ . . . قبل سنة ١٩٢٠ .

إن تاريخ المسألة الشرقية بوجه عام ، وتاريخ مؤتمر فرساي بوجه خاص ، حافل بمشاريع كثيرة ، تحوم حول إحياء بعض الدول القديمة ، أو إحداث بعض الدول الجديدة .

لقد جمع أحد ساسة الغرب تاريخ هذه المشاريع في كتاب قيم ، عنونه بعنوان « مائة مشروع ، لتقسيم تركيا » .

وقد تلقى مؤتمر الصلح الذي انعقد في فرساي ، عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى ، عرائض ومطاليب كثيرة من مختلف الوفود الشعبية ، واقتراحات عديدة من مختلف الهيئات السياسية ، ووجد نفسه أمام كمية هائلة من المطاليب والمشاريع الرامية إلى

تغيير الخرائط السياسية ، من إحياء « دولة بونتوس » إلى إحداث « دولة آشور » .

إن كل من يستعرض صفحات تاريخ مؤتمر الصلح ، الحافل بشتى المطاليب والمشاريع ، لا يجد فيها أي أثر لطلب أو اقتراح يتصل ـ من قريب أو بعيد ـ بإحداث دولة وراء الأردن .

كيف ، ولماذا إذن ، تكونت هذه الدولة في هذه البقعة من البلاد العربية ؟

لا يمكن لأي باحث كان ـ بعد ملاحظة الحقائق التي سردتها آنفاً ـ ألا يسلم بأن السبب الأصلي في ذلك ، يعود على وجه الانحصار ، إلى السياسة التي اتخذتها بريطانيا ، لنفسها ، بعد تعديل اتفاقاتها مع فرنسا . ومعلوم لدى الجميع ، أن المفاوضات التي جرت بين فرنسا وبين إنكلترا لتعديل اتفاق سايكس ـ بيكو انتهت إلى :

موافقة فرنسا على عدم المطالبة بالموصل من ناحية ، وعلى إدخال فلسطين تحت الانتداب البريطاني من ناحية أخرى .

وموافقة إنكلترا على منح فرنسا حصة من بترول الموصل من ناحية ، وعدم مطالبتها بمراعاة استقلال سوريا الداخلية من ناحية أخرى .

وكان من جملة الأمور التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين ـ خلال هذه المفاوضات والمساومات ـ أن يكون الحد الفاصل بين منطقتي نفوذهما ، خطاً يمر من جنوب درعا .

ولهذه الأسباب كلها ، عندما استولت فرنسا على سوريا ، توقفت في درعا ، ولم تتغلغل في جنوبها ، تاركة حق التصرف ، في شؤون ذلك القسم من الدولة السورية المنقرضة ، لبريطانيا العظمى .

عندئذ ، وجدت إنكلترا نفسها أمام حلين لا ثالث لهما في تلك الظروف ، لمعالجة الموقف الجديد : إما إلحاق المنطقة بفلسطين ، أو جعلها إمارة منفصلة عن سوريا وعن فلسطين في وقت واحد .

ولكن إنكلترا كانت مرتبطة في فلسطين بوعد بلفور المشهور نحو الصهيونية . فلم تشأ أن توسع حدود الوعد المذكور ، ورجحت لذلك ، أن تجعل أراضي المتصرفية المذكورة وحدة سياسية ، منفصلة عن فلسطين ، ولو كانت تابعة للمندوب السامي المقيم فيها .

إنها رأت في الوقت نفسه ، أن المنطقة المذكورة صالحة لأن تكون قاعدة

استراتيجية ، تستطيع أن ترسخ حكمها فيها دون أن تخشى مشاكل دولية ، أو مطالب شعبية .

هذا هو السبب الأصلي ، الذي كوّن الإمارة الأردنية فالمملكة الأردنية .

وهنا قد يسألني سائل ، ولماذا لم تفكر إنكلترا عندئذ في حل ثالث وهو ربط الأردن بالعراق ؟

ولكني أعتقد أن جواب هذا السؤال يرتسم من تلقاء نفسه ، عند تذكر الأحوال السائدة في ذلك التاريخ :

أولاً : إن طريق الصحراء ما كان معلوماً ومفتوحاً بعد : فإن الاتصال بين الأردن وبين العراق ، ما كان يمكن أن يتم في ذلك الزمان ، إلا على ظهور الجمال ، عبر بادية الشام ..

ثانياً : إن العراق كان عندئذ في بدء ثورته على الحكم البريطاني ، فما كان من مصلحة إنكلترا أن تفكر في ضم بلاد تستطيع هي أن تحكم شعبها بكل سهولة ، إلى بلاد يثور شعبها عليها تلك الثورة العنيفة .

هذه هي الأسباب التي أدت إلى تكوين الدولة الأردنية : أسباب لا تمت بصلة ما إلى مطاليب الشعب أو خصائصه ، بل تحوم حول الاتفاقات الدولية ـ الفرنكو ـ بريطانية ـ من ناحية ، وحول مصالح بريطانيا واتجاهات سياستها العامة من ناحية أخرى .

٢ ـ أسطورة الكيانات الواقعية

لقد سردت إحدى الجرائد نظرية جديدة لتعليل تعدد الدول العربية هي ما نستطيع أن نسميه نظرية « الكيانات الواقعية » حسب تعبير الجرائد نفسها .

أولاً ، سألت الجريدة « لماذا كانت بلاد العرب منقسمة إلى ولايات وسناجق وإمارات ؟ » .

وبعد ذلك ، كتبت في مقالتين مختلفتين ـ العبارات التالية :

« كان طبيعياً أن تتدرج هذه الكيانات الواقعية في العالم العربي التي كانت دائماً سناجق وإمارات وولايات (أي وحدات مستقلة) وتتجلى في دول مستقلة ، تمكيناً لها من أن تعمل لمصالحها . .

. . الجوهر الذي تتميز به هذه الكيانات ـ الكيانات التي كانت أمس ولايات وسناجق وإمارات ـ لأنها

وحدات متمايزة متنوعة ، فصارت اليوم دولاً مستقلة » .

يظهر من هذه العبارات التي نقلتها بحروفها ، أن الجريدة المذكورة خلطت خلطاً غريباً بين الكيان المطلق وبين الكيان السياسي ، ولم تميز بين الوحدات الإدارية والوحدات السياسية .

لا ريب في أن لكل شيء كياناً : لكل قرية ، لكل واد ، لكل مدينة ، لكل مديرية ، لكل قائمقامية ، لكل شيء كيان : ولكن بين هذا النوع من الكيان وبين ما يسمى بالكيان السياسي بوناً شاسعاً جداً .

إذا كانت الولايات والسناجق كيانات واقعية . . . وإذا كان من الطبيعي أن تتدرج هذه الكيانات الواقعية إلى دول مستقلة ـ كما تقول الجريدة ـ يجدر بنا أن نسألها : لمَ لمْ تتدرج جميعها إلى الاستقلال ؟ ولماذا اندمج بعضها مع بعض في كيان سياسي واحد ؟

لماذا استقلت متصرفية الكرك ـ مثلاً ـ ولم تستقل متصرفية دير الزور ، مع أن الأولى كانت تابعة لولاية الشام ، في حين أن الثانية كانت مستقلة عن الولايات ؟

ثم ، لماذا لم تستقل ولاية الموصل أو ولاية حلب ؟ وفي الأخير لماذا لم تتحد ولاية الموصل مع ولاية حلب بل اتحدت مع ولاية بغداد ؟

ولماذا لم تكوّن متصرفية اللاذقية دولة مستقلة ، أو لم تبق مرتبطة ببيروت ، كما كانت من قبل ؟

ولماذا تكونت محل ست ولايات ونحو عشرين سنجقاً أربع دول فقط ، مع أن جميع تلك الولايات والسناجق كانت من جملة « الكيانات الواقعية » على رأي الجريدة ؟

ولماذا توزعت سناجق ولاية بيروت بين ثلاث دول ـ أي ثلاث وحدات سياسية ؟

ولماذا اتحد سنجقان من سناجق ولاية سوريا القديمة ، مع ثلاثة سناجق من سناجق ولاية حلب وسنجق من سناجق ولاية بيروت ، مع سنجق دير الزور ، لتكوين وحدة سياسية ؟

ألم يكن كل ذلك ، دليلاً قاطعاً على بطلان نظرية « الكيانات الواقعية » التي تحاول تعليل تعدد الدول العربية بتدرج السناجق والولايات نحو تكوين دول مستقلة ؟

٣ ـ نظرية تعدد الدول حسب تعدد اللهجات

طلعت علينا « العمل » ـ في مقالتها الخامسة ـ بنظرية جديدة ، لتعليل وتبرير انقسام البلاد العربية إلى دول عديدة : هي نظرية قيام الدول على أساس اللهجات .

تتكلم « العمل » عن « أمر اللهجات العربية » ، وتشير إلى « اختلافها البين الشديد من دولة إلى دولة » ، ثم تقول :

(كفى دليلاً على أن كل دولة ، إنما تشكل « كياناً واقعياً » ـ ولو سخر علامتنا من التعبير ـ وتشكل وحدة قائمة بذاتها ، اللهجة التي يتفاهم بها شعب كل دولة ؛ لهجة خاصة متجانسة ضمن حدودها ، ومختلفة عن لهجة الجيران والإخوان !

حدود كل لهجة ، هي ذاتها حدود كل دولة) .

وبعد هذا الحكم البتار ، تواصل الكلام عن اختلاف اللهجات في البلاد العربية :

« قال علامتنا الجليل إنه في تجوله بين سوريا والعراق ، لم يشاهد ما يمكن أن يميز مقاطعة في هذه الدولة عن مقاطعة في تلك ، ولا ماذا يجعل الواحدة عراقية والثانية سورية .

ترى ، ألم يسمع علامتنا ما الذي يميز العراقي عن السوري ؟

« اللهجة ليست حدثاً طارئاً عابراً ، ولكنها الشاهد على ذهنية بل وعلى عنصرية ، وعلى بيئة تاريخية وجغرافية .

فلماذا تختلف اللغات « ولنسمها لهجات » بين دولة ودولة في « البلاد العربية » وفي « الشعب العربي » ؟

من جهتنا ، لم يتسن لنا برهان قاطع بعد أنها اتفاقية سايكس ـ بيكو هي التي قسمت اللهجات ووزعتها ، وباينت ما بينها .

إذاً لم يكن غير الأطماع الاستعمارية من عامل جزّأ البلاد العربية وقسمها إلى دول ، فكيف نشرح هذه الظاهرة الفريدة : إن اللهجة العراقية لا تتعدى العراق ـ واللهجة السورية لا تتعدى سورية ـ واللهجة المصرية لا تتعدى مصر ـ واللهجة الفلسطينية لا تتعدى فلسطين ـ واللهجة اللبنانية لا تتعدى لبنان .

هذه الظاهرة ألا تدل على شيء ؟ ألم تكن اللهجات بتباينها ، موجودة قبل أن « أوجدت » اتفاقية سايكس ـ بيكو هذه الدول ؟ » .

وبعد هذه البيانات والأسئلة ، تقول « العمل » :

نعرف الجواب .

إنه جواب تقليدي جاهز :

« إن هذه اللهجات منبثقة عن لغة واحدة ، وإن في كثير من الدول تتباين اللهجات من مقاطعة إلى مقاطعة ، وإن هذه الشعوب العربية مهما اختلفت لهجاتها تفهم لغة واحدة » .

وبعد هذا الجواب الذي أعطته « العمل » بنفسها لنفسها ، راحت تستنتج من ذلك ما راق لها من الاستنتاجات .

ولكن « العمل » أخطأت الصواب ، عندما تنبأت بما سيكون عليه جوابي أنا ، وقالت : « إن الجواب معلوم ، هو الجواب التقليدي الجاهز » .

ومع هذا ، إنها سترى الآن أن جوابي على أسئلتها يختلف عما توقعته هي - بهذه الصورة - كل الاختلاف .

فإني سألاحظ أولاً : أن محرر العمل ذكر اللهجات التي كونت الدول العربية ، واحدة فواحدة ، ولكنه لم يذكر اللهجة الأردنية أبداً . هل كان ذلك ذهولاً ؟ أم كان لأن المحرر شعر بنفسه أن هذه النظرية مهما بولغ في أمرها ، لا يمكن أن تنطبق على أحوال الأردن ؟ وهل لي أن أستدل من ذلك : أن المحرر يعترف بذلك ضمناً - على الأقل - بأن الدولة الأردنية غير طبيعية ؟

وبعد هذه الملاحظة الاستطرادية العابرة ، أنتقل إلى أصل البحث ، وأقول بلا تردد :

أنا لا أسلم بوجود لهجة عراقية « متجانسة ضمن حدود العراق »، و « مختلفة عن لهجات الجيران والإخوان » . . . كما تزعم بذلك جريدة العمل .

ومع أني تجولت في مختلف أنحاء العراق مدة عشرين عاماً ، لم أطلع على وجود « لهجة تنطبق حدودها على حدود الدولة العراقية » أبداً .

وقد عرفت حق المعرفة بأن ما يسمى عادة « اللهجة العراقية » ليس في حقيقة الأمر إلا لهجة بغداد وما يتصل بها من أواسط العراق . كما عرفت جيداً بأن لمنطقة الموصل لهجة خاصة بها ، تختلف عن اللهجة البغدادية اختلافاً كلياً ، ليس ببعض الألفاظ والكلمات فحسب ، بل بكيفية نطقها وإعراب كلماتها أيضاً ، فلو كانت

حدود كل لهجة هي حدود كل دولة ـ كما تزعم « العمل » ـ لوجب أن تكون الموصل ، دولة منفصلة ومستقلة عن العراق .

هذا ، وإني أستطيع أن أقول نفس الشيء ، بكل تأكيد ، عن سورية ومصر ، وعن سائر البلاد العربية أيضاً .

إن ما يسمى عادة « اللهجة السورية » هو ـ في حقيقة الأمر ـ لهجة دمشق وما جاورها من أقسام الشام ، أما منطقة حلب ، فلها لهجة خاصة ، تختلف عن لهجة دمشق وما جاورها اختلافاً كبيراً .

كما أن ما نسميه عادة « اللهجة المصرية » لا يشمل جميع أقسام ، القطر المصري ، فإن لبلاد الصعيد لهجة خاصة بها ، تتميز عن لهجات سائر أقسام القطر المصري بأجمعها تمييزاً صريحاً . . .

ولا أظن أن « العمل » نفسها ، تستطيع أن تبرهن على وجود لهجة لبنانية ، تنطبق حدودها على حدود لبنان السياسية .

وأستطيع أن أؤكد بأن اللهجات في البلاد العربية كثيرة ومتنوعة جداً : فلو كان « عدد الدول وحدودها » من الأمور التي تتعين وتتقرر بعدد اللهجات وحدودها ، لوجب أن تنقسم كل واحدة من الدول العربية القائمة الآن أيضاً إلى دويلات عديدة .

وبعد كل ما ذكرته آنفاً ، أقول بلا تردد : إن تعليل تجزئة البلاد العربية ـ وتبرير تعدد دولها ـ باختلاف اللهجات ، لهو من أوهى المبررات وأغرب التعليلات .

والتجاء «العمل» إلى مثل هذه التعليلات الواهية ، إن دل على شيء فإنما يدل على حيرتها من أمرها ، وعجزها عن العثور على أدلة معقولة تبرر « تعدد الدول العربية » ، وتبرهن على أن هذا التعدد ، هو من الأمور الطبيعية .

٤ ـ فوائد التجزئة ومضار الاتحاد

إن أغرب وأبدع ما قرأته من المزاعم في المقالات التي نشرها خصوم « فكرة الاتحاد » هو : نظريتهم القائلة بفوائد التجزئة ومضار الاتحاد .

نعم ، إنهم يقولون ذلك ، ليس في مقام الهزل والتهكم ، بل بكل جد ووقار . إنهم يريدون أن يقنعوا قراءهم بأن «التجزئة تفيد البلاد العربية فوائد كبرى ، وأما الاتحاد أو الوحدة ، فإنها تضر العرب أبلغ الإضرار» .

وأما برهانهم الأساسي على ذلك ، فيتلخص بما يلي :

إن الدول الصغيرة تضمن مصالح الشعوب وتساعد على تنمية إمكانياتها ، أكثر من الدول الكبيرة . وأما ما هو شائع في الأذهان من أن القوة بالوحدة أو الاتحاد ، فيجب ألا يؤخذ على علاته . لأن المثل المذكور « لا يحدد مدى الوحدة ولا عدد المتوحدين » فأولى به « أن ينطبق على أصغر عدد وأضيق مجال » .

وهم يريدون أن يقولوا بذلك : إن الاتحاد يكون قوة داخل كل دولة من الدول العربية على حدة . ولكنه لا يكون قوة ، إذا ما خرج خارج حدود هذه الدول ، وشمل اثنين أو أكثر منها .

إنهم يكررون هذه النظرية في عدة مواضع من كتاباتهم بعبارات صريحة .

« يسهل العمل ويعمق ، ويعطي النتائج المجدية ، كلما انحصر مجاله ، وضاق » .

إنهم يقولون ذلك ، ولكنهم لا يسيرون مع مقتضيات قولهم هذا إلى النهاية ، ولا يقولون لماذا يتوقفون في هذا المضمار عند حدود الدول القائمة ، ولا يقترحون تجزئة هذه الدول أيضاً إلى أجزاء أصغر فأصغر ، ما داموا يزعمون أن النتائج تكون أجدى « كلما انحصر المجال وضاق » ؟

ومع هذا ، نحن نكتفي هنا ، بتسجيل قولهم بأن الخير كل الخير للبلاد العربية أن تبقى منقسمة كما هي الآن ، لكي تنمي إمكانياتها تنمية تامة ، وتنتقل إلى النظر في الدليل الواقعي الذي يذكرونه للبرهنة على صحة قولهم في هذا المضمار .

هذا الدليل ، في نظرهم ، هو المملكة الأردنية .

فيجدر بي أن أنقل فيما يلي نص العبارات التي سردوا بها هذا الدليل الباهر ، بصراحة ما بعدها صراحة :

« هذه الأردن ، مثلاً ، استطاعت ـ لأنها دولة مستقلة ـ أن تنشيء جيشاً ما كان ينشأ لو أن الأردن بقيت محافظة سورية ، أو راحت تمد في مساحة العراق ، وتزيد في عدد سكانه » .

أعترف بأنني كدت أشك في صحة بصري ، عندما قرأت هذه العبارات للمرة الأولى . . .

إنهم يعلنون اغتباطهم لبقاء الأردن مستقلاً عن سوريا وعن العراق . . . لأن

هـذا الانفصال والاستقـلال أدى إلى تكوين هـذا الجيش الذي يعـرف باسم « الجيش العربي » ؟

ولكن ، هـل فاتهم أن الجيش الـذي يعنونـه يعمل تحت إمـرة قواد وضبـاط من الإنكليز ، ويعيش بالإعانة السنوية التي تتفضل بها بريطانيا العظمى عـلى هذه الـدولة الصغيرة ؟

وهل يظنون أن الاستقلال عن سائر البلاد العربية ، أهم وأجدى من الاستقلال عن السيطرة البريطانية ؟

وهل يعتقدون أن الاستغناء عن مساعدة سائر البلاد العـربية ، أهم وأكـرم من الاستغناء عن الإعانة التي تقدمها دولة غير عربية ؟

إني أكتفي بتدوين هذه الأسئلة وأترك أصحاب هذه النظريـة يفكرون فيهـا ، ما وسعهم التفكير ، لكن يتثبتوا من قوة البرهان الذي طلعوا به علينا ، لإثبات نـظريتهم البارعة .

ولكن خصوم الاتحاد العربي لا يكتفون بذكر فوائد التجزئة وتمجيد خيراتها ، بل إنهم يسترسلون بعد ذلك ، في تعداد مضار الاتحاد أيضاً .

« إن الاتحاد يحول دون تنمية الإمكانيات . . إنه يؤخر الشعوب عن تحقيق مصالحها . . . إنه يؤدي إلى إفقار الجميع . . . » .

إنهم يقولون ذلـك بعبارات صـريحة دون أن يـروا لزومـاً لتأييـد مزاعمهم هـذه ببراهين واقعية .

وأما أنا ، فسأتبرع بإتمام ما تركوه ناقصاً في هذا المضمار ، وسأذكـر سلسلة أمور تتمشى مع منطق هذه المزاعم :

منها : أن مدينة روما ، انقطعت عن التقدم ، بعـدما فقـدت الاستقلال الـذي كانت تنعم به حتى سنة ١٨٧٠ فاندمجت في المملكة الإيطالية . . .

ومنها : أن مدينة جنيف لم تستطع أن تنمي جميع إمكانياتها بل تأخـرت كثيراً في مضمار الرقي ، منذ انضمامها إلى الاتحاد السويسري .

ومنها : أن مدينة هامبورغ انحطت إلى درك ميناء من موانىء الدرجة الثـالثة بـل الرابعة ، منذ تنازلت عن استقلالها ، وانضمت إلى الاتحاد الألماني .

إني لا أريـد أن أطيل هـذه السلسلة ، وأقول بـلا تردد ، إن مـا يزعمـه خصوم

الاتحاد في هذا المضمار لا يصح إلا إذا صحت الوقائع التي ذكرتها آنفاً . . بعد أن اختلقتها اختلاقاً ، مخالفاً بذلك ، كل الحقائق الراهنة مخالفة تامة .

ولكن جعبة خصوم الاتحاد مملوءة بسهام مسمومة أخرى ، يحاولون أن يصيبوا بها فكرة الوحدة والاتحاد في الصميم :

إن الاتحاد أو الوحدة ، تضر البلاد العربية لأنها :

(أ) تؤدي إلى توسيع نطاق الإقطاعيات .

(ب) تساعد على ترسيخ أقدام الاستعمار .

(ج) تسبب تفشي الشيوعية في البلاد .

وإليكم البعض من الفقرات التي تسرد هذه المزاعم ، وتوضحها بعبارات صريحة :

« المصلحة العليا تقضي بتوطيد الأوضاع الراهنة .

إن الإفادة الحقة للشعب ـ من حيث ترفية معيشته ، ورفع نفسية أفراده ، وتحسين مؤهلاتهم ، وتوفير المقومات الطبيعية التي تحررهم ـ لا يتسنى شيء منها إلا ضمن الأوضاع الدولية القائمة ».

. . . إن الاتحاد « كل اتحاد » لن يكون له ومنه سوى نتيجة واقعية واحدة ، وهي ازدياد نفوذ عائلة « أياً كانت » في وجه عائلات ، وتكبير دولة على حساب دول .

ونحن نرى أن ذاك الاتحاد ، وكل اتحاد ، سيكون له نتيجة واقعية أخرى ، وهي وحدها التي يجب أن يحسب حسابها : إنها تؤخر الشعوب عن تحقيق مصالحها ، فضلاً عما تنتجه من فسحة لمصالح الاستعمار . . . »

. . . إن مكافحة الشيوعية ، ليست ممكنة في الشرق الأدنى ، إلا إذا بقيت الأوضاع الدولية الراهنة . لأن كل اتحاد أو وحدة ، يؤدي حتماً إلى بسط إقطاعية شديدة ، تكمن فيها المحاذير التي تستدعي الشيوعية وتوابع الشيوعية . . »

إني لم أنقل هذه الفقرات ، لكي أرد عليها ، لأني أعتقد بأنها في غنى عن كل رد وتعليق ؛ إنما نقلتها ، ليرى القراء كيف يستميتون في الدفاع عن الأوضاع القائمة ، وكيف يتخبطون في التماس الوسائل التي تساعد على إبعاد « خطر الاتحاد » عن جميع البلاد العربية .

إنهم يلتمسون الحجج من كل حدب وصوب ، ولا يتورعون في آخر الأمر عن الاستنجاد بـ « بعبع الشيوعية أيضاً » .

إنهم ينتظرون من « حنكة السياسة البريطانية » ـ هذا هو تعبيرهم ـ أن تقدر هذه الحقيقة حق قدرها ، فلا تفتح باباً للشيوعية عن طريق فتح باب الاتحاد بين الأردن والعراق ! .

حديث الإقطاعية

تقحم « العمل » قضية الإقطاعية ، بين أبحاث الوحدة العربية ، لأنها تزعم بأن الوحدة تؤدي حتما إلى توسيع الإقطاعية وتقويتها .

وأما أنا فأؤكد كل التأكيد أن كرهي للإقطاعية ، ليس أقل من كره جماعة « العمل » لها ، وأصرح بأني أقدر المساعي التي تبذل لمحاربة الإقطاعية كل التقدير . ومع هذا ، لا أرى أي مبرر كان لإقحام الإقطاعية بين أبحاث الوحدة العربية .

لأني أعتقد : أن صغر الدولة لا يضمن خلاصها من الاقطاعية ، كما أن كبرها لا يحول دون تأسيس الحكم الشعبي فيها .

ولا أراني في حاجة إلى ذكر الأمثال وإقامة البراهين على صحة قولي هذا . لأن أقرب الحوادث إلينا ـ زمناً ومكاناً ـ مليئة بالأمثلة الحاسمة على هذه القضية .

مصالح الشعب

تدعو العمل في مقالتها الأخيرة إلى الاهتمام بمصالح الشعب ، فتقول :

إن الغاية الأساسية من السياسة إنما هي خدمة مصالح الشعب »

والهدف الأوجب للسعي ، في شرقنا وفي أحوالنا ، هو نهضة الشعب ، في أفراده وفي مجتمعه .

وذلك لا يتسنى إلا باستنباش وتحقيق إمكانات كل منطقة ، وكل نفس ».

إني أوافق على هذه الآراء تمام الموافقة . لأني قضيت حياتي في العمل في هذا السبيل ، ودعوت على الدوام إلى التقدم والنهوض ، كما دعوت غير مرة إلى الثورة والانقلاب ، لتسريع التقدم المنشود .

ولذلك ، إني أحبذ كلّ التحبيذ كل دعوة ، وكل مشروع ، وكل عمل ، يرمي إلى إنهاض الشعب نهضة حقيقية .

غير أني أختلف مع محرر « العمل » كل الاختلاف ، عندما أراه يعقب على العبارات التي ذكرتها آنفاً ، بهذا الزعم الغريب :

« من هنا نرى أن تقسيم البلاد العربية إلى دول يسهل تلك المهمة » .

إن بطلان هذا الزعم واضح كل الوضوح : لأن البلاد العربية مجزأة فعلاً إلى دول ودويلات ، ومع هذا ، لا تزال تحكمها حكومات لا تعمل لمصالح الشعب الحقيقية !

فأرى لزاماً عليّ أن أكرر هنا ما قلته آنفاً عن قضية الإقطاعية : إن مبلغ خدمة الحكومات لمصالح الشعب ورفاهيته لا تتبع كبر الدول أو صغرها . . إنما تتبع نظم الحكم وأجهزة الإدارة القائمة فيها ، من ناحية ، ومبلغ إخلاص القابضين على زمام الحكم والإدارة ـ مع درجة فهمهم لمقتضيات الحكم الصالح والحضارة العصرية ، من ناحية أخرى .

تقول العمل : « إنما الدولة تنساق للتغاضي عن مصالح الشعب والأفراد ، يوم يكون همها الأول تثبيت وحدتها على جيش قوي مثلاً وعلى محالفات أجنبية » .

وأما أنا فأقول : إن الدولة القومية لا تحتاج إلى جيش قوي لتثبيت وحدتها أبداً .

يلوح لي أن « العمل » تخلط هنا بين الدول القومية وبين الإمبراطوريات .

لأن الإمبراطوريات تحكم قوميات عديدة ومتنوعة ، ولذلك تحتاج إلى جيش قوي لتثبيت حكمها على تلك القوميات .

وأما الدولة القومية ، فلا تحكم إلا أمة واحدة ، ولذلك لا تحتاج إلى مثل ذلك الجيش . فإن الوحدة فيها ، تكون طبيعية وطواعية .

إن الملاحظات التي أبدتها « العمل » تخولها ـ منطقياً ـ أن تطلب من دعاة الاتحاد أن يكونوا ـ في الوقت نفسه ـ من دعاة الإصلاح وعمال الإنهاض ، ولكنها لا تخولها قط ـ أن تطلب إليهم أن يكفوا عن العمل في سبيل الاتحاد ، لكي لا يتأخر التقدم والإصلاح .

وهنا ، لا بد لي من التصريح بأنني قلت وكتبت مراراً بأن الفكرة القومية ، يجب

أن تكون مقترنة بالنزعة التقدمية ، ويجب أن تتجرد عن كل أنواع النزعات الرجعية . . .

وأرى من المفيد أن أنقل فيما يلي ، العبارات التي كنت ختمت بها إحدى محاضراتي :

« يجب علينا أن نسلك ـ بدون تأخر وبحزم واندفاع ـ مسالك التجديد في كل ساحة من سوح الحياة المادية والمعنوية والاجتماعية .

التجديد في كل شيء : في اللغة والأدب ، في التربية والأخلاق ، في العلم والفن ، في السياسة والثقافة ، في الزراعة والصناعة والتجارة . . .

التجديد في كل مكان : في البيت والمدرسة ، في القرية والمدينة ، في الشارع والحديقة . . .

التجديد في كل زمان ، وفي كل شيء ، وفي كل مكان . . . يجب أن يكون شعارنا على الدوام »(٨) . .

كبر الدولة وصغرها .

تقول « العمل » في إحدى المقالات :

« إن الدول الكبرى ، خصوصاً تلك التي تتألف من تجميع وحدات ، لا تستطيع المحافظة على كيانها ، إلا بالتضييق على شعوبها وأفرادها . فضلاً عن أنها تستثير حذر جيرانها وريبتهم وعداءهم ، وبالتالي ، فإن جهودها تنصرف إلى تدعيم كيانها كدولة على حساب السلم ، وعلى حساب رفاهية الشعب ، وعلى حساب حريات الأفراد » .

وأما أنا ، فأقول بدون تردد : إن تضييق الدولة على حريات الأفراد أو عدم تضييقها ، وخدمة الدولة لرفاهية الشعب أو عدم خدمتها . . . ليست من الأمور التي تتبع كبر الدولة أو صغرها .

كم من دولة صغيرة تسير على سياسة استغلالية واستبدادية ، وكم من دولة كبيرة تعطي أرقى نماذج الحكم الصالح الذي يخدم رفاهية الشعب ، مع مراعاة حريات الأفراد كل المراعاة .

أعتقد أن « العمل » تخلط هنا أيضاً ، بين مسالك الإمبراطوريات التي تحكم أمماً

---

(٨) ساطع الحصري، آراء وأحاديث في التاريخ والاجتماع (القاهرة: مطبعة الخانجي، ١٩٥١)، ص ١٦

عديدة ، وبين طبائع الدول القومية التي تقوم على رأس أمة واحدة .

وفي الأخير ، أود أن ألفت الأنظار إلى أحد المزاعم الواردة في هذه الفقرات .

تقول العمل : « إن الدول الكبيرة . . . تستثير حذر الجيران وريبتهم وعداءهم »، وتدعونا لذلك ـ ضمناً ـ إلى أن نبقى دولاً صغيرة ، لكي لا نستثير مثل هذا الحذر والريبة والعداء .

ولكني أستغرب كيف فاتها أن ضعف الدول الصغيرة يستثير شهية الدول الكبيرة ، ويغذي أطماعها ، ويغريها على بسط نفوذها وسيطرتها عليها ؟

وكيف فاتها ، أن ما تحتاج إليه البلاد العربية الآن ، ليس عدم إثارة حذر الجيران وعداءهم ، بل هو وضع حد لأطماع الدول الكبرى ، ودفع عدوانها ؟ . . .

الخدمة العسكرية الإلزامية والتربية العامة(*)

لو سألني سائل ما هي أهم الحوادث التي حدثت في السنة الأخيرة في الشرق العربي لأجبت على الفور : هي الشروع في تطبيق قانون الدفاع الوطني في العراق . لأن هذا القانون يستهدف جعلَ الجيش آلة دفاع وطنية تستمد قوتها من جميع طبقات الأمة ، وفقاً لمبدأ « الخدمة العسكرية الإلزامية العامة » عوضاً عن نظام التطوع المأجور .

من المعلوم أن « الخدمة العسكرية الإلزامية » من المبادىء التي أخذت بها جميع الأمم المتمدينة ، وأن هذا المبدأ يقضي بتهيئة جميع أفراد الأمة لخدمة الدفاع عند الاقتضاء ، ويجعل الجيش ممثلاً لقوى الأمة المكنوزة بكل معنى الكلمة .

غير أني لا أود الاسترسال في البحث عن فوائد الخدمة العسكرية العامة من هذه الوجهة ، بل أود أن أحصر بحثي في فوائد هذه الخدمة الإلزامية من وجهة تأثيرها على التربية العامة .

إذا ألقينا نظرة عامة على التطورات الاجتماعية والسياسية التي حدثت في العالم المتمدن خلال القرن الأخير ، وجدنا أن هذه التطورات أوجدت مؤسستين إلزاميتين عامتين : مؤسسة التعليم الإلزامي ، ومؤسسة الخدمة العسكرية الإلزامية .

(*) تألف الجيش العراقي، في بادىء الأمر، على أساس «التطوع»، والحكومة الوطنية تعبت كثيرا لجعل الخدمة العسكرية إلزامية بسبب معارضة الإنكليز، وانخداع بعض الوطنيين بدعايات البريطانيين. والمحاضرة التالية ألقيت بنادي المعلمين في بغداد، عندما شرعت الحكومة في تنفيذ «قانون الدفاع الوطني» الذي جعل الخدمة العسكرية إلزامية لجميع المواطنين.

إن المؤسسة الاجتماعية الأولى تتمثل وتتجلى في المدارس الابتدائية ، وأما المؤسسة الاجتماعية الأخرى فتتمثل وتتجلى في الثكنات العسكرية .

وإذا لاحظنا عمل هاتين المؤسستين من الوجهة الاجتماعية العامة وجدنا بينهما بعض المماثلة : فإن الأولى تأخذ الطفل من عائلته ، وتضمه إلى أترابه ، وتتعهده بالتربية والتعليم لمصلحة أمته ، والثانية تأخذ الشاب من بيئته ، وتضمه إلى أمثاله وتتعهد بتهيئته لخدمة الدفاع عن وطنه .

فعمل المدرسة في الطفل يشبه عمل الثكنة في الشاب ، بهذا الاعتبار ؛ فكل واحدة من هاتين المؤسستين تأخذ الفرد من المجتمع الخاص الذي ينتسب إليه ، وتدخله في مجتمع عام وتتعهده بالتربية والتدريب حسب ما تقتضيه المصلحة العامة . فيمكننا أن نقول : إن النظم الاجتماعية العصرية تحتم على كل فرد من أفراد الأمة أن يدخل كل واحدة من هاتين المؤسستين في دور خاص من أدوار حياته ، فيمر من المدرسة في طفولته ، ومن الثكنة في شبابه .

فيمكننا أن نعتبر الثكنة العسكرية ـ من هذه الوجهة ـ مؤسسة تربوية عامة مثل المدرسة الابتدائية .

مع هذا إذا تعمقنا في المقارنة نجد أن سيطرة الثكنة على حياة الفرد وتأثيرها فيه ، تكون أشد وأقوى من سيطرة المدرسة على حياته وتأثيرها فيه .

لأن المدرسة تأخذ الفرد من بيئته الخاصة وعائلته الأصلية كل يوم لعدد محدود من الساعات فقط ، ثم تعيده إلى بيئته الخاصة وتتركه يعيش وينام في داره ، ويقضي بقية ساعات اليوم مع أهله ، في حين أن الثكنة تحتكر حياة الفرد أكثر من ذلك ، لأنها لا تكتفي بأخذ البعض من ساعات أشغاله من كل يوم ، بل تقضي عليه بالانفصال عن عائلته الأصلية وبيئته الخاصة ، وتحتم عليه أن يعيش مع زملائه في بيئة جديدة ، لمدة طويلة ، مدة تعد بالشهور وقد تبلغ السنين .

ولا حاجة لبيان أن انفصال الشاب من بيئته الخاصة بهذه الصورة ، منكباً على الحياة العسكرية انكباباً كلياً ، مما يؤثر على نفسيته تأثيراً عميقاً .

أولا ، لأن الحياة العسكرية حياة حركة وتعب ، فهي تقوي في الشباب روح الحركة والنشاط ، وتعوده على خشونة العيش وتحمل المشاق ، وتنمي فيه شيم الرجولة والجلد .

ومن جهة أخرى ، أن الحياة العسكرية حياة نظام وانضباط ، تتطلب القيادة من

البعض والانقياد من البعض ، وتعطي للنظام الموقع الأول في كل شيء . فالشاب الذي يدخل الثكنة يضطر إلى أن يعيش عيشة منتظمة ، مهما كان بعيداً عن النظام في حياته الاعتيادية ، ويتشرب بروح الانضباط مهما كان محروماً من روح الانقياد في حياته الخارجية . فالشاب الغني يضطر إلى الائتمار بأوامر الرئيس الذي قد يكون فقيراً . والجندي المستنير يضطر إلى العمل بإيعازات العريف الذي قد يكون جاهلا .

ولا شك في أن كل ذلك يعلم الشاب معنى **الانضباط الاجتماعي** ، ويكسبه السجايا الاجتماعية التي يقتضيها هذا الانضباط فعلا .

فضلا عن أن **الحياة العسكرية حياة تضحية وإيثار** : إذن الجندي يعيش خلال الخدمة العسكرية خارجاً عن دائرة أعماله الأصلية بعيداً عن حياته الذاتية ، حتى إنه يعيش مفترقاً عن جماعاته القريبة الخاصة . إنه كما قلنا في كلمة أخرى ، يترك داره وبلدته وأهله ومهنته ، يترك كل شيء يعود له أو لأسرته ، فيعيش مع جماعة من أبناء وطنه في معسكر مؤلف من أناس آتين من مدن مختلفة ، ومن أسر وطبقات متنوعة ، ومن مذاهب ومهن شتى ، إنه يعيش بين جميع هؤلاء خاضعاً لنظام عام يشمل الجميع ، يعيش هناك عاملا لغاية لا تعود إلى شخصه ، ولا تنحصر في أسرته ، حتى إنها لا تتمركز في بلدته ، بل لغاية أسمى من كل ذلك : لغاية تعود إلى وطنه وتشمل أمته ، لغاية تتوخى حياة الوطن وسعادة الأمة .

ولا حاجة لبيان أن ظروف هذه الحياة تؤثر تأثيراً عميقاً في نفسية الشباب ، وتقوي فيها الخصال الاجتماعية بمقياس واسع .

ويمكننا أن نقول بهذا الاعتبار : إن الثكنات العسكرية بمثابة مدارس اجتماعية تعمل على تخليص الفرد من الأنانية وتعويده الإيثار ، وتجعله يشعر بوجود الغير ، والوطن والأمة شعوراً واضحاً ، وتعوده التضحية الحقيقية على اختلاف أنواعها ، من تضحية الراحة إلى تضحية الدم والنفس في سبيل الأمة والوطن .

من المعلوم أن الإنسان مدني بالطبع كما قال الفلاسفة منذ القرون القديمة ، ومخلوق اجتماعي كما يقول علماء الاجتماع الآن . فإنه لا يستطيع أن يعيش بمفرده ، بل يعيش دائماً مندمجاً في جماعة من أبناء نوعه . غير أن درجة هذه الاجتماعية وقوة هذا الشعور الاجتماعي لا تتساوى عند جميع الأفراد : فقد تكون قوية عند البعض وضعيفة عند الآخرين ، والتربية الاجتماعية تستهدف تقوية الروح الاجتماعية عند الأفراد . وأهم وسائل هذه التربية هي العيشة الاجتماعية والعمل الاجتماعي . وبهذا الاعتبار نستطيع أن نقول : إن تعميم الحياة العسكرية بين جميع الشبان ـ عن طريق خدمة العلم الإلزامية ـ من أهم الوسائل لنشر هذه التربية وتوحيد اتجاهاتها .

وقد انتبه بعض المفكرين إلى أهمية الخدمة العسكرية من هذه الوجهة في البلاد الغربية منذ بدء الأخذ بها ، غير أن أجلى آثار هذا الانتباه تجلى بعد الحرب العالمية في الخطة التي انتهجتها الأمة البلغارية : فمن المعلوم أن الحلفاء بعد انتصارهم على الدول المركزية فرضوا على الدولة البلغارية معاهدة « نويي » وحتّموا عليها إلغاء نظام التجنيد . فالدولة البلغارية خضعت لأحكام هذه المعاهدة ، غير أن مفكريها شعروا بأن ضرر ذلك سوف لا ينحصر في حرمانهم من جيش الدفاع ، بل سيؤدي إلى حرمانهم من التربية الاجتماعية التي كان يحصل عليها شبابهم خلال الخدمة العسكرية ؛ فقد استسلموا إلى الحرمان من الجيش ، غير أنهم لم يشاءوا أن يستسلموا إلى حرمان شبابهم من تلك التربية . لأنهم شعروا بوجه خاص أن هذا الحرمان قد يكون قتّالاً بالنسبة إلى الأمة البلغارية ، لأنه ما كان قد مضى بعد أكثر من أربعين عاماً على استقلالهم القسمي ، وعشرة أعوام على استقلالهم التام . ولذلك بحثوا ملياً في الأمر وأحدثوا آخر الأمر نظام الخدمة المدنية الإلزامية : حتموا على كل شاب بلغ العشرين من العمر ، أن ينفصل عن داره ثمانية أشهر ، يضع نفسه وعمله في خلالها تحت تصرف الدولة للقيام بالخدمات المدنية . إنهم استفادوا من « كتائب العمل » التي أوجدوها بهذه الصورة في إنجاز الكثير من المشاريع العمرانية ، غير أن غايتهم الأصلية ومنفعتهم القصوى منها كانت في إدامة روح الاجتماع والتضحية والانضباط في نفوس الشباب .

قارنت ، في بداية حديثي هنا ، بين المدرسة والثكنة ، وأظهرت بعضاً من أوجه الشبه والمباينة بينهما . والآن أود أن أعود إلى تلك المقارنة مرة ثانية : إن التعليم الابتدائي الإلزامي يتناول الأطفال ، والخدمة العسكرية الإلزامية توجه وجهها نحو الشبان ؛ فالأول يؤثر في نفسية الأطفال ، والثانية تؤثر في نفسية الشبان .

وقد أخذ المفكرون والعلماء يهتمون بسن الشباب اهتماماً عظيماً ، حتى لقد ظهر بينهم من يقول : إن سني التربية الأخلاقية الحقيقية ليست سن الطفولة ، بل هي دور الشباب . فإن كثيراً من الغرائز النفسية لا يظهر إلا بعد المراهقة ؛ فالتربية الخلقية التي يمكن أن تعطى في الطفولة قد تندثر تحت سيل الغرائز التي تظهر بعد المراهقة . لقد اعتاد الناس أن يقولوا دوماً : « التعليم في الصغر كالنقش في الحجر »، ولكن هل يجوز لنا أن نقول ذلك ، بدون قيد ولا شرط ؟ إن الإنسان ليس مخلوقاً جامداً مثل الحجر ، فلا يجوز تشبيه تعليمه بالنقش في الحجر . فإذا أردنا أن نشبه التعليم بالنقش وجب أن نشبهه بالنقش في الشجر ، على الأقل ، لا في الحجر . وكلنا يعلم أن ما ينقش على الشجر لا يبقى على حاله عند النمو بوجه من الوجوه ، فضلاً عن البون الشاسع الموجود بين التعليم والنقش .

وعلى كل حال نستطيع أن نقول بدون تردد : إن سني الشباب تحتاج إلى التعهد بالتربية بقدر سني الطفولة إذا لم يكن أكثر منها . إن هذه الحقيقة أخذت تسيطر على أعمال الدول بمقياس واسع ، فالشباب أصبح موضع اهتمام الجميع .

لقد اعتاد المفكرون أن يسموا القرن الذي نعيش فيه باسم « **عصر الطفل** » حسب تنبؤات الكاتبة السويدية الشهيرة **أللن كي** . غير أن بعض المفكرين أخذوا يقولون بأن الحضارة القادمة ستكون حضارة الشباب . . .

وعلى كل حال يجب أن ينظر إلى عمل الخدمة العسكرية في التربية العامة كمتمم لعمل التعليم الإلزامي . ولذلك يجب أن تؤسس صلات وثيقة بين المدرسة والثكنة . فعلى المدرسة أن تهيء الأطفال إلى خدمتهم العسكرية المستقبلة ، وعلى الثكنات أن تعمل لإتمام مفعول دراستهم السابقة .

وقد سلكت الأمم المختلفة ، لضمان هذا التعاون بين المدرسة والثكنة ، طرائق متنوعة ، لا أود أن أسترسل في تعدادها الآن .

غير أني أود أن أشير بوجه خاص إلى أهمية هذه المسائل بالنسبة إلينا :

قلنا إن الخدمة العسكرية العامة من أهم الوسائط التي تفيد التربية الاجتماعية ، وتزيد في روح التماسك والانضباط بين أفراد الأمة . ولا أراني في حاجة إلى التدليل بأن حاجتنا نحن إلى كل ذلك أقوى بكثير من حاجة الأمم الأخرى . فإن روح الفردانية قوية عندنا بعكس روح الاجتماعية التي لا تزال ضعيفة في نفوسنا . وربما كان ذلك متأتياً من الحوادث التاريخية التي أخرت تكتلنا واتحادنا وتكوننا كأمة متماسكة متلاصقة .

فإذا كانت الخدمة العسكرية العامة أفادت التربية الاجتماعية لدى جميع الأمم ، فلا شك أن فائدتها لنا ستكون أكبر من جميعها بدرجات .

بين القديم والجديد(*)

- ١ -

إن المفاضلة بين القديم والجديد ، وبتعبير أدق : الموازنة بين روح المحافظة ونزعة التجديد ، من أهم الأمور التي شغلت أذهان رجال الفكر والعمل في جميع أنحاء العالم المتمدن ، في مختلف أدوار التاريخ .

فإننا لاحظنا سلوك الناس تجاه مسألة « القديم والجديد » ووجدنا أن بعضهم يكره القديم ، ويحب الجديد، ويدعو إلى التجديد ؛ في حين أن بعضهم بعكس ذلك يتمسك بالقديم ، وينفر من الجديد ، ويدعو إلى إبقاء ما كان على ما كان .

ويغالي بعض المجددين في نزعتهم التجديدية مغالاة شديدة : فيستنكرون كل ما هو قديم استنكاراً مطلقاً ، ويدعون إلى « قطيعة الماضي » قطيعة تامة .

كما يغالي بعض المحافظين في حب القديم مغالاة شديدة: فإنهم لا يكفتون بالتحذير من الجديد ، وبالدعوة إلى إبقاء ما كان على ما كان ، بل يقولون علاوة على ذلك ، بوجوب العودة إلى الماضي ، ويدعون إلى إحياء القديم المهجور أيضاً .

وإذا تتبعنا تواريخ الأمم ، وجدنا أن في بعض الأدوار من التاريخ ، تتغلب « روح المحافظة على نزعة التجديد »: فيكتسب القديم شيئاً من القداسة ، ويصبح التجديد نوعاً من الكفر . ولا يكتفي الناس في تلك الأدوار باستهجان الحركات التجديدية ، بل إنهم يقاومونها بكل مالديهم من قوة ، ويوصلون الأمر أحياناً إلى درجة

(*) الحصري، آراء وأحاديث في التاريخ والاجتماع، «المقدمة».

اعتبارها من الجرائم التي تستوجب العقاب الصارم . ولهذا يطلبون معاقبة كل من يقدم عليها ، أو يدعو إليها ، أو يقول بها .

في حين أننا نجد في بعض الأدوار من التاريخ ، تتغلب نزعة التجديد على روح المحافظة : عندئذ يفقد القديم كل ما كان له من اعتبار ، بل يصبح مكروهاً ومنفراً ، وتعتبر روح المحافظة من الأمور الشائنة التي تسيء إلى سمعة الإنسان ، ويتهم كل من يتوجه إلى القديم بالرجعية والتأخر والانحطاط .

غير أننا نستطيع أن نقول : إن هاتين النزعتين كثيراً ما تعيشان جنباً إلى جنب ؛ وقلما تزول إحداهما من النفوس زوالاً تاماً في دور من أدوار التاريخ في حياة أمة من الأمم . إنما الغلبة تكون للنزعة الأولى في بعض الظروف ، وللنزعة الثانية في بعض الظروف الأخرى .

وتظهر آثار هاتين النزعتين المتخالفتين ، في شتى شؤون الحياة الاجتماعية : من مختلف نواحي الحياة الفكرية إلى شتى مظاهر الحياة الدينية والسياسية والعائلية ، ومن مختلف أساليب الفكر والحس ، إلى شتى ميادين الصناعة ، والزراعة ، والطب ، والعلوم والآداب والفلسفة . . . كل شيء قد ينال حظاً من روح المحافظة أو من نزعة التجديد .

ومما يجب الانتباه إليه في هذا الصدد أن غلبة إحدى هاتين النزعتين على الأخرى ، لا تتم في جميع الميادين مرة واحدة وعلى حد سواء ، بل كثيراً ما يحدث أن نزعة التجديد تتغلب على روح المحافظة في بعض الميادين ، في حين أن روح المحافظة تبقى السائدة عليها في الميادين الأخرى .

مثلا ، من المعلوم أن الإنكليز من أشد الأمم محافظة على التقاليد القديمة في الأمور الشكلية ، ولكنهم من أكثر الأمم اندفاعاً نحو التجديد في الحياة الاقتصادية . في حين أن أكثر الأمم الشرقية ـ بعكس ذلك ـ تسترسل في تقليد مظاهر الحياة الغربية ، ولكنها تبقى بعيدة عن مسايرة روح العصر في طراز التفكير والعمل ، وفي سائر نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

ومن المعلوم أن روح المحافظة في أوروبا كانت وصلت إلى أوج قوتها في القرون الوسطى ، حيث كان كل شيء تقريباً استقر على شكل معين ، لم يتبدل منذ عدة أجيال ؛ حتى الأعمال الزراعية والصناعية ، كانت قد تقررت على قواعد ثابتة ، لا يسوغ لأحد أن يخالفها أو أن يغير شيئاً منها ؛ وحتى التفكير كان أخذ يسير سيراً رتيبا ، لا مجال فيه لأدنى تغيير وتجديد . وقد أحيطت الكتب القديمة بأجمعها بهالة من التمجيد والتقديس ،

واعتبرت الكتب المذكورة المصدر الأصلي لكل علم ، والمرجع الأول والأخير لكل قضية ؛ وصار الدرس والبحث والتفكير لا يعني شيئاً غير فهم الكتب القديمة ، والاستنباط من الكتب القديمة ، والبحث في الكتب القديمة ، وشرح معاني الكتب القديمة ، وتفسير عبارات الكتب القديمة .

ولكن الأمور تغيرت منذ تلك العصور تغيراً كلياً : وقد فقدت روح المحافظة قوتها شيئاً فشيئاً ، وأخذت نزعة التجديد تتغلغل في النفوس ، وتتصل بشتى نواحي الحياة تدريجياً ، إلى أن صارت تشمل جميع مظاهر الحياة تقريباً .

والآن ، قد وصل العالم المتمدن إلى دور أصبحت فيه نزعة التجديد مسيطرة على جميع مظاهر الحياة . وصارت كل الأمور تتطور بصورة مستمرة وبسرعة هائلة ، لم يسجل التاريخ لها مثيلاً في حياة أية أمة من الأمم ، وفي أي دور من أدوار الماضي القريب والبعيد . أصبح كل شيء يتجدد ويتطور بسرعة هائلة ، تجعل هذه الأطوار شبيهة بالانقلابات الثورية التي تجرف كل شيء فلا تترك شيئاً على حالته القديمة .

وأما نحن فقد بقينا محافظين على معظم أحوالنا القديمة ؛ ولم نساير هذا التطور السريع الذي أخذ يجرف العالم جرفاً . ولا نغالي إذا قلنا إننا وقفنا أمام هذه السيول الجارفة حائرين ، مترددين ومتخالفين :

ففريق منا يدعو إلى الإسراع في التجديد دون قيد وشرط ، حتى إنه يقول بوجوب نبذ كل ما هو قديم بدون استثناء .

وفريق يعتقد بإفلاس الحضارة الغربية ؛ ويدعو إلى الاحتفاظ بتراث الشرق ؛ وعدم التفريط به « في سبيل هذه الحضارة المزيفة » .

وفريق يقف موقفاً بين بين ، ويحاول أن يعين الأمور التي يجب التجديد فيها والأمور التي يجب سلوك مسلك المحافظة في شأنها .

فماذا يجب أن يكون موقفنا من هذه القضايا ؟ ماذا يجب أن يكون موقف الجيل الجديد في البلاد العربية من قضايا « القديم والجديد » ومن سياسة « المحافظة والتجديد » ؟

- ٢ -

إن أولى الحقائق التي يتوصل إليها الباحث عندما ينعم النظر في قضية « القديم والحديث » ، هو : إنهما عنصران هامان من عناصر الحياة . وهما متلازمان وضروريان

لبقاء الحياة الجثمانية والنفسية والاجتماعية بوجه عام .

فلننظر أولاً في تأثير كل من القديم والحديث في الحياة الجثمانية :

من المعلوم أن أهم الأوصاف التي تميز الأحياء من الجمادات هي صفة « التجديد المستمر ».

فإن الخلايا التي تؤلف البدن ـ في جميع الكائنات الحية ـ تتغير وتتجدد على الدوام ، كما أن المواد التي تتركب منها كل واحدة من هذه الخلايا أيضاً تتغير وتتجدد بدون انقطاع .

ولا حاجة إلى القول أن مفهوم « التجدد »، يفيد « حدوث شيء جديد » من حيث الأساس ؛ ولكنه يتضمن في الوقت نفسه « بقاء شيء قديم » أيضاً . لأن « التجدد » يختلف عن « التغير المطلق »، ويعني « تغير العناصر المكونة » مع بقاء الهيئة الأصلية واستمرار البناء القديم .

فنستطيع أن نقول ـ لذلك ـ إن « القديم والحديث » عنصران لا ينفصلان في « الحياة الجثمانية ».

افرضوا أن عضوية من العضويات أخذت تتغير في موادها المركبة ، دون أن تحتفظ بهيئتها الأصلية وبنائها القديم . وتصوروا ماذا سيكون مصير تلك العضوية : لا شك في أن هذا المصير ، لن يكون سوى فقدان الحياة ، والانحلال والفناء .

وافرضوا ـ بعكس ذلك ـ أن عضوية من العضويات حرمت بغتة من حركة التجدد والتغير ، وحافظت ـ في الوقت نفسه ـ على هيئتها الأصلية وبنائها القديم ؛ وتصوروا ماذا سيكون مآل تلك العضوية : لا شك في أنها ستتحول إلى مومياء فقدت الحياة ، ودخلت في عداد الجمادات والمستحدثات .

يظهر من ذلك ، أن لكل من القديم والحديث مهمة خاصة في الحياة .

ونستطيع أن نقول ، إن الحياة تقوم على نوع من التوازن بين القديم والحديث ، وهي تعني : قيام عناصر جديدة مقام العناصر القديمة ، مع بقاء الهيئة الأصلية والبناء القديم .

ومما يلفت النظر : أن النسبة بين القديم والحديث ، لا تبقى على وتيرة واحدة في جميع أعضاء البدن وفي جميع أدوار الحياة .

فإن سن الشباب ، هو الدور الذي تبلغ فيه حركة التجدد أقصى سرعتها وأوج

نشاطها . وأما سن الشيخوخة ، فهو الدور الذي تخف وتتضاءل فيه حركة التجديد ، وتزداد خلاله في البدن المواد القديمة التي تبقى خارجة عن نطاق هذه الحركة .

كما أن هذه الحركة تخفّ وتتضاءل في بعض أعضاء البدن قبل غيرها ؛ والمواد التي تبقى خارجة عن تيار التجديد ، تتراكم في تلك الأعضاء أكثر مما تتراكم في غيرها .

والشيخوخة إنما تتأتى من تراكم هذه الرواسب الجامدة ، وتضاؤل حركات التجديد في مختلف أعضاء البدن .

ويظهر من كل ذلك : أن الحياة الجثمانية ، تقوم على عنصر التجديد والمحافظة في وقت واحد . ولكنها تتمثل في عنصر التجديد أكثر مما تتمثل في عنصر المحافظة بوجه عام .

إن ما قلناه آنفاً عن الحياة المادية ـ الحياة الجثمانية ـ ينطبق على الحياة النفسية أيضاً :

فإن الحياة النفسية أيضاً مزيج من القديم والحديث ؛ لا القديم يكفي لها ، ولا الحديث يغني عن القديم فيها . بل إن كليهما ضروريّ للحياة النفسية ضرورة قاطعة .

افرضوا أن شخصاً من الأشخاص البشرية ، تجرد عن كل ما هو قديم ، وفقد كل ما كان له من العناصر التي تمتّ بصلة إلى الماضي ؛ وتصوروا ماذا ستكون حياته النفسية في هذه الحالة : لا شك في أنه سيفقد الإدراك والفهم والتفكير مرة واحدة . لأن الإدراك لا يتم إلا بتلاحق الإحساسات الجديدة مع القديمة ، والفهم لا يتيسر إلا بإدخال المفهوم الجديد بين المعلومات القديمة ، والتفكير لا يقوم إلا على أساس الانتقال من المعلوم إلى المجهول ، وذلك لا يتم إلا بتنظيم المعلومات السابقة على أشكال جديدة ، وتحليلها وتركيبها على أنماط وصور مختلفة ، كلها حديثة . إنّ الحرمان من الذكريات القديمة ، لا بد من أن يؤدي إلى الحرمان من كل هذه الصفات العقلية ، ولا بد من أن يستوجب توقف وانقطاع جميع هذه الأفاعيل النفسية .

وافرضوا ـ بعكس ذلك ـ أن شخصاً من الأشخاص انقطع بغتة عن كل جديد ، وأصبح لا يملك في ذهنه غير ذكريات قديمة ، حتى إنه فقد قابلية تركيب هذه الذكريات بأشكال جديدة ؛ وتصوروا ماذا ستكون حياته النفسية في هذه الحالة : لا شك في أن هذه الحياة ستتلاشى حالاً ، فلن يعمل الشخص إلا ما كان تهيأ له قبلاً ، مثل المكائن الاوتوماتية التي لا تعرف شيئاً من الجديد أبداً .

يظهر من ذلك : أن لكل من القديم والجديد مهمة خاصة ودوراً خاصاً في الحياة النفسية ؛ وهذه الحياة لا يمكن أن تدوم وتترعرع دون أن تستند إلى كليهما في وقت واحد .

ونستطيع أن نقول بكل تأكيد : إن حوادث الماضي وفعاله ، لو لم تترك أثراً في النفس ، لما استطاع الإنسان أن يرتقي إلى مرتبة « العقل العالي » التي وصل إليها ، ولبقي محروماً من قابليات الحكم والفهم والتفكير والإبداع حرماناً مطلقاً .

إن القديم هو الذي يفسح المجال لقيام الحديث ، والمكتسبات الماضية هي التي تمكن الذهن والخيال من الإبداع والاختراع ؛ كما أن الجديد هو الذي ينفخ الحياة في القديم ، ويورثه القوة والفاعلية ؛ وروح التجديد ، هي التي تبني من « الأشياء القديمة » المباني الجديدة ، وتكسب تلك الأشياء الفائدة والقيمة .

القديم وحده جمود وموت ، والحديث وحده عجز وحرمان ؛ وأما الحياة النفسية الواعية ، فما هي إلا نتيجة التمازج والتفاعل بين القديم والحديث .

- ٣ -

إن الحياة الاجتماعية ، لا تخلو من الشبه بالحياة النفسية بهذا الاعتبار .

فإن هذه الحياة أيضاً تقوم على تمازج القديم مع الحديث وتفاعله على الدوام .

لأن الروابط الاجتماعية التي تربط أفراد المجتمع بعضها ببعض ـ من اللغة إلى التقاليد والعادات وسائر المؤسسات المادية والمعنوية ـ كلها من بقايا الماضي ، ومن مواريث الأجيال القديمة .

إن كل جيل من الأجيال المتتالية في المجتمعات البشرية يرث من الأجيال التي سبقته مجموعة كبيرة من العنعنات والمعلومات والخبرات ، والمهارات ، ثم يضيف إليها ما يستطيع إضافته بجهوده الجديدة ؛ وفي الأخير ، يوصلها ـ مع هذه الإضافات ـ إلى الجيل الذي يأتي بعده . إن الحضارة البشرية لا تقوم ولا تتقدم إلا على هذا الأساس ، وعلى هذه الوتيرة . فلو لم يرث الجيل الجديد ، تلك الثروة المادية والمعنوية القديمة المتراكمة ، لما استطاع أن يعيش عيشة تختلف عن عيشة الوحوش والبهائم . ولكن لو اكتفى الجيل الجديد ، بما توارثه عن أجداده ، دون أن يكيفها حسب ما تقتضيه الظروف الجديدة ، ودون أن يضيف إليها شيئاً جديداً ، لتوقف المجتمع عن التقدم ، فجمد في مكانه ، ولأصبحت حضارته جامدة متحجرة ، لا تأخذ أي حظ من التطور المبدع ، فلا تستطيع أن تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام .

هذا ما حدث وما يحدث في الأقوام البدائية ، التي تعيش على هامش الحضارة عيشة ميكانيكية ، لا تبديل فيها ولا تجديد .

ولا حاجة إلى القول أن أمثال هذه الأقوام تتعرض إلى الفناء والاضمحلال ، عندما تصطدم بجماعات جديدة ، مسلحة بأسلحة حديثة ، عاملة بأساليب جديدة .

إن هذا الركود والجمود ، قد يأتي بعد تقدم كبير ناتج عن تجدد سابق طويل . ولكن هذه المجتمعات الجامدة أيضاً لا تستطيع أن تصمد أمام هجمات المجتمعات الناهضة ومنافساتها ، مهما كانت متقدمة عليها بتاريخها ، ومهما كانت متفوقة عليها بعدد أفرادها .

إن تاريخ الصين من أبلغ الشواهد على ما نقول : من المعلوم أن الصينيين كانوا قد تقدموا تقدماً كبيراً في شتى نواحي الحياة الفكرية والاجتماعية ، وكانوا قد سبقوا جميع الأمم الغربية في هذا المضمار . غير أنهم انقطعوا بعد ذلك عن التجدد والتقدم ، وجمدوا في مكانهم ، في المرتبة العالية التي كانوا قد وصلوا إليها قبل غيرهم . ولذلك لم يستطيعوا أن يقاوموا ـ فيما بعد ـ هجمات شرذمة صغيرة من الجماعات الأوروبية المتجددة ، فاضطروا إلى الاستسلام إليها ، والرضوخ لمشيئاتها ، بالرغم من تفوقهم العددي الهائل على تلك الشراذم الصغيرة . والصين لم تتقوَّ وتصبح قادرة على مقاومة الاحتلال الأجنبي ، إلا بعد ما أقلعت عن الجمود ، وعدلت عن الاعتداد بالماضي ، فأخذت تقتبس أساليب الحضارة الحديثة ، ودخلت في تيار التجديد العالمي المعلوم .

ويظهر من ذلك بكل وضوح : أن القديم والحديث عنصران ضروريان لقيام المجتمع وتقدمه .

وهنا لا بد لي من أن أشير إلى قضية هامة ، وهي قضية التوازن بين القديم والحديث .

إن هذا التوازن يختل أحياناً ، من جرّاء توجه الأمور نحو الحديث أكثر من توجهها نحو القديم ، أو بعكس ذلك ، توجه الأمور نحو القديم أكثر من توجهها نحو الحديث .

فنجد أحياناً أن تيار التجديد يكتسب قوة كبيرة ، ويصرف الأذهان عن القديم ؛ وقد يصل إهمال القديم ـ بهذه الصورة ـ إلى درجة تصبح معها مقومات الأمة وكيانها ، معرّضة إلى خطر التضعضع والاضمحلال . فيترتب على مفكري الأمة عندئذ ، أن ينبهوا الأذهان إلى هذا الخطر ، ويدعوا الناس إلى زيادة الاهتمام بالقديم .

وقد يحدث أحياناً عكس ذلك تماماً : إن روح المحافظة تتقوى إلى درجة كبيرة ، فتصرف الأذهان عن الالتفاف إلى حركات التجديد ؛ فتصبح الأمة معرضة إلى خطر الجمود والتأخر . فيترتب على المفكرين عندئذ أن ينبهوا الأذهان إلى هذا الخطر ، وأن يقوموا بدعاية قوية جداً ، لحمل الجيل الجديد على الثورة ضد القديم ، وإبعاد الناس عن مهاوي الركود والجمود ، ودفعهم نحو سبيل التقدم والتجديد .

ولست في حاجة إلى القول بأننا الآن في وضع يشبه هذا الوضع الأخير :

لقد تأخرنا كثيراً جداً عن مسير قافلة الحضارة العصرية . وجمدنا على أساليب بالية ، في معظم مناحي حياتنا الفكرية والأدبية والاجتماعية . فأصبح من الواجب علينا أن نثور على هذا الركود والجمود ، وأن نسارع إلى سلوك سبل التجديد ، وأن نسير في هذه السبل مسرعين ومهرولين ، لنستطيع أن نتلافى ما فاتنا ، من الزمن في هذا العصر الذي امتاز بوجه خاص ، بسرعة التطور والتجدد الخارقة .

- ٤ -

يوجد بيننا عدد غير قليل من الشبان والكهول الذين يتخوفون من الإسراع في هذا السبيل ، ويقولون بوجوب السير على « سنة التدريج » في أوامر التجديد . وهؤلاء كثيراً ما يتذرعون بنظرية التطور لدعم رأيهم وتبرير موقفهم من هذه القضية .

لا شك في أن نظرية التطور كانت من أهم النظريات التي أوجدت أخطر الانقلابات الفكرية في النصف الأخير من القرن الأخير ، والتي غيرت نظر الإنسان إلى الكون تغييراً أساسياً .

كل شيء يتطور في الكون ، في الأرض وفي السماء ، وفي عالم الجماد وفي عالم الأحياء . . كل شيء يتطور بالتدريج ، بفعل عوامل طبيعية ، قد تبدو في الوهلة الأولى ضئيلة . والتطورات التي تحدث بهذه الصورة ، قد تكون في بادىء الأمر تافهة ، غير أنها عندما تتوالى وتتلاحق تؤدي تدريجياً إلى نتائج كبيرة وخطيرة .

وهذه النظرية التي نشأت عن أبحاث داروين في « أصل الأنواع » الحيوانية والنباتية ، ما كانت تهدف في بادىء الأمر إلى شيء غير تفسير وتعليل كيفية نشوء هذه الأنواع . غير أنها لم تلبث أن انتقلت إلى ميادين الفلسفة على يد « هربرت سبنسر »، وقد أخذت تؤثر في شتى نواحي التفكير البشري تأثيراً عميقاً . « والفلسفة التطورية » التي نشأت بهذه الصورة أخذت تتوسع وتترعرع بسرعة، وصارت تغزو ميادين الأخلاق

والتاريخ والأدب واللغة والاجتماع . . وفي الأخير قد تسللت إلى ميادين العمل والسياسة أيضاً .

وبعض المفكرين أخذوا من هذه النظرية فكرة « التدريج » وحدها ، وصاروا يستعملونها لتبرير نرعة المحافظة ، ولشجب روح الثورة والانقلاب في الحياة الاجتماعية .

إن قرب الكلمة التي تعبر عن مفهوم « التطور » في اللغات الأوروبية Evolution من الكلمة التي تدل على الثورة والانقلاب Révolution في اللغات المذكورة قد ساعد كثيراً على تقوية هذا الاتجاه الفكري ؛ وصارت كلمتا التطور والانقلاب تذكران معاً ، للدلالة على طريقتين متعاكستين ، في أمور التجديد والإصلاح .

فلنفكر إذن ، ما هي قيمة نظرية التطور ، في تأييد وتبرير سياسة الإبطاء والتدريج في الحياة الاجتماعية ؟

أولاً : يجب أن نلاحظ أن قياس الحوادث الاجتماعية على الحوادث الطبيعية على الإطلاق ، والزعم بأن ما يصح في إحداها يصح في الأخرى أيضاً في كل الأحيان ، مما لا يستند على أساس علمي صحيح أبداً . فإن عالم الاجتماع يختلف عن عالم الحياة اختلافاً كبيراً ، فالنظريات التي تستنبط من دراسة الحوادث الحياتية والطبيعية لا يجوز أن تعتبر شاملة للحياة الاجتماعية أيضاً .

وفضلا عن ذلك ، يجب أن نلاحظ في الوقت نفسه أن الأبحاث والتجارب التي قام بها جماعة من علماء الحيوان والنبات أنفسهم قد زعزعت فكرة التدرج التي كانت تتضمنها نظرية التطور في شكلها الأول ؛ لأنه قد ثبت ببراهين قاطعة منذ تجارب « دوفريس » المشهورة ، أن التطور في الحيوانات والنباتات قد يحدث فجأة ، وأن بعض النوعيات منها قد تظهر وتتولد وهلة ، دون أي تدرج كان .

ونستطيع أن نقول لذلك : إنه قد أصبح من العبث تماماً ، الاستناد إلى نظرية « التدرج » لتحديد خطط الإصلاح والتجديد في الحياة الاجتماعية .

هذا ، وكثيراً ما يتذرع دعاة « التدرج في التجديد » في دعاياتهم هذه بكلمة قالها أحد علماء الطبيعة المشهورين ، قبل مدة تزيد على قرن ونصف قرن :

« الطبيعة لا تقفز » La Nature Ne Fait Pas Des Sauts إنهم كثيراً ما يحورون هذه الكلمة إلى شكل آخر فيقولون « الطفرة محال ! » .

غير أن هذه الكلمة حتى في شكلها الأصلي ، لا تعبر عن حقيقة مطلقة ، فإنها

إذا صحت في بعض الحوادث الطبيعية ، فلا تصح في بعض الأخرى .

إن ثورات البراكين وحدها تبرهن على ذلك برهنة قطعية . فضلاً عن ذلك ، كثيراً ما لاحظ علماء الفلك أن بعض النجوم تتوهج بغتة ، مما يدل على حدوث تطورات خطيرة جداً في تركيبها . فلا يجوز لنا قط أن نقول إن الطبيعة لا تعرف الطفرات والانقلابات الفجائية أبداً .

ومع هذا ، ولو تساهلنا في الأمر ، وسلمنا جدلاً بأن الطبيعة لا تطفر أبداً ، فإن ذلك لا يمنعنا من القول : بأنها لا تسير سيراً وئيداً على الدوام ، بل إنها كثيراً ما تهرول هرولة .

ولهذا السبب ، كلما أسمع أحدهم يقول : « الطبيعة لا تطفر أبداً »؛ أعقب على ذلك قائلاً : « ولكنها تستطيع أن تهرول كثيراً ».

ولا أراني في حاجة إلى القول : إن الهرولة أهم بكثير من الطفرة في هذا الميدان ؛ لأنها تتألف في حقيقة الأمر من سلسلة قفزات وطفرات .

- ٥ -

وقبل أن أختم حديثي عن « القديم والجديد »، أود أن ألفت أنظار القائلين بوجوب « التدرج في التجديد » إلى الحقائق التالية :

إن سير الحضارة العالمية لم يعد سيراً عادياً وئيداً ؛ بل إنه أصبح سيراً سريعاً جداً ، لا يختلف عن الهرولة كثيراً .

وإذا كانت الأمم التي تتقدم القافلة أخذت تسير بهذه الصورة بسرعة هائلة ، أفلا يترتب على الأمم التي تأخرت عنها في هذا المضمار ، أن تسير بسرعة أعظم من ذلك أيضاً ، لتستطيع اللحاق بالقافلة التي كانت قد سبقتها كثيراً ؟

هذا ، ويجب علينا أن نعرف حق المعرفة ، أننا نعيش الآن في عصر أصبح فيه « التوقف » لا يؤدي إلى « التأخر » فحسب ؛ بل يعرّض الواقفين إلى « الاضمحلال » أيضاً . لأن الحضارة العصرية أخذت تطغى وتستولي على جميع أنحاء العالم ؛ وتسعى وراء استغلال جميع موارد الأرض . فصارت مطامح الدول القوية تشمل جميع أنحاء الكرة الأرضية . حتى أن الصحاري القفراء الخالية والأقطار القطبية المتجمدة ، مع كل ما فوقها من الأجواء العالية ، وكل ما تحتها من الطبقات العميقة ، أخذت تدخل في نطاق نشاط تلك الدول ، بصور شتى .

فأصبح من المستحيل على أية ناحية من نواحي الكرة الأرضية أن تبقى زمناً طويلا على حالتها القديمة . . وغدا من المستحيل على أية أمة من أمم العالم أن تحافظ على كيانها ، دون أن تتسلح ـ مادة ومعنى ـ بأسلحة الحياة العصرية .

هذه حقيقة ، يجب علينا أن ندركها تمام الإدراك ، ونؤمن بها أصدق الإيمان ، وأن نضعها نصب أعيننا على الدوام ، لنعمل على هديها بدون تأخر ، وبحزم واندفاع .

يجب علينا أن نسلك ، بدون تأخر وبحزم واندفاع ، مسالك التجديد في كل ساحة من سوح الحياة المادية والمعنوية والاجتماعية .

التجديد في كل شيء : في اللغة والأدب ، في التربية والأخلاق ، في العلم والفن ، في السياسة والثقافة ، في الزراعة والصناعة والتجارة .

التجديد في كل مكان : في البيت والمدرسة ، في القرية والمدينة ، في الشارع والحديقة .

التجديد في كل زمان ، وفي كل شيء ، وفي كل مكان . . يجب أن يكون شعارنا العام .

رقم الايداع ٧١٤٣ / ٨٥
الترقيم الدولى ١ ـ ٤٤٢٠٠٢٤ ـ ٩٧٧ ISBN

دار عربى للطباعة والنشر
ل الاول ـ امبابه
الجيزة

ابو خلدون ساطع الحصري

- ولـد في صنعاء اليمن عام ١٨٧٩ . وهو من عائلة عربية اصلها من الحجاز وقدمت الى حلب في القرن التاسع الهجري
- عمل في السلك الاداري العثماني في البلقان حيث درس على الطبيعة نشوء القوميات البلقانية قبل الحرب العالمية الاولى
- التحق بالملك فيصل الاول واصبح وزيراً للمعارف في الحكم الفيصلي بدمشق
- فاوض الجنرال غورو قبيل معركة ميسلون
- خرج من سوريا مع الملك فيصل الاول، والتحق به بعد ذلك في العراق حيث تولى شؤون المعارف والثقافة
- جُرد من جنسيته العراقية وأُخرج من العراق عام ١٩٤١، وذلك لتأييده للجانب العراقي في الحرب العراقية - البريطانية
- عمل مستشاراً للجنة الثقافية في جامعة الدول العربية
- أسس معهد الدراسات العربية العالية في القاهرة عام ١٩٥٣ واصبح مديراً له، والذي سمي فيما بعد معهد البحوث والدراسات العربية
- توفي في بغداد عام ١٩٦٨ ودفن في مقبرة الامام الاعظم.

مركز دراسات الوحدة العربية

الثمن ٥٥٠ قرشا

الناشر لطبعة مصر
دار المستقبل العربي ومركز دراسات الوحدة العربية
٤١ شارع بيروت ــ مصر الجديدة
ت / ٦٦٥٩٠٠ القاهرة